الدكتور ملحم قربان

تاريخ لبنان السياسي الحديث

الجزء الثالث

القرار

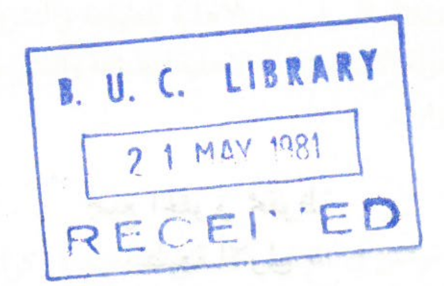
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الدكتور ملحم قربان

تاريخ لبنان السياسي الحديث

الجزء الثالث

القرار



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت

تصميم الغلاف: ناجي حنون

الطبعة الاولى
نيسان ١٩٧٩

للمؤلـف

أ ـ كتب :

١ ـ الازمة السياسية في لبنان . الطبعة الاولى نفدت . الطبعة الثانية قيد النشر .
٢ ـ الواقعية السياسية . طبعة اولى ، دار النهار للنشر ، نفدت . الطبعة الثانية قيد النشر .
٣ ـ اشكالات . طبعة اولى ، دار الريحاني ، نفدت . الطبعة الثانية تحت الطبع ، دار النهار للنشر .
٤ ـ الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ .
٥ ـ المنهجيّة والسياسة ، طبعة ثالثة مزيده ، منقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .
٦ ـ تاريخ لبنان السياسي الحديث :

أ ـ الجزء الاول ، الاستقلال السياسي ، الاهليّة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨.
أأ ـ الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، الاهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .
أأأ ـ الجزء الثالث ، القرار .

ب ـ بحوث :

١ ـ « العلمانية والاسلام » نوقش في المؤتمر العالمي المنعقد في كراتشي ، باكستان ، ١٩٥٩ ، لبحث « الاسلام في العالم المعاصر » بدعوة من الحكومة الباكستانية والمؤتمر العالمي للثقافة (Congress For Cultural Freedom).

٢ ـ « الحقوق الطبيعية » في العقد الاجتماعي لروسو

«Natural Rights in Rousseau's **Social Contract**»

نوقش في المؤتمر الثاني عشر للفلسفة المنعقد في فيينا ، النمسا ، ١٩٦٨ .

٣ ـ « المواقف الحاسمة » خطبة تخرج . العدالـة ، عدد ممتاز ، ١٩٧٠ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية .

٤ ـ « الاخلاق والمجتمع » بيروت ١٩٧٤ ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة .

ج ـ تحت الطبع

1. **Meaning and Comfirmability**
2. **A Theory of Value**
3. **Chapel Talks** (With a foreward by Prof. John Wild.

٤ ـ علمانية دركهايم الاخلاقية وتشعباتها الاجتماعية .

٥ ـ اشكالات ماركسيّة .

٦ ـ قضايا الفكر السياسي :

أ ـ القانون الطبيعي

أأ ـ الحقوق الطبيعيّة

القسم الأول

تحليل وتقييم للقرار ٤٢٥

التمهيد

تنقسم دراساتنا هذه في تاريخ لبنان السياسي المعاصر ، الى ثلاثة اقسام :
الأول ، يدور حول القرار ٤٢٥ ، وملحقاته وينقسم هذا القسم بدوره ، وعدا عن هذا التمهيد ، الى اربعة فصول :

الفصل الاول يتناول بالبحث والتدقيق نص القرار ومحتواه ومضامينه ورديفية (القرارين ٤٢٦ و٤٣٦)[1] وردات الفعل المباشرة عليه وتنفيذه وحدوده .

والفصل الثاني يتطرق الى الاطر العامة التي تحيط بالقرار ، تاريخيا ، وسياسيا ، وامنيا ، واقتصاديا (النفط) وعسكريا ، وديبلوماسيا ، واجتماعيا .

والفصل الثالث يتناول مواقف معينة منه وعبره من لبنان كالموقف الاسرائيلي والموقف الفلسطيني ، والموقف الدولي المتمثل بكامب ديفيد ، والردود العربية عليه .

والفصل الرابع ، تدور بحوثه حول الوضع الداخلي اللبناني فتشير الى الاطار السياسي ودور المجلس النيابي في الحفاظ على الشرعية ، ومقررات مؤتمر بيت الدين « والمنهاج التطبيقي » لها . كما انها في جميع الحالات تتجه نحو الخروج من الأزمة . ولهذا تنتهي ببحث الوفاق الوطني عبر مشاريع اللامركزية والجيش والجنوب والخطة الامنية والحكومة السياسية المعبرة عن الوفاق وبالتالي القادرة على الخروج بلبنان من أزمته التي يخال بعضهم انها اصبحت مستعصية على الحل .

---

١ ـ كتب هذا التمهيد قبل صدور القرار ٤٤٤ ، ولذلك يراجع بحثه في الملحق الاول لهذه الدراسات .

والقسم الثاني ينصب على قضايا المنهجية خصوصا تلك التي تتعلق مباشرة بتاريخ لبنان . ويأخذ هذا القسم صفة النقد المصحح لبعض الأخطاء المنهجية التي يتعرض لها مؤرخون مسؤولون في اطار اسئلة محددة وضعت لهم . غير ان همنا منها مزدوج : اولا ، توضيح الفرق بين المنهجية التي نتبع « ومنهجيات » الغير ـ هذا اذا كانت للغير منهجيات مدروسة ومفصلة ومحددة هذا امر نشك فيه كثيراً بفضل الدراسات التي تقدم ، وثانيا ، تنبيه الطلاب في مادة التاريخ السياسي الى اهمية وضوح العلاقة بين كتابة التاريخ كتابة علمية وكتابته لأغراض مغايرة .

ومن هنا تنشأ اهمية التمييز الذي قدمناه : بين التفسير العلمي للاحداث والتفسير الايديولوجي ، وبغية توضيح هذا التمييز ، في الاصل ، اهتممنا مبدئيا بالدراسات التي تكون القسم الثاني من هذه الدراسات .

أما القسم الثالث فهو مجموعة من الوثائق ذات العلاقة المباشرة ببحوث القسم الأول . وبالتالي فهي معا مكملة له وتأتي في صلب الموضوع .

وهكذا تجمع هذه الدراسات جمعا وثيق الوشائج بين المنهجية ، او بالاحرى البعض القليل من مبادئها الاولية ، وبين الافكار التي تدور حولها مواضيع هذه الدراسات الاوليّة .

من هنا انها تحدد المواقف من زاوية الطريقة العلميّة . من مضامين هذا الاسلوب ما يأتي :

أولا : ندّعي ان المواقف التي نتوصل اليها ، حيث تسمح المنهجية العلميّة باتخاذ المواقف ليست مواقف نهائية ـ انها مشروطة بصحة الدلائل التي تسندها ، وللمنطق نفسه تبقى دائما وابدا عرضة لاعادة النظر في معرض معطيات مبررة مغايرة للمعطيات التي تستند اليها .

ثانيا : وينسجم هذاالموقف انسجاما كاملاً تقريبا مع ما درجنا على تسميته ، التمييز بين التفسير العلمي والتفسير الايديولوجي للتاريخ ، واننا نتبنى ، ولاسباب شرحناها في مناسباتها ، التفسير العلمي . واذا كان هنالك من استنتاج ايجابي يمكننا ان نستخلصه من بحوث القسم الثاني من هذه الدراسات « اشكالات في فلسفة التاريخ »[1] او اذا فضلت

١ ـ أي ـ ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ لبنان السياسي المعاصر .

« اشكالات في علمية التاريخ » فهو ان جميع الذين تناولنا اطروحاتهم بالنقد يوافقوننا على ذلك .

ثالثا : نصدّق الوثيقة او التصريح او المقتبس لا فرق كنقطة انطلاق وحسب وهذا ما نسميه بالموقف الساذج من الوقائع والمعطيات . انه ساذج لانه معروف أنه قلما صدق السياسيون ـ خصوصا وغالبيتهم من المتسيسين . غير أن بدايتنا بالتصديق لا تعني بحكم الضرورة اننا سننتهي مصدقين ما يقال . وهنا تلعب المنهجيّة دورا هاما . انها تساعدنا على التغلب على سذاجتنا البريئة ، والانتقال منها ، وعبر جسور حذرة وواضحة ، الى دور الشك بما يقال ، وبعدها ، ربما ، الى إدانة مَنْ قاله .

وتعظم اهميّة هذه الجسور ـ المبادىء المنهجيّة والقيم العلمية ـ في إطار الاعتقاد بان التهمة المزوّرة تدين مطلقها . وانه لعيب مشين لمؤرخ او لدارس مسؤول في التاريخ ، ان يخطيء مقصداً صحيحا او نيّة .

وهذا شرط ضروري جدّا لنجاح تطبيق التمييز ـ حتى حين تتوضح حدوده النظرية وشروطه ـ بين التفسير العلمي والتفسير الايديولوجي .

ومن هنا كذلك ينشأ التحدي الكبير لقارىء هذه الدراسات : انه ، ومنذ اللحظة الاولى لتواصله معها ، ينبغي ان يسهم ، ولا يمكنه إلا ان يسهم هو ذاته ، بقسط كبير من الجهد في تفهمها وفي تفسيرها وفي تقييمها . ويتطلب النجاح في مجابهة هذا التحدي ـ وهذا تحصيل حاصل ـ كثيرا من الكفاءات النظريّة والعمليّة معا .

فنجاح هذه الدراسات في تحقيق اهدافها ، وهي كثيرة ، هو نتيجة لعملية تعاونية بين المؤلف والدارس تخضع لديالكتيك التحدي والاستجابة على اكثر من صعيد . وربما لذلك يستصعبها الكثيرون . هذا بعض ، وربما البعض المهم ، من منطق نجاحها . أما الفشل ، فويحه . والايسر لاّ نبالي به او بمنطقه ـ بابسط معانيه واسهلها تطبيقا ، هو عدم الوقوف في وجه تحدي الفهم .

جُعِلنا جميعا من الناجحين ؟! أو المتفوقين ؟!

الفصل الأول

القرار ٤٢٥

تتمحور دراساتنا هذه حول القرار رقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن (١٩٧٨) المتعلق بقوّة الطوارىء الدولية المنتدبة للقيام بمهمات في جنوب لبنان ردّا على الهجوم الاسرائيلي بغية تعطيل آثاره .

ويبقى هذا القرار بمضامينه ، وتطور الاحداث الذي أدّى اليه ، وخلفيّاته العسكريّة والديبلوماسيّة والسياسيّة والتاريخية ، وتبعاته بالنسبة للفرقاء المعنيين ، واهميته ، وتأثيراته على تطور السياسية اللبنانية - بقى هذا القرار ، وفي هذا الإطار ، من اهم الاحداث التي تمخض بها تاريخ لبنان السياسي الحديث . وقد يذهب احدهم ، وله مبررات قيمة تدعم مذهبه ، انه اهمها جميعا . على كل وفي اسوأ الاحتمالات ، يبقى حدثا تاريخيا بالنسبة للمنطقة ككل . ومن بابٍ اولى ، بالنسبة للبنان .

من هنا حماسة الرئيس تجاهه : « لقد قدمت الحكومة شكوى الى مجلس الامن على اثر العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان ، ثم باشرت القيام باتصالات مكثفة مع دول شقيقة وصديقة تمهيدا لقرارها دعوة مجلس الامن الدولي الى الانعقاد والوصول الى القرار الذي صدر امس واطلعتم عليه .

هذا القرار ، يهمني ان اشير على الاخص الى ما تضمنه لجهة « احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة اراضية ضمن حدوده المعترف بها دوليا » ، وهذه هي المرة الاولى التي يتخذ فيها مجلس الامن الدولي قرارا بالنسبة الى لبنان يتصف بهذه القوة والصراحة

الفصل الأول

القرار ٤٢٥

تتمحور دراساتنا هذه حول القرار رقم **٤٢٥** الصادر عن مجلس الأمن (١٩٧٨) المتعلق بقوّة الطوارىء الدولية المنتدبة للقيام بمهمات في جنوب لبنان ردّا على الهجوم الاسرائيلي بغية تعطيل آثاره .

ويبقى هذا القرار بمضامينه ، وتطور الاحداث الذي أدّى اليه ، وخلفيّاته العسكريّة والديبلوماسيّة والسياسيّة والتاريخية ، وتبعاته بالنسبة للفرقاء المعنيين ، واهميته ، وتأثيراته على تطور السياسية اللبنانية ـ بقى هذا القرار ، وفي هذا الإطار ، من اهم الاحداث التي تمخض بها تاريخ لبنان السياسي الحديث . وقد يذهب احدهم ، وله مبررات قيمة تدعم مذهبه ، انه اهمها جميعا . على كل وفي اسوأ الاحتمالات ، يبقى حدثا تاريخيا بالنسبة للمنطقة ككل . ومن باب اولى ، بالنسبة للبنان .

من هنا حماسة الرئيس تجاهه : « لقد قدمت الحكومة شكوى الى مجلس الامن على اثر العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان ، ثم باشرت القيام باتصالات مكثفة مع دول شقيقة وصديقة تمهيدا لقرارها دعوة مجلس الامن الدولي الى الانعقاد والوصول الى القرار الذي صدر امس واطلعتم عليه .

هذا القرار ، يهمني ان اشير على الاخص الى ما تضمنه لجهة « احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة اراضيه ضمن حدوده المعترف بها دوليا » ، وهذه هي المرة الاولى التي يتخذ فيها مجلس الامن الدولي قرارا بالنسبة الى لبنان يتصف بهذه القوة والصراحة

ونعتبره بمثابة ضمان من اعلى سلطة دولية[1] » .

ولم يقتصر هذا الحماس للقرار على رئيس الجمهوريه وحده بل نعداه الى النواب ، وهذا رأي احدهم فيه : « وصف النائب البرمخيبر قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ بأنه خشبة الخلاص « شرط ان نفرض نحن اللبنانيين شعباً ومجلساً وحكومة تنفيذه بحذافيره ، والا نكون أضعنا الفرصة الاخيرة لخلاصنا »[2]

أما كون هذا القرار « الفرصة الاخيرة لخلاصنا » فيبقى موضوعا يستحق إعادة النظر . ليست هنالك فرصة تستحق ان تسد علينا سبل الخلاص بصفتها الاخيرة . قيمة هذا القرا ليست في كونه الفرصة الاخيرة بقدر ما يتمتع بصفات مغايرة ـ هي محاور هذا البحث .

وكُثُرٌ هم الساسة اللبنانيون[3] الذين سقطوا في شرك مثل هذا التهويل اليائس واللامبرر .

وكما لا يصح ان تكون نهايتنا في اخفاق تطبيق هذا القرار فكذلك لا صح ان يكون هذا الاخفاق في التنفيذ نهاية الامم المتحدة ـ كلاهما ضرب من المبالغة ، وينمان في الوقت ذاته ، عن تشاؤمية تبتعد كثيراً عن الواقعية .

« ونامل اليوم الا يحصل في الامم المتحدة كما حصل في الماضي لان في ذلك كارثة عالمية تمس الامم المتحدة كقوة معنوية ومادية . فاذا فشلت هذه القوة ، فان هذا يعني سقوط خط الدفاع الاخير عن حقوق الاوطان الصغيرة » .

« ان اسرائيل ستنسحب من الجنوب ، واذا لم يتم ذلك فستكون نهاية الامم المتحدة »[4]

اغلب الظن اننا سنرى اخفاق هذين الامرين دون ان ينتهي لبنان ودون ان تنتهي الامم المتحدة .

---

١ ـ « سركيس : قرار مجلس الامن ضمان من أعلى سلطة دولية » ، النهار ، الثلثاء ٢١ آذار ١٩٧٨ ، ص ١ وص ١٢ . (التوكيدات لنا)

٢ ـ النهار الاثنين ١٠/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٤ . أما كونه « الفرصة الاخيرة لخلاصنا » ، فهذا ترفضه (راجع هذه الدراسات.) .

٣ ـ منهم ، على سبيل المثال ، رشيد كرامي الرئيس السابق . ولاكثر من مرة للوزارة اللبنانية ـ النهار . الجمعة ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣)

٤ ـ الجميل : الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب قضية منتهية لكن المشكلة لن تنتهي ما دامت اسبابه (؟) لم تعالج » ، النهار ، الثلثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

وبالتكويع عن هذين التصريحين المبالغين بالتشاؤم نعود الى اطروحة الاهتمام الشامل بالقرار ٤٢٥ . وتتعدى الحماسة لهذا القرار ، معرفة باهميته ، صفوف القادة الى طبقات الشعب الى المواطن العادي ـ على الأقل هذا ما يزعمه ، وعلى الغالب صح الزعم ، احد النواب : « والمواطن اللبناني العادي يدرك ايضا وببساطة ان مصلحته ومصلحة وطنه ومواطنيه انما تكمن في تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ وان مصلحة خصومه وخصوم وطنه ومواطنيه تكمن في عرقلة تنفيذ هذا القرار »[1]

يبقى ان نشير الى بينات تعاكس هذا الاتجاه :

« وكانت « الجبهة اللبنانية » قد اعلنت في بيان سابق لها رفضها القرار ٤٢٥ . بحجة ان هذا القرار حل مشكلة اسرائيل ولم يحل مشكلة لبنان . وذهبت « الجبهة » بعيدا في الضغط لاعادة طرح القضية من جديد على مجلس الامن . الا ان « العمل » الكتائبية خرجت مبررة قبول الكتائب بالقرار على انه جاء مشروطا « بفتح الملف الفلسطيني » في مجلس النواب . واكدت ان المجلس سيخصص جلسة « الثلاثاء قبل الماضية » لهذا الموضوع .

واستنتجت « العمل » ان ابرز ما افرزته لقاءات كواليس قصر منصور (مجلس النواب) هو اعتراف قادة الراي العام في مجلس النواب بسقوط مقررات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة الخاصة بلبنان وسقوط اتفاقية القاهرة واتفاق شتورا الاخير . . الامر الذي يقتضي مواجهة المتغيرات الناتجة عن الهجوم الاسرائيلي والواقع الفلسطيني »[2] .

ربما كانت في الإشارة الى العمل والى الكتائب في هذا المقتبس اشارات الى النيات[3] ـ لدى الفريقين كليهما ـ وهل نقدر ان نقرأ هنا بالذات بداية تفشيل الوثيقة النيابية ؟!

---

١ ـ « الحسيني : إمّا تنفيذ القرار واما الدخول في متاهات المؤامرة والاشاعات هدفها تعطيل التنفيذ » ، النهار ، الاثنين ١٠/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٤ .

٢ ـ « الدولة تواجه الاحتلال ببرودة وتنتظر الترياق من باريس ماذا يعني فتح « الملف الفلسطيني » وماذا يعني طلب الالتحاق بالثكنات ؟ » الوطن ، السبت ٨ نيسان ١٩٧٨ ، ص ٦ .

٣ ـ وربما كانت هذه الظاهرة ـ محاكمة النيات ـ من ابرز ، وتكاد نقول اسوأ ، ما يشهده الدارس المدقق في السياسة اللبنانية المعاصرة . وتعددت اسبابها اهمها في راينا ، اثنان : ازمة الثقة المتبادلة لدى الفرقاء المعنيين ، وعدم الاهتمام الجدّي بالاسلوب العلمي وبالتالي بالتفسير العلمي للاحداث (راجع كذلك هذه الدراسات ، القسم الاول رقم ٤ ـ ج .)

أ ـ نصه

نبدأ بقراءة دقيقة لنص القرار . وتتطلب هكذا قراءة الملاحظة ان القرار وضع باللغة الانكليزية ، وبالتالي ، يمكن ان تكون ترجمته الى العربيّة ، خصوصا من قبل الصحافة ، ترجمة غير دقيقة كليا . غير ان مثل هذه التصحيحات ستبرز في باب التقييم لهذا القرار . وسنلتقي بأكثر من تفسيرٍ له .

القرار ٤٢٥

في ما يأتي نص قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ الصادر في ١٩ اذار ١٩٧٨ والمتعلق بانشاء قوة دولية ، « موقتة » لجنوب لبنان :

« ان مجلس الامن ، بعد اخذه علماً برسالتين مندوب لبنان الدائم (السفير غسان تويني) ومندوب اسرائيل الدائم (السفير حاييم هرتسوغ) وبعد استماعه الى كلمتي المندوبين الدائمين للبنان واسرائيل ،

اذ يعرب عن اهتمامه البالغ لتفاقم الوضع في الشرق الاوسط ، ولنتائجه بالنسبة الى المحافظة على السلام الدولي ،

اذ يعرب عن اقتناعه بان الوضع الحاضر يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الاوسط .

١ ـ يدعو الى الاحترام الدقيق لسلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الدولية المعترف بها .

٢ ـ يدعو اسرائيل الى ان توقف فورا عمليتها العسكرية ضد سلامة اراضي لبنان وان تسحب فوراً قواتها من كل الاراضي اللبنانية .

٣ ـ يقرر ، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية ، ان تقيم فورا تحت سلطتها[1] قوة موقتة تابعة للامم المتحدة لجنوب لبنان من اجل تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية ، وتثبيت السلام والامن الدوليين ، ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الفعلية في المنطقة ، على ان تتألف هذه القوة من عناصر توفرها الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

٤ ـ يطلب من الامين العام ان يبلغه خلال ٢٤ ساعة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

أمّا مواقف الدول اعضاء مجلس الأمن من هذا القرار فتعكسها عمليّه التصويت عليه .

التصويت[1]

ـ مع القرار : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، كندا ، المانيا الغربية ، فرنسا ، بوليفيا ، الغابون ، الهند ، الكويت ، موريشيوس ، نيجيريا ، فنزويلا .

ـ ممتنعان : الاتحاد السوفياتي ، تشيكوسلوفاكيا .

ـ غير مشترك في التصويت : الصين .

تصحيح[2]

« القوة الدولية تحت سلطة مجلس الامن

ورد في « نهار » امس في البند الثالث من قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ المتعلق بانشاء قوة دولية « موقتة » لجنوب لبنان الى المجلس « يقرر » ، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية ، ان تقيم فورا تحت سلطتها قوة موقتة تابعة للامم المتحدة لجنوب لبنان (. . .) » .

والصواب هو ان المجلس « يقرر ، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية ، ان يقيم فورا تحت سلطته قوة موقتة تابعة للامم المتحدة لجنوب لبنان (. . .) »[4] .

وكان التقدير الاولى لعدد قوات الطوارىء اربعة آلاف جندي .

غير ان هذا العدد ، كما تبين فيما بعد ، لم يكن كافيا للقيام بالمهمّات المطلوب تنفيذها .

فاقترح الامين العام ، ووافق المجلس على الاقتراح ، بان يزاد هذا العدد الى الستة آلاف جندي .

« مجلس الامن يبحث في زيادة عدد قوات الطوارىء الدولية

يجتمع مجلس الامن الدولي في نيويورك لبحث مشكلة القوة المؤقتة التابعة للامم المتحدة في لبنان .

وطالب كورت فالدهايم بصفة رسمية زيادة عدد وحدات قوات الطوارىء الدولية من اربعة الاف الى ستة الاف رجل .

---

١ ـ النهار ، الاثنين ٢٠ آذار ١٩٧٨ ، ص ١ .

٢ ـ المرجع ذاته ، ص ١٠ .

٣ ـ هذا تصحيح جوهري جداً اذ ان القوّة الدولية ، حسب القرار ، توضع لا تحت سلطة الحكومة اللبنانية كما يرد في هذا النص ، بل تحت سلطة مجلس الامن .

٤ ـ النهار ، الثلاثاء ٢١ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ١ .

واستند في خطابه الموجه الى رئيس مجلس الامن والمؤرخ في اول ايار الى الراي الذي يؤيد فعلا هذه الزيادة من جانب الجنرال سيلاسفو والجنرال ارسكين الموجود حاليا في نيويورك .

وصرح فالدهايم من ناحية اخرى بانه استطاع ان يطلع بنفسه على الطبيعة على ان قوات الامم المتحدة تتمم مهماتها البالغة الحساسية والصعوسة في منطقة متسعة جدا وخطيرة للغاية في حالة تشتت كبيرة وذكر ان حكومات ايران وايرلندا على استعداد لارسال قوات لها الى جنوب لبنان .

وتلح الكويت باسم الدول العربية على انسحاب كامل واسرع للقوات الاسرائيلية من جنوب لبنان ، وتتوقع مصادر نيويورك ان تنتهي اجتماعات المجلس بتصريح لرئيسه عن اعمال الجلسة وحتى يقر المجلس زيادة عدد القوات لا بد من موافقة اجماعية بدون استعمال فيتو من اي من الدول ذات العضوية الدائمة »[1] .

وكانت هذه الزيادة في عدد الجنود ذات فائدة تذكر . ولكنها لم تكف ، هي بدورها ، لتنفيذ المطلوب من المهمّات .

تبينّ ، بعد لأي ، ان مصادر العرقلة لتنفيذ القرار ٤٢٥ بحذافيره قد تعددت ـ خصوصاً وان لهذا القرار ، كما لا يخفى ، محامل مغزوية تطال الكثير من النقاط الحساسة ذات الصلة الوثيقة بالازمة اللبنانية ، وبالتالي ، وبواسطتها ، بالأزمة التي يعاني منها الشرق الاوسط بكامله على مدى ثلاثة عقود .

ولهذه ، كما هو معروف ، انعكاسات ، كما انها هي ذاتها بتطورها ومنعطفاتها الخطيرة ، تتأثر بانعكاسات التغيرات التي يتحكم بها الصراع الدولي .

والعالم العربي ، الاطار الطبيعي للجغراسيا اللبنانية ، وبالتالي المتصل مباشرة باغلبية ما يستجد على ساحتها من احداث ـ هذا العالم ، ليس بعالم واحد ـ الا بمعنى قليل التأثير والفعالية ـ تعصف به اعاصير الانقسامات فتشرذم قواه الهائلة وتسخر موارده الطبيعية الجبّارة لغايات مهما قيل فيها فلا يمكن ان يقال عن جد ، انها تخدم وحدته او تضامنه .

---

١ ـ فلسطين الثورة ، العدد ٤١٦/ ٢٣٢ ، الاربعاء ٣/ ٥/ ١٩٧٨ ، ص ١ .

واسرائيل ، « جارة الرضى » ، تتمتع بمواهب وكفاءات تسهر « السهر القلق على مصيرنا » (؟) الى حدّ عطلت معه ، او كادت ، وبفضل كفاءاتها تلك ومواهبها جميع لقاءاتنا ومواهبنا بدءا بالقدرات العسكرية ، وانتهاءا بالقدرات الاعلامية[1] .

ب ـ محتواه

وما هو ، بالضبط ، محتوى هذا القرار وعلى الصعيدين : المعلن عنه والمضمون ؟ يبرر هذا التساؤل ، خصوصا بعد الاطلاع على نص القرار ، كون المعنى ، معنى مطلق جملة مفيدة لا ينحصر بمعنى مقوماتها المركبة لها وحسب بل يتعدى هذه الى سياقها العام . فللسياق العام دوره الذي لا يصح اهماله في عملية التعرف الى معنى الجمل المفيدة ، واذا صح هذا على الجملة المفيدة ، ونذهب الى انه يصح[2] ، فهو ومن باب اولى ، يصح على قرارٍ مثل القرار ٤٢٥ .

ومن حسن حظنا ان اهتم بهذا الموضوع بالذات اكثر من مهتم . ونشعر بقيمة هذه الاهتمامات ، وخصوصا لتنوع مصادرها ، اكثر وأكثر ، عندما ننظر اليها من زاوية العلميّة ـ عندها تصبح محاولات تشحذ لدينا موهبة الاستقلال الفكري ـ خصوصا عندما تتعارض استنتاجاتها .

غير ان هذا لا يعفينا من مسؤوليتنا تجاهها ـ على الأقل من زاوية التمييز الذي نصر عليه ، تعني التمييز بين التفسير العلمي للامور والاحداث والتفسير الايديولوجي .

على كل تبدأ مهمتنا هذه باحالة القارىء على محتويات القسم الثالث من هذه الدراسات : وثائق وقراءات .

---

١ ـ ملحم قربان ، « خطاب وزير خارجيتنا في الامم المتحدة ، هل يرتفع الى مستوى قضيتنا ؟ » صحيفة الحياة ، بتاريخ ١١ و١٣/ ١١/ ١٩٧٢ . يراجع كذلك في اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، دار النهار للنشر ، تحت الطبع .

٢ ـ Mulhim Kurban, Meaning and Confermability,0
P.H.D. thesis, Princeton University, R.S.A., 1952 p. 211.

ب ـ راجع كذلك المنهجية والسياسية ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ . « في المعنى » .

ولنا معه ، بعد ذلك ، لقاءات لتقييمها .

وتقتضي اللياقة ان نشير مباشرة الى ما قرأه المسؤولون في هذا القرار :

« وتضمن القرار ايضا[1] اعطاء القوات الدولية ، فضلا عن مهمة تثبيت الانسحاب الاسرائيلي الفوري من الاراضي اللبنانية ، مهمة اضافية هي مساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها الفعالة في جنوب لبنان »[2] .

وربما كان التركيز على الانسحاب « الفوري » من قبل المسؤولين اللبنانيين تعبيراً عن الرغبة المصرار على تحقيق الامنية العزيزة أكثر منه قراءة موضوعية لمحتوى القرار . وهذه الامور هي من المآخذ التي تعاتب عليها الاحداث المصيرية التي تستهلك الطاقات .

على كل يبقى عدم التمييز الدقيق بين الفوري ، (Immediate) واللامتباطىء (Forthwith) من المآخذ التي يعاتب عليها الأحداث المصيرية التي تستهلك الطاقات .

وكان ان شاعت « الفورا » شيوعا تحسد عليه ، لأنها اقرب الى الفهم وتوحي بقادوميّة كبيرة في مجال التطبيق .

ولم يؤثر هذا التمييز قيد شعرة في عملية التنفيذ ـ على ما يظهر . كما وانه لم يؤثر في مدى ارتياح السلطات اللبنانية لما يكنه الضمير العالمي من اقتناع « بعدالة قضيتنا » : « واننا نشعر بارتياح الى ما نلمسه لدى الضمير العالمي الذي يزداد اقتناعا بعدالة قضيتنا وتفهما لمواقفنا » . »[3] .

ويظل هذا العرفان اللبناني بالجميل هو هو ، على الارجح ، في الحالين . لان موضوع هذا العرفان بالجميل لا يتبدل جوهره بفضل التمييز الدقيق العلمي المشار اليه .

ويرى عميد الكتلة الوطنية ، ان القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ يتضمنان « إعادة سلطة الدولة اللبنانية على كل الاراضي اللبنانية » . ام هل هذا استنتاج يسنده علميا المقتبس التالي ؟ ـ

« اعتبر العميد ريمون اده ان الحل الوحيد للازمة اللبنانية هو في انتشار القوات الدولية على كامل التراب اللبناني » .

---

١ ـ زيادة عن كونه ضمانة قويّة وصريحة من اعلى سلطة دولية .

٢ ـ « سركيس ، قرار مجلس الامن ضمان من اعلى سلطة دوليّة » ، النهار ، الثلثاء ٢١ آذار ، ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

٣ ـ المرجع ذاته .

وقال اده في حديث اجرته معه في باريس مجلة « مونداي مورننغ » الصادرة في بيروت :

« اذا اراد الرئيس الياس سركيس وحكومة الرئيس سليم الحص المحافظة على سيادة لبنان وحماية مستقبله ، فما عليهما الا تقديم شكوى الى مجلس الامن تطلب ارسال قوات دوليّة الى لبنان طبقاً للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ ، وذلك بغية اعادة سلطة الدولة على كل الاراضي اللبنانية » .

ودعا عميد الكتلة الوطنية الرئيس سركيس الى القيام بجولة في الخارج لشرح القضية اللبنانية ، وقال : « على رئيس الجمهورية التحرك سريعا وفي جرأة ، وعليه التوجه الى المملكة العربية السعودية والفاتيكان والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا من اجل حمل القوى الخارجية على المجيء لمساعدة لبنان وضمان وحدته وسيادته » .[1] .

واذا كان القرار بنصّه الرسمي ومحتواه القانوني لا يدعم هذه النظرية لعميد الكتلة الوطنية ، فربما دعمتها الغاية القصوى من اقرار القرار كما عبر عنها احد المسؤولين الاوائل عن صيغته : « كل ما توخيناه من وراء قرار مجلس الامن ٤٢٥ هو اعادة ترتيب الاوضاع الامنية بشكل يجعل الحكومة المركزية تبسط سيادتها فوق ارضها ، ولقد افادني الدكتور فالدهايم بان قوات الطوارىء الدولية عاجزة عن تحمل العبء وحدها . لان الكل يعارض وجودها (ملتفتا الى بيغن) » .

وقلب بيغن شفتيه محتجا على الاتهام الصامت ، واجاب بنزق : « نحن لسنا وحدنا المسؤولين . فقوات الطوارىء يجب ان تتحول الى قوة ردع دولية مثلما حصل في الكونغو . على كل حال لماذا لا يعلن حياد لبنان مثل النمسا ؟! » .

ورد عليه بريزنسكي بقوله : عندما راجعت ملف لبنان لاحظت ان بعض السياسيين المسيحيين ـ واعتقد بان احدهم اصبح رئيس جمهورية فيما بعد ـ قد اقترحوا خلال احداث ١٩٥٨ هذه الفكرة كحل دائم . وطالبوا بحل الجيش الذي عجز عن قمع الفتنة يومها ، وباعلان حياد لبنان مثل النمسا على ان يتم ذلك بكفالة الدول الكبرى . وهكذا تصبح

---

١ ـ « معلنا وجوب قيام منتصر ، اده : الحل في القوّات الدوليّة ، وتحرك لضمان الوحدة والسيادة » . النهار ، الاثنين ٩/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

البلاد كلها وطنا منزوع السلاح »[1] .

وغني عن الإشارة ان هذا المقتبس يطال كذلك موضوع تحييد لبنان . ولكن هذا موضوع آخر[2] .

ولكن ربط القرار ٤٢٥ باقتراح اده عن طريق هذه الغاية القصوى يبقى ربطا ضعيفا ، وان كانت الاشارة اليها ذات علاقة ، لأكثر من سبب . نقتصر هنا على ذكر اثنين منها : رغبة اده المصرار على تحييد لبنان او تدويله ، وعلاقة القرار ، وعبره ، علاقة قوات الطوارىء بالفلسطينيين .

تبين ان اقتراح اده المطروح للبحث لا يرتبط علميا بالقرار ٤٢٥ . فاللجوء الى مبررات ، غير علمية طبعاً ، لهذا الاقتراح يصبح مبررا من زاوية علميّة . فهل يكون بين تلك المبررات اعتقاد اده ، خطأ ام صوابا ، بان خلاص لبنان من الخطر الصهيوني يكمن في تحييدلبنان او تدويله ؟ اننا لا نستبعد هذا الاحتمال على الاطلاق .

ثم ان الحوار السابق ذكره بين بريزنسكي وبيغن يشير ضمنا الى علاقة قوات الطوارىء بالفلسطينيين وعلى الخصوص الفدائيين منهم في الجنوب . والقول الفصل في هذه العلاقة ليست بالأمر السهل . يعبّر عن احد ابعادها المقتبس التالي :

ونقل مراسل لـ « وكالة الصحافة الفرنسية » زار بلدة كوكبا التي فيها قوة نروجية عن احد ضباط القوة قوله : « لسنا هنا لمقاتلة منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الاسرائيليين ان يعوا ذلك جيدا (. . .) ان دورنا هو اعادة السلام الى المنطقة واقامة علاقات طيبة مع كل الناس[3] وحتى هذا البُعْد ذاته لا تنتهي قصته ، كما سنرى ، عند هذا الحد

١ ـ النص الحرفي لوقائع محادثات « كامب ديفيد » ، الحوادث العدد ١١٤٤ ـ ٤٥ . الجمعة ١٣ تشرين الاول ١٩٧٨ ، ص ٢١ .

٢ ـ راجع « المخارج من الازمة » : من هذه الدراسات ،

٣ ـ النهار ، الثلثاء ١١/٤/١٩٧٨ ، ص ١٢ .

ج ـ مضامينه

لتبيان اهمية هذا القرار بالنسبة للبنان القائم يُنْظَرُ اليه من زوايا متعددة لاظهار النواحي المختلفة لهذه الأهميّة ـ ينظر اليه ، بكلمات المنهجيّة والسياسية ، من مرتقبات متعددة ، ومن هذه المضامين ؟

لقد عرّض فريق من اللبنانيين نفسه لانتقاد الواقعيين ساعة اعلن بصراحة ان « قوّة لبنان في ضعفه » . تترنح هذه الصيغة « كمبدإ في السياسة الداخليّة اللبنانية ـ السياسة الداخلية المرتبطة بابعاد في السياسية الخارجية ، من وطأة ضربتين قاسيتين :

الاولى ، التناقض الظاهر في جمعها بين القوّة والضعف .

والثانية ، العبرة المعكوسة التي يستنتجها المراقبون لتصرفات اسرائيل ، « جارة الرضى » ، في معرض سيرتها مع جيرانها في المنطقة .

ونساند هاتان الضربتان ـ المنطقية والعملية الواقعية ـ لتجعل من هذه « السياسية » في لبنان مدعاة للتشهير بها .

ربما كان لهذه السياسة مبرراتها . ولكن هذه القضية قضية ثانية .

المهم ان هذا « المبدأ » او هذه « السياسية » في تاريخ لبنان المعاصر يمكن ان يُعبَّر عنها بصيغة اقرب الى المعقول ، وبالتالي ابعد من يطّالها ، بسهولة ، التشريح او بالأحرى التجريح

هذه الصيغة الثانية هي : « ان قوّة لبنان بصداقاته الدوليّة » . هذه الصيغة ، وعلى كونها ليست ابعد من كل انتّقاد ، تبقى اقوى من الاولى وأقرب منها الى الواقع . ويذهب البعض الى انها الجواب ، او بعضه على الأقل ، لتساؤل محرج :

« ولما كان لبنان صغير الحجم والمساحة ـ وهذا احد عناصر المحنة اللبنانية من الناحية الجغرافية ـ فقد قلّت موارده الطبيعيّة عن كفاية ابنائه . فلبنان اقتصاديا غير قادر على كفاية نفسه . وهو بالتالي ضعيف عسكريا . فلبنان لا يستطيع ان يحمي نفسه »[1] .

١ ـ الدكتور ملحم قربان ، ازمة السياسة في لبنان ، دار الريحاني للنشر ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص ١٩ ـ ٢٠ .

واذا كان لبنان لا يستطيع حماية نفسه ، فمنْ يحميه ؟ وللتدليل على مدى الاحراج المنبثق من هذاالتساؤل ، يلفت النظر الى ان عدم حمايته تعنّي محوه من الوجود . ان ذلك يهدد وجوده بالذات . انه لاحراج وجودي .

وتأتي النجدة في الصيغة المشار اليها فيكون الجواب المنقذ : « تحميه صداقاته الدوليّة »[1] وهكذا ينجو لبنان ويبقى . ولكن ليس بدون تحفظات وتساؤلات[2] حول هذه الصيغة بالذات وحول متشعباتها ـ ومنها الحياد ، وحسب النص الاخير له ، « الحياد الدولي »[3] . عند هذه النقطة بالذات نقرأ مضمونا واحدا ، ولكن مهما ، للقرار ٤٢٥ . لقد اتى مصداقا ، على الصعيد القانوني والنظري على الأقل ، للنظرية القائلة : « تحمي لبنان صداقاته الدولية » .

ولا يستبعد ان يكون في اذهان طابخية بعض العبر التي يرغبون في الايحاء بها لجيرانه عبر العطف على هذه الاطروحة .

والدكتور سليم الحص ، رئيس مجلس الوزراء ، قرأ المضمون التالي فيه :
« وكرر المصدر الوزاري ما قاله الرئيس الحص من ان لبنان قوي في موقعه يستمد قوته من صراحة حقه في ارضه ، وان قرار مجلس الامن الدولي خير معبر عن الارادة الدولية في دعم قضية لبنان »[4] .

وقد قرأ احد النوّاب ، وهو احد اعضاء « التجمع الوطني اللبناني » مضمونا آخر في هذا القرار : « المواطن اللبناني العادي ، يدرك المنعطف الخطر الذي يواجهه ويواجه وطنه ، فاما ان ينفذ قرار مجلس الامن الدولي الذي يترجم الارادة الدولية في انقاذ لبنان والمحافظة على وحدته ووحدة ارضه فتنسحب اسرائيل من الجنوب وتمارس الشرعية

---

١ ـ اشتهرت هذه الصيغة منسوبة الى رئيس الكتائب اللبنانية .
٢ ـ الدكتور محمد المجذوب ، مصير لبنان في مشاريع ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠٦ .
٣ ـ لسفير لبنان الدائم في الامم المتحدة الاستاذ غسان تويني .
UN Chromicle, Special Assembly Session on Disarmament, July 1978, Vol. XV, No. 7.

٤ ـ« مصدر وزاري للنهار : اسرائيل تضع كل ثقلها لعرقلة تنفيذ الارادة الدولية » النهار ، الاثنين ١٠/٤/١٩٧٨ ، ص ٢ .

اللبنانية سلطتها الفعلية على كل الاراضي اللبنانية بدءا من الجنوب ، وتنتهي محنة لبنان ، واما ان يتعطل التنفيذ ويدخل لبنان في متاهات مؤامرة انشاء الاوطان الطائفية (. . .)

ذلك انه لم يعد من الاسرار ان اسرائيل لا ترغب في السلام ولا في حدود آمنة كما يعرض عليها المجتمع الدولي الآن ، لان هذا السلام يتعارض مع طموحاتها في انشاء دولة اسرائيل الكبرى ، وهي تستند الى الدعم الغربي لها ولاستمراريتها باعتبار انها الشرطي الضامن لمصلحة الغرب في المنطقة العربية . وبعدما انعدم دور هذا الشرطي واصبح دورا ثانويا بعد حرب تشرين ١٩٧٣ اتجهت الاستراتيجية الاسرائيلية الى التفتيش عن ضمان بديل من الدعم الغربي لها ولاستمراريتها عن طريق ايجاد اوطان طائفية تصبح بالضرورة حامية وضامنة لها ومبررة لوجودها ، واصبحت الاستراتيجية الغربية تهدف الى تأمين المصالح الغربية بواسطة العرب انفسهم من دون الاتكال على الدور الاسرائيلي في المنطقة .

من هنا نرى ان تنفيذ قرار مجلس الامن لا يشكل انتصار المجتمع الدولي في اعادة لبنان الى حاله الطبيعية فحسب بل يشكل انتصارا للمجتمع الدولي ضد نشوء **الاوطان الطائفية التي تسعى اليها اسرائيل** »[1] .

وتزداد اهمية هذا المضمون عندما نقرأ في تشرين الرسميّة ، وفي مقال افتتاحي[2] عن محاولات لضرب الوحدة الوطنية او بالاحرى لخلق الخلل في معادلة التوازن « الصعب » بين « الوحدة الوطنية المتماسكة والارادة الوطنية الحرّة » .

ويظهر لنا في الخبر التالي مضمونا آخر ، وهاما من مضامينه : « ونقلت وكالة « اليونايتدبرس » عن مصادر قريبة من بيغن انه منزعج من الموقف الاميركي الذي لم ينتظر اجتماعه بالرئيس كارتر ليطرح مشروع قرار في مجلس الامن يدعو اسرائيل الى الانسحاب . وزادت الوكالة في تحليل لها من واشنطن ان الولايات المتحدة واسرائيل

---

١ ـ حسين الحسيني ، النهار ، الاثنين ١٠/٤/١٩٧٨ ، ص ٤ . (التوكيد لنا)
٢ ـ « وحدتنا الوطنية وارادتنا الحرّة مقدستان . . . والامور سجال » تشرين ، الاحد ٩/٤/١٩٧٨ ، ص ١ .

تواجهان خلافات جديدة بالنسبة الى الوضع في جنوب لبنان »[1] .

وهل يصح الاستنتاج بان الموقف المعبر عنه في المقتبس التالي يتضمن الاعتقاد بان لقرار مجلس الامن ٤٢٥ مضامين مغايره لما سبق وذكرنا ؟ ان الجواب بالايجاب لمن المغريات التي لا بد للقارىء النبيه من ان يداعبها .

« ان العبارات التي جاءت من ضمنها الدعوة تدل في وضوح على ان باب قضية المصير بالنسبة الى الاحداث قد فتح على مصراعيه متضمنا كل العناصر والمعطيات التي عبثت بلبنان ، وهو لا يزال يتخبط فيها » . واضاف : « دستوريا ؟ لا يجوز للمجلس : ان يناقش نفسه لان النص الدستوري يحتم وجود الحكومة ومناقشتها . وحسنا فعل رئيس المجلس بهذه الدعوة ليتحمل كل من النواب مسؤولياته وهي مسؤوليات تاريخية ، خصوصا ان قرار مجلس الامن قد فتح ملف هذه المعطيات وتحمل مسؤولياته الدولية تجاه لبنان ، ومطلوب على الاقل ان يتحمل نواب الامة مسؤولياتهم في هذا الظرف المؤاتي »[2] .

واذا اتفق ان استنتج موقفا ايجابيا فهل يصح فقط على النائب صاحب المقتبس ام عليه وعلى مبرمج « الدعوة » كذلك اي رئيس المجلس ؟[3] »

وينبغي ان يستند هذا الاستنتاج الثاني ـ بالنسبة لرئيس المجلس على المقتبس التالي : « للبحث في الموقف من القضايا الاساسية المتصلة بمصير الوطن وبتقرير هذا المصير في ضوء الظروف والاحداث الراهنة »[3] .

والسؤال الذي يستند الى الجواب عنه الاستنتاج المطلوب هو : هل يُعْتَبَرُ القرار ٤٢٥ من جملة « الظروف والاحداث الراهنة » ام لا ؟ فاذا اعتبر من جملتها ، اصبح الجواب بالايجاب ، استنتاجا اقرب الى الواقع ـ وإلاّ فلا .

وهكذا ننتقل ، بطبيعة الحال وطبيعة البحث ، من « مضامين القرار ٤٢٥ » الى « القضايا المتصلة بمصير الوطن » . ولا غرو ، فان ذاك « القرار » قد قرر ، من جملة ، ما قرر ، هذا

---

١ ـ « وايزمان : شروط اسرائيل للانسحاب » ، النهار ، الثلثاء ٢١ آذار ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

٢ ـ « مخيبر : الظرف مؤات » النهار ، الثلثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

٣ ـ « حدد الاسعد ٢٠ نيسان موعد الجلسة للبحث في القضايا المتصلة بمصير الوطن » المرجع ذاته .

المصير ـ على الرغم من انه اثر ، تعديلا وتحويرا وازديا وحدة وتقليل توكيد ، في قضاياه التأثير الكبير .

وتجدر الاشارة هنا الى اننا بانتقالنا من موضوع « المضامين » ، لا نبغي الايحاء ، ولو باستحياء ، بان لائحة تلك المضامين قد اكتملت بنودها . ان انطباعاً كهذا ليشوّهُ معاً منهجيتنا ، وموقفنا من الموضوع . الا ان السياق لا يسمح بالتمادي باكثر مما فعلنا ـ على ما لهذا التمادي من حسنات استقصائية .

أما الجواب عن السؤال : ما هي تلك « القضايا المتعلقة بمصير الوطن » ؟ ـ او على الأقل بعضها ؟ ـ فهو امر يسهل علينا تلبيته . يتوفر للقارئ في الجزء الثالث من هذه الدراسات : « وثائق وقراءات » وعلى وجه التخصيص في نص « البيان النيابي » الذي وقعه[1] اعضاء المجلس ، وبعد لأي كبير ، بالاجماع تقريبا . وسنقرأ مضمونين آخرين ، من مضامين هذا القرار ، في مناسبة مغايره[2] .

د ـ رديفاه[3]

ورافق القرار ٤٢٥ قرار ثان يحمل الرقم ٤٢٦ . وهذا جاء نتيجة لموافقة المجلس على تقرير لامينه العام يتعلق ببعض التوضيحات والتفصيلات التي تتناول القرار ٤٢٥ .

فالدهايم يحدد في تقرير
مهمة القوة « المؤقتة »

في تقرير الى مجلس الامن الدولي حدد الامين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم مهمة القوة « الموقتة » التابعة للامم المتحدة في جنوب لبنان وطريقة عملها .

واوضح الامين العام ان القوة ستضم نحو[4] ٤ آلاف رجل موزعين على خمس كتائب تتالف كل منها من ٦٠٠ رجل تقريباً تضاف اليها كتائب مساندة . ومن المقرر ان تبقى

---

١ ـ غير انه ، وبعد لأي كبير كذلك ، فُشّل .

٢ ـ راجع هذه الدراسات المقطع ٤ ، الفصل الثالث ، ب ـ « الموقف الفلسطيني » .

٣ ـ من الواضح ان هذه الدراسة قد وضعت قبل صدور القرار ٤٤٤ . راجع كذلك « التمهيد » ص ٥ سابقاً .

٤ ـ ارتفع هذا العدد الى الستة آلاف فيما بعد وقد سبقت الاشارة الى ذلك

هذه القوة في المنطقة مدة ٦ اشهر[1] . وتقدر تكاليفها بـ ٦٨ مليون دولار .

واقترح اعطاء تعليمات للجنرال انزيو سيلاسيفيو منسق القوات الدولية في الشرق الاوسط للاتصال فوراً بحكومتي اسرائيل ولبنان من اجل الاتفاق على كيفية انسحاب القوات الاسرائيلية واقامة « منطقة عمليات » لقوات الامم المتحدة .

واشار الى ان القوة « الموقتة » في جنوب لبنان ، مثلها مثل كل قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة ، « لا تستطيع الاضطلاع بمسؤوليات[2] تقع عادة على عاتق حكومة البلد العاملة فيه ، كما لا يمكنها تحمل مثل هذه المسؤوليات التي يجب ان تمارسها السلطات اللبنانية المختصة » .

وعن خطة عمل القوة قال : « اتصور انها ستتولى مسؤولياتها على مرحلتين : ستؤكد اولا انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية .[3] وبعد ذلك ستقيم « منطقة عمليات » يتفق عليها بين الاطراف المعنية وتحافظ على هذه المنطقة (. . .) ولهذا الغرض ستشرف على وقف اطلاق النار بين الاطراف وتؤمن خلو منطقة العمليات من السلاح وتراقب اي تحرك للدخول الى هذه المنطقة[4] والخروج منها وتمنع دخول الاشخاص المسلحين اضافة الى القيام بدوريات » .

واوضح ان عمل القوة هو « اجراء موقت في انتظار تحمل الحكومة اللبنانية كل مسؤولياتها » .

وخلص الى القول : « يجب توافر ثلاثة شروط لتكون للقوات الدولية فعالية :

١ - يجب ان تحظى في استمرار بثقة مجلس الامن ودعمه .

---

١ - وقد جددت هذه المدّة لست اشهر اخرى . وفي حديث للاذاعة ان احد القادة في الجنوب صرّح عن امله بالتجديد للمرّة الثالثة ، والا غرقت المنطقة باقل من ٢٤ ساعة في بحيرة دم واحتلال. تاريخ الاذاعة الاحد ١٩/ ١١/ ١٩٧٨ ظهراً

٢ - ولهذا ، ربما ، استعجلت الامم المتحدة والولايات المتحدة الحكومة اللبنانية بارسال الجيش الى الجنوب . وواجه ولم يزل عراقيل .

٣ - الامر الذي لم يحصل بالرغم من انتهاء اكثر من سنة اشهر على وجود القوات المؤقتة هذه في الجنوب .

٤ - ومن هنا يتبين ان مضمون القرار ٤٢٥ يفرض ، نظريا وقانونيا ، مواقف معينة على منظمة التحرير الفلسطينية والقوات المساندة لها في الجنوب . (راجع كذلك في الجزء الثالث من هذه الدراسات الملحق الاول ، القرار ٤٤٤) .

٢ - يجب ان تعمل هذه القوات بالتعاون الكامل مع كل الاطراف المعنية[1] .

٣ - يجب ان تكون قادرة على التحرك كوحدة عسكرية كاملة »[2] .

وذكر ان القوات « ستبذل اقصى جهدها لمنع تكرار القتال وللتاكد من ان المنطقة التي تعمل فيها لن تستخدم في نشاطات عدائية من اي نوع (. . .) ان القوة ستؤكد انسحاب القوات الاسرائيلية وتعيد[3] السلام والامن الدوليين وتساعد حكومة لبنان على تأمين استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة »[4] .

وقد توضح قراءة التقرير التالي من واشنطن ، في حينه ، ما جرى او بعضه على الاقل ، وراء الكواليس :

« كان يوم الاحد من اطول ايام مجلس الامن الدولي واتخذ فيه قراراً مهماً يتعلق بلبنان ، وختم مندوب لبنان السفير غسان تويني اليوم الطويل بان اعلن ان المجلس صوت على قرار اخر تقدمت به بريطانيا يتضمن الموافقة على تقرير الامين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم حول وجود القوات الدولية في جنوب لبنان .

ولاحظ المراقبون ان وجود هذه القوات في الجنوب ليس منبثقاً من عملية فصل للقوات كما في سيناء والجولان ، بل انه مبني على اتفاق الهدنة القائمة بين لبنان واسرائيل منذ العام ١٩٤٩ .

ويتوقع ان تتم عملية ارسال القوات على مرحلتين :

١ - تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية وتسلم عملية السلام والامن في المنطقة .

٢ - اقامة « منطقة سلام » . وقد استخدم هذا التعبير بدلا من تعبير سابق (منطقة منزوعة السلاح) ورد في الاقتراح الاساسي واستبدل بناء على طلب لبنان . وترافق اقامة « منطقة السلام » اعادة الجيش اللبناني وقوات الامن لمساندة قوات الامم المتحدة .

---

١ - يفترض هذا وجود النيّة الصادقة في التعاون لدى جميع الفرقاء المعنيين - الامر الذي لم يحصل .

٢ - الا يتطلب ذلك ، واقعيا ، جعلها قوّة رادعة ؟

٣ - تستجلب هذه المهمّة المثلثة لقوات الطوارىء جوابا ايجابيا عن السؤال السابق (في الحاشية رقم ٧) يؤكد ضرورة تأهيلها قوّة رادعة وإلا بقيت هذه المطالب من باب التمنيات البعيدة عن التحقيق . وهذا هو بالضبط ما حصل حتى اشعار آخر . واتفق ان كان هذا الاشعار القرار رقم ٤٤٤ .

٤ - النهار ، الاثنين ، ٢٠/ ٣٠/ ١٩٧٨ ، ص ١٠ .

وكان غسان تويني شكر في كلمته للامين العام « اهتمامه الشخصي والمهمة الصعبة التي قبلها لحفظ السلام » . واضاف انه « يشكر ايضاً الامين العام لتأكيده ان الجيش اللبناني وقوات الامن ستدعى الى القيام باعمالها » . وقال انه « يريد الاشارة الى عبارة « الاطراف » التي وردت في تقرير الامين العام (. . .) ان التقرير هو بالطبع تقرير فالدهايم ونرغب جميعاً في ان يحتفظ الامين العام بحريته الكاملة في التحرك . وبالطبع هناك اطراف بالنسبة الى المرحلة الاولى وفي التحديد مرحلة الانسحاب التي نأمل في ان تنفذ فوراً . وان مفهومنا لاراضينا اللبنانية بعد ان يتم الانسحاب هو الاتي : هناك طرف واحد معني هو الحكومة اللبنانية بسلطتها وقواتها (الجيش اللبناني والسلطات المحلية) .

وخلص الى القول : « ان حكومتي تعتبر انها وضعت امام مسؤوليات واريد ان أؤكد لكم ان الاستقلال يعني لنا الكثير » .

تحرك فالدهايم

« الامين العام للامم المتحدة قال انه ، بعد موافقة المجلس على تقريره ، سيباشر فوراً وضع التفاصيل لارسال القوات الدولية . و « سابعث باوامري الى منسق القوات الدولية في الشرق الاوسط الجنرال انزيو سيلاسفيو ليبدأ عقد اجتماعات حول انسحاب القوات الاسرائيلية والشروع في انشاء « منطقة عمليات » للامم المتحدة .

واوضح انه امر بارسال قوات اسوجية ونمساوية موجودة حالياً في سيناء والجولان لتكون طليعة القوات الدولية في جنوب لبنان . وذكر انه اجرى اتصالات مع عدد من الحكومات للمساهمة في هذه القوات وانه يريد التشديد امام مجلس الامن على الصعوبات والتعقيدات التي ستواجه القوات الدولية في لبنان « اذ عليها تأمين الصفة السلمية لمنطقة العمليات ، وبالتالي السيطرة على التحرك من المنطقة واليها » . واعلن ان القوات الدولية « ستتعاون مع السلطات اللبنانية في عملية اعادة السيادة اللبنانية » .

ولاحظ ان طليعة القوات الاولى تتطلب التعاون الكامل مع اولئك المعنيين لكي تتأمن فعالية هذه القوات . وناشد الجميع التعاون معها .

الموقف الاميركي

وقال المندوب الاميركي ان تكاليف القوات الدولية يجب ان تتحملها الدول الاعضاء في الامم المتحدة بناء على شرعتها . واضاف ان الولايات المتحدة تعترف بان انشاء القوات

الدولية والموافقة على تقرير الامين العام ما هما سوى خطوتين اوليين في المهمة المقبلة الصعبة وان احلال السلام والامن ومساعدة حكومة لبنان على استعادة سلطتها الفعلية يتطلبان تعاوناً من كل الاطراف المعنية . وابدى استعداد الولايات المتحدة لان تنقل في طائراتها القوات الدولية الى لبنان .

والموقف السوفياتي

المندوب السوفياتي كرر موقف بلاده القائل بالامتناع عن التصويت مؤكداً مرة اخرى ان تكاليف القوات الدولية يجب ان تتحملها اسرائيل . وفسر المراقبون ذلك بان الاتحاد السوفياتي لن يساهم في هذه التكاليف .

وكان الموقف الصيني مشابهاً للموقف السوفياتي . واشار المندوب الصيني الى ان عدم اشتراكه في التصويت يعود الى عدم ايمان بلاده بجدوى القوات الدولية في اي مكان من العالم .

وكان المندوب الاسرائيلي حاول مساء الاحد تأجيل جلسة مجلس الامن لكسب الوقت ، الا ان الوفد الاميركي عطل المحاولة .

وفي وقت لاحق اجتمع مندوب لبنان بالامين العام للامم المتحدة وقدم اليه لائحة بالعمليات العسكرية الاسرائيلية التي تلت صدور قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ .

وطرح على فالدهايم اسئلة تتعلق بمواعيد وصول القوات الدولية والانسحاب الاسرائيلي . وصرح ان الامين العام ابلغه ان الجنرال سيلاسفيو اجتمع بوزير الدفاع الاسرائيلي (امس) وانه بعث اليه بتقرير عن وجهة نظر تل ابيب ، وان سيلاسفيو سيلتقي اليوم وزير الدفاع اللبناني وقائد الجيش اللبناني .

وعن امكان عقد جلسة جديدة لمجلس الامن للبحث في تطبيق القرار ٤٢٥ قال غسان تويني : « لقد سمعت بهذا الموضوع من السفير الكويتي . وتجري حالياً اتصالات بين المندوبين العرب وليست لدي تعليمات جديدة من الحكومة اللبنانية . واننا ننتظر لقاء المسؤولين اللبنانيين والجنرال سيلاسفيو » .

وكشف انه لفت انتباه الامين العام الى الجانب الانساني للقضية وانه بدأ اتصالات مع الولايات المختصة في الامم المتحدة للبحث في تقديم مساعدات انسانية[1] .

---

١ - واشنطن - من رفيق خليل المعلوف . « النهار » ، الثلاثاء ٢١/٣/١٩٧٨ ص ١ وص ١٠

ثم جاء القرار رقم ٤٣٦ .
وكان ذلك على اثر اشتداد القصف على المنطقة الشرقية من بيروت واندلاع نيران الصدام على جبال المتن وسفوح كسروان :

وبسبب الاحداث اللبنانية ، والعسكرية منها بوجه الخصوص ، لم نتمكن من الاطلاع على هذا القرار بطريقة مباشرة كما تستدعي ذلك الدراسة العلمية الدقيقة . ولذلك ، وسداً لحاجة مؤقتة ، وملحة نلجأ الى الاعلان التالي :

« اعلن العميد ريمون اده انه « اصبح مقتنعاً نهائياً ان سوريا وعدت باعطائها لبنان لحملها على توقيع معاهدة صلح ، او على الاقل ، عدم اعتداء ، مع اسرائيل » .

ولاحظ العميد اده في تصريح ادلى به الى « وكالة الصحافة الفرنسية » في باريس ، ان قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٣٦ الداعي الى وقف النار في لبنان ، « لم يرد فيه اي ذكر للحدود المعترف دولياً » التي استند اليها القرار الرقم ٤٢٥[1] في اذار الماضي . وقال « ان هذا الاغفال لا يمكن ان يكون عفوياً ، وهذا يعني ان حدود بلادي مع سوريا يمكن ان تعدل »[2] .

ويعتقد العميد اده ان الرئيس الاسد « سيطلب وضع يده على مرفأ بيروت ، الامر الذي يتيح له مراقبة داخل البلاد والحركة التجارية كلها مع العالم العربي ، ومن اجل ذلك يضم ، في شكل او في اخر ، لبنان الى سوريا حتى الليطاني » .

اما سكان هذه الوحدة السورية ـ اللبنانية العتيدة ، فيرتفع عددهم في رأيه الى نحو ٩ ملايين نسمة « يعيش بينهم مليونان ونصف مليون مسيحي ، بمن فيهم مسيحيو لبنان » .

---

١ ـ وتجدر الاشارة الى ان القرار ٤٣٦ ايضاً اشار الى انسحاب اسرائيل الى الحدود الدولية للبنان .
٢ ـ اولا لماذا لا يمكن ان يكون عفويا ، وثانيا ، وان لم يكن ، فقد يكون اهماله لانه لاداع لذكره ـ ووقف القتال المطلوب تحقيقه بين لبنانيين في قلب البلد وليس على الحدود . وقد يكون لاسباب اخرى .

ويضيف عميد حزب الكتلة الوطنية ان ذلك « يحل في الوقت نفسه مسالة توطين اربعمئة الف فلسطيني مسلم ، وان المسيحيين الذين لا يرضيهم هذا الحل يستطيعون دائماً ان يهاجروا الى اميركا وكندا واوستراليا ، وهذه الهجرة لقيت في السنوات الاخيرة تسهيلات كثيرة ، في حين كانت تفرض قبلا « كوتا » محدودة للهجرة » .

وخلص الى القول : « هذه هي المؤامرة التي كشفتها منذ العام ١٩٧٥ والتي رسمها هنري كيسينجر . ويبدو ان الرئيس كارتر قد اضطر الى تبنيها ارضاء لاسرائيل التي ستسارع عند ئذ الى المطالبة بجنوب لبنان حتى الليطاني بعد ان تكون دفعت نحو الشمال ثلاثمئة الف مسلم شيعي ، وهو ما حاولت ان تفعله في اجتياح ١٥ اذار الاخير ، فتصل اخيراً الى مياه الليطاني »[1]

لسبب او لاخر ، وعلى الارجح لعدة اسباب ، يعيش عميد الكتلة الوطنية ، على ما يظهر ، تحت وطأة كابوس مزعج : كابوس المؤامرة على لبنان .

واننا وان كنا نخشى ، كما يخشى العميد او اكثر مما يخشى ، مطلق مؤامرة على لبنان ، فاننا ، ومع هذا ، لا يمكننا ان نقبض كل ما يتكرم به في هذا الاعلان .

ان التصور الذي يعرضه يبقى من الزاوية العلمية مجرد تصور . ويبقى هكذا حتى وان صح وتحقق . وقد تكون لدى ريمون اده اسباب علمية تدعم ما يقوله ويعلن عنه . ولكننا نحن ، وما دمنا لا نعرف تلك الاسباب ، لا يمكننا ان نقبل ، كاطروحة علمية ، تصوراته المعروضة .

ونكتفي الان بالتعريض ببعض من شوائبها العلمية وحسب .

انها مليئة بمحاكمات النيات[2] . ولنا موعد مع هذا الخطأ الشائع في السياسة اللبنانية

---

١ ـ « اده يتحدثعن خطة اميركية لتقسيم لبنان بين سوريا واسرائيل وتوطين ٤٠٠ الف فلسطيني . النهار ، الثلثاء ١٠ تشرين الاول ١٩٧٨ ، ص ٢ .
٢ ـ راجع كذلك هذه الدراسات ، ص القسم الأول رقم ٤ ـ ج .

المعاصرة - وخصوصاً واننا نعتبر انه ، وهو بدوره ملتقى لمجموعة من العقد والملابسات ، من جملة العقبات في طريق الوفاق بين اللبنانيين .

وفضلا عن ذلك تصور العلاقات الدولية وكانها بهلوانيات تستخف الى حد الاهمال التام بمبادىء نادت بها ورفعت رايتها وما زالت كحق تقرير المصير . اننا لا ننزه الامم كل التنزيه عن هذه الممارسات . غير انها بقيت ، في تلك الممارسات حيث حدثت ، ضمن نطاق المعقول المقبول . وما هي هذه الحدود ؟

وفوق هذا وذاك تجعل تصورات اده صداقات لبنان العالمية تقليدية كانت وكلاسيكية ام مستحدثة ، تجهل معنى الصداقة او تستخف بها استخفافاً لا يليق بالاصدقاء .

واخيراً ، لا اخراً ، تجعل الامم المتحدة لا تحفل بقراراتها - فتخسر بذلك مبررات وجودها . واننا ، وان ادنا الامم المتحدة لاكثر من سبب وممارسة ، لم يصل بنا يأسنا الى هذا الحد من اليأس والبؤس .

غير ان مؤتمر بيت الدين والقرارات الصادرة عنه[1] توحي بان الاحداث تتطور في اتجاه معاكس تماماً للاتجاه التشاؤمي الذي « بشرنا » به عميد الكتلة الوطنية .

ثم جاء « البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين كما اقره مجلس الوزراء »[2] ليزكي هذا الاتجاه على الخط التفاؤلي .

ومما يزيد معاً في جديتها وفي تفاؤليتنا منها انها تجمع بين الابعاد الثلاثة للسياسة اللبنانية - البعد اللبناني والبعد العربي ، والبعد الدولي . وقد لاحظ ذلك احد المعلقين الصحافيين على الاحداث حيث قال :

« الامر امر سياسي . وكما قلنا بعد مقررات بيت الدين نكرر القول ان ما قرره الحكم هو التنفيذ[3] اللبناني للقرارات العربية التي اتخذت في جو من الارادة الدولية »[4] .

---

١ - راجع الملحق الثاني في القسم الثالث من هذه الدراسات ، رقم . .
٢ - راجع الملحق الثاني في القسم الثالث من هذه الدراسات ، رقم . . . (وكذلك النهار ، الخميس ٢٦/١٠/١٩٧٨ ، ص ٢)
٣ - سوء استعمال لكلمة « تنفيذ » اذ هذه القرارات ذاتها تحتاج الى تنفيذ .
٤ - « الترحيب بالحكم » ، من حقيبة النهار ، المرجع ذاته ، ص ١

واذا ما نفذت تلك المقررات ، وفي اطار الترقب الحذر الممني النفس بنجاح هذا التنفيذ يصح التالي :

« تتوقع الاوساط السياسية ان يؤدي قرار مجلس الامن الرقم ٤٣٦ الذي دعا الى وقف النار ، الى تسهيل تنفيذ القرار ٤٢٥ في الجنوب بعدما صدرت مقررات بيت الدين لتثبيت وقف النار توصلا الى ايجاد حل شامل ونهائي لازمة لبنان بما فيها مشكلة الجنوب ، اذا نجحت السلطة في وضع هذه المقررات موضع التنفيذ

فقرار احالة الضابطين سعد حداد وسامي شدياق على القضاء العسكري ، وهو ما كانت تحول دون اتخاذه من قبل اعتبارات سياسية ومضاعفات يخشى حدوثها ، قد يساعد اما على تحرك الوحدة العسكرية مجدداً من كوكبا الى تبنين لتسلم المواقع التي تسيطر عليها الميليشيات واما على تسهيل انتشار قوات الطوارىء الدولية بحيث تتسلم هي هذه المواقع على ان تسلمها في ما بعد الى قوات السلطة الشرعية ، كما يساعد على التعجيل في درس مشروع قانون الدفاع وتذليل العقبات وازالة الخلافات التي تعترض متابعة درسه .

وقرار احالة ضباط تابعين لـ « جيش لبنان العربي » على القضاء العسكري ، ومن ثم تنفيذ مقررات قمتي الرياض والقاهرة في ما يتعلق بالوجود الفلسطيني المسلح وتنظيمه على نحو يمكن السلطة الشرعية من بسط سيادتها على كل الجنوب ، من شانه ان يحل عقدة تقدم القوات الدولية نحو بعض المناطق والمواقع التي تسيطر عليها عناصر تابعة لـ « جيش لبنان العربي » او عناصر فلسطينية مسلحة .

لذلك تعلق الاوساط السياسية والرسمية اهمية بالغة ،ليس على الاحكام التي ستصدر على الضباط المحالين عى القضاء العسكري ، بل على تطبيق مقررات قمتي الرياض والقاهرة تطبيقاً دقيقاً وكاملا وعلى توصل النواب الى اتفاق على وضع مشروع قانون جديد للدفاع يوفق بين مختلف الاراء ويحقق قيام جيش كل لبنان »[1]

ومعلوم ان ذلك مرتبط ، وبالتالي وشروط ، باكثر من تطور وموقف . ومعلوم كذلك ان التبدل بمواقف معينة يؤكد على مسيرة الاحداث في الاتجاه التفاؤلي المشار اليه سابقاً

---

١ - المرجع ذاته ، ص ٢

« ولكن الاسئلة التي يطرحها احتمال التوصل الى تحقيق ذلك هي : هل ان المفارقات والصراعات العربية التي حالت دون تنفيذ مقررات قمتي الرياض والقاهرة قد زالت الان ؟ وهل ان زيارة السادات الى القدس التي احدثت تطورات على الساحة اللبنانية والعربية وتغييرات في المواقف وحالت دون تكليف « قوة الردع العربية » جمع السلاح من الفلسطينيين وحملهم على التراجع الى مواقع جديدة محددة لهم ، قد تبدلت الان واصبح في الامكان تكليف « قوة الردع » ذلك ، ام ان مقررات قمة كمب ديفيد تبقي الوضع على ما هو والموانع التي حالت دون التنفيذ قائمة وعند ئذ تبقى مقررات قمتي الرياض والقاهرة من دون تنفيذ في انتظار التطورات وما ستسفر عنه مفاوضات واشنطن الثلاثية من اجل توقيع معاهدة سلام بين مصر واسرائيل وما سيصدر عن قمة بغداد من مقررات ؟ ما هو اخيراً موقف القيادات الفلسطينية من التنفيذ اذا تبدلت المعطيات العربية لاسيما السورية من ذلك ؟

ومن جهة اخرى ، ما هو موقف اسرائيل من تقدم الوحدات العسكرية نحو المواقع التي تسيطر عليها الميليشيات في الجنوب او انتشار القوات الدولية في كل المنطقة الحدودية بعد ازالة احد المعوقات باحالة الضابطين سعد حداد وسامي شدياق على القضاء العسكري ؟ وهل زال الخط الاحمر الاسرائيلي في الجنوب الذي كان يمنع اي تقدم للسلطة سواء بقواتها الذاتية او بقواتها المستعارة نحو اهدافها ؟

ان المطلعين يستبعدون حصول اي تبدل في وضع الجنوب قبل ان يتم تطبيق مقررات قمتي الرياض والقاهرة وتمتحن قدرة السلطة على تنفيذ مقررات بيت الدين بكاملها ، لمعرفة ما اذا كانت تشق الطريق الى التوطين أو الى تقسيم الوطن »[1]

ولما كان « التوطين » لا يختلف عن « تقسيم الوطن » ولما كان المقصود من الاشارة الى هذه المواقف لتأثيرها على مسيرة الاحداث في الاتجاه التفاؤلي المعاكس للتفسير الشيطاني » الذي لفت عميد الكتلة الوطنية اليه ، نعتقد ان نهاية المقتبس المختار ينبغي ان تصحح لتصبح كالتالي : « لمعرفة ما اذا كانت تشق الطريق الى التوطين او الى توحيد او الى « عدم تقسيم » الوطن . ورهاننا انها ، وبناء على الدلائل التي ذكرناها ، تعود الى التوحيد ! .

١ ـ المرجع ذاته .

هـ ـ ردات النعل المباشرة عليه

« اين ستنزل القوات ؟ اريد ان اعرف اين ستنزل . . على الليطاني ام على الحدود ؟ »[1] .

كانت هذه ردة الفعل المباشرة لريمون اده ، عميد الكتلة الوطنية ، على انباء القرار . ووراء هذا التساؤل يكمن هاجس التقسيم . بالفعل يكمن هاجس يذهب ابعد من خطر التقسيم ليطال خطر الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني . وقد كان هذا ، كما يذكر دارسو التاريخ اللبناني الحديث ، حلم الصهيونية العالمية الملازم لتحقيق حلم اسرائيل الكبرى[2] وقد سعت هذه الحركة سعياً جاهداً وحثيثاً في معرض المفاوضات بين لويد جورج وكليمنصو[3] بغية تعديل اتفاقية سايكس ـ بيكو حتى تحقق ذلك الحلم . ولكن عبثاً فعلت .

فهل تخلت الصهيونية العالمية عن هذا الحلم ؟ تشير البيانات الكثيرة على ان هذا التخلي امر غير وارد . على كل ، يظن عميد الكتلة الوطنية ان هذا الحلم ما زال قائماً . وانه من جملة الاسباب التي تعقد الازمة اللبنانية هو اعتقاد يشارك الكثيرون العميد بتبنيه .

وهنالك ردة فعل ثانية ، تتحكم بعميد الكتلة الوطنية . « لا يعرف هل يفرح كسياسي او يحزن كلبناني »[4] .

« . . هم يريدون تهنئته سياسياً وهو يقول عليكم ان تعزوني بعد كل الذي حدث في لبنان »[5] .

سبب التعزية شرحه ريمون اده باختصار : انه الخسارة التي مني بها لبنان اثناء الحوادث الاخيرة .

١ ـ « من حقيبة النهار » ميشال ابو جودة ، النهار ، الاثنين ٢٠ اذار سنة ١٩٧٨ ، ص ١ .
٢ ـ اسعد رزوق ، اسرائيل الكبرى .
٣ ـ ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث : الجزء الاول الاستقلال السياسي . الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٤
٤ ـ « من حقبة النهار » المرجع المذكور سابقا
٥ ـ المرجع ذاته .

اما التهنئة ، فترجع باسبابها الى مطلب طالما ردده ، وعبثاً فعل ، في اجتماعات الندوة البرلمانية وخارجها .

لقد بح صوت ريمون اده لمطالبته ، وفي اكثر من مناسبة ، الحكومة اللبنانية ، ان تطلب من الامم المتحدة مرابطة البوليس الدولي ، او قوات الطوارىء في جنوب لبنان .

وبالرغم من ان صوته قد بح من كثرة الصياح حول هذا الموضوع فان صياحه لم يتردد له صدى . وبالتالي لم يسمع له ترجيعاً . وجاء القرار ٤٢٥ كانه يلبي رغبة العميد - وان على حساب الكثير مما يرفض القبول به مختاراً .

ويسترعي الانتباه في معرض هذا البحث نداء وجهته الجبهة اللبنانية الى الملوك والامراء والرؤساء العرب بتاريخ السابع من نيسان ١٩٧٧ . طالب هذا النداء القادة العرب بوضع حد « للتباطوء والتردد والتمييع » في « تنفيذ اتفاق القاهرة » . ذلك كي لا تصبح « مسألة لبنان في حاجة الى معالجة غير هذه المعالجة »[١] .

وجاء القرار ٤٢٥ كأنه المعالجة المقصودة . فهل تُهنّئا الجبهة على ذلك ؟ وهل قصدت الجبهة حينذاك هذا الحل بالذات ؟ يجيب احد الدارسين المراقبين لهذه القضية عن تساؤلنا باستقراء لتصريحين من قبل قطبين من اقطاب الجبهة كما يلي :

« وتساءل البعض عن المقصود بالجملة الاخيرة من النداء فاوضحه ، بعد يومين اثنان من اقطاب « الجبهة ».لقد سئل السيد كميل شمعون عن الاجراءات التي ستقوم بها « الجبهة » في حال عدم تطبيق اتفاق القاهرة ، فاجاب بان « هذا يتوقف ، الى حد بعيد ، على تصرف المنظمات الفلسطينية المسلحة . اذا تصرفوا وكانهم قبلوا بنصوص اتفاق القاهرة ، تكون الامور عادت الى نصابها ، والا يصبح الموقف دولياً ، ويصبح من الضروري عندئذ مراجعة الدول المسؤولة في مجلس الامن كي تتخذ التدابير الضرورية للمحافظة على سلامة لبنان وسلامة شعبه »[٢] . وسئل الشيخ بيار الجميل عن الخطوات التي يمكن اتخاذها بعد صدور النداء ، فاجاب : « لقد اردنا ان نضع العرب في مستوى مسؤولياتهم ونلفتهم الى التزاماتهم نحو لبنان . . ونرجو الا نفقد الامل والثقة بقدرة الجامعة العربية لئلا نضطر الى

---

١ ـ السفير والنهار بتاريخ ٨ نيسان ١٩٧٧ .

٢ ـ النهار ، ٩/٤/١٩٧٧ ، ص ٢ .

اللجوء الى هيئات عالمية اخرى »[١]

فالمقصود ، اذن ، بالتحذير الذي ختمت « الجبهة » به نداءها هو التهويل او التهديد من جديد بفكرة التدويل . ونقول « من جديد » ، لانه سبق لاقطاب « الجبهة » ان لجأوا ، اكثر من مرة ، الى هذا الاسلوب خلال الاحداث الدامية واستخدموه كورقة ضغط لتحقيق اغراض معينة »[٢] .

وهكذا تأتي نتيجة استقراء الزميل محمد المجذوب لتبين ان الذي قصده اقطاب الجبهة اللبنانية يختلف ، بعض الشيء او بالاحرى بالشيء الكثير ، عما تحقق عبر القرار ٤٢٥ .

ويصبح من غير المستغرب ، من هذه الزاوية ، ان لا ترضى اجنحة الجبهة كل الرضا عن هذا القرار . ولها ، عدا عن هذا الاعتبار ، اسبابها المعلنة لفتور استقبالها للقرار المدروس[٣] . ولنا مع هذه الاسباب موعداً اكثر مناسبة .

ومن ردات الفعل المباشرة على القرار التعليق التالي :

« الواقع ان الوضع في لبنان يبدو من باريس ، وفي ضوء اعلان فرنسا رغبتها في الاشتراك في القوات الدولية ، كان ذلك يعيد التاريخ البعيد والقريب . البعيد كلنا نذكره . والقريب كلنا نتذكر ان الرئيس جيسكار ديستان كان يريد ارسال قوات فرنسية الى لبنان خلال حرب السنتين لو وافق انذاك جميع الفرقاء وخصوصاً الفرقاء العرب[٤]

وفرنسا الان في وضع قبول افضل[٥] . وهي عضو دائم في مجلس الامن الدولي . واحد الخمسة الكبار . وطليعة الاسرة الاوروبية الغربية . وبارزة في الاسرة الاطلسية . وعلى علاقات ممتازة بجميع الدول العربية . وهي اولا واخيراً الصديقة التقليدية للبنان[٦] .

---

١ ـ السفير ، ٩/٤/١٩٧٧ ، ص ١ .

٢ ـ الدكتور محمد المجذوب ، مصير لبنان في مشاريع ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٩١ - ٩٢ .

٣ ـ راجع من هذه الدراسات

٤ ـ هل هذا طلب تعجيز من الرئيس الفرنسي ؟ ام انه يعني ، ولو كانت الظاهرة توحي بالعكس ، ان مصير اللبنانيين ، اصلا ، هو في ايديهم .

٥ ـ انه « مقبول بها » ؟ ام هي تقبل بارتياح اكثر ؟

٦ ـ وما هي الغاية من تقديم اوراق اعتماد فرنسا في هذا السياق ؟ هل هو للتدليل على انها قادرة ؟ ام ان قبولها تعبير عن قبول دولي ؟

فاذا سار موضوع القوات الدولية كما يراد[1] له ان يسير ، واذا كانت فرنسا ممثلة داخل هذه القوات ، ستكون « المسألة اللبنانية » قد بدأت تتضح[2] . لتتضح ربما من خلالها ازمة الشرق الاوسط . لان الحل في لبنان ، اذا نجح على هذا الاساس ، سيكون نموذجاً لحل ازمة الشرق الاوسط . او ربما يكون مدخلا الى هذا الحل[3] .

ذلك ان ما حدث في نيويورك[4] ، خصوصاً على هامش مناقشات مجلس الامن الدولي حول لبنان ، وخصوصاً عند التصويت ، قد يعتبر او قد يتخذ مدخلا الى الحديث مرة اخرى عن جنيف .

وكون الولايات المتحدة وراء قرار الانسحاب الاسرائيلي وارسال القوات الدولية الى لبنان يعطي فكرة ايجابية[5] عن موقف الرئيس كارتر بالنسبة الى محادثاته المقبلة مع بيغن ، وان هذا الموقف لم يتغير كثيراً بعد عملية تل ابيب وبعد التطورات اللبنانية .

صحيح ان الموقف متطور بين ساعة واخرى[6] ، عسكرياً وسياسياً في لبنان وحوله وفي الامم المتحدة . وصحيح ان المفاجات تتحكم بالموقف . وقد تتحكم به اكثر ، خصوصاً من جانب مختلف الاطراف اللبنانية المؤيدة للقوات الدولية والمتحفظة تجاهها او الرافضة لها[7] في ردود الفعل الاولى . كل ذلك صحيح . الا ان الصحيح ايضاً ان قرار الانسحاب وارسال القوات الدولية وقرار استعداد فرنسا للاشتراك فيها يدخلان بعض الوضوح وبعض الامل . فتدويل[8] « المسألة اللبنانية » باضافة القوات الدولية والفرنسية الى قوات الردع العربية ، اذا حدث ونجح ، قد يساعد ليس فقط على لبننة لبنان وعودة اللبنانيين الى الوفاق الوطني بل قد يساعد على العودة الى تدويل ازمة الشرق الاوسط ، في انتظار

---

١ - وكيف يراد له ان يسير ؟ الغاية معروفة سلفا - وطريق المسيرة ، اذا كان هذا المقصود ، لم توضح

٢ - ليس اتضاحها المشكلة . انما المشكلة تكمن في حلها .

٣ - « المدخل » شيء « والنموذج » شيء مختلف - وتبعات كل منهما تختلف كذلك .

٤ - هذا ما يهمنا ان تعرفه حبذا لو تكرمت به ؟

٥ - ان كارتر يرغب في حل المسألتين اللبنانية والفلسطينية ؟

٦ - هذا من مسلمات الاجتماعيات .

٧ - انقسام اللبنانيين تجاه القضايا المصيرّية - هنا يكمن لب المشكلة ؟

٨ - يذكر « التدويل » ويفسر . وبمعنى آخر « المسألة اللبنانية ، بطبيعتها وبتشعباتها « مدولّة » اصلا - وتأتي لاحقاً بمعنى ثالث ! .

محادثات كارتر - بيغن . وربما في انتظار مفاجآتها . فضلا عن كون الموضوع[1] الفلسطيني في لبنان وفي فلسطين لا يزال علامة الاستفهام الكبرى »[2] .

ماذا يريد كاتب هذا التعليق ان يقول لنا - عدا عن انه يكتب من باريس ؟ اشياء كثيرة . ولا شيء واضح ومحدد .

كثيرة هي الحكم التي ينطق بها . مثل : « الموضوع الفلسطيني في لبنان وفي فلسطين لا يزال علامة الاستفهام الكبرى » . و « ان الموقف متطور بين ساعة واخرى . . » و « صحيح ان المفاجآت تتحكم بالموقف » . غير ان هذه الحكم هي من المسلمات - وتكاد تصبح الكليشيهات التي خسرت قيمتها من كثرة تكرارها على الالسن .

وكذلك انقسام اللبنانيين الى مؤيد ومتحفظ ورافض لمطلق مشروع ، وبالتالي للقرار ٤٢٥ . وليست الاشارة الى « ايجابية كارتر » لتختلف كثيراً عن صديقاتها المذكورات .

واذا كان القارىء مستعداً لقبول هذه « المسلمات » منفردة ، فان الجمع بينها في هذا التعليق ليخلق له مشاكل تجعله يتردد في قبول الصورة ككل هذا اذا تمكن من رسم صورة كاملة ومتناسقة الاطراف للمقصود .

فضلا عن ذلك هنالك سلبيات يصعب قبولها في هذا التعليق . مثل : « . . ستكون المسألة اللبنانية قد بدأت تتضح » - وهل لم تتضح بعد ؟ وبعد كذا سنوات من المعاناة على جميع الصُعُد ؟

وايجابيات التعليق ؟ واحدة من هذه معلنة : « ان قرار الانسحاب وارسال القوات الدولية وقرار استعداد فرنسا للاشتراك فيها يدخلان بعض الوضوح (؟) وبعض الامل » .

هذا ترحيب فاتر بالقرار ٤٢٥ - غير انه ترحيب على كل حال .

واثنتان على الاقل غير معلن عنهما بل على القارىء استنتاجهما : الاولى ، الربط ، وان

---

١ - هذا صحيح ، ولكن الأطار الموضوع فيه يزيد تشويش الصورة - خصوصا اذا سألت ما هو المغزى الذي ينطوي عليه التعليق ؟

٢ - « من حيبة النهار » ، النهار ، الاثنين ٢٠ آذار ، ١٩٧٨ ، ص ١ .

بطريقة مشوشة ، بين الابعاد الثلاثة للازمة اللبنانية ـ اللبناني والعربي والدولي . (ومن هنا يقدر القارىء النبيه ان يستنتج ايجابية ثالثة للتعليق المدروس : الربط ، وبطبيعة الحال بين المسألة اللبنانية والمسألة الفلسطينية) والثانية ، الطريقة التي تعالج بها المسألة اللبنانية (ونكاد نقول المسائل الثلاثة ـ اللبنانية والفلسطينية والشرق اوسطية) ـ طريقة الطبيب الذي يجرب مع مريضه هذا الدواء وذاك وذلك متكلا لا على دوائه وحسب بل وكذلك على استجابة المريض لهذا الدواء او ذاك ، وترابط بين الدواء والاستجابة والظروف المحيطة ليقرر الخطوة التالية .

انه اسلوب التجربة والخطأ او بالمقابل النجاح المبني على الاختبار التطوري ـ اسلوب الخطوة خطوة . يفتقد البعض في هذا الاسلوب الحسم والسرعة . ولكن هذين المطلبين قد يجعلان عملية التطبيب مغامرة فاشلة [1] .

و ـ تنفيذه :

وكان من الطبيعي ان تتحمس السلطان اللبنانية لتنفيذ القرار ٤٢٥ بمقدار ما تحمست له اي لصدوره عن مجلس الامن . وربما كان من حقها ان تتحمس اكثر للتنفيذ ـ ولاكثر من سبب .

« ان اهتمامنا سينصب على تنفيذ هذا القرار بكامل بنوده ، ذلك ان لبنان يواجه اليوم ازمة عصيبة يزيد في حدتها ما نشهده فوق ارضه من احداث مثيرة تشكل تحدياً للحق والكرامة » .

وسنبذل كل جهد على الصعيدين العربي والدولي لاحقاق حقنا وصون كرامتنا ، ولن نألوا جهداً في سبيل بسط السيادة والشرعية على اراضينا كاملة »[2] .

وكان كذلك من الطبيعي ان تنزعج اسرائيل ، بشخص رئيس وزرائها ، من القرار ، وان تنزعج اكثر من سرعة ونجاح تنفيذه . ولكن الفرق كبير بين انزعاجها وارتياحنا لديها وتحت سيطرتها المباشرة اكثر من وسيلة للتفريج عن نفسها ولتبديد انزعاجها وارتياحنا ،

١ - ذلك لان معالجة الحصان المريض ، يختلف اصلا وجوهراً عن تصليح سيارة مضروبة . لكل منهما منطقها .

٢ - « سركيس : قرار مجلس الامس ضمان من اعلى سلطة دولية » النهار ، الثلثاء ٢١ اذار ١٩٧٨ ، ص ١٢

بينما نحن نفتقر الى الكثير من مثل هذه الوسائل لدينا .
والظاهرات ذات الدلالة ؟

« في واشنطن اعلن مساء امس وصول مناحيم بيغن من نيويورك . وكان رئيس الحكومة الاسرائيلية امضى يومه في اجتماعات مع الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي السابق وسفيري اسرائيل في الامم المتحدة والولايات المتحدة حاييم هرتسوغ وسيمحا دينتيز .

وصرح هرتسوغ لدى خروجه من جناح بيغن في فندق « والدورف استوريا » ان « الاجراءات الاولى الهادفة الى تطبيق قرار مجلس الامن عن جنوب لبنان اتخذت اليوم » .

واعرب عن اعتقاده ان انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان « يخلق مشكلة كبرى »[1] .

واذا طالبت بظاهرات اوضح واصرح فجرب التالي :

« قبل ٢٤ ساعة من لقاء الرئيس كارتر ورئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن ، حدد وزير الدفاع الاسرائيلي عازر وايزمان شروط اسرائيل للانسحاب من جنوب لبنان . ففي مؤتمر صحافي عقده مساء امس في تل ابيب ، اكد ان « اسرائيل لا تنوي البقاء في جنوب لبنان كما انها مستعدة لاخلاء المنطقة حالما يتم توقيع اتفاق يضمن امنها » .

وعن الاتفاق الذي يمكن ان تقبله اسرائيل قال : « ان شروطنا واضحة وقد ابلغتها الجنرال انزيو سيلاسفيو المنسق العام لقوات الامم المتحدة في المنطقة . واول هذه الشروط انهاء اي وجود للفدائيين جنوب نهر الليطاني » .

وشدد على ان اسرائيل يجب ان تتأكد من ان الجسور الثلاثة فوق نهر الليطاني كذلك الجسر فوق نهر الحاصباني يجب ان يسيطر عليها بحيث لا يسمح بعودة الفدائيين الى جنوب لبنان .

وتطرق الى مرفأ صور « الذي يجب ان يعود مرفأ مدنيا وتجارياً فحسب كما يجب الا يعود هناك اي وجود فدائي في مدينة صور وفي المخيمات المحيطة بها » .

١ ـ « وايزمان : اول شروط اسرائيل للانسحاب » المرجع ذاته .

وطلب ان تكون هناك مراقبة من الامم المتحدة او من قوة اخرى في حاصبيا وبنت جبيل ومارون الراس وراس البياضة والنبطية .

وتحدث عن ضرورة انشاء ميليشيات محلية في جنوب لبنان تتولى تأمين النظام بالتفاهم مع الجيش اللبناني .

واشار وايزمان الى الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته الحكومة الاسرائيلية قبل الظهر للبحث في قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ الذي يدعوها الى الانسحاب فوراً من جنوب لبنان قائلا : « ان القرار الوحيد الذي اتخذ حتى الان هو ان جنوب لبنان يجب الا كون قاعدة للمخربين »[1] .

« وعن اجتماعه بالجنرال سيلاسفيو قال ان اسرائيل تريد ان تعلم ما هي السلطة التي ستمنح للقوات الدولية وما هي الامكانات لابقاء الفدائيين الفلسطينيين خارج جنوب لبنان .

« من جهة اخرى اعتبر وايزمان ان في امكان السوريين ومن واجبهم ان يكون لهم تأثير قوي بالنسبة الى مجمل نشاطات الفدائيين في لبنان في الجنوب كما في الشمال »[2] .

والقراءة المدققة ، لهذه المقتبسات تبرز الحنكة الاسرائيلية باوضح مظاهرها . انها بالاختصار تبغي عرقلة التنفيذ الناجح للقرار ٤٢٥ . وتلعب ، لتحقيق ذلك ، على اكثر من حبل . انها تهدد ، اولا ، وعلى لسان سفيرها في الامم المتحدة « بخلق مشكلة كبرى » في جنوب لبنان اذا ما نفذ القرار وانسحبت القوات الاسرائيلية . وهي ثانياً ، تشترط ، ثمناً للانسحاب ، اقتناع الفدائيين ، او منعهم لا فرق ، عن ازعاجها . وترش مسحوق الاهانة على الجرح بنعتهم « بالمخربين » ـ وهل يغير تغيير الاسم جوهر المسمى ؟ ثم انها ، ثالثاً ، وامعاناً في التطاول ، وكذلك في التعجيز ، تطلب من القوات الدولية والقوات السورية معاً ان يقوموا بمهمة الحراسة لحدودها ، واللبنانيين الحدوديين كذلك .

وهكذا ، واذا نجحت في محاولتها ، وحسبها ان تحاول ، تكون قد لبت القرار ٤٢٥ من حكم ادانة الى وثيقة شرعية وسلام تخدم امنها وحدها وتسخر الجميع في هذه الخدمة .

---

١ ـ المرجع ذاته ص ١ و١٢ .
٢ ـ المرجع ذاته .

وقد يتلمس قارىء نبيه بعداً اخر لدهائها : اللعب ، وعلى درجة عالية من المكر ، على التناقضات المستشرية على الساحة اللبنانية . ويكبر حجم اللعبة هذه بتشابك التناقضات اللبنانية بالمفارقات العربية المتصارعة على الساحة اللبنانية ـ خصوصاً عندما تتلاطم والمد الثوري لحركة التحرير .

ومتى وضعت هذه التصادمات في اطارها الطبيعي ـ الصراع الدولي ـ كشفت ابعادها الحقيقية ومخاطرها على حد سواء . ومن هنا تكتسب ممارسات الرائدين سعد حداد وسامي الشدياق خطورتها . ولا بد من معالجتها المعالجة المسؤولة .

ولم تكتف اسرائيل بهذا القدر من محاولات التفشيل للقرار ٤٢٥ . لقد تفننت بتوسل غيرها كما يظهر من التالي :
لقد تفنن بتوسل غيرها كما يظهر من التالي :

« وذكر ان لبنان سيوظف كل صداقاته الدولية والعربية لانجاح تنفيذ قرار مجلس الامن الذي تحاول اسرائيل زرع الالغام في طريق تنفيذه . وقال ان اسرائيل تضع كل ثقلها ، عبر سفاراتها في العالم ، لاقناع الدول بعدم ارسال قوات لها الى لبنان لعرقلة تنفيذ الارادة الدولية وتاخير انسحابها »[1] .

وساعدت اسرائيل على تخفيف ذلك مجموعة من الاعتبارات الدولية والظروف الخاصة بكل من البلدان التي قررت الاشتراك بقوة الطوارىء الدولية . مثل ؟

« كشف مصدر وزاري لـ « النهار » ان مشكلة تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ والقاضي بانسحاب اسرائيل من الاراضي التي اجتاحتها في جنوب لبنان ، تكمن في عقدة اكتمال القوات الدولية التي « تأتي بطيئة عكس ما هو مطلوب ومرتجى » .

وعلى رغم ذلك اعرب المصدر عن امله في اكتمال هذه القوات بحيث تصبح اربعة الاف عنصر كما هو مقرر ، بعدما ابدت السينغال والنيبال استعدادهما لاوسال قوات تعمل في القوات الدولية »[2] .

وتعثر ذلك التنفيذ ، ولاكثر من سبب . وربما كان اهم هذه الاسباب تغير الموقف

---

١ ـ « مصدر وزاري لـ « النهار » : اسرائيل تضع كل ثقلها لعرقلة تنفيذ الارادة الدولية » النهار ، الاثنين ١٠/٤/١٩٧٨ ، ص ٢ .
٢ ـ المرجع ذاته .

الاميركي - وخصوصاً من ارسال الكتيبة الاولى الى الجنوب . يظهر ذلك من مناقشات الجلسة المشتركة التي عقدتها اللجان النيابية ومثل الحكومة فيها رئيسها ووزيري الخارجية والداخلية :

لقد افترض معظم النواب في هذه الجلسة ان الحكومة قد غامرت بارسال الجيش الى الجنوب - حتى باتخاذها مثل هكذا قرار - ما لم تكن قد حصلت من الحكومة الاميركية على ضمانات بالضغط على اسرائيل . وامام هذا الاتهام القوي « المبني على افتراض خاطىء » ، كان على ممثلي الحكومة ، وعلى الخصوص وزير الخارجية ، ان يدحض التهمة ويبين خطأ الافتراض المبنية عليه :

« وهنا بادر الوزير بطرس الى فتح ملف اخرجه من حقيبته وقال للنواب ان المواقف التي تبنى على الافتراضات الخاطئة بالنسبة لمساعي التمهيد لارسال الجيش الى الجنوب يجب ان توضح وان تصحح .

وبعد ما اخرج الوزير بطرس بعض الوثائق الرسمية من الملف قال انها تتضمن تفاصيل المراسلات الخطية الرسمية بين الحكومة اللبنانية والحكومة الاميركية قبل اتخاذ قرار ارسال الجيش الى تبنين وهي محفوظة كوثائق رسمية في ملفات وزارة الخارجية اللبنانية ووزارة الخارجية الاميركية .

ثم تلا الوزير بطرس بعض تلك الوثائق ليثبت للنواب ان الحكومة الاميركية كانت تلح على لبنان في كل مراسلاتها الرسمية معه ان يرسل قوات الجيش الشرعي الى الجنوب .

وجاء في احدى هذه الوثائق ما معناه قول الادارة الاميركية للحكومة اللبنانية ان اميركا تقف بكل امكاناتها وتؤيد قرار ارسال الجيش الشرعي الى الجنوب وانها تبدي كامل استعدادهالدعم هذا الجيش بكل الامكانات التي تساعده على اكتمال مهمته .

ثم تليت وثيقة اخرى تلقتها وزارة الخارجية من الامانة العامة للامم المتحدة جاء فيها ان الامم المتحدة تستغرب تاخر الحكومة اللبنانية في اتخاذ قرار ارسال الجيش الى الجنوب وان هناك مخاوف دولية من ان لا يكون لبنان جاداً في القيام بدوره في تنفيذ القرار ٤٢٥ .

وقالت الحكومة في جلسة اللجان ان بعض المواقف الدولية قد تجمد صبيحة يوم توجه الكتيبة الشرعية الى كوكبا وتضاءل الاستعداد الاميركي للضغط على اسرائيل باتجاه تطبيق القرار اللبناني . وجمدت الحلول ولو بصورة مؤقتة وتعقدت محاولات تذليل العقبات بعد

توجيه الدعوة الى السادات وبيغن لحضور قمة كمب ديفيد بحجة ان احداً من الفرقاء الرسميين الراغبين في الضغط على اسرائيل لضمان نجاح المؤتمر المشار اليه لا يريد ان يستهلك امكانات الضغط عليها في موضوع الجنوب »[1] .

وكما في واشنطن كذلك في القاهرة : فمصر « تتمنى ان يتوقف التدخل الاسرائيلي ويسيطر الجيش الشرعي وقوات الامم المتحدة على الجنوب لكنها لا تريد ان تفتح مع اسرائيل بازارا حول هذه القضية قبل قمة كمب ديفيد حتى لا تكسب اسرائيل ورقة جديدة للمساومة تطرحها على مائدة المباحثات هناك وتوجه بها الانظار عن القضية الاساسية »[2] .

اما عملية التنفيذ العملي ، وعلى الرغم من جميع الصعوبات المفتعلة وغير المفتعلة التي وضعت امامها ، فقد بدأت بعد ٢٨ يوماً من اجتياح الجنوب ، اي بتاريخ الثلاثاء ١١ نيسان ١٩٧٨ . ولكن كان هذا الانسحاب انسحاباً رمزياً وحسب اذ سلمت اسرائيل مساحة صغيرة من الارض التي سبقت واحتلها للقوات الدولية المرابطة في الجنوب .

وقد دعي الى حضور هذا الانسحاب عدد كبير من المراسلين الاجانب ، وذلك للدعاية الاعلامية العالمية - وربما على الخصوص الاميركية . ويربط بعض المراسلين بين هذه الدعاية المضخمة والضغوط الاميركية ، على انسحاب اسرائيل . وسبب هذه الضغوط استخدام اسرائيل القنبلة الانشطارية داخل لبنان . وهذا خرق فاضح لاتفاق عام ١٩٥٢ بين الاسرائيليين والاميركيين الذي يحرم على الدولة العبرية مثل هذا الاستخدام .

فواشنطون على ما يظهر تريد الانسحاب « سريعاً وشاملا » . وافهمت واشنطون القيادة الاسرائيلية بان احتجاج الاميركان على الخرق الاسرائيلي لاتفاق ١٩٥٢ باستعمال القنبلة الانشطارية لا يذهب الى نهايته المنطقية ، اي لا يدفع الى هذا الحد ، اذا ما انسحبت اسرائيل ، وبسرعة ملحوظة ، من جنوب لبنان .

لذلك ، تقرر ان تشمل المرحلة الاولى من الانسحاب ، بعد ان استؤنفت في ١٤ نيسان ، جسر الخردلي فوق نهر الليطاني ومنطقة مرجعيون - باستثناء البلدة ذاتها وبعض القرى المحيطة بها .

---

١ - « اسرائيل تحاول تغطية كامب ديفيد ، بضباب الجنوب اللبناني » الحوادث، العدد ١١٣٩ ، الجمعه ١ ايلول ، ١٩٧٨ ، ص ١٢ .
٢ - المرجع ذاته ، ص ١٣ .

ومما يزكي اعتبار هذا الانسحاب ، وعلى الاخص في مراحله الاولى ، عملية دعائية اكثر منها فعلية وعسكرية ما نسبته الصحافة اللبنانية الى محللين عسكريين على لسان رويتر :

« ونسبت وكالة « رويتر » الى محللين عسكريين في المنطقة ان الانسحاب الاسرائيلي الذي سيتم على مرحلتين لا يعتبر مهماً . وقال محلل : « ان الاحتلال المستمر للمعاقل المرتفعة يعطي القوات الاسرائيلية القدرة على الاشراف وعلى ضرب اي تسلل فدائي من المناطق التي ستخلى (. . .) واذا لم يرافق هذا الانسحاب المحدود انسحاب اكبر فان لا معنى له حسب العرف العسكري »[1] .

وقد لحظ ذلك ايضاً بيان للحركة الوطنية[2] .

« واجتمع الرئيس الحص بالنائب منير ابو فاضل الذي قال انه بحث مع رئيس الحكومة في كل الامور الطارئة ومعالجتها معالجة مرضية ، و « على المخلصين مساندة رئيسي الجمهورية والحكومة في مسيرة الهدوء والاستقرار والسلام ، وفي اعتقادي ان المسؤ ولين توصلوا الى تطويق الامور في صورة مرضية وهناك بعض الامور الجانبية تجب معالجتها وستكون كلها تامة وناضجة »[3] .

وحتى على هذا المستوى يظل لهذا الانسحاب ، ومن زاوية السيادة اللبنانية ـ على الصعيد النظري على الاقل ـ اهمية تذكر ـ اما على صعيد السيادة اللبنانية التطبيقي فتتداخل هذه القضية وقضايا متشابكة متعددة وعوامل تتشعب وتتشابك الى حد يدوخ معه المحللون .

وكان مجرد البدء في تنفيذه مبعث بصيص من الامل بالنسبة الى امكانية تحقيق الهدوء في لبنان بعد ان كان الامل شبه مفقود بالنسبة لانقاذ لبنان .

« وقال رداً على سؤال : « لا احد يعرف الى اين نحن سائرون ، لكن هناك بصيص امل بعد بدء القوات الدولية بالتمركز ، وقبل ذلك لم يكن هناك اي امل في امكان الهدوء »[4]

ومع وجود هذا الامل ، وقد كثرت عليه الدلائل كما كثرت الاعتبارات التي تؤدي الى مبعثه ، ينبغي ان يبقى الحذر الشديد قائماً لان اسرائيل تتمتع بقدرات خارقة مادية ومعنوية واحتيالية تمكنها من استغلال الظروف وتسخيرها لمصلحتها .

بعض من القرائن على ذلك يتضمنه المقتبس التالي :

---

١ ـ النهار ، الثلثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

٢ ـ جماهير لبنان ، السبت ١٥/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

٣ ـ النهار ، الاربعاء ١٢/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٤ .

٤ ـ « اده : الغوا اتفاق القاهرة . . . ويبقى الوضع متوترا » النهار ، الجمعة ٣١/ ٣/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

« تحاول اسرائيل خلق مشكلة تنفيذية لقرار مجلس الامن لتؤخر انسحابها الكامل من الجنوب ، كما تحاول القيادات الفلسطينية تحويل الانظار عن وجودها المسلح الى وجوب انهاء الاحتلال الاسرائيلي اولا بحجة تقديم الاهم على المهم .

والاطراف المتضررة من القرار الدولي ومن التحول نحو الانفراج واتجاه اللبنانيين نحو التلاقي والتفاهم ، تحاول خلق اجواء متوترة وترويج الاشاعات والهمس بالخوف والتخويف والعمل على جعل مسيرة السلام تصاب بنكسة ان لم يكن في الجنوب فخارج الجنوب ، ليبقى الاحتلال الاسرائيلي ويبقى معه الوجود الفلسطيني المسلح ، وتصبح مهمة القوات الدولية حراسة هذا الوضع الراهن والعودة الى مشاريع التقسيم والتجزئة انطلاقاً من اقتسام الجنوب بين وجود اسرائيلي هنا ووجود فلسطيني هناك .

لذلك تطرح في الاوساط الرسمية والنيابية والسياسية الوسائل التي يمكن اللجوء اليها للتخلص من كلا الوجودين الاسرائيلي والفلسطيني لتمكين السلطة من العودة الى كل الجنوب وبسط سيطرتها الكاملة عليه .

فاذا كانت القوات الدولية هي التي ستتولى مهمة اجلاء القوات الاسرائيلية من الجنوب عاجلا ام اجلا تنفيذاً لقرار مجلس الامن ، فمن هي القوات التي ستتولى اجلاء العناصر الفلسطينية المسلحة غير المنضبطة التي تتذرع بها اسرائيل لتبقى . هل هي القوات الدولية مع وجود خلاف على مهمتها ، وهل يجوز ان تتعدى المنطقة التي تحتلها اسرائيل من الجنوب ، باعتبار ان لا شأن لهذه القوات في رأي البعض مع وجود فلسطيني مسلح تنظم وجوده اتفاقات معقودة ، ام هي « قوة الردع العربية » التي عليها ان تضبط هذا الوجود تنفيذاً لقرارات قمتي الرياض القاهرة ، ام هي القوات النظامية اللبنانية وهي لم تصبح بعد جاهزة للقيام بهذه المهمة ؟

وتتساءل هذه الاوساط كيف يمكن تأمين عودة سلطة الدولة اللبنانية الفعلية على الجنوب تنفيذاً لقرار مجلس الامن ، وهل يمكن تأمين هذه العودة من دون مساندة القوات الدولية ، الا اذا كان المقصود هو تامين عودة السلطة الى المنطقة التي تحتلها اسرائيل من الجنوب فقط ، اما القسم الاخر من الجنوب فان هذه العودة ترتبط بتنفيذ اتفاق القاهرة على نحو يحترم سيادة لبنان ، وسلطة الدولة ، او بوضع اتفاق جديد يضمن ذلك من دون لبس او غموض »[1]

---

١ ـ « السيادة اللبنانية متى تعود الى الجنوب وكيف تعود » ، النهار ، الثلثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٢

وتزكي[1] هذا الانطباع معرفة مواقف اللبنانيين من تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح : انها على طرفي نقيض . واشير اليها ، خاصة ، في اطار البحث في اتفاقية القاهرة .

ثم ان مسؤولية معالجته تبدو متأرجحة بين الحكومة - وهي منقسمة اتجاهه - وبين المجلس ، ويبدو انه ليس باكثر انسجاماً مع هذه القضية مما هي الحال مع الحكومة - هذا عدا عما يوجد بين الدولة وبعض المواطنين من الثقة - أو عدمها[2] .

وفي ارضية لبنانية كهذه - كثرت شقوقها[3] - هل تصعب على اصابع اسرائيل الرشيقة اللبقة « ان تزرع الالغام ؟ والمتفجرات ؟

وعشية مؤتمر بغداد المقرر عقده في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨ ، واستنتاجا من كلمة وفد لبنان باسم رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص بصفته وزيراً للخارجية بالوكالة يبدو ان تنفيذ القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ كان لم ينجز بعد . ومن هنا تنشأ اهمية الخطأ الشائع في العالم العربي[4] عامة والذي اشرنا اليه سابقاً - نعني الخطأ الذي يضفي على اسرائيل ، خطأ ، صفة البطولة بينما هي ، في الواقع ، تتمتع بصفات هي اقرب الى الاحتيال والقرصنة[5] .

اعتادت الاذاعات الرسمية في العالم العربي على وصف اسرائيل ، « متحدية » الامم المتحدة والارادة الدولية . وما الى ذلك .

لو كان بامكان اسرائيل ان « تتحدى » الامم المتحدة لما انسحبت ، من جنوب لبنان ، بالقدر الذي انسحبت منه . ولكنها تعجز عن ذلك . هذا هو الواقع . ولكن ، وبالمقابل ، تبين ان اسرائيل تتمتع بذكاء خارق بمعرفة القوانين الدولية من جهة وبطرق

---

١ - « ابطال الجنوب يخترقون الغطاء « الشرعي » للاحتلال . القوات المشتركة تساعد المواطنين على العودة وترد على الابتزاز الرسمي » ، **الوطن** ، السبت ٨ نيسان ، ١٩٧٨ ، ص ٥ .

٢ - رسالة كيسنجر الى اده ، **الحوادث**؟ العدد

٣ - النقطة الثانية من هذه الكلمة . الاذاعة اللبنانية بعد ظهر الاثنين ٣٠ تشرين الاول ، ١٩٨٧ واذاعات صباح الثلثاء بتاريخ ٣١ تشرين الاول سنة ١٩٧٨ .

٤ - « خطاب وزير خارجيتنا . . . » **الحياة** ، ١٩٧٢ راجع كذلك للمؤلف **اشكالات** ، الطبقة الثانية .

٥ - واجع كذلك « غسان تويني ايضا يتول . » في نهاية الملحق الاول لهذه الدراسات .

التحايل عليها من جهة ثانية . ويقدم لها العالم العربي عامة ولبنان بوجه خاص عوامل متعددة وعناصر مختلفة يمكنها ان تستخدمها لمصلحتها في الاطار العام . ولها حنكة كبيرة في تطبيق تلك العوامل بطريقة تعرقل فيها ، مع الدعم الذي تحصل عليه من انصارها في العالم ، تحقيق مقررات المؤسسات العالمية .

ان اسرائيل وللمرة الثانية نعلنها لا عجز من ان تتحدى الارادة الدولية . ولكنها لا تعجز على ما يظهر بابتداع الطرق والوسائل التي تستغل بواسطتها التركيبات الاجتماعية والقومية والاقتصادية في العالم اجمع وبما فيه لبنان والعالم العربي ، لتصب في مصلحتها فتستغلها ابرع استغلال .

ان وضع النبرة تصبح امر ضروري لمعرفة الطريقة التي ينبغي ان تحارب بها اسرائيل ! . .

ز - حدوده

لقد كثرت هذه الحدود . ولكننا سنركز على اثنين :

أ - الوحدة الوطنية

ان القرار الدولي وحده لا يكفي . يجب ان يدعمه اللبنانيون بقرار موحد . اذا صح ذلك ، اصبحت الوحدة الوطنية شرطاً ضرورياً ، وان غير كاف ، للخروج من الازمة اللبنانية .

هذا شرط ضروري لبقاء البلد واستمراره . وقد عالجنا قيمته بمعزل عن هذا القرار في مناسبة سابقة[1] .

ويصح ان يعتبر تحقيق هذه الوحدة ، ولو بدرجاتها الدنيا ، الضامن الاكبر ضد التقسيم . بل هو ، وعلى مستوى اللغة المسؤولة والمنطق وحسب ، نفي التقسيم .

غير ان الواقعية تقتضي الاعتراف بان مقوماتها الحاضرة تكاد تكون معدومة . ومن هنا ينشأ الخطر على تنفيذ مقضيات القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ ، ويصبح القرار ٤٣٦ القاضي بوقف اطلاق النار كطالب المستحيل .

واذا ما تساءل المؤرخ عن اسباب الصدام بين السوريين في قوات الردع العربية وبين

---

١ - الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، **الاهلية للنشر والتوزيع** ، بيروت ، ١٩٧٩ ، الفصل الثالث : « **الوحدة الوطنية** » .

ميليشيات اليمين تكاثرت الاراء التي توجه التهمة الى الرئيس السابق رئيس حزب الوطنيين الاحرار ورئيس الجبهة اللبنانية ، كميل شمعون :

« قال امس نائب الرئيس الاميركي السيد والتر مونديل انه « سيكون من الخطأ تحميل سوريا مسؤولية » انفجار العنف في بيروت في الايام الاخيرة .

وتطرق في حديث تلفزيوني الى تعقيدات الوضع في لبنان مشيراً الى النشاط الديبلوماسي الذي بذله الرئيس جيمي كارتر من اجل التوصل الى وقف اطلاق النار .

واعتبر في هذا الاطار ان الرسالة التي وجهها الرئيس الاميركي الى الرئيس ليونيد بريجنيف كانت لها مساهمة « مفيدة » في صدور قرار عن مجلس الامن يدعو الى وقف اطلاق النار »[1] .

وكذلك وزير خارجية فرنسا ديغرنغو[2] .

وكذلك عميد الكتلة الوطنية :

« شمعون هو السبب

وفي معرض كلامه على الاحداث الاخيرة اتهم اده الرئيس كميل شمعون بانه المسؤول الرئيسي عنها ، وقال : « ان الرئيس شمعون هو الذي سبب تدهور الوضع معتقداً انه بذلك يمهد الاجواء لتدخل عسكري اسرائيلي في لبنان . وكما قلت في السابق وتكراراً ، ان اسرائيل في حال تدخلها لن يتم ذلك الا في الجنوب ، وهذا ما هو مستحيل نظراً الى وجود القوات الدولية في تلك المنطقة »[3] . .

غير ان شمعون نفى ذلك[4] . وكرر اده الاتهام : « قلنا : ثم . .

قال : ثم استدرج كميل شمعون قوات الردع العربية . والقوات السورية بالذات الى ضرب الاشرفية ، لقد كان بذلك يريد ان يحصل ما نسميه بالمذبحة الجماعية GENOCIDE حتى يعطى الذريعة لتدخل اسرائيل . فالوعد المقطوع له من قبل اسرائيل

---

١ ـ نيويورك ، رويتر ، راجع كذلك النهار الاثنين ٩/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ١

٢ ـ إذاعة مونت كارلو ، مساء الاثنين ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٧٨ .

٣ ـ النهار ، الاثنين ٩/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

٤ ـ اذاعة صوت لبنان السابعة والربع من مساء الاثنين ١٦ تشرين الاول ١٩٧٨ .

بالتدخل يشترط حصول المذبحة الجماعية ، والا فان سقوط بضع عشرات من السكان المسيحيين لا يكفي للتورط الاسرائيلي في لبنان . هذا هو الاتفاق الذي تم بين بيغن وشمعون في القدس عندما زارها الاخير ، وغطاه الاعلام الاسرائيلي باسم « شخصية لبنانية رفيعة المستوى » فاذا به يحصد ثمن الخديعة لماذا ؟ لان اسرائيل تريد ان تساعد المسيحيين اللبنانيين بافنائهم لا بانقاذهم عسكرياً . انها تعطيهم كل وسائل الدمار لتجهز عليهم لا على الاخرين . « فالعقل المسيحي اللبناني » هو الهاجس عند اسرائيل . انه الخطر الحضاري الذي يتهددها في المنطقة ، لانه العقل المتصل بالغرب ، والمتقدم في عالم الخدمات ، ومتى اجهزت عليه ودمرته ، سواء بتصفيته ، ام بتهجيره ، تكون قد اخلت الساحة من المنافس »[1] .

وبقطع النظر عن من هو المسؤول ، فقد لاحظ المسؤولون في البلد ، مجموعة امور مترابطة : الانزلاق في دوامة العنف خسارة للجميع ، الوفاق الوطني هو اسبق الشروط للنجاة ، وقبل تحقيق هذا الشرط يكون فتح الملف الفلسطيني غلطة كبيرة :

من هؤلاء ، وكمثل عليهم ، زعماء الدروز[2] .

« عقد في الخامسة بعد ظهر امس اجتماع في دار الطائفة الدرزية حضره شيخ العقل الشيخ محمد ابو شقرا والامير مجيد ارسلان ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السيد وليد جنبلاط ووزير الداخلية الدكتور صلاح سلمان والنائبان توفيق عساف وبشير الاعور والشيخ سليم خير الدين .

وبعد انتهاء الاجتماع في السادسة والنصف اعلن الشيخ ابو شقرا المقررات الاتية :

« اجتماعنا اليوم هو من ضمن الاجتماعات النابعة من وحدة الصف الدرزي ، وقد اتفقنا على اعلان النقاط الاتية :

اولا ـ استنكار العنف كاسلوب في التعامل والضغط ، واستنكار كل توتر يؤدي الى صدامات طائفية ويعرقل مسيرة الوفاق .

---

١ ـ « جديد « ريمون اده » الحوادث. العدد ١١٤٦ الجمعة ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ ، ص ٢١ .

٢ ـ « زعماء الدروز يحذّرون من الانزلاق الى الاقتتال ويعدّون مشروعا للوفاق الوطني » ، النهار ، الاربعاء ١٢/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

ثانياً ـ العمل على تجنيب البلاد الانزلاق في طريق اقتتال جديد تكثر الاشاعات عنه .

ثالثاً ـ اعتبار الوفاق الوطني المدخل الصحيح الى العودة بالبلاد الى الاستقرار والحياة الطبيعية .

رابعاً ـ اننا في صدد تدارس مشروع وفاق وطني قد نعلنه قريباً ، مؤكدين على وحدة الارض والشعب وشمول سيادة الدولة كل لبنان » .

وسئل شيخ العقل هل تناول البحث موضوع فتح الملف الفلسطيني ، فاجاب :

« جرى هذا البحث ولم ينته بعد . ورأيي الشخصي الا يفتح هذا الملف ، ولا اي ملف قبل الاتفاق بين اللبنانيين ، لاننا اذا فتحنا ملفاً قبل ان نتفق في ما بيننا ، فأننا نختلف عليه » .

ويتساءل المرء بعد كل هذه الجهود . وبعد مضي نصف السنة على هذا القول وبعد اشتداد القصف والانزلاق الى الاقتتال المدمر ما هي الحكمة من كل ذلك ؟ او بالاحرى كيف يكون الخلاص ؟

وكثرت من هذا المنطلق التصورات التي تعالج هذا الموضوع . وتبقى اهمها بالاعتبار رسالة رئيس الجمهورية الى اللبنانيين بمناسبة عيد الاستقلال للعام ١٩٧٨[1] . غير ان مضمون هذه الرسالة وبالنسبة للموضوع المطروح بالذات ، يبقى تعبيراً عن امل مرتجى اكثر منه وصفاً لواقع الحال . « فالارادة اللبنانية » التي تستند اليها تلك الرسالة ، مخرجاً من المآسي ، مشرذمة تقاذفتها صواريخ الحوادث شظايا متفرقة مبعثرة هنا وهناك . وعملية اللملمة لتلك الشظايا ليست كما يعرف الجميع ، ومن باب اولى رئيس الدولة نفسه ، بالعملية السهلة . غير ان التصميم الذي يعرب عنه الرئيس في تلك الرسالة ، والتلميح الى الانتقال من سياسة التوجيه بالتراضي الى السير في ظل الحسم[2] والدعم المتوفر معاً من « الاشقاء » ومن « الاصدقاء »[3] يبعث ببعض الامل بالنهوض بحصان لبنان من كبوته .

---

١ ـ سأظل اشهد للبنان حتى ينتصر لبنان » . تراجع في القسم الثالث من هذه الدراسات ، الملحق الثالث رقم ٢١ .

٢ ـ ويرافق هذا الحسم ميل المجلس النيابي الى ذلك كما ظهر من معالجة لجنتي الادارة والعدل والدفاع للتعديل المختلف عليه داخل الحكم في قانون بناء الجيش ، النهار ، السفير ، السبت ٢٥/١١/١٩٧٨ ، ص ٢ و٣ .

٣ ـ السفير ، السبت ٢٥/١١/١٩٧٨ ، ص ٢ .

أ أ ـ الوجود الفلسطيني المسلح

واذا كانت الوحدة الوطنية من شروط نجاح تنفيذ القرار فمن البديهي ان يكون الوجود الفلسطيني في لبنان ذا علاقة به كذلك مباشرة ، وبطريقة غير مباشرة . نقصد بالثانية ، تأثير هذا الوجود ، سلباً او ايجاباً ، حسب الظروف وفي اطار معطيات معينة في الوحدة الوطنية .

اما تأثيره المباشر فقد ورد على اكثر من لسان لقادة الجبهة اللبنانية مثلا :

« وبعد اجتماع الجبهة الذي استمر ساعتين ونصف ساعة قال الرئيس شمعون : « مع العلم ان البيان الرسمي سيصدر عن الامانة العامة للجبهة ، فالبحث تناول طبعاً الاوضاع في الجنوب والانسحاب الاسرائيلي من الاماكن التي احتلت في الجنوب ، وتناول ايضاً ضرورة ازالة الوجود الفلسطيني المسلح الذي سبب الكارثة الاولى والذي قد يسبب كارثة ثانية . كما تناول البحث وضع المدارس الخاصة وضرورة مراجعة دوائر الدولة المختصة ، خصوصاً كبار المسؤولين في الدولة لانصاف هذه المدارس والطلاب الذين يؤمونها .

وتطرق البحث سريعاً الى الاحداث الحاصلة في المناطق الممتدة ما بين فرن الشباك وعين الرمانة والشياح وغاليري سمعان ، والتدابير الامنية الواجب اتخاذها من اجل وضع حد لهذه الحوادث .

ولو ان السلطات تقوم بواجبها عند حصول اي حادث ، لكنا في غنى عن المضاعفات ، انما المأمول ان تقوم الدولة اولا بواجبها ، وثانياً على الاهالي والمنظمات اللبنانية ان تقوم هي ايضاً بواجبها لتساعد الدولة على توطيد الامن واستتباب الراحة ، وعلى القبض على كل من تسول له نفسه القيام باعمال من شأنها ان تضر بالسلامة والمصلحة العامة »[1] .

واتى على لسان رئيس الكتائب بعد زيارته للقصر الجمهوري وتوقفه على حاجز الصحافة ، جواباً عن سؤال :

« لا اظن ان من مصلحة اللبنانيين او السوريين او الفلسطينيين ان نخرب لبنان . بالعكس كل واحد من هؤلاء يبذل جهده حتى لا يخرب . واسرائيل بدل ان تخرب بنفسها نخرب نحن . ولو عملت اسرائيل مليون معركة في السنوات الاربع الماضية لما استفادت بقدر ما استفادت من هذه الحرب التى نشبت بيننا . وكم مرة قلنا للفلسطينيين ان ذلك ليس من

---

١ ـ النهار ، الاربعاء ١٢/٤/١٩٧٨ ، ص ٢ . وكذلك الاثنين ١٠/٤/١٩٧٨ ، ص ٢

مصلحتهم . ليستعملوا لبنان كمنبر لهم ، كواسطة للافادة من الحرية والديموقراطية الموجودتين في لبنان ومن سبعة ملايين لبناني منتشرين في العالم ، وليجعلوا منهم صلة وصل بينهم وبين العالم ومنبراً لهم لا ساحة حرب . لان لبنان كما قلنا لهم منذ البداية لا يستطيع ان يدافع عنهم ولا ان يدافع عن نفسه ، فهو اضعف بلد عربي »[1] .

فهل يمكن ان يعتبر هذا الجواب اعترافاً بان جعل لبنان بلد مواجهة كان افضل بكثير من الاصرار على وضعه : اي بلد مساندة وحسب ؟ على الارجح ان صاحب الجواب لا يبارك هذا « التفسير » لقوله . والحجة ؟ تاتي في نهاية الجواب . ولكن « التفسير » بدوره ليس تكهناً بليداً ، انه ينطوي على هاجس مبرر وكبير : هاجس مهمة لبنان في علاقاته بالدول العربية وباسرائيل ـ وعلى وجه التحديد هل ينبغي ان يكون دولة مساندة وحسب ام دولة مواجهة ؟ ولا يخفى ان حول هذا التساؤل يدور الكثير من حوادث الازمة . كما يتعلق بالوحدة الوطنية وبالوجود الفلسطيني المسلح في لبنان .

وحتى بعد صدور المقررات عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين وصدور البرنامج التطبيقي لتلك المقررات عن مجلس الوزراء ، حتى بعد ذلك التاريخ تقرأ على لسان احد رؤساء الوزراء السابقين اشارة واضحة الى ذلك الجواب وتعليقاً عليه بعد ربطه بالسلطة ومسؤوليتها :

« اما في ما يتعلق بازالة المظاهر المسلحة وجمع السلاح ، فعندما نسمع التصريحات على لسان بعض من لديهم الميليشيات ، نجد اننا لا نزال ندور في الحلقة المفرغة نفسها . فكيف يسلمون السلاح قبل ازالة الوجود الغريب من لبنان ، فاذا كنا سننتظر فاننا معرضون للانتظار طويلا تحقيق هذه المطالب التي ترد على السنتهم ، خصوصاً عندما نجد ان الحكم بعدما اتخذ القرار فتح باب القصر لاستقبالهم وللتشاور والاتفاق معهم . واذا كانت هذه شروطهم فمن هنا يمكنك ان تعلم الى اي مدى يعزم الحكم على التنفيذ ، بالقسر اذا اقتضى الامر ، لانه بالموافقة والرضا تبدو هذه الشروط من رابع المستحيلات ، وشمعون قد قال « اقرأ تفرح جرب تحزن »[2] .

غير ان ما يهمنا من هذا القول هو محمله على الوحدة الوطنية من جهة وعلى دور لبنان في

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ « كرامي انها الفرصة الاخيرة للحكم » النهار ، الجمعة ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

المرحلة الحالية من الصراع القائم في الشرق الاوسط ، الصراع المتعدد الابعاد ، بين العرب واسرائيل .

وبعد قمة كامب ديفيد ومؤتمرات الصمود والتصدي ومقررات بيت الدين يصبح السؤال : هل سيضم مشروع اقامة الجبهة الشرقية لبنان ؟

وحتى قبل الاجابة على هذا السؤال ينشأ السؤال : هل قبول الجبهة اللبنانية بالمشروع شرط لتحقيقه ؟

ومن هنا يبرز الدور السوري في تقرير هذه المواضيع لا بالنيابة عن لبنان بل ، ومماشاة للغة العصر وللاعتبارات السائدة حالياً دولياً وعربياً ولبنانياً ، بموازرة « الاكثرية » اللبنانية او بلغة اقرب الى المعقول « الشرعية » اللبنانية .

وبالمقابل ، لا يمكن لتحليل واع للاوضاع ان يهمل ، الهاجس الاسرائيلي وربما الهواجس الاسرائيلية تجاه هذه الاعتبارات ، خصوصاً وان لاسرائيل امتياز امكانية اخذ المبادرة في تغيير الاوضاع في المنطقة .

وهكذا نمر ، ولو مرور السائحين ، على مجموعة من الاعتبارات التي يصح ان تكون حدوداً لتنفيذ القرار ٤٢٥ . ويبقى اهتمامنا على حدين منها ـ الوحدة الوطنية والوجود الفلسطيني المسلح .

وقد جمع الحدين المذكورين محُلِّل النهار اليومي ، ولكن تحت عنوان مضلل حين قال :

« الخلاف والجدل البيزنطي

ونقطة الخلاف هي حول ايجاد صيغة مقبولة تعالج الوجود الفلسطيني المسلح وتحقق الوجود الفعلي للسلطة في كل لبنان .

وهذا ما يجتهد الطباخون في طبخة ويجد الباحثون للعثور على العبارات والالفاظ الملائمة . فمن قائل بطلب انهاء كل وجود مسلح في لبنان غير شرعي ، وببسط سلطة الدولة الشرعية ، وقائل بتسمية الاشياء باسمائها وطلب انهاء الوجود الفلسطيني المسلح بعدما زال مبرر هذا الوجود .

لكن هذا الطلب الصريح يفتح ابواب الجدل والاخذ والرد ، اذ ان المطالبة بانهاء الوجود الفلسطيني المسلح تقابلها مطالبة بانهاء الوجود المسلح للميليشيات الحزبية بحيث لا يبقى

سلاح في يد احد الا في يد السلطة فقط .

ويأتي رد اخر على ذلك يقول انه اذا كانت فئة تأبى على نفسها ان تساوي بين المطالبة بالانسحاب الاسرائيلي والانسحاب الفلسطيني من الجنوب في آن ، فكيف تقبل بان تساوي بين المطالبة بنزع السلاح من الفلسطينيين ومن اللبنانيين في آن ، ولا تبدأ اولا بالفلسطينيين ثم يأتي دور اللبنانيين . فاذا كان على الفلسطينيين ان يسلموا سلاحهم لـ « قوة الردع العربية » ، فان اللبنانيين مستعدون لتسليم اسلحتهم للقوة النظامية اللبنانية التي تمثل السلطة الشرعية عندما تصبح هذه السلطة موجودة فعلياً ، ولا سلطة فوق سلطتها .

لكن مثل هذا الجدل البيزنطي في رأي الساعين للوصول الى نتائج ايجابية مرضية لن يؤدي الى ذلك . والحل المطروح يمكن تحقيقه باعتماد احدى طريقتين :

اما تحقيق وفاق فلسطيني ـ مسيحي يكون مدخلا لوفاق مسيحي ـ اسلامي فيتحقق اذاً ذاك الوفاق اللبناني ـ اللبناني ، واما المطالبة بانهاء كل وجود مسلح على ارض لبنان ليبقى على كل الاراضي اللبنانية ، والوقوف معها ودعم كل الاجراءات التي تتخذها في سبيل ذلك .

وكان «التجمع الاسلامي»[1] قد سعى لتحقيق وفاق مسيحي ـ فلسطيني يمهد لوفاق مسيحي ـ اسلامي ، الا ان « الجبهة اللبنانية » وبعدها « التجمع النيابي الماروني » لم يستجيبا لهذا المسعى اذا لم تسبقه ممارسات تؤكد وجود تحول في موقف القيادات الفلسطينية ونهجها . وفي رأي اوساط « الجبهة اللبنانية » ان الدافع الفلسطيني الى طلب عقد لقاء معها ، هو التخفيف من حدة المواقف المتصاعدة ضد الوجود الفلسطيني المسلح علماً ان لا جدوى من العودة الى سماع الوعود التي اثبتت السوابق انها تبقى من دون تنفيذ .

لكن اوساط « التجمع الاسلامي » تقول ان القيادات الفلسطينية ابدت استعداداً طيباً للدخول في هذا الحوار الايجابي مع مختلف الاطراف اللبنانية بغية الوصول الى ما يضمن سيادة لبنان وسلامة اراضيه ، وان التطورات الاخيرة الناشئة عن وضع في الجنوب تساعد

---

١ ـ « كرامي : انها الفرصة الاخيرة للحكم » ، النهار الجمعة ٢٧/١٠/١٩٧٨ ، ص ٣ .

على ذلك . »[1]

قد يكون البحث المشار اليه من الاسباب التي يتعثر عندها الحل السياسي ، وقد تكون اشياء كثيرة ـ ولكنها ليست ، باي حال ، « جدلا بيزنطياً » .

ولو نظر الى جميع هذه المواقف والدوافع اليها والاسباب المقدمة لدعمها ـ لو نظر اليها من زاوية حسن النية لا من زاوية سوء الظن لتبين ان جميعها مبرر ويصح ان يعترف بذلك لجميع الفرقاء .

واذا ما سأل متخبش : لماذا اذن لا يتم اتفاق على مخرج كان الجواب على تساؤله الذكي : ربما لاكثر من سبب ولكن اهمها عدم وجود الثقة المتبادلة بين الفرقاء المعنيين .

---

١ ـ « من أجل الخروج من جلسة « القضايا المصيرّية » بموقف موحد ، الاهتمام ينصبُّ على تأمين حضور القيادات والطباخون يعملون على إعداد صيغة تحظى بالاجماع » . النهار ، الاربعاء ١٢/٤/١٩٧٨ . ص ٢ .
يهمنا ان يتذكر القارىء هذه الموضوعة وهذه المحاولة لدى قراءته « المخارج » المطروحة للازمة اللبنانية وعلى الاخص البيان النيابي او ما سماّه احد المتحمسين له من المعلقين الصحافيين « الاستقلال الثاني » .

الفصل الثاني

الاطارات (الاطر) العامة للقرار ٤٢٥

ا ـ الاطار التاريخي

تختار من احداث هذا التاريخ بعضها . وذلك لتسهيل استخراج العبرة منها .

إن ما حدث في جنوب لبنان يجد له مثيلان سابقان ومهمّان : ما حدث في سيناء وما حدث في الجولان .

من كان يتصور مثلا ، وقبل حرب تشرين ، انسحابا اسرائيليا هادئا من بعض سيناء ومن على ضفة قناة السويس . ويطرح السؤال نفسه بالنسبة الى الجولان .

فهل كانت حرب تشرين مقدّمة طبيعية لا لرحلات كيسنجر المكوكية فحسب بل وكذلك لا تفاقي سيناء والجولان ؟

ان غزو الجنوب من هذا المرتقب يشبه تماماً حرب تشرين : مقدمة حامية الوطيس ، للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ ، وبالتالي لانزال هين ، ومتفق عليه تقريباً من جميع الفرقاء ، لقوات الطوارىء الدولية .

هل هذه نتائج متراكمة للسياسة الاميركية ؟ ام بالاحرى للسياسة المتفق عليها بين الاميركان والسوفيات ؟

وهل المقصود من هذه السياسة الوصول الى إقامة حزام امني بين مصر وسوريا ولبنان من جهة ، واسرائيل من الجبهة المقابلة ؟؟

ومن هنا واذا كان الجواب يميل الى الايجاب ، تأتي اتفاقات كمب ديفيد متممة لهذه الخطة .

ولم ينته بعد اقامة السياج الامني حول اسرائيل . تبقى هنالك فجوة خطيرة : الضفة الغربية .

فهل تسبق استكمال اقامة ذلك السياج عملية حامية الوطيس كما حصل في سيناء ـ والجولان ؟ بفضل حرب تشرين ، وفي جنوب لبنان ، نتيجة للغزو الاسرائيلي للجنوب ؟ أم إن مقررات كامب ديفيد جعلت هذه العملية عملية يمكن تجاوزها ؟

ام هل يتكرر ما حدث في لبنان في الضفة الغربيّة ؟ وقد يكون ذلك بفضل انتقال العمل الفدائي الى الضفة الشرقية اولا ومن ثم الى الضفة الغربية بحيث يمهّد هذا العمل لعملية اسرائيلية حامية تنتهي بتدخل دولي .

ام ان روسيا ، مستغلة سابقة اشتراك القوات الفرنسية بقوة الطوارىء في جنوب لبنان ، تشترك ، بمباركة اميركا طبعاً ، في قوات دولية ، في الجولان ، وربما ايضاً في جنوب لبنان ؟ ويصبح ، من خلال هذا الاشتراك ، عملياً ومقبولا فرض تطبيق البيان الاميركي السوفياتي ؟

عندها تكتمل الدائرة . تلف القوات الدولية ، في حزام امن ، اسرائيل من جميع الجهات التي يتهددها منها العرب .

وعندها يكون الحل الشامل لمسألة « الشرق الاوسط » قد فرص . ويبقى هذا ضرب من التكهن . ويقف في طريقه عقبات ربما اوضح بعضها المقتبس التالي :

« عندها اكمل بيغن مطالعته موجها كلامه الى كارتر : يوم صدر البيان الاميركي ـ السوفياتي اعترضنا عليه (ملتفتا الى السادات) كما اعترضت عليه القاهرة ، لاننا اعتبرناه تدخلا سافرا بشؤ وننا . وكتبت لك رسالة بواسطة سفيرنا في واشنطن اقول لك فيها : لماذا تحيي نفوذ الاتحاد السوفياتي وتؤمن له فرص التدخل بالشرق الاوسط في وقت لم يعد قوة اساسية في معادلات الحلول المطلوبة ؟ . لذلك اتفقنا على تجاوز فكرة مؤتمر جنيف !

« وقاطعه كارتر وهو يهز راسه ويلوح بسبابته نافيا : نو . . . نو . ارجوك . لقد جاريتك في تحليلك للشق الاول . اما الشق الثاني ، فغير صحيح . انت كتبت لي تقول بان العودة الى جنيف هي غلطة تاريخية يجب الا نقع فيها ما دامت فكرة المفاوضات المباشرة مع مصر

تسير سيرا حثيثا . والامر المهم في نظرك ، حسبما ابلغني وزير خارجيتك دايان ، هو انك ترفض رفضا قاطعا البحث في موضوع منظمة التحرير الفلسطينية ، وهذا هو السبب الاول والاخير الذي شجعك على معارضة جنيف . وانا شخصيا ، فضلت دفع المبادرة الى الامام بدلا من العودة بها الى الوراء ، ومراجعة القضية من البداية . بالاضافة الى هذا ، فان الاستمرار في هذا الطريق قد يشجع الملك حسين والاطراف المعنية الاخرى على الانضمام الينا . . او ان الاتفاق الثنائي ـ لكي لا اقول الصلح المنفرد ـ سيكون الخطوة الاولى في كمب ديفيد . لان اي شيء افضل من لا شيء »[1] .

غير ان الاطار التاريخي بابرز ملامحه واكثرها اهميّة للقرار ٤٢٥ يتجلى في الاحاديث التالية التي نوقشت بين القادة المؤتمرين في كامب ديفيد . جاء على لسان الرئيس الاميركي .

« ان ادارتي تعمل جاهدة لمنع نشوب حرب خامسة في منطقة الشرق الاوسط . ذلك ان موسكو عرفت كيف توظف حرب السويس ١٩٥٦ وحرب الهزيمة العربية ١٩٦٧ والحرب الاخيرة ١٩٧٣ ، لتكسب المزيد من العلاقات الاقتصادية والنفوذ السياسي في العالم العربي . ولقد شجع زعماء الكرملين هذا الوضع الخطر لانه سمح لهم بالتسلل الى داخل المنطقة بسهولة وسرعة . الامر الذي دفعنا في واشنطن الى التفرد بصداقة اسرائيل ، ولاحظنا ان الاسرة الاوروبية منذ ست سنوات ، بدات تبتعد عنا تدريجيا وتحصر اهتماماتها بمصالحها الحيوية . فقرار حظر النفط قد اوقعها بعقدة الخوف والحذر . ونحن نخشى ان تصبح اوروبا الغربية مثل فنلندا اذا ما استمرت في ممارسة روح العزلة عنا ، وخلق سياسة مستقلة تؤمن لها اتصالات مباشرة مع الدول النفطية .

« وسكت كارتر برهة ثم ادار وجهه نحو بيغن لكي يسمعه جيدا وهو يكمل مطالعته التي اختصر فيها موقف بلاده : ان الاستراتيجية الاميركية قبل حرب ١٩٧٣ كانت تعتبر العالم العربي فلكين منفصلين تقريبا لا يؤثر واحدهما على الاخر ، او ان هذا التأثير محدود عسكريا واقتصاديا وسياسيا ، الفلك الاول يشمل دول المجابهة والمواجهة المحيطة باسرائيل كمصر وسوريا والاردن ولبنان . . وهو ما يسمى بالتعبير الجغرافي « دول الدائرة

١ ـ « حوار الطرشان الثلاثة » ، الحوادث، العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٢٥ ـ ٢٦ .

الاولى » ، والفلك الثاني ، ويشمل بشكل خاص دول الخليج والمغرب العربي . ونحن لا نستطيع ان ننسى اثر هذا التنسيق بين دول الدائرة الاولى والدائرة الثانية ، وما كان له من نتائج سيئة على الاقتصاد العالمي . وانا على ثقة بان اي حرب مفاجئة قد تنشب من لبنان ، تجري الاستعدادات لها ، ستؤدي الى اضطرابات جديدة بالاسواق العالمية ، وتدمر الحضارة الصناعية في اوروبا الغربية واليابان ، وتفرض علينا اتخاذ موقف عسكري من الصعب تقدير عواقبه على الانسانية ، خاصة ان الاتحاد السوفياتي لن يتصرف ببرود كما فعل في حرب ١٩٧٣ . واحب بهذه المناسبة ان اكشف السر عن موقف مبدئي اعلنته صراحة في مؤتمر بروكسل ، أمام جميع الدول الاوروبية المشتركة في الحلف الاطلسي ، وهو يتعلق برفضها القاطع لاستخدام القواعد العسكرية لاي مهمة تتعلق باسرائيل . وهذا معناه ان الجسر الجوي الذي أقمناه عن طريق البرتغال في حرب ١٩٧٣ لانقاذ اسرائيل لم يعد ممكناً »[1] .

وجاء كذلك : لا يمكننا ان نعتبر اجتياح جنوبي لبنان من قبل القوات الاسرائيلية في الربيع الماضي هو المؤشر الصحيح لموقف الاتحاد السوفياتي . ولكن محاولة اختراق لبنان والتوجه منه بهدف ضرب سوريا ، هو الامر الذي يقلقني بالنسبة لرد فعل الاتحاد السوفياتي . . . ورد فعل الدول العربية النفطية . . . ورد فعل اوروبا التي تشعر لاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، بان مصيرها الاقتصادي والاجتماعي مهدد فعلا »[2] .

وهكذا ، وفي هذا الاطار التاريخي ، تلاحظ عدةّ متغيرّات : أن الجسر الجوي الذي أقامته اميركا لدعم اسرائيل عام ١٩٧٣ لم يعد واردا في حالة حرب خامسة بين العرب واسرائيل ، وهذا بفضل تغيير اسبق ، نعني التغيير الذي حصل في موقف اوروبا الغربيّة من مثل هذا الجسر : انها لا تسمح بان يعبر فوق اراضيّها ، وهذا ايضا بفضل تغييرا أسبق ، الشعور الجدي المخيف من انقطاع النفط العربي ـ الامر الذي يهدد العالم الصناعي بالانهيار . ثم ان التنسيق بين الدائرتين : دائرة دول المجابهة او بالاحرى المواجهة ودول الدائرة الثانية ، وهذا التنسيق يشار اليه بلغة التضامن العربي ، قد لعب دوراً ملموساً في هذا الاطار . ولا يغيبن عن البال ، ردةفعل الاتحاد السوفياتي فيما لو تعرضت سوريا لهجوم اسرائيلي .

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ المرجع ذاته .

ب ـ الاطار السياسي

أ ـ الوفاق المتوتر بين الجبارين

يدلل على التوتر داخل ما يسمى بالوفاق بين الجبارين تعليقات جريدة البرافدا ـ وهي الجريدة الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوفياتي ـ معاً على الهجوم الاسرائيلي على لبنان، وعلى السياسة الاميركية والمشجعة لاسرائيل على هذا الهجوم، وعلى المحاولات التي تنفرد[1] بها الادارة الاميركيّة بغية تفصيل الحلول « الملائمة » لقضيّة الشرق الاوسط. ومما قالته:

« يشهد العالم تدخلا عسكريا واسعا واحتلالا لقسم كبير من اراضي دولة عربية اخرى (. . .) وقد نشأ في الشرق الاوسط وضع يهدد باخطر العواقب، واذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لوقف العدوان فورا وسحب القوات الاسرائيلية منَ الاراضي اللبنانية فان الوضع يمكن ان يزداد تعقيدا ويجر دولا عربية اخرى الى النزاع ».

كما قالت: ما الذي شجع اسرائيل على هذه الخطوة الخطرة التي عرضت السلام في الشرق الاوسط لخطر مميت؟ »[2]

وكان من الطبيعي ان تذكّر، ولا يخفى ان هذا التذكير ملغوم، بالبيان الاميركي السوفياتي المشترك عن الشرق الاوسط: البيان الذي صدر في تشرين الاول من عام ١٩٧٧ ـ فقدجاء في هذا التذكير:

« الذي اكد فيه الجانبان على ان الطريق الوحيد الصائب والفعال لضمان الحل الجذري لقضية الشرق الاوسط هو مؤتمر جنيف للسلام. ويغدو الان واضحا ان الولايات المتحدة التي وقعت هذا البيان المهم تستمر عمليا في الاتجاه نحو حل القضية عن طريق المفاوضات الانفرادية من اجل زرع الشقاق في العالم العربي . . . »[3].

ويبقى الوفاق المتوتر بين الجبارين الاطارالعام لجميع ما يحصل في المنطقة على الصعيدين

---

١ ـ البرافدا، العدد، التاريخ، الاثنين ٢٠/٣/١٩٧٨،

٢ ـ المرجع ذاته

٣ ـ « دمشق هل تنتقل من « الصمود » الى « التصدّي » ؟ لبنان يخشى ان يكون ساحة مفتوحة لتصادم مقررات قمتي دمشق وكمب ديفيد » النهار السبت ٢٣ ايلول ١٩٧٨، ص ٢ . (التوكيدات لنا)

معا: النظري السياسي، مستوى القرارات، العملي، مستوى تنفيذها العسكري ـ وان بنسب مختلفة:

« تراقب الاندية السياسية والمحافل الرسمية وترقب باهتمام النتائج التي ستسفر عنها قمة « الصمود والتصدي » المنعقدة في دمشق ردا على نتائج قمة كمب ديفيد، كي تستطيع ان تقيس حجم الانعكاسات على الوضع الامني في لبنان والمنطقة وخطورة احتمال تصادمها على الساحة اللبنانية.

« وتتساءل الاوساط السياسية والرسمية هل ان مقررات قمة « الصمود والتصدي » ستكون في حجم مقررات قمةكمب ديفيد وخطورتها، وقادرة على وقف تنفيذها، وهل تنتقل دول قمة دمشق من مرحلة الصمود الى مرحلة التصدي كي تقنع الدول العربية المترددة بالانضمام اليها عندما تلمس جدية المقررات المتخذة، وتجعل الاتحاد السوفياتي نفسه يقدم لها الدعم والمساندة اللازمين سواء مباشرة او غير مباشرة، ام ان موقف الاتحاد السوفياتي لن يمكن دول قمة دمشق من الانتقال من اتخاذ مقررات بالصمود السياسي أو العسكري الى مرحلة التصدي لان لا تصدي من دون السوفيات ودعمهم العملي والفعلي.

الوفاق الدولي والترضية

« المعلومات المتوافرة حتى الان عن موقف الاتحاد السوفياتي ليست مشجعة وردود فعله على اتفاقات قمة كمب ديفيد لم تكن في راي البعض من الحجم المطلوب. لان الوفاق الدولي هو الذي يبقى الضابط والكابح لاي موقف متطرف ومتصلب قد يؤ دي الى حدوث مواجهة عسكرية بين الجبارين.

« وقد يكون في رأي المطلعين عرض اتفاقات قمة كمب ديفيد على مجلس الامن، كما جاء في الوثيقتين، ترضية معنوية للاتحادالسوفياتي بحيث تعطيه الحق في ان يكون له راي ودور في ما تم الاتفاق عليه. وهذا ما توقف عنده « التجمع الوطني النيابي » في اجتماعه الاخير عند مناقشة نتائج قمة كمب ديفيد.

« وهناك من يعتقد ان الاتحاد السوفياتي سيحدد موقفه في ضوء المقررات التي ستصدر عن قمة « الصمود والتصدي » ومعرفة ما اذا كانت من الحجم الذي يستحق الدعم والمساندة بحيث تخرج عن حرب البيانات والتصريحات التقليدية والعادية، فالاتحاد السوفياتي لن يكون في النتيجة ملكيا اكثر من الملك، وهذا الدعم قد يكون على الطريقة التي اتبعت في بعض الدول الافريقية، اي بواسطة كوبا، من اجل اعطاء دفع قوي للمقاومة

الفلسطينية وتعزيز وسائل مقاومتها وعلى اساس ان تكون دول الرفض مفتوحة لنشاطها ولعملياتها ضد اسرائيل ، اضافة الى حدود لبنان والاردن ، فتتحول المنطقة اذ ذاك الى فيتنام وتكون دمشق هانوي لها ، وان كان ما يحول دون ذلك في نظر البعض الخوف من ان « تتبلقن » المنطقة بدل ان « تتفتنم » ، وللتأكيد على انه اذا كان لا حرب من دون مصر فلا سلام ايضا من دون سوريا والفلسطينيين »[1] .

وتأتي مقررات دول الصمود والتصدي في مؤتمري القمة في دمشق وبغداد لتزكي هذا القول[2] .

كما زكّت هذا القول ، استنتاجاً تحاليل مقررات كامب ديفيد :[3]

« اذن فالاجراء الواقعي الوحيد الذي يمكن تبريره هو فرض العقوبات على مصر »[4].

ويزيد في حدّة هذا الانقسام في صفوف العرب كونه مدعوما من الاتحاد السوفياتي :

« خاصة وان العرب لا يتحركون وحدهم ضد اتفاقية كامب ديفيد ، فهناك الاتحاد السوفياتي الذي يعتبر الاتفاقية قرارا اميركيا لطرده من منطقة امنه الجنوبي تفوق نتائجه قرار السادات باخراج الخبراء السوفيات من مصر عام ١٩٧٢.فموسكو لم تخف انها هي المستهدفة هذه المرة ، وأنها لن تقبل ذلك . فاتفاقية كامب ديفيد هي في الحقيقة بداية حلف عسكري نواته الولايات المتحدة ومصر واسرائيل ، وتؤكد التقارير السوفياتية ان الاجتماعات كانت مستمرة بين المصريين والاسرائيليين برعاية البنتاغون في الوقت الذي كانت تدور فيه الاجتماعات السياسية في كامب ديفيد .

ولو افترضنا ان الاتحاد السوفياتي ستتم ترضيته بتسوية ما على غرار ما جرى في اجتماعات « غلاسبورو » بعد الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ حيث اعترفت الولايات المتحدة بمشروعية الوجود السوفياتي في المنطقة مقابل تخلي الاتحاد السوفياتي عن تزويد العرب بالاسلحة

١ ـ« قمةّ دمشق هل تنتقل من « الصمود » الى « التصدّي » ؟ لبنان يخشى ان يكون ساحة مفتوحة لتصادم مقررات قمتي دمشق وكمب ديفيد » النهار السبت ٢٣ ايلول ١٩٧٨ ، ص ٢ . (التوكيدات لنا)

٢ ـ راجع القسم الثالث ، من هذه الدراسات ، الملحق الثالث الارقام : ١٣ و٢٢ و٢٣

٣ ـ السوفيات يعتبرون اتفاقيات كامب ديفيد بداية حلف عسكري اميركي ـ مصري ـ اسرائيلي » ، الحوادث، العدد ١١٤٣ ، ٢٩ ايلول ١٩٧٨ ، ص ٢٤ .

٤ ـ راجع كذلك بحث ف. فينوغرادوف ، القسم الثالث من هذه الدراسات ، الملحق الثالث ، رقم ٢٤ .

الهجومية . . فلا بد ان تسبق هذه التسوية عملية عرض عضلات في المنطقة يثبت السوفيات فيها قدراتهم على اسقاط اي حلف ضدهم على غرار ما فعلوه في حلف بغداد عام ١٩٥٥ . المراقبون يتوقعون انفجارات في المنطقة خلال الشهور ، اذا لم نقل الاسابيع ، القليلة المقبلة ، كما اعلن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي قال « ان المنظمة ستعتمد على سلاحها في اسقاط الاتفاقية التي اعطت الشرعية لاحتلال اسرائيل للضفة الغربية والقطاع لمدة خمس سنوات ! »[1] .

وهذا مصدر سوفياتي يتكلم عن الاتفاقية ويربطها بحوادث لبنان . تقول « نوفوستي »[2] .

« اعلن الرئيس كارتر في كلمته الطويلة التي القاها في الاجتماع المشترك لمجلسي الكونغرس ان المشتركين في مفاوضات كمب ديفيد كانوا حريصين على السلام ، هذا السلام الضروري جدا لكل شعوب الشرق الادنى . انه لكذلك ، فالسلام ضروري فعلا لملايين الناس الذين ظلوا يعيشون عشرات السنين تحت خطر الحرب . ولكن ليس في المنطقة بلد في حاجة الى السلم اليوم اكثر من لبنان . ان لبنان الذي اصبح ضحية مؤامرة القوى الامبريالية والصهيونية تكبد خسائر في الارواح تزيد كثيرا على ما تكبدته اية دولة من الدول التي اشتركت في الصدامات العربية ـ الاسرائيلية المسلحة الاربعة . ولو ان الاتفاقين اللذين وقعا في ولاية ميريلاند يعطيان اي امل في حل ازمة الشرق الادنى فعلا ، لكانا ولا شك محط اكبر ترحيب في لبنان .

« لكن الاتفاق الذي توصل اليه كارتر وبيغن والسادات يحدد اطرا للسلام في الشرق الادنى ، تتجاهل حل القضايا الجذرية للازمة : انهاء إحتلال الاراضي العربية وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة ، اي تلك الظروف الاساسية التي ما برحت تؤثر على الوضع في لبنان »

وكانت الازفستيا[3] : في وقت سابق قد لفتت النظر الى الامور التالية :

١ ـ المرجع ذاته .

٢ ـ وكالة انباء سوفياتية في تعليق لها على قمة كمب ديفيد، الخميس ٢٨ ايلول سنة ١٩٧٨ . راجع كذلك النهار ، الخميس ٢٨ ايلول ١٩٧٨ ص ٥ و١٠ .

٣ ـ صحيفة ناطقة باسم الحكومة السوفياتية

« اسرائيل » تعد لمغامرة عسكرية جديدة في جنوب لبنان » من اجل اقامة « محمية اسرائيلية في المناطق المحتلة » .

وذكرت في تعليق لها نقلته وكالة « تاس » الرسمية انه « من وجهة نظر التقدميين في لبنان تشكل هذه العمليات العسكرية جزءا اساسيا من المشاريع الاستراتيجية الاميركية الاسرائيلية في منطقة الشرق الاوسط ، وتعكس توزيع الادوار بين واشنطن وتل ابيب »

وانتقدت الصحيفة « الخلافات المزعومة » التي ظهرت على الساحة السياسية بين الادارة الاميركية ومناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي والتي تهدف الى تصوير واشنطن حكماً في التسوية في الشرق الاوسط والى « تعزيز مواقف الرئيس السادات التي زادت تأزماً في الايام الاخيرة »[1] .

ومن هنا الخشيّة المرهقة بالنسبة للتطورات المباشرة للازمة اللبنانية التي باتت تثقل كاهل اللبنانيين جميعهم ـ حكاما ومحكومين وقادة ومتطوعين . الا يكفينا ، يقول المواطن العادي ، ما تحملنا من انفجارات وما نتج عن تلك الانفجارات على مدى نيف وثلاث سنين من تدمير وتهجير ؟!

وبالرغم من معاناة هذا الاسى الموجع يبقى الربط بين الابعاد الثلاثة في سياسة لبنان الحديث متمثلا في هذه المقطوعة : عنيت الصراع الدولي ـ وابرز عناصره الوفاق المتوتر بين الجبارين ـ ، والصراع العربي ، والخلافات ، اللبنانية الداخلية .

وان للتنبه الواعي لهذا الربط بين الابعاد الثلاثة للسياسة اللبنانية المعاصرة لمضامين كثيرة . ولكن هذه قصة مغايرة[2] .

---

١ ـ الخميس ٣٠/٣/١٩٧٨ ، راجع كذلك النهار ، الجمعة ٣١/٣/١٩٧٨ ، ص .
٢ ـ راجع هذه الدراسات ، الفصل .

أ أ ـ السعي الثلاثي المتعثر لحل قضية الشرق الاوسط

عشيّة العمليّة الفدائية (عملية الشهيد كمال عدوان)[1] ـ العمليّة التي كانت السبب المباشر[2] . والذريعة الاعلاميّة التي استخدمتها اسرائيل لتغطية الهجوم الاسرائيلي الواسع النطاق على الجنوب اللبناني ـ كان من المخطط له ان يقوم رئيس وزراء اسرائيل بزيارة لواشنطن . وتأجلت ، بسبب العمليّة والاحتلال ، هذه الزيارة .

وكان تعليق صحيفة النيويورك تايمز[3] « الاسبوع الماضي لم يكن مفرحا في الشرق الاوسط » ، فالعمليّة الفدائية هزّت اسرائيل . « مما أدّى الى ردّ اسرائيلي واسع النطاق وترك الدول العربية المعنية مباشرة تغرق في مشاكل لا ترتبط باحتمالات السلام ، واذا خصص الرئيس جيمي كارتر ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن معظم محادثاتهما المقررة لهذا الاسبوع للبحث في شروط الانسحاب الاسرائيلي من لبنان فانهما سيعيدان عقربي ساعة الديبلوماسية سنوات عدة الى الوراء وان الامر متروك لهما وللرئيس انور السادات للحوول دون ذلك » .

واضافت الصحيفة : « ان ما تدهور في صورة محزنة الاسبوع الماضي هو الجو المحيط بمفاوضات السادات ـ كارتر ـ بيغن . الا ان السؤالين الاساسيين ما زالا قائمين وهما : هل يوافق بيغن مبدئيا على انسحابات مهمة على كل الجبهات في مقابل سلام حقيقي واتفاقات امنية ؟ واذا فعل ذلك فهل ينجح السادات في توسيع اطار المفاوضات ام يستمر في ترتيب معاهدة منفصلة ؟ ان تجاهل هذين السؤالين الان يعني الاستسلام للرعب »[4] .

---

١ ـ النهار ، الأحد ١٢/٣/١٩٧٨ ، ص ١٦ .
٢ ـ لقد جاء في مرجع ما (؟) وعلى لسان بيغن بالذات ، ان الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان كان سيحصل حتى وان لم تحصل العملية الفدائية .
٣ ـ النيويورك تايمز ، تاريخ ، ص .
٤ ـ المرجع ذاته .

وكان لتعثّر ذلك السعي المثلث الاطراف ، وكان سببه الاولي ، التصلب الاسرائيلي ، تأثير مرموق على تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ ـ وعلى وجه التخصيص على عملية ارسال الجيش اللبناني الى الجنوب ـ الى تبنين .

وبدا هذا التأثير في تجميد موقف الحكومة الاميركية ، من هذا الموضوع . فبعد ان شجعت لبنان باتخاذ قرار ارسال الجيش الى الجنوب ووعدت بان « تقف بكل امكاناتها » ، وراء هذه العملية لدعمها ، عادت ، وبعد ان ارسل الجيش ووصل الى كوكبا ، فتلكأت في هذا الدعم . السبب ؟

توفير امكانات الضغط على اسرائيل لمناسبة اهم : قمة كمب ديفيد ـ وهكذا يكون التحضير لمؤتمر كامب ديفيد وتهيئة جميع الوسائل لانجاحه ، قد دخل الجنوب سلبا بتأخير تنفيذ قرار الحكومة اللبنانية ادخال جيشها الشرعي الى الجنوب الذي كانت اسرائيل « تحتضنه » بحرارة ـ وان اختلفت عن حرارة الايمان . فهي حرارة على كل حال .

ويبقى تحصيل حاصل ان هذا السبب ليس الوحيد لتفسير ذلك التلكؤ ـ على كل حال لا نريد ان نعطي الانطباع باننا نكتفي به سببا كافيا لذلك . ولكن التفتيش عن الاسباب الباقية ليس بالمهمّة التي تستولي على اهتمامنا . وقد نمر ، عفويّا ، ببعضها فيما بعد .

ولا يخفى ان تأثير ما يؤمل من كامب ديفيد على ما يجري في جنوب لبنان ظاهرة اخرى من مجموعة الظاهرات التي تدعم الاعتقاد بانّ للسياسة اللبنانية المعاصرة ابعادا متعدّدة نخصّ بالذكر منها البعد الدولي والبعد العربي والبعد اللبناني . نكرر الاشارة لهذه الحقيقة لانها ستصبح المنطلق الصّلب الصامد الذي ننطلق منه لتقييم الكثير من الضلالات التي يتخبط فيها المتكلمون عن « التدويل » و« التعريب » للقضية اللبنانية . واذا كان من استنتاج مباشر لهذه الحقيقة المكررة ههنا ، فهو ان القضيّة اللبنانية ، بطبيعة حالها ، وبفضل الاعتبارات المتعددة التي ذكر البعض منها وسيذكر البعض الآخر في إطار هذه الدراسات هي مدولة ومعربة . فالتدويل ، بمعنى ، والتعريب ، بمعنى ، هما من مقومات اللبننة القائمة . ذلك ان « الواقع اللبناني »[1] بعد التحقيق والتدقيق تتداخل فيه وعبره عناصر دولية وعناصر عربيّة .

١ ـ الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، الاهلية للطباعة والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٩ .

ومن هذه الزاوية ، وعلى هذا المستوى ، يصبح الصراع القائم بين اللبنانيين حول التدويل[1] ، وان لم يكن بمعنى مغاير للذي سبق ، ضربا من الضلال وربما التضليل ، وكذلك بالنسبة للتعريب[2] .

كامب ديفيد ولبنان والصراع ، في إطار الوفاق المتوتر ، بين الجبارين .

ان ما يجري في لبنان لمن الخطورة بمكان . قال السادات لكارتر : « انا اعرف جيداً ماذا اريد . واعرف انك انت غامرت بكل رصيدك الداخلي في هذا المؤتمر عندما ارتضيت أن تتبناه وترعاه . وانما احب ان ابلغك لا ان اهددك ، بانه سيكون المؤتمر الاخير اذا عدت بخفي حنين (انه تعبير للدلالة على خيبة الامل) . لذلك سأحتمل فلسفات بيغن ورفيقيه دايان ووايزمان ، مع انهما اقل منه تصلبا في بعض النواحي . وانما ثق بان في العالم العربي والعالم الشرقي دولا كثيرة تنتظر فشل مؤتمر « كامب ديفيد » لكي اعود اليها عودة الابن الضال . عندئذ يكون مصير الشرق الاوسط كله على كف عفريت . وانت مدرك جيدا خطورة ما يجري في ايران ، ولبنان ، وما جرى في القرن الافريقي وباب المندب ، ان دورك اهم بكثير من دور ايزنهاور عام ١٩٥٧ . عليك ان تقرر عن بلادك ، في هذا المؤتمر ، وتختار بين صداقة العالم العربي بملايينه البشرية ومساحاته الشاسعة ومركزه الاستراتيجي وثرواته الضخمة . . . وبين اسرائيل ومشاكلها وديونها وعداوتها ، انا لن اخبرك ماذا قررت ان افعل اذا لم احصل على الحد الادنى من الحقوق . هذا ليس اعلانا للابتزاز . ولكن الذي ذهب الى القدس . . . قادر على الذهاب الى ابعد من القدس بكثير !!

وحدق كارتر طويلا في وجه السادات لعله يستشف فوق اماراته المتجهمة بعضا من النيات المبطنة ، ثم طوق ظهره بيمينه ومشى معه خطوات متزنة هادئة ، وهو يقول : انا ادرك جيدا معنى المرارة التي تعانيها بعد زيارة القدس . كما ادرك ايضا بانك لا تكتفي من وجودي هنا بمجرد الدعوة الى مصالحة بيغن . . . او قضاء اسبوع اجازة في « كامب ديفيد » . انت ترغب في تدخلي الشخصي للحصول من رئيس وزراء اسرائيل على موقف واضح من مستقبل الاراضي المحتلة .

وقاطعه السادات : اريدك ان تضع بيغن امام مسؤولياته التاريخية بالنسبة لمصير السلام

١ ـ راجع كذلك من هذه الدراسات الفصل ؟ المقطع ؟
٢ ـ راجع كذلك من هذه الدراسات الفصل ؟ المقطع ؟

في الشرق الاوسط . . . ومصير اسرائيل كدولة . . . ومصير العلاقات الاميركية ـ العربية . لان عناده لا ينعكس على اسرائيل فقط ، بل على الذين تورطوا بحمايتها والدفاع عنها . وانتم في سباق مع الزمن . و« كامب ديفيد » محطة رئيسية ستحدد منها قضية السلام والحرب في المنطقة »[1] .

وكان في جواب كارتر للسادات ان الرئيس الاميركي كان يعرف مدى المغامرة التي يقوم بها والثمن الذي قد يدفعه . « عندما قررت المشاركة في القمة الثلاثية كنت اعرب سلفا عن استعدادي لدفع الثمن الكبير . . . ربما من علاقات اميركا مع الاتحاد السوفياتي . . . او ربما في مجال السياسة الداخلية »[2] .

وفي رده على بيغن نقرأ الهاجس ذاته واستمراريته : « نحن لا نستطيع ان ننتظر قراركم لطرح الحل النهائي لانكم تضعون الطنجرة في نيو يورك وتوقدون النار في فيينا ، ان ثلاثين سنة من وجودكم في المنطقة كانت كافية لتقدم الاتحاد السوفياتي الوف الاميال . فكلما ازداد عنادكم للبقاء في الاراضي المحتلة . . . ازداد توغل السوفيات في المناطق العربية . وسيأتي يوم كما قال لكم كيسنجر ، نصبح فيه نحن وانتم معزولين كصديقين وحيدين في الشرق الاوسط ! »[3] .

ويوضع الهاجس ذاته في المقطع التالي ولكن في إطار مغاير جدا ، وربما لهذا ، مفيد : « وتوقف بيغن فجاة كانه اكتشف مدخلا لحديث اراد ان يثيره قبل كل شيء . انه الحديث عن الضغط الاميركي . وقال للرئيس كارتر : ان تصوراتي لدور الولايات المتحدة تحملني على الاعتقاد بانه لا يتعدى دور الوسيط والحكم . ولكنه قطعا ليس دور الشريك حسبما تصرف هنري كيسنجر مع حكومة اسحق رابين . لقد اعطى لشعار التنسيق محتوى اخرهو المحتوى الاميركي . ولكن الحلول التي طرحها كانت معدة بطريقة ذكية ، لبقة من الصعب اكتشاف عنصر الضغط فيها . مع انها في الواقع اشكال من الحلول المفروضة علينا . وكان كيسنجر كلما طالبنا بالتنازل يغدق علينا الاسلحة كتعويض مادي ومعنوي . والنتيجة في رأيي سيئة جدا . لانه كلما خسر العرب حربا امام اسرائيل سارعوا الى استخدام

١ ـ « النص الحرفي لوقائع محادثات كامب ديفيد » ، الحوادث، العدد ١١٤٢ ، الجمعة ٢٢ ايلول ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤ .

٢ ـ المرجع ذاته .

٣ ـ المرجع ذاته ، ص ٢٥ .

الضغط الاميركي لتأمين الانسحاب . ومثل هذه السياسة ستزيد حتما من عزلة اسرائيل ، كما تضعها في خلافات دائمة مع واشنطن . لقد اخبرني كيسنجر بانه وقع اتفاقا مع رابين عام ١٩٧٥ خلاصته ان واشنطن لن تقوم بمفاوضات مستقلة مع منظمة التحرير الفلسطينية الا اذا قبلت بالقرار ٢٤٢ . اي الا اذا اعترفت بدولة اسرائيل . ولكنك شخصيا يا سيادة الرئيس ، نقضت هذا الاتفاق ، واعلنت دعمك لقيام « وطن فلسطيني » و« كيان فلسطيني » . ثم ذهبت الى ابعد من ذلك عندما شجعت كبار موظفي الادارة على الاجتماع بممثلي منظمة التحرير . ماذا يعني كل هذا ؟ الا يعني انكم تمارسون سياسة مستقلة ، وتعطون المنظمة حرية التصرف بحيث تشعر بانها معفاة من مسؤولية الاعتراف بنا ؟

وقاطعه كارتر بعدما خلع سترته ورماها فوق كتفه بانفعال ، وهو يقول : احب ان اتوقف معك عند نقطتين مهمتين ، الاولى تتعلق بالانتصارات العسكرية . . . والثانية تتعلق بالوطن الفلسطيني . . . هل صحيح انكم انتصرتم لوحدكم في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٢ ؟ ان سجلات « البانتغون » تشهد على كل شيء . في حرب ١٩٦٧ وفرنا لكم الطائرات والطيارين . كما امنا لكم ظروف الخدعة الدولية عن طريق خداع السوفيات ايضا . وربما كانت باخرة التجسس « ليبرتي » تحتفظ بالكثير من الاسرار لو لم تسارع طائراتكم الى ضربها . اما في عام ١٩٧٣ ، فان نداء النجدة لا يزال مسجلا عندنا . واقمنا لكم الجسر الجوي الذي دفعنا ثمنه انقلاب البرتغال ، وتقسيم قبرص وحظر النفط العربي ، وتهديد كيسنجر بحرب نووية اذا ما انزلت البحرية السوفياتية قواتها في الاسكندرية ، بل قل لي من الذي اوصاكم بعملية « الدفرسوار » ؟ واعتقد بانه من حقنا ان ندافع عن المواقع التي ستؤثر علينا وعلى اوروبا في المستقبل ما دمنا نحن الذين وفرنا لكم الانتصارات العسكرية . . . بواسطة الديبلوماسية والسلاح . ولكن حربا جديدة في المنطقة ستوصل نفوذ الاتحاد السوفياتي الى المتوسط . . . وستجعل من النفط العربي سيفا حقيقيا ضد الحضارة الغربية بكاملها »[1] .

لهذا العتاب المتبادل دلالات كثيرة ومحامل . ومن حسن حظنا اننا لا نضطر في اطار هذه الدراسات لكشفها جميعا . العلاقة القلقة بين واشنطن واسرائيل ، هي العنصر الاقرب

١ ـ المرجع ذاته ، ص ٢٥ ـ ٢٦ .

لموضوع دراستنا . فلو كانت هذه العلاقة وثيقة اكثر مما هي لما كان القرار ٤٢٥ ورديفاه قد ابصر النور . غير ان صدوره لم يعن ، آلياً ، تنفيذه . ومن هنا تعود هذه العلاقة القلقة ذاتها لتلعب دوراً ، كما ذكر ، في تأخير التنفيذ الناجز للقرار المذكور .

كما إن الاشارة الى « سيف النفط » هي ايضا من المواضيع ذات العلاقة الوثيقة بالموضوع المحور . وعبر تأثير هذا السيف النفطي على العالم الصناعي سيضطر اللبنانيون عامة والمسيحيون بوجه الخصوص بل بوجه التحديد الموارنة ،على اعادة النظر بعلاقاتهم التقليديّة مع الغرب عامة ومع فرنسا بوجه خاص . وربما قاد هذا بدوره الى صيغة جديدة للتعايش اللبناني[1] .

أأأ : الارتباط الوثيق بين القضية اللبنانية وقضية الشرق الاوسط .

تستند المقطوعة التالية الى افتراض هام : ان القضيّة اللبنانية ترتبط ارتباطاً وثيقا بقضيّة الشرق الاوسط . ولا يضيرنا بشيء ان يذهب البعض الى أن الفصل بين القضيتين ربما كان من المساعدات على حل القضيّة اللبنانية . اننا ، على العكس تماما ، نستفيد من موقعنا هذا اننا نقّدر ، وقد نذهب في تقديرنا هذا الى حد التحذير من ، صعوبات تلك المحاوله ، محاولة الفصل المحكي عنها . واذا كانت غايتهم ، وهي كذلك على ما يظهر ، من ذلك الفصل هي تسهيل حل القضية اللبنانية ، فإننا نخشى ان يصح هنا المثل القائل « حساب الحقل لا يساندُائما حساب البيدر » .

على كُلّ ، يقلق الكثيرين ، ومنهم ذوي المسؤولية ، ان تكون هنالك علاقة وثيقة بين القضيتين : « بالطبع لم يذهب العميد ريمون اده ضحية التخيلات[2] البريئة في تصور الحل

---

١ - وهذا التعايش كان ، حتى الاحداث الاخيرة ، مفخرة اللبنانيين ، وقد اقتبسته منظمة التحرير الفلسطينية مثالا يحتذى لحل القضيّة الفلسطينية محرجة بذلك اسرائيل على محورين : المحور الحضاري بالغمز من قناة العنصريّة التي تستند اليها اسرائيل في بناء دولتها ، والمحور التاريخي برد تهمة السلبيةَ عن العرب عامة والفلسطينيين بوجه خاص لانها بدلا من الرفض للحلول المطروحة تقدم حلا ايجابيا للمسألة الفلسطينية .

٢ - تلك التصورات الخرافيّة ومخلوقات المخيلات البشريّة التي تستشري بين الشعوب خصوصا قبيل اشرافها على الانهيار كما في الصورة التي رسمها تاريخ الخلفاء لمدينة بغداد قبيل سقوط الخلافة العباسيّة امام هجمات المغول حيث كانوا يحاولون طرد الزبزب (حيوان اسطوري خرافي) يقرع الطبول والطرق على الاواني النحاسية والتنك .

التدويلي . فقد صرح ان تدويل الامن اللبناني الداخلي لأ يمكن ان يتم بالسهولة التي اتخذ بها قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ . ولكنه بالرغم من صعوبة هذا الامر يعتقد انه هو الدواء الوحيد للخروج من المأزق . وقد قال للذين ركزوا على التجديد لقوات الردع العربية : تتحدثون وكان القضية كلها تتلخص بالتمديد او عدم التمديد لقوات الردع العربية . وهذه مسألة لا تشكل الا خيطا واحدا من خيوط العقدة اللبنانية المتشابكة . ان مشكلة لبنان الان هي انه اصبح الملعب الرئيسي للعبة الشرق الاوسط ، والمهم ان ينجو من دفع ثمن القدور المحطمة بين اطراف اللعبة . وهو لا يستطيع ان يحتمل هذا الثمن الباهظ .

وفي الاسبوع الماضي تداول بعض الوزراء معلومات مشابهة تدعو الى التخوف من ان يعود لبنان ملعبا للعوامل المستجدة في لعبة الشرق الاوسط خاصة بعد ظهور نتائج قمة كمب ديفيد . واشار هؤلاء المسؤولون الى خطورة هذاالامر في ظل الاوضاع الداخلية المتنافرة ، وعدم التزام الجميع بتأييد الحكم الذي اصبح هو العلامة الوحيدة ولو الخافتة لبقاء ما تبقى من الكيان اللبناني الواحد ، وفي ظل وجود قوى مسلحة عديدة بعضها رسمي وبعضها غير رسمي على اجزاء مختلفة من ارض الوطن الصغير ، وفي ظل تغلغل عناصر غريبة جديدة في لعبة لبنان ، لم يكن تدخلها بارزا قبل حرب السنتين .

ولم يخف هؤلاء الوزراء ان الاختلافات الحاصلة في الراي العام اللبناني حول اكثر الموضوعات المطروحة كالتدويل وتحييد بيروت ، ونزعها من السلاح ، وقانون تنظيم الجيش ، والخطة الامنية فضلا عن التمديد للردع ، واللامركزية والتوطين تنتقل طبيعيا وحتما الى داخل الجو الوزاري . وهذا ما عبر عنه الرئيس الحص في احد مجالسه عندما قال لمتحدثيه انه يرأس وزارة من بشر ، والبشر يتأثرون ببيئتهم ومحيطهم ، ولا يمكن ان يكون الرأي مختلفا بحدة خارج الوزارة دون ان ينعكس الخلاف على داخلها ولو بقدر محدود »[1] .

وطبيعي جدًا ان نكون ، وبعد الاصرار المكرر على حقيقة الابعاد الثلاثة للقضية اللبنانية ، شديدي الحساسيّة وبالتالي اليقظة تجاه مطلق معنى لمفهوم التعريب والتدويل[2] .

---

١ - « ريمون اده يقترح وضع بيروت تحت مظلة امنيّة دولية » ، الحوادث العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

٢ - راجع كذلك الدكتور محمد المجذوب ، مصير لبنان في مشاريع ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٩١ ، وما بعدها .

ويصدق حدسنا ، وربما نرى فيما يلي تدليلا على هذا الصدق ، بان المفهومين قد اسيء استعمالها أكثر من مرّة فتكاثرت ، بفضل ذلك الصعوبات التي يواجهها معا المدقق في خفايا السياسة اللبنانية المعاصرة والمتحمس لممارسة سياسيّة تحول الواقع اللبناني الى واقع افضل منه . ولكن وقبل ان ندخل في هذه المرحلة نواجه الآن ، وبناء على متطلبات المنهجية المؤ تمنة ، سؤ الا استقصائياً استفهامياً : وماذا يعني التدويل هنا ؟

« ومن حسن حظنا ان توفر لنا الجواب من صاحب المقتبس عينه : « وجديد ريمون اده هذه المرة ايضا انه لم يعد مستعجلا في الرجوع الى الوطن ، بعدما كان قد اعلن على صفحات « الحوادث » بالذات انه عائد الى بيروت في نهاية تشرين ، سواء اكان منتصرا ، ام منكسرا ، ويغطي قراره الجديد بقوله : هل تريدونني ان اعود الى لبنان حتى يصيبني ما اصاب كمال جنبلاط ، وتخسرني القضية اللبنانية ؟

« انا في الاساس - يتابع العميد - بنيت قرار الرجوع الى الوطن على معطيات دولية ، منها عدم التجديد لقوات الردع ، وتجيير الأمن في لبنان الى القبعات الزرق ، اي الى مجلس الامن وهو المطلب الذي كنت انادي به دائما ، دون ان يكون في ذلك انتقاص للعروبة ، او من علاقات لبنان مع العرب . فمن الممكن ان تكون في القوات الدولية قوات عربية ـ فالدول العربية موجودة في هيئة الامم ومجلس الامن كما هي موجودة في الجامعة العربية . واعطاء الطابع الدولي لقوات الردع يلغي الشعور بوصاية من اي فريق عربي سواء اكان هذا الفريق سوريا ، ام غيرها ، ويبدد المخاوف من اي احتواء ، او من اية محاولة لوضع اليد ، ويحافظ على المبادىء الثلاثة التي جعلتها ميثاقا لكفاحي من اجل الوطن وهي : وحدة لبنان ، استقلال لبنان ، سيادة لبنان . ويخطىء من يعتقد بأنني ضد قوات الردع العربية ككل . هذا غير صحيح . انا ضد الجزء لا ضد الكل ، وخصوصا عندما يساورني القلق من مطامع هذا الجزء .

« ثم نهض الى غرفة النوم في الجناح وعاد منها بملف ، ووضع نظارته البيضاء فوق انفه ، واخرج احدى الاوراق ، وقال :

ـ هذه برقيتي الى محمود رياض امين عام الجامعة العربية واضحة في هذا المجال وهي تقول : في الوقت الذي تسلمت فيه الجامعة طلبا من لبنان لتجديد مهمة قوات الردع العربية اسمح لنفسي بان الفت انتباهكم الى ضرورة تعديل في تكوين افرادها ، بحيث تتألف من عناصر تابعة لعدة دول عربية ، لتستطيع اتمام مهمتها بنجاح دون ان تتهم بانها

جيش احتلال . بكل احترام . ريمون اده .

« قلنا : لكن « الردع العربي » شيء « والردع الدولي » شيء آخر . الاول يحافظ على وجه لبنان العربي . والثاني يمسح هذا الوجه .

« قال منفعلا : هل بداتم تتكلمون لغة السوريين ؟ كل جيش غير لبناني ، يدخل لبنان هو جيش « غريب » والاجتهاد في التفسير غير مقبول عندي في هذا المجال »[1].

وهكذا ، يبقى الجواب في إطار المعقول والمقبول . وذلك لوضوحه . ولكن ينبغي على الدارس ان يتبين فيه مفهوما ثانيا « للتدويل » مغاير للمفهوم الاول الذي مر ذكره[2] .

أما محمل هذا المفهوم على السياسة اللبنانية وأما مدى تأثيره ، لو أخذ به ، على مسيرة الازمة اللبنانية ، وأما مبرراته والدوافع الكامنة وراءه وأما سلامة ارتباطه بالاهداف التي يبغي تحقيقها ـ فهذه امور ، على اهميتها ، ليست، وللمناسبة ، موضوع بحث الان . وقد بحثت في اكثر من مناسبة[3] .

أ ـ مبادرة السادات

ما ان قام السادات بمبادرته الى القدس حتى قامت عليه قيامة العالم العربي الذي رأى في هذه الزيارة ، مصيبا ام مخطئا ، الوسيلة غير المجدية مع عدوّ مثل اسرائيل ـ هذا لنضع الصراع القائم بين السادات ومعارضيه بالين لغة وأكثرها ديبلوماسيّة .

وتصلبت اسرائيل . وذهب بيغن الى واشنطن ، وعاد منها ، على ما يظهر ، دون ان يحقق الضغط الاميركي عليه ما توخّاه السادات ومناصروه . وفي اسرائيل ، استقوى بيغن بعد ان أيده البرلمان (٦٣ مع ، ٣٢ ضد ، و٨ امتناع) في سياسته الخارجية ذات التفسير الخاص للقرار ٢٤٢ . وعلى وجه الخصوص ، ان هذا القرار لا يعني الانسحاب من الضفة الغربيّة ـ هكذا يزعم بيغن ، مع العلم ، منهجيّا ، وبالطبع بالتالي ديبلوماسيا ودوليا ، ان التفسير الاولى بالاهمية لذلك القرار يرجع الى مصدره ، اي مجلس الأمن ، وليس لاسرائيل الحق بالتلاعب بمحتواه . هذا مبدأ منهجي يصحّ على مطلق جملة مفيدة .

١ ـ « جديد ريمون اده » الحوادث، العدد ١١٤٦ ـ ٥٠ ، الجمعة ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ ، ص ٢١.
٢ ـ راجع هذه الدراسات ، هذا الفصل : « السعي الثلاثي المتعثر لحل قضية الشرق الاوسط » .
٣ ـ ومن هذه المناسبات محاولة الدكتور محمد المجذوب ، المرجع المذكور سابق .

وعلاقة مبادرة السادات بالقرار ٤٢٥ هي علاقة غير مباشرة تمر اولا بعمليّة تل ابيب (عملية كمال عدوان) وثانيا ، بالاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان . هل تقتل تلك العمليتان مبادرة السادات ؟

لقد ذهب المسؤولون عن العملية الاولى كما ذهب الاتحاد السوفياتي كما ذهب العرب مناهضو المبادرة المصريّة مذهب الاعتقاد انها فعلت ذلك .

أما السادات فقد ردّ على ذلك بقوله انها « ارتدّت عليهم في جنوب لبنان وحشرتهم لتريحه » .

وأما العملية الثانية ، في تعليق للسادات ، فقد جاءت في ظل « ضبط نفس » قوي حتى لا تقتل مبادرته ، وربما كان ذلك « الضبط للنفس » جاء نتيجة لضغط من الولايات المتحدة . وإن بقي هذان الخبران على مستوى القول والظن ، فان التالي تجلبب بلباس الواقع التاريخي : « إن الذين رفضوا زيارة القدس قامت القدس بزيارتهم » .

ولذلك ، ربما ، قبل السادات باستقبال عازر وايزمان[1] واسرائيل ما زالت تحتل جنوب لبنان . ووراء هذا مغزى كبير : انه يريد ان يبرهن للملأ ، وعلى الاخصّ ربما مناهضيه ، انه يريد ان يذهب في مبادرته حتى نهايتها . فلا عملية كمال عدوان ولا عملية جنوب لبنان ولا فشل المحادثات الاميركية ـ الاسرائيلية ولا امثالها يمكن ان تثنيه عن عزمه .

هذا من زاوية المقترب الساداتي ، وردّا على اتهام تبينّ انه غير قادر على مد جذوره في ارض الواقع . أما من زاوية المقترب المعاكس فقد جاء الربط بين مبادرة السادات واحداث الجنوب ، بخيط مغاير ـ خيط الشروط الاسرائيلية للانسحاب . : « وخلصت « البعث » الى التساؤل : هل ان ما حدث في جنوب لبنان لا يعني احدا في حين انه مثال رهيب آخر لما لا يتورع الكيان الصهيوني عن ارتكابه في اي اتجاه وازاء اي بلد عربي متى اراد وما دامت ثغره الاستسلام والتخاذل اعطته امثال هذه الفرص من جديد »[2] .

١ ـ « جنرال العدو فايتسمان يدخل القاهرة اليوم » ، فلسطين الثورة ، العدد ٣٨٧/٢٢٧ ، الخميس ٣٠/٣/١٩٧٨ ، ص ١ .

٢ ـ « الانسحاب المشروط محاولة لاستثمار العدوان » ، « سانا » (الوكالة السورية للأنباء) الخميس ٣٠/٣/١٩٧٨ .

ولكن ماذا حدث ـ طبعاً عدا عن الاحتلال ؟ الذي كان قد اصبح عندئذ قصّة قديمة او بالاحرى قصة معروفة . عندئذٍ كانت قصّة الانسحاب هي المشكلة الملحّة . وموضوع التعليق « الانسحاب المشروط محاولة لاستثمار العدوان »[1] لا تشهد على ذلك وحسب بل وتجيب على تساؤلنا كذلك .

« ما زال قادة الكيان الصهيوني يتحدثون عن عزمهم على الانسحاب من جنوب لبنان المحتل ، لكنهم يريدونه انسحابا مشروطا لا يتورعون عن تعليقه على مزاعم حماية فئة من اللبنانيين ضد فئة اخرى ، وعلى قيام جيش محلي يصاغ وفقا لمخططهم في التدخل الشائن الصفيق في صميم الشؤون الداخلية للاشقاء » .

« بناء على هذه المزاعم التي تثير الاستهجان والدهشة ، يريد الغزاة ان يقبضوا ثمن انسحابهم غاليا وهو فرض حكام صنائع على لبنان الحر المستقل وفرض اجهزة من الاشخاص ، الذين هبطوا الى حضيض التواطؤ معهم ضد السيادة الوطنية لبلدهم بمعنى ابدال الاحتلال العسكري باحتلال سياسي . بل ان قادة الكيان الصهيوني يتحدثون عن شروط مسمومة من شأنها تجريد لبنان من الغطاء الامني العربي وزجه من جديد في اتون الاقتتال الاهلي تمهيدا لمحاولة تمزيقه من جديد على اسس طائفية ، وبالتالي جعله منطلقا لتصدير التصدع الداخلي الى المنطقة باسرها »[2] .

بلغة ثانية ، لغة تربط بين هذا التحليل وموضوع التنفيذ لقرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ تحاول اسرائيل القيام بعمليّة ابتزاز سافره لعملياتها الحربيّة في جنوب لبنان . فهي تضع الشروط التعجيزيّة لتعقد عملية الانسحاب التي اصبحت ، بفضل القرار ٤٢٥ ورديفيه ، واجبا تفرضه عليها الارادة الدوليّة ـ بل اعلى ارادة دوليّة .

ولنا في ذلك اكثر من عبرة ، احداها ان اسرائيل لأعجز عن ان تتحدى[3] الارادة

١ ـ البعث الدمشقية ، الخميس ٣٠/٣/١٩٧٨ ، ص ١ .

٢ ـ المرجعان المذكوران سابقا ذاتهما ، وكذلك « البعث » : اسرائيل تحاول إبدال احتلالها العسكري باحتلال سياسي للبنان » . النهار ، الجمعة ٣١/٣/١٩٧٨ ، ص ٩ .

٣ ـ وقد سقط في هذا الفخ اكثر من كاتب في الشؤون العربية الاسرائيلية مثل :

آ ـ خليل ابو حمد وزير خارجية لبنان امام ممثلي دول العالم في الامم المتحدة النهار ، الاربعاء ٢٧/٩/١٩٧٢ ، ص ١١ و١٢ .

الدوليّة . ولكنها ، وان عجزت عن ذلك ، لا يفوتها ، كما لا تعجز عن ، ان تستثمر لمصلحتها جميع ما يمكنها استثماره من عوامل على جميع المستويات وفي جميع الاتجاهات والحقول .

واذا انتقلنا الى مقترب السادات ثانية ، وقد وقف على شرفته احد المعلقين السياسيين في احدى الصحف المعروفة ، لتوصلنا الى استنتاجات معينة مغايرة : « كان العنف الفلسطيني والمقاطعة العربية والعداء السوفياتي والعجز الاميركي والرفض الاسرائيلي كلها لن تثنيه ـ حتى لو تكرر كل منها واشتد كما يتوقع ـ عن الاستمرار في مبادرة كلما وصلت الى طريق مسدود عاد هو الى المساعدة على جعل طريقها سالكة وآمنة »[1] .

وربما ذهب السادات الى ابعد من ذلك فادعى ان النتيجة المباشرة من العمليتين اللتين ادعى اعداؤه انهما تقتلان مبادرته ، قد ساعدتا على تكملتها . وقد نقل عنه بالفعل شيئاً مشابها : « وهل يكون صحيحا ما نقل عنه انه قال ان ما حدث في جنوب لبنان من ارسال قوات دولية الى اتفاق غير مباشر على وقف اطلاق النار ، بطلب من اميركا وقبول من روسيا ، يكمل مبادرته ؟ اي انه يفتح ملف ازمة الشرق الاوسط من جديد وبين الاطراف المباشرة ؟ وانه يشكل بداية فنية وواقعية لعملية تطبيق البيان الاميركي ـ السوفياتي القاضي باقامة مناطق عازلة وتعميم القوات الدولية في المرحلة الاولى من الحل ؟ »[2] .

فاذا كان هذا صحيحا تبين ان البيان الاميركي ـ السوفياتي هو الذي يتحقق وان بطرق غير مباشرة وبالرغم من ان الكثيرين من القائمين بأدوار مرموقة على المسرح السياسي يتوهمون العكس .

وتبقى هذه النتيجة ، او بالاحرى الاستنتاجة ، اذا صحت ، من خفايا الوجه الثاني للعبة الصراع الدولي وهيمنة الجبارين على مسيرته واهدافه .

= بِ ـ اللواء الركن مصطفى طلاس . للحرب العربيّة ـ الاسرائيلية الرابعة ، وشؤون فلسطينية عدد اول اذار ١٩٧٣ ؟ راجع كذلك لنقد هذا الخطا ، الدكتور ملحم قربان :

آ ـ « خطاب وزير خارجيتنا في الامم المتحدة : هل ارتفع الى مستوى قضيتنا ؟ » الحياة ، المرجع المذكور سابقاً ؟

ب ـ اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقمة ، بيروت ، ١٩٧٩ .

١ ـ « من حقيبة النهار » ، النهار ، الخميس ٣٠ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ١ .

٢ ـ المرجع ذاته .

وهكذا ننتهي ، لا بمعنى اننا استكملنا عناصر الصورة بل بمعنى اننا لا نقدر في إطار معطيات ظروفنا الحاضرة ان نمعن اكثر في عملية الاستقصاء من الاطار السياسي للقرار ٤٢٥ . وبالرغم من اننا بدأنا « بالوفاق المتوتر بين الجبارين »[1] واقعا ملموسا ، فقد انتهينا وان استنتاجا متوقعاً ، بهيمنة الجبارين ، وان من وراء الكواليس على كل ما يحصل على الساحة اللبنانية . وبين الاول والثانية يظهر « السعي الثلاثي المتعثر لحل قضية الشرق الاوسط »[2] ، وتبدو مبادرة السادات[3] ظاهرات تستحق الدراسة من وجهتين مختلفتين ، ظاهرات ظاهرة ، وظاهرات خفيّة . ويبقى « الارتباط الوثيق بين قضية لبنان وقضيّة الشرق الاوسط »[4] واقعا لا يقبل الجدل من جهة وعلاقة يرغب البعض في قطعها من جهة ثانية ـ خصوصا عندما يتبين لهذا البعض انها تسهل حل القضيّة اللبنانية .

والاستنتاجات ؟

الرغبة في الفصل بين المسألة اللبنانية ومسألة الشرق الاوسط لها مبرراتها . والتعرف على الواقع الرابط الوثيق بين القضيتين يفتح العينين على صعوبة تحقيق الرغبة لا على استحالته . وتبقى صناعة التاريخ ، جوهرا ، تغلبا على تحديات الحياة . وتبقى السياسة ، بمعناها العلمي المدقق ، وعلى المستوى النظري ، تغيير الواقع المعطى بما فيه من عناصر غير مرغوب فيها الى واقع مرضي عنه . وتبقى البطولة السياسية ، وعلى مستوى الممارسة والتطبيق ، نجاحا في عملية التغيير هذه . وهذه تبقى من ابرز صفات السياسي رجل الدولة .

ج ـ الاطار الامني :

أ ـ في المنطقة

عبّر عن هذا الإطار باختصار السفير الاميركي اندرويونغ حيث قال في معرض الحث على التصويت على القرار .

---

١ ـ ب ـ من هذا الفصل ، أ . .

٢ ـ ب ـ . من هذا الفصل . أأ . .

٣ ـ ب ـ من هذا الفصل ، ٧ أ .

٤ ـ ب ـ من هذا الفصل ، أأأ .

« إن الوضع الراهن في جنوب لبنان هو نتيجة دوّامة العنف وعلينا ان نبذل كل ما لدينا من قوّة لوقف القتال في جنوب لبنان »[1].

وترجع ديالكتيكية العنف هذه وفي الاصل الى الاعمال الارهابية التي قامت بها المنظمات الصهيونية حتى قبل تأسيس الدولة الاسرائيلية وبغية تحقيق ذلك .

ولا نخال القارىء في حاجة الى مراجعة تاريخ الحروب الاربعة التي تتالت على المنطقة بين المغتصبين والمعتدى عليهم .

أ ـ في لبنان

ولهذا العنف ديالكتيكه الخاص بلبنان وكثيرا ما تقاطع الديالكيتان: الاسرائيلي العربي ، والعربي الاسرائيلي اللبناني ـ وكثرت الحوادث المغطاة بمظلة هذه الاطروحة ـ ونفترض ان القارىء مطلع عليها . وحتى وان لم يكن مطلعا فليس بامكانه التنكر لصحة تلك الاطروحة لاكثر من سبب . اهم هذه الاسباب محتويات القرارات الثلاثة : ٤٢٥ و٤٢٦ و٤٣٦ .

« تضمنت الديباجة (في القرار ٤٢٥) اولا الاشارة الى الشكويين اللبنانية والاسرائيلية المقدمتين اليه واللتين كانتا سبب تحركه بالنسبة للموقف في جنوب لبنان . والغرض من هذه الاشارة يكمن في رغبة المجلس في ان يبين انه قد اخذ بنظر الاعتبار عند وضعه للقرار ، الهجوم الاسرائيلي الاخير على جنوب لبنان كما اخذ في الاعتبار ايضا العمليّة الفدائية التي وقعت قرب تل ابيب قبل ذلك . وتضمنت ثانيا نظرة المجلس الى الموقف في جنوب لبنان والتي دعته من ناحية الى اعتباره مثيراً للقلق على السلم الدولي ودعته من ناحية اخرى لاعتبار هذا الموقف عرقلة لاقرار السلم العادل[2] في منطقة الشرق الاوسط »[3] .

---

١ ـ الصحف اليومية ، ومنها النهار ، الاثنين ٢٠ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ١ .

٢ ـ اشارة الى الربط بين الموقف في جنوب لبنان والجهود الجارية لتحقيق التسوية المنشودة في القرار رقم ٢٤٢ .

٣ ـ الدكتور حسن الجلبي ، القرار رقم ٤٢٥ وقوات حفظ السلام الدولية في لبنان ، منشورات المؤسسة العربيّة للتشريع والابحاث القانونية ، كتيب ، ص ١٤ .

وكذلك :

« واذا كان القرار ٤٢٥ قد سكت عن الطرف الآخر وحصر الامر باسرائيل . . فليس معنى ذلك عدم وجود طرف آخر مخاطب في هذا القرار بايقاف النار كما اسلفنا . ففضلا عما تقضي به طبيعة الامور جاء في تقرير فالدهايم المعد بتاريخ ٢٠/٣/١٩٧٨ والمصادق عليه بقرار مجلس الامن ٤٢٦ . . . أن اداء مهمّة قوات الامم المتحدة يتطلب إقامة منطقة عمليات[1] تحافظ عليها . ولتحقيق ذلك ستشرف هذه القوات على ايقاف القتال وتضمن الطبيعة السلميّة لمنطقة العمليات والسيطرة على كل تحرك فيها كما ستتخذ كل ما تراه مناسبا من اجراءات ضرورية لتأكيد السيادة اللبنانية بطريقة فعالة »[2] .

د ـ الاطار الاقتصادي   أ ـ النفط

نشر البيت الابيض بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٧ تقريراً اعدّته وكالة المخابرات المركزية الاميركية (C.I.A) (السي . اي . ايه) يتناول اوضاع الطاقة في العالم .

يدور هذا التقرير حول محورين :

الاول : ان حاجة العالم الى النفط حوالي ١٩٨٥ ستكون اكبر من امكانات انتاجه

والثاني : ان الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية التي تدور في فلكه ستضطر في تلك السنة الى استيراد ما بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين برميل يومياً .

لماذا نشر البيت الابيض هذا التقرير ؟ السبب المباشر والاولي كان دعم برنامج الرئيس كارتر حول الطاقة .

ولكن محتوى ذلك التقرير اصبح يفترش الأساس لجميع التحركات الديبلوماسية ، وربما العسكرية كذلك ، التي قام ويقوم بها الجباران .

ويبقى تحصيل حاصل ان سياسة السوفيات ، كسياسة الاميركان ، في الشرق الاوسط يتحكم بها هاجس النفط وضمانة الحصول عليه بعد تأمين الوصول اليه .

إن مقدار صحّة تلك المعلومات ، وتقدير نتائجها وتأثيراتها المستقبليّة يبقيان من

---

١ ـ بالاحرى « منطقة سلام » .

٢ ـ المرجع ذاته ، ص ١٨ . وكذلك (الانوار ، ٢١/٣/١٩٧٨) .

اختصاص المختصين .

ويبقى من قبيل التكهن ، المبطن بالفطنة ، ان يُقال ان معارضة السوفيات لمقررات كامب ديفيد ليس لها ما يبررها سوى ان هذه المقررات ، اذا ما تم تنفيذها ، تمنعهم من الوصول، بسهولة مرغوب بها ، الى منابع النفط ـ حين يحتاجون اليها . وحتى وان لم يضطروا ، يوما ، الى الاستنجاد بالنفط الشرق اوسطي تظل للروس ، كما للاميركان ، مصالح[1] قوية تستشري فيه . ومن هنا ، ربما ، كان الصراع الدولي من الثوابت في تاريخه السياسي الحديث .

ولبنان ، هذا الجزء « الجسر » بين الشرق والغرب ، يصح فيه اكثر مما يصح في غيره من اصقاع الشرق الاوسط هذا التجاذب بين الفرقاء . ولكن يبقى للفرقاء مصلحة في التجاذب بقدر ما يظل هذا في إطار معين من الدفع والردع . ومتى تطورت الحالة فهددت هذا الإطار بالتمزّق تداعى الجميع ، كما في القرارات ٤٢٥ و٤٢٦ و٤٣٦ ، الى اعادته الى معدّل مقبول .

وفي زحمة التطورات المتسارعة على مسرح المنطقة ، وفي ظل التركيز على النفط عنصراً من اهم العناصر التي تتلاعب اصابعها بالاحداث ، وعلى الاخص الاحداث اللبنانية ، « تتجه الانظار الآن الى قمة بغداد لمعرفة نتائجها ، كما اتجهت من قبل الى قمة كمب ديفيد وقد فوجئت بنتائجها .

« ويتساءل المراقبون هل ان قمة بغداد ستتخذ مقررات ترد بها على مقررات قمة كمب ديفيد رداً سلبياً أم ان مقرراتها ستكون بناءة وايجابية وتقدم بها البديل للمبادىء التي تصلح لان يبنى عليها السلام الشامل والعادل في المنطقة .

المصادر الديبلوماسية المطلعة تقول ان جولة وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل على عدد من العواصم العربية هي من اجل الخروج من قمة بغداد بمقررات بناءة وايجابية ، لا تتوجه بالسلبيات والتحديات ضد مصر والرئيس السادات وتقصر اهتمامها على ادانته والتنديد به وتخوينه بمختلف العبارات القاسية ، وعدم الاكتفاء برفض مقررات قمة

١ ـ « ان لاميركا مسؤ وليات ايضا ومصالح . . . الى جانب الصداقات» بريزنسكي لبيغن في محادثات كامب ديفيد . الحوادث، العدد ١١٤٤ ـ ٤٥ ، الجمعة ١٣ تشرين الاول ، ١٩٧٨ ، ص ٢١ .

كمب ديفيد والتنديد بها بل اقتراح مبادىء بديلة لاطار المبادىء المعلنة في تلك القمة . ولا بالانشغال عن محاربة اسرائيل في محاربة مصر ومقاطعتها بل بدرس الخطوات الكفيلة بتحقيق التضامن من اجل مواجهة العدو المشترك وتجنيد كل الطاقات لهذه الغاية ، ووضع خطة موحدة لمواجهة المؤ امرة على قضايا العرب وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ، ووقف التغلغل الصهيوني الخطر في المنطقة . ولم يعد امن المنطقة هو الذي يهم ، بل اصبح امن النفط لا يقل عنه اهمية بعد الاضطرابات في ايران .

واذا كان تنفيذ مقررات قمة كمب ديفيد قد مر في لبنان ، فهل تمر فيه ايضاً مقررات قمة بغداد ؟

هذا ما تخشاه الاندية السياسيةوالمحافل الرسمية ، وهي تراقب التطورات ويدها على قلبها »[1] .

وجاءت مقررات قمة بغداد[2] مزيجاً من التدابير الايجابية والسلبية. ولقد كثرت ايجابياتها . كما كثرت محاملها على مفهوم الحل العادل والشامل لقضية المنطقة . ولكن تقصي الحقائق في هذه المواضيع ليس عملية تدخل في اطار هذه المناسبة ؟

بالنسبة للنفط ، قررت وضعه في خدمة القضية . يتبين ذلك في الدعم المادي المقدّم لمصر بغيّة اغرائها بالعدول عن السير في مبادرة السادات على الاسس المعلنة في كامب ديفيد .

وان هذا الاغراء ، وان جاء متأخرا بعض الوقت ، التأخير الذي خفف من فعاليته ولا شك ، ليبقى من العوامل التي تجعل تكملة المشوار من قبل الرئيس السادات ، واذا ما أصر عليها كما سبق وضُمّن ، تخضع لبعض الضغوط التي ربما حققت بعض المكاسب ـ اي ارغمت اسرائيل على تقديم المزيد من التنازلات .

وهكذا وان هي جاءت بقصد معلن : تفشيل اتفاقية كمب ديفيد ، وبالتالي تفشيل مبادرة السادات ، فلربما ساعدت السادات على تحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب ويبقى هذا الاحتمال مرهونا بكثير من العوامل والمتغيرات .

١ ـ النهار ، الجمعة ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .
٢ ـ راجع القسم الثالث من هذه الدراسات ، الملحق الثاني الرقم ٢٢ والرقم ٢٣ .

كما ان النفط ، او بالاحرى مردوده ، وضع في خدمة المعركة بفضل تمويل دول الصمود والمجابهة .

ولم يكن امن النفط منفصلا عن امن المنطقة كما يوحي المقتبس السابق . . . وربما كان الاهتمام بامن المنطقة مصدره الاهتمام بامن النفط ، لم يتغير شيء بالنسبة لهذه العلاقة .

واذا كان لاحداث ايران اهمية ولا عجب ، وربما اكثر من اهمية ، فانها تتمحور في تسريع[1] عملية الحل العادل لمشكلة المنطقة وبجميع متفرعاتها . بكلمة ثانية احداث ايران ابرزت اهمية هذه المنطقة واهمية امنها للعالم الصناعي : العالمين القديم بفرعيه اوروبا واليابان والجديد ، اميركا .

ولقد « هدد » السادات ، بذلك كما نذكر ، الرئيس كارتر .

وتظل الملاحظة التالية ذات قيمة واهميّة : ان سلاح النفط ككل سلاح في السياسة ، ذو حدين . او اذا فضلت ، استعماله مرتبط بحسن الاداء او سوئه وبالظروف السائدة ذات العلاقة . فكم من نعمة انقلبت نقمة وكم من نقمة انقلبت نعمه . فالعبرة في النتائج العملية ، واذا ما تحقق مكسب ، في الحفاظ عليه وفي استثماره عمليا !

أأ ـ المال والتكنولوجيا

يرى المراقبون ان اسرائيل بدأت تخطط ، منذ حرب حزيران ١٩٦٧ ، لدورٍ جديد تلعبه في المنطقة .

فما هو هذا الدور وما علاقته بلبنان ؟

نتلمس بعضاً من عناصر هذا الدور ، وعلاقته بلبنان في مقتبسين اثنين : الاول : من اقتصادي اميركي معروف : « ان الاجراءات الاقتصادية الجذرية التي اتخذتها اسرائيل بما فيها الغاء القيود عن القطع الاجنبي ، وتحرير العملة والغاء حوافز الدعم للتصدير، والفرائض الخاصة على الاستيراد ومساعدات الدعم للسلع الاساسية ، كلها تنم عن مزيج من الاقدام وسعة التصور والشجاعة التي تميزت بها حرب الستة ايام وعملية الانقاذ في مطار عنتبه (اوغندا) . وقد لا تكون تلك الخطوة دونها اهمية (اي حرب ١٩٦٧

١ ـ راجع كذلك السفير ، السبت ٢٥/١١/١٩٧٨ ، ص ٢ .

وعملية عنتبة) بالنسبة لمستقبل اسرائيل » .

قد يكون من شأنها تحويل اسرائيل الى مركز مالي رئيسي يحل جزئيا محل بيروت . ونظام اقتصادي وسياسي اكثر تحررا اذ يعود بالفوائد الخاصة على اولئك المعروفين باليهود الشرقيين ، ولو ان ذلك لا يخلو من المفارقة ، فانه سوف يكون من شأنه اجتذاب الرساميل والمهاجرين من البلدان الغربية المتقدمة »[1] .

والثاني ، من اقتصادي لبناني : « ربما كان هذا اول مؤشر حسي وجدي على مراهنة اسرائيل على فرص السلام في الشرق الاوسط ، حيث ان التحول كان يعني قفزة من نظام مكيف او قابل التكيف بسرعة ، مع حالات الحرب ، الى نظام موقوف على السلام ، وقد تم ذلك على الرغم من ادراك السلطات الاسرائيلية لمحاذير تلك الخطوة وانعكاساتها السلبية الخطيرة في المدى القصير المباشر ، وبصورة خاصة على القيمة الخارجية للعملة وعلى كلفة المعيشة . وقد ظهرت اثار ذلك في ردة الفعل العنيفة المعارضة على الصعيد الشعبي والعمالي »
انها بكلمة « تستهدف اقامة نظام على النموذج اللبناني »[2] .

ويشير هذان المقتبسان الى سياسة جديدة[3] الغت اسرائيل بموجبها ، مجموعة كبيرة من القيود والتحديدات على النشاط الاقتصادي ، واطلقت ، عبرها ، حرية النقد والتحويل ، وهذا هو وزير مال اسرائيل ، سيمحا ايرليخ ، يصف المحاولة بقوله : « انها ثورة حقيقية » . . . « وسوف تجعل من اسرائيل مركزاً ماليا لهذه المنطقة من العالم »[3] .

بالاختصار ، وبلغة الاقتصاديين الاختصاصيين ، انها تحول اقتصاد اسرائيل الى اقتصاد حر ومنفتح .

وتبعات هذا التحول ؟

١ ـ ميلتون فريدمان ، نيوزويك ، ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٧ .
٢ ـ سليم الحص في مؤتمر المشاركة العربية والدولية في انماء لبنان ما بعد الحرب » بيروت ، ٢٩ تشرين الثاني ، ١٩٧٧ .
٣ ـ بتاريخ ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٧ . اما الحلم بها والطموح الى تحقيقها فهما قديمان جدًا في مخيلّة الصهيونية .
International Herald Tribune - 29-30 Oct. 1977.

انها ستصبح الوسيط التكنولوجي في منطقة الشرق الاوسط . تساعدها على النجاح في ذلك مجموعة من الوقائع : اتساع السوق ، والوفرة من المواد الخام ، والايدي العاملة الرخيصة المتوفرة لها، وموقعها الستراتيجي ، وامكاناتها والمساعدات التي تمدها بها الرأسمالية العالمية والمؤسسات الصهيونية .

وقيامها بدور الوسيط هذا بنجاح ملموس يمهد امامها سبيل التطويع لدول المنطقة بعد غربلتها وربما المشاركة مع بعضها . وهكذا تصبح دول المنطقة اما مشاركة واما تابعة لاسرائيل في مخططاتها .

وعندئذ يصبح « شرطي » المنطقة مروّضا سياسيا واقتصاديا ومـاليا لمعظم ثرواتها ، ومستثمراً لخاماتها ومستغلاً لابنائها وعمالها . ومصدرًا للمنتجات وللخبرات والتجارب والعلوم والمصانع .

ومن دراسة دقيقة للمخصصات الصناعيّة في الموازنات المتتابعة لاسرائيل يتبين ازدياد اهتمامها بالصناعات الالكترونية والكيماويّة والطاقة الشمسيّة وغيرها .

وهكذا يمكنها ان تتغلب على عجزها المالي وتتحكم سياسيا واقتصاديا ، بدول المنطقة .

ونعود الى لبنان وجغراسيته بالمقتبس التالي : « ولبنان ، يعتبر الخاسر الاكبر من الصلح مع اسرائيل في حال حصوله ، نظراً لما تتمتع به الدولة الصهيونية من امكانات كبيرة ، لمنافسته في مجال التجارة والمال والخدمات بمختلف انواعها . بينما يعتبر في ظل المقاطعة المستفيد الاكبر من تنفيذ احكامها ، بسبب طبيعة نظامه الحر دون معظم البلدان العربية فضلا عن موقعه الجغرافي .

ولم يخف المصرفيون تخوفهم من المزاحمة الاسرائيلية . فقد اشار نائب رئيس جمعية المصارف الدكتور نعمان الازهري الى طموح تل ابيب لتأخذ مكان بيروت كسوق مالية في منطقة الشرق الاوسط »[1] .

---

١ ـ « رجال الاعمال ينعون الاقتصاد اللبناني على مذبح الصلح العربي الاسرائيلي » الحوادث . العدد ١١٤٤ ـ ٤٥ ، الجمعة ١٣ تشرين الاول ١٩٧٨ ، ص ٣٢ .

وحتى ترتبط هذه الصورة اكثر واكثر بالجغراسية اللبنانية لا بد لنا من الاشارة الى نهم اسرائيل الى الماء وشغفها الذي لا يُحَدُّ بالنسبة للمياه اللبنانية المتدفقة ، على ما ينتاب اللبنانيين انفسهم من ظمأ ، عبر جنوبه الى البحر المتوسط .

ولكن قصة هذه كانت قصتنا في مناسبة مغايره[1] .

وليست هذه ، على اي حال ، القصة الكاملة لهذه الاعتبارات.انها لتحتاج الى بحوث ادق واعمق همنا الآن لفت النظر اليها والى كونها إطاراً من عدة، تحيط بالقرار موضوع هذه الدراسات .

هـ ـ الاطار العسكري :

أ ـ الاحتلال الاسرائيلي للجنوب

ان الوصف الكامل لهذا الاطار ، لأبعد من تصورنا . يهمنا وضع القارىء في الجو العام للقرار المدروس . وقد تساعد على ذلك بعض المقتطفات من الصحف اليومية ـ المقتطفات التي تعالج هذا الوضع وتعطي صورة تقريبية له .

فقد ظهرت صحف لبنان صباح الجمعة ١٩٧٨/٣/١٧ وجميعها تعالج ، وبشيء من الجدية ، هذه المأساة اللبنانية . وهذه « مونشيت » احداها :

« القتال استمر في اليوم الثاني للاجتياح براً وبحراً وجواً وامتد الى مناطق جديدة »

« اسرائيل توسع عملياتها فتشمل النبطية وحاصبيا والبقاع الغربي » .

« غارات على العرقوب مهدت لتحرك في اتجاه نبع الحاصباني وسوق الخان وتسلل الى كوكبا » .

« قصف النبطية والعيشية وارنون والطيري والرشيدية والبرج الشمالي وجويا وقانا »[2] .

وكانت صحف اليوم السابق قد عبرت عن ذلك الوضع بابلغ مما سبق وهذه احدى تلك

---

١ ـ ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الاول ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٢ ـ النهار ، الجمعة ١٩٧٨/٣/١٧ ، ص ٥ .

التعبيرات في مانشيت رئيسية :

« بيغن يعلن احتلال اسرائيل ٦٤٠ كيلو متراً مربعاً من ارض لبنان »[١] .

ومن تلك التعبيرات ايضاً وايضاً :

« اوسع اعتداء على لبنان منذ ١٩٧٢ شارك فيه اكثر من ٢٠ الف جندي »

« اسرائيل تجتاح الجنوب على ٤ خطوط وعمق ١٠ كيلو مترات »

« قصف بحري وبري وجوي امتد من الناقورة حتى العرقوب وشمل صور والدامور والاوزاعي »

« احتلال الخيام وابل السقي والطيبة وبنت جبيل ومارون الراس بعد قتال ضار »

« دمار وقتلى وجرحى بالمئات . . وحركة نزوح كثيفة الى صيدا وبيروت »[٢] .

وتبقى هذه مجرد مجتزءات لا تروي غليلا ولا تغني عن جوع . ربما تغيرت الصورة بعض الشيء بشيء من التفاصيل :

الوضع العسكري

على صعيد العمليات العسكرية بدا واضحاً امس ان القوات الاسرائيلية زجت بقوات جديدة في المعركة في محاولة للسيطرة على المزيد من الاراضي اللبنانية قبل صدور قرار عن مجلس الامن يدعوها الى الانسحاب . وصرح ناطق عسكري ان القوات الاسرائيلية استولت على سبع قرى جديدة في جنوب لبنان لكنه نفى نبأ بثه التلفزيون الاسرائيلي وجاء فيه ان اسرائيل تسيطر على كل المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني . واشار الى ان القوات الاسرائيلية دخلت قرى جويا ودردغيا والبازورية وطيردبا ومعركة والعباسية والزعفران ، وانه في نقاط معينة وصلت القوات الاسرائيلية الى مناطق لا تبعد سوى كيلو متر واحد عن نهر الليطاني .

كذلك نفى الناطق نبأ بثته اذاعة اسرائيل منتصف ليل السبت ـ الاحد مفاده ان الدولة

---

١ ـ النهار ، الخميس ١٦/٣/١٩٧٨ ، ص ١ .
٢ ـ المرجع ذاته ، ص ٥ .

العبرية قررت اقامة حكم عسكري في المناطق التي احتلتها في جنوب لبنان على غرار الضفة الغربية وغزة .

« عزل صور

وفي حين كانت القوات الاسرائيلية توسع احتلالها لجنوب لبنان زار المنطقة وزير الدفاع الاسرائيلي عازر وايزمان واشرف بنفسه على العمليات الهادفة الى عزل مدينة صور وتطويقها . ونسبت وكالة « اليونايتدبرس » اليه قوله وهو يقف عند تلة مشرفة على مصب الليطاني ، في القاسمية : « يمكننا ان نرى صور من هنا . . . لن نذهب الى هناك اذ فيها خمسة مخيمات للاجئين وعدد كبير من السكان (. . .) استطيع القول انه اذا لم يطرأ تغيير جذري فاننا باقون حيث نحن الى ان يوجد حل ، وعند ئذ ، ناخذ معداتنا وجنودنا ونعود الى منازلنا »[١] .

« وقال المراسلون العسكريون ان القتال لم يتوقف طوال يوم امس وانه على رغم كون القوات الاسرائيلية تقدمت في سرعة ، فان الفدائيين استطاعوا القيام بعمليات خاصة وراء الخطوط الاسرائيلية . »

وحتى عند صدور القرار ٤٢٥ كانت اسرائيل منهمكة في تصعيد عملياتها العسكرية في الجنوب ـ غاية هذا التصعيد كانت ولا شك متعددة الجوانب . من هذه الجوانب الرغبة الملحة في السيطرة على المزيد من الاراضي اللبنانية . ومن هذه الجوانب ايضاً تركيع المقاومة الفلسطينية ولم يخف هذا الهدف على المقاومة ـ قادة ومحاربين ، فحاولوا ، هم بدورهم ، احراج اسرائيل بوقوفهم بعناد وشراسة امام هجماتها .

وقد جاء هذا الاعتداء الاسرائيلي الشرس ، على كل حال ، كردة فعل لعملية فدائية (تحمل اسم كمال عدوان)[٢] وقدر لها ان تهز اسرائيل هزاً عنيفاً[٣] .
وحملت صحف الاحد بتاريخ ١٢ اذار ١٩٧٨ انباء هذه العملية الفدائية . من هذه

---

١ ـ النهار ، الأحد ٢٠ آذار ١٩٧٨ ، ص ٧ . تراجع هذه المعلومات ايضا في نهاية هذا المقطع ٣ ـ أ .
٢ ـ وهو احد قادة فتح الذين قتلهم الاسرائيليون في بيروت بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٧٣ .
٣ ـ لقد صرّح بيغن فيما بعد بان العملية ضد جنوب لبنان كانت ستتم حتى ولو لم تحصل العمليّة الفدائية .

الانباء ما صدرت به جريدة النهار صفحتها الاولى :

« ٣ مجموعات خطفت اوتوبسين بين حيفا وتل ابيب »

« اسرائيل : ٣٠ قتيلا و ٦٠ جريحاً في اكبر عملية فدائية حتى الان »
« بيغن يؤجل سفره الى الولايات المتحدة »[1] .

ودام التقدم الاسرائيلي في عملية اجتياح الجنوب ثمانية ايام . واثار هذا الامر تساؤلات المراقبين ـ خصوصاً وان في حرب الـ ٦٧ قضت اسرائيل على جيوش نظامية عربية لمصر وسوريا والاردن بمدة ستة ايام .

وكان للفدائيين الفلسطينيين ، كما هو طبيعي ان يكون ، تفسيرهم الخاص لهذا التأخر في الاحتلال الاسرائيلي : بلاؤهم المتفوق في القتال .

وهنالك طبعاً اعتبارات اخرى ، منها التالي :

« ـ لقد نجحت التجربة مع القوات الدولية في الجنوب وعاد ما يزيد على مئتي مهجر الى بيوتهم بعدما شردهم العدوان الاسرائيلي في اذار (مارس) الماضي . لقد زارني الكثيرون منهم هنا ، واعترفوا لي صراحة انه لولا وجود القوات الدولية في الجنوب ، لما اتيح لهم ان يعودوا . .

« ثم اضاف : وهذا ما لم تكن اسرائيل لتريده على الاطلاق . ان هجومها الشهير في اذار الماضي لم يكن ليحتاج الى اكثر من نصف يوم للوصول الى نهر الليطاني . انا اعرف الجنوب كما اعرب حديقة بيتي في بيروت . والوصول الى نهر الليطاني لا يستغرق ثمانية ايام ، وهي المدة التي احتاجها الهجوم الاسرائيلي . ولكن كان لا بد لهذه المدة حتى يتم تفريغ الارض الواقعة بين الحدود اللبنانية الجنوبية وبين نهر الليطاني من سكانها الشيعة ، واذ ذاك تمضي اسرائيل في الاجتياح حتى تتجاوز خط الليطاني ، فاذا اجتمع مجلس الامن واعلن وقف اطلاق النار ، كما ظن الخواجة بيغن ، تنسحب اسرائيل الى خط الليطاني نفسه شمالا وتنفذ مخططها ، ولكن سرعة انعقاد مجلس الامن قلب كل حساباتها »[2] .

---

١ ـ النهار ، الاحد ١٢ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ١ .
٢ ـ « جديد ريمون اده » الحوادث، العدد ١١٤٦/ ٥٠ الجمعة ١٧ تشرين الثاني ، ١٩٧٨ ، ص ٢٢ .

ولا يتضارب ، بحكم الطبيعة ـ طبيعة الحال التفسير السابق ذكره والاعتبار الوارد في المقتبس . يصح ان يتعاونا في تفسير الواقع التاريخي موضوع التساؤل . وتفتح المنهجية العلمية المؤتمنة الباب وسيعاً على مصراعية للتفتيش عن اسباب مغايرة وتفاسير . غير اننا لسنا بهذا الوارد الان .

ويبقى من المفيد مقارنة المقتبس السابق بالمقتبس اللاحق :

« جبهة الرفض » : أربعة أهداف للمخطط الاسرائيلي

قال الناطق الرسمي باسم « جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية » ان الهجوم الاسرائيلي وقرار مجلس الامن « وضعا قضية الجماهير العربية امام مرحلة جديدة » ولفت الى ان اسرائيل ، في كل الاحوال اعتادت « فرض الامر الواقع بالقوة والارهاب » .

وحدد الناطق اربعة اهداف للمخطط الاسرائيلي هي : « اخلاء الجنوب من كل سكانه وليس من الشعب الفلسطيني وحده ، الاستيلاء على مياه الليطاني والحاصباني ، القوات الدولية تشكل احدى وسائل قمع المقاومة والحركة الوطنية وحماية الوجود الصهيوني اعطاء القوات الدولية مسؤولية مساعدة السلطة في فرض هيمنتها على الجنوب لا يعني المساهمة الدولية في فرض الهيمنة الانعزالية على الجنوب »[1] .

واذا التفت مهتم الى سؤال اهم : ما هو عدد الضحايا ؟ جاء الجواب على لسان اليونايتدبرس :

٥٠ قتيلا اسرائيلياً ؟

قالت وكالة « اليونايتد برس » نقلا عن مصادر ديبلوماسية في بيروت ان خسائر القوات الاسرائيلية في الجنوب تقدر بـ ٥٠ قتيلا فيما تقدر خسائر المقاومة الفلسطينية بـ ٣٠٠ قتيل . »[2] .

واذا اهتممت بالبعد العربي من القضية ـ فتساءلت ، وتضطر الى التساؤل متى تحسست بالحادثة من زاوية القومية العربية ، ومدى ترجمتها افعالا تعاش وتؤثر في الحياة العامة ، عن مواقف « الشقيقات » عموماً من لبنان ـ من المقاومة الفلسطينية ـ على الخصوص عن المساعدات العسكرية ؟ اذا فعلت ذلك جاءك جواب ، او بعض جواب ، على لسان

---

١ ـ النهار . الثلاثاء ٢١ اذار ١٩٧٨ . ص ٥
٢ ـ النهار ، الثلاثاء ٢١ اذار سنة ١٩٧٨ ، ص ١

رويتر :

« مساعدات عراقية للمقاومة الفلسطينية »

نقلت وكالة « رويتر » عن شهود عيان ان المساعدات العراقية للفدائيين الفلسطينيين بدات تصل الى جنوب لبنان .

وقال هؤلاء انهم شاهدوا **٣١** شاحنة عسكرية تحمل لوحات عراقية تتجه الى الجنوب على الطريق الساحلي ثم شرقاً نحو النبطية التي كانت هدفاً للمدفعية الاسرائيلية خلال الايام الستة من الاجتياح الاسرائيلي .

واضافوا ان **١٥** شاحنة سورية كانت ترافق الشاحنات العراقية . الا انهم لم يستطيعوا معرفة ما تحمله الشاحنات »[1] .

وكان هذا الجواب بدوره تلبية لدعوة :

« الصاعقة » : حققنا الصمود ونطالب بالدعم

ادلى الناطق الرسمي باسم « طلائع حرب التحرير الشعبية » (الصاعقة) بتصريح عن الموقفين العسكري والسياسي .

عسكرياً قال الناطق : « ان الغزو الصهيوني فشل في تحقيق اهدافه على رغم زجه امس بالاف المشاة ومئات المدرعات لدعم الثلاثين الفاً من قواته » . واضاف : « قواتنا ما تزال صامدة في خط الصدام الاول (...) ومدفعيتنا الثقيلة والصاروخية استطاعت تسديد الضربات المباشرة وايقاع اكبر الخسائر في مستوطنات العدو واماكن تجمع الياته (...) ودفاعاتنا الجوية تتصدى لطيران العدو وتمنعه من تحقيق اهدافه » .

وسياسياً اكد الناطق قرار المقاومة « الصمود والدفاع عن مواقعها » وطالب فصائل المقاومة و « الحركة الوطنية » والقوى القومية « بتنسيق افضل في ما بينها » ، كما طالب الدول العربية بدعم فعال ، ودعا الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الى وضع ثقلها الى جانب « جبهة الصمود والتصدي » « لتمكين المقاومة من خوض مواجهة شاملة مع العدوان ومع الاستسلام » . وخلص الى تأكيد « رفض محاولات ابتزاز الوضع القائم للدعوة الى التضامن العربي » .

---

١ ـ المرجع ذاته .

غير ان نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري نفى هذا الخبر .

« خدام ينفي

في دمشق سئل السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري عن انباء تقول ان سيارات شحن عراقية شوهدت تنقل مساعدات الى الفلسطينيين في لبنان فاجاب انه لم تمر مثل هذه الشاحنات في الاراضي السورية . وكرر ان سوريا اعلنت ان حدودها مفتوحة امام اي دولة ترغب في ارسال مساعدات عسكرية او متطوعين الى جنوب لبنان الا ان اي دولة لم تستجب بعد لهذا العرض »[1] .

فهل لهذا النفي اية علاقة بردة فعل اسرائيلية ؟ وخصوصاً في اطار اتفاق فك الارتباط بين اسرائيل وسوريا في الجولان . وهل لهذا النفي ، او بالاحرى لدوافعه ، علاقة بالخلاف الحاد الذي كان قائماً بين بعثيي العراق وبعثيي سوريا ؟ واذا كان لهذا اية علاقة بالفعل ، تصبح هذه العلاقة بذاتها ، او فعل تبديلها ، منطلقاً عملياً ، بمعزل عن اهمية هذا المنطلق بالنسبة لغيره من المنطلقات ، لتقييم واقعي « لميثاق العمل القومي المشترك »[2] بين البلدين .

ولنعد الى الاطار العسكري للقرار **٤٢٥** ، وخصوصاً من زاوية الاحتلال الاسرائيلي للجنوب . فبعد صدور القرار عن مجلس الامن ، وفي جو تسيطر عليه اهتمامات الترتيبات التي تساعد على تنفيذ القرار تستمر اسرائيل في « توسيع عملياتها » الحربية في جنوب لبنان . اما الجو العام ، او بعضه ، فتصفه احدى الصحف اليومية كالتالي :

« علمت « النهار » انه تم تشكيل لجنة تنسيق وارتباط بين السلطة اللبنانية وقيادة قوة

---

١ ـ المرجع ذاته ص ٥ .

٢ ـ راجع القسم الثالث ، الملحق الثاني ، رقم ٢٢ .

الطوارىء الدولية من سفيرين وضابطين في الجيش . والسفيران هما السيد خليل حداد مدير المراسم في القصر الجمهوري والسيد خليل عيتاني السفير في وزارة الخارجية . ولم يعين الضابطان بعد وقيل ان ذلك سيتم اليوم .

وكان قائد الجيش العميد الركن فيكتور خوري ، عقد امس اجتماعاً مع قادة المناطق ورؤساء الشعب لتحضير جدول اعمال اللقاء الذي سيضم قائد الجيش ومنسق قوة الطوارىء الدولية في الشرق الاوسط الجنرال انزيو سيلاسفيو الذي سيصل اليوم الى بيروت ويزور قيادة الجيش لتنسيق مواعيد وصول القوات الدولية وتحديد اماكن انتشارها وفقاً للخريطة العسكرية اللبنانية »[1] .

واما العمليات العسكرية التوسيعية فجاء فيها ما يلي :

« العمليات استمرت

وعلى الصعيد العسكري ، تابعت القوات الاسرائيلية عملياتها امس في الجنوب لليوم السادس على التوالي وركزتها على منطقة صور بعدما حشدت في المناطق التي تحتلها قوات كبيرة من الاليات والمدفعية وقصفت المدينة ومخيماتها الثلاثة ، خصوصاً الرشيدية حتى فجر اليوم . كذلك صعّد الاسرائيليون عملياتهم في القطاع الشرقي وشنوا غارات على عين قنيا وشوبا وميمس حيث شبت حرائق في الكروم والاودية والمنازل . وحلق الطيران الاسرائيلي فوق صيدا والزهراني والنبطية ، وافادت معلومات عن حشود اسرائيلية في منطقة شبعا تدعمها الاليات والمصفحات .

وليلا عاود الطيران الاسرائيلي التحليق فوق صيدا ، بينما استمر القتال على محاور صور خصوصاً في الحمادية . وقال ناطق فلسطيني ان مواقع « القوات المشتركة » في قضاء صور ومنطقة العرقوب تعرضت للقصف الشديد . واضاف « ان العدو يفتح طريق شبعا وراشيا الوادي المحاذية لجبل الشيخ ويحصنها بالجرافات ، تدعمه في ذلك سرية دبابات وسرية مشاة ، وتقوم قواتنا بالتعامل مع هذه القوة وتعرقل مهمتها »[2] .

وجاء فيها كذلك :

---

١ ـ النهار . الثلثاء ٢١ آذار ١٩٧٨ . ص ١ وص ١٠
٢ ـ المرجع ذاته . ص ١٠ .

« على رغم قرار مجلس الامن الدولي ، تابعت امس القوات الاسرائيلية عملياتها في كل قطاعات الجنوب ، وركزت هجماتها البرية والبحرية والجوية على مدينة صور . وبعد هدوء متقطع خلال النهار ، عاود الاسرائيليون بعد الظهر قصفهم المركز على صور والمخيمات ، فيما صعدوا تحركهم في القطاع الشرقي وقصفوا قرى قضاء حاصبيا بعنف .

ولليوم السادس على التوالي : استمر نزوح الجنوبيين من مناطق القتال باعداد كبيرة »[1] .

ويقرأ التقرير التالي بقصد اضفاء المزيد من الضوء على الصورة العسكرية التي شارك الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان في رسم معالمها ، بل كان هو البادىء في حفر تقاطيعها :

«حرب الايام الثمانية كما يرويها ابطالها»

لقاء مع الاخ ابو خالد قائد قوات اليرموك

« كانت سيارة اللاندروفر تنهب الطرق الجبلية المتآكلة الوعرة ، وتعرج في منحنياتها الكثيرة لتهبط في غور الاودية العميقة لتعود ثانية تتسلق الجبال ذات الرؤوس البيضاء المحتفظة ببقايا ثلوج الشتاء ، بينما كان الاخ ابو محمود قائد الكتيبة الثالثة التابعة لقوات اليرموك يندفع بحيويته المعتادة وصوته ذي النبرة العالية الواثقة شارحاً لنا على الطبيعة كيف دارت المعركة الاخيرة بين القوات المشتركة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وقوات الغزو الصهيوني وحلفائها الانعزاليين في الجنوب اللبناني ، كان الرجل يواصل الحديث رافعاً يده تارة ليشير الى تلة او حيث يظهر منحنى شهد المعركة العنيفة واخرى ليرد التحية لقروي يعمل مع زوجته واطفاله في حقل او مجموعة من الفلاحات العائدات الى قريتهن يلوحن لنا بعلامة النصر مبتسمات . .

كانت الطبيعة الجميلة بجبالها واوديتها الخضراء وقممها المعتمرة بالثلج وجداولها المنسابة في هدوء ابدي وصخورها الصلبة الخشنة وهوائها البارد اللافح بالاضافة الى ايدي الفلاحين السمراء الملوحة بعلامة النصر ومجموعات المقاتلين الدائبة الحركة تشكل جميعاً معزوفة تندفع نغماتها الصارمة الى الاعماق لتولد في النفس شعوراً قوياً بالخلود الابدي والعزيمة الفولاذية حتى ان المرء بامكانه اختصار الزمن والعالم في مشهدين اثنين يكمل كل

---

١ ـ المرجع ذاته ، ص ٥ .

منها الاخر اولها القرية اللبنانية الصامدة المنغرسة في خاصرة الجبل معبرة عن ارادة هذه الجماهير وطموحها المخضب بالدم لامتلاك حريتها ودحر اعدائها الصهاينة والامبرياليين والرجعيين وتجسيداً حياً لحدسها الثوري بحتمية انتصارها . .

حتى انك تكاد تنسى وتتذكر في نفس الوقت ان هذه التلال الممتدة من جسر الخردلي ومثلث ابل السقي فتلة ابو النقر وتلة بلاط ، وتلة زهير والسرج الواصل ما بينها والتي لم يكد ينقشع دخان المعركة بعد من على سفوحها تكاد تنسى وتتذكر في نفس الوقت انها شهدت اشرف واروع معركة خاضتها الثورة الفلسطينية ، والجماهير العربية في تاريخها حتى الان . .

لان المعركة على عظمتها امام هذا الشعور بخلود الارض بجماهيرها وارادة ثوارها تصبح مجرد حلقة بطولية في مسلسل النضال الثوري المتواصل الذي تخوضه جماهيرنا اللبنانية الفلسطينية ضد كافة اعدائها . في ظل تآمر الانظمة الخانعة المتردية ، وتكالب الاعداء الامبرياليين والرجعيين لسحق البندقية المقاتلة والارادة الثورية العربية المتصاعدة .

وفي هذه الاجواء الرائعة ومع هذا الاحساس العميق ننتقل من قاعدة الى اخرى لنلتقي بالاخ العقيد ابو خالد قائد قوات اليرموك .

يستقبلنا ابو خالد بابتسامته العريضة المقتضبة ، وقبل الكلام تترك رؤية الرجل في نفسك انطباعاً فلسطينياً خاصاً حيث تنقلك ومضات العزيمة والاصرار التي تبدو جلية في عينيه وهدوئه وتواضعه الى احضان القرية الفلسطينية فكأنك تجلس الى فلاح فلسطيني تحت شجرة زيتون في جبال نابلس او الخليل ، وتلمح في سيماه تجسيداً واضحاً للمعاناة الفلسطينية تعيدك الى كنف المخيم الفلسطيني ، وعندما يتكلم تشعرك عباراته الدقيقة المقتضبة بانك تتحدث الى مناضل مجرب ومقاتل متمرس . .

ـ اخ ابو خالد بصفتك قائد قوات اليرموك التي كان لها شرف المشاركة في حرب الثمانية ايام هل لك في تقييم هذه المعركة التي خاضتها القوات المشتركة مع العدو رغم الوضع غير المتكافىء عدداً وعدة ؟ . .

■ انا ضباط منذ ٢٥ عاماً شاركت في عدة حروب كلاسيكية وثورية محدودة ، حرب حزيران في الجبهة الاردنية ، حرب تشرين في الجبهة المصرية ، حرب ايار في لبنان ، وحرب السنتين في بعلبك ، حرب الاثني عشر يوماً في قطاع العرقوب ، اي نفس القطاع

الحالي ، وحرب الثمانية ايام الاخيرة . ومن خلال تجاربي خلال هذه الحروب استطيع القول ان هذه الحرب فريدة عن سواها لسببين :

الاول : اهداف العدو المباشرة والتي كانت تقصد تدمير وسحق الثورة .

والثاني : العدد والعدة الصهيونية التي زجت في ارض المعركة .

كانت معركة مشرفة للامة العربية والشعب الفلسطيني بالذات لعدم وجود مقارنة تذكر بين حجم قواتنا وقوات العدو ، سيما واذا قورنت بالحروب الكلاسيكية العربية الصهيونية . ومن هنا ميزة هذه الحرب .

ـ ما هو التكتيك الذي اتبعته قواتنا وبالتالي اوصلنا الى مثل هذه النتائج ؟

■ كان التكتيك المتبع وفقاً للنقاط التالية :

١ ـ عدم التمسك بمواقع ثابتة والقتال المتحرك .
٢ ـ المرونة في التعامل مع العدو .
٣ ـ الالغام ـ المبعثرة ـ على طرق تقدم العدو المحتلة وهذا ناجم عن تقدير مسبق ودقيق .

ـ هل تعتبر عملية زرع الالغام ضد اليات العدو وافراده طريقة خاصة بنا ومميزة ؟ .

■ اعتبر طريقتنا خاصة ومميزة ولم تقدم اية قوى قبلنا على اتباع هذا الاسلوب .

ـ هل انجز العدو اهدافه المعلنة ؟

■ لا .

ـ كيف ؟

الهدف الاساسي كان ابادتنا كثورة فلسطينية وبالعكس خرجنا اقوى من دروس المعركة ، تجربة وخبرة ، واستوعبنا اساليب قتالية جديدة ضد قوات العدو الصهيوني الغازية ، وخرجنا بمعنويات عالية .

لانه لاول مرة يستعمل العدو قوات مشاته على الارض ضد الثورة الفلسطينية ، لقد كانت قواته على مستوى حرب واسعة النطاق ، استخدم فيها كافة الاسلحة التي لديه ، لقد دفع العدو بكافة اسلحته لانه متاكد من انتصاره وحتى لا يحرم كافة هذه الاسلحة من

زهوة الانتصار الذي لم يكتب له النجاح .

ـ ما تقييمك للمناضل الفلسطيني من خلال هذه المعركة ؟

■ انني اعتز وافتخر ان يكتب لي شرف قيادة مناضلي فلسطين الذين قاتلوا العدو على ارض لا يوجد بها خندق ولا دشمة ، ولا موقع محصن ومكشوفة وانما قاتلوه باجسامهم رغم الصواريخ والقذائف وكل ما هو جديد في الترسانة الامريكية مما لم يستخدم من الجيش الاميركي وحلف الاطلسي .

ـ ما هو رايك في معنوية الجندي الصهيوني رغم ما يتاح له من اساليب تدريب وتسليح وحماية واسناد متطورة وحديثة من خلال ما بدى في المعركة الاخيرة ؟

■ الجندي الصهيوني الذي يتاح له ان يركب الدبابة حتى الهدف معززاً بالقصف الجوي والمدفعي والصاروخي لاسكات المواقع الدفاعية التي امامه (وفعلا بامكانه الوصول للهدف سلياً) ولم يحقق اهدافه . . لا شك في نظري انه ذو معنوية متردية . . والا كيف لا يستطيع تحقيق اهدافه رغم كل ما هو متوفر لديه .

فعلى سبيل المثال يستطيع قائد الوحدة الصهيونية المتقدمة ان يستعين بكافة اسلحة جيش الحرب الصهيوني وخصوصاً سلاح الجو . . ومما يؤيد ذلك ما حدث في مرتفعات كوكبا عندما قمت بطلب قسم الامر ـ اي قادة الكتائب ومساعديهم في قوات اليرموك ومسؤول المدفعية لتقسيم الواجبات على الطبيعة (على ارض المعركة) وبعد اتمام العملية طلبت منهم مغادرة المكان لتنفيذ المطلوب بسرعة لانني لاحظت ان موقعنا مكشوف لقوات العدو المتواجدة في تلة بلاط وهي عبارة عن سرية دبابات حيث كان مؤكداً ان قائد سرية العدو سيسارع لطلب الطيران لقصفنا ولهذا صرفت الشباب بسرعة لاتمام واجباتهم . وخلال دقائق تحقق ما كنا توقعناه حيث حلقت على الهدف الذي طلبت من اجله والذي لم يتبق فيه الا انا والمفوض السياسي لقواتنا وسائق سيارتنا ثلاث طائرات نوع ف ـ ١٥ . وكنت قد طلبت من رفيقي مغادرة المكان واستلقيت على الارض ، ولكنهما رفضا تركي وبقيا معي . وبالفعل قصفتِ طائرات العدو المكان على مدى اربع غارات متلاحقة استمرت حوالي ١٢ دقيقة .

ـ اثناء المعارك ما هو مستوى الاتصال والتنسيق بين قوات الثورة في ارض المعركة وقياداتها ؟

■ استطيع القول انه كان جيداً .

ـ خلال مسيرة الثورة الطويلة والشاقة مرت بمنعطفات خطيرة منذ اول رصاصة ٦٥ حتى حرب الايام الثمانية واستطاعت الخروج من كافة هذه المؤامرات . . وعلى ضوء المعارك الاخيرة وعلى ضوء معنويات ثوارنا الابطال ما هي نظرتكم الى مستقبلنا في ظل المؤامرات الامبريالية المتكالبة والصمت العربي وتردي الانظمة ؟

■ هذه الثورة لم تقم باذن من احد بل بالدم الفلسطيني والوعي الجماهيري العربي ونحن ندرك كما يدرك كافة احرار العالم ان هذه الثورة حوربت وستظل تحارب الى الابد لانها في النهاية اذا انتصرت وستنتصر ، سيكون انتصارها نصراً لكافة الشعوب المضطهدة ، وبالطبع هذه ليست اخر مؤامرة ، ستستمر المؤامرات وسنستمر في التصدي لها حتى النصر ، ونصرنا بالتالي هزيمة لكافة اعداء الشعوب وهذا قدرنا . ان اي استكانة او استرخاء او وهن في العزيمة غير وارد في حساباتنا كثوار »[١] .

ويصح التوجيه ذاته بالنسبة للبلاغات التالية :

« البلاغات الفلسطينية

في اليوم السادس للاجتياح الاسرائيلي ، اصدر الناطق العسكري لـ « القيادة المركزية للقوات المشتركة الفلسطينية اللبنانية « سلسلة بلاغات ، هنا اهمها ، كما اوردتها وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » :

« تصريح عسكري :

اولا : لا يزال القتال محتدماً على كل محاور القتال المؤدية الى مدينة صور ويستخدم العدو قنابل « كانستر » المتعددة الانفجارات ضد قواتنا . تتصدى قواتنا لهذا الهجوم الكبير بكل امكاناتها وتخوض معركة مشرفة منذ الفجر .

ثانياً : تكبد العدو في هجومه على كل محاور القتال اكثر من ٧٠ اصابة ودمرت له ما يزيد على ٢٠ دبابة وآلية .

---

١ ـ « حرب الايام الثمانية كما يرويها ابطالها لقاء مع الاخ ابو خالد قائد قوات اليرموك » فلسطين الثورة ، العدد ٤١٦/٢٣٢ ، الاربعاء ٣/٥/١٩٧٨ ، ص ٣ .

ثالثاً : على القاطع الشرقي في منطقة العرقوب تخوض قواتنا مع قوات العـدو معـركة بالمدفعية والصواريخ وتتعرض مواقعنا لقصف جوي شديد . وتقصف قواتنا الان تجمعات العدو على طول الجبهة في هذا المحور .

« الموقف العسكري حتى الساعة ٨,٣٠ صباحاً :

اولا : لليوم السادس على التوالي تتصدى قواتنا لاوسع هجوم تشنه قوات العدو في هذه المنطقة وتخوض معها معارك بطولية رائعة .

ثانياً : استطاعت قواتنا الباسلة وقف هجوم العدو على كل محاور القتال المؤدية الى مدينة صور والمخيمات المحيطة بها بعدما اوقعت في قواته خسائر فادحة في الارواح والمعدات .

ثالثاً : استمر القتال ليل امس في الجنوب وفي العرقوب واستخدم العدو نيران المدفعية والدبابات والصواريخ الثقيلة وقامت قواتنا بقصف تجمعاته في مواقع كثيرة .

رابعاً : على رغم احراز العدو بعض التقدم على بعض محاور القتال التي اندفع اليها بارتال الدبابات ، والمدرعات المدعومة بالقصف البحري والجوي والمدفعي الكثيف والعنيف في المناطق ، فان قواتنا ما زالت تتعامل معه داخل هذه المناطق الواقعة بين محاور التقدم كذلك في عمق مواقعه .

وتغير قواتنا حالياً في استمرار على مواقع قوات العدو داخل خطوطه المتقدمة حيث تدور اشتباكات عنيفة وضارية في العديد من المواقع الخلفية له والتي دخل محاور طرقاتها فقط ، وتمنعه من السيطرة على هذه المناطق .

خامساً : ما زالت الاشتباكات مستمرة بمختلف انواع الاسلحة على كل المحاور المؤدية الى مدينة صور .

سادساً : يقوم طيران العدو منذ الليلة الماضية وحتى صباح هذا اليوم بالسيطرة على سماء المعركة والاغارات المستمرة على كل مواقعنا وتتعامل معه قواتنا الارضية بكل امكاناتها .

« الموقف العسكري حتى الساعة ٩ :

رداً على القصف العنيف من طائرات العدو لمواقع قواتنا ، كذلك على القصف المدفعي الكثيف ، ردت عليه قواتنا فجر هذا اليوم بضرب تجمعاته في مناطق القطاع الغربي . وضربت وحدات الصواريخ هذه التجمعات في المستوطنات الاتية : حانينا ، بالـون ،

روش هوتكرا ، ومنطقتي البصة والناقورة . اصابت الصواريخ اهدافها واوقعت في هذه التجمعات اصابات كبيرة في الارواح والمعدات . وقد شوهدت سيارات الاسعاف وطائرات الهليكوبتر تخلي هذه الخسائر .

« الموقف العسكري حتى الساعة ١١

ما زال العدو يقصف بالمدفعية والصواريخ الثقيلة مواقعنا في منطقة العرقوب . وقد ردت قواتنا بقصف تحشداته ومواقع مدفعيته في المطلة وكفار جلعادي وكريات شمونة والقليعة ومرجعيون .

اصابت الصواريخ اهدافها اصابات مباشرة واوقعت في صفوف العدو عدداً من الخسائر .

« الموقف العسكري حتى الساعة ١١,٤٥ :

نصبت مجموعاتنا الخاصة المقاتلة خلف خطوط العدو مكمناً محكماً لسيارات العدو المتحركة على طريق دردغيا ـ دير قانون ، وتمكنت من حصر اربع شاحنات محملة بجنود العدو وانهالت عليها بنيران رشاشاتها وقذائفها الصاروخية . وقد دمرت السيارات تماماً وقتل وجرح من فيها ويزيد عددهم على ٣٠ .

« الموقف العسكري حتى الساعة ١٢,١٠ :

اولا : قامت احدى مجموعاتنا العاملة خلف خطوط العدو وبزرع عدد من الالغام على الطرق التي تتحرك عليها قواته في منطقة راشيا الفخار ، وقد انفجر احد هذه الالغام صباح اليوم في دبابة ودمرها .

ثانياً : قام العدو بقصف مواقعنا بالمدفعية الثقيلة في منطقة الحاصباني ـ ابو قمحة ـ مرتفعات حاصبيا . وردت وحداتنا الصاروخية بقصف مركز على مواقعه في المستعمرات الاتية : المطلة ، رحيعام ، باروخ حيث اشتعلت النيران واوقعت فيها المزيد من الخسائر .

« الموقف العسكري حتى الساعة ٣ :

منذ الصباح الباكر تدور معارك حامية ومتفرقة بين مجموعاتنا المتقدمة العاملة داخل خطوط العدو والتي لا تزال في مناطقها السابقة والتي عجز العدو عن الوصول اليها حتى الان .

وتقوم قوات العدو المحمولة جواً تساندها الطائرات المقاتلة والمدفعية والقوات السيارة بالبحث عن مواقع هذه المجموعات التي تشتبك معها باستمرار في الليل والنهار وتوقع فيها المزيد من الخسائر وتمنعها من تحقيق السيطرة التامة على المناطق التي دخلتها خلال ايام القتال .

« الموقف العسكري حتى الساعة ٣,١٥ :

اولا : في الساعة ٢,٣٠ تم وقف تقدم العدو الاسرائيلي على محور برغز ـ قليا بعدما دمرت قواتنا دبابة وناقلة جنود مدرعة وتدور الان معركة بالمدفعية والصواريخ على هذا المحور .

ثانياً : ما زالت مدينة صور ومخيم الرشيدية تتعرض لقصف شديد من قطع العدو البحرية المحيطة بالشاطيء منذ اليوم الاول .

ثالثاً : قام طيران العدو ظهر اليوم بعدة غارات على مواقعنا في منطقة صور ، وتصدت له مقاوماتنا الارضية .

« الموقف العسكري حتى الساعة ٥ :

اولا : ما يزال العدو يواصل غاراته الجوية على منطقة صور ويقوم بقصف من البحر لمدينة صور ومخيم الرشيدية والبرج الشمالي وتتصدى له مقاوماتنا ببسالة .

ثانياً : تواصل مجموعاتنا العاملة خلف خطوط العدو وعبرها اغاراتها على مواقع العدو وتوقع فيها خسائر فادحة ويقوم العدو منذ الصباح بعمليات واسعة للبحث عن هذه المجموعات ، لكن قواتنا المدربة تضرب وتختفي مستفيدة من حسن تدريبها وطبيعة الارض المساعدة لها . وقد فشل العدو في معرفة مواقع هذه المجموعات .

ثالثاً : يقوم العدو في منطقة العرقوب بقصف مواقعنا بنيران المدفعية والدبابات وترد عليه قواتنا بالمدفعية والصواريخ .

« الجبهة الديمقراطية »

كذلك اصدرت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين سلسلة بلاغات :

الساعة ٣ بعد الظهر : انزال مجموعات من الكوماندوس الاسرائيلي بواسطة طائرات

الهليكوبتر في البازورية في محاولة للتقدم نحو مخيم البرج الشمالي فيما يحلق الطيران المعادي بكثافة فوق الدامور وصيدا وابو الاسود وعدلون والقاسمية والنبطية والعرقوب وخربة روحا وام دوخا .

١١,٤٥ قبل الظهر : مدفعية القوات المشتركة قصفت تجمعات العدو والياته في منطقة كوكبا ، وتبادل مدفعي في محاور الخيام ـ ابل السقي ـ تلة زهير ـ بلاط ـ مرجعيون .

١٢,١٥ : واصل العدو قصف مخيمات الرشيدية والبص والبرج الشمالي وبرج رحال والطريق الممتدة بين جسر القاسمية والبص ، فيما تقدمت قواته الى راس العين المشرفة على الرشيدية ، كما تقدمت من محور قانا الى حناوية وعين بعال بعدما دخلت صباحاً العباسية وحاول المشاة التقدم الى برج رحال .

٦,٤٥ صباحاً : قصفت القوات المشتركة صباحاً مواقع العدو في العرقوب والمطلة ومرجعيون والخيام فيما شهد القطاع الاوسط تبادل قصف مدفعي »[1] .

وكذلك بالنسبة للتقرير الصحفي التالي :

« صور تقاوم

لم تستطع القوات الاسرائيلية دخول صور . وظلت المدينة التاريخية طوال ليل الاحد ـ الاثنين تقاوم محاولات الاسرائيليين اقتحامها في القرى التي احتلتها والتي جمعت فيها اعداداً كبيرة من الياتها ومدفعيتها ، وذلك عبر تقدمها من اربعة محاور :

١ ـ البياضة ـ الحمرا ـ الحنية ـ العزية ـ راس العين القريبة من الرشيدية .
٢ ـ صديقين ـ قانا ـ الحناوية ـ عين بعال .
٣ ـ وادي جيلو ـ البازورية التي تبعد عن الرشيدية ٣ كيلو مترات .
٤ ـ الشهابية ـ شحور ـ صريفا ـ العباسية (التي تهدمت بكاملها) .

وكان القتال على هذه المحاور محتدماً بين القوات المتقدمة في اتجاه صور و « القوات المشتركة » التي حاولت اعاقة تحركها ورد الهجمات بقصف مدفعي على اماكن تجمع الاليات الاسرائيلية . في حين كانت القوات الاسرائيلية تتعرض لهجمات متكررة من

---

١ ـ راجع كذلك النهار ، الثلاثاء ٢١ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ٥ .

« القوات المشتركة » التي احتفظت ببعض « الجيوب » في المناطق التي وقعت تحت الاحتلال ، خصوصاً في العباسية .

وتجاه هذه المقاومة خفف الاسرائيليون من قوة اندفاعهم بعد الثالثة فجر الاثنين ، فتقلصت حدة المعارك على محاور صور ، وما هي الا ساعة تقريباً حتى بدأت الزوارق تقصف مخيم الرشيدية تساندها المدفعية التي نصبت في البياضة . وقد القيت عشرات القنابل المضيئة فوق المنطقة فانارت خط انطلاق المدفعية في اتجاه الرشيدية وتوالى سقوط القذائف في الرشيدية محدثاً دماراً كثيراً . وفي العباسية افادت المعلومات الواردة ليلا ان قتلى وجرحى كثيرين لا يزالون في الارض من جراء الغارات ، وقد تعذر نقلهم بسبب استمرار القصف الشديد . والحال في قانا والبازورية لا يختلف عن حال العباسية .

قذائف في كل مكان

ومع بداية صباح امس استمر القتال والقصف في هذه المحاور وسقطت قرابة العاشرة قذائف شمال مدخل صور . وراح القصف يعنف على الطريق المؤدية الى صور في وقت اشتدت غارات الزوارق على المنطقة باكملها . وشمل القصف شبريحا والبرغلية .

وخلال دقائق من الهدوء كانت تصل الى صور من المناطق المحتلة في طريقها الى صيدا عائلات نازحة باعداد كبيرة ، وافادت ان الحيوانات نفقت وان الدمار لا يمكن وصفه .

ومنذ الحادية عشرة ركز الاسرائيليون قصفهم على طرق صور من المناطق التي احتلوها في النقاط الاتية : ملعب مدرسة عين بعال ، منطقة الحمادية ، حرش العباسية المرتفع والمشرف على طريق صور - بيروت ثم انتقل القصف في وقت واحد الى مخيم الرشيدية براً وبحراً واستمرت المقاومة . وشوهد زورق اسرائيلي يتصاعد منه الدخان ما لبث ان انسحب الى عرض البحر بعدما قصفته « القوات المشتركة » عندما حاول التقدم الى الميناء ، الا ان زوارق اخرى قصفت البقبوق والبرغلية وشبريحا والقاسمية . وسقطت قذائف على الجسر محدثة بعض الاضرار فيه من دون ان يدمر .

وفي الاولى الا ربعاً حلق الطيران الاسرائيلي فوق المدينة بطلعات متتالية ، ثم راح يقصف المدينة وطرقاتها ومخيماتها الثلاثة . وتساقطت قذائف بكثرة على بساتين البرتقال

وعلى الطريق المؤدية اليها من الجبهة الشمالية .

امدادات اسرائيلية

وفي فترة بعد الظهر انزلت طائرات هليكوبتر اسرائيلية اعداداً كبيرة من عناصر الكوماندوس في بلدة العباسية معززة وجودها هناك . كذلك انزلت طائرة هليكوبتر مجموعات اخرى في منطقة شارنيه القريبة من البرج الشمالي . واستمر سماع الطلقات الرشاشة بعنف على طول هذه الخطوط ، حيث كانت تدور معارك عنيفة . وشب حريق كبير في احد البساتين في منطقة باتولية يعتقد انه مستودع للمازوت .

وافادت معلومات وردت الى صور ان « القوات المشتركة » شنت هجوماً على بلدة الحمادية الواقعة على بعد ٣ كيلو مترات الى الشمال الشرقي من صور ، وذلك بعدما دفع الاسرائيليون باليات مدرعة الى هذه البلدة .

الاثار والاستراحة

وقرابة الخامسة تجدد قصف صور من البر والبحر فيما اغارت طائرات على مخيم الرشيدية وقصفته بعنف . وفي المساء اقتحم طراد اسرائيلي ميناء صور وراح يطلق قذائفه ورشاشاته الثقيلة في اتجاه المدينة ، خصوصاً صوب الطريق وعلى المنازل ومنطقة الاثار وقرب الاستراحة التي حولت مركزاً موقتاً للصليب الاحمر الدولي .

وفيما استمرت المعارك برزت الناحية الصحية في المدينة في شكل قاس اذ ان مستشفيات صور مقفلة كلها وهناك ثلاثة قتلى في احدها وقد هجر الاطباء المدينة واقفلت الصيدليات ما عدا صيدلية مغنية التي تفتقر الى الادوية . ولا يزال معظم اهالي صور في منازلهم تحت رحمة القصف وهم يعانون ازمة غذائية وانقطاع الخطوط الهاتفية والكهربائية .

وتنبعث من المدينة روائح كريهة من الجثث التي لا تزال تحت الانقاض في مقهى قشاش على الميناء الذي دمر في الغارة على المرفأ .

اشتباكات ليلية في الاوسط

※ من القطاع الاوسط كتب ادمون شديد :

سجل الوضع الامني في قرى قضائي النبطية وبنت جبيل هدوءاً نسبياً ليل الاحد ـ الاثنين بعد ليالي الايام الماضية منذ الاجتياح . وكانت تسمع ليلا من حين الى اخر اصداء اشتباكات في المواقع المحتلة ، اذ نفذت « القوات المشتركة » عمليات خلف خطوط الاسرائيليين مما اضطرهم الى الاستعانة بالمدفعية لقصف تجمعات « القوات المشتركة » وارنون وقلعة الشقيف والاحراج المحيطة بها .

ومنذ الفجر سجل تحليق طيران كثيف فوق النبطية والزهراني وقرى قضاء بنت جبيل ، وشنت غارة على منطقة ابو الاسود التي تصل قضاء النبطية بقضاءي صور وبنت جبيل .

وفي الصباح خفت حدة المعارك في هذه المنطقة وعمدت القوات الاسرائيلية من حين الى اخر الى اطلاق قذائف في اتجاه النبطية وشوكين وكفرتبنيت وضواحيها .

وبدا ان الاسرائيليين وزعوا قواتهم في هذه المناطق وفق الخطين الاتيين :

١ ـ القليعة ـ دير ميماس ـ تلة لوبيا وهي مرتفع يقع قبالة قلعة الشقيف ويشرف على جسر الخردلي .

٢ ـ الطيبة ـ دير سريان ـ علمان ـ الزقية ـ الواقعة على التلال فوق جسر القعقعية .

وتبين امس ان تقدم القوات الاسرائيلية الى جسر الخردلي ومحاولة تخطيه الى مفترق الجرمق ـ كفرتبنيت ، كلفها اعطاب ٧ اليات ما زالت على الطريق العام ، مما اضطرها الى التراجع عن الجسر والتمركز في تلة لوبيا .

اما على جسر القعقعية ، فلم يحصل اي تمركز مباشر ، غير ان الاليات الاسرائيلية المتمركزة في الرقية اصلت الجسر بنيرانها الكثيفة مما عطل كل محاولة مرور عليه .

وبدت النبطية امس كئيبة وقد مزقت القذائف القسم الاكبر من منازلها وحطمت ابواب متاجرها في الشارع الرئيسي وعلى الطرق الداخلية . واستمر النزوح من البلدة واضطر الاهالي الى سلوك طرق حفرتها القذائف . وشوهد الى جانب الطريق وفي الشوارع عدد كبير من السيارات المحطمة والتي اصطدم بعضها ببعض نتيجة الغارات المذكورة . « وساعد » تحليق الطيران الاسرائيلي طوال النهار على افراغ البلدة من سكانها فبدت مقفرة لا اثر فيها للحياة .

هدوء في الصباح ..

※ من حاصبيا كتب سعيد معلاوي : منطقة القطاع الشرقي ، ككل القطاعات الجنوبية الاخرى ، تنتظر تنفيذ قرار مجلس الامن ، وهي تامل في ازالة كابوس الاحتلال الاسرائيلي عنها . والتراشق المدفعي والصاروخي لم ينقطع طوال ليل الاحد ـ الاثنين اذ استمر بكثافة على طول الخطوط .

ومع بداية النهار هدأت القذائف قليلا ثم استأنفت المدفعية الاسرائيلية الثقيلة من عيار ١٥٥ ملم والمركزة على دبابات ، قصفها من مواقع تمركزها في تلال العرقوب لبلدة شوبا في قضاء حاصبيا وضواحيها شرقاً ، كذلك للطريق الرئيسية التي تربطها بشبعا فاشعلت الحرائق . واصاب بعض القذائف عدداً من المنازل باضرار . وخلال النهار حلقت طائرات حربية فوق المنطقة الا انها لم تقصف . وكان الليل حمل في طياته ما تيسر من القذائف على مواقع الفريقين . وبدا نهاراً ان الجرافات الاسرائيلية تعمل على بناء تحصينات وشق طرق . وشوهدت حشود عسكرية اسرائيلية على بيادر بلدة شبعا تؤازرها احدى الجرافات لتسهيل مهمة لم تعرف !

وفي الخيام بدأت القوات الاسرائيلية بالتعاون مع عدد من المسلحين نسف عدد كبير من المنازل بعد تزنيرها بالاحزمة المدمرة . وافاد هاربون ، ومنهم نساء سمح لهن بمغادرة الخيام ، انه تمت تصفية عدد كبير من المسنين ممن ظلوا في الخيام طوال فترة الاحداث ، الا ان عددهم لم يحدد .

وفي ابل السقي بنت القوات المحتلة تحصينات ونسفت عدداً من امنازل . اما بلدة كوكبا فقد دخلتها مع بزوغ فجر امس دبابات ومجنزرات اسرائيلية من جهة النقار وتمركزت في المرتفعات واقدم المشاة الاسرائيليون على نسف عدد من منازلها واقتادوا رجلا وزوجته من الفرديس واسعد حمود من كفرشوبا وهو يسكن قرب سوق الخان الى مرجعيون وحققوا معهم عن علاقتهم بالفدائيين ومعلوماتهم عن تحركاتهم ، ثم اعيد الثلاثة في ما بعد .

... وتصعيد بعد الظهر

وفي الرابعة بعد الظهر تعرضت بلدتا عين قنيا وشويا لقصف عنيف من المدفعية الاسرائيلية الثقيلة استمر ساعتين . وافادت معلومات ان عدداً من الاهالي اصيبوا بجروح مختلفة وغير خطرة وان عشرات المنازل دمرت .

وفي الخامسة امتد القصف الى مدخل بلدة ميمس فتساقط اكثر من ٥٠ قذيفة عيار ١٥٥ ملم فاحرقت الكروم واصابت منازل عدة باضرار .

وفي هذه الاثناء ، كانت التلال المحيطة بنبع الحاصباني وجسره تتعرض لقصف مماثل .

كذلك قصفت بركة ميمس والمنطقة المحيطة بعين ـجور بعشرات القذائف .

وبدا في المساء ان اسرائيل تصعد عملياتها العسكرية في القطاع الشرقي ويخشى الاهالي من احتلال قرى اخرى .

اما موجة النزوح فقد توقفت من قرى المنطقة في انتظار التطورات .

وفي صيدا حلق الطيران الاسرائيلي بكثافة فوق مخيم عين الحلوة وتصدت له المقاومات الارضية واجبرته على التحليق عالياً »[1] .

---

١ ـ المرجع ذاته .

أ أ ـ الجبهة الشرقية الشمالية

والاحتلال الاسرائيلي للجنوب يتضمن ، استراتيجياً ، دق اسفين في الجبهة الشرقية . ومن هنا الاهتمام المتعدد الابعاد به ، وبالتالي بمقررات كامب ديفيد ، وبالمقابل بمقررات قمة دمشق للصمود والتصدى .

« المصادر الدبلوماسية نقلت عن رد الفعل الاميركي على نتائج قمة دمشق كلاماً يستحق التسجيل ، فالرئيس كارتر الذي درس بدقة مع مستشاره زبيغنيو بريزنسكي نتائج قمة الصمود ، بعد ان تابع اخبارها يوماً بعد يوم ، اعتبر ان قمة دمشق لم تذهب في عدائها للولايات المتحدة الاميركية الى الحد الذي كان متوقعاً ، وكذلك لم تذهب في الاندفاع باتجاه موسكو الى الحد الذي كان متوقعاً ، وبمعنى اوضح لم تاخذ بنصائح رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الديمقراطية على ناصر محمد ، الذي اراد ان يشمل قرار قطع العلاقات الدبلوماسية الولايات المتحدة الاميركية ، كما شمل مصر ، كما انها لم تاخذ بنصائح الذين دعوا داخل المؤتمر الى عقد « مؤتمر شرف » مع الاتحاد السوفياتي واقامة حلف استراتيجي معه .

والواقع ان الرئيس حافظ الاسد كان هو ضابط المشاعر والقرارات داخل المؤتمر ، وفي هذا المجال فانه يحتفظ بنظرية متوازنة اثبتت اهميتها وجدواها من خلال السياسة الخارجية التي تنتهجها سوريا ، فاذا كان الظرف الدقيق والخطير يقتضي مواجهة الموقف الذي وصل اليه الرئيس المصري انور السادات ، فان هذه المواجهة يجب ان تكون واعية ومدروسة ، فقطع العلاقات السياسية والاقتصادية ، قرار يجب ان لا يتعدى مصر الى الولايات المتحدة الاميركية ، والاندفاع في العداء لا يفترض ان يسوق دول الجبهة الى مواقف غير مدروسة النتائج والابعاد ، فالمصلحة القومية علمت دمشق درساً مهماً انعكس نجاحاً على سياستها الخارجية التي تعتبر متوازنة تماماً .

من خلال هذا المنطق خرجت مقررات قمة الصمود والتصدي التي تتشابه نظرة الاميركيين والسوفيات اليها ، فواشنطن وجدت في هذه المقررات اقل مما توقعت لجهة معاداتها ، وموسكو وجدت فيها ايضاً اقل مما توقعت لجهة مصادقتها ، وقد كان التعليق السوفياتي الفاتر الذي نقلته وكالة « تاس » السوفياتية الرسمية مساء يوم الاثنين على نتائج القمة الثالثة خير دليل على هذه النظرة . وبالرغم من ان زعماء التصدي والصمود كلفوا الرئيس حافظ الاسد الاتصال بالاتحاد السوفياتي والتنسيق معه في المرحلة المقبلة ، الا ان المراقبين

يعتبرون ان هناك قواعد محددة للتعامل بين دمشق وموسكو ، وهي قواعد تفرضها نظرية التوازن .

وبالرغم من الاهمية التي تترتب على وضع الاطر التنظيمية لهيكلية مؤسسات واجهزة جبهة الصمود والتصدي الا ان زعماء هذه الجبهة يعتبرون ان عليها مسؤوليات وتبعات كبيرة . قبل ان يصبح في امكانها اعادة التوازن الاستراتيجي الى المنطقة ، وهو التوازن الذي اختل وسقط نتيجة الاتفاق المصري الاسرائيلي . فمصر بعد توقيع الاتفاق خرجت من المعركة مع اسرائيل وهي اكبر دولة عربية ، وسبق ان تحملت القسط الاول والاوفر في الصراع مع اسرائيل . فكيف يمكن التعويض عن خروج مصر من المعركة ؟

ان الحديث عن مساهمة الليبيين والجزائريين واليمنيين في المعركة يبقى في حدود اثبات حسن النوايا . . . فليبيا البعيدة عن خط المواجهة لا يمكنها الاشتراك عسكرياً في المعركة ، ولكن يمكنها المساهمة فيها عن طريق المساعدات وتغذية « صندوق الدعم القومي » الذي انشأته القمة . والجزائر وهي ليست اقرب من ليبيا الى المعركة ، وليست تملك امكانيات العقيد القذافي المالية ، لكنها طبقاً لما تعهد به الرئيس هواري بومدين ستسهم في حدود امكاناتها في هذا الصندوق ، وهي لن تتوانى في وضع جيشها بتصرف القيادة الموحدة التي اتفق على تشكيلها .

وقد اقترح اسم الفريق سعد الدين الشاذلي الذي كان رئيساً لاركان الجيش المصري في حرب تشرين (سبتمبر) ١٩٧٣ ، كقائد محتمل لهذه القيادة .

اما اليمن الجنوبية فهي ليست في وارد المساهمة في المعركة لا بالرجال ولا بالمال ، فالامكانيات لا تسمح بذلك ، ولكن « التجارب » سمحت لرئيس مجلس الرئاسة علي ناصر محمد ، ان يقدم داخل قمة دمشق شهادة حية من جدوى التحالف مع الاتحاد السوفياتي « . . . أن السوفيات لم يتخلوا عنا . اننا نحصل منهم على السلاح وعلى كل ما نحتاجه اقتصادياً بما في ذلك التموين . وكوبا تقدم لنا السكر ، كل هذا من دون ان يرهقوا ميزانيتنا ، بل ان كثيراً من هذه المساعدات تقدم بلا مقابل » .

وما دام الوضع الليبي والجزائري واليمني كما تقدم ، فان الصمود والتصدي بمعناهما العملي والمادي يقعان في الدرجة الاولى على سوريا ، ثم على حركة المقاومة الفلسطينية . وما دام خروج مصر من المعركة قد خلق اختلالا خطيراً في التوازن الاستراتيجي بين اسرائيل والعرب ، فان افضل رد على هذا الاختلال هو اقامة « الجبهة الشرقية » .

واذا كان العراق ، قد بارك المقررات سلفاً ثم عاد وانتقدها لانها لم تتخل عن الموافقة على القرار ٢٤٢ الذي يقول بالتسوية السلمية ، فانه قياساً على موقفه بقيت الجبهة الشرقية خالية من عمقها الاستراتيجي . واذا كان الملك حسين قد وقف في الوسط ما بين « كامب ديفيد » و « دمشق » فان زيارة الرئيس حافظ الاسد الى عمان ومحادثاته مع عاهل الاردن تشكل محاولة جديدة لربط الاردن بالجبهة الشرقية ، فاذا نجح الزعيم السوري في هذا (ونحن نكتب هذه السطور قبيل ساعات من حدوث الزيارة) يكون قد وجه الضربة القاضية الى الاتفاق الثاني الذي صدر في « كامب ديفيد » والذي يتناول مستقبل الضفة الغربية ، فليس سراً ان مفتاح التسوية في يد الملك حسين ، اما ما شيعه الاسرائيليون (تصريحات دايان) ثم المصريون (تصريحات بطرس غالي) من انه يمكن تسوية وضع الضفة الغربية في معزل عن الاردن اذا رفضت عمان الانضمام الى المحادثات ، فهو مجرد كلمات للضغط . . واذا فشل الاسد في اقناع الملك حسين ، فان الجبهة الشرقية تكون قد بقيت بلا ذراع يسرى . .

اما قضية الذراع اليمنى للجبهة الشرقية ، فتبدو شائكة بحد ذاتها . فاذا كان قد تم الاتفاق في اطار « كامب ديفيد » على توطين الفلسطينيين في لبنان ، وما بين نهري الليطاني والزهراني ، وقد نسب الى الاميركيين اطلاقهم على هذه المنطقة اسم « اقليم التفاح » ، اذا كان قد تم هذا فعلا ، فان الامر يعني ان قمة « كامب ديفيد » قد ثبتت الذراع اليمنى للجبهة الشرقية ، فالوجود الفلسطيني الذي يرفض التوطين وقد اعلن ذلك صراحة ، هو بحد ذاته يتميز « بالصمود والتصدي » على حدود اسرائيل الشمالية .

واذا لم يصح الكلام عن التوطين ، فان الوجود الفلسطيني في الجنوب قائم على اي حال ، وسوريا التي تتحسب لاي عدوان اسرائيلي يشن عليها من الجنوب ، اخذت جانب الحيطة والاستعداد ، وقد اكد هذا العماد مصطفى طلاس يوم الاثنين الماضي ، حين قال ان القوات السورية العاملة في نطاق قوات الردع العربية في لبنان ، قادرة على التصدي لاي هجوم اسرائيلي . .

تبقى زيارة الرئيس الاسد الى الاتحاد السوفياتي ، وهي التي يعلق عليها زعماء الصمود والتصدي اهمية بالغة ، من حيث انها قد تؤدي الى تزويد سوريا بكميات من الاسلحة المتقدمة التي تساعد في اعادة التوازن الى المنطقة ، خاصة وان الليبيين قد ايدوا في الجلسة الاخيرة لقمة دمشق استعداداً للمساهمة الفعالة في « صندوق الدعم القومي » ، وكان

القذافي في بداية الامر قد اشترط اشراك ليبيا في اتخذ « القرار السياسي » اي قرار الحرب او السلم ، مقابل مساهماتها المادية ، مما اثار تحفظات الرئيس الاسد ، الذي تدارك هذا الخلاف في اللحظة الاخيرة . فالى اي حد سيستجيب الاتحاد السوفياتي لطلبات الرئيس الاسد ؟ هذا ما ستكشفه الايام المقبلة .

على انه مهما يكن من امر ، فان التداول حول نتائج قمة « كامب دايفيد » مستمر ، البعض يعتبره قد صدر سلاماً الى بعض العرب ، والبعض يعتبره صدر حرباً الى كل العرب ، هي الحرب التي يطلقون عليها اسم « حرب معسكر داوود »[1] .

ويأتي ، في هذا الاطار ، لقاء دمشق - بغداد ليكتسب اهمية على صعيدين : انه خطوة على سبيل الوحدة ، وانه ، وبقطع النظر عن اهميته الاولى ، محاولة لاعادة التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني :

« لقد حاربت القوى الاستعمارية دائماً لقاء سوريا والعراق ، لانها تعرف اكثر من غيرها تأثيرات هذا اللقاء على توازن القوى في المشرق العربي ، وتأثيراته على مستقبل النظام الاردني ، وعلى الوضع في الخليج العربي ، وفي المقدمة . . تأثيراته على الصراع مع اسرائيل ، خصة وان اللقاء سيعمل كما اعلن رسمياً على اعداد صيغة اتفاقية دفاع مشترك ، تكون ارضية لوحدة عسكرية كاملة بين القطرين »[2] .

وكذلك :

« اشاد ياسر عرفات بنتائج القمة السورية - العراقية . وقال ان ما تم التوصل اليه هو « الرد العملي والصحيح لاعادة التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني »[3] .

ولربما قرأنا في المقتبس التالي بعض توضيح لهذه الاطروحة :

« في تل ابيب قالت الاوساط العسكرية الاسرائيلية التي تتابع عن كثب زيارة الاسد لبغداد ان اعادة بناء الوحدة العسكرية السورية - العراقية ستجبر اسرائيل على اعادة النظر في طريقة توزيع قواتها على الجبهة الشمالية حتى لو لم تصبح هذه الوحدة عملية في وقت

---

١ - « الحرب القادمة من معسكر داوود » ، الحوادث العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٢٠ .
٢ - « شمعة اخرى تضيء » ، السفير ، الجمعة ٧ ، تشرين الاول سنة ١٩٧٨ ، ص ١ .
٣ - « عرفات يشيد بنتائج القمة السورية - العراقية ، السفير ، المرجع ذاته .

قريب .

واشارت هذه الاوساط الى ان العراق سيستطيع في اطار هذه الوحدة ان ينقل ٣ فرق مدرعة وغيرها الى مرتفعات الجولان في غضون ٣ ايام مما يسمح لسوريا بتعزيز مواقعها في وجه اسرائيل من دون ان تجري اي تعديل على قواتها في لبنان . واكدت ان تغييراً جذرياً سيحدث برغم اسرائيل على توقع كل الاحتمالات »[1] .

ومن هنا الحماس الذي يبديه تجاه ذلك « الانجاز التاريخي »[2] العقيد معمر القذافي في برقيته التالية :

« برقية القذافي

في طرابلس بعث العقيد معمر القذافي ببرقية الى كل من الرئيس العراقي والرئيس السوري هذا نصها :

« الاخ الرئيس احمد حسن البكر

الاخ الرئيس حافظ الاسد

ان اللقاء بينكما هو ارتفاع الى مستوى المسؤولية القومية واني شخصياً اشعر بالارتياح والغبطة لذلك ، وتعلمون مدى حرصي على مثل هذا اللقاء واملي الكبير في ما يترتب عليه . ان اللقاء في ذاته ليس هو الامل لكن الامل في ما ينتج عن اللقاء . اننا لا نكتفي بلقاء قيادة سوريا والعراق فحسب بل ان المطلب القومي والرد التاريخي على الانتصار الذي احرزته الصهيونية على القومية العربية بسقوط مصر واخراجها من المعركة القومية هو وحدة سوريا والعراق سياسياً وعسكرياً .

ان تغلبكم كرؤساء على كل الحساسيات والتعقيدات الحزبية والشخصية يجعل الشعب السوري والشعب العراقي قادرين من باب اولى على التغلب بارادتهما ، التي هي ارادة الامة العربية العظيمة ، على الحدود الاقليمية .

استطيع ان اجزم ان جماهير الامة العربية تحيي هذا اللقاء وتصفق له لانها تنتظر فيه رداً

---

١ - النهار ، الخميس ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ١٠ .
٢ - حسب التقييم الجزائري . المرجع ذاته .

قومياً متكافئاً مع درجة الخطر الذي تواجهه الامة .

اني متأكد من ان الجبهة القومية للصمود والتصدي والجماهيرية في صورة خاصة ستكون سنداً قوياً لعملكم .

ان الوحدويين في الجماهيرية يهمهم وحدة اي شعبين او اكثر من شعوب الامة العربية حتى لو لم يكن شعب الجماهيرية من بينها . ولتبق بغداد قبلة المجد ولتبق دمشق قلب العروبة النابض الى الامام .

اخوكم العقيد معمر القذافي »[1]

أأأ ـ لبنان : « ممر دانتزيغ »[2]

ولم يكن ذلك المعلق الالماني[2] الذي صور موقع لبنان الستراتيجي بالنسبة للشرق الاوسط مماثلا للدور الذي لعبه ممر دانتزيغ في بداية الحرب العالمية الثانية بالنسبة لاوروبا ، مستخلصاً من ذلك انه مفتاح الحرب والسلم في المنطقة بصفته « المجال الحيوي » لكل من سوريا واسرائيل ـ لم يكن ذلك المعلق بعيداً عن الصواب .

ويزيد في اهمية لبنان الستراتيجية ، انه القاعدة الوحيدة الباقية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث يمكنها ان تتمركز في ظل مظليتن : ترحيب شعبي ، وان غير كامل او تام ، وغطاء شرعي ، وان كان موضوع اخذ ورد بين اللبنانيين .

وبازدياد اهميته الستراتيجية ، خصوصاً من هذا المرتقب ، تزداد متاعبه الداخلية . وقد تأزمت هذه في الاسبوع الاول من تشرين الاول لهذا العام حتى هددت بالفناء الوفا مؤلفة من ابنائه ـ عدا عن الخسارة المادية التي تكبدتها معاً القوى السورية في اطار قوة الردع العربية والقوى اللبنانية اليمينية التي تورطت في مواجهتها .

وحركت هذه المجابهة الراي العام العالمي فتنادى اعضاء مجلس الامن الدولي الى اجتماع

---

١ ـ المرجع ذاته .

٢ ـ « لبنان . . . ممر دانتزيغ للشرق الاوسط » ، الحوادث، العدد ١١٣٩ ، ١ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ١٠ .

اصدر بنتيجته ، واثر اجتماع دام اربع دقائق[1] ، نداء الى المتقاتلين يدعوهم الى الوقف الفوري لاطلاق النار وجميع الاعمال العدائية والسماح للمؤسسات الانسانية ، مثل الصليب الاحمر ، بتقديم المساعدات الممكنة لمحتاجيها ، وهم كثر ، وباشد الحاجة اليها .

ومما يسترعي الانتباه في هذا النداء الصادر عن مجلس الامن بتاريخ السابع من تشرين الاول ١٩٧٨ ، توكيده[2] على وحدة لبنان ، ارضاً وشعباً ، وضرورة بسط سيادة السلطة الشرعية فيه ، متمثلة برئيسه الياس سركيس وحكومته برئاسة الحص ، على جميع الاراضي اللبنانية .

لا بد ان يعتبر البعض هذا التوكيد صداً حاسماً ، ومن اعلى سلطة دولية ، لرغبات ومطامح متعددة ومتضاربة في لبنان او في بعضه . ولذلك ، فيعتبر ، ولمنطق الصد الحاسم ذاته ، تطميناً لكثير من المخاوف والمتخوفين .

وهكذا يلتقي القراران[3] . وتبقى العبرة النهائية في تنفيذهما . فهل يتم ؟ وباي ثمن ؟ ومتى ؟

و ـ الاطار الديبلوماسي

أ ـ التصريح الثلاثي

على هذا الصعيد وفي مرتقب المنظار الدولي يتميز هذا التصريح ـ وسمي الثلاثي لانه صادر عن ثلاث دول : اميركا وبريطانيا وفرنسا[4] ـ ببعض المزايا التي تستحق الملاحظة .

فاذا كان القرار ٢٤٢ لا يتعلق بلبنان ، والقراران ٤٢٥ و ٤٢٦ لا يتعلقان بكل لبنان فان هذا التصريح يشمل كل لبنان .

بالاحرى ، وهذه ميزة ثانية للتصريح المدروس ، يتعلق « بالسلام والاستقرار في الدول

---

١ ـ تعتبر هده ظاهرة تشير الى الاتفاق الدولي وخصوصا بين الجبّارين على محتوياته .

٢ ـ الاذاعات الصباحية : لندن ، مونت كارلو ، ولبنان .

٣ ـ ويقدر المتابع لتطور هذه الدراسات وللقراءات التي تساندها ان يقوى هذه الاطروحة بقوله : وهكذا نلتقي قرارات متعددة . . »

٤ ـ تاريخه : ٢٥ نيسان ١٩٥٠ . والمناسبة ؟ ضم الضفة الغربية الى شرق الاردن .

العربية واسرائيل » .

يقول التصريح الثلاثي :

« اغتنم وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فرصة انعقاد مؤتمرهم في لندن لمراجعة بعض المسائل المتعلقة بالسلام والاستقرار في الدول العربية واسرائيل وفي صورة خاصة البحث في قضية تموين هذه الدول بالاسلحة والمعدات الحربية . وبعد مناقشة هذه القضية اتخذ الوزراء الثلاثة القرار الاتي :

١ - تعترف الحكومات الثلاث بان جميع الدول العربية واسرائيل في حاجة الى الاحتفاظ بمعدل محدود من القوات المسلحة يمكنها من ضمان امنها الداخلي وحقها في الدفاع عن الذات والسماح لها بتمثيل دورها في الدفاع عن منطقتها العامة . فجميع طلبات السلاح والمعدات الحربية الى هذه الدول ستدرس في ضوء هذه المبادىء .

وترغب الدول الثلاث في هذه المناسبة في اعادة تأكيد البيانات التي قدمها مندوبوها في مجلس الامن الدولي في ٤ اب سنة ١٩٤٩ والمعلنة معارضة الدول الثلاث الشديدة لقيام سباق للتسليح بين الدول العربية واسرائيل .

٢ - تعلن الحكومات الثلاث انها تسلمت ضمانات من جميع الدول المختصة بان الدولة المشترية لا تنوي القيام باي عمل عدواني ضد اية دولة اخرى وستطلب ضمانات مماثلة في المستقبل من اية دولة اخرى في تلك المنطقة يسمح بشحن الاسلحة اليها .

تغتنم الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعرب عن اهتمامها ورغبتها الكبيرين في اقامة السلم والمحافظة على الاستقرار في هذه المنطقة كما ترغب في اعلان معارضتها استخدام القوة او التهديد بين اية دولة من هذه الدول .

واذا وجدت الحكومات الثلاث اية دولة من هذه الدول تستعد لخرق حرمة الحدود او اتفاق الهدنة اتخذت بصفتها اعضاء في الامم المتحدة التدابير داخل الامم المتحدة وخارجها حالا لمنع هذا الخرق »[1] .

وقد تساءل المهتمون بتطور الازمة اللبنانية عن كيفية بعث هذا التصريح : لا من حيث

---

١ - الصحف اليومية . كذلك « من حقيبة النهار » النهار ، الخميس ٢٨ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ١ .

هل تكون « النافذة المصرية » مرتقبة ام يكون « الباب الدولي » مخرجه ، بل من حيث هل تكون « الشرعية القائمة » وفي ظل ظروفها القائمة المستوعبة لمتطلباته ام هل تطلب هذه بدورها « تعديلات » « بالنسبة الى القوات الدولية ، والى قوات الامن العربية » معاً . هل يستدعي بعثه ، بكلمات مغايرة ومركزة ، « افتعال تطورات محلية ودولية ؟ » .

واذا كان الجواب عن هذا السؤال المركز يأتي بالايجاب ، بمنطق طبيعة الحال وتطور الحوادث ومتطلبات التطور المرتقب للاحداث تبين مقدار الصعوبة الكامنة وراء مطلب القائلين **بالفصل** بين القضية اللبنانية وبين قضية الشرق الاوسط .

وربما كان لهذا الفصل ، وبالرغم من صعوبته ، مبرراته ومغرياته. وتبقى معالجة هذه الامور قضية تختلف عن القضية المطروحة هنا على بساط البحث : كيفية بعث التصريح الثلاثي .

ولكن تبقى هذه القضية ، بمنطق الاهمية ، درجة ثانية على سلم التخطيط . الدرجة الاولى والاسبق : هل هنالك بادرة حقاً بهذا المعنى ؟ ولماذا ؟

ان فرنسا تنفي وجودها . وكذلك اميركا . اما مصر فتصر على وجودها على لسان وزير دولتها للشؤون الخارجية الدكتور بطرس غالي[1] . فهو يؤكد ان بحثاً يدور حول هذه النقطة وقد دار ، في كمب دايفيد ، بين الفرقاء المعنيين .

ثم ، لماذا سربت هذه الاخبار غير الرسمية المتعلقة بلبنانّ بمناسبة كامب دايفيد ؟ هل هي لاستدراج موقف من بعض اللبنانيين تجاه مقررات كامب ديفيد الرسمية ؟

وما هي الغاية من « الفكرة » ؟ انها « تقضي بالتوصل » الى وضع يصبح فيه لبنان « اكثر حرية في تحركاته الى ان يضع اللبنانيون وحدهم ميثاقاً وطنياً مجدداً »[2] .

ام إن وراءه دوافع اخرى وغايات ؟

---

١ - « الاليزية : لاعلم لنا بخطة مشتركة في لبنان ، غالي : الفكرة تتخذ طريقها » النهار ، الثلاثاء ٢٦ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ١ .

٢ - المرجع ذاته ، ويلاحظ ان الخبر ، فيما يتعلق بهذه القضية بالذات ، منقوص .

أأ-البيان الاميركي ـ السوفياتي

استهدف هذا البيان ـ مع ما استهدف ـ اعادة الروس الى لعب دورهم في حل ازمة الشرق الاوسط .

ضمنياً يعني هذا تفشيل محاولة السادات التي استهدفت بدورها اخراج الروس من لعب هذا الدور . ولما رحب بيغن بالسادات في القدس كان يرحب ، ضمنياً ، باسقاط دور الروس هذا . ام ان هذا مجرد تخمين ؟

وحاول بيغن ، ولكنه لم ينجح بمحاولته اسقاط الدور الاميركي كذلك . وعدم نجاح بيغن مرده الى اسباب متعددة ولا شك . ربما كان ابرزها سياسة السادات القائمة على اعتقاده بان تسعاً وتسعين بالمئة من اوراق الحل لازمة الشرق الاوسط هي بيد اميركا . لذلك لم يكن من الممكن ان يرحب السادات باسقاط الدور الاميركي كما رحب ـ بيغن باسقاط السادات لدور الاتحاد السوفياتي ، ذلك ان السادات ، لو فعل ذلك ، لقضى على رهانه .

ويعتبر هذا البيان تعبيراً عن ذروة الانتصارات السياسية والديبلوماسية لمنظمة التحرير :

« وتتابعت الانتصارات السياسية والديبلوماسية حتى وصلت ذروتها في البيان الاميركي السوفياتي المشترك . . »[1] .

أأأ ـ اتفاق القاهرة

لقد كان اتفاق القاهرة ، وما زال ، موضوع اخذ ورد بين فئتين على الاقل من اللبنانيين . وربما كان هذا الخلاف من ابرز الخلافات حول الامور المصيرية بينهم . وقصة هذا الخلاف طويلة جداً يهمنا بعض مدلولاتها وحسب . وقد عالجنا بعض هذه

١ ـ « طريق الآلام لا يزال طويلاً امام الفلسطينيين! » ، الحوادث، العدد ١١٤٤/٤٥ ، الجمعة ١٣ تشرين الاول ، ١٩٧٨ ، ص ١٩ .

المدلولات في مناسبة مغايرة[1] . نركز ههنا على بعدين من ابعادها المتعددة :

اولا ، علاقتها بالوفاق الوطني .

وثانياً ، كونها جزءاً من الاطار الديبلوماسي للقرار ٤٢٥ الموضوع المحوري لدراساتنا هذه .

وقد كان ريمون اده ، ولم يزل ، من ابرز معارضي هذا الاتفاق ، وبالتالي من افصح المعبرين عما يترتب على قبوله من تبعات »[1] .

آ ـ

« حذر العميد ريمون اده من استمرار العمل باتفاق القاهرة « لانه يعطي اسرائيل ذريعة للعدوان وبقائه لا امل في الهدوء » .

وقال العميد اده لعدد من النواب والسياسيين في اتصالات هاتفية اجراها معهم من باريس : « من الواجب ان يطلع الجميع على اتفاق القاهرة ، لان استمرار العمل به من شأنه ان يبقى على الوضع متوتراً في الجنوب ، كما من شأنه ان يعطي اسرائيل الحجج التي تعودت التذرع بها قبل كل عدوان ، خصوصاً البقعة التي اطلق عليها اسم « فتح لاند » . وفي اعتقادي ان الوضع سيبقى متوتراً في الجنوب ما لم يطلب رسمياً عبر مجلس الوزراء ان يلغى اتفاق القاهرة » .

واضاف : « المطلوب من جبهة الكفور ومن جميع اعضاء المجلس النيابي ومن الجهات الرسمية ان يطلبوا الغاء اتفاق القاهرة ، لتسهيل تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي ، وما دام الاتفاق قائماً فانا غير مطمئن الى سير الامور وتهدئة الاوضاع » .

واوضح العميد اده ان هناك قراراً لمجلس الامن الدولي غير القرار الرقم ٤٢٥ ، وهو القرار الرقم ٤٢٦ ، وقال : « يجب ان ينشر هذا القرار وهو يتبنى تقرير الامين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم . كما ان المادة الثالثة من القرار ٤٢٥ وتحديداً الفقرة الرقم ٤ ، تحدد طبيعة تمركز القوات الدولية ومتى تدافع هذه القوات عن نفسها ، وتؤكد عدم استعمال السلاح الا في حال الدفاع عن النفس »[2] .

١ ـ راجع كذلك ، الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، الاهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، مقطع « اتفاقية القاهرة » .
٢ ـ النهار الجمعة ٣١/٣/١٩٧٨ ، ص ٣ .

وربما اوضح المقتبس التالي موقف ريمون اده اكثر من المقتبس السابق : »

ب -

يقال ان المشكلة الاساسية في لبنان الان هي ان اللبنانيين لم يعودوا قادرين ان يفصلوا القضية اللبنانية عن قضية الشرق الاوسط . هل تعتبر ان هذا الكلام صحيح ؟ واين يقف لبنان الان في قضية بالغة التعقيد ؟

ريمون اده : هذا الكلام صحيح . لقد دمجنا القضية اللبنانية بالقضية الفلسطينية عندما وافقنا على اتفاقية القاهرة ، فربطنا مصيرنا بمصير الثورة الفلسطينية . من الذي وافق على اتفاقية القاهرة ؟ كميل شمعون وبيار الجميل . انا كنت الوحيد الذي عارض اتفاقية القاهرة . انا وحزبي عارضنا هذه الاتفاقية حفاظاً على مصلحة الدولة اللبنانية ، والجيش اللبناني ، وكرامة الدولة اللبنانية التي وقعت اتفاقيتين متناقضتين حول موضوع واحد : اتفاقية الهدنة مع اسرائيل ١٩٤٩ . واتفاقية القاهرة مع الفلسطينيين ١٩٦٩ . وكان يجب على الدولة ان تحترم اتفاقية الهدنة اللبنانية - الاسرائيلية التي تمت باشراف هيئة الامم »[١] .

ومع الايام ، رأت الجبهة اللبنانية رأي اده [٢]:

ج -

وقد تركز الاهتمام امس ، على البيان الذي سجلت فيه « الجبهة اللبنانية » ماخذها على « قوة الردع العربية » ، وعبرها على اطراف عربية جاء منها « معظم التشويش » ، على ان تعوذ في بيان اخر تصدره يوم الثلثاء المقبل ، كما قال الرئيس كميل شمعون ، الى تحديد موقفها النهائي من موضوع التمديد لـ « قوة الردع » .

---

١ - ريمون اده : بيغن يهيء لحرب مع السوريين داخل لبنان تحاشيا لمحاربتهم داخل سوريا » The Events (كذلك الحوادث العدد ١١٣٩ ، الجمعة ١ ايلول ١٩٧٨ ، ص ١٧ .)

٢ - النهار ، الخميس ٩ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ١ .

وابرز ماخذ الجبهة انه « مضت سنة واربعة اشهر وعشرون يوماً من دون ان تنفذ قوة الردع مقررات الرياض والقاهرة ، خصوصاً اتفاق القاهرة ت» . وهي حذرت من « المضاعفات الخطيرة التي قد يجرها التمادي في عرقلة تنفيذ هذه المقررات » ، معتبرة ان « التجاوب لم يكن كافياً بين الذين قرروا في الرياض والذين عهد اليهم في التنفيذ »[٤] .

هذا كان اتجاه فريق من اللبنانيين بالنسبة لموقفه من اتفاقية القاهرة . وكالعادة ، وقف الفريق الاخر من هذه الاتفاقية بالذات ، بالمرصاد للفريق الاول .

للتدليل وحسب نورد المثالي :

« دعا السيد كمال شاتيلا الامين العام لـ « التنظيم الناصري - اتحاد قوى الشعب العامل » الدول العربية الى « اقامة جبهة شمالية تكون ركيزتها الاساسية سوريا العربية ، ليصبح التوازن الاستراتيجي ممكناً مع العدو الصهيوني بغية اجهاض مشاريع السلم الاسرائيلية والانتقال الى مرحلة التحرير للارض العربية واستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني عبر منظمة التحرير الفلسطينية »

جاء ذلك بعد اجتماع عقده امس المكتب السياسي للتنظيم وتدارس فيه الوضع والمواقف المختلفة .

وقال : « اننا لا نطالب بتحميل لبنان فوق طاقته ، لكننا نطالب بتوضيح البعد القومي للوطنية اللبنانية واقراره واعادة النظر في العلاقات اللبنانية - العربية من مواقع بيانات سيدة البير وزغرتا » .

وهاجم « الضجة المثارة والتعبئة المقصودة ضد منظمة التحرير » واكد « ان الاتفاقات الرسمية اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية تكتسب شرعيتها قانونياً وعربياً ودولياً وليس من حق اي مؤسسة ان تنفرد في الغاء الاتفاقات من جانب واحد . ان اتحاد قوى الشعب العامل عارض فتح الملف الفلسطيني ، ويعتبر ان « جوهر الاتفاقات هو الاساس

الصالح للبحث في العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية بعد خروج العدو من ارضنا الجنوبية » .

ان البوليس الدولي والغزو الاسرائيلي والحملة الشعوبية على كل ما هو عربي لا تلغي الاتفاقات »[1] .

ومن الواضح ان هذا القول يشتمل على رد صريح لقول صريح كذلك :

« وقال رداً على سؤال ان الجبهة تعتبر انه « لم يعد هناك ما يسمى اتفاق القاهرة »[2] .

ومن هنا يصح التعليق التالي :

من هنا يطرح في الاوساط السياسية والنيابية موضوع الغاء اتفاق القاهرة رسمياً وقانونياً بعدما اصبح لاغياً واقعياً في نظر البعض ولم يعد قابلا للتطبيق مع وجود القوات الدولية ، ومع تهديد اسرائيل بعدم الانسحاب او بالعودة الى احتلال الجنوب اذا عاد العمل الفدائي اليه »[3] .

كما تجدر الاشارة الى التحليل التالي توضيحاً للوضع اللبناني من جهة وللبراعة الاحتيالية الماهرة التي تتقدم اسرائيل ، متسلحة بها ، لمعالجة هذا الوضع من جهة ثانية ، فتجني منه اكثر المكاسب وافضلها :

---

١ ـ النهار ، الثلثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٤ .

٢ ـ « شمعون : ليس هناك اتفاق قاهرة » النهار ، الثلثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .
يُلاحظ كذلك ان الكليشية الصحافية تسيء الى معنى المقتبس والى صاحب المقتبس ايضا ، اذ تجعله يتورط في نفي واقع تاريخي بينما هو في الواقع المعبّر عنه في المقتبس ، يريد ان يلغي بفضل تطور جديد للاحداث ، ذلك الواقع .

٣ ـ المرجع ذاته .

« الاراء على طرفي نقيض »

وتنقسم اراء النواب والسياسيين حول هذا الموضوع ، فبعضهم يعتبر اتفاق القاهرة لاغياً وميتاً وليس من المنطق في رأيهم ان يطالبوا هم بالغاء ما يعتبرونه لاغياً .

وبعضهم الاخر يرى ان يتم التفاهم على وضع اتفاق جديد يلغي ضمناً كل الاتفاقات السابقة اذا ظل الخلاف قائماً على تفسير بنود هذه الاتفاقات لتصبح قابلة للتنفيذ ، وتجنب طرح الموضوع من زاوية الغاء اتفاق القاهرة او عدم الغائه منعاً للجدل والحساسيات .

وبعضهم يرى ان هذا الموضوع لا يعني المجلس النيابي ولا علاقة له به عدا ما يثير طرحه عليه ومناقشته فيه من خلافات وانقسامات ، وان على الحكومة ان تتولى معالجته باصدار مرسوم ينظم الوجود الفلسطيني المسلح على اسس جديدة تاخذ في الاعتبار التطورات والمتغيرات الحاصلة ، ويلغي بحكم صدوره الاتفاقات السابقة التي تنظم هذا الوجود ، باعتبار ان هذه الاتفاقات اقرتها الحكومات السابقة عند وضعها واخذ المجلس النيابي علماً بها ولم يصوت عليها حسب الاصول بنداً بنداً كي يتحمل مسؤولية الغائها فيما لو كان تحمل مسؤولية اقرارها . وعندئذ يصبح الوجود الفلسطيني المسلح بعد وضع الاتفاق الجديد غير شرعي ويتحول الى احتلال يتطلب جلاؤه تدخل القوات الدولية .

وهناك من يرى تجنب الدخول في بحث حول الغاء اتفاق القاهرة ووضع اتفاق جديد لما قد يثير ذلك في الظروف الدقيقة الراهنة من تناقضات وحساسيات ينتظرها المزايدون الكثر لاستغلالها ضد امن البلاد وسلامتها . ومن الافضل في راي هذا البعض العودة الى فرض تنفيذ اتفاق القاهرة عن طريق اتخاذ موقف لبناني موحد ، واعطاء هذا التنفيذ التفسير الذي يضمن الاحترام لسيادة لبنان ويؤمن سيطرة السلطة الكاملة على كل الاراضي اللبنانية ، خصوصاً ان القيادات الفلسطينية ابدت من خلال الاتصالات التي اجرتها واللقاءات التي عقدتها مع عدد من الزعماء اللبنانيين استعدادها للتجاوب مع الموقف اللبناني وتقدير دقة الظروف التي يمر بها لبنان .

وقد ذكرت هذه القيادات انها مع تمسكها باتفاق القاهرة ، مستعدة لاعطاء تفسيرات ملائمة لنصوصه بحيث تاخذ في الاعتبار المتغيرات الحاصلة على الساحة اللبنانية نتيجة التطورات الاخيرة ، وهي تفسيرات ستضمن عملياً السيادة الكاملة وسلطة الدولة على كل الاراضي اللبنانية .

لكن المطالبين بالغاء اتفاق القاهرة ووضع اتفاق جديد ، لا ياخذون بوعـود القيادات الفلسطينية كلما شعرت بان التعامل معها بلغ حد الفصل والحسم ، اذ انها لا تلبث ان تعود عن هذه الوعود وتطالب بعد ان يتم الانسحاب الاسرائيلي ، بالعودة الى الجنوب لاستئناف نشاطها المسلح ضد اسرائيل بموجب اتفاق القاهرة نفسه ووفق التفسيرات التي تعطيها هي لبنوده ، فتعود من خلال هذا النشاط الفوضى والتجاوزات وما يترتب على ذلك من اخطار .

بين الحكومة والمجلس النيابي

اما الحكومة فليس موقفها واحداً من موضوع اتفاق القاهرة . فبينما يرى بعض اعضائها ان هذا الموضوع لا يجب الاقتراب منه في الوقت الحاضر لانه موضوع حساس وملتهب ولا يمكن معالجته لبنانياً وفي معزل عن الدول العربية ، ولاسيما سوريا ، يرى البعض الاخر من اعضاء الحكومة ان اتفاق القاهرة بات وجوده يعوق تقدم عجلة الامن والسلام في البلاد ، وعودة السلطة الى الجنوب ، وانه لا بد من وضع اتفاق جديد ينظم الوجود الفلسطيني ليس في الجنوب فحسب ، بل في كل لبنان .

لذلك تحاول الحكومة ، تجنباً لمواجهة انقسام اعضائها اذا تصدت لموضوع اتفاق القاهرة ، ان تلقى على المجلس النيابي مسؤولية معالجة هذا الموضوع والتصدي له ، والمجلس النيابي هو الاخر يحاول ان يلقي هذه المسؤولية على الحكومة ، بينما عودة السلطة الفعلية الى الجنوب والى غير الجنوب تنتظر حل هذه المشكلة »[1] .

وبين المتطرفين السابقين يلاحظ المهتمون بتطور الاحداث ، وبشيء من الارتياح ، الموقف التالي الذي يقر ، من جهة ، بضرورات المستجدات على الساحة اللبنانية ، ويتشبث ، من جهة ثانية ، بمكاسب مكتسبة :

« ... كشفت مصادر قريبة من المقاومة الفلسطينية جوانب من البحث الذي دار مساء الاربعاء الماضي في قصر بعبدا بين الرئيس الياس سركيس و« ابو اياد » عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » ، فقالت ان « ابو اياد » ابدى ايجابية بالغة واستعدادا كاملا للتعاون مع السلطة اللبنانية في كل ما يؤدي الى استقرار الاوضاع اللبنانية . في حدود الاتفاقات القائمة .

١ ـ المرجع ذاته

وفي هذا المجال ابلغ « ابو اياد » الرئيس سركيس ان منطقة ما بين نهري الزهراني والليطاني الخارجة عن السيطرة الردعية ، كذلك عن السيطرة اللبنانية الرسمية ، ليست مشكلة ويمكن التفاهم في شأنها وفقا لما جاء في البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين وانطلاقاً من اقتناع ثابت لدى المقاومة بان اتفاق القاهرة لم يعد ممكنا تطبيقه كاملا بسبب الظروف والتطورات الاخيرة ، خصوصا بعد قراري مجلس الامن الرقم ٤٢٥ و٤٢٦ المتعلقين بالجنوب .

واوضحت المصادر نفسها ان « ابو اياد » اكد للرئيس سركيس ان المقاومة الفلسطينية ما زالت عند تعهدها بعدم القيام باعمال عسكرية او فدائية ضد اسرائيل انطلاقا من الاراضي اللبنانية ، الا انها ترغب في ان يكون لها في لبنان وجود سياسي واعلامي بارز ، على الا يعني ذلك ان تكون بيروت من جديد مركزاً لاصدار البيانات عن العمليات الفدائية في الخارج ، اذ يمكن اصدار هذه البيانات من اية عاصمة عربية اخرى[1] .

وربما كان هذا الموقف او مطلق موقف مشابه هو الحل الاقرب القابل للمعالجة من جهة والذي بدوره يمكن ان يُتوسَّل مدخلا لمعالجة الازمة اللبنانية ، ويرى المدقق هذا الاتجاه لا في اتفاقية القاهرة وحسب بل وكذلك في اتفاقية شتورة وفي مقررات قمتي الرياض والقاهرة وفي مؤتمر قمة بغداد لدول الصمود والتصدي كما في مقررات بيت الدين .

ويقدر اللبنانيون والفلسطينيون معا ، اذا ما ارتفعوا الى مستوى المسؤوليّة ، ان يتخطوا مراحل التناقض التي اوردت لبنانيين وفلسطينيين على السواء موارد التهلكة وادخلت لبنان في دوامة الازمة ـ عنوان التهلكة . غير انه من السهل جدًا ان يتهم الواقعيون هذه الاطروحة بانها بنت الخيال . ويدعم التاريخ الحديث المعاصر للعلاقات بينهما هذه التهمة . ويزيد من صوابية هذه التهمة ازدياد ازمة الثقة المتبادلة بين الفريقين حدّة بفضل احداث لبنان الاخيرة . غير ان الخروج من هذا المستنقع ليس فحسب مطلبا مثاليا بل هو كذلك مطلب وجودي .

وفي زحمة الاهتمامات الدولية بالأزمة اللبنانية وفي اعقاب مقررات قمة كمب ديفيد (معسكر داوود) او بالاحرى (مخيم داوود) ترددت اشاعات مفادها ان هنالك مبادرة مصريّة اميركيّة تشترك فيها فرنسا تبغي انقاذ لبنان من محنته . عندها تردد كذلك ، وبعد

١ ـ « تحرك لبناني سريع وتنسيق بين بيروت ودمشق » النهار ، الجمعة ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ١٠ .

انباء تنفي تلك المبادرة ، ان اميركا تفكر جديا باحياء ، او بالاحرى إعادة احياء (بعث) التصريح الثلاثي .

وجاء في هذا الموضوع على لسان وزير الخارجية اللبنانية الاستاذ فؤاد بطرس ما يلي : « . . . اولا اهتمام اي بلد ببلد آخر لا يمكن ان يضاهي اهتمام البلد بنفسه ان العالم ابدى اهتماما بمشاكل لبنان منذ ١٩٧٥ ، يوم انفجرت الاوضاع فيه ، واتخذ هذا الاهتمام اشكالا مختلفة منها تصاريح ومنها اعلان نيات ومنها ايفاد مبعوثين ومنها محادثات ديبلوماسية على اكثر من مستوى . الا ان حجر الاساس بالنسبة الى لبنان كي يسفر اي اهتمام عن نتيجة ملموسة وواقعية ومقبولة ، هو اما ان يتقارب اللبنانيون في ما بينهم واما ان يساعد الاهتمام على حصول هذا التقارب ، لانه من دون تقارب لا يأتي الاهتمام بنتيجة . بل يخشى في بعض الحالات ان يساهم عن غير قصد في زيادة الهوة بين اللبنانيين » . وفي ضوء هذه الملاحظات اود ان اوضح ان الاهتمام الاميركي وغير الاميركي بلبنان لا يزال يدور في حلقة معينة ويتصف بحسن النيات والالتفاتة اكثر مما يتصف بالمخطط المدروس القابل للتطبيق والذي يراعي الظروف والامكانات . وبالمفهوم الاخير ، اي بمفهوم المخطط الجدي المدروس القابل للتطبيق في ضوء الامكانات ، استطيع ان اؤكد انه حتى هذه الساعة ليس هناك مبادرة بالمعنى الصحيح من اي جهة كانت . . . »[1] .

يهمنا هذا المقتبس لاكثر من سبب . وربما كان السبب التالي ، معبّرا عن حقيقة سياسيّة اجتماعية جوهرية ، كان قد اشير اليه في كتيب صغيرّ لنا صدر[2] قبل هذا التاريخ بعشرين سنة .

من هنا ، وهذا الأهم ، يثبت ، استنتاجا ، ان الحل الافضل للازمة اللبنانية الحاليّة التي تنتقل من نكسة لتقع في فخ نكسة مغايره ، هو الوفاق الوطني .

واذا كان التعبير عن تلك الحقيقة هو تكرار لتعبير غير رسمي لها عمره عشرون عاما ، وربّما لم يكن لذلك وحيدا ، فإنه ايضا تعبير عن تعبير رسمي سابق له بايام معدودة . فقد جاء في رسالة رئيس الجمهورية الى اللبنانيين ، بمناسبة الذكرى الثالثة لتسلمه مهام الرئاسة :

١ ـ النهار ، الخميس ٢٨/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

٢ ـ ملحم قربان ، ازمة السياسة في لبنان ، بيروت ١٩٥٨ ، « المقدّمة » .

. . . ولئن خيل في مرحلة ما ان صداقاتنا الدولية قد خبا نورها ، فسرعان ما تبدد هذا الوهم . وكان العدوان الاسرائيلي الاخير على جنوب لبنان مناسبة تجلى فيها التأييد الدولي لبلدنا . وما الجهود الخيرة التي بذلتها الامم المتحدة في شخص امينها العام وما مقررات مجلس الامن الدولي في هذا الشأن الا ظاهرة جديدة لما يتمتع به لبنان من رصيد عالمي . هذا الرصيد الذي لا بد ان نوظفه لحل مشكلة الجنوب في اسرع ما يمكن . لكننا حين نعلن ارتياحنا وتقديرنا لصداقاتنا ندرك خطأ المغالاة في الاعتماد عليها والمبالغة في استهلاكها ، وان علينا مراعاة التوقيت والتنسيب في التعامل معها بطريقة عقلانية فاعلة . . . »[1] .

ولم تقتصر معرفة هذه الحكمة الأساسيّة في السياسة عامّة وفي السياسة الديمقراطية بوجه خاص على النخبة والمفكرين وحدهم . لقد اتسعت ، نوعاما ، دائرة انتشارها .

« ويقول حكماء السياسة في لبنان ان مأزق الارادة الواحدة هو الاساس التاريخي للعقدة اللبنانية ، قبل حرب السنتين بسنوات عديدة . فقدكانت هذه الارادة منفصمة كلما برز موضوع مصيري . وكان هذا الانفصام هو الذي يعطل صدور القرارات الحاسمة المنتظرة من الحكم .

وقد اعطت هذه التجربة المرة حكمة عميقة للرئيس شارل حلو لا يزال يتأمل فيها حتى الان ، وهي حكمة الشجاعة السلبية ، او حكمة الشجاعة بالاحجام . ففي صالون مطار بيروت الدولي عام ١٩٧٤ جرى حوار بين الرئيس شارل حلو ، وكان عائدا من غرس شجرة الارزفوق ضريح الجنرال ديغول في كولومبي دوزيغليز ، وبين الوزير الراحل فهمي شاهين ، وكان مسافرا الى القاهرة لحضور مؤتمر وزراء العرب .

وقال الرئيس حلو بصوت القارىء في الفنجان ، بين هدير الطائرات في مطار بيروت . ان هذه اللعبة الجميلة التي تسمونها الاعجوبة اللبنانية سوف تنكسر .

واختلطت كلمات الرئيس بضجيج المودعين والمستقبلين وهو يصف تراكم التناقضات الدولية والعربية والمحلية فوق ارض لبنان الضيقة مما يجعل مهمة رئيس الدولة مهمة مستحيلة .

وبعدما حضرت اكواب شراب الليمون وقطع البيتي فور اكمل الرئيس حلو قائلا :

١ ـ الصحف اليومية ، تاريخ ٢٣ ايلول سنة ١٩٧٨ .

- كنت اول من اطلق على الرئيس سليمان فرنجية لقب الرئيس الفارس لانني اعرف مقدار الصعوبات التي تعترض طريق الحاكم في لبنان . وقد واجهت هذه الصعوبات نفسها . وكانت لي شجاعة من نوع آخر هي شجاعة الامتناع عن اتخاذ بعض القرارات عندما يكون اتخاذها محاطا بالمخاطر . فشجاعة الاحجام توازي في بعض الحالات شجاعة الاقدام في حالات اخرى . والموازنة بين الحسم والتجميد كالموازنة بين السيف والندى ، ووضع كل منهما في موضع الاخر خطأ تكتيكي قد يجر الى خراب البلد . وعلى الرئيس الحكيم ان يعرف بالدقة المتناهية كيف يدير لعبة التوازن[1] دون اقتراف اي خطأ »[2] .

وللتدليل على سعة هذا الانتشار نقتبس التالية : « لوسيان بيترلان : فرنسا لا تملك امكانية حل القضية اللبنانية . لقد اتصل بعض اللبنانيين ، بالمسؤولين الفرنسيين وطلبوا مساعدتهم ، ولم يحصلوا على نتيجة . والسبب هو ان هنالك فئة معينة من اللبنانيين اعتقدت انها فئة مميزة في لبنان ، وان لها حقوقا تاريخية في هذا البلد ، وتصورت ان فرنسا تستطيع ان تعطيها هذه الحقوق . لقد اخطأوا . مراهنتهم على فرنسا كانت مراهنة خاطئة ، لان فرنسا اليوم لا تملك اية قوة ضغط فعلية في ازمة الشرق الاوسط . فرنسا لا تستطيع ان تفعل اي شيء لا للبنان ، ولا لغير لبنان ، ما عدا تقديم بعض المساعدات التقنية اللبنانية . حل القضية اللبنانية بيد اللبنانيين انفسهم . فرنسا تعي خطورة الوضع في لبنان ، وتريد ان تحافظ على وحدة لبنان واستقلاله لكنها لا تستطيع ان تقف مع فئة من اللبنانيين ضد فئة اخرى ، واحد اسباب الازمة هم الزعماء السياسيون اللبنانيون الذين يريدون ا يحافظوا على مصالحهم في البلد ، ويعرقلون الحلول »[3] .

وقد جاء ذلك على لسان النائب منير ابو فاضل مدعوما بتشبيه مأثور ومُعبّر : انه « خشبة الخلاص »[4] .

---

١ - تجدر الاشارة هنا الى مفهوم اخر « للتوازن » - التوازن بين شجاعة الاقدام وشجاعة الاحجام . (راجع تاريخ لبنان السياسي الحديث . الجزء الثاني بناء دولة الاستقلال .

٢ - « ريمون اده يقترح وضع بيروت تحت مظلة امنية دوليّة ، الحوادث، العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩ ايلول ، ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

٣ - « لوسيان بترلان : ما نخشاه اليوم هو ان تحصل انتقامات تستهدف سفراء فرنسا في الخارج » (في مقابلة له مع مكتب الحوادث في باريس) الحوادث ، العدد ١١٣٩ ، الجمعة ١ ايلول ١٩٧٨ ، ٢٠

٤ - السفير ، الاربعاء ١٨/١٠/١٩٧٨ ، ص ٥ .

ولم تفت هذه الحكمة احد[1] رؤساء الوزارة السابقين .

كما استند اليها محرر مقال الاسبوع[2] في مجلة واسعة الانتشار في العالم العربي وذات « بريق » خاص !؟

ألا يحق للدارس المتعقل ان يستهجن ، وخصوصاً في ظل انتشار هذه الحكمة العملية الواسع ، التصرفات المجنونة والمشحونة بالحقد والهمجيّة التي تتنكر لهذه الحكمة ولفوائد غرسها اعمالا يوميّة ؟

أأأأ - مؤتمر دمشق[3]

«مؤتمر دمشق يدين الاعتداء الاسرائيلي ويطالب بالانسحاب « الكامل الفوري غير المشروط » ويرفض اي لقاء عربي يشترك فيه السادات

« فجر اليوم انهى مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع لدول « جبهة الصمود والتصدي » اعماله في دمشق ، وصدر عن المؤتمر البيان الاتي :

« في اطار العمل على مواجهة النتائج المترتبة على العدوان الاسرائيلي الاخير على جنوب لبنان ، عقد وزراء الخارجية والدفاع للجبهة القومية للصمود والتصدي مؤتمرا طارئا في دمشق في الفترة ما بين ١٠ و١١ ربيع الثاني ١٣٩٨ الموافق ١٩ - ٢٠ اذار (مارس) ١٩٧٨ .

بحث المؤتمر في الوضع الناجم عن العدوان الصهيوني على جنوب لبنان الذي يرمي الى تصفية قضية فلسطين وضرب المقاومة الفلسطينية والاعتداء على استقلال لبنان وحرمة اراضيه والالتفاف على الجبهة السورية بغية تطويقها وذلك باعتبارها قلعة الصمود الرئيسية ضد العدو وخلق الظروف المؤاتية لتمرير الحل الاستسلامي ضمن المخطط الامبريالي

---

١ - رشيد كرامي ، السفير ، المرجع ذاته .

٢ - « مقال الاسبوع » الحوادث العدد ١١٤٤ - ٤٥ ، الجمعة ١٣ تشرين الاول ، ١٩٧٨ ، ص ٤ .

٣ - مؤتمر دمشق يدين الاعتداء الاسرائيلي ويطالب بالانسحاب « الكامل الفوري غير المشروط » ويرفض اي لقاء عربي يشترك فيه السادات » ، النهار ، الثلثاء ٢١ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ١ و١٠ .

الذي يعمل رئيس النظام المصري على تنفيذه في الوطن العربي .

ناقش المؤتمر التدابير العاجلة لمواجهة العدوان ونتائجه واتخذ لهذه الغاية الاجراءات العملية في المجالين السياسي والعسكري .

وقد اكد المؤتمر على ما يأتي :

١ ـ ادانة العدوان الصهيوني على الاراضي اللبنانية والشعب اللبناني والمقاومة الفلسطينية .

٢ ـ ضرورة انسحاب اسرائيل الكامل الفوري غير المشروط من جميع الاراضي اللبنانية التي احتلتها .

٣ ـ ادانة الارهاب الذي يمارسه العدو الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني .

٤ ـ التضامن مع الشعب اللبناني الشقيق والتأكيد على احترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدة شعبه وحرمة ترابه الوطني وتدعيم السلطات الدستورية الشرعية بما يمكنها من ممارسة كل مسؤولياتها الوطنية ودعم الوفاق الوطني تحت قيادة الرئيس الياس سركيس .

٥ ـ التصدي للمؤامرات الاميركية والصهيونية الهادفة الى تصفية قضية فلسطين ودعم المقاومة الفلسطينية في جميع المجالات وبخاصة في المجالين السياسي والعسكري وتوفير الامكانات اللازمة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لكي يستمر في كفاحه العادل من اجل العودة وحق تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ارض فلسطين .

٦ ـ انطلاقا من مقررات مؤتمري طرابلس والجزائر يرفض اي لقاء عربي يشترك فيه الرئيس انور السادات ـ لما يتحمله من مسؤولية في تفاقم الاوضاع في المنطقة ، ويدين دوره وموقفه تجاه العدوان الصهيوني في جنوب لبنان واستمرار ارتباطه بالمخطط الامبريالية الاميركي الصهيوني ضد الامة العربية باجمعها .

٧ ـ دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني ونضاله في الوطن المحتل وتحية انتفاضته ضد سلطات الاحتلال الصهيوني .

يعرب المؤتمر عن ايمانه العميق بان الاحداث الجارية لن تزيد العلاقات الاخوية القائمة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني الشقيقين الا قوة ومتانة وتمسكا بتضامنهما في الكفاح ضد

العدو المشترك .

ويحيي المؤتمر صمود الشعب اللبناني وقوات المقاومة الفلسطينية التي تصدت ببطولة وبسالة للعدوان الصهيوني مؤكدا بذلك مرة اخرى انه لا سلام في المنطقة الا باستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية .

ويشيد المؤتمر بموقف الشعوب والدول والقوى التي دانت العدوان الاسرائيلي ووقفت الى جانب القضية العربية العادلة .

المساومات السياسية

وكان المؤتمر استأنف امس اعماله في دمشق وتابع البحث في تطورات الوضع الناجم عن الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان بعدما توزع المؤتمرون على لجنتين سياسية وعسكرية .

وقالت « وكالة الصحافة الفرنسية » ان قرار مجلس الامن القاضي بارسال قوات دولية الى جنوب لبنان فجر انقساما في صفوف الاطراف المشاركة في المؤتمر وهي سوريا والجزائر والجماهيرية الليبية واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

واضافت الوكالة ان المندوبين السوري والجزائري حاولا اقناع الوفود الاخرى بضرورة « اخذ هذا التطور الدولي الجديد في الاعتبار » في حين اعلنت الجماهيرية واليمن الجنوبية « تحالفهما غير المشروط » مع المقاومة الفلسطينية بالنسبة الى اصرارها على مواصلة القتال في جنوب لبنان .

وفي هذا الصدد نسب الى مسؤول فلسطيني قوله ان « منظمة التحرير الفلسطينية لا تعتبر نفسها معنية ، بالمساومات السياسية والديبلوماسية ، ان المبادرة في يدنا حاليا وان المقاومة الفلسطينية استطاعت للمرة الاولى استدراج اسرائيل الى ميدانها الخاص وهي كانت تتوقع الهجوم الاسرائيلي » .

ونقلت وكالة « رويتر » عن مصادر سورية مطلعة ان « تحرك مجلس الامن الدولي عقد على ما يبدو محادثات المؤتمر وان سوريا لا تعارض وجودا للامم المتحدة في جنوب لبنان » .

وكان السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري ابلغ الصحافيين اثر الجلسة الصباحية التي استغرقت اكثر من ٤ ساعات ان المشاورات مستمرة حول الموقف الواجب اتخاذه من قرار مجلس الامن . وقال : « اننا نبحث في هذه القضية

ونواصل البحث فيها » ، مشيرا الى ان ممثلي الدول العربية المتشددة عرضوا « كل المسائل المتعلقة بالوضع الخطير الذي نتج عن هجوم اسرائيل على جنوب لبنان وخطوات المواجهة التي يجب اتباعها » .

كذلك صرح السيد زهير محسن رئيس الدائرة العسكرية في منظمة التحرير : « لا نزال نبحث في الوضع ولم نتخذ موقفا نهائيا بعد من قرار مجلس الامن » .

واعلن السيد هاني الحسن ، وهو احد اعضاء الوفد الفلسطيني الذي يشترك في محادثات اللجنة العسكرية ، ان المقاومة الفلسطينية ستنقل المعركة خلال الايام المقبلة « الى داخل الاراضي المحتلة » . وزاد ان قرار مجلس الامن لن يغير شيئاً في الوضع في جنوب لبنان وان اسرائيل لن تنسحب من الجنوب الا بالقوة . وقال : « بعد ١١ عاما من حرب حزيران ١٩٦٧ لا تزال القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة حينذاك حبرا على ورق » .

اللقاء مع الاسد

في وقت لاحق استقبل الرئيس حافظ الاسد اعضاء الوفود المشاركة في مؤتمر « جبهة الصمود » . وحضر المقابلة جميع اعضاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية .

وعرض اعضاء المؤتمر على الاسد نتائج محادثاتهم حول الوضع الناشىء عن الاعتداء الاسرائيلي على جنوب لبنان . وناقش الرئيس السوري معهم هذا الوضع والتطورات المترتبة عليه ومقومات الموقف العربي الواجب اتخاذه لمواجهة الاعتداء .

وقد تناول اعضاء الوفود العشاء الى مائدة الاسد .

بغداد : القرار يعني التصفية

في بغداد استدعت وزارة الخارجية العراقية صباح امس رؤساء البعثات الديبلوماسية لكل من سوريا واليمن الجنوبية والجماهيرية والجزائر للبحث في « الاوضاع الخطيرة في جنوب لبنان والاحتلال الصهيوني للاراضي اللبنانية » .

وكان السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي التقى رؤساء البعثات الديبلوماسية العراقية في دول العالم الثالث ، وابلغهم ملاحظاته وتوجيهاته حول سياسة العراق الخارجية حيال هذه الدول في حضور كبار مسؤولي وزارة الخارجية العراقية .

ووصفت صحيفة « الجمهورية » الحكومية قرار مجلس الامن ارسال قوات دولية الى

جنوب لبنان بانه « لا يمكن ان يعني الا تصفية المقاومة الفلسطينية » .

واضافت : « يبدو بموجب هذا القرار ان القضية برمتها دخلت الان شوطها الاخير وان لاعتداء الاسرائيلي متفق عليه كي يؤدي الى تلك النتيجة التي يراد فرضها حتى يسهل تنفيذ المخطط الكبير (. . .) مخطط التصفية الكاملة تحت اسم التسوية » .

في بيروت علق السيد بسام ابو شريف الناطق الرسمي باسم « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » على قرار مجلس الامن قائلا ان « الثورة الفلسطينية ستستمر في القتال ضد العدو الصهيوني (. . .) وان المقاتلين الفلسطينيين لن يوقفوا اطلاق النار » .

واكد ان الجبهة « لن تقبل باي قيد على تحرك الثورة للقتال ضد العدو المغتصب »[1] .

ز ـ الاطار الاجتماعي :

وربّما كانت المضاعفات الاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي لجنوب اللبناني من ابرز المشاغل التي واجهتها ، وما تزال المؤسسات والفئات التي يهمها هذا الامر .

والبحث المفصل في شواغل هذه المضاعفات والاهتمامات التي تثيرها والترتيبات التي تتولد عنها لا بد ان يطال المادي والمعنوي منها . كما انه يتناول النتائج المباشرة وذات المدى البعيد .

وكما في الإطارات الاخرى كذلك في هذا الاطار بالذات ، على اهميته ، لا نبغي ، بل لا نقدر ، في سياق المعطيات المتوفرة لدينا ، ان نفي الموضوع حقّه .

غير ان علاقته بالقرار المدروس ، وعلى صعدان البحث المختلفة ، ينبغي ان لا تتراجع كليّا حتى لا تختفي من إطار الصورة .

ولقد سبقت الإشارة الى بُعدٍ من ابعاد هذه العلاقة[2] : اهداف اسرائيل من الغزوة الشرسة .

كما قد سبق التلميح وان كان تلميحا يستند الى محاكمة النيات ويتسرع بعمليّة تلك المحاكمة ـ وكذلك لا يعتمد علميا ، على بُعد ثان من ابعادها[3] : احد أسباب التأخر

---

١ ـ النهار ، الثلاثاء ٢١ آذار ١٩٧٨ ، ص ١ و ص ١٠ .
٢ ـ راجع من هذا الدراسات ، هذا الفصل ، المقطع ٣ ، هـ ، ١ .
٣ ـ راجع من هذا الدراسات هذا الفصل ، ٣ هـ ، أ .

الاسرائيلي في احتلال الجنوب .

ويأتي التقرير التالي ببعض من المعلومات ذات العلاقة[1]

« وركز الرئيس على الوقائع المؤلمة التي نتجت عن الاعمال العسكرية وعلى عمق انعكاساتها الاجتماعية والانسانية وطلب من الحكومة بذل كل جهودها وامكاناتها في سبيل مساعدة النازحين والمتضررين .

وختم قائلا : « ان خير دعامة يمكننا تقديمها للمساعي التي نقوم بها على كل صعيد هي ان نعطي صورة حية عن خطورة الموقف والتفافنا حول اهداف وطنية سليمة ، وتصميمنا على الدفاع عن وطننا وشعبنا بكل طريقة فعالة ومجدية » .

واثنى الرئيس خصوصا على النشاط الذي بذله وزير الخارجية والمغتربين السيد فؤاد بطرس وعلى ما قام به مندوب لبنان لدى الامم المتحدة السفير غسان تويني واعضاء البعثة من جهود .

مساعدات دولية وعربية

وابلغ الدكتور اسعد رزق وزير العمل ورئيس الهيئة العليا للاغاثة مجلس الوزراء انه تلقى اتصالا من سفير اميركا في لبنان يفيده ان الحكومة الاميركية ستزود لبنان بسبعة الاف خيمة و٤٠ الف بطانية ، وان هذه المواد سترسل بطائرات عسكرية خاصة خلال ساعات . كذلك ان سفير بريطانيا اتصل به وافاده ان الحكومة البريطانية ستزود لبنان بـ ١٥٠ شادرا من القياس الكبير وبخمسة الاف بطانية ، وانها مستعدة لتزويد لبنان بما يحتاج اليه لاعمال الاغاثة . كذلك الامر بالنسبة الى ايران التي افاد سفيرها في لبنان انها ستزود الحكومة اللبنانية ببطانيات وبمواد طبية وغذائية ، وستصل البطانيات بطريق الجو يوم الخميس المقبل وتصل المواد الاخرى خلال الاسبوع المقبل .

وابرق وزراء الصحة العرب الى المسؤولين اللبنانيين وطلبوا افادتهم عما يحتاج اليه لبنان من مواد واجهزة طبية وادوية .

وناشدت الحكومة كل الدول الشقيقة والصديقة تقديم المساعدات والتي تساهم في

---

١ - « مجلس الوزراء واجه ذيول العدوان » النهار ، الثلاثاء ٢١ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

التخفيف من الصعوبات السكنية والمعيشية والتي يواجهها النازحون والمتضررون من جراء العدوان الاسرائيلي .

وقرر مجلس الوزراء وضع المبالغ اللازمة للقيام باعمال الاغاثة في تصرف اللجنة الوزارية المختصة . كذلك قرر اعفاء النازحين الذين يعالجون في المستشفيات ، من كل نفقات الاستشفاء والمعالجة المفروضة .

حوار مع الحص

وعند مغادرة الرئيس الحص قصر بعبدا دار بينه وبين الصحافيين الحوار الاتي :

هل قررتم ما طلبه مجلس النواب في شأن تخصيص ٧ في المئة من الموازنة للجنوبيين ؟

- لا ، نحن مستعدون لتقديم الاقتراح اللازم في الوقت المناسب بالنسبة الى الحاجات المادية ، في الوقت الحاضر وضعنا المبالغ المخصصة للجنوب اساسا من التبرعات الواردة في السابق الى لبنان ، في تصرف الهيئة العليا للاغاثة ، والحكومة على استعداد لان تضع في تصرف الهيئة المبالغ التي تلزمها عندما تنشأ الحاجة الى ذلك في ضوء المعطيات التي ستظهر .

هل لديكم معلومات عن موعد توقف العمليات العسكرية الاسرائيلية التي ما زالت مستمرة ؟

- نحن سنبلغ مجلس الامن فوراً المعطيات التي توافرت لدينا بالنسبة الى استمرار العدوان .

متى موعد وصول القوات الدولية ؟

- في وقت قريب جدا ، وننتظر وصول عدد منها بين ساعة واخرى .

رزق يشرح التدابير

وادلى الوزير رزق بتصريح جاء فيه « كرس مجلس الوزراء قسما من الجلسة للاطلاع على الاجراءات التي اتخذت لاغاثة المهجرين النازحين ووضعهم في مراكز تجمعهم لتقديم افضل الخدمات الممكنة لهم من مواد حياتية وغذائية وصحية (. . .) .

ان مراكز تجمع الملعب البلدي والغلوف كلوب في بيروت تستوعب ٢٥٠٠ شخص ، والملعب البلدي في صيدا ٣٠٠٠ ، وهناك مركزان في الغازية وقناريت جنوب صيدا يمكن

ان يستوعبا ١٥ الفا . وقبل نهاية الاسبوع يصبح هناك مجال لاستيعاب العدد الكامل من النازحين .

اما بالنسبة الى الاجراءات الفورية وبسبب وجود عدد كبير من النازحين في بيروت وضواحيها في الشقق والابنية ، فقد ابلغنا مجلس الوزراء تعيين ١٤ مركزا لتسجيل النازحين وتوزيع المواد الغذائية عليهم . وستكون هذه المراكز في المخافر وحولها وفي مستودعات تشرف عليها عناصر من قوى الامن وسيتم التوزيع عن طريق الهيئة العيا للاغاثة مع مجموعة متطوعين من هيئات وجمعيات وجدنا منها تجاوبا كبيرا . وغدا ان شاء الله نبدأ بتوزيع المواد الغذائية على كل النازحين اينما وجدوا .

ومن المفروض بعد عشرة ايام اخلاء الشقق على ان يتوجه النازحون الى مراكز التجمع التي ستنشأ . ومن المفروض ايضا الا نعطي مساعدة بعد ذلك الا في مراكز التجمع » .

واوضح ردا على سؤال : « ان الدولة قدمت المساعدات الى جميع النازحين في فترة سابقة ، وقد شملت اهالي الدامور وعكار والكورة والشوف ، ومنها مساعدات لا للاغاثة فحسب ، بل مساعدات مالية لاعادة بناء منازلهم ، كما قدمت مساعدات غذائية وغيرها لمدة سنة وشملت ٥٧ قرية » .

وسئل هل تعمد الحكومة الى اخلاء الشقق والابنية المحتلة بالقوة ، فاجاب : « المفروض استعمال الاقناع بتقديم المساعدات للنازحين في مراكز تجمعهم على نحو افضل ، مما يدفع ساكني الشقق الى اخلائها واذا رأينا ان ثمة حاجة بعد ذلك الى فرض اخلاء الشقق ستتخذ عندها التدابير اللازمة »[1] .

وللتدليل على حجم الكارثة نقتبس التالي : « قدرت الامم المتحدة عدد النازحين اللبنانيين بـ ٢٠٠ الف والفلسطينيين بـ ٦٥ الفاً .

ولاحظت المنظمة الدولية ان عودة النازحين الى قراهم بطيئة »[2] .

وتتردد اصداء الكارثة في « صرخة ألم[3] » . « ولا يسعنا ، ونحن نواجه ابشع مأساة اليوم ، وهناك ما فوق المئتي الف مشرد من ابناء وطننا تائهون على وجوههم في وطن احبوه

---

١ ـ النهار ، الثلثاء ٢١ اذار ١٩٧٨ ، ص ١٢ ٧

٢ ـ « الامم المتحدة ٢٦٥ الف نازح لبناني وفلسطيني » ، النهار ، الاحد ١٩٧٨/٣/٢٦ ، ص ٤

٣ ـ صرخة ألم يطلقها البطريرك الماروني في رسالة الفصح » ، النهار ، الاحد ١٩٧٨/٣/٢٦ ، ص ٣

بالامس ولا ندري ما اذا كانوا يستطيعون ان يوالوا له هذه المحبة عندما يرون ما صاروا اليه على ارضه من سوء حال ، الا ان نعرب لهم تكراراً عن شعورنا معهم بالمرارة والاسى وان نجدد الدعوة الى جميع المواطنين والمؤسسات الى مساعدتهم تخفيفاً من الامهم »[1] .

وربما كانت في هذه الكارثة بالذات بذور « فناء » لبنان وانهياره كليا مَنْ يدري ؟

« وخرجت باستنتاج جديد وانا استعيد كل هذه الأحداث في تلك الليلة التي كان انقطاع الكهرباء فيها سببا في إعادة النظر بحساباتي . فعوامل الفناء الزاحفة فوق ارض لبنان توشك ان تصبح اقوى من إرادة الحياة فيه . والخوف على بقاء لبنان الحر الذي نعرفه هو خوف حقيقي . فاستمرار القتال سوف يؤدي ، إذا لم يكن قد حدث فعلا ، إلى خروج طبقات كاملة كانت تشكل ضمانة الحرية والتقدم فيه ، وإلى صعود طبقات جديدة من قعر المجتمع اللبناني الى السطح .. وهي طبقات لا يمكن الحكم على مواقفها لا من قضية الحرية ولا حتى من علاقاتها السياسية مع العالم العربي والمنطقة كلها .. ولكن من المؤكد ان مفهومها للحرية والأمن والقانون والحقوق يختلف تماما عن مفاهيم المجتمعات الليبرالية . فأولاد العنف خصوصا عندما يأتون من الطبقات المسحوقة اجتماعيا واقتصادياً لا يمكن ان يكونوا إزهارا للسلام وبناة لسيادة القانون ! »[2] .

اسأل اللبناني الاصيل ، فهو يدري . انه لن يستسلم لهذا المصير المأساوي . والا تنكر لجميع القيم والمآثر التي تراكمت عبر تاريخه الطويل ، وتناسى اوضح عبره واعمقها جذوراً : الحياة لمن يريد الحياة ويعرف كيف يروي جذورها بالدم والتضحيات .

---

١ ـ النهار ، الاحد ١٩٧٨/٣/٢٦ ص ٤

٢ ـ « مقال الاسبوع » الحوادث، العدد ١١٤٦ ـ ٥٠ الجمعة ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ ، ص ١١

الفصل الثالث

مواقف

آ ـ الموقف الاسرائيلي

لقد تطور هذا الموقف عبر مراحل متعددة .

اولى تلك المراحل كان موقف اسرائيل المباشر من القرار غامضاً جدّا كما تبين من كلمة حاييم هرتسوغ اذ قال : « ان اسرائيل مستعدة لان تبدأ فوراً مناقشات من اجل تحقيق الترتيبات المناسبة لاعادة المنطقة التي تسيطر عليها الى السيادة والسيطرة اللبنانيتين الكاملتين »[1] .

وهكذا تكون اسرائيل التي طلب القرار منها الانسحاب فورا (؟) ، عفواً بدون تباطؤ ، « مستعدة لان تبدأ فورا مناقشات . . » . وهنا بالضبط نقرأ عمليّة التمييع لتنفيذ القرار . فبدلا من التنفيذ المباشر يعطى العالم « كلاما معسولا » .

ولدى قراءة مدققه يتبين ان هذا الكلام يضع السُّم في الدسم . ذلك لان المناقشات تبغي « تحقيق الترتيبات المناسبة لاعادة المنطقة . . . الى السيادة والسيطرة اللبنانيتين الكاملتين » . ظاهريا ، هذا كلام يبين عن تجاوب تام بين مبتغيات اسرائيل والارادة الدوليّة . بقي ان نعرف إن كان صادقا ام لا . وحتى لا نقع في شرك الخطأ المنهجي الذي يقع فيه غالبيّة الساسة والمفكرين الذين يعالجون الاحداث اللبنانيّة ، محاكمة النيات محاكمة متسرعة ومنحازه نفترض ، جدَلا ولمصلحة اسرائيل والمتكلمين باسمها ، ان كلامها هذا صادق .

---

١ ـ الصحف اليومية ، النهار ، الاحد ٢٠ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ٧ .

عندها تكون اسرائيل ، وبهذا الكلام بالذات ، ومع افتراض صدقه بمعنى أنه ينطبق على نياتها الحقيقية عندئذٍ ، تضع السم في الدسم . إن من يعرف الصراع الدامي القائم بين منظمة التحرير والسلطة اللبنانية ، وعبره بين فريقين لبنانيين ، احدهما يحالف الاولى والثاني يساند الثانية ، وهذا محورٌ مهم من محاور الاحداث اللبنانية المشؤومة ، يعرف ن اسرائيل تلعب على متناقّضات الوضع اللبناني . ولان لهذه القضية بُعدها العربي ، فهي تلعب بمنطق الواقع ذاته على تناقضات الواقع العربي كذلك .

وهكذا فهي ، في رأي العالم الغربي المشبع التحليل الموضوعي ، تساند الشرعية اللبنانية ومن يساندها . وهي في لبنان وفي العالم العربي تدق اسفينا بين الفريقين . وحتى ترد التهمة التاريخية عنها تهمة انها يسيل لعابها لرؤية مياه نهر الليطاني ، فقد ضبطت اعصابها وبقيت بعيدة عن هذا النهر ولو « بكليو متر واحد »[1] .

ولهذا على الارجح بقيت ثماني ايام حتى تصل الى الليطاني ولم تصله . واذا كانت لديها اسباب أخر ، ولا نستبعد ذلك ، يبقى هذا في رأينا احدها ، على الاقل ، وربما أهمها .

وعدا عن تجميل صورتها الديبلوماسيّة لدى الرأي العام العالمي تحقق اسرائيل بتعاونها المدروس هذا مكاسب اخرى ، او بالاحرى تتملص من مترتبات : « وفسر عدد من المراقبين كلام السفير الاسرائيلي بانه محاولة لكسب بعض الوقت وللتملص من الضغط الاميركي في اتجاه الانسحاب الفوري . وفي هذا المجال يظهر تصريح السفير السوفياتي بعد الجلسة « ان ليس هناك اي موجب للتأخر في تطبيق قرار مجلس الامن » ان الضغط الاميركي على اسرائيل يجري في ظل تفاهم بين واشنطن وموسكو »[2] .

وهكذا تظهر اسرائيل في سياستها هذه وكانها تتملص من الوفاق الاميركي الروسي وبالتالي من الضغط الاميركي ضدها وتحرض قسماً كبيراً من اللبنانيين على الاقل ضد عدوها الأكثر ازعاجاً في الوقت الحاضر . الفلسطينيين : « وقالت مصادر ديبلوماسية غربية ان اسرائيل ستسعى الى تأخير انسحابها قدر الامكان اذا وجدت ان لا مفر منه . واستشهدت بالتصريح الذي ادلى به بيغن لدى وصوله الى نيويورك حيث سيمضي ليل الاحد ـ الاثنين قبل متابعة سفره الى واشنطن للاجتماع بالرئيس كارتر قبل ظهر الثلثاء ،

١ ـ المراجع ذاتها . وكذلك هذه الدراسات ، المقطع ٣ ـ هـ أ .
٢ ـ المراجع ذاتها .

اذ قال ان الدولة العبرية لا تنوي السماح للفلسطينيين باستخدام جنوب لبنان في مهاجمتها »[1] .

وهكذا يتلبس الاجتياح الاسرائيلي على جنوب لبنان بلباس[2] المدافعة عن النفس . انه يذهب الى ابعد من ذلك : يتجاوز « الحزام الامني » .

فموردخاري غور يصرح : « ولعل ابرز تصريح اسرائيلي ذي دلالات سياسية كان ذلك الذي ادلى به رئيس الاركان الاسرائيلي موردخاي غور الذي اكد ان القوات الاسرائيلية ، هي الان على مسافة تراوح بين ١٠ كيلو مترات و١٥ كيلو متراً ، داخل الحدود اللبنانية ، اي انها تجاوزت الحزام الامني المقرر سابقاً بكيلو مترات عدة .

وقال ان « **آخر الانباء التي بلغتنا هذا الصباح تقول ان قواتنا استولت على الطريق الرئيسي الذي يمر فوق نهر الليطاني على موقع ارهابي مهم وقطعت بذلك الطريق التي كانوا يستخدمونها لنقل الامدادات حتى الان** »[3] .

وكذلك بيغن :

« **وكان بيغن صرح عند مغادرته تل ابيب ان محادثاته مع الرئيس ستتركز على الاحداث في جنوب لبنان « ولدينا بعض الاقتراحات التي سنعرضها حول الموضوع » . ولم يكشف ما هي هذه الاقتراحات . وسئل هل تعتزم اسرائيل الذهاب الى ابعد في اجتياحها لجنوب لبنان فاجاب : « علينا المدافعة عن شعبنا (. . .) ان صواريخ الكاتيوشا التي اطلقت علينا جاءت من وراء الحزام الامني** »[4] .

ونعود الى تصريح غور :

« **غور يوضح.واعطى غور توضيحات عن الاقتراحات التي يحملها بيغن الى كارتر في شأن الجنوب . فعندما سئل عن احتلال القوات الاسرائيلية عمقا يراوح بين ١٠ كيلو مترات و١٥ كيلو مترا شمال الحدود وهل يعني ذلك ان الحزام الامني الذي تحدثت اسرائيل عن انشائه قد وسع بما يتجاوز الخطة الاصلية ، اجاب : « لم نعد نتحدث الان عن اي حزام امني بل عن**

١ ـ النهار ، الاحد ٢٠ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ٧ (التوكيدات لنا)
٢ ـ يبقى ان يقدر المسؤ ولون من تبيان ان هذا « اللباس » حيكت خيوطه بالتزييف والمراوغة .
٣ ـ النهار ، المرجع ذاته .
٤ ـ المرجع ذاته .

اتفاق عام وعن تدبير يقام في المنطقة » . وزاد انه نظرا الى ان مجلس الأمن الدولي يبحث في الوضع فقد بطل ان يكون مجرد مسألة عسكرية وصار مسألة سياسية « وتأمل في ان يشمل اتفاق سياسي جنوب لبنان كله وان يضع نهاية لنشاط الارهابيين في كل انحاء لبنان » .

« وواضح ان بلاده تسعى الان الى وضع اتفاق من هذا النوع مع الحكومة اللبنانية واليمينيين اللبنانيين و« قوات الردع العربية » وليس لدي شك في انه بهذه العناصر الثلاثة والسوريين خصوصا يمكن وضع حد للنشاط الارهابي » .

« واكد انه ليس في استطاعة الامم المتحدة وحدها السيطرة على الحدود . « في التاريخ كله لم تستطع الامم المتحدة القيام بعملها من دون اتفاق بين الاطراف المعنية » . واشار الى ان قوات الامم المتحدة العاملة بين اسرائيل ومصر وبين اسرائيل وسوريا استطاعت العمل بسبب اتفاقات بين الاطراف »[1] .

ونقرأ فيه ، وبسرعة خاطفة ، بعض الاعتبارات الهامّة والمؤشرات التي توضح بدورها ، بعض التطورات اللاحقة . اولى هذه الاعتبارات ، مدى الطموح الاسرائيلي الذي تجاوز البحث بالحزام الامني » الى البحث في « اتفاق عام » وفي تدبير « يقام في المنطقة » . ثانية هذه الاعتبارات ، هي التعبير عن الهاجس الاكبر لدى اسرائيل : « وضع نهاية نشاط الارهابيين » . والثالثة هي زيادة في التأكيد على الثانية . وفي ظل الاولى ، منع للنشاط ' الفدائي « في كل انحاء لبنان » . الرابعة ، سعي الدولة العبريّة الى « وضع اتفاق مع الحكومة اللبنانية واليمينيين اللبنانيين وقوّات الردع العربية » - اي « اتفاق من هذا النوع » - اي اتفاق يحقق الاهداف المذكورة ، وهكذا ، وبكل جرأة[2] ، تبغي اسرائيل استبدال هزيمتها في مجلس الأمن بانتصار سياسي ذي مغزى عسكري : تكليف الحكومة اللبنانية واليمينيين اللبنانيين وقوّة الردع العربيّة « بوضع حد للنشاط الارهابي » ضدّها . وهكذا ، وان نجحت المحاولة ، تنقلب هزيمتها الديبلوماسية التي عبر عنها مجلس الامن بقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ الى انتصار مبين يريحها ، ولو الى حين ، من نشاط الارهابيين.وهكذا تكون قد حلّت عليها نعمة « يهوه » ترياقاً وطمأنينة وراحة بال !

وحتى صباح الجمعة بتاريخ ٣١ آذار ، وبالرغم من ان الصحف اليوميّة حملت انباءً تفيد ان

---

١ - المرجع ذاته .
٢ - حتى لا نقول كلمة نابية وان مستحقة

الرئيس الاميركي يسعى جاهداً ان « انهى في اسرع وقت الوجود الاسرائيلي ، في جنوب لبنان » ، وأن « وايزمان أكّد للسادات ان القوّات الاسرائيلية ستترك الجنوب بعد اكتمال وصول القوّات الدولية »،بالرغم من ذلك كله ، تحمل الصحف ذاتها انباءً وتصريحات تستبعد الانسحاب الاسرائيلي :

« الانسحاب الاسرائيلي

في مونتريال اكد مسؤول اسرائيلي ان القوات الاسرائيلية باقية « طويلا » في جنوب لبنان .

وصرح بنحاس الياف نائب السفير الاسرائيلي في الامم المتحدة انه من الافضل لاسرائيل ولبنان والامم المتحدة ان تبقى قوات الدولة العبرية في جنوب لبنان ، مشددا على انه من غير المرجح ان تتمكن القوات الدولية من منع الفدائيين من شن هجمات اخرى داخل حدود اسرائيل »[1] .

وهكذا يتردد الهاجس الاسرائيلي مرّة اخرى - « منع الفدائيين من شن هجمات اخرى داخل حدود اسرائيل » . وما لم تحصل اسرائيل على تدبير ما او عدة تدابيرتحقق هذا الهدف فانها ستبقى في جنوب لبنان .

وتصبح الدولة العبريّة هكذا رابحة كيفما اتفق وقلبت رأسها على مخدّه السلام - او اذا كانت اكثر واقعية قالت - على مخدّة الانسحاب . إما تبقى وهكذا تكسب الارض وتدلل على عجز ، وربما على عدم رغبة ، الفرقاء الذين تسخرهم لخدمة امنها وسلامتها من اليمينيين اللبنانيين الى الحكومة اللبنانية الى قوة الردع العربية الى قوّة الطوارىء الدولية واما ، واذا استجاب هؤلاء جميعهم لمطالبها ، وعبر مجلس الأمن للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ ، تضمن سلامة حدودها على الحدود اللبنانية .

والواضح ان لعبتها هذه لم تنطو على الفرقاء المعنيين - على الاقل على بعضهم . فقد رفض تلبة حاجات اسرائيل على حساب ممارسات الثورة الفلسطينية التي تقض مضاجع اسرائيل - خصوصا وان الممارسات الفلسطينية وفضلاً عن روابط القربى بينها وبين المتمردين على المطالب الاسرائيلية ، كانت هذه الروابط دينية ، او عرقية او قومية ،

---

١ - النهار ، الجمعة ٣١ آذار سنة ١٩٧٨ ، ص ١ وص ٩ .

تأتي تلبية لنداءات حضارية ، الالتزام باحقاق الحق .

وتتعنزق هكذا السلامة اللبنانية ، بين قويّ بحقه من جهة وملتزم بتحقيقه ، وبين قوي بطول باعه العسكري ، وعلى الارجح كذلك بطول باعه الناهب السالب لحق الغير ، من جهة ثانية ، وان كان الخيار الحضاري واضح وسهل ، فان الاعتبارات الواقعيّة التي تتداخل معه تعقده وتزيد في صعوبة تبنيه .

ويتفنزق مع سلامة لبنان لذلك التنفيذ الناجح للقرار ٤٢٥ . وربما كانت هذه اقسى حدوده[1] .

ب – الموقف الفلسطيني

أما الفلسطينيون ، وقد ابلوا بلاءً حسنا في المعركة ، فكان همّهم ان يوفقوا بين متضاربات متعددة تتجاذب وضعهم . فهم من جهة كانوا السبب المباشر للاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان . وهم من جهة ثانية فخورون بما يقومون به في ارض المعركة ويهمهم كثيرا ان ينسحب الاسرائيليون من الجنوب . ولكنهم يخشون ان يسلبوا حرية تحركهم من جنوب لبنان ضد اسرائيل . كما أن خسارتهم لسيطرتهم على « أرض فتح » تشكل خسارة ضخمة بالنسبة لهم .

« في دمشق قال السيد عبد المحسن ابو ميزر الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية ردا على سؤال يتعلق بارسال قوات دولية الى جنوب لبنان : « لا احد في العالم ينتظر منا قرارا في هذا الشأن ، لان شعبنا لا يزال خارج بلاده وليس لدينا الحق في ذلك » .

واضاف : « انا نعلن بفخر ان جيشنا لا يزال يقاتل وهو في وضع جيد (. . .) لقد خسر العدو الاسرائيلي ثلاثة اضعاف ما خسره الفلسطينيون . وما خسرته اسرائيل في هذا الهجوم هو اكثر مما كانت قد خسرته في العام ١٩٦٧ (. . .) هذا هو سبب فرض المراقبة على كل الانباء عن الهجوم حتى لا ينشر ما تخسره اسرائيل كل يوم »[2] .

---

١ - راجع كذلك هذه الدراسات ، المقطع ٢ - ز .

٢ - السفير .

غير أن بعض التعديلات طالت هذا الموقف وتخضع بعضها للبحث في مناسباتها . ويبقى ضروريا ان نشير الى التالي ، بمناسبة مهرجان الدعم لسكان الارض المحتلة وبعد مقررات كامب ديفيد : « واليوم ، فاننا نقول بمناسبة الخطوات الاستسلامية الجديدة ان القرار ما بيطلعش من مخيم داوود القرار يصدر من المخيمات الفلسطينية .

واضاف عرفات : ونحن كنا عارفين بداية قمة كمب ديفيد انهم سيركزون علينا ، على شعبنا البطل على شعبنا الصامد في الارض المحتلة . لكننا كنا نراهن على هذا النموذج الاسطوري الذي يعطيه شعبنا في غزة وفي القدس وفي القطاع . . وكنا نقول : لا للمؤامرة لا لبيغن ولا لكارتر ولا لعميلها السادات .

« كانوا يظنون انه منذ اللحظة الاولى سيقول لهم شعبنا « نعم » ولكن ، رغم السجون والارهاب ورغم وجود ٢٣ الف سجين فلسطيني في داخل الارض المحتلة ، فان وعد السادات لصديقه بيغن لن يتحقق . وشعبنا صامد منذ عام ١٩١٧ . . منذ وعد بلفور ، مدركا بان هذا الوعد وذاك لا يعدوان كونهما وعد من لا يملك الى من لا يستحق .

ارادوا ضرب الثورة وفؤادها الحركة الوطنية

وقال ابو عمار : هذا الكلام اقوله باسم جميع فصائل الثورة الفلسطينية : اذا كانوا يظنون انهم سيفرضون علينا كامب ديفيد فنقول لهم اننا في هذه الحالة سنحرق الاخضر واليابس . هذا قلته في جولتي العربية وهذا اقوله هنا .

لقد ادركتم من البداية ان احد فروع المؤامرة سيكون هنا ، هنا في لبنان ، وانهم سيضربون الثورة الفلسطينية وسيضربون الحركة الوطنية والجبهة القومية . . وها ان مخالب المخطط وصلت الى لبنان . ويجب ان نعلم ماذا يعني شمعون عندما قال ان هذه ليست سوى هدنة . . وشمعون يتحين الفرص للتحرك بمعونة اسرائيل »[1] .

ومن هنا تذر استنتاجات كثيرة قرونها . غير ان اقربها الى توجه بحثنا ما يلي :

اولا : ان للمقاومة مفاخراتها : « النموذج الاسطوري » ، و« القرار ما بيطلعش من مخيم داوود » . . .

---

١ - « مهرجان الجامعة العربية : نحن معكم يا ابطال الارض المحتلة » الوطن ، ٢٧ تشرين اول ١٩٧٨ ، ص ٤ . (راجع كذلك السفير والنهار في التاريخ ذاته)

ثانيا ، ان الهاجس الاسرائيلي ذاته هو بالضبط موضوع المفاخرة الفلسطينيّة .

ثالثا ، ان « الغزل » الاسرائيلي الفلسطيني يتمتع بصفة الوضوح المفهوم ، يفهم الفريقان ما يقوله الآخر بالتمام . وبالمقابلة مع « الغزل » اللبناني - اللبناني ، او اللبناني - الفلسطيني ، يبقى الغزل الإسرائيلي الفلسطيني ، وحول هذه النقطة بالذات ، لا يستوي على منصة سوء التفاهم المتبادل .

رابعا : ان التهديد المفضوح « سنحرق الاخضر واليابس اذا . . . » الذي تلوّح به « المنظمات الفلسطينية »[1] ليس بالتهديد الكسول او بالاحرى بالمناورة . تدعم احتماله ، مقصودا وصادقا ، اعتبارات كثيرة .

خامسا ، ان لبنان المهيض الجناح ، يقع بفضل ما سبق ذكره ، حجراً بين شاقوفين . وربما كان هذا التشبيه يقلل من خيبة لبنان بلبنان ، اذ لو كان بقي حجراً واحدا لخفّت مصيبته عما هي عليه . إنه ، وبمعنى عملي هام ، مشقوف ، على الاقل ، الى شقفتين تعطلت . بينهما حتى لغة التواصل « الغزلي » . فكم بالحري عندما يصبح الفريقان معاً بين سندان الاحتلال ومطرقة التهديد بحرق « اخضره ويابسه » ؟

وهل يغيرّ من واقع المأساة اللبنانية شيئاً ان يعرف اللبنانيون ان هذا التهديد من قبل المنظمات الفلسطينيّة له مبرراته ؟ ومنها وربما اهمها انها تواجه مؤامرة تصفية :

« حذر السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من ان « المؤامرة على الثورة الفلسطينية لم تنته بعد ، بل انها مستمرة وفي اشكال والوان متعددة » .

وكان عرفات يلقي كلمة قصيرة في مهرجان اقيم امس في جامعة بيروت العربية حضره الدكتور جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبية والسيد محسن ابراهيم الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي والسيد رفيق ابو يونس عضو « المجلس السياسي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان » والسيد عبد الجواد صالح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في مناسبة الذكرى الثانية لانتفاضة « يوم الارض » .

واشار عرفات الى ان المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين في الجنوب « تصدوا للمؤامرة

---

١ - لقد جاء بالنيابة عنها جميعها . وبالطبع ، ضمنا ، باسم الحركة الوطنية والجبهة القوميّة .

وباتت اسطورة اسرائيل لا تخيف احدا (. . .) »[1] .

ربما ، لو ان الحوار المتبادل قائم . ولانقطاعه كذلك اسباب منها الوجيه ، ومنها اللاوجيه . وهذا يعني ان مجرد الحوار ، وقد كان قائما في زمن معين ، ليس بكافٍ وحده ، ينبغي ان تتوفر بعض الظروف الأخرى معه والاعتبارات .

هذا هو المغزى الجوهري الذي يقرأوه المسؤول في اتفاقيات القاهرة وملكارت وشتوره وفي مقررات قمم الرياض والقاهرة ودمشق وبغداد ، واخيرا وليس آخرا ، في مقررات بيت الدين .

ويبقى السؤال الفكري العملي الملحاح : ما هي تلك ألامور التي ينبغي ان تتوفر والتي اصرت عليها تلك القرارات والاتفاقيات ؟

ويخطىء خطأ منهجيّا فاضحاً من يعتقد ان هذا هو المكان المناسب لعرضها وتحليلها .

وعودتنا للموضوع المطروح ، الموقف الفلسطيني من القرار ٤٢٥ ، تستدعي انتباهنا الى الموقف التالي :

« ودعا حبش الى « المحافظة على البندقية الفلسطينية ، لان معركة انهاء الثورة بدأت في شراسة » . وطالب المقاومة الفلسطينية باتخاذ قرار « المحافظة على الثورة بكل امكاناتها وقواتها » . وزاد : « اننا سنواجه معركة اشد واخطر مما واجهنا في الماضي لانهم سيطالبوننا بالقاء البندقية وبسحق الوجود الفلسطيني على ارض لبنان (. . .) لن نسمح لاحد بان يطالبنا بالانسحاب ملليمتراً واحداً من المناطق التي فيها الثورة الفلسطينية الآن »[2] .

ومن هنا يظهر ، اذا كان لم يظهر بعد ، ان الموقف الفلسطيني ، وربما كان من الأقرب الى الواقع القول ، المواقف الفلسطينية ، تشكل بطبيعة الحال حدّاً مهماً من حدود تنفيذ القرار ٤٢٥ تنفيذا ناجحا .

نقول بطبيعة الحال لان القرار ٤٢٥ « يتضمن » اشارة مزدوجة الى الموقف الفلسطيني . وهكذا نعود الى « مضامين » القرار ٤٢٥ :

---

١ - « من مهرجان يوم الارض » عرفات : المؤامرة مستمرة » النهار ، الجمعة ٣١/٣/١٩٧٨ ، ص ١ .

٢ - المرجع ذاته ، ص ١ و٩ .

« وقد كان من المفروض ان لا تقتصر مخاطبة مجلس الامن في القرار رقم ٤٢٥ على اسرائيل ولبنان فقط ، خصوصا وان القتال الذي جاء القرار لايقافه لم يكن دائرا بين الطرفين ، وانما هو بين اسرائيل من ناحية وبين قوّة تعمل في اراضي لبنان خارج ارادته وسلطته من ناحية اخرى لكن رغبة المجلس على ما يبدو في تجنب الخوض في المشكلات القائمة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينيّة من حيث شرعيّة وجودها، ومناطق عملها في لبنان هي التي دفعت به الى تجنب ذكر الطرف الآخر والمشترك في القتال بصراحه ، تاركا تحديد هذا الطرف وادخاله ضمن الاطراف المشمولين بالقرار ، الى التدابير التي ستتخذ لتطبيقه ولا سيما تلك التدابير المشار اليها في قراره ٤٢٦ المتضمن المصادقة على تقرير فالدهايم الامين العام للامم المتحدة والموضوع في اليوم التالي لصدور قرار ٤٢٥ وعملا بما ورد بالفقرة الرابعة منه »[1] .

وهكذا يكون الخطاب التالي ليس في غير محله : « وفي كلمة الى القوات الدولية في لبنان قال انه يريد ان يبلغ هذه القوات انه « **لا يمكن ان نعرف شيئا اسمه وقف اطلاق النار ، واننا نستند في ذلك الى شرعة الامم المتحدة كما نفهمها . وان المكان الطبيعي للقوات الدولية هو** عند نقاط التماس »[2] .

ودعماً للمقاومة كذلك ، للتشويش على القوات الدولية نثبت التالي : « وانتقد محسن ابراهيم القوات الدولية في الجنوب وقال : « انها تعمل على اجلاء الوطنيين عن مناطقهم » وان هناك ما يشير « الى خروج القوات الدولية عن مهمتها الاصلية » .

واكد ان قرار « الحركة الوطنية اللبنانية » هو « **القتال ضد الاحتلال الاسرائيلي** »[3] .

وربما قرىء في هذا المقتبس شيء آخر : المزايدة على السلطة في وجه العدوان ، وبالتالي جرّ السلطة ولبنان الى دولة مواجهة .

---

١ - الدكتور حسن الجلبي ، القرار رقم ٤٢٥ وقوات حفظ السلام الدولية في لبنان ، من منشورات المؤسسة العربيّة للتشريع والابحاث القانونية ، ص ١٦ - ١٧ .

٢ - « حبش : لا نعرف وقف اطلاق النار » ، النهار ، الجمعة ٣١/٣/١٩٧٨ ، ص ٩

٣ - المرجع ذاته .

وللتذكير ايضاً وايضاً بالبعد العربي لما يحدث بلبنان ، وللتعرف الى مواقف لم يشر اليها سابقاً كما الى مواقف اشير اليها واختلفت الاشارة ، يفيدنا ان نثبت : « في دمشق (سانا) اقيم امس احتفال في مناسبة افتتاح مؤتمر نصرة شعب فلسطين تكلم فيه السيد عبد الله الاحمر الامين العام المساعد لحزب البعث الحاكم الذي القى كلمة باسم الرئيس حافظ الاسد جاء فيها : « ان المقاتلين البواسل في جنوب لبنان وفي الارض المحتلة يستحقون تقدير شعبنا ودعمه ويستحقون دعم كل البلدان المكافحة من اجل الحرية وضد الامبريالية والصهيونية ويستحقون كل دعم وتأييد وان نصرتهم اليوم تمثل نصرة النضال من اجل الحرية والتحرر في العالم وتمثل نصرة من اجل سيادة شعبنا فوق ارضه وتمثل دعما لنضال العالم من اجل التقدم والتطور وتمثل ايضا دعما حقيقيا للنضال من اجل تحقيق السلام العادل في منطقتنا وفي العالم اجمع . السلام الذي ينتفي من خلاله ظلم الانسان للانسان وينتفي فيه ظلم الشعوب وتشريدها في اوطانها ويتحقق فيه لكل مواطن الحرية والسعادة في وطنه وفي ان يقرر مصيره » .

كلمةُ « ابو ماهر »

« كذلك تكلم « ابو ماهر » عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » الذي تطرق الى الاحداث الاخيرة في جنوب لبنان وقال : « في هذه المعركة قدم لنا بعض الاخوة من اشقائنا واصدقائنا المساعدات وهي مساعدات لا تكفي لمسح الدموع ، نطالب الدول التي ما زالت حتى الان خارج « جبهة الصمود والتصدي » الا تعتبر ان تشكيل « جبهة الصمود والتصدي » قد اراحها من اعباء ما هو مطلوب منها من مواجهة مع العدو الاسرائيلي . مطلوب من هؤلاء ايضا ان يكون عطاؤهم في حجم الصراع وليس عطاء قليلا كأنه نوع من الصدقات .

ونحن نشكر في هذه المناسبة الاخوة في سوريا والرئيس حافظ الاسد في التحديد على موقفه الشجاع باعلانه ان اجواء سوريا واراضيها مفتوحة من اجل تسهيل اي مساعدات يرسلها الاشقاء والرفاق الى الثورة الفلسطينية . نشكر سوريا على هذا الموقف ونرفض كل موقف يحاول ان يشكك في ان المساعدات التي تأتي الى الثورة الفلسطينية عبر سوريا لا تصل او ان الحدود مغلقة في وجه هذه المساعدات .

نقول ان كل ما وصلنا من مساعدات من الرفاق والاصدقاء ، وهي مساعدات قليلة

وصلت كلها واستملتها الثورة الفلسطينية بما في ذلك ما قدمه العراق »[1] .

ولم يقتصر المثل المعطى في هذا المقتبس على التذكير بالبعد العربي للسياسة اللبنانية المعاصرة . لقد تعداه الى التذكير بالبعد الدولي او العالمي لهذه السياسة : ضد الامبريالية والصهيونية .

كما يتم ، عبره ، ربط الصراع القائم في الجنوب بالقضيّة الأم للحضارة الحديثة : عنيت قضيّة الحريّة .

وهنا يلاحظ القارىء المهتم بالحوار الايجابي البناء بين الفلسطينيين واللبنانيين مسألة جوهرية ، على الأقل ، تصلح ان تكون نقطة انطلاق مؤملة . الالتزام بالحرية . صحيح انها وصلة بين الفريقين وفرها مسؤ ول سوري . ولكن ما هم . او لسنا « كلنا في الهم شرق ؟ » .

نقول هذا ونعرف تماما ان بين الحلم الكبير ومجالي تطبيقاته العملية ممارسات معيوشة مراحل شاسعة الابعاد . والسلم الذي يربط بين الاثنين تعددت درجاته واختلفت . بالاحرى يمكن ان يربط بين ذلك الحلم وتلك الممارسات سلالم مختلفة . ومن هذا المنطلق وحسب ، واذعانا لمطالب الحريّة ذاتها يتبرر الاختلاف في المواقف المستضيئة بنور الحريّة . ومن هنا تشعب القضيّة وصعوبتها . ومع هذا كله ، ومع غيره كذلك من الاعتبارات ذات القيمة والعلاقة ، يظل التغني بالحريّة ، وحتى لو بلغت الضحالة في معناه وفهمه حدّها الاقصى ، من الجوامع التي لا يصح ان تنتسى في تقييم معاملات الناس بعضهم ببعض . فكم بالحري عندما يرتفع ذاك التغني عن هذا المستوى الضحل ؟! عندها يصبح مدعاة ، اكثر واكثر ، للتفاؤل وبالتالي ، للتفاخر كذلك .

ج ـ الملف الفلسطيني :

ويظهر ان التغني المشترك بالحريّة كما الرفض المشترك لتوطين الفلسطينيين في الجنوب لم ينفع في الاتفاق بين اللبنانيين على فتح الملف الفلسطيني . ظُنَّ انه يمكن ان يكون مدخل المخرج للازمة اللبنانية . وتبين في معرض المحاولة انه اصبح ، مشكلة يختلف الفرقاء المعنيين حولها .

---

١ ـ المرجع ذاته .

يعبّر المقتبس التالي عن ردة فعل احد الفرقاء لمطلب الفريق الآخر الذي يمثله شمعون بقوله : « ليست هناك من علاقات جديدة . هناك انسحاب فلسطيني يجب ان يتم لا اكثر ولا اقل ، ويعني ذلك ازالة اي وجود فلسطيني مسلح على الارض اللبنانية كلها »[1] .

«لا لفتح الملف الفلسطيني

ثالثا ـ في ضوء ذلك كله يتحدد موقف الحركة الوطنية من مسألة فتح ما يسمى « الملف الفلسطيني » على نحو قاطع . اننا نعتبر الدعوة الى فتح الملف المذكور في ظل شحن الاجواء بمطلب تصفية الوجود الفلسطيني ، مؤامرة خطيرة على حاضر البلاد ومستقبلها ومصيرها الوطني كله ، فلا ملف سوى ملف الاحتلال الاسرائيلي ولا قضية فعلية امام اللبنانيين اليوم سوى قضيتهم الوطنية المركزية ، قضية مواجهة هذا الاحتلال والنضال بمختلف الوسائل للخلاص منه . فلتقفل كل الملفات الداخلية التي يجرى افتعال طرحها لطمس شعار « الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي اللبنانية دون قيد او شرط ، ولمنع اتحاد اللبنانيين في وجه العدو الصهيوني »[2] .

واذا كان هذا هو موقف المتعاطفين مع الفلسطينيين من اللبنانيين قبل كامب ديفيد ، فمن الطبيعي ان يزداد هذا الموقف حماسة وعناداً بعد هذا « المخيم » او « المعسكر » .

ذلك ان محادثات هذا « المعسكر » قد خلقت اكثر من تحدٍّ للفلسطينيين عامة ولمنظمة التحرير خاصة .

فهل خصصت لهم حصة ما في تلك المحادثات ؟ وما هي ؟

ووترت الاجواء ، بل خلقت صراعا حاميا ، بين الفلسطينيين والمصريين .

« ووضعت الشعب الفلسطيني في مواجهة قيادته »[3] وربما كانت هذه خطوة اولى على طريق مخطط يهدف الى تحقيق هدف « وداعاً منظمة التحرير » على حد قول المستشار الاول

---

١ ـ « شمعون : المطلوب ازالة الوجود المسلح الفلسطيني » النهار ، الثلثاء ١١ نيسان ١٩٧٨ ، ص ٢ .

٢ ـ « . . . فتح الملف الفلسطيني مؤامرة خطيرة على مصير البلاد » ، جماهير لبنان ، السبت ١٥/٤/١٩٧٨ ، ص ٣ . (وكذلك النهار ، الاثنين ١٠/٤/١٩٧٨ ، ص ٣ من تصريح لعاصم قانصوه .)

٣ ـ « طريق الالام لا يزال طويلا امام الفلسطينيين ! » الحوادث، العدد ١١٤٤ ـ ٤٥ ، الجمعة ١٣ تشرين الأول ، ١٩٧٨ ، ص ١٩ .

برزنسكي للرئيس الاميركي كارتر .

ثم انها وضعت المنظمة والفلسطينيين جميعهم في لبنان ، وبسبب الترابط الوثيق بين الشعبين منذ العام ١٩٤٨ ، في مرمى المخاوف اللبنانية من ان يؤدّي مخطط هذا المعسكر الى التوطين .

وتترجح هذه الامكانية ليكثر معها ويتعمق خوف اللبنانيين منها ومن التحركات الدولية ، عندما نقرأ التقرير المفصّل لمحادثات كامب ديفيد وندرك مدى اصرار بيغن وجديته على رفض المقبول بالتوقيع على معاهدة مع مصر تتضمن الاشارة الواضحة الى « عدم القبول بالضم للارض بفضل الحرب » [1] « Inadmissibility clause » المأخوذة من مقدمة القرار ٢٤٢ لمجلس الامن .

وبعد أن رفض بيغن ، واصر [2] على رفض : توقيع معاهدة تتضمن جملة « عدم الشرعية » هذه وبالرغم من قبوله السابق لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ حلّت المشكلة في كامب ديفيد كذلك بالاشارة الى هذا القرار ذاته « بجميع اجزائه » .

وعلق احد اعضاء الوفد الاميركي على ذلك بقوله :

« تبدو نقطة بلهاء »[3] .

« ولكن غالبيّة اعمال المؤتمر كانت هكذا ـ مجرّد توقفات طويلة (ترنّحات) عند التأويل »[4] او اذا فضلت « التفسير » .

من جهة ، وعلى مستوى معين من مستويات البحث الجدي ، لا يسعنا الا ان نعطي المعلق الاميركي حقا فيما يذهب اليه . انها لبلاهة واضحة ومفضوحة ان يختلف اثنان على مسألة اسميّة ـ على اختلاف يدور على مجرد تفسيرات متناقضة او متغايره للجملة ذاتها . هذا مبدأ منهجي معروف . بالاحرى إنه لمن المبادىء الاولية للمنهجية المؤتمنة . كما تدل على ذلك معطيات المنهجيّة والسياسة .

1 — News week, October 2, 1978, P. 22.

2 — » Let my right hand forget its cunning before I sign Such a document «
(ليت يدي اليمنى تنسى مهاتها قبل ان اوقع معاهدة كهذه) .
(المرجع ذاته) . Ibid

3 — «It sounds like a stupid point» «Ibid. المرجع ذاته

4 — But that's how a lot of it went —just hangups on interpretation ـ Ibid المرجع ذاته

ومن جهة ثانية ، وعلى مستوى ثانٍ من جدية البحوث المسؤولة ، لا يسعنا كذلك إلا ان نشير ، وذلك بفضل المنهجية المؤتمنة ومبادئها الموضحة ايضا ، الى البعد الذاتي لتلك التفسيرات ـ علاقتها بالافكار ، والافكار المسبقة او الثابتة ، او بالاختصار ، علاقتها بنوايا المتناقشين .

ان اصرار بيغن على عدم التوقيع المشار اليه لأشارة علمية واشحة الى نواياه المبطنة . يبقى ان نذكر بان السياسة ليست نوايا وحسب على الرغم من اهمية النوايا ـ اذ تكمن وراء التصرفات .

نقول هذا مع العلم اننا نعرف ان الكثيرين ، ومنهم مسؤولون معاً فكرياً وسياسياً ، يركزون على النتائج في السياسة : مثلا :

« هل يمكن الفصل في هذا المجال بين رغبة اسرائيل واميركا والسادات في اركاع سوريا ، وجرائم حكام العراق من حيث النتيجة في الأقل خصوصاً ان السياسة نتائج وليست نيات ؟ »[1]

صح ان السياسة في نهاية المطاف ، وليس للمطاف نهاية نهائية نتائج . ولكن هذه النتائج لم تحصل بمعزل عن مخططات مدروسة او على الأقل مشغول على ضوئها ، ولذلك ، وعبر هذه المخططات ، يصبح التعامل المتبادل التأثير بين النتائج والتصرفات والنيّات (او الرغبات) والموضوعيات علاقة ديالكتيكية معقدّة وصعبة التحليل . غير ان تناسي ايا من هذه المعطيات الأساسيّة في التحليل العلمي المنهجي لمطلق عمل سياسي يبقى خطأ لا بد للمحلل ان يجني مفاعيله .

اننا على كل حال نربأ بانفسنا ان نقع في فخه .

ومن هنا ، يصح القول ، ورجوعاً الى موضوعنا ، ان كامب ديفيد ليس سوى مرحلة وحسب ، سبقتها مقدمات ، وستلحقها بالطبع نتائج ، في تاريخ العلاقات العربيّة الاسرائيليّة .

غير أن اهميّة الاشارة الى النيّات ، محركاتٍ للتصرفات السياسيّة ، وبالتالي وجوب

١ ـ « وحدتنا الوطنية ، (المتماسكة) وارادتنا (الوطنية) الحرّة مقدستان . . . والامور سجال » ، تشرين الدمشقية ، ٩/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ١ . (التوكيد لنا)

اعطاءَها حقها ، كمعطيات او اذا شئت وقائع سياسيّة ، تستحق المعالجة المسؤولة لا تنحصر فيما خص كامب ديفيد وحسب ، إنما ظاهرة عامّة . وهي لذلك ، وعلى المستوى النظري العام تشمل السياسة اللبنانية كذلك .

ولو تفرّسنا جيّدا بالظاهرات السياسيّة اللبنانية لتبين لنا ، على الصعيد العملي ، ان السياسة اللبنانيّة تتألم ، منهجيًا ، من معالجة هذه المعطيات الذاتية ، النّيات ، من شوائب كثيرة .

هذه ، تتطلب طريقة الوصول غير المباشر[1] . وكذلك فالوصول اليها والتعرف عليها يتطلبان الخضوع لمبادىء الترويض المنهجي الدقيق . ولصعوبة هذه العملية تكثر امثلة تناسيها وإلباس النيات بالتالي اللباس الذي يتناسب والتفسير المناسب . وقلما يكون هذا التفسير العلمي الدقيق والصحيح . مثال من عدة امثلة :

« في اثناء لقائه بأحد الوفود التي زارته مؤخرا قال رئيس الجمهورية كلاما لم يسمع منه من قبل . اذ صار بامكان الدولة ان تقول « لا » وان تقول « نعم » . ولكن هذه « اللا » وهذه « النعم » صدى « للا » الجبهة اللبنانية و« نعمها » .

« ولم يشأ رئيس الجمهورية ان يعطي رأيا في موضوع الاحتلال الاسرائيلي مبررا ذلك بان في البلاد موقفين . موقف يرى ان لبنان خاضع لاحتلالين . الاحتلال الفلسطيني والاحتلال الاسرائيلي وموقف يقول بان جزءا من لبنان خاضع للاحتلال الاسرائيلي ويجب التحرك على هذا الاساس .

« سلوك الدولة الرسمي وفق ايحاءات « الجبهة اللبنانية »

« صحيح ان رئيس الجمهورية « ينقل » ما يقال . الا ان سلوك الدولة الرسمي في التعامل مع موضوع الاحتلال لم يعد يترك مجالا للشك في انها تتصرف وفق ايحاءات « الجبهة اللبنانية » . ولقد كشف سلوك السلطة في معالجة اخطر مسألة تعرض لها لبنان عن جوانب هامة في مسايرة القائلين بتساوي الوجود الوطني الفلسطيني مع الاحتلال الاسرائيلي .

« والذي يبدو واضحا ان السلطة على رغم صمتها الرسمي ـ باستثناء ما يخرج على لسان

١ ـ الدكتور ملحم قربان ، الواقعية السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، الفصل الثالث ، مقطع : « الوصول المباشر والوصول غير المباشر للذاتيات » ، ص ٥٩ وما بعدها .

وزير الخارجية ـ مرتاحة جدا لانقسام الداخل اللبناني حول هذا الامر فاندفعت بعيدا في المماطلة بطلب الانسحاب في عملية « عض اصابع » تنتظر بنتيجتها ان لا تكون هي البادئة برفع الصوت .

« واذا كان سلوك « الجبهة اللبنانية » مفهوما فان سلوك الدولة بات يضع اكثر من علامة استفهام ، والجبهة مصرة على ان تطل على لبنان بوجهين ، وجه الحكم الرسمي . . ووجهها الخاص . ولقد فوجئت الاوساط الوطنية برسالة البطريرك خريش بمناسبة الفصح المجيد التي حشرت اللبنانيين امام اختيارين : الاتفاق على طرح الوجود الفلسطيني والتخلص منه او « الفرقة اي التقسيم »[1] ».

نرى في التوكيدين المذكورين مثلين ظاهرين على ما نقصد « بالوصول السهل وربما المتسرع الى النيات » .

وقد يصح هذا بمعنى انه يتفق والوصف العلمي الدقيق وقد لا يصح ـ وحتى حين يصح تظل منهجيته مبتوره .

وهاك مثلا ثانيا : « ان الصراع اللبناني ـ الفلسطيني هو الموضوع الاساسي الذي كان يجدر بالسلطة اللبنانية ان تطالب بطرحه في مجلس الامن الدولي ، ذلك ان اشعال المعارك العسكرية في العاصمة والضواحي في هذا الظرف ليس سوى محاولة فلسطينية رفضية ـ يسارية تهدف الى تحويل الانظار عن الانسحاب الفلسطيني من الجنوب الذي هو ضرورة ملحة لعودة اللبنانيين الى قراهم .

« اما اشعال هذه المعارك في منطقة الشياح ـ عين الرمانة على الاخص ، فهو محاولة لضرب التلاحم الاسلامي ـ المسيحي الذي بدأ بالظهور » .

وخلص الى القول : « اننا في الوقت الذي ندعو الى التصدي للمخططات الفلسطينية التقسيمية ، نحرص كل الحرص على ان يشترك جميع اللبنانيين هذه المرة في مسيرة تحرير لبنان الآيلة الى توحيده . وعندئذ نختصر درب الآلام ونمنع المخططات الخارجية في النفاذ الى وحدتنا »[2] .

١ - « ماذا يعني فتح الملف الفلسطيني » ، الوطن ، السبت ٨ نيسان ١٩٧٨ ، ص ٦ . (التوكيدين لنا)
٢ ـ « بشير الجميل : نحرص هذه المرّة على اشتراك جميع اللبنانيين في مسيرة تحرير لبنان لتوحيده » النهار ، الثلثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٤ . (التوكيدان لنا) .

واوضح انه يصح على هذين التوكيدين من زاوية المنهجيّة والعلمية ، ما صح عن سابقيهما .

ونترك للقارىء اكتشاف الامثلة المغايرة ، وقد كثرت وتعددت ، على هذه الظاهرة .

على أن القضيّة الأكثر اهميّة في هذين المقتبسين ـ وهي قضيّة تقض مضاجع المهتمين بالسياسة اللبنانية منذ ١٩٤٨ وان برزت حدتها مع اتفاقية القاهرة ١٩٦٩ ـ هي تضارب المواقف بالنسبة للوجود الفلسطيني المسلح ـ وعلى وجه التخصيص في هذا الاطار هل يتساوى والاحتلال الاسرائيلي ؟

وقد اشرنا في مكان مغاير من هذه الدراسات انه عامل في حدود التنفيذ الناجح للقرار ٤٢٥ .

ومن نتائج هذا الواقع ، الشرخ في الوحدة الوطنيّة ، المواقف المتضاربة بالنسبة لاتفاقية القاهرة ـ وقد لجأ اليها كثيرون للتمييز لا بينه وبين الاحتلال الاسرائيلي بل وكذلك بينه وبين الميليشيات اليمينية[1] . ومنها كذلك تناقض المواقف بالنسبة لفتح « الملف الفلسطيني » :

« واذا كانت رئاسة الجمهورية ، على ما يبدو تنظر بارتياح او برضى الى موقف « الجبهة اللبنانية » المتشدد من مسألة « الوجود الفلسطيني » والاصرار على تقديمه على موضوع الاحتلال الاسرائيلي وتشريد ثلاثمائة الف مواطن من قراهم وبيوتهم ، فان بعض اوساط الحكومة لم تصل بعد الى قناعة تدفع بها للقبول بفتح « الملف الفلسطيني » على مستوى مجلس النواب .

« وفي نظر هؤلاء ان المسألة الاكثر الحاحا للمعالجة هي في الاساس مسألة الاحتلال الاسرائيلي ولا يجوز في مطلق الاحوال مرافقة بحث هذا الموضوع باي موضوع اخر ، لانه يعطي اسرائيل حجة للبقاء في الاراضي اللبنانية[2] » ؟ .

وكذلك : « ان مساواة الفلسطينيين الاشقاء بالاعداء الصهاينة من جانب بعض الفئات اللبنانية تتناقض كلياً مع الفكرة الداعية الى نعت لبنان بذاته وتتصادم مع حقائق الوطنية

١ ـ كمال جنبلاط .
٢ ـ « ماذا يعني فتح الملف الفلسطيني » ، الوطن ،السبت ٨ نيسان ، ١٩٧٨ ، ص ٦ .

اللبنانية في مجال وحدة المصير القومي .

ان المراهنة على صدامات اسلامية وطنية مع الفلسطينيين قد سقطت نهائياً وتحطمت ايضاً العصا الاسرائيلية في الجنوب اللبناني بفضل صمود المقاومة الفلسطينية والشعبية .

« واذا كان هناك من تفكير في اخراج الامم المتحدة او بعض قواتها العاملة في الجنوب عن مهمتها الرئيسية في سحب الوجود الاسرائيلي من بلادنا ، فان مصير العالم بأسره سوف يكون على كف عفريت وليس فقط مصير الكيان اللبناني ، (. . .) واليوم ، ونحن نواجه العدو الصهيوني المحتل ، فان الواجب الوطني والقومي يدفعنا الى لقاء مع كل قوة او شخصية معادية للاحتلال الاسرائيلي على قاعدة الولاء الوطني الصحيح »[1] .

وكذلك : « وقال قانصوه بعد اجتماعه ساعة ونصف ساعة بجنلاط في حضور السيد رياض رعد ، من الحزب التقدمي الاشتراكي : « كانت جولة في اطار عملية التنسيق والجهد المشترك لاعادة النظر في طريقة العمل الوطني المشترك ضد الاحتلال الاسرائيلي لتدعيم المقولة تحت شعار اللقاء الوطني اللبناني والمقاومة الفلسطينية وسوريا ، كذلك لتوحيد الجهود السياسية والمعنوية والمادية والقتالية في وجه الاحتلال الاسرائيلي .

وتطرقنا في حديثنا الى الوضع في الجنوب وقضية فتح الملف الفلسطيني الذي نرفض مناقشته قبل ان يتم الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية .

كما بحثنا صور المؤامرة التي يجري تنفيذها من خلال قوات الطوارىء الدولية والتفسيرات التي تعطى لمهمة هذه القوات وظاهرة وصول الاعتدة الثقيلة لها والتي لم يستعمل مثلها في السابق في اي من المهمات التي اوكلت الى قوات الطوارىء الدولية في اي مكان كلفت التدخل فيه »[2] .

وكذلك الحزب التقدمي الاشتراكي : « ان القوى الحريصة على سيادة لبنان واستقلاله

١ ـ « شاتيلا : الحملات على « قوة الردع » هدفها ازالة الحواجز امام التقسيم » ، النهار ، الثلثاء ١١/٤/١٩٧٨ ، ص ٤ .
٢ ـ « قانصوه : هناك مؤامرة خلال التفسير » ، النهار ، الثلثاء ١١/٤/١٩٧٨ ، ص ٤ .

مدعوة اليوم الى جمع كلمتها وتوحيد موقفها الداعي الى انسحاب اسرائيل ، لان الموقف الوطني المتشدد في مواجهة الغزاة هو الضمان الوحيد لتكوين موقف عالمي متماسك وتثبيته ضد العدوان الاسرائيلي ، الا ان المسارعة الى فتح ملفات اخرى غير ملف الاحتلال تساعد اسرائيل في تمييع الضغط الدولي عليها وتمكنها بالتالي من تحقيق الهدف الذي تصبو اليه ، وهو التهرب من الانسحاب لتثبيت احتلالها في الجنوب تحقيقا لمطامعها القديمة في ارض لبنان »[1] .

وفي الجهة المقابلة ، وليتبين اكثر عمق الهوّة التي تضرب الوحدة الوطنية اللبنانية نقرأ التالي :

« من دون شك ان الاحتلال الاسرائيلي فظيع ومن افظع الامور . ولكن كما تعلمون انه بصداقاتنا وديبلوماسيتنا ووحدتنا الوطنية ، تمكنا من ان نحافظ على حدودنا التي كانت الوحيدة المتاخمة لاسرائيل ولم تحتل . كم من المرات قلنا لاخواننا الفلسطينيين ان طريقة وجودهم في الجنوب لا تفيدهم بل على العكس تخربهم وتخربنا وتجر اسرائيل الى التعدي على حدودنا .

. . .

« والحمد لله اعتقد اننا نجحنا وان الامم المتحدة اخذت على عاتقها اخراج اسرائيل من عندنا . وانا متأكد من ان اسرائيل ستخرج والا ستكون نهاية الامم المتحدة كمؤسسة لها وزنها الدولي .

. . .

« واكرر ان احتلال اسرائيل لارضنا فظيع لكن علينا ان ندرك الاسباب التي املت هذا الاحتلال . الآن اصبحت الامم المتحدة مهتمة بقضية انسحاب اسرائيل ، لكن اذا لم تكن الامم المتحدة تريد ان تعالج قضية الوجود الفلسطيني المسلح ، فكأننا لم نعمل شيئا . انا اعتبر ان انسحاب اسرائيل مسألة منتهية ، واقول اننا اثرنا ضجة طويلة عريضة خلال اسبوع ، فأقمنا الارض واقعدناها في الامم المتحدة ، والآن يمكننا ان نقول ان قضية

---

١ - « الحزب الاشتراكي . فتح اي ملف غير ملف الاحتلال الاسرائيلي يساعد على التهرّب من الانسحاب » ، النهار ، المرجع ذاته .

انسحاب اسرائيل ستنتهي ، ولكن لا يمكننا ان نقول اننا عالجنا اسباب الاحتلال . لذلك نحن نضع الوجود الفلسطيني المسلح على ارضنا على مستوى واحد مع دخول اسرائيل الى حدودنا ، واذا كنا نريد معالجة قضية الوجود الفوضوي ، فعلينا ان نتفق في ما بيننا كلبنانيين مسيحيين ومسلمين ، لانه ما دام نصف اللبنانيين الذين هم المسلمون ، يرتضون مكرهين او نكاية بنا هذا الوجود على تجاوزاته ، فان بلادنا لن ترتاح والقضية الفلسطينية تبقى في خطر »[1] .

ويساند المقتبس التالي المقتبس السابق :

« تجمع النواب الموارنة

« وعلق النائب بطرس حرب ، الناطق باسم « تجمع النواب الموارنة » على الدعوة الى الجلسة ، قال : « لا بد لي من الترحيب بالدعوة لعقد جلسة نيابية تطرح فيها القضايا المصيرية ، وعلى رأسها كما يعلم الجميع قضية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ، خصوصا ان هذه الدعوة تأتي تلبية لمطلب كان التجمع النيابي الذي انتهي اليه اول من نادى به ، وذلك اعتقادا منا ان المدخل الصالح ، لاعادة بناء لبنان واللحمة بين ابنائه هو اتفاقهم على ما فرقهم في الماضي ، والجميع يعلم ان الخلاف بين اللبناني على الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان والمفهوم بين اللبنانيين لهذا الوجود[2] .

ولاعتقاده ، واغلب الظن انه اعتقاد خاطىء ، ان الايضاح والتفسير قد يبين النوايا فيفيد يزيد النائب حرب : « وانني ادعو الى الاستفادة من المهلة التي تفصلنا عن تاريخ الجلسة لمتابعة الاتصالات بغية انجاحها ، نظرا الى الاهمية التاريخية التي لهذه الجلسة ونتائجها العميقة على الصعيد الوطني في حال تم الاتفاق على مبادىء واضحة تشكل القاسم المشترك لجميع اللبنانيين حول الوجود الفلسطيني . الا ان ما يجب ان نلفت اليه ان هناك من لا يريد لهذه الجلسة ان تعقد وانه قد لا يوفر وسيلة لتفشيلها ، والفت السلطة المسؤولة الى هذا الامر طالبا اليها الايعاز الى الاجهزة المختصة التابعة لها للتنبه الى الوسائل التي قد يلجأ اليها من يزعجه انعقاد هذه الجلسة لمنع حصولها .

---

١ - « الجميل يعرض مع سركيس الاوضاع والحوادث الاخيرة . . لكن المشكلة لن تنتهي ما دامت . . . » المرجع ذاته .

٢ - « حدد الاسعد ٢٠ نيسان . . . » النهار ، الثلثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

ولا بد لي من توضيح قضية كانت موضع تعليق من الصديق دولة الرئيس سلام ، اذ انه ولا شك حصل لبس لما قصد التجمع النيابي الذي انتمي اليه وقال اننا وضعنا الغير امام احتمالين اما فتح الملف الفلسطيني واما التقسيم ، فالواقع ليس كما فسره دولة الرئيس سلام ، وعتبه علينا في غير محله اذ اننا على رغم تمسكنا بنظريتنا القائلة انه لا بد من فتح الملف الفلسطيني لكي نتمكن بعد ذلك من فتح ملف كل القضايا المصيرية والملف اللبناني بكامله كما ورد على لسان البعض ، وانه اذا تمنع فريق من اللبنانيين لا سمح الله عن تلبية ندائنا الرامي الى فتح الملف الفلسطيني ، فيكون بذلك قد اعطى حجة جديدة للمتطرفين الداعين الى التقسيم وساهم مباشرة في دعم مخططه ، وهذا ما قصدناه وما جاء في وضوح واستغرب كيف فسر على غير معناه .

« وانني انتهز الفرصة للتوجه الى الرئيس سلام شخصيا طالبا اليه وهو الفهيم والعليم ان يتفهم هذا المطلب وان يسعى كما عودنا ليحصل التفاهم بين اللبنانيين على كل القضايا المصيرية وعلى رأسها قضية الوجود الفلسطيني في لبنان لكي نقطع دابر المحاولات التي لا تزال تبذل لمنع اعادة اللحمة بين اللبنانيين ولقطع الايادي التي تمتد من فريق تجاه الاخر بقصد التعاون لما فيه مصلحة البلد . ان يدنا ممدودة في اتجاه اللبنانيين ، طالبين اليهم ان يمدوا في المقابل اياديهم لكي نبني بالتعاون لبنان الذي مات من اجله الكثيرون والذي يجب ان يقوم على اكتاف اللبنانيين جميعا »[1] .

ونبعث بسوسة الشك في اهميّة الحوار ، ومنها ما يستند اليه المقتبس السابق ، لان الاحداث علمتنا ان الأزمة بين اللبنانيين تضرب جذورها عميقا في عدم ثقتهم بعضهم ببعض . انها ، وببعض اصولها ، ازمة ثقة !

إن للحوار المجدي مفترضات اساسيّة . ومن اهم هذه المفترضات توفر الثقة بالكلمة ـ لدى قائلها ولدى سامعها على حدّ سواء . وإلا اصبحت المناقشات ، والمقصود بها اصلاً وسائل تفاهم وتواصل ، مجرد كليشيهات لا تدخل في إطار عملية الاقناع او الاقتناع ـ او اذا شئت تفضيل لغة السياسة اللبنانية الحديثة ـ لغة التفهم والتفاهم .

وقد اشرنا في مناسبة مغايرة من هذه الدراسات الى ظاهرة الإنفصام في السياسة اللبنانية

١ ـ « تجمع النواب الموارنة . . . » ، النهار ، المرجع ذاته .

الحديثة[1] . وقد تصدينا لبعدين من ابعادها . نرجو القارىء ان يتذكر بعدين اثنين اخرين من ابعاد تلك العلة : الإنفصام المزدوج[2] بين الكلمة ونية قائلها او سامعها .

د ـ اهداف الحملة على جنوب لبنان

أن عين اسرائيل على جنوب لبنان لأكثر[3] من سبب هو امر يعرفه الكبير والصغير في لبنان وفي اسرائيل .

وحتى الاهداف التي اعلنتها اسرائيل ذاتها عند بدئها لعملية الاجتياح ، لم تكن قد تحققت عشيّة بدئهم بالانسحاب في الحادي عشر من نيسان ١٩٧٨ . فهل هذا يعني انهم لن يتمّوا الانسحاب قبل تحقيقها ؟ اغلب الظن هذا هو الحاصل .

هدفان معلنان يسترعيان الانتباه ـ خصوصا لعدم تحققها :

الأول هو « التوصل الى اتفاق ضمني مع سوريا يجعلها تأخذ على عاتقها منع اي تحرك للفدائيين في اتجاه الجنوب »[4] .

والثاني هو « ان تتمركز كتيبتان من الجنود النظاميين اللبنانيين على الاقل في جنوب لبنان على ان ينضم اليهما افراد الميليشيات المسيحيّة في المنطقة »[5] .

وتبينّ في إطار التطور التاريخي للاحداث ان الهدف الثاني ينبغي ان ينقسم هو بدوره الى هدفين اثنين : الاول ، يتعلق بارسال جنود لبنانيين نظاميين الى الجنوب ، وهو ، أمر قامت به الدولة اللبنانية بعد الحاح من الامين العام للأمم المتحدة والحكومة الاميركية .

١ ـ راجع . . .
٢ ـ ومن هنا يصبح الانتقال الى الانفصام بين الكلمة والفعل المثبّت لها ـ بعد آخر من ابعادها ـ انتقالاً سهلا وطبيعيا على الادراك المتفهم .
٣ ـ آ ـ الدكتور اسعد رزوق ، اسرائيل الكبرى ، مركز الابحاث الفلسطينية .
ب ـ الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الاول ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٧٨ .
٤ ـ النهار ، الثلاثاء ١٠ نيسان ١٩٧٨ ، ص ١ .
٥ ـ المرجع ذاته .

وقد تعثر هذا العمل ووقفت الكتيبة في كوكبا .

والثاني ، وهو انضمام « الميليشيات المسيحية » الموجودة في الجنوب الى الجيش اللبناني النظامي ، وهو امر رافقته اشكالات وما تزال ـ خصوصا بعدما قامت ضجة كبيرة ضد الرائدين سعد حداد وشدياق من قبل الحركة الوطنية[4] والمنظمات الفلسطينية[5] .

هذا مما يثبت توقعاتنا بالنسبة لصعوبة الانسحاب . وليست هذه التوقعات بغريبة على المراقبين الاجانب :

« وقالت وكالة « اليونايتدبرس » ان الاشارة الاولى الى بدء الانسحاب الاسرائيلي كانت تفجير الاسرائيليين تحصينات اقاموها على تلة الهرماس في منطقة مرجعيون وانكفائهم في منطقة مرجعيون وانكفاءهم في اتجاه البلدة بعد تسليم الموقع الى قوة نروجية .

« الا ان المراسلين الاجانب والمحليين لاحظوا ان ليس ما يشير الى نية الاسرائيليين الانسحاب قريبا من مواقعهم في المنطقة المحيطة بمدينة صور ، بدليل اقامتهم تحصينات جديدة حول المدينة »[1] .

ويربط بعضهم اهداف اسرائيل من الحملة على الجنوب باهدافها عامّة كما نقرأ في التالي :

« اهداف العدو الرئيسية في نظري هي الت ظهرت منذ بداية الازمة وهي ثلاثة .

اقتطاع الارض او جزء منها ، والتوطين ، التوطين المرفوض لبنانيا وقوميا في ان معا ، والهدف الثالث هو التقسيم . هذه هي ايضا المشكلة وهذا هو لب المشكلة في هذا المؤتمر[2] وفي الراي مؤتمر عربي مسؤول يجب ان يعالج هذا الموضوع بكل جدية ، وبكل الاخص . وبكل جرأة »[3] .

وربما كان ذلك المطلب والدعوة مستندان ، كما هو الواقع ، الى تصور معينّ « للازمة اللبنانية » :

---

١ ـ النهار ، المرجع المذكور سابقا ، ص ١٢ .

٢ ـ اشارة الى مؤتمر بيت الدين المنعقد بين ١٥ و١٧ تشرين الاول ١٩٧٨

٣ ـ كامل الاسعد ، خطاب انتخابه رئيساً للمجلس النيابي ، للمرة التاسعة + ، (السفير الاربعاء ١٨/١٠/١٩٧٨ص ٣) .

« المسؤولية العربية المشتركة هي دائما المنطلق وهي الاساس ، وكنا دائما ننادي بوجوب معالجة اية معضلة عربية في اطار من المسؤولية العربية المشتركة والازمة اللبنانية اليوم في منطلقاتها كما نعلم وفي ابعادها جميعا[1] عربية بكل ما تعني الكلمة من معنى ، فمن الواجب القومي على العرب ان يتصدوا لهذه الازمة بكل ما في كلمة واجب من استعداد للعمل الدؤوب وللتضحية »[2] .

وتتناسب الدعوة الى المسؤولية العربيّة المشتركة ، وثابت من الثوابت[3] التي تتحكم بالسياسة اللبنانية المدنية ـ البعد العربي لجغراسية لبنان .

ويبقى التوكيد على انها عربيّة وحسب ـ « وفي ابعادها جميعا عربيّة » ـ توكيدا يميل الى عدم الدقّة أكثر مما يميل الى العلمية . وربما كان ضرباً من الاهمال العارض . ذلك لأن المقتبس الثاني للمرجع نفسه يعيد كفتّي الميزان الى توازنها ، ذلك لانه يعودفيثبت الاشارة الى ثابت آخر[4] ـ الصراع الدولي ـ من الثوابت التي لا يقدر لبنان على التملص من براثينها :

« الازمة اللبنانية كما قلنا هي ازمة عربية ، هي نتيجة الصراعات العربية فضلا عن الصراع الدولي ، هنا في هذا الظرف بالذات عشنا محنة ، طبعا المأساة متمادية ولكن الفترة الاخيرة كانت فترة ظلام وبؤس والم لنا جميعا تدمير ، قتل ، تشريد ، قصف مستمر اصاب المواطنين اللبنانيين . اصاب ابناء الاشرفية ، اصاب ابناء الحدث ، جبل لبنان ، لا يمكن هنا ان نميز بالنسبة للالم بين اصابة مواطن ومواطن اخر ولا يجوز المزايدة ، في هذا الموضوع ولا يجوز المزايدة اطلاقا في هذا الموضوع يجب ان نعمل لحقن الدماء وهنا اتساءل عندما ينطلق صوت او اصوات تقول بوجوب انهاء دور قوات الردع العربية اليوم هل يراد من ذلك او هل ان ذلك من شأنه ان يحقن الدماء وان يوفر على لبنان المآسي . انهاء قوات الردع في لبنان في ظل عدم اكتمال الجيش بنية وعدة وعددا يعني الفراغ وهذا امر بديهي يجب ان يفقهه وان يعلمه ابن الاشرفية وابن عين الرمانة قبل ابن اي منطقة اخرى وهذا

---

١ ـ ها هي حقا « بابعادها جميعا عربية » ؟

٢ ـ كامل الاسعد ، المرجع المذكور ذاته .

٣ ـ ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الاول ، الأهليّة للطباعة والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١٨ ، حاشية رقم ٣

٤ ـ المرجع ذاته ، ص ١٨ .

يعني الفراغ يعني العودة الى الاقتتال الاهلي والى المآسي التي عشناها قبل ١٩٧٦ وربما على اشرس واقوى واشد ضراوة . الا اذا كان تصور انهاء الردع يؤدي في نظر من يتصور الى التدويل ومن ثم الى التقسيم وهذا املاً يتنافى مع ارادة الشعب اللبناني واسمح لنفسي ان اقول المسيحي قبل المسلم . »[1]

غير ان صاحب هذا المقتبس ، كما هي الحال مع كثير من الكتاب والدارسين ، يخلص من ما غوصة ، بفضل هذا الاقرار بتدخل الصراع الدولي بالسياسة اللبنانية،ليعود فيقع في رمال متحركة لما غوصة اخرى : نعني بها ما غوصه التدويل . ذلك لان السياسة اللبنانية مدولّه بطبيعة الحال ـ بكونها تخضع لضرورات الصراع الدولي ـ واذا كانت هذه هي الحال فكيف يمكن ان « يؤدي انهاء الردع الى التدويل » ؟ التدويل ، بمعنى من معانيه ، قائم مع الردع وبدونه .

يبقى ان يعني صاحب المقتبس ، ومثله كثيرون من الكتاب والمحققين في الموضوع ، معنى ثانٍ للتدويل ـ للخروج من هذه الماغوصة . فما هو هذا المعنى الثاني[2] .

وكثر التساؤل عن اهداف الحملة بالذات ، وعن مدى تحقيقها .

وربما كان اهم تساؤل ذلك الذي ورد على لسان الرئيس كارتر موجّهـا لرئيس وزراء اسرائيل :

« وماذا تراكم فعلتم باحتلال الجنوب ؟ لقد زدتم المشكلة تعقيدا عندما خلقتم عدة اطراف جديدة في النزاع . . ومنعتم قوات الطوارىء الدولية من تأدية واجباتها . والمؤسف انكم قتلتم الكثير من الابرياء وسهلتم انسحاب الفدائيين . انت تعرف رأيي الصريح بهذه المسألة »[3] .

لا نعرف بالضبط ماذا كان ، او يمكن ان يكون ، رد بيغن على كارتر . غير ان تحليلاتنا للمعلومات التي طالتها يدانا تسمح لنا ببعض التكهنات المؤتمنة .

---

١ ـ كامل الاسعد ، المرجع المذكور ابقا .

٢ ـ راجع لذلك ، محمد المجذوب ، مصير لبنان في مشاريع منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٩١ .

٣ ـ « النص الحرفي لوقائع محادثات « كامب ديفيد » ، الحوادث، العدد ١١٤٤ ـ ٤٥ ، الجمعة ١٣ تشرين الاول ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠ .

من هذه المعلومات التي لا يصح اهمالها ما ورد على لسان كارتر في المقتبس السابق . وعلى وجه التخصيص قوله : « والمؤسف انكم قتلتم الكثير من الابرياء وسهّلتم انسحاب الفدائيين » . قد يشارك بيغن كارتر اسفه على قتل الكثير من الابـرياء ، دون ان تتأثر معادلاته الواقعيّة بشيء . او ربما تأثرت : بمعنى انه يأسف ويضرب الابرياء بغية خلق نقمة على الفدائيين الفلسطينيين ، بصفتهم السبب المباشر لهذا الفعل ، او بالاحرى ردّة الفعل .

صحيح ان الفدائيين انفسهم يقومون بردّة فعل على طرد الاسرائيليين لهم من ارضهم . ولكن هذا عمل مضى عليه كذا سنين في معقول الجنوبي الاعتيادي ، وربما نسيه تماما . الحاضر في قاموسه ، قاموس البعض على الأقل ، يدين الفلسطينيين بصفتهم سببا لما يحل بهم من مآسي بسبب الغارات الاسرائيلية.هكذا ، نعتقد تفكر اسرائيل ، وقد نكون مخطئين في تفكيرنا هذا .

« وسهلتم انسحاب الفدائيين » اذا صح هذا ، يكون الاسرائيليون قد خدموا حتى ريمون إده بتصرفاتهم . ففي زحمة خوفه على الجنوب ، والليطاني بالذات ، استغرب ريمون اده تأخر اسرائيل في وصول عمليّة اجتياحها حتى مياه الليطاني . واسرائيل بقيت بعيدة عن هذه المياه المسيلة للعابها على الاقل كيلو مترا واحدا . التفسير لدى اده انها كانت تريد تفريغ الجنوب من لبنانييه . وهذا طبعاً محتمل . كارتر يُشير علينا الآن ، في معرض عتابه لرئيس وزراء اسرائيل ، انهم ارادوا « تسهيل انسحاب الفدائيين » . ولماذا انسحابهم وحسب وليس القضاء عليهم ؟

في الجواب على هذا السؤ ال تكمن الخديعة الاسرائيلية ـ هكذا نقدر تكهناً . لو قضوا عليهم لارتاحوا منهم ، طبعاً ، ولكن ذلك لا يقدم ولا يؤ خر شيئاً بالنسبة لقضيتهم لانهم ، فوق كونهم اصبحوا شهداء يستثيرون الحماس ضد اسرائيل والحقد عليها ، كانوا استبدلوا بغيرهم بكل سهولة . وهكذا يكونون قد ذهبوا ، ولكن ليس عبثاً . بقيت بل تأزمت اكثر ، قضية الامن الاسرائيلي من جنوب لبنان .

واذا بقوا ، بفضل تسهيل الاسرائيليين لانسحابهم ، ماذا يحصل حسب الحسابات الاسرائيلية ؟ إما ينكفئون عن القتال ، وهذا امر مستبعد ، فيصبحون عالة على المجتمع الدولي والمجتمع اللبناني ، بصفتهم لاجئين ، ويضخمون المشكلة الاجتماعية اللبنانيّة ، ولهذا الاحتمال مردوده على المدى الطويل لمصلحة اسرائيل وإما يرجعون ، او على الأقل ،

يرجعون الى محاولة الرجوع الى مراكزهم ومواقعهم التي سينسحب منها الاسرائيليون انحناءاً ، انحناء احترام مزيف ، للقرار ٤٢٥ .

وعبر محاولتهم الرجوع الى مواقعهم يخلق الفلسطينيون احراجات على صعد متعددة :

اولا ، مع ابناء الجنوب بالذات ، او مع بعضهم على الأقل ، فتنشأ صراعات معهم .

ثانيا ، مع اليمينيين من غير ابناء الجنوب .

ثالثا ، مع جنود الامم المتحدة ذاتها .

وعلى الصعد جميعها تسير الامور باتجاه واحد : خلق حالة عدم استقرار متعددة الابعاد -
- بين اللبنانيين واللبنانيين
- بين اللبنانيين والسوريين
- وبين اللبنانيين والفلسطينيين .

وتشترك هذه الاعتبارات مع المشاكل التي تثيرها القضية الاجتماعية لتشل الحكم في البلد وتضع العصي في طريق الوفاق وبالتالي في مسيرة الدولة لاستعادة سلطتها وسيادتها على اراضيها . ولبنان ، سائبا مشتّتاً ومشرذم القوى ، افضل بكثير لاسرائيل من لبنان السيد الموحد ارضا وشعبا وحكومة ومؤسسات .

وكما وصف يكون لبنان الثغرة التي يدخل منها الخطر على المنطقة باسرها . ويسهل ، عبرها ، العبور الى منابع النفط - ليس بالضرورة العبور العسكري .

وهكذا ، نستنتج ، على اساس التكهّن المدعوم بعض الشيء ، ان اهداف اسرائيل من غزوها للجنوب واحتلاله لم يكن ، كما هو الخوف التقليدي ، احتلال الجنوب حتى الليطاني - بل خضّ المنطقة وربما العالم بأجمعه ، عبر القرار ٤٢٥ ، ووضعها على قدر يغلي ببطء وتؤده على نار هادئة جدًا .

وربما كان هذا اخطر بكثير ، على لغة ده توكفيل ، من خطر الاحتلال العسكري الحاسم للجنوب . فقد لاحظ هذا المفكر ان طغيان الاكثريّة الذي يدخل كالنعاس ببطء وهوادة على الناس فهو اخطر بكثير من طغيان المتسلط المتحكم . الاول يخفى على المشاعر العادية فلا يثير ردات الفعل القوية ويعكس الثاني يضرب جذوره كالسرطان ببطيء ولكن بتأكيد كبير .

وهكذا ، وبينما قادتنا السياسيون يفكرون تقليديا بالخطر الاسرائيلي ، اصبحت اسرائيل ، في عهد الذرّة ، متقدمّة جدّا بأساليب تضليلها لنا وللرأي العام العالمي على السواء . وبينما نفزع نحن على الجنوب ومياه الليطاني ، دخلت اسرائيل في عصر الطموح - الطموح بالتحكم بالمنطقة كلها بما فيها آبار النفط .

هذا هو التحدي الذي نقيس نجاح قمّة بغداد للصمود والتصدي بالاستجابة له !

كامب ديفيد :

آالتحدي المزدوج

كانت زيارة السادات للقدس لتتضمن الكثير من المبيّات ، السلبي منها تفنن مناهضو السادات باخراجها وتبيانها . وقد يكونون على صواب فيما يذهبون اليه . وقد نكون نحن في قراءتنا التالية لمغامرة السادات ولبعض مضامينها على خطإ كبير . مع هذه التحفظات تستهوينا فكرة التعبير عن كون زيارة السادات للقدس ومن ثم اتفاقات كمب ديفيد تنطوي على تحدٍّ ذي بُعْدين على الأقل .

الاول هو تحدّ سافر للعالم العربي وخصوصا فيما يتعلق بالتكتيك المتبع لحل ازمة الشرق الاوسط . نقول هذا لان السادات ما زال يصر على أن الهدف لم يتنازل عنه : هو تحرير الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، واننا ، ومن زاوية السذاجة البريئة ولو من مرتقب الانطلاقة وحسب ، لنقبض هذا القول حتى يتبين لنا ، تاريخيا وعمليا ، ما يتناقض معه ويتجافى .

انه قرر ونفّذ لا بمعزل عن رضى وقبول العالم العربي او بعضه وحسب ، بل وبالرغم من رفض هذا البعض لهذا القرار ولتنفيذه ولتبعات هذا التنفيذ .

« وقد كان الرئيس السادات واضحا في الاعتراف بانه قدم فعلا تنازلات ، ولكنه في الوقت نفسه قال : **لقد وضعت القضية الفلسطينية على طريق الحل السياسي بعد ثلاثين عاما من فشل الحل العسكري . . .**

ثم اضاف : « ولكني على استعداد لان اسير وراء ياسر عرفات اذا استطاع ان يحقق من خلال موسكو اكثر مما جئت به عن طريق واشنطن ! » .

وما يطالب به المصريون الان هو النظر الى ما تحقق فعلا كنقطة بدء لاسترداد حقوق الفلسطينيين في الضفة والقطاع . ويقولون : « من السهل ان تعلن اتفاقيات كامب ديفيد ، ولكن الطريق الصعب هو التحرك منها لتحويل هذه النصوص الغامضة عن الحكم الذاتي وانتخاب ممثلين للفلسطينيين يشتركون في تقرير مصير الارض والسيادة ، بل ولهم حق « الفيتو » على اي قرار يمس مستقبلهم . كما ان لهم حق انتخاب اي مرشح دون اعتراض من اسرائيل . وهذا يمكن تفسيره بانه حق انتخاب يشمل المؤيدين لمنظمة التحرير كما قال دايان وردد بعده جيمس رستون . فالنصوص الحرجة في اتفاقيات « كامب ديفيد » تركت غامضة مما يتيح الفرصة لكل طرف في تفسيرها لصالحه وفقا لقدرته على توظيف العوامل المستقبلية الى جانبه . وقد استطاع اليهود تفسير ثلاثة اسطر اعطيت من اللورد بلفور الذي لم يكن عام ١٩١٧ يمثل اية سلطة شرعية في فلسطين ، فيحولوها الى وثيقة شرعية تعطيهم الحق باحتلال فلسطين من البحر الى النهر وبعضهم يصر على انها تعطيهم الحق في عبر الانهار من الاردن الى الليطاني حتى النيل والفرات . فلماذا ـ يتابع المصريون ـ لا يستطيع العرب الاستفادة من اعتراف بيغن بضمانة الولايات المتحدة بحق الفلسطينيين بالحكم الذاتي ، وهو اقوى من وعد بلفور ، ليطوروه الى كيان ودولة مستقلة ؟ »[1] .

ذلك هو البعد الثاني للتحدي : ان يطوّروا اعتراف بيغن ، وهو افضل من وعد بلفور ، الى كيان او دولة مستقلة .

وربما واجهنا ، عند هذه النقطة بالذات ، سبباً هاما ، من الاسباب المتعددة التي تجعل مناهضي سياسة السادات اشد حنقا وعبثاً . هم يعتقدون ان العالم العربي ، بظروفه الراهنة ، ليس على مستوى[2] هذا التحدي اذ يتطلب كذلك بُنى « اجتماعية واقتصادية

١ ـ (الحوادث، العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ٢٣ .

٢ ـ ولا يقف السادات وحيدا من هذا الموقف ، يشاركة نظرته المتفائلة هذه كثيرون في انحاء العالم العربي ـ هذا ليزيد في متاعب دول الصمود والتصدي . من هؤلاء المتفائلين الملك الحسن الثاني ملك المغرب ـ فقد ادلى بتصريح رحب فيه بمبادرة السادات جاء فيه « أن جمع الخبرة الاسرائيليّة مع راس المال العربي في بوتقة من التعاون ، يحول الشرق الاوسط ، الى اكثر المناطق ازدهاراً في العالم » (« هذا العالم : قبل ان تصبحوا الجيران الطيبين ! » الحوادثالعدد ١١٣٩ ، الجمعة ١ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ٢٩ .)

ومؤسسات وتنظيمات اجتماعية وحضارية وربما مالية كذلك لا تتوفر الان في العالم العربي ، فهو بذلك ، كمن يقذف بشاب الى البحر قبل ان يهيء له التمرين الكافي في السباحة ليضمن خلاصه من الغرق !

وتبقى قصة اي من الفريقين افضل لمجابهة المستقبل مرهونة بتطورات الاحداث ونتائجها المستقبليّة ، وتقييم الموقفين ، في إطار المعطيات الحاضرة ، تقيما علميا يتخطى حدود هذه الدراسات ـ على اهميته .

وفي إطار هذه التطورات ، ماذا يتوقع المراقبون هذه المنطقة وعلى الأخص للبنان ؟ انفجارات ![1] ذلك لان قادة[2] قمة الصمود والتصدي الثالثة[3] التي انهت اعمالها عند منتصف الليل في دمشق نهار السبت ٢٢/ ٩/ ١٩٧٨ قررت ان تستجيب للتحدي الآتي من قمة كامب ديفيد :

« ففي رأي قادة الصمود والتصدي ، ان قمة « كامب ديفيد » لم تضع سلاما للشرق الاوسط ، وانما هي وضعت حربا ، ان لم يكن بين اسرائيل والعرب ، فبين العرب انفسهم »[4] .

وتبقى هذه الحرب اخطر نتائج واعمق أثرا من الحرب الاخرى وهذا مع العلم ان هذه الثانية تتحكم ، بفضل الظروف التي تحيط بالاولى وبنتائجها ، تتحكم بهذه الحرب الاولى .

واذا انتقلنا من التاريخ وتطورات حوادثه الى « الرؤى » فيه او الى « الرؤى الكبيرة »[5] حوله استوقفنا ، خصوصاً اذا ما عولج من الزاوية المنهجيّة وأخضع للاعتبارات العلمية وحسب ، استشراف لكامب ديفيد وتعليق على هذا الاستشراف .

١ ـ راجع لمبررات ذلك من هذه الدراسات : « الاطار السياسي : الوفاق المتوتر بين الجبارين » .
٢ ـ الرئيس الاسد ، والرئيس القذافي ، والرئيس بومدين ، والرئيس علي ناصر محمد ، والاخ ابو عمار .
٣ ـ كانت الاولى في الجزائر والثانية في الرباط .
٤ ـ « الحرب القادمة من « معسكر داوود » ، الحوادث، العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩ ايلول ١٩٧٨ ، ص ٢٠ .

٥ ـ « مصير العالم باجمعه معلق على نتيجة الصراع العربي ـ الاسرائيلي » الحوادث، العدد ١١٣٩ ، الجمعة ١ ايلول ١٩٧٨ ، ص ٤ وص ٥ . (مقال الاسبوع) .

صاحب هذا الإستشراف هو نجيب عازوري وتاريخه هو مطلع هذا القرن :

« ان ظاهرتين مهمتين متشابهتي الطبيعة ، بيد انهما متعارضتان لم تجذبا انتباه احد حتى الان ، تتضحان في هذه الاونة في تركيا الاسيوية ، هما يقظة الامة العربية ، وجهد اليهود الخفي لاعادة تكوين مملكة اسرائيل القديمة على نطاق واسع . ومصير هاتين الحركتين هو ان تتعاركا باستمرار حتى تنتصر احداهما على الاخرى . وبالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين هذين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متضاربين يتعلق مصير العالم بأجمعه . وليس للمرة الاولى على كل حال تناقش مصالح الغرب في حوض البحر الابيض المتوسط لان هذه المنطقة تصل بين ثلاث قارات وثلاثة بحار كانت على مدى عهود متفاوتة مسرحاً لاحداث سياسية او دينية قلبت مصير العالم بأسره »[1] .

قد يصح هذا الاستشراف وقد لا يصح -خصوصاً جَزْمه بان « مصير هاتين الحركتين هو ان تتعاركا باستمرار حتى تنتصر احداهما على الأخرى » . ذلك لان صحة هذا القول تتضمن القول « بحتمية » تسيطر على الاحداث التاريخية ؟ وهذه « الحتميّة » في قاموسنا وفي فلسفة التاريخ العلميّة ، هي مفترض خاطىء .

ومن هنا نخطىء كذلك وللأسباب ذاتها مقالة الاسبوع حيث تجزم إذْ تتبنى هي بدورها هذه الافتراضية حيث تقول :

« والمخيلة اللبنانية رأت بأم العين منذ عشرات السنين لقاء كامب ديفيد ، ورأت كارتر والسادات وبيغن مجتمعين لتحقيق مشروع مستحيل قبل ان يولدوا »[2] .

وحيث تقول : « وقد امن عازوري وغيره من اصحاب الرؤى الكبيرة في مطلع هذا القرن ان الصهيونية والحركة القومية تمثلان مبدأين متناقضين ، ونفوا ان تكون هناك امكانية لنجاح اي تلاق بين هاتين الحركتين »[3] .

اذ ليس هنالك « مستحيل » ، علميا ، فيما يتعلق باحداث التاريخ وبتطورات هذه الاحداث ، وبالتالي لا يصح ان « ينفى » ، نفيا مطلقا ، مطلق حدث !

---

١ - المرجع ذاته

٢ - المرجع ذاته ص ٤ .

٣ - المرجع ذاته ، ص ٥ .

ولا يستثنى من هذا الحكم « نجاح اي تلاق بين هاتين الحركتين » .

وهب ان الاستشراف كان صحيحا والتعليق عليه ايضا ، فماذا تكون النتيجة المترتبة على ذلك ؟

ان الاهتمام الكبير والضجة العالمية التي يثيرها العالم حول كامب ديفيد لا مبرر لهما على الاطلاق . وينطبق هذا سواء على المساندين لهذه القمة الثلاثيه والفخورين بتحقيقها والموعودين بنتائجها وعلى المناهضين لها والمتشائمين من نتائجها والمتخوفين من نجاحها .

وهذا يعني ، ضمنا ، عبثيّة قرارات مؤتمر دمشق للصمود والتصدي . اذا ، لو كان مؤتمر كامب ديفيد مستحيلاً بحكم طبيعة التاريخ ، فلماذا الاهتمام بتفشيلها ؟ في الواقع يصبح هذا الاهتمام وجميع المخططات التي تنبثق عنه ترهات لا تقدّم ولا تؤخر ، جوهريا ، في مجرى التاريخ . قد تكون ذات فائدة بصفتها تبرج ووضع لمسات فنيّة شكلية وظاهريّة فحسب . بكلمة ثانية ، سيتخذ التاريخ مجراه بقطع النظر عما اذا تحققت ام لا .

فهل يعقل ان يكون المهتمون بكامب ديفيد والمتحمسون لقمة دمشق لدول الصمود والتصدي معا موهومين ؟

نستبعد هذا كل الاستبعاد . وذلك لاننا نرفض الافتراضية في حتمية تطور التاريخ التي يستند اليها ذلك الاستنتاج .

من هنا تصبح مغامرة كامب ديفيد تحدياً متعدد الابعاد[1] . رأت المنظمات الفلسطينية الرد على احدها بالوحدة الوطنية[2] .

ومن هنا كذلك اهمية مقررات مؤتمر دمشق لدول الصمود والتصدي . ومن هنا الاهمية التي تعطى للقاء التاريخي[2] بين الأسد والبكر في العراق[3] ، وبالتالي اهمية التهيئة لمؤتمر بغداد . ويتصادم المؤتمران : كامب ديفيد وبغداد .

---

١ - تصحيحا لعنوان هذه المقطوعة : « التحدى المزدوج »

٢ - هل تسجل هذه حسنة لكامب ديفيد ؟

٣ - المصادر الجزائرية الرسميّة ، وصفته « بالانجاز التاريخي » ، النهار ، الجمعة ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ١٠

٤ - « سوريا والعراق وضع عربي جديد » المرجع ذاته ، ص ١ .

الاول يريد ان يوجه الصراع العربي الاسرائيلي في اتجاه معين ، والثاني يريد أن يقطع على الاول طريقه .

اما النجاح فهو نتيجة لعوامل متعددة ومتشابكة . المعروف الآن هو التصادم بين مجموعتين من الارادات ، ويبقى التاريخ رهن بقرارات تلك الارادات المتصادمة وليس فيه من الحتمية ما يعطل هذه الارادات !

أأ ـ مخرج من مأزق مزدوج

لقد ردد الرئيس السادات في أكثر من مناسبة انه غير قادر لمواجهة اميركا عسكريا . فقد قبل وقف اطلاق النار اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ عندما واجهه البنتاغون بدعمه الصامد لاسرائيل وبالتزامه غير المتردد بالدفاع عن اسرائيل .

ومن هنا رأى ، صوابا ام خطأ ، ان النتيجة ستكون تضحية بعدة آلاف من الجنود المصريين كل خمس سنوات ، وذلك ربما ، من غير طائل .

ومن هنا يكون اتفاق كامب ديفيد مخرجاً من مأزق عسكري .

ونقرأ ، كذلك في بيان قيادة الثورة العراقية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨[1] ، اشارة واضحة الى بعد ثانٍ من هذا المأزق التي كانت تعاني منه مصر :

يأتي الاقتراح إيجابيًا في البيان ، هذا من حسناته : وهو اقتراح بانشاء « صندوق قومي يموّل من الدول العربيّة المصدرة للنفط ويؤمن وفق نظام معين القدرة على الصمود لمصر وسوريا والاردن ولبنان[2] ومنظمة التحرير الفلسطينية والشعب العربي في الارض المحتلة »[3] .

وصدق هذا الاقتباس ام لم يصدق على مستوى عال من الدقة العلميّة ، تبقى الظاهرة الايجابية فيه هامشيّة بالنسبة للنقطة المطروحة ههنا ـ هذا بالرغم على اهميتها في اطار اوسع وبالنسبة لتوقيت أنسَب .

---

١ ـ راجع نصه في الملحق الثالث. القسم الثالث من هذه الدراسات ، رقم ٢٠ .
٢ ـ يتبين من مراجعة نص البيان ان هذا الاقتباس ليس بالدقة العلمية المطلوبة .
٣ ـ الحوادث، العدد ١١٤٤ ـ ٤٥ ، الجمعة ١٣ تشرين الاول ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

النقطة ذات العلاقة العلميّة المباشرة بما نحن بصدده الآن ـ مأزق مصر الاقتصادي ـ هي التالية

ثالثا[1] ـ وتقديراً من العراق للظروف الاقتصادية الخانقة التي عانت منها مصر لسنوات طويلة » .

اذن فالعراق يعرف ان مصر تعاني « لسنوات طويلة » من ظروف اقتصادية خانقة .

وكان التعليق المختصر للرئيس السادات ردّة فعل مناسبة :

« الآن تذكر العراق وحكامه اوضاع مصر الاقتصاديّة وقدراتها[2] » غير ان العتاب المتبادل بين القادة العرب ومقدار المسؤولية فيه على كل منهم هو قصة تختلف عن موضوع بحثنا الحالي بعض الشيء .

يهمنا هنا ايضاح فكرة مزدوجة : ان كامب ديفيد كان مخرجا من مأزق مزدوج بالنسبة لمصر . وقد يتبين انه مخرج من مأزق متعدد الابعاد كذلك .

أأأ ـ ولبنان

لقد تساءل نوّاب « التجمّع الوطني النيابي » عن نوايا المجتمعين في كامب ديفيد فيما يتعلق بالجنوب :

« الجنوب : هل يبقى رهينة ؟

اما قضية الجنوب التي باتت كأنها مفصولة عن القضية اللبنانية ، فسيثيرها الرئيس الحص بطلب من « التكتل النيابي المستقل » وبناء على اقتراح الرئيس كامل الاسعد وذلك في اجتماع يعقده التكتل اليوم الجمعة ويصار الى ابلاغ هذا الطلب الى الرئيس الحص غدا السبت .

---

١ ـ كان « اولا : اعتبار العراق . . . جزءا من الجبهة العسكرية الشمالية لمواجهة للعدو الصهيوني » وثانيا : ان فداحة الاخطار التي تترتب على خروج مصر من الصراع العربي ـ الصهيوني في حالة تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد . . . »
٢ ـ السادات في مجلس الشعب المصري الاثنين بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٧٨ .

« وكان « التجمع الوطني النيابي » الذي يشكل جزءاً من التكتل قد قرر في اجتماعه الاخير ، مطالبة الرئيس الحص باثارة قضية الجنوب من ضمن القضية اللبنانية ككل في قمة بغداد باعتبار انها تشكل قضية قومية ، خصوصاً بعدما تبين ان المقصود قد يكون ترك الجنوب رهينة في انتظار ايجاد حل للقضية الفلسطينية على اساس توطين محتمل للفلسطينيين .

« وقد تساءل نواب التجمع لماذا تجاهلت قمة كامب ديفيد قضية الجنوب ولم تؤكد على وجوب تنفيذ قراري مجلس الامن الرقم ٤٢٥ و٤٢٦ كي تستطيع السلطة الشرعية بسط سيادتها على كل المنطقة وحصرت البحث في موضوع ابناء الضفة الموجودين خارجها » .

« وقد ازدادت شكوكهم لاهمال مقررات بيت الدين وتجاهل قضية الجنوب عربياً ودولياً يوحي كأن ثمة تسوية قد تتم على حسابه اوكأنه وضع خارج خريطة لبنان وفصلت قضيته عن قضية لبنان وربط مصيره بمصير القضية الفلسطينية ، الامر الذي يفرض على لبنان الرسمي والشعبي كما يفرض على العالم العربي التصدي باهتمام لهذه القضية التي بات لها طابع قومي واتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع التوطين ورفضه بشدة اذا كان يطبخ في الخفاء وراء كواليس الديبلوماسية الدولية . فالتوطين المرفوض لبنانياً وعربياً وفلسطينياً قد يكون هو الجامع المشترك لتوحيد الصف ومقاومته .

« وسينبه لبنان في قمة بغداد ليس فقط الى خطورة عقد صلح سياسي مع اسرائيل ، بل الى ما سيتبع ذلك من عقد صلح اقتصادي بفتح ابواب العالم العربي للنفوذ الصهيوني السياسي والاقتصادي والتجاري من اجل امتصاص ثرواته واستغلالها في شتى المجالات وبمختلف الوجوه والاشكال »[1] .

وقد زادت شكوكهم لاهمال مقررات بيت الدين له[2] .

« ومن لبنان جاء الهجوم على الرئيس السادات من رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية الذي كان ابلغ العرب في انتقاد خطوة السادات اذ رجع بالذاكرة ستا وعشرين سنة الى الوراء حين قامت ثورة يوليو ضد الملك فاروق باسم هدف قومي هو تحرير فلسطين ، فاذا بأحد رجال الثورة يقدم بعد ربع قرن على توقيع وثيقة ما كان فاروق نفسه يوقعها لو دعي الى ذلك . فهي وثيقة تخرج مصر من العروبة ، وتقسم العرب . ثم قال فرنجية : لو

١ ـ النهار ، الجمعة ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .
٢ ـ المرجع ذاته .

جاء فاروق يسأل انور السادات « لماذا خلعتموني انت وزملاؤك » فماذا عسى ان يكون الجواب ؟

« ومن لبنان كذلك جاء هجوم الرئيس كامل الاسعد الذي اختصر المطولات قائلا : ان مقررات مؤتمر كامب ديفيد تدفع الشعب الفلسطيني دفعا الى ان يجد وطنه في لبنان . فمؤتمر كامب ديفيد هو لبنانيا مؤتمر التوطين .

« ولم يستطع حتى التلهف الشعبي العميق الى عودة الامام الصدر ان يطفىء ردود الفعل الشعبية على « كامب ديفيد » . ففي لبنان هاجم اليساري المؤتمر كما هاجمه اليميني . وهاجمه المسلم كما هاجمه المسيحي . فريق رأى فيه اساءة الى فلسطين العربية ، فعارضه ، وفريق رأى فيه طول اقامة فلسطينية في لبنان ، فثقلت عليه الضيافه . واتحد الاثنان معا في وجه خطوة السادات التي كان المتوقع لها ، وهي التي وصفها الرئيس المصري بانها حضارية ، ان تعجب بعض اللبنانيين الحضاريين هم ايضا ، ولكنها لم تجد حتى في لبنان من يؤيدها .

« والمعروف في ميزان السياسة ان المرفوض شعبياً في لبنان مرفوض في المنطقة ، في معظم الاحيان . فهو قانون قديم يصلح ، على ما يظهر ، لكل الازمان »[1] .

« والنقطة التي لا بد من ان يلتقي عندها السوريون مع اللبنانيين جميعا ، لا مع المسيحيين فقط ، هي اولا وقبل كل شيء الالتزام بالمبدأ الاساسي لحل الازمة اللبنانية ، وهو الفصل بين المشكلة اللبنانية ومشكلة الشرق الاوسط . فلا يجوز لا لسوري ولا للبناني ان يجعل من مسيرة السلام الداخلي في لبنان رهنا بسياسة مناصرة « كامب ديفيد » او التصدي له . وقد كان الرئيس الاسد اول من اعلن ضرر الربط بين الازمة اللبنانية وازمة الشرق الاوسط . وتبعه في ذلك وزير الخارجية عبد الحليم خدام . كما ان سياسة الرئيس سركيس الخارجية قائمة على تحرير الازمة الصغيرة من اختها الكبيرة ، وهو التحرير الذي كاد الوزير فؤاد بطرس ينظم فيه القصائد .

والتاريخ العربي الحديث يدل على توقع هبات ساخنة في اعقاب اي اتفاقية يعقدها جانب عربي مع اسرائيل . وبعض المراقبين اندفعوا فور صدور مقررات « كامب ديفيد » الى

١ ـ الحوادث، « مقال الاسبوع » ، العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ٥

القول ان مرحلة جديدة عاصفة قد بدأت في العالم العربي ، وان انظمة حكم كثيرة قد اصبحت في مهب الريح ، وبالطبع فان أول المرشحين لمواجهة الرياح هو لبنان . ولكن . . هل يدخل لبنان هذه المرحلة مؤمنا هو وشقيقته الاقرب بالحفاظ حتى اخر دقيقة على المبدأ القائل بامكان حل القضية اللبنانية كقضية بذاتها ، وعدم اخضاعها لاعتبارات تتعلق بالمنطقة بشكل عام .

والمنطق يقول ان صعوبة ذلك في المستقبل لن تكون بأية حال اقل من صعوبته في الماضي . ولكن تجارب الامس البعيد والقريب تشير الى ان لبنان وسوريا يستطيعان ان يذهبا بعيدا ، عندما يذهبان معا . وهذا هو فحوى الكلام الجميل الذي قاله الرئيس الاسد في المانيا الغربية ، واصغت اليه عندنا آذان كثيرة »[1] .

وموسكو تشاغب على مقررات كامب ديفيد . ولها أكثر من مبرر على ذلك وليس بأقلّها اهميّة تناسي كامب ديفيد للبيان السوفياتي ـ الاميركي :

« قالت وكالة انباء « نوفوستي » السوفياتية في تعليق لها على نتائج قمة كمب ديفيد وزع امس ان الاتفاق الذي توصلت اليه هذه القمة « يحدد اطراً للسلام في الشرق الاوسط تتجاهل حل القضايا الجذرية للازمة : انهاء احتلال الاراضي العربية وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة ، اي تلك الظروف الاساسية التي ما برحت تؤثر على الوضع في لبنان (. . .) » .

وهذا نص التعليق الذي تضمن هجوما شديدا على الرئيس انور السادات والذي خلص الى القول ان الضوء الاخضر اعطي في كمب ديفيد « لمواصلة العدوان الاسرائيلي في لبنان »[2] .

---

١ ـ الحوادث، « مقال الاسبوع » ، العدد ١١٤٢ ، الجمعة ٢٢ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ٥ .

٢ ـ « موسكو : نتائج كمب ديفيد تجاهلت الظروف الاساسية المؤثرة على الوضع اللبناني » ، النهار ، الخميس ٢٨ ايلول سنة ١٩٧٨ ص ١ و١٠ .

ليس المقتبس السابق بالتعبير الوحيد عن الوفاق المتوتر بين الجبارين من جهة وعن محاولة دعم احد الطرفين من جهة ثانية :

فقد تعددت هذه التعابير في الازفستيا :

قالت امس صحيفة « الازفستيا »[1] الناطقة باسم الحكومة السوفياتية ان اسرائيل تعد لهجوم على جنوب لبنان .

واذا كان الاعتبار بالسابقات التاريخيّة عملاً طبيعيا للانسان ذي الذاكرة الطيبة ، واذا تذكر هؤلاء معاملة الروس لمصر ـ خصوصا في إطار الحياد الايجابي[3] تفتحت عيون الظنون على هذه التقارير التصاريح .

وطالت هذه الظنون معا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على حد سواء .

وقد جاء في الفايناشال تايمس الانكليزية : « استطاع رئيس وزراء اسرائيل في ان يحقق الاتفاق على عقد معاهدة من دون التنازلات الاساسية في جانبه ، الضرورية جدا لتحقيق سلام فعلي في الشرق الادنى » . ويشك كذلك في تأكيدات البيت الابيض على ان الوثيقتين اللتين وقعتا تتضمنان اتفاقا من شأنه تعزيز السلام بين اسرائيل وجاراتها ، ولا سيما في ما يتعلق بلبنان . ذلك ان صفقة كمب ديفيد اكدت من جديد متانة « العلاقات الخاصة » بين الولايات المتحدة والدولة الصهيونية اي انها لم تظهر اي ضغط على تل ابيب كما كان متوقعا سلفا .

نيات كارتر

« ان نيات الرئيس الاميركي الطيبة في « وضع حد للصدامات والمآسي التي يعانيها لبنان » ربما تكون اثارت حنان اعوانه العاطفيين . ولكن من الذي سيضع حدا لمآسي اللبنانيين ؟

---

١ ـ موسكو ـ و . ص . ف ـ النهار ، الجمعة ٣١/ ٣/ ١٩٧٨ ، ص ٩ .

٣ ـ الدكتور ملحم قربان ، اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، دار االنهار للنشر ، ، ١٩٧٩ ، بحث : « سياسة التحرر » .

هل هو الادارة الاميركية المفرطة في مباركة سياسة اسرائيل التي تتسلح منها باحدث وسائل القتل ؟ ام هو انور السادات الذي تعتبر الاحداث اللبنانية بالنسبة اليه افضل تغطية لنهجه الخياني ؟ ام هل تكون الاوساط الاسرائيلية الحاكمة ؟ ام اولئك السياسيون المتلاعبون الذين يوافقون على التدخل السافر في شؤون لبنان ، ويؤيدون الاهداف التقسيمية والنشاط التخريبي ضد السلطات الشرعية ؟ وتبعا لهذا المنطق ، ان الذين يقومون بدور صانعي السلام ، هم اولئك القتلة المسؤولون عن الدماء التي اريقت ابان هجوم آذار الشهير ، والذين لعنهم النازحون على طرق الجنوب ، وفي صيدا ، وفي خيام الملعب البلدي في بيروت .

ان اسرائيل سعيدة لـ « تخلصها » من خطر الضغط الاميركي المزعوم ، ولانه بات في امكانها بعد الصفقة المنفردة البقاء في الاراضي العربية المحتلة الى اجل غير مسمى ، وتجاهل قرارات هيئة الامم المتحدة القاضية بالانسحاب الكامل من كل الاراضي العربية واجتياح الجنوب اللبناني ، وقصف بيروت . ان الصفقة الثلاثية لا تعني استبعاد خطر هجمات اسرائيلية جديدة . وباستفزازها المتواصل في لبنان ، لا تزال تل ابيب تنوي استخدام هذا التوتر وسيلة للضغط علنا على لبنان وغيره من الدول العربية من اجل مصالحها ومصالح شريكتها الكبرى . ومن اجل هذا اعطي الضوء الاخضر في كمب ديفيد لمواصلة العدوان الاسرائيلي في لبنان »[1] .

أأأأأ ـ مؤتمر قمة الصمود والتصدى (دمشق)

في اجتماع الجبهة اللبنانية

« وبعد الاجتماع قال الجميل للصحافيين : « اجتمعنا في غياب الرئيس شمعون والدكتور شارل مالك الموجود خارج لبنان . وقد خصصنا الاجتماع للبحث في امورنا الداخلية كما اجتمعنا مع لجنة المهجرين » .

. . .

وعن نتائج قمة « الصمود والتصدي » قال : « نحن لا نريد ان نتدخل في شؤون احد ،

---

١ - الاربعاء ٢٧ ايلول ١٩٧٨ .

ولا نريد من الغير ان يتدخل في شؤوننا . واذا كانت سوريا والدول العربية التي اجتمعت في دمشق تجد مصلحتها في ذلك فنحن لا دخل لنا . ان لبنان يجب ان يبقى بعيدا عن سياسة المحاور ليبقى صلة وصل بين العالم العربي والعالم الخارجي »[1] .

« وقال الاباتي شربل قسيس ردا على سؤال : « مؤتمر كمب ديفيد اصبح بالنسبة الينا في المرتبة الثانية بعد مؤتمر قمة الصمود . وفي ما يختص بالمقررات الظاهرة مثل نقل مركز الجامعة العربية من مصر ، ارى ان هذا القرار كان يمكن ان يتخذ بتوصية لا بقرار لان دستور الجامعة الاساسي يعتبر القاهرة المقر الدائم لها ، وانه يمكن انعقاد جلسات في ظروف طارئة خارج هذا المكان . اذن القرار الذي اتخذ ليس بقرار دستوري الا اذا اتخذ بأكثرية ثلثي الاصوات . ونخشى ان تكون انعكاسات هذه المقررات اخراج لبنان من حال الهدنة مع اسرائيل الى سياسة المعسكرات »[2] .

« وقال الامين العام للجبهة النائب ادوار حنين : « ان اضطرار الرئيس كميل شمعون الى التغيب اليوم عن حضور الاجتماع وتغيب الدكتور شارل مالك في اميركا بتكليف من الجبهة ، دعيا المجتمعين الى الاكتفاء بدرس شؤون الجبهة اللبنانية تاركين جدول اعمال الجلسة الى اجتماع مقبل .

« واستقبل المجتمعون وفدا من المهجرين برئاسة القاضي هادي عيد رئيس اللجنة العليا للمهجرين ، ودار البحث حول شؤون المهجرين ، وعلى ما تعده لهم لجنتهم العليا بالاتفاق مع الجهات المهتمة بهذا الموضوع ومن خطوات مقبلة في طريق الوصول الى تحقيق مطالبهم . فاكدت لهم الجبهة موقفها المعلن سابقا بالمساندة والدعم » .

« وردا على سؤال قال : « انتظر شخصيا ان تقول الدولة بعد مؤتمر الصمود والتصدي ماذا اصبح موقف لبنان الذي باتت تتفاعل مواقفه الان مع مواقف سوريا . هذا المؤتمر الذي بواعثه وروحه بواعث وروح اشتراكية وشيوعية . فقد تكون القضية اللبنانية بسبب هذا المؤتمر خرجت عن محورها التقليدي الى محور صار علينا ان نتطلع في اي من المعسكرين تنوي الدولة ان تزجَّ فيه لبنان .

---

١ - « مقررات قمة الصمود والتصدي تخرج لبنان عن محوره التقليدي الى صراع المحاور » النهار ، الاربعاء ٢٧/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

٢ - المرجع ذاته

ان على الدولة ان تقوم باستجلاء مجريات واهداف الزيارة التي قام بها سايروس فانس للاردن والسعودية وسوريا فتتبين ما يتعلق منها بلبنان الذي وحده من المعنيين حرم من هذه الزيارة .

« ثم على الدولة ان تعمل كل ما يلزم لجلاء الغموض الحاصل من تأكيدات عالية ان الرؤساء كارتر وجيسكار ديستان وانور السادات قد اتفقوا على مبادرة مشتركة في خصوص لبنان ، ثم من القول اليوم ان تراجعا حصل في هذا الموضوع »[1] .

« وسئل الجميل هل تناول البحث موضوع التجديد لـ « الردع » فاجاب : « ان الامور تطورت وخرجت عن محورها الطبيعي ، وتعرفون ان النظام الشيوعي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية يمكن ان يكون صالحا لبعض البلدان . ولكن هناك بلدان لا يوافقها هذا النظام (. . .) لكن الطريق التي يسير فيها لبنان اليوم ستوصلنا الى الشيوعية . واذا كانت هذه الشيوعية ستفيدنا فلنعمل لها ، واذا كان العكس فلنعمل لنحافظ على نظامنا الاقتصادي الحر ونظامنا الديموقراطي البرلماني ، وقد اثبتت التجارب ان الذين اعتمدوا النظام الشيوعي عادوا اليوم الى النظام الاقتصادي الحر » .

وسئل كيف يفسر الموقف الاميركي في ظل المد الشيوعي في المنطقة ، فقال : « في جملة الامور التي جعلتنا ننجو في الماضي عدم دخولنا في سياسة المحاور في الصراعات الدولية والعربية ، وكنا دائما في الجامعة العربية صلة وصل وعامل تقريب وتوحيد . كان حيادنا ايجابيا عندما تشتد الصراعات . كذلك في الامم المتحدة لم ندخل في سياسة المحاور . كنا اصدقاء للجميع . والان اخشى من الاوضاع التي نمر فيها ان يجر لبنان قسرا الى الدخول في احد هذه التيارات التي لا تتماشى مع الوضع اللبناني »[2] .

وزير الخارجية اللبنانية قال وهذا القول يعبر رسمياً عن موقف لبنان الرسمي :

« والمهم ان لا يطلب من لبنان ان يلعب دوراً غير الدور الذي هو مؤهل له »[3] .

---

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ المرجع ذاته
٣ ـ النهار ، الخميس ٢٨/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

وهذا الدور المخشي منه ، ما عساه ان يكون ؟ هل هو سياسة المحاور في العالم العربي ؟ وهل هو بالتالي ، وبالنسبة لاسرائيل ، دور المواجهة ؟

هذا بعد واحد من ابعاد الخشية ، البعد العسكري ، اما البعد الثاني، ولا تنحصر الاجابة الصحيحة بهذين البعدين وحدهما فهو البعد الاجتماعي . والخوف من الشيوعية ؟

في الجهة المقابلة

وكان اليوم السابق تميّز بالدعم المتحمس للصمود والتصدي ولرفض التوطين : « نحن قلنا لا للتوطين ، ولكن ليس من الموقع المعادي للقضية الفلسطينية بل من موقع الذين يغارون على الفلسطينيين ويتضامنون معهم ويموتون من اجل استرداد فلسطين المحتلة وتحرير كامل ترابها .

. . .

« في ضوء ما سبق ، يؤكد الحزب التقدمي الاشتراكي ان تضافر الجهود التقدمية والوطنية والقومية مهمة ملحة وعاجلة في مواجهة المؤامرة الكبرى ، وان واجبنا الوطني والقومي ان نقول نعم للتصدي والصمود ، وان نعلن عن تأييدنا المبدئي ودعمنا لجبهة الصمود والتصدي وقراراتها ، وان نؤكد ان برنامج الصمود والتصدي يفترض التعبئة السياسية والعسكرية في اعلى مستوياتها ، وان اعطاء الدور الاول والاساسي لجماهير امتنا العربية تسليحا وتدريبا وتأطير الجماهير وتنظيمها واعدادها لتمارس حقها المشروع بشرف النضال والقتال عن مقدساتها الوطنية .

« ان توفير مسلتزمات الصمود وتعبئة كل الطاقات وحشدها ، يشكلان خطوة على طريق التصدي الفعلي والقتال المرير من اجل التحرير والاشتراكية »[1] .

وكذلك : قال كرامي : « ما احوجنا اليوم الى الاخلاق والمبادىء ، ذلك لان مصائر الشعوب وقضاياها باتت سلعة للمساومة والاخذ والعطاء . وفي لبنان ، بعد كل ما اصابنا من المحن والمكاره بسبب تلك المؤامرة الوسخة التي حاكها الاستعمار والصهيونية وكانت ادواتها المحلية تنادي باسم السيادة تارة وباسم الكرامة تارة اخرى ومن اجل الدفاع عن مصير الوطن ومصلحة الشعب ، جاءت الظروف والاحداث تكشف الحقائق فظهرت

---

١ ـ « الحزب الاشتراكي . . » النهار ، الثلثاء ، ٢٦/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٣

جلية واضحة كالشمس بحيث لم يعد ينطلي على احد بعد كمب ديفيد ان في طليعة اهداف المؤامرة التقسيم وطبعا التوطين . ولكن ، كما في السابق ، سنجد يوما تعود فيه الضمائر والعقول الى ممارسة دورها وفعلها فيرعوي اولئك الذين ضلوا طريق الحق ليعودوا الى جادة الصواب فيدركوا ان التوطين انما هو هدف من اهداف الاستعمار واسرائيل كما هو من اهداف السادات . ونحن واثقون باننا سنصحو ذات يوم لنجدهم يطرحون الصوت على الجميع من اجل ان نلتقي ومن اجل ان نتضامن ضد المؤامرة ، لاننا جميعا نرفض التوطين (. . .) انه ليحزننا ان يدفع لبنان هذا الثمن الغالي لتلك المؤامرة الكيسينجرية ، وها هو حامي حقوق الانسان ، اوكما يدعي الرئيس كارتر ، ها هو يغار على حقوق حفنة من البشر في مكان ما من الاراضي ولا يبالي بمصير شعب وامة انتهكت حقوقها وشردت من ديارها ، فلماذا يزينون بميزانين ويكيلون بمكيالين ويجرؤون من بعد على الحديث عن حقوق الانسان والدفاع عنها ! » .

. . .

« وختم قائلا : « ان سوريا كانت وستبقى قلعة الصمود والتصدي وليس من اغرابة في شيء ان يعقب كمب ديفيد ذلك اللقاء العربي التاريخي الكبير وما نتج عنه من مقررات تعبر عن مشاعر العرب في كل مكان »[1] .

وليس الموقفان المطروحان آنفا بالموقفين الوحيدين في هذا الاتجاه . ولكنهما ، كمثلين ، يكفيان للتعبير عن خط معين يستحوذ على تفكير فئة من اللبنانيين .

كارتر يقترح

ويدعو كارتر الى مؤتمر لحل أزمة لبنان . ففي احدى الصحف اليومية نقرأ التالي : « تنتظر الحكومة ان تتلقى معلومات تفصيلية حول اقتراح الرئيس كارتر بالدعوة الى مؤتمر

١ ـ النهار ، « مهاجماً الرئيس المصري وكمب ديفيد كرامي : اصبح التوطين من اهداف السادات ورفضنا له سيوحد صفوفنا ضد المخطط » ، الثلثاء ٢٦/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

لحل ازمة لبنان كي تبدي رأيها فيه .

وهي من اجل ذلك طلبت من وفد لبنان في الامم المتحدة ومن السفارة الاميركية في بيروت تزويدها بهذه المعلومات . وربما وصل الى بيروت موفد اميركي خاص للبحث مع كبار المسؤولين في تفاصيل الاقتراح وفي طريقة الاعداد له وموعد المؤتمر والمكان المناسب لانعقاده »[1] .

هذا موقف طبيعي للحكومة . ولكن ما هو محتوى الاقتراح ؟ ولماذا باشتراك اسرائيل بالذات ؟ وهل اشتراك اسرائيل يسهل ام يعقد عقد هذا المؤتمر ؟ تلك اجوبة صحفية على هذه الأسئلة :

آ ـ وتشديد كارتر على وحدة لبنان ارضا وشعبا يفرض في رأي الاوساط السياسة **التخلي عن فكرة توطين الفلسطينيين** في لبنان ، لان **التوطين قد يجر الى تقسيم** »[2] .

ب ـ « لكن ما لفت مصدرا حكوميا في الاقتراح ويهمه التأكد منه ، هو **دعوة اسرائيل الى الاشتراك** في المؤتمر كطرف من اطراف النزاع . وقد يشكل ذلك عقدة لا حلا ويخلق صعوبات في وجه انعقاد المؤتمر ، لان الدول العربية المدعوة الى الاشتراك فيه ولا سيما سوريا ، لا توافق على اشتراك اسرائيل فيه .

فاسرائيل اذا كانت تعتبر طرفا من اطراف النزاع في لبنان وتتدخل في شؤونه الداخلية وتحول بفعل هذا التدخل دون استقرار الوضع الامني ودون تنفيذ قراري مجلس الامن في الجنوب وتمكين الجيش من دخول المنطقة وبسط سيادة السلطة فيها ، لا يجوز ان تكون شريكا في اي حل للازمة ، بل يجب ان تمارس عليها الضغوط لوقف تدخلها في لبنان وعندئذ يهدأ الوضع تلقائيا ويصبح من السهل التوصل الى تحقيق اتفاق بين مختلف الاطراف اللبنانية »[3] .

وان لم تكن هذه الاجوبة علمية بجميع نواحيها وتفاصيلها ، تظل ، وبالرغم من ذلك ، ذات جدوى . انه لواقع تاريخي ان اسرائيل تتدخل بشؤون لبنان الداخلية :

١ ـ النهار ، الأحد ١/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢

٢ ـ المرجع ذاته .

٣ ـ المرجع ذاته .

مباشرة احياناً ، ومداورة على الاغلب . فلها فضل كبير، مثلا في زعزعة اوضاعه الامنية . ويرجع الفضل لها كذلك ، وان جزئيا ، بعرقلة تنفيذ القرار ٤٢٥ في الجنوب . كما ان جميلها لا ينتسى بفضل تأخيرها لدخول الجيش الى المنطقة التي انسحبت منها . لذلك ، ربما ، رأى الرئيس كارتر ان تشترك في المؤتمر حول لبنان .

وبهذه المناسبة يثار سؤال : لماذا تدعى اسرائيل ولا يدعى الفلسطينيون ؟

« ومن جهة اخرى ، ان الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ، وهو من اسباب مشاكله الرئيسية ، من يمثله في المؤتمر ، ولماذا لم يدع الفلسطينيون كطرف في النزاع كما دعيت اسرائيل واطراف اخرى ، الا اذا اعتبرت سوريا هي التي تمثلهم مع السعودية ؟ »[1] .

ومن الطبيعي ان يعقد هذا الامر ـ دعوة اسرائيل ـ عقد مثل هذا المؤتمر .

وتكهّن البعض بالنسبة للمقصد الكامن وراء الدعوة لهذا المؤتمر .

«و ابدى المصدر تخوفه من ان يكون القصد من عقد المؤتمر المقترح الخروج بنتائج سياسية شبيهة بنتائج مؤتمر كمب ديفيد الثلاثي بحيث ينتهي الى عقد اتفاق ثنائي بين لبنان واسرائيل يكون هو المدخل الى حل ازمته ، والا فاي معنى لاشراك اسرائيل في مؤتمر يوضع فيه ميثاق جديد للتعايش بين اللبنانيين ، واي علاقة لاسرائيل بوضع ميثاق هو من شأن اللبنانيين وحدهم وليس من شأن احد سواهم ؟

« وقد يكون الرئيس كارتر وضع في حسابه وهو يقترح الدول التي يرى ان تشترك في المؤتمر ، ان الوجود العسكري السوري في لبنان الذي يثير خلافا بين اللبنانيين ، يقابله وجود اسرائيلي في جنوبه يثير هو ايضا خلافا في ما بينهم ، وانه لا بد من اجل ازالة هذه الخلافات من اشراك كلتا الدولتين في المؤتمر توصلا الى حل مشكلة الوجود العسكري السوري وبالتالي حل مشكلة الوجود الاسرائيلي في الجنوب . وعندئذ يصبح في الامكان اقامة الدولة اللبنانية القوية بتحقيق وفاق وطني يقوم على ميثاق جديد ، مما يصبح في الامكان بسط السلطة الشرعية على كل الاراضي اللبنانية .

« ولن يتطلب ذلك في تقدير المصادر المطلعة اكثر من ثلاثة او اربعة اشهر ، وهي المدة الجديدة المحددة لمهمة القوات الدولية في الجنوب .

---

١ ـ المرجع ذاته .

« ونجاح انعقاد المؤتمر والتوصل الى نتائج ايجابية ، قد يكون مقدمة لعقد معاهدة سلام بين لبنان واسرائيل تنهي وضع اتفاق الهدنة الموقت القائم بين البلدين ، وتزيل كل اشكال وتخوف حول وضع حدود لبنان الجنوبية مع اسرائيل والمطامع الاسرائيلية في هذه الحدود .

• • •

محاولة الهاء وكسب للوقت ؟

« وتعتقد اوساط سياسية اخرى ان الدعوة الى عقد مؤتمر لحل ازمة لبنان قد تكون مجرد كسب وقت لالهاء كل اطراف النزاع في انتظار تحقيق الحل الشامل لازمة المنطقة . وقدتكون وسيلة ضغط وتهويل على سوريا لحملها على القبول بمبادىء السلام المعلنة في كمب ديفيد والدخول في مفاوضات على اساسها والا واجهت المتاعب في لبنان ، فتصبح كل الاطراف محشورة تفتش عن مخرج لها »[1] .

كما جرى التكهن كذلك بالنسبة لتوقيت الاقتراح ، ولكن هذا ليس بمفيد لنا . المفيد هو علاقته بلبنان وما يمكن ان يكون قد طبخ له في كامب ديفيد :

« فلبنان هو من بين الدول العربية المدعوة الى الدخول في مفاوضات مع اسرائيل بموجب وثيقة اطار السلام التي وضعت في كمب ديفيد ووقعها الزعماء الثلاثة . وقد يكون لبنان هو الدولة العربية الثانية التي تدخل في هذه المفاوضات ، لان لا مشكلة بينه وبين اسرائيل تحتاج الى مفاوضات طويلة ومعقدة كما هي الحال مع دول عربية محتلة ارضها .

واذا كانت اسرائيل قد اختارت السلام المريح والرخيص طريقا لها بدلا من حرب مكلفة لانها استطاعت ان تخرج الدولة العربية الكبرى من ساحتها ولم تعد تخشى حربا ضدها تقدر عليها ، في اعتقادها ، دول عربية اخرى ، واذا كانت لم تحقق لنفسها السلام الكامل ، فقد استطاعت بعد قمة كمب ديفيد ان تمنع الحرب الشاملة ، وان تهدد بالحرب كل دولة عربية رافضة لهذا السلام ، لتكرهها على القبول به بعد ان توقع مع مصر معاهدة السلام وتصبح يدها طليقة وتحركها العسكري حرا لان مدة بقاء القوات الدولية في الجنوب تكون قد شارفت على الانتهاء »[2] .

---

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ المرجع ذاته .

وقد اثير التساؤل ، كذلك ، حول جدِّيته : « وتعتقد الاوساط نفسها انه لو كان ثمة جدية في حل ازمة لبنان لما كان الامر في حاجة الى عقد مؤتمرات يطول التحضير لها كما يطول النقاش والحوار فيها وربما من دون نتيجة ، انما يكفي اتخاذ قرار ينهي اسباب الحرب في لبنان كما اوقف قرار قمة الرياض هذه الحرب .

وينتظر المراقبون نتائج الاتصالات والمشاورات التي ستجري في شأن اقتراح الرئيس كارتر الذي هو شبيه باقتراح فرنسي بعقد طاولة حوار في باريس ، كي يصح الحكم على جديته وجدواه ، اذ ليس المهم ما يقوله الرئيس الاميركي عن لبنان بل ما يفعله من اجله »[1] .

ويصح المقتبس التالي جوابا ، او بعضه ، على هذا التساؤل : « وبعد المقابلة قال عيتاني : « كانت زيارتي لدولة الرئيس واجبة وبروتوكولية لمناسبة وجودي في بيروت . وقد اطلعته على نشاط السفارة اللبنانية في واشنطن منذ ان تسلمت مهماتي فيها ، على مضمون الاتصالات والمحادثات التي اجريتها مع المسؤولين الاميركيين وفي مقدمهم الرئيس كارتر يوم تقديم اوراق اعتمادي » .

وسئل عن مدى رغبة المسؤولين الاميركيين في حل القضية اللبنانية ، فاجاب : « ان لديهم استعدادا كبيرا لحل الازمة في لبنان ولجعل السلطة الشرعية تبسط سيادتها على الاراضي اللبنانية »[2] .

وماذا كانت ردّات الفعل تجاه هذا الاقتراح ؟

تلك امثلة منها ، ويهمنا ، كما نأمل ان يهتم القارىء كذلك ، ليس بردّات الفعل ذاتها وحسب اذ هذا مهم طبعاً ، بالنسبة للغاية القريبة منه ، نعني عقد المؤتمر المقترح ، وبالنسبة كذلك للغاية الأبعد ـ حل أزمة لبنان .

---

١ ـ المرجع ذاته .

٢ ـ « الحص يطلع على نتائج اتصالات عيتاني في واشنطن » ، النهار ، السبت ٢٥/ ١١/ ١٩٧٨ ، ص ٢ . (التوكيد لنا)

« دمشق ترفض دَعوة كارتر الى مؤتمر حَول لبنان :

المؤتمر المفيد يَدعو إليه اللبنانيو ن »[1] .

ادلى مصدر مسؤول بتصريح وزعته الوكالة العربيّة السوريّة للانباء الرسمية هذا نصه :

« نسبت الاذاعات الى متحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية تصريحا قال فيه ان الادارة الاميركية اجرت في الاسبوعين الماضيين اتصالات عديدة مع عدد من الدول ذكر المتحدث اسم سوريا بينها ، وانه خلال هذه الاتصالات طرحت فكرة عقد مؤتمر دولي في شأن لبنان وان سوريا وافقت على الفكرة . لقد استغربنا هذاالتصريح لان سوريا لم تناقش هذه الفكرة ولم تؤيد مثل هذا المؤتمر وسوريا تؤيد فقط صيغة العمل التي تتفق عليها الاحزاب والفئات اللبنانية وترفض اية صيغة لا تجمع عليها هذه الاحزاب والفئات .

ان المؤتمر المفيد هو المؤتمر الذي يدعو ويتداعى اليه المتنازعون من اللبنانيين فقط . وكل مؤتمر آخر سيكون عديم الجدوى اضافة الى كونه محاولة تدخل وفرض وصاية على الشعوب الاخرى »[2] .

ويقدم ، هكذا ، المسؤول السوري سببين وجيهين لرفض الاقتراح : الاول انه سيكون بدون جدوى ، والثاني ، انه « محاولة تدخل وفرض وصاية » . ونقدر بعد ان نقرأ تقديم الخبر بالتالي : « رفضت سوريا امس الفكرة التي اطلقها الرئيس كارتر بالدعوة الى مؤتمر تشارك فيه دول عربية واسرائيل اضافة الى الولايات المتحدة وفرنسا لحل الازمة في لبنان »[3] .

نقدر ان نشير الى سبب ثالث : انه اي الاقتراح ، لو تم لجرّ الأزمة اللبنانية الى « التدويل » بمعنى ان دولاً غير عربيّة مثل الولايات المتحدة وفرنسا واسرائيل يصبح لها شرعا ، وباقرار سوريا لو قبلته ، واعترافها ، حق التقرير في ما يتعلق بانهاء الأزمة

---

١ ـ النهار ، الاحد ١/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ١ .

٢ ـ سانا ، ٣١/ ٩/ ١٩٧٨ . كذلك المرجع السابق ذاته ص ١ و١٣

٣ ـ المرجع ذاته ، ص ١ .

اللبنانية . وهذا ما ترفضه سوريا . هذا ما يتضمنه رفضها للاقتراح وتبريرها لهذا الرفض .

و« الترحيب » ذاته ، وان اختلفت اللغة ، الذي لقيه اقتراح كارتر في دمشق ، يظهر انه لقيه في عمّان ، هذا على ذمة « سانا » .

« تعليق اردني

وقالت في نبأ لها من عمان ان صحيفة « الدستور » الاردنية اكدت في افتتاحيتها تحت عنوان « لبنان وكماشة كمب ديفيد » ان الولايات المتحدة « تريد ان تضفي الشرعية على التدويل الاسرائيلي في المأساة اللبنانية وان تجعل من اسرائيل شريكا لحل قضية لبنان التي تخصة وتخص العرب من دون سواهم (. . .) غني عن القول ان الادارة الاميركية تدرك مسبقا ان ايا من الدول العربية التي اشتركت في مؤتمر الرياض يتعذر عليها التفاوض مع اسرائيل باستثناء مصر . وهذا يعني ان المؤتمر الذي يمهد له الرئيس كارتر لم يجد من يستجيب له غير اسرائيل ومصر الى جانب الولايات المتحدة (. . .) .

ان الاطراف الثلاثة التي بدات الرحلة معا في كمب ديفيد واخذت على عاتقها العمل ليس فقط فوق الساحة المصرية وانما ايضا فوق الساحة الفلسطينية ، تريد ان تتقدم خطوة اخرى لتعمل معا فوق الساحة اللبنانية كأن مصير المنطقة اصبح منوطا بوصاية ثلاثية مشتركة (. . .)

ان من ابرز الغايات التي يستهدفها ذلك المؤتمر اذا قدر له ان ينعقد باطرافه الثلاثة (. . .) اظهار سوريا كأنها طرف لا يريد للاستقرار ان يترسخ في لبنان ومثل هذا الاتجاه لا يمكن ان يكون مبرئا من النيات المشبوهة تجاه سوريا »[1] .

ونرى في تأكيد الدستور الاردنّية تعبيرا عما يتردد عن « تعريب » الازمة اللبنانية ـ الأمر الذي لم تذكره سوريا . ولكنها يمكن ان تكون قد تضمنته اشارتها الى « الاحزاب والفئات اللبنانية » . كما اننا نقرأ في « لبنان وكماشة كامب ديفيد » ، سبباً ، وهو سبب وجيه ، يقتضي عرقلة سبيل المؤتمر المقترح : الدول العربية التي اشتركت في مؤتمر الرياض « يتعذر عليها » ، باستثناء مصر ، « التفاوض » مع اسرائيل . ونقرأ كذلك ما

---

١ ـ سانا ، التاريخ ذاته . والنهار كذلك ص ١٣ .

يربط ، في رأي كاتبه ، بين لبنان وكامب ديفيد . كما اننا نقرأ تهمة ، ولو عن طريق الغمز ، ضد سوريا في ترتيب الاقتراح : انها « لا يريد الاستقرار ان يترسخ في لبنان » .

وكما في عمان ودمشق كذلك في الجزائر : « وفي نبأ من الجزائر ان صحيفة « الشعب » الرسمية « اكدت ان دعوة الولايات المتحدة الى عقد مؤتمر حول لبنان يعتبر محاولة لتدويل الازمة اللبنانية ومحاصرة منظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة جرها مع تيار الحل الاميركي في المنطقة (. . .) ان التحرك الاميركي الجديد تجاه لبنان يعتبر اجراء عمليا لتنفيذ اتفاقات كمب ديفيد الاستسلامية (. . .) ان هناك ارتباطا واضحا بين هذا التحرك الاميركي الجديد وتصعيد عصابات التواطؤ الشمعوني ـ الكتائبي ـ الصهيوني للاشتباكات في بيروت وصولا الى تفجير الوضع بكامله في لبنان مما يمهد لاسرائيل ارضا للتدخل العسكري ويعطي الولايات المتحدة بالتالي مبرراً في تحركها نحو لبنان وذلك بقصد احتوائه ودفعه في مجرى الحل الاميركي طبقا لاتفاقات كمب ديفيد الاستسلامية الخيانية (. . .) .

ان عملية احتواء لبنان كما تريد الولايات المتحدة من وراء تحركها هذا ودفعه في مجرى التسوية الاستسلامية سيتيح للقوى المعادية محاصرة سوريا »[1] .

وهكذا تتناثر ، على لسان الشعب الجزائرية التهم شظايا تصيب اكثر من فريق ، غير ان الجديد الذي يستحق الاهتمام في هذا التعليق هو ما يتكهنه بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية . وبهذه المناسبة كذلك نعيد السؤال بالنسبة للفلسطينيين الذي سبق واثير .

واذا ما سألنا عن علاقة مسيرة السلام في الشرق الاوسط ـ المسيرة التي بدأها السادات وبيغن بفضل الجهود التي بذلها كارتر في كامب ديفيد ، او بالاحرى كامب مناحيم[2] او بالاحرى كذلك كامب عرابيم[3] ـ اذا سألنا عن علاقة تلك المسيرة بدعوة كارتر الى مؤتمر حول لبنان لما كنا أول من يثير هذا السؤال.لقد أثارته قبلنا جريدة الموند الفرنسيّة في معرض تحليلها لمؤتمر كامب ديفيد تحت عنوان « لا معجزة »[4] .

---

١ ـ سانا ، التاريخ ذاته ، والنهار كذلك .

٢ ـ الحوادث، العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ١٩ . ويرتكب هذا البحث خطرين جوهريين : منهجي وحضاري .

٣ ـ بحث لنا يصوب الخطأين المذكورين في الحاشية السابقة . الثاني هو تضخيم انجازات اسرائيل ، حتى حين لا تستحق ان ينسب اليها انجاز ! .

٤ ـ كذلك النهار ، الثلاثاء ١٩/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٨ .

« الموند » : السادات لم يحصل على أي تعهد بانسحاب كامل من الضفة الغربية وغزة .

في مقال عنوانه « لا معجزة » علقت صحيفة « الموند » الفرنسية على اتفاقية كمب ديفيد قائلة انه اذا كان هذان الاتفاقان « لا يحلان » ازمة الشرق الاوسط فانهما « قد يساهمان في اخراجها من الطريق المسدود » .

وفي معرض تحليلها للوثيقة الاولى التي تناولت العلاقات الاسرائيلية المصرية ، اكدت الصحيفة ان كون اسرائيل « منحت فترة سنتين او ثلاث سنوات للانسحاب نهائياً من سيناء » يشير في وضوح الى حجم التنازلات التي اقدم عليها الرئيس انور السادات .

اما الوثيقة فانها « تؤكد ان الرئيس المصري اظهر مرونة اكبر من بيغن « لأن السادات » لم يحصل على تعهد بانسحاب كامل من الضفة الغربية وغزة » . الا ان الصحيفة لاحظت في هذا الصدد انه « يتعين كذلك ان يوافق الملك حسين على الاشتراك في المفاوضات مشيرة الى « ان العلاقات الوثيقة التي تربط اليوم العاهل الاردني بسوريا لا تعزز قط مثل هذا الاحتمال » .

وترى « الموند » ان ما سيحتاج اليه الرئيس الاميركي الان هو « الثبات » اذ ان محاولة جديدة من اسرائيل لعرقلة العملية الجارية « قد تجعل اتفاق السلام الموقع مع القاهرة لاغياً تماما وتظهر ان سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية على صواب كما انها قد تشجع مبارزة جديدة على الارض » .

لذلك تعتقد الصحيفة « ان الطريق الوحيد امام كارتر لدفع الامور الى امام هو الآن اظهار اليقظة البالغة حيال اسرائيل ليس فقط لتفادي اغراق المفاوضات حول الضفة الغربية وغزة انما لضمان استمرار سكوت اصوات الاسلحة خصوصاً في لبنان » .

وخلصت الى القول ان الولايات المتحدة « تملك تماماً الوسائل الكفيلة باقناع بيغن ، لكن الشيء الوحيد الذي ينقصها حتى الآن هو الارادة السياسية لتحمل كل النتائج المترتبة على المسؤوليات التي سعت اليها في جنشاط »[1] .

وهل يصح الانتقال من كمب ديفيد الى لبنان مباشرة ، او بالقفز فوق البعد العربي

---

١ ـ كذلك النهار ، الثلثاء ١٩/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٨ .

للسياسة اللبنانية المثلثة الابعاد[1] ؟ في هذا بترقاس للمعالجة ، خصوصاً في إطار الاصرار على ان البعد العربي للسياسة اللبنانية الحدبثة هو من الثوابت فيها . ونحن ممن يصرون على هذا ، وكذلك على ما يترتب عليه من تبعات نظرية وعملية معاً .

« واذا كان موقف الاردن والسعودية السلبي او المتحفظ والمعارض او المعترض على نتائج قمة كمب ديفيد قد انعش امال دول الرفض وعزز موقفها ، فالى اي مدى يمكن توظيف هذاالموقف في مصلحة قمة « الصمود والتصدي » ؟

الموقف السعودي والاردني

« الأوساط السياسية والنيابية تختلف في تفسير هذا٦الموقف . فالبعض يعتقد ان اسراع كل من الاردن والسعودية الى اتخاذ موقف معارض من مقررات قمة كمب ديفيد وحتى استباق جولة الوزير الاميركي سايروس فانس وعدم انتظار ما سيقوله ويوضحه لهما قبل ان يحكما على هذه المقـررات ، قد يكون من قبيل التـكتيك وليس من قبيل اعتماد سياسـة او استراتيجية رافضة . وقد يكون بقصد امتصاص النقمة التي قد تحدثها مقررات قمة كمب ديفيد وتنعكس على موقفهما كدولتين معتدلتـين تفرض عليهما هذه النقمـة التخلي عن اعتدالهما واتخاذ موقف سلبي من هذه المقررات الى ان يتبين لهما من الايضاحـات التي يقدمها فانس ما يجعلهما يغيران موقفهما ويقبلان الدخول في حوار حول النقاط الغامضة في اتفاقي كمب ديفيد ولا سيما منها ما يتعلق بمصير القدس والضفة الغربية وحقوق الشعب الفلسطيني .

« والبعض الاخر يعتقد ان موقف الاردن والسعودية ، لا يمكن الا ان يكون سلبيا من نتائج قمة كمب ديفيد لان القدس ظلت خارج اي بحث واصرت اسرائيل على ان تبقى عاصمة لها وترفض اي تجزئة او تقسيم لها ، والضفـة الغـربية لا شأن للاردن فيهـا من الاتفاقات المعلنـة ، بل هي من شأن الفلسـطينيين المقيمـين فيهـا ولا حتـى من شأن الفلسطينيين الموجودين خارجها ، وان الرئيس السادات اكتفى باستعادة ارضه من دون ان يهتم باستعادة ارض الدول العربية الاخرى ، لكي يفرض على رئيس كل دولة من هذه

---

١ ـ راجع كذلك النهار ، الاحد ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ١ (جولة ستيفـن سولـرز) وص ٢ : « الجميل : تفهم اللبنانيين لواقعهم يحول دون استغلال قضيتهم » وراجع كذلك من هذه الدراسات : ؟ والنهار الخميس ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ١ « من حقيبة النهار » .

الدول الدخول في مفاوضات منفردة مع اسرائيل اسوة به ولكن من موقع الضعف والتفكك العربي لا من موقع التضامن العربي .

لذلك لا مصلحة للسعودية والاردن في تأييد اتفاقات لم تحقق لهما ولا للعرب اي فائدة او مكسب ، بل حققت لاسرائيل وحدها ما تريد اذ انها اعادت سيناء الى مصر في مقابل تخلي السادات عن القضية الفلسطينية وعدم تأمين الانسحاب الكامل من كل الاراضي العربية المحتلة وترك كل دولة تقلع شوكها بيدها .

وتضيف المصادر نفسها انه اذا كانت دول « الصمود والتصدي » قد تجنبت في الماضي اتخاذ مثل هذه المقررات ، فلئلا تتهم بانها تدفع الرئيس المصري دفعا نحو الابتعاد عن العالم العربي واكراهه على عقد اتفاق منفرد مع اسرائيل . اما وقد بادر هو الى عزل مصر عن العالم العربي وادار له ظهره بقبوله عقد اتفاق منفرد ، فلم يعد ثمة ما يبرر عدم اتخاذ مقررات واجراءات ضد النظام المصري .

لكن المراقبين يخشون ان يؤدي اتخاذ قرارات رافضة في هذا الحجم الى تفجير الوضع في المنطقة وحسمه عسكريا على نحو قد يكون فيه خدمة لاسرائيل ، وان جولة الوزير الاميركي قد لا تكون في نظر المراقبين جولة تفسير لاتفاقات كمب ديفيد بقدر ما هي جولة تحذير ودعوة الى الدخول في محادثات مع اسرائيل على اساس المبادىء المعلنة ، من اجل التوصل . الى اتفاق كالذي تم التوصل اليه بين مصر واسرائيل ، فاذا تعذر الوصول الى اتفاق يصبح عندئذ من حق الدول الرافضة سلفا اي بحث او تفاوض ، اتخاذ الموقف الذي تمليه عليها مصالحها وظروفها »[1] .

وليس من المستبعد ان ينجلي الكثير من هذه الغوامض في مؤتمر القمة المقرر انعقاده في بغداد في الثاني من تشرين الثاني ١٩٧٨ .

واللغة السائدة الآن حوله هي لغة الحفاظ على التضامن العربي ولو على ادنى مستوياته ! وتبقى هذه الحكمة العملية الابقى للعالم العربي على المدى الطويل .

وموقف لبنان الرسمي من كامب ديفيد ؟

---

١ ـ « قمة دمشق . . . » النهار ، السبت ٢٣ ايلول سنة ١٩٧٨ ، ص ٢ .

ـ لبنان الرسمي

« اما موقف لبنان من اتفاقي قمة كمب ديفيد ، فقد اعلن حين صدور نتائجها ، وسيعود الى تأكيده في قمة بغداد ، وهو التزام لبنان بمبدأ المحافظة على التضامن العربي في مواجهة ازمة الشرق الاوسط وضرورة تحقيق انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في ارضه وحقه في تقرير مصيره . وليس في الامكان مواجهة كل التطورات المحتملة في الشرق الاوسط بعد قمة كمب ديفيد الا بهذا التضامن »[1] .

ثم إن اصرار الدولة ، وبلسان رئيسها ، على رفض التوطين يتناول ، وان بطريقة غير مباشرة مقررات كامب ديفيد وما يمكن ان ينشأ عنها من نتائج . فان كانت تبارك التوطين ، ولا فرق لدى لبنان كيف تباركه ، لعنها .

وربما كان رفض التوطين ، كما ظن البعض[2] ، مدخلا لوفاق يحتضن تحت جناحيه الدافئين لا اللبنانيين وحسب ويسهل هكذا خروجهم من دوّامة هذه الازمة الممقوتة ، بل وكذلك الفلسطينيين.غير ان الدوافع وراء هذا الرفض قد اختلفت وربما تضاربت[3] .

ثم إن كامب ديفيد ، تحدياً ، لاقى استجابات ، في دمشق وبغداد . والاثنتان ، اقرب الى لبنان ، جغرافياً على الأقل ، من ميريلاند .

وليست ، بهذا الاطار ، رحلة رئيس الجمهورية الى فرنسا بدون مغزى .

ومع هذا نعود فنذكر بالابعاد الثلاثة للسياسة اللبنانية المعاصرة بجميع احداثها ذات الأهميّة الحياتية للشعب .

وهكذا يصبح التركيز على الفصل بين تلك الابعاد من المضللات فكريا وعمليا . الحل لقضايانا الملحة لا يكمن في فصلها ـ على استحالته او صعوبته ، بعضها عن بعض ، بل بالاقرار الواقعي بترابطها وتشابكها اولا ، ومن ثم ، الغربلة ، وعلى ا صعدة جميعها وفي

---

١ ـ النهار ، الجمعة ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

٢ ـ راجع تعليق كرامي على كامب ديفيد . هذه الدراسات ، هذا الفصل ، مقطوعة١٧ ، آا .

٣ ـ راجع كذلك :

آ ـ **فلسطين الثورة** التاريخ ؟ العدد ؟ الصفحة ؟

ب ـ **الوطن**،التاريخ ؟ العدد ؟ الصفحة ؟

اتجاهات تلك الابعاد معا ، بين العناصر المسهلّة ، لهذا الحل والعناصر التي تزيده حدّة وتعقيدا .

وتبقى هذه الحكمة ، إنْ حكمة كانت حقاً ، عامّة ، تتطلب التفصيل والاستقصاء والجهد الكبير حتى تترجم مخططات عملية ومقررات . وعلى عموميتها ، يبقى التنبه اليها من المؤشرات التي تقلل فرص الضياع والتيه امام الدارسين لهذه الحقبة من تاريخنا كما لدى الممارسين المتحكمين بمسيرة مصيره ومصيرنا .

الفصل الرابع

الوضع الداخلي

أ ـ الاطار السياسي .

تتمحور بحوث هذا الفصل حول هاجس الخروج من الازمة المحنة . وقد اسقط الحل العسكري . اذ اصبح الاعتقاد السائد ان « العنف لا يحل قضية في لبنان » . فما هو اذن المخرج السياسي ؟

في هذا الجو العام عقد المجلس النيابي يوم الاثنين بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠ جلسة مزدوجة ـ « جلسة كانت جلستين ، الاولى خارج قاعة الجلسات والاخرى في داخلها . ولم تنعقد الثانية الا للموافقة على القرار الذي تمت صياغته في الاولى »[١] .

والقرار التاريخي الذي تمخضت عنه هاتان الجلستان هو التالي : « ان المجلس النيابي المجتمع في جلسة مفتوحة يومي الخميس والاثنين ١٦ و٢٠ اذار ١٩٧٨ ، بعد عرض الوضع الناشىء عن دخول القوات الاسرائيلية الاراضي اللبنانية ومناقشته ، وبعد الاطلاع على الاسباب التي تذرعت بها اسرائيل للقيام بعملياتها ، وبعد اخذ العلم بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ تاريخ ١٩ اذار ١٩٧٨ ، يعلن بالاجماع ان استباحة

---

١ ـ النهار ، الثلثاء ١٩٧٨/٣/٢١ ، ص ٣ .

الحدود اللبنانية وانتهاك سيادة الدولة على هذه الصورة يشكلان خرقاً جسيماً لكل قواعد الحق الوطني ومبادىء القانون الدولي ، ويقرر مطالبة الحكومة بما يأتي :

اولا : بذل المساعي الحثيثة والمكثفة للتعجيل في تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي بانسحاب القوات الاسرائيلية فوراً من الاراضي اللبنانية .

ثانياً : عودة السلطة الشرعية من دون ابطاء الى ممارسة صلاحياتها واداء مهماتها وبسط سيادة الدولة على لبنان الجنوبي وسائر المناطق اللبنانية .

ثالثاً : المبادرة الى اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الامنية والاجتماعية الملحة لاغاثة المواطنين النازحين وتأمين عودتهم الى قراهم وضمان سلامتهم في الجنوب ، كما في اي منطقة او بلدة او قرية تعرض اهلوها للتهجير .

رابعاً : توجيه الدعوة الى الدول العربية جمعاء للمشاركة في حمل مسؤولية الوضع الراهن بطريقة عملية ومجدية »[1] .

والكلمة التالية التي القتها الحكومة على لسان رئيسها الدكتور سليم الحص تساعد على تصوير الجو العام ، الاطار السياسي العام - وخصوصا من وجهة نظر الدولة ، للقرار هذا : عندما مثلت حكومتنا امام المجلس النيابي في شهر تموز الماضي لتقدم الحساب عما فعلت وما لم تفعل خلال الاشهر الستة الاولى من توليها مسؤوليات الحكم ، ادلينا ببيان قلنا فيه بالحرف الواحد :

« ان مفتاح الحل هو في الوفاق السياسي ، ولن نستطيع في المرحلة المقبلة حل اي قضية من القضايا الحيوية المطروحة ، من اعادة بناء الجيش الى مشكلة الجنوب ومشكلة المهجرين وغيرها ، ولن نتمكن من مباشرة عملية الاعمار على النطاق المرتجى الا مع الوفاق السياسي :

والوفاق لا يفرض فرضا ، وانما يبنى على قناعات مشتركة اساسها الايمان بلبنان الواحد الموحد . . . و هذا يتطلب الا يرهن الوفاق باية قضية اخرى ، والا تقدم على الوفاق اية قضية اخرى . واذا تأمن هذا الشرطفالحكم على استعداد لان يطرح اسسا وان يسعى الى

١ - المرجع ذاته .

جمع اللبنانيين حولها . اما اذا لم يتأمن هذا الشرط فان حكومتنا سوف تكون عاجزة عن تحقيق المطلوب منها في المرحلة المقبلة وستبقى القضايا الاساسية ، بما فيها اعادة بناء الجيش وقضية الجنوب ومشكلة المهجرين ، معلقة من دون حل » .

كان هذا ما قلناه انذاك بكل صراحة ووضوح .

حاولنا بعد ذلك ، اذعانا منا للمنطق السائد آنذاك ، ان نقدم مشكلة الجنوب على قضية الوفاق .

وعندما ربطنا مشكلة الجنوب بالوفاق السياسي كان في ذهننا بالتحديد اعتباران :
الاعتبار الاول ان الوفاق من شأنه ان يجعل من اللبنانيين جميعا فريقا واحدا تجاه كل القضايا الحيوية والمصيرية التي تجبه البلاد ، وفي مقدمها قضية الجنوب ، من هنا فان حجم المشكلة وابعادها وبالتالي طريقة معالجتها تصبح مع الوفاق عبرها من دون وفاق .
والاعتبار الثاني والاهم هو ان الوفاق يجعل من الميسور اعادة بناء الجيش اللبناني على اسس وطنية سليمة ومتينة في السرعة اللازمة ، مما يمكن معه فرض الامن في منطقة الجنوب واعادة السلطة الشرعية اليها .

من المعروف ان الامن ، بعد سنتين من الاقتتال ، فرض فرضا عن طريق قوات الردع العربية في كل المناطق اللبنانية ما عدا الجنوب ، ذلك لان اسرائيل مانعت في دخول قوات الردع الى ما دون خط معين ، سمته بالخط الاحمر ، بحجة ان مداناه قوات الردع العربية للحدود اللبنانية الاسرائيلية من شأنها ان تهدد امن اسرائيل .

بالطبع ان حجة اسرائيل هذه مصطنعة ، ولا يمكن ان تنطلي على عاقل . فكان بنتيجة هذا الموقف الاسرائيلي ان بقي الجنوب من دون قوة نظامية تفرض الامن فيه ، وكان علينا ان نفاوض على تثبيت الامن فيه . وهكذا ، في حين فرض الامن فرضا في بقية المناطق اللبنانية ، كان الامن موضوع مفاوضة في الجنوب .

اجريت المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبمساعدة المسؤولين السوريين ، وتوجت باتفاق في شتورة على برمجة محددة لتنفيذ اتفاق القاهرة ، تضمنت ثلاث مراحل ، المرحلة الثالثة والاخيرة منها تتعلق بالجنوب ، وهذه المرحلة ، مرحلة الجنوب ، بقيت من دون تنفيذ ، وبقيت المنطقة نتيجة لذلك مسرحا للفوضى والتجاوزات والاخلال بالقانون .

ثابرنا من دون كلل او ملل على السعي لتنفيذ المرحلة الاخيرة من برنامج شتورة ، وكان علينا من اجل ذلك ان نفاوض على خطوات التنفيذ اكثرمن فريق . فباءت مساعينا بالفشل اذا اصطدمنا بشرط هنا وشرط مقابل هناك وعقبة هنالك .

ان مشكلة الجنوب ، كمشكلة امنية ، نشأت عن عدم قدرتنا على ادخال قوة نظامية اليه . فمن جهة ، لم نستطع ارسال قوات الردع العربية الى المنطقة بسبب الممانعة الاسرائيلية ، ومن جهة اخرى لم يكن في امكاننا ارسال قوة رادعة من الجيش اللبناني الذي تأخرت عملية اعادة بنائه بسبب اخفاقنا حتى اليوم في تحقيق الوفاق الوطني .

لقد حالت اسرائيل دون دخول قوات الردع العربية الى الجنوب لان لها مصلحة في الابقاء على الوضع الشاذ المتسبب في تلك المنطقة ، فيظل زمام الامر في يدها : تصعد الوضع بافتعال الحوادث ساعة تشاء ، ومن خلال ورقة الجنوب تمارس الابتزاز على العرب وعلى قضيتهم في الوقت الذي تختار .

ولكن ، اذا كانت لاسرائيل مصلحة في الابقاء على الحال المتردية في الجنوب ، اما كانت مصلحتنا نحن تقضي باعادة بناء الجيش اللبناني من دون ابطاء على اسس وطنية سليمة من اجل احلال الامن في الجنوب ومن اجل ان يتولى في النتيجة ، مع قوى الامن الداخلي - اللبنانية ؟ اما كان يجدر بنا ان نحقق الوفاق الوطني ، وان نسرع بالتالي الخطى على طريق اعادة بناء الجيش على النحو الامثل ؟

امام هول المخاطر التي تحيق بالمصير اللبناني من جراء الاجتياح الاسرائيلي الغاشم ، وامام فداحة المأساة الانسانية التي يعيشها اللبناني عموما والجنوبي خصوصا في هذه المرحلة بنتيجة العدوان الاثيم ، لا يسعنا الا ان نتداعى لنواجه قدرنا صفا واحدا ونسعى الى اعادة السلطة الشرعية الى الجنوب ، ومن ثم تثبيت الامن فيه واشاعة الطمأنينة في نفوس ابنائه المعذبين .

ولتكن قضية الجنوب في اساس الوفاق الوطني الذي ننشده جميعاً . لنعلنها صريحة صادقة : ان الجنوب جزء غال من وطننا ، وليس بيننا من يفرط فيه .

ان بسط سلطة الدولة على كل جزء من اجزاء لبنان ، وفي مقدمها الجنوب ، هو حق من حقوق السيادة اللبنانية ليس بيننا من يطعن فيه .

ان الوضع الشاذ والمتسبب في الجنوب اللبناني ، والذي طغى عليه جو من التجاوزات

والفوضى ، يجب ان ينهى في اسرع ما يمكن بعودة السلطة الشرعية الى ربوعه بحيث لا تبقى يد فوق يد السلطة اللبنانية ولا تعلو سيادة على سيادة الدولة اللبنانية .

ولنمض قدماً في طريق تحقيق الوفاق الوطني فننطلق منه لنعيد بناء لبنان . ونحن على ثقة بان ليس بين اللبنانيين من لا يدعو معنا الى تحقيق الانفراج السياسي عن طريق الوفاق الوطني .

اما على صعيد الوضع الناشىء عن العدوان الاسرائيلي على لبنان ، فالكل يعلم اننا دعونا مجلس الامن الى الانعقاد فاتخذ القرار المعروف ، وعلينا الآن ان نتوجه بكليتنا لتأمين تنفيذه واتخاذ ما يلزم لاستعادة الارض المحتلة في اسرع ما يمكن ولمتابعة معالجة نتائج العدوان على الصعيد الاجتماعي والانساني والمادي بكل ما نملك من وسائل »[1] .

ففي هذه الكلمة اقرار صريح واعتراف واقعي بعجز الحكم عن مجابهة القضايا التي تواجهه ما لم يتم الوفاق السياسي بين المتخاصمين . واعطاء الاولوية للوفاق السياسي ، في هذه الكلمة ، جاء شرطا ضروريا لنجاح ممارسة الحكم بفعالية حاضراً ومستقبلا . غير ان لتطور الاحداث منطقها وضروراتها . وقد اذعن الحكم لهذه للضرورات . فقدم « مشكلة الجنوب على قضية الوفاق » .

ولكن هذا التقديم ذاته ادخل اسرائيل عاملا أساسيا في عملية الوفاق . وكان ذلك عن طريق الأمن الذي صار في لبنان منذ دخول الردع على نوعين : « أمن مفروض » و« أمن بالمفاوضة » ، ومن هنا دخلت منظمة التحرير فريقا - وهي لم تنتظر هذه المرحلة لتصبح فريقا - في عملية الوفاق . ولكن ، ومن هذه الناحية ، اتصلت اتفاقية القاهرة من جديد ، عبر برنامج شتورة ، مباشرة باحداث الساعة . وتتبين اهمية الجيش لحل قضية الجنوب ، واهمية الجنوب ورقة ابتزاز في يد اسرائيل .

وعند هذه النقطة بالذات تبرز ، ولو جزئياً ، اهمية القرار ٤٢٥ . انه يحمل من محامله تعطيل لعملية الابتزاز الاسرائيلي للجنوب اللبناني . ومن هنا يتبين مغزى محاولات اسرائيل المستميتة بقصد تفشيله . هذا اذا ما نظرنا عبر الحدود الى خارجها .

اما اذا حصرنا اهتماماتنا داخل الحدود ، فلا بد لنا ان نربط الاحداث هذه بمبدأ « بناء

---

١ ـ المرجع ذاته .

الجيش على اسس وطنية سليمة » .

ويصبح هكذا تحصيل حاصل ان نقول بتشابك القضايا ، وبالتالي العوامل التي تتداخل في مطلق حل يصبح مخرجاً من الازمة التي يعاني منها لبنان واللبنانيون .

وقد تكسب هذا الرأي وضوحاً اكثر التعليقات التالية . ونبدأ باللتي تتعلق بالقرار النيابي المذكور . وكلمة رئيس المجلس تبين كيفية الوصول الى الاجماع ، او شبهه ، حول هذا القرار :

« من المؤكد ان احتلال ارض لبنانية ، اياً كانت هذه الارض ، يشكل تهديداً للوطن ككل ، ولاستمرارية هذا الوطن بواقعه وبكيانه كما نفهمه وكما نريده نحن . اذن ، الخطر هو الخطر على ضياع هذا الوطن ، بكل ما في الكلمة من معنى .

وازاء هذه الحقيقة ، علينا ان نتخذ درساً من هذا الواقع ، مضافاً الى الواقع اللبناني السابق الذي كان ايضاً يشكل عبرة للبنانيين ، نرجو ان نكون جميعاً قد اتخذناها وان نعمل في ضوئها .

بعد الاحداث الاليمة التي مرت والانقسامات ، ان الصف اللبناني الواحد هو الدرع الوحيدة ، وهو السلاح الوحيد ، الاول والاخير ، في سبيل احباط اية مؤامرة واية محاولة ، سواء كان وراء هذه المؤامرة عدو ام صديق للعدو ام حليف .

قلنا ان اللبنانيين وهم ممثلون بكم ، يطلبون من ممثليهم ان يكون موقفهم اليوم انطلاقة في سبيل تحقيق وحدة الصف ، في سبيل تحقيق الوفاق الوطني الصحيح في جوهره .

على هذا الاساس اعلنت واعلن انه اذا اكتفينا اليوم بهذا القرار ، من اجل وحدة الصف ، وارجو ان يكون التصويت على هذا القرار اجماعياً ، ومن اجل ذلك فتحنا المجال للكلام والملاحظات حول هذا القرار . اذا اردنا فعلا ان ننقذ لبنان ، فليكن قرارنا اجماعياً وان اي اعتراض اليوم او اي مخالفة ، يمكن ان يستغلها العدو ، ويمكن ان تكون بمثابة فخ ينصبه اللبنانيون لانفسهم .

لذلك ، فان الرئاسة مستعدة ، بعد التصويت على هذا القرار لتعيين جلسات متتابعة ، خلوة اذا شئتم ان نسميها ، من اجل البحث ليس فقط في القضية الفلسطينية ومضاعفات وملابسات كل ما حدث ويحدث ، بل من اجل كل القضايا التي كانت مجال حوار ومجال

خلاف بين اللبنانيين .

ملفان ، الملف الاول هو بالنسبة الى مقررات مجلس الامن والملف الثاني هو ملف المصالحة ، وملف الوفاق الفعلي . وهنا احب ان اقول للحكومة ، ان هذا المجلس ، معبراً عن الرأي العام اللبناني الذي يمثل على اختلاف الطوائف والفئات قد اظهر استعداده الكلي ، من دعم للحكومة ومن موقف ايجابي بالنسبة الى طرح المقررات الوفاقية ، اذا جاز هذا التعبير ، وفق تصور هذه الحكومة التي اعطيناها الثقة والتي اعطينا الثقة للمسؤول الاول بصفته الموجه والمؤتمن على مصلحة هذا البلد »[1].

ويصح هذا الاستنتاج اذا صح التقرير التالي :

« وذكر بعض المشاركين في المشاروات ان المجتمعين ناقشوا مناقشة دقيقة كل هذه النقاط في ضوء صيغة القرار التي كان النواب بهيج تقي الدين وادمون رزق وادوار حنين بدأوا بوضعها . واضافوا ان اصرار فئات نيابية على تضمين القرار اشارة الى الوجود الفلسطيني جعل الرئيس الاسعد ، بناء على اقتراح من النائب بطرس حرب ، يبدي استعداده للدعوة الى جلسة نيابية او خلوة مصغرة تعقد في غضون اسبوع (الثلثاء المقبل) ويفتح فيها ملف الوجود الفلسطيني ويعلن منه موقف نيابي موحد . وقد اكد الاسعد عزمه هذا في الكلمة التي القاها خلال الجلسة . وعلى هذا الاساس وقع الشيخ بيار الجميل مشروع القرار ووقعه معه الرئيس صائب سلام والشيخ بهيج تقي الدين »[2].

وهذه اربعة اراء في القرار ـ وهي آراء نيابية :

الاول :

« وبعد انتهاء الجلسة ادلى الرئيس صائب سلام بالتصريح الاتي « اعتبر هذا اليوم من اسعد الايام ، مردداً القول الكريم : « وعسى ان كرهوا شيئاً هو خير لكم » والقول المأثور : « رب ضارة نافعة » .

واضاف : « مع هول الكارثة التي حلت بلبنان بسبب العدوان الاسرائيلي ، ومع ضخامة المأساة الانسانية التي سببها ذلك العدوان بتشريد ابناء الجنوب ووضعهم في حالة

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ المرجع ذاته .

يتفطر لها القلب ، فان ما صدر عن المجلس اليوم وباجماعه ، يفتح امامنا افاقاً واسعة لتحقيق الامال بتضامن من جميع اللبنانيين للعمل يداً واحدة وقلباً واحداً للنهوض بلبنان . لقد عودنا اللبنانيون ان يرتفعوا في الظروف العصيبة الى مستوى المسؤولية ، وهذا ما عبر عنه المجلس النيابي اليوم باجماعه ، ممثلا رغبة اللبنانيين وارادتهم وطموحاتهم »[1] .

« وسئل عن اسباب معارضة النائب طوني فرنجية للبيان الذي اقره المجلس ، واعلانه الانسحاب من الجلسة ، فاجاب : « لا اعلم انه كان هناك من تحفظات ، فالاتفاق على البيان كان اجماعياً » .

وقال الشيخ بيار الجميل للصحافيين الذين بادروه مستفسرين : « انا موافق على القرار الذي اتخذ » .

موقف طوني فرنجية

وكان النائب فرنجية قال مغادراً قصر منصور « انسحبنا من الجلسة لعدم موافقتنا على القرار الذي اتخذ لانه لا يعالج الا ناحية واحدة » . وسئل عن الناحية التي لم يوافق عليها ، فاجاب : « الجلسة سرية واذا اعلن القرار نعطي رأينا بالتفصيل » .

وقال فرنجية لـ « النهار » : « ان انسحابنا سببه اولا ، ان ممثلي الامة اجتمعوا طوال جلستين متتاليتين وعلى مدى ساعات فدانوا العدوان الاسرائيلي على الجنوب وكانهم ممثلو دولة غربية ، فاتت الادانة كانها ليست شيئاً مفروغاً منه او واجباً مفروضاً على كل لبناني . واعتبرنا هذا الموقف عاراً علينا فابينا ان يسجل التاريخ هذا العار لان احفادنا سوف يحاسبوننا يوماً ويأخذون علينا ضعفنا وتخاذلنا امام شأن مصيري يمر به الوطن .
ثانياً ، ان القرار دان الاعتداء الاسرائيلي ولم يشر الى اسبابه . ونحن كمجلس نواب علينا ليس فقط الاشارة الى الداء بل علينا ان نصف الدواء ، ولكن ويا للاسف فان الشجاعة تنقص الكثيرين من رجال السياسة عندنا لكي ياخذوا القرارات التي تعبر عن اقتناعاتهم الضمنية . اما المسؤولون فضعفهم هو الذي اوصل الحال الى ما هي عليه الان ، فبالنسبة الى اتفاق شتورة سمعنا في بيان رئيس الحكومة الاسباب التي ادت الى عدم تنفيذه ، وهي اسباب اشرنا اليها عندما طلبت الحكومة صلاحيات استثنائية جديدة في تموز الماضي . وتعود الحكومة اليوم لتتذرع بالاسباب ذاتها فيتمنى مجلس النواب على حكومة ان لم تستطع تأمين المتطلبات الحياتية اليومية ان تبسط سيادتها على كل الاراضي ، فهل هذا

١ - المرجع ذاته .

موقف يعبر عن المسؤولية ، في الحكم ، خصوصاً بعد اعتراف رئيس الحكومة في بيانه بفشل حكومته في بسط السيادة كما اعترف بان سبب الهجوم الاسرائيلي على لبنان هو الوجود العسكري الفلسطيني غير المنضبط في الجنوب ، علماً ان كلامه هذا سيسمع ويذاع في كل انحاء العالم » (. . .) .

وختم قائلا : « بما اننا نعتبر ان واجبنا في هذا الظرف هو واجب تاريخي لا يقبل المراوغة والتهرب من المسؤولية ، لذلك فضلنا الانسحاب من الجلسة على ان نكون شهود زور في قضية سيتبين ضررها على وطننا في المستقبل القريب »[1] .

والثالث :

« وقال النائب نجاح واكيم انه امتنع عن التصويت لان القرار « جاء ضعيفاً جداً واقل من المستوى المطلوب في ادانته العدوان ، حتى ان قرار مجلس الامن كان اقوى من القرار الصادر عن مجلس النواب . ان الظرف الحالي يقتضي وحدة الموقف وحصره في موضوع العدوان الاسرائيلي وعدم اثارة اي موضوع اخر في شكل صريح او مبطن ولا يجوز ان تثار هذه المواضيع تحت ضغط الاعتداء »[2] .

والرابع :

« اعلن امس الرئيس كميل شمعون انه غير موافق على التوصية التي صدرت عن مجلس النواب .

وقد رأس شمعون مساء الاجتماع الاسبوعي للمجلس السياسي لحزب الوطنيين الاحرار في منزل النائب ميشال ساسين ، وبعد الاجتماع قال رئيس الاحرار :

« بحثنا في الموضوع الذي سبق ان بحث فيه مجلس النواب اليوم في الجلسة التي لم يتسن لي حضورها لسبب طارىء . ونحن غير موافقين على التوصية التي صوت عليها مجلس النواب ، وقد جاءت تسمية الاجماع على هذه التوصية خاطئة لانه حصل اعتراض من قبل النائب نديم سالم وسواه من النواب على كلمة اجماع . وهذه التوصية لم تقبل بها ولن نقبل لانها لا تراعي السيادة اللبنانية كما نراها وكما يجب ان تكون » .

١ - المرجع ذاته ص ٣ و ص ٨ .
٢ - المرجع ذاته .

وسئل عن رأيه في التضارب حول تفسير مهمة قوة الطوارىء الدولية ، هل هي لحفظ الامن في الجنوب فقط ام في كل لبنان ، فاجاب : « اقرأوا جيداً القرار الذي صدر عن مجلس الامن ، ومن يفهم ما يقرأ يعرف جيداً ان قوات الامن الدولية هي لحفظ الامن في الجنوب فقط وعملها يقتصر على منطقة الجنوب ، هذا اذا تمكنت من ان تحقق شيئاً »[1] .

واذا انتقلنا من تقييم القرار النيابي الى وصف للوضع الداخلي ـ وخصوصاً جنوبه ، نستفيد من التالي :

« قال وزير الداخلية الدكتور صلاح سلمان انه لا بد من اعادة النظر في العلاقة بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين وتنظيمها ، وان التوقيت الافضل لذلك هو الاسرع « لان لا جدوى في ان ننتظر طويلا توقيتاً مناسباً اكثر » .

وكان الوزير سلمان يتحدث عن الوضع في الجنوب ، قال : « القضية صعبة ومعقدة ، هناك مشاكل في الجنوب لا مشكلة واحدة ، منها وجود احتلال اسرائيلي والتجاوزات المتواصلة من قبل المسلحين وعدم تمكن الدولة حتى الان من فرض سلطتها وهيبتها ، فضلا عن المشاكل الانسانية والاجتماعية التي نتجت عن العدوان الاسرائيلي ، وهناك ايضاً مشكلة ضرورة اعادة اهل الجنوب الى مناطقهم واعادة اللحمة في ما بينهم . هذه المشاكل كبيرة لدرجة ان الانسان يحار في طريقة معالجتها . لذلك من الواجب ان يخطو الانسان الخطوة الاولى لحلها ومن الجائز ان تولد هذه الخطوة الاولى مشاكل اخرى ، ولكن في امكاننا ان نصل الى حلول لهذه المشاكل اذا صفت النيات وتأمنت الثقة » .

وعن الخطوة الاولى هذه قال : « الحكم حصل على قرار من مجلس الامن الدولي . صحيح ان هذا القرار لا يحل كل المشاكل التي نعانيها ، ولكن يمكن اعتباره خطوة مهمة وايجابية فاذا تبعتها خطوات ناجحة نكون قد مشينا في طريق الحل ، اما اذا وضعت العراقيل من هنا وهناك ساعتئذ اوافق على القول ان المشكلة زادت تعقيداً على تعقيد » .

وسئل سلمان عما اذا كانت مرابطة القوات الدولية في الجنوب قد الغت اتفاق القاهرة وهل اصبح من الضروري صياغة علاقات جديدة مع الفلسطينيين في ضوء المتغيرات ، فاجاب : « موضوع اتفاق القاهرة كتب عنه الكثير . انا شخصياً ليس عندي عقد او

---

١ ـ المرجع ذاته .

مواقف جامدة من اي مشكلة ثابتة او متغيرة . لا شك عندي انه علينا اعادة النظر في العلاقة بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين وتنظيمها ، لان العلاقة الماضية نتج عنها ما يعرفه الجميع ولم ترض احداً . ولن اقف عند اي تسمية او عند اي عنوان يقف عنده الكثيرون منا ، وفي رأيي ان هذه التفاصيل سطحية لا تمس الجوهر. الموضوع دقيق وعلينا ان نطرحه بجرأة وانفتاح وصفاء تفكير واخلاص » .

وسئل هل الوقت ملائم الان لاعادة تنظيم هذه العلاقة فاجاب : « ان اهمية المشكلة التي نعيش تدفعني الى التفكير في ان السرعة ضرورية على رغم ان توقيت البحث في مواضيع حساسة قد يكون مهماً في ذهن الكثيرين . لذلك لن انتظر كثيراً توقيتاً مناسباً اكثر ، فالموضوع يحتاج الى وقت كثير وتفكير عميق والبدء بالبحث فيه لا يعني الوصول الى حل قريب او سهل » .

وسئل اخيراً عما اذا كانت الاحداث الاخيرة قد الغت الوفاق الوطني ، فاجاب : « من غير الممكن ان اتصور ان الوفاق يمكن ان يلغى ، وهنا اعني الوفاق اللبناني في شكل عام ولا اعني بالضرورة البنود التي ذكرت عن مشروع الوفاق الذي كان يعد . ان الوفاق اللبناني ضرورة ولا مهرب منه بغض النظر عن اي صيغة سياسية او ادارية ستعتمد للبنان . الوفاق عملية طويلة لا بد ان تبدأ بخطوة لتصل الى التفاهم اللبناني الذي بنتيجته يمكننا ان نرتاح الى العيش على ارض هذا الوطن»[1] .

واذا كانت الصورة المعقدة للوضع السياسي الداخلي لم تتوضح تعقيداتها بصورة كافية ربما ساعد التالي على توضيحها :

« وقال رئيس الكتائب : « ان المزايدات التي كانت تتقنها فئات معينة قبل اندلاع الحرب في الساحة اللبنانية ، عادت اليوم تطل برأسها من جديد في محاولة لقطع السبل المؤدية الى جمع الصف الوطني وبعث الحياة الطبيعية في البلاد » . واضاف : « ان الجهات اياها ما تزال تتخذ من شعارات الحرص على الوطن والشعب والارض ستاراً لمزايداتها المعروفة الدوافع والغايات . فليسمح لنا المزايدون هذه المرة بالكف عن مزايداتهم ، فنحن ادرى بشؤوننا الوطنية ، ويكفي البلاد ما لاقته من اعمال الجماعات والاتجار في الداخل والخارج

---

١ ـ « سلمان : مشاكل الجنوب معقدة ولا بد من الاسراع في اعادة تنظيم علاقة الدولة بالفلسطينيين » النهار . الجمعة ١٩٧٨/٣/٣١ ، ص ٣ .

ببضاعة الدس والتحريض والرفض تماماً كما كانت اساليب التهيئة للحرب الدامية والمخربة » .

واشار الجميل الى تجاوزات تحصل في بعض المناطق قائلا : « ان الافعال الجرمية عادت الى الظهور في مختلف اشكالها بظهور المسلحين تارة والارتكابات طوراً . ودعا الجهات الامنية الى « كبح جماح الجريمة بقسوة وفعالية ، فهذا ما يرتجيه اللبنانيون عموماً » .

وعن مهمة القوات الدولية في الجنوب ، قال : « اريد ان الفت اولا الى ان القوات العربية حينما جاءت الى لبنان كتجربة اولى ، انما جاءت كقوة سلام ، فتطاولت عليها الايدي ، ولم تتمكن من صد التجاوزات الامر الذي جعلنا نطالب بجعل قوة السلام قوة رادعة ، واذ ذاك تمكنت من تحقيق نسبة لا بأس بها من الامن في البلاد . والشيء ذاته يمكن ان يكون اليوم بالنسبة الى قوات الطوارىء الدولية ، فان هي كانت قوة سلام ودفاع بلا ردع ، فذلك معناه انما لن تستطيع القيام بالمهمات الموكولة اليها ، خصوصاً انها مولجة ايضاً بمساعدة لبنان على استعادة سلطته في المنطقة ، وفقاً لما تضمنه قرار مجلس الامن الدولي » .

وعن موضوع فتح « الملف الفلسطيني » في المجلس النيابي ومدى ارتباطه بموضوع الوفاق الوطني ، قال : « ان ملف الوجود الفلسطيني المكثف والمسلح على ارض لبنان هو مفتوح داخل المجلس النيابي وامام اعين الشعب ، وهو المدخل الاساسي الى طرح موضوع الوفاق الوطني . ومن جهتنا ، نحن لا نتوخى ادانة الاعمال والتصرفات الفلسطينية داخل لبنان ، سواء في المجلس النيابي او غيره ، بقدر ما نتوخى انقاذ بلادنا مما هي فيه من المحن وفوضى المصائب . واننا ندرك مع سوانا ان عملية الانقاذ تظل امراً غير ممكن اذا ظل الوجود الفلسطيني هكذا ، وعلى ما هو عليه من تكثف وتسلح وتصرف ، وفي حال كهذه لا تتأمن للبلاد سيادة ولا للسلطة وجود . فعلى الذين يطالبون بسيادة لبنان على اراضيه ان يكونوا منطقيين مع انفسهم ، وليقولوا رأيهم في صدق وصراحة ، اذ كيف يمكن تأمين السيادة مع وجود مسلح يتخطى ارادة الدولة والشعب ويتصرف بشؤوننا على هواه ؟ »[1] .

واننا لا نطمح برسم الصورة للوضع اللبناني الداخلي بجميع تفاصيلها . ان هذا ،

---

١ ـ « الجميل : القوات الدولية لا تجدي ما لم تكن رادعة والسيادة لا تتأمن مع الوجود المسلح » . النهار ، الجمعة ١٩٧٨/٣/٣١ ، ص ٣ .

وبمعنى ، لابعد من متناول مطلق محاولة ـ يكفينا ان يشعر القارىء ببعض التشابكات لعناصرها الاكثر فعالية ـ مع التركيز على المنعطفات التي يمكن ان ينطلق منها المخرج من الازمة .

واتضح حتى الان ، هكذا نأمل ، ان هنالك اكثر من مخرج ممكن . ويبقى المخرج الافضل سياسياً لا المخرج العلمي او المخرج الصحيح بل المخرج المقبول به والمرضي عنه من قبل ذوي الفعاليات السياسية ـ تلك القيادات التي تقدم او تؤخر على الساحة وفي اتخاذ القرارات[1] . هذا وصف لواقع ـ ويظل صحيحاً ما بقيت السياسة بعيدة[2] عن كونها علماً دقيقاً معروف الشرائع والقوانين مضبوط المسلكية والتصرفات ، وما بقي القائمين عليها غير ملتزمين ، بالاقل ، بالاخذ بالحقيقة العلمية متى عرضت عليهم .

هل هذا يعني ان الصحة والخطأ او الصواب والضلال مفاهيم غير ذات قيمة في السياسة ؟ كلا ـ لان الجميع ، حتى وان كانوا على خطأ ، يحاولون ، الا فيما تدر ، تبرير مواقفهم خططهم . غير انها تبقى ، على افضل تقدير ، هامشية وثانوية . ومن هنا ينشأ التفسير الاقرب الى الواقع للغربة التي يعاني منها المثقفون بالنسبة للسياسة .

ومحمل هذه الاعتبارات على السياسة العملية واللبنانية . اذا كان المخرج مرتبطاً برضى ذوي الفعاليات ، واذا كان ما يرضي بعضهم يغضب البعض الاخر ، يصبح الحل الافضل ابعد من متناول المسؤولين عن تفصيله وطبخ صيغته واذا عز وجود هذا الحل عن طريق التراضي والحوار ، ويظهر على انه قد عز ، يبقى ان تاتي النجدة عن طريق الاكراه ، او القوة ، او الفرض ـ ولا نقصد الحل العسكري وقد اسقط نتيجة لحكمة تبلورت عبر تجارب الحياة ـ بل طريق ما درجنا على تسميته بالضرورات السياسية ، ضرورات الواقع السياسي او ضرورات الحياة .

ب ـ المجلس النيابي والحفاظ على الشرعية

« ان هذا المجلس حافظ على الشرعية بمعناها الصحيح والمعنى الحقيقي للشرعية هو الحفاظ على السيادة والاستقلال »[3] .

---

١ ـ لقد استمرت الاحداث لاكثر من سبب . اهمها ، من هذه الزاوية ، ان مطلق فريق قادر على تفشيل مطلق مبادرة سلام .
٢ ـ ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة فريدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ ، بحث : « هل السياسة علم ؟ » .
٣ ـ عادل عسيران ، في كلمة رئيس السن ، جلسة المجلس النيابي المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٧ لانتخاب رئيس للمجلس ، السفير ، الاربعاء ١٩٧٨/١٠/١٨ ، ص ٣ .

ينطوي هذا المقتبس الصغير على بضعة من المفاهيم السياسية الاساسية : كالشرعية ، والسيادة والاستقلال .

ويتشابك التقيم فيه ووصف الواقع الى حد تصبح العزلة بين مدعاه الصحيح ومدعاه اللامبرر عملية صعبة متشابكة الجذور والفروع معاً .

فبمعنى من المعاني ـ بمعنى انه تحدى رصاص القنص والتحديات العنفية السائدة في البلد ـ قد جهد المجلس وتوفق الى حد بعيد في الحفاظ على الشرعية . فقد عدل بالرغم من المدافع والرصاص المادة ٧٤ من الدستور ـ الامر الذي خول المجلس انتخاب الرئيس الياس سركيس قبل نهاية ولاية الرئيس فرنجية ـ حتى لا يكون فراغ في رأس الهرم الشرعي ـ وكان انتخاب الرئيس سركيس كذلك جهاز يذكر للمجلس في هذا الصعيد .

ويأتي تجديد رئاسة الاسعد في جلسة ١٧/ ١٠/ ١٩٧٨ للمجلس النيابي وفي ظل ظروف مماثلة تعزيزاً لهذه المقولة .

« رغم رصاص القنص الذي سيطر قبل ظهر امس على محور المتحف . وقيام الميليشيات بمنع بعض النواب من المجيء من المنطقة الشرقية الى قصر منصور وغياب نواب الكتائب « لدواع امنية » كما ابلغ النائب امين الجميل الرئيس كامل الاسعد . فقد عقدت جلسة مجلس النواب المخصصة لانتخاب هيئة المجلس واعيد انتخاب الرئيس الاسعد رئيساً لمجلس النواب بجماع ٦٢ نائباً وانتخب النائب منير ابو فاضل نائباً للرئيس باكثرية ٥٨ صوتاً بعد انسحاب منافسه النائب ميشال معلولي وانتخب طلال المرعبي وطارق حبشي لامانة السر بـ ٥٦ صوتاً ورائف سمارة وصبحي ياغي وارا بروانيان المفوضية المجلس بـ ٥٤ صوتاً[1] »

وكذلك :

منع النواب
بقوة السلاح

■ منعت الميليشيات بقوة السلاح[2] .

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ المرجع ذاته .

فبهذا المعنى ، معنى الحفاظ على وجوده ـ بقاء النواب على الكراسي ـ في جزيرة من العنف والفوضى ، وبمنع حدوث الفراغ في سدة الرئاسة ، وبالتالي على مستوى الحكومة فقد حافظ المجلس على الشرعية حقاً .

ويتعزز هذا الانطباع في كلمة الحكومة[1] في هذه المناسبة .

« فوسط مظاهر اللاشرعية الكثيرة التي نراها اليوم ووسط الازمة ـ المأساة والنزف المستمر في بلدنا الحبيب يبرز هذا الحضور النيابي الكبير وهذا الاجماع على انتخاب الرئيس الاسعد كخيط نور في الظلمات يؤكد وحدة هذا الوطن متجاوزاً كل المخاوف متخطياً كل العراقيل . ان هذا الموقف يكرس اليوم الدور الكبير الذي يقوم به الرئيس كامل الاسعد في جمع الكلمة وتحقيق الوفاق كما يكرس الدور الذي يقوم به اعضاء هذا المجلس الكريم في ارساء قواعد لبنان المستقبل .

« ان لبنان اليوم يمر في مرحلة مصيرية وحاسمة ودقيقة وفي الوقت الذي تتطلع فيه الى مؤتمر بيت الدين لانهاء القتال الدامي تظل انظارنا تتطلع الى داخل لبنان ومؤسساته لايجاد الحل السياسي الذي لا بد ان يكون من صنع ايدينا . من هنا املنا ان يكون هذا الحضور النيابي الكبير وان يكون هذا الاجماع الرائع على انتخاب الرئيس الاسعد صورة عما يمكن ان تحققه السلطة التشريعية على طريق الوفاق الوطني وارساء الوحدة الوطنية على اسس ثابتة وترسيخ وحدة لبنان بشعبه وارضه ومؤسساته . وشكراً » .

ولكن ، ليست هذه ، وبمنطق المقتبس المدروس ذاته ، الشرعية الحقيقية . هذه بعض مظاهرها وربما مظاهرها الهامة . « الشرعية الحقيقية » هي « الحفاظ على « السيادة والاستقلال » .

لو تمكن هذا المجلس من ذلك حقاً لما كنا بامس الحاجة للقرارات ٤٢٥ و٤٢٦ و٤٣٦ . ولا يعوزنا التفصيل حول هذه الاطروحة . من هنا يثار سؤال كبير حول صحة الادعاء الذي يفاخر به المقتبس الذي افتتحنا به هذه المقطوعة من هذه الدراسات .

واذا عجز المجلس عن هذا الانجاز الذي لم يتحقق حتى بمساعدة العرب ، عبر قوة

١ ـ فؤاد البزري ، يلقي كلمة الحكومة مهنئاً الرئيس الاسعد بتجديد انتخابه . المسفير ١٨/ ١٠/ ١٩٧٨ . ص ٣ . ويتبين ان هذه الكلمة ، كما سيظهر في بحثنا الملاحق ، تنطوي على الكثير من التفاؤل بامكانية المجلس ورئيسه

الردع العربية ، ومع مساعدة الامم المتحدة ، عبر قوات الطوارىء ، فليس عجزه هذا بما يؤاخذ عليه ـ خصوصا وهو من مسؤوليات السلطة التنفيذية في الدولة .

اما السلطة التشريعية فنسترع بالاصل وتراقب :

« المجلس النيابي يراقب . كيف يراقب ؟ »[1] .

ان نكون او لا نكون !

من هنا حضرات الزملاء بعد كل ذلك نتساءل اليوم هل نبقى هكذا ؟ نحن ننتظر الفرج من مؤتمر وزراء الخارجية ، طبعاً ، ننتظر الفرج من عند الله ايضاً ، ولكن لا يمكن للاستقرار ان يتحقق اذا لم يكن اللبنانيون وراء هذا الاستقرار ، لا يمكن لاي اصلاح ان يحقق اذا لم يرد اللبنانيون هذا الاصلاح واذا لم يتجاوبوا معه . وهنا اود ان اقول ان دورنا اليوم في هذا المجلس اما ان يكون فاعلا تقريراً او لا يكون . هذا دور استثنائي ، ندعو انفسنا اليه في الظروف العادية كما نعلم المجلس النيابي يشرع ونحن اليوم لسنا بحاجة للتشريع هل القوانين النافذة تسمح بالنقص ؟ هل تسمح بالسرقة ؟ طبعاً ليس القانون . . . المجلس النيابي يراقب ، كيف يراقب ؟ ياتي نائب ويقول للحكومة هذا عمل غير سليم وياتي نائب ويقول هذا عمل ممتاز ، هذه الرقابة كيف يمكن ان تؤدي الى نتيجة اذا لم تكن مبنية على موقف ملزم وهذا ما نطمح اليه في هذا الظرف سواء اكان هنالك مقررات عربية ونرجو ان يكون هناك مقررات عربية ذات طابع ، كما قلت ، تقريري يساعد لبنان على النهوض من محنته ولكن اذا لم يتوفر هذا التجسيد لارادة الشعب عبر ممثلي الشعب وعبر اكثرية ممثلي الشعب فاننا نبقى بالدوامة اياها ويبقى المتربصون في لبنان الدوائر باسمه تارة وباسم القضية العربية تارة اخرى يبقوا قادرين على افتعال الازمات المتمادية يوما بعد يوم وسنة بعد سنة .

« وحينئذ ايها السادة تكون الرقابة فاعلة وهذا هو المقصود بالرقابة ، قلت ان المهمة ليست مستحيلة وكل منا يجب ان يضحي لانها صعبة ليست مستحيلة ، يجب ان نضحي يجب ان نتنازل عن حساسيات معينة عن مصالح معينة بعيداً او قريباً ولكن مصلحة كل مواطن وكل انسان هو انقاذ لبنان ! حيئذ حين نتوصل الى هذا الموقف والى هذه القناعة

---

١ ـ كامل الاسعد ، في كلمة امام المجلس بمناسبة انتخابه رئيساً له ، السفير ١٨/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

والى الالتزام بهذه القناعة وهذا الموقف يمكننا ان نعيد للشرعية محتواها الصحيح وان نجعل الشرعية ملزمة على ممارسة حقها وسلطتها على لبنان وحينئذ ننقذ لبنان والا فان النظام البرلماني والديموقراطي الذي نعيش في ظله سيظل اطاراً بلا محتوى اذا نحن لم نتصد لهذه المحاولة .

عشتم وعاش لبنان »[1] .

يتضمن هذا المقتبس آراء في مجموعة من القضايا الاساسية التي عولجت في هذه الدراسات في مناسبات مغايرة . لذلك ، ولصحتها ربما ، لم نتعرض لها في هذه المناسبة بالذات فمثلا قوله : لا يمكن للاستقرار ان يتحقق اذا لم يكن اللبنانيون وراء هذا الاستقرار . وكذلك الاصلاح . والواقع هو ان اللبنانيين اليوم منقسمون على انفسهم بل مشرذمون . في ظل هذا الواقع يصبح السؤال السياسي الملحاح كيف نوفق بينهم ؟ ماذا يوفق بينهم ؟

ويصح هذا التعليق كذلك على المقتبس التالي المنتخب من كلمة ثانية[2] في المناسبة ذاتها :

اليوم ، نعتبر اننا في مرحلة تاريخية ، المآسي التي نعيشها تجرح قلوبنا ، تدمي قلوبنا ، ولنتاكد الجميع كما قال دولة الرئيس ، ان لا فرق في هذا الالم العميق بين مسلم ومسيحي ، اذا ضربت الاشرفية ، اذا تالم اهل الاشرفية فكل لبناني يتالم لذلك ، كما يتالم كل لبناني مسيحي ومسلم والمسيحي قبل المسلم على ما وقع في الجنوب وعلى ما وقع في المنطقة الغربية من بيروت وعلى ما وقع في اي منطقة من لبنان ، ولا يكفي ان نبدي هذا الالم العميق بمجرد اظهار العاطفة بل علينا ان نترجم هذه العاطفة عملياً بان تدفعنا عاطفتنا اللبنانية . اشار دولة الرئيس الى سيطرة العقل والى عدم الاخذ بالعاطفة الانية ، وانا معه في ذلك ، وكلنا نعتمد دائماً على العاطفة اللبنانية الاصيلة ، العاطفة السمحاء عند المسلم وعند المسيحي ، بان يتعاونوا ويعودوا الى الاخوة التي تبقى وحدها اساس قيام لبنان الواحد الموحد . نحن نقدر لاخواننا العرب اهتمامهم هذا الذي يبدو في مؤتمرهم اليوم في بيت الدين ونشكرهم على ما يقومون به ونتمنى ان ينجحوا في التوصل الى ما

---

١ ـ المرجع ذاته .

٢ ـ صائب سلام ، المرجع ذاته . لاحظ كذلك ان معزوفة العزل عادت لتبرز من جديد في السياسة اللبنانية . ولا يسع المخلص الا ان يتساءل عن الحكمة في اعادة تلحينها في هذه المناسبة ؟

يصبون ونصبو الية في تحديدامورتكون بداية لحل ازماتنا ولكن يبقى العبء الاول والاخير علينا واذا وضعنا الحق على بعض اخواننا العرب لما كان لهم من صراعات في لبنان ادت الى المآسي فلا يجب ان نتخلى نحن اللبنانيين عن تحمل مسؤولية اودينا بها بلبنان الى هذا الدرك الاسفل ونحن اذ نتحمل هذه المسؤولية علينا اليوم بالمقابل ان نتحمل المسؤولية من جديد لافساح المجال لانقاذ لبنان املا ان يكون المجلس الحالي وبتعبيره اليوم في هذا الحشد الكبير من نوابه قد عبر عن النية الصادقة التي يريدها اللبناني المسيحي والمسلم، وانا اقول بكل صراحة ان لبنان لا يقوم على الايديولوجيات من هنا وايديولوجيات من هناك ، ولا يمين من هذا او يسار من هناك ، كلها ظواهر لا بد منها في اي مجتمع ولكن لبنان يقوم على المسلم والمسيحي وعلينا ان نقر بهذا وان نرجع ونفتح القلوب ونمد الايدي بين المسلم والمسيحي ، نستثني فقط من يتعامل مع اسرائيل ، ونستثني فقط من يحارب الشرعية بالعنف ، لان هذا يهدد الديمقراطية في لبنان ، من هذا المجلس يجب ان ينبثق العمل للبنان وفي هذا المجلس يجب ان يكون الحوار البناء اللبناني الذي ينقذ لبنان وشكراً .

وللتدليل على اهمية السؤال الذي اثرنا والتعليق نقرأ من زاويته بالذات المقطوعة التالية من خطاب رئيس المجلس :

التصدي للفتنة

« هذا مع العلم انه كيف يحصل تدويل بعد الاقتتال وهل هذا التدويل قادر فعلا على وضع حد ومتى يقدر بعد ان يصفى لبنان ؟ حتى ننقذ لبنان يجب ان يبقى اللبنانيون . هذا استطراد : اذن من هنا نقول ان هنالك حقيقة وهناك واقع . الحقيقة هي ان الشعب اللبناني باكثرته الساحقة ان لم نقل باجماعه وانا استثني فقط المضللين والمعبأين عاطفياً من تاثير الانفعالية الموظفة فقط استثني هؤلاء اما اللبناني عندما يعود الى عقله وعندما لا تطغى عاطفته الانية على العقل فانه يقف الوقفة الوطنية الواحدة ، وهي برفض ما يحصل في لبنان ، بطلب العودة الى الوحدة . وحدة الارض ، وحدة الشعب وحدة الدولة ، وحدة المؤسسات . العودة الى الاستقرار والتصدي لكل فكرة ترمي الى الفتنة بين اللبنانيين ، هذه هي ارادة الشعب ولكن نحن نتساءل ونحن في ظل نظام ديمقراطي برلماني ويجب ان اتساءل وان نطرح على انفسنا سؤال هل ان الحكم ؟ هل ان المجلس النيابي ؟ هل ان الشرعية ؟ تعبر فعلا عن ارادة هذا الشعب وتجسد فعلا امانيه . بكل اسف ومرارة نقول كلا ، لماذا ؟ كلنا يعلم سبب منطق المدفع منطق الرصاص ، يخرس منطق الكلمة ، اذا كان لن يرهب

الفكر الذي يلوذ بالصمت ، هذه حقيقة في جميع المناطق حيث الارهاب الفكري وحيث التضليل في آن معاً .

هذا المجلس حاول محاولات عديدة ومتابعة دون يأس من ان يغير هذا الواقع وان يمثل الارادة الصحيحة للشعب ولدي هنا بعض المستندات ، طبعاً نستشهد ببعض مستندات هنالك جلسة عقدها المجلس في ٢٥ آب ١٩٧٧ عندما كان البحث التقسيم والكانتونات والخلافات في كل الامور المجلس باكثريته الساحقة اعلن في هذه الجلسة بفعل ايمان تاكيد ايمانهم الراسخ بلبنان والولاء له وطناً واحداً لجميع ابنائه ارضاً وشعباً ومؤسسات ، المباشرة في تحقيق صيغة لبنان المستقبل، دعت رئيس الدولة في متابعة مسيرة السلام، الاسراع في تنفيذ ذلك ، هذا يعني حبراً على ورق ، يعني هذا حبراً ، ثم على سبيل المثال ولا على سبيل الحصر وضعنا لجاناً توافقنا على تأليف لجان تمثل جميع الكتل والاتجاهات النيابية وضعت الصيغة المستقبلية للبنان الغد في اطار توحيد لبنان ، في اطار تاكيد على وحدة لبنان الحقيقية ، ولكن هذه الوثيقة بقيت حبراً على ورق .

اتفاق شتورة والصيغة النيابية

نتوقف ايضا عند اتفاق شتورة، اتفاق شتورة، كان وراءه وكان منطلقة هذا المجلس في لجانه المشتركة في عشرين حزيران ١٩٧٧ في ٢٠ و ٢١ اجماع على اعتبار الوضع في الجنوب خطراً جسيماً هذه هي مقررات اللجان واعتبار الوضع في لبنان خطراً جسيماً على لبنان كله وعلى المنطقة العربية باسرها وبالتاكيد على ان معالجة هذه المعضلة هي مسؤولية عربية مشتركة هذه المقررات دفعت الحكومة الى التحرك ونجم عن هذا التحرك اتفاق شتورة وكلنا نعلم كيف لم ينفذ اتفاق شتورة .

اخيراً ولا اخراً الصيغة التي قررتها الهيئة العامة لجميع الكتل والاتجاهات النيابية في ٢٥ نيسان ١٩٧٨ لا اود ان اتلو عليكم بنود هذه الصيغة لاننا اطلعنا عليها وناقشناها جميعاً ، الغائبون منا والحاضرون ، لا اود ان اقول ما هي الاسباب التي حالت دون تنفيذ هذه الصيغة كلنا نعلم الملابسات التي احاطت الجو العام السياسي حينئذ من استقالة الحكومة الى النفاذ من خلال استقالة الحكومة الى تعطيل هذه الصيغة بما يسمى بازمة الحقائب ، اختيار الاشخاص الخ . . .

هذه الصيغة ان كانت الاحداث قد طوتها قسراً فان الزمن لم يطوها ولا يجوز الا ان نبقى

وراء العمل على وضعها موضع التنفيذ هذا المجلس حقق بهذه الصيغة انجازاً تاريخياً سميناه ولم نزل لانه طرح القضايا الشائكة المصيرية ، الحساسة ، التي كنا نخشى اذا ما طرحناها ان تثير الانفعاليات وان تزيد الطين بلة وكنا نلجأ من اجل تحقيق ما سميناه بالوفاق الوطني ال الصيغة المستقبلية حول من يكون وزيراً ومن يكون رئيساً للجمهورية وحول القوانين العادية وانشاء محكمة دستورية للقوانين الخ . . امور قد تكون علمية وجدية جداً ولكنها لا تضع اصبعها على الدمل . كنا نلجا الى ذلك خوفاً من اثارة اية مواضيع واذا بنا نثير هذه المواضيع الحساسة ونتفق على الحلول الملائمة لها اتفاقاً صحيحاً منبثقاً من مصلحة لبنان ومصلحة العرب لان مصلحة لبنان يمكن ان تتنافى مع مصلحة لبنان ومصلحة العرب لان مصلحة لبنان لا يمكن ان تتنافى مع مصلحة القضية العربية ولا يوم من الايام ومع هذا لم تطبق هذاه الامور . »[1] .

من زاوية السؤال المطروح يخفف المجلس في مهماته لا يهمنا ان ندخل بالتفاصيل كما لا ينفعنا التركيز على من المسؤول عن هذا الاخفاق . رب قراءة لهذه المقطوعة رأت فيها الادانة في معرض التبرير[2] . على كل نسأل ، ونتوخى سلوك السبيل الايجابي ، لماذا هذا الاخفاق ؟

ويتعلق ، على كل حال ، جزء من الجواب بالمجلس ذاته ، بل باسس شرعيته وبالتالي فعاليته ، عن التساؤل : « هل ان المجلس النيابي . . يعبر فعلا عن ارادة هذا الشعب ويجسد فعلا امانيه ؟ » يجيب : « وبكل اسف ومرارة تقول كلا » .

هذا من الاهمية بمكان . وانه لخطير جداً ، وربما وضع الدارس المدقق عن هذه النقطة بالذات السبب الاولي ، ولا نقول الاوحد[3] ، لاخفاق جميع المحاولات التي قام ، وربما كذلك يقوم ، بها المجلس سعيا وراء انقاذ البلاد .

ويحاول رئيس المجلس ، بسؤاله التالي : « لماذا » ان يفسر هذه الظاهرة الخطيرة في واقع

---

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ على لغة الذم في معرض المدح .
٣ ـ ملحم قربان تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الاول ، الاستقلال السياسي ، الاهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص
انا نؤمن بتعددية الاسباب الكامنة وراء مطلق حدث تاريخي مرموق !
راجع كذلك ، ملحم قربان الواقعية السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، « لغلوطه الاختزال الموحد » ، ص ٩٩ .

لبنان السياسي المعاصر : لنقرأ جوابه عن هذا السؤال ثانية وبشأن كبير لان هنا بالذات ، على اغلب تقدير ، تكمن جذف اغلب متاعبنا ، ومآسينا :

« كلنا يعلم سبب منطق المدفع منطق الرصاص ، يخرس منطق الكلمة ، اذا كان من يرهب الفكر الذي يلوذ بالصمت ، هذه حقيقة في جميع المناطق حيث الارهاب الفكري وحيث التضليل في آن معا » .

ان التضليل والارهاب الفكري ظاهرتان مستشريتان في حاضر لبنان السياسي لهو أمر لا فيه ولا حوله ، وان منطق القوة غلاب على الغالب في الصراع بين الفكر والرأي لهو امر مسلم به ومقبول ، وان مع بعض التحفظات . .

ولكن هل يقبل ذلك جوابا كافيا وحاسما للسؤال اللماذا لا يعبر المجلس النيابي عن ارادة هذا الشعب ولا يجسد فعلا امانيه ؟ كلا . على افضل حال ، يبقى جزءاً وحسب عن جواب تعددت عناصره فطالت مع ما تطال ، الطبقية ، والطائفية ، والمشاركة ، والامتيازات غير المبررة ، والخوف ، والغبن ، والصراع الدولي ، والعقائديات والمتاجرة بها و . . . و . . . وهذه كلها ، اذا شئت الاختصار ، تصب في معضلة نسميها ، على ما يمكن ان يثار حولها من تساؤلات ، معضلة الانفصام في نظامنا القائم .

وانه لانفصام ذو ابعاد متعددة . يهمنا ان نشير الى اثنين وحسب من هذه الابعاد ـ وكلها مهم ويستحق لذلك دراسة مستفيضة . اول هذين البعدين اشار اليه رئيس المجلس نفسه : الهوة السحيقة بين ارادة الشعب او اكثرية من جهة وارادة ممثليه ، وانه الأمر ينبغي ان ينظر اليه من قبل اعضاء المجلس ، وخصوصا من رئيسه . « بأسف ومرارة » ، انه يستحقها . ذلك لان وجود هذه الهوة ، هذا البعد من معضلة الانفصام يشل حركات المجلس ويفشل جميع تحركاته .

أما البعد الثاني من هذه المعضلة فهو الانفصام بين فعاليات هذا الشعب ، وقد تشرذمت ميليشيات متحاربة ، وبين اصحاب القرار الشرعي على رأسه وبين قادته .

ومن هنا تصبح الشرعية التي حافظ عليها هذا المجلس شرعية تبقى على اهميتها ، غير كافية في إطار دعوة الحزب التقدمي الاشتراكي التالية :

« ان الحزب التقدمي الاشتراكي يدعو نواب الشعب الى اتخاذ الموقف الذي يمليه الضمير الوطني والحرص على التراب الوطني ، بعيداً عن كل الاختلافات السياسية ، وهو الموقف الذي يتجلى برفض اي بحث لا يتعلق بالاحتلال الاسرائيلي وطرق مواجهته ، حتى يشكل

هذا الموقف قاعدة لوحدة وطنية حقيقية في مواجهة الغزاة »[1] .

وبعيد التحليل والتحذير التاليين :

فتح الملف الفلسطيني في مجلس النواب

« الا ان مجلس النواب ـ حتى الان ـ لم يتمكن من حسم مسألة الدعوة لجلسة يفتتح فيها « الملف الفلسطيني » . واوساط بعض النواب تؤكد صعوبة هذا الامر ، وان مداخلات محلية وعربية جرت مع المراجع المعنية لطي هذه الفكرة على اساس « ان الوقت ليس وقتها » .

والمعروف ان مداولات نيابية واسعة جرت حول هذا الشأن تم نتيجته فرز واضح يشير الى ان عددا من النواب سوف يقاطع الجلسة اذا تأكد الاصرار عليها . وهذا يعني ان جملة اعتراضات اساسية واجرائية عطلت ـ حتى الان ـ او ارجأت طرحه على المستوى النيابي .

وهكذا يبدو الحكم منقسما حول مسألة « فتح الملف الفلسطيني » في مجلس النواب . وترى بعض اوساط الحكومة ان الملف الفلسطيني مفتوح من زمان على مستوى رسمي . منذ اتفاقية القاهرة والاتفاقات اللاحقة بها . وان اجراءات تنفيذية وعملية تم الاتفاق عليها لتنفيذ هذه الاتفاقات .

وطرح الموضوع على المجلس النيابي له محاذير عديدة ولن يؤدي الى نتائج ايجابية ، بل سيؤدي الى مضاعفات سلبية خطيرة تزيد من شقاق اللحمة اللبنانية »[2] .

يأتي التوضيح التالي :

« وقيل للاسعد ان بعض النواب اعترض على صيغة موضوع الجلسة كما وردت في الدعوة ، فقال « الدعوة وضعت حدا لكل التباس او تركيز من شأنه ان يعطي الموضوع غير ماهيته الحقيقية » .

وبعدما تلا نص الدعوة ، توقف عند عبارة « تقرير المصير » ، واضاف : « الشعب اللبناني هو الذي يستطيع ان يقرر مصيره ، وتقرير المصير هو في حد ذاته الباب الوحيد

١ ـ النهار ، الثلاثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٤ .

٢ ـ الوطن ، السبت ٨ نيسان ١٩٧٨ ، ص ٦ .

لتحقيق الخطة الرامية الى وضع الموقف والاهداف موضع التنفيذ . اليوم كما نعلم ، هناك مطلب وطني وقومي وهو وجوب تحقيق السيادة والشرعية على ارض لبنان ، وهذا المطلب كرسه قرار مجلس الامن الدولي الذي يعبر عن ارادة المجتمع الدولي ، بل عن ارادة الاسرة العربية بصفتها ممثلة في هذا المجتمع ، فالموضوع المصيري المطروح هو الموقف من اجل نزع العقبات والصعوبات التي تعترض تحقيق هذه الغاية والحؤول دون استمرار اسرائيل في استغلال واقع لبنان ، ليس في استمرارها بالاحتلال بل لعودتها الى الاحتلال مجددا ، هذا في حال انسحابها ، وتفجير الموقف انطلاقا من تصفية لبنان في المنطقة العربية باسرها »[1] .

ويجتمع المجلس ليتفق على البيان النيابي ، بيان الوفاق ، الدستور الجديد[2] .

ويبدأ التجاذب من جديد .

للتدليل على هذه الموضوعة نقدم الآراء التالية . ونبدأ بالموقف الرسمي :

« ظهر امس وجهت وزارة الخارجية والمغتربين الى كل البعثات اللبنانية في الخارج تعميما حول صيغة الوفاق الوطني التي اقرها مجلس النواب قبل الظهر .

وجاء في التعميم :

في تاريخ ٢٣/ ٤/ ٧٨ اجتمعت في مقر المجلس النيابي برئاسة السادة : الرئيس كميل شمعون ، الرئيس عادل عسيران ، الرئيس صائب سلام ، الرئيس رشيد الصلح ، الشيخ بيار الجميل ، الشيخ بهيج تقي الدين ، كاظم الخليل ، نصري المعلوف ، حسن الرفاعي ، اوغست باخوس ، خاتشيك بابكيان ، ميشال معلولي ، المكلفين من الكتل النيابية وضع صيغة وفاق وطني ، واقرت نصاً وافقت عليه هيئة موسعة من المجلس النيابي في تاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٧٨ ، واقرها المجلس رسمياً في جلسته المنعقدة في تاريخ اليوم ٢٧/ ٤/ ١٩٧٨ » .

١ ـ « حدد الاسعد ٢٠ نيسان لجلسة « البحث في القضايا المتصلة بمصير الوطن » .
« هدفنا الحؤول دون تصفية لبنان في المنطقة » ، النهار ، الثلاثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

٢ ـ راجع الملحق الثالث رقم ..

وارفقت الوزارة التعميم بنص البيان الذي اقره مجلس النواب »[1]

وبقدر ما فاخرت الدولة بهذه الظاهرة ، بقدر ما حاول بعض السياسيين التخفيف من بريقها ، منهم ؟

« وقال كرامي معلقا على نتائج الجلسة النيابية : « في ضوء كل هذه الضجة التي رافقت الصيغة وما قصد من ورائها والامال التي علقت عليها بحيث جعلوا الناس تعيش في اجواء من التفاؤل باعتبار ان المخرج من الازمة قد تحقق وان الاضداد قد التقت وان كل فريق وجد ضالته في ما تم الاتفاق عليه . ومن هنا يتبين ، بعد هذه الجهود المكثفة ، بان التسوية التي اجريت في ضوء التفسيرات التي اعتمدت جعلت الوضع يراوح مكانه حسب اعتقادي ، اذ ان ما تم الاتفاق عليه يكرس واقعاً ويعيد الى الاذهان ما سبق ان مواقف ولم نكن في حاجة الى التذكير بمقررات مؤتمري الرياض والقاهرة ، ولا سيما ان التذكير جاء للتأكيد على التنفيذ مجددا فقط ، وهذا ما نطالب به ونتبناه في ضوء الاتفاقات المعقودة وفي مقدمها اتفاق القاهرة لانه هو المنطلق والمنظم للعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية .

ونحن نشكر الجبهة اللبنانية التي عادت لتقتنع معنا بأن تلك الطريق تؤدي الى حفظ الامن والاستقرار والوصول الى الاهداف المنشودة . فبوركت جهودهم وشكراً لهذا التفهم ، ويا ليت هذا الموقف كان منذ البدء ، اذن لما كنا دفعنا هذا الثمن الباهظ من ارواح الشهداء ومصالح العباد والبلاد .

ان ما اقره المجلس اليوم ليست له قوة قانونية ملزمة ، بل هو مدخل الى البحث في الوفاق الوطني الشامل على المبادىء والاسس التي تكرس وحدة البلاد والمؤسسات في ظل العدالة والمساواة خصوصا بالنسبة الى الجيش الذي يجب ان يبنى على التوازن الوطني الصحيح ليكون جيش كل لبنان فيعمل بهذه الثقة وما يفرضه عليه الواجب دفاعا عن الوطن والمواطنين جميعا .

واجمل ما قرأت وسمعت ان الذي حصل ما هو الا قنبلة من دخان يتستر وراءها كل من يريد ان يجد لنفسه مخرجاً من الوضع هو فيه .

ونحن في انتظار التطورات ونرجو الله ان يساعد الجميع على اخراج لبنان من الازمة التي

١ ـ « الخارجية تسارع الى ابلاغ العالم صيغة الوفاق » ، النهار (الاتحاد الوطني) ، الجمعة ٢٨/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

سببها التعنت والتصلب وتفجر الاحقاد »[2] .

وكذلك : « صرح السيد مالك سلام بالاتي : « سبق لي ان قلت انه لا يجوز البحث في القضايا المصيرية واجراء اي تغييرات في المعادلات السياسية القائمة الا بعد تحقيق امرين : جلاء العدو الاسرائيلي جلاء كاملا عن ارضنا المحتلة في الجنوب ، وتحقيق توازن للقوى متكافىء بين مختلف الاطراف اللبنانية . فأما نزع سلاح كامل من ايديهم ، وهذا ما نطلبه واما مساواة في التسلح في ما بينهم ، لا سمح الله .

كذلك طالبت بانشاء الجيش الوطني المتوازن القوى المحارب المبني على اسس سليمة صحيحة والذي يعتبر اسرائيل عدوته وعدوة لبنان والعرب ، كي يفرض هذا الجيش سلطة الدولة على كل بقعة من لبنان ويدخل الاطمئنان الى قلوب اللبنانيين جميعا ، ويدخل الاطمئنان كذلك ، حين يتم انشاؤه على هذا النحو الى المقاومة الفلسطينية بحيث تشعر حينئذا بان هذا الجيش يحمي ظهرها فتلتفت الى مهمتها الاساسية في تحرير الوطن السليب واستعادة الحقوق المشروعة من العدو المغتصب .

وانا منذ الان اقول بصعوبة او ربما استحالة تنفيذ هذه الوثيقة ـ الصيغة في ضوء الملاحظات التي ذكرت من جهة ، ولكونها صيغت بعبارات غير واضحة .

ان هذا الغموض المتعمد قد ادى الى تفسيرات متناقضة قرأناها جميعنا في الصحف . لذلك فان الواجب يفرض على القول في ضوء هذا الواقع ان هذه الصيغة ـ الوثيقة تشكل تأجيلا للحلول المطلوبة لواقعنا ومشاكلنا التي نعيش لكنها بالتأكيد لا تشكل حلا لهذه المشاكل . ومن يعيش ير »[2] .

وايضا وايضا : « اما الدكتور سعادة الذي رافقه في الزيارة السادة انعام رعد وحافظ صايغ ويحيى جابر ، فقال انه جرى البحث مع الرئيس كرامي في صيغة البيان النيابي ، وكان راينا ، ولا يزال ، ان السعي الجاد والحثيث لقيام الوفاق الوطني السليم لا يمكن ان يكون او يقوم ويستمر على قاعدة تغلب فئة على فئة او رأي سياسي على رأي سياسي آخر (. . .) . ان اتفاق القاهرة هو القاعدة السليمة التي يجب تأكيدها لتنظيم العلاقات بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير » .

١ ـ « كرامي : ما اقره المجلس النيابي ليست له قوة قانونية ملزمة بل هو مدخل الى البحث في الوفاق » ، المرجع ذاته .

٢ ـ المرجع ذاته .

ودعا سعادة الى قيام « جبهة شعبية واسعة تستطيع ان تقف في وجه المخاطر التي تهدد لبنان والقضية القومية في الصميم »[1] .

ويتغير الاتجاه في التالي ليظهر التجاذب أكثر واوضح : « قال الرئيس عادل عسيران في الوثيقة التي صوت عليها مجلس النواب بالاجماع « شبيهة بالقرار الذي اتخذ في مجلس النواب اللبناني في العام ١٩٤٣ حين عدلت حكومة الاستقلال الاولى الدستور ، فكانت تلك الكلمة هي الكلمة الفصل ، وقبلت الحكومة الفرنسية الا يبقى لها سلطة للتدخل في الشؤون اللبنانية » .

واضاف في تصريح ادلى به امس « ما احرى بالمقاومة ان تقتدي بما فعلته الحكومة الفرنسية فتوقف كل التجاوزات وتوقف حمل السلاح وتنكفىء الى الاماكن التي تحددها الدولة اللبنانية ، وتعيد الى نفسها الاحترام والكرامة والمعنويات التي يفترض ان تكون لها ، فيما اذا تصرفت مثل هذا التصرف ، عفوا لا قسراً » .

وقال عسيران « ان الموقف الذي اتخذه مجلس النواب بعد التوصية التي وضعتها لجنة الـ ١٣ كان توجيها صريحاً وواضحا للحفاظ على وحدة لبنان وسيادته واستقلاله لوقف كل المظاهر المسلحة التي ادت الى ضياع قسم من لبنان بسبب تداخل عناصر كثيرة ليس موقعها مع المقاومة الفلسطينية .

لقد قاسى لبنان من المحنة التي مرت به ما لم يقاسه بلد من بلدان العالم ، وضحى من رجاله وشبابه العدد الوفير من دون ان يكون لهؤلاء ذنب او جريمة اقترفوها ومن دون ان يكونوا في ساحة النضال لإعادة الوطن السليب ، وخسر الجنوب الارض والممتلكات والبشر واهدر من الكرامات ما لا يمكن وصفه ولا يتصور الانسان انه يجوز القبول به .

ان هذه الحقيقة وعاها اللبنانيون ولكنهم تأخروا في استيعابها وفي القيام برد الفعل المناسب ، وكانت مبادرة مجلس النواب دليلا واضحا على استعداد ممثلي الشعب وهي مبادرة خيرة انهت الاشكالات ووضعت الحق في نصابه ووضعت الحكومة ، اي حكومة ، امام مسؤولياتها ، وصار على اي حكومة ان تقوم بواجبها في اعادة بناء الجيش وتنفيذ قانون التجنيد الاجباري واصلاح ما تخرب من النفوس والابنية ليعود لبنان معافى سليما ، كما انه

١ - المرجع ذاته .

من واجب الدولة ان تفكر تفكيرا جيدا في المشاريع الاقتصادية البناءة التي تتيح الفرص للجميع كي يعيشوا في خير وامان ومحبة » .

* * *

« واتصور ان المقاومة الفلسطينية ، بعد كل ما جرى من تدهور في الاوضاع اللبنانية ومن احتلال اسرائيل لقسم كبير من الاراضي اللبنانية ، اصبحت تعي ان السلاح الاسرائيلي اقوى من سلاح المقاومة وان الطريق الوحيدة للثورة الفلسطينية حتى تنجح ، هي طريق الاعلام وطريق التفاوض بواسطة هيئة الامم المتحدة وطريق العمل على جمع الصف العربي من اجل هذه القضية ومن اجل كل القضايا العربية .

واذا ارادت الثورة الفلسطينية في شخص قادتها ان تلعب هذا الدور فانها ترتفع الى المستوى العالي جدا وتنقذ نفسها والبلاد العربية من المحن التي حلت والتي قد حل بها في القريب العاجل والاجل »[1] .

وتأتي هذه الآراء - وليست بالطبع كل ما يستحق الاشارة اليه في هذا الاطار - لتبين لا ان وجهات النظر مختلفة ، واحياناً حتى متناقضة ، بالنسبة للبيان النيابي وحده بل وكذلك بالنسبة للقضايا الاولية ، والأساسية المرتبطة به - خصوصاً اذا ما ركز عليه مخرجاً ، او بالاحرى بداية مخرج من الأزمة المحنة .

وتبقى العبرة في التطبيق ، فهل توفرت جميع الظروف التي يتطلبها التطبيق الناجح لهذا البيان ؟ تغلب على الواقعي توقعات سلبية بالنسبة لهذه القضية . فاذا كان هذا البيان قد عبر عن مستوى معين من التراضي والقبول المتوفرين لدى أكثرية الفعاليات السياسية على الساحة اللبنانية - وهنا يكمن مغزاه حتى وان فشل تطبيقه - تظل الاسس التي بنى عليها هذان الرضى والقبول والاهداف التي يبغي الفرقاء تحقيقها عبره تتضارب وتتصادم مما يقلل من فرص نجاح التطبيق هذا . والظروف القاهرة ، الضروريات السياسية ووقائع الحياة المريرة لم تصل بعد الى درجة تدعم معها ذاتك التراضي والقبول فتفرض التطبيق الناجح .

١ - « عسيران مشبهاً الوثيقة النيابية بقرار ١٩٤٣ : الطريق الوحيدة لنجاح الفلسطينيين هي الاعلام والتفاوض الدولي » .
المرجع ذاته .

وليست هنالك اعتبارات تمنع ، بحكم الضرورة ، ان يأتي المخرج من الأزمة المحنة بواسطة تكتل الأكثرية داخل الندوة النيابية ـ خصوصا اذا ساعدت هذا التكتل ظروف موآتية .

« وصفت الاوساط السياسية امس التحرك الذي باشره « التكتل النيابي المستقل » بانه محاولة لخلق جزيرة من اللحمة في بحر التناقضات والانقسامات القائمة .

واعربت عن املها في ان يتمكن خلال فترة وجيزة من ترجمة بعض مبادئه واهدافه الى حقائق قابلة للتنفيذ وقادرة على تجميع عدد كبير من الفئات السياسية حولها لكي يتجاوز لبنان حدة الانقسامات ويبدأ العمل ويبدأ العمل من جديد لتثبيت الامن والهدوء واعادة الاستقرار السياسي الى الاجواء .

قادر على ملء الفراغ

وتعتبر مصادر نيابية ان الحكم كشف في العامين الاخيرين عن ضعف كامل وعن عجز رهيب لاسباب يشاركه في تحمل مسؤوليتها كل الاطراف العاملين في الساحة السياسية اللبنانية ، مما ادى الى فراغ وشلل في كل المرافق العامة من سياسية وادارية .

وفي اعتقادها ان « التكتل النيابي المستقل » قادر على ملء هذا الفراغ لاسباب عدة ابرزها انه منبثق من مجلس النواب الممثل الشرعي للشعب اللبناني على رغم انخفاض نسبته التمثيلية بسبب الظروف التي نشأت منذ العام ١٩٧٥ ، فضلا عن انه يضم عددا لا بأس به من النواب وفي استطاعته ان يكتل حوله زهاء ٥٠ نائبا يوافقون على تحركه ويدعمونه ويصوتون عليه بالموافقة عند الحاجة في مجلس النواب .

الى ذلك ، تقول المصادر النيابية نفسها ان التكتل الجديد من شأنه سد الفراغ الناشىء عن غياب مجلس النواب وتعذر انعقاده في شكل دائم بسبب الظروف التي استجدت في المدة الاخيرة ، فضلا عن استحالة جمع الاطراف النيابيين الذين فرقت بينهم نهائيا التطورات التي طرات تحت سقف واحد . وتشير المصادر الى الفائدة التي يؤمنها التكتل الجديد وحلفاؤه على صعيد العمل الاشتراعي ، اذ في امكانه ان يدرس المشاريع والتوصيات وكل ما يعرض عليه ، وعندما تتم الموافقة عليها يدعى مجلس النواب اليالانعقاد فتمر كل هذه القضايا في سرعة دونما حاجة الى جلسات متعددة غالبا ما تنتهي من دون نتيجة حاسمة .

وتقول المصادر نفسها ان التكتل عازم على التصدي للفراغ القائم وملئه بالطريقة التي يراها مناسبة ولو اقتضى ذلك ان يحكم مباشرة عن طريق فرض الحكومة الملائمة للوضع الذي تمر فيه البلاد .

سركيس يعلق عليه املا

واشارت المصادر الى ان الرئيس كامل الاسعد ابلغ رئيس الجمهورية في زيارته الاخيرة له كل هذه الامور ، وشدد على ان البلاد لا يمكن ان تستمر في حال الفراغ القائم ، ولمح الى ان مجلس النواب قد يضطر الى حسم الموضوع بطريقة من الطرق اخرها قد يكون وضع عريضة نيابية مماثلة للعريضة التي رفعت الى الرئيس بشارة الخوري في اواخر ايام ولايته .

وذكرت ان رئيس الجمهورية تجاوب مع المسعى النيابي وابلغ رئيس المجلس انه يعلق امالا كبيرة على لقائه والرئيس الاسد لانه مقتنع بان المحادثات مع السوريين يجب ان يسودها تفاهم كامل . وابلغه كذلك انه يذهب الى دمشق بمشاريع حلول قابلة للتفاوض والبحث والاخذ والرد وليس بمشروع واحد يقبل او يرفض مما يؤدي الى نشوء اشكالات لا حصر لها .

ويتوقع « التكتل النيابي المستقل » ، على حد قول المصادر النيابية ، ان تتكلل قمة دمشق بالنجاح وان يتوصل الرئيس الى تفاهم كامل على كل الامور ، يؤدي الى وقف القتال ويبقى « الردع » في العاصمة وفي لبنان ، لان انسحابه يؤدي الى نتائج وخيمة في الظروف الحاضرة ، ويحفظ في الوقت نفسه كرامة السلطة الشرعية والجيش اللبناني ، ولهذا السبب لم يتخذ التكتل في اجتماعه الاخير يوم السبت الماضي اية خطوات عملية وترك جلساته مفتوحة في انتظار انتهاء القمة ومعرفة نتائجها الحقيقية . وفي ضوئها يقرر خطة تحركه المستقبلية . فاذا كانت القمة ناجحة يدعم نتائجها ويساعد الشرعية على تنفيذها بكل الوسائل الممكنة واذا كانت فاشلة يقوم بواجبه ويتخذ كل ما يراه مناسباً لمصلحة الشعب والوطن ولو اغضب الكثيرين .

الصمود في وجه الانواء

وتتساءل الاوساط السياسية عن قدرة « التكتل النيابي المستقل » على الصمود في وجه الرياح والانواء التي أدت في السابق الى تفتيت كل التكتلات النيابية التي تكون او الى

ابطال فعاليتها .

وعلى هذا التساؤل ترد مصادر نيابية فتقول ان اجتماع هذا العدد منالنواب في التكتل لم يكن من اجل مصالح خاصة او فئوية ، ولم يكن الهدف منه تحقيق مكاسب آنية . لذلك فان المؤشرات تدل على انه سيصمد في وجه عوامل التفتت والانشقاق مهما بلغت حدتها .

والخوف الوحيد على التكتل في رأي هذه المصادر هو التغيير الحكومي الذي يبدو انه بات قريبا ، لانه قد يفتح شهية الاستيزار عند البعض الامر الذي يهدد وحدة التكتل وتضامنه ، الا انها تستبعد ذلك لان التكتل تكون اصلا لهدف وطني كبير ، ولذلك فانه من غير المعقول ان ينزل الى مستوى المكسب الشخصي على حساب مصلحة الوطن .

تعزيز اللون الماروني

ولكي يؤمن هذا التكتل نجاحه واستمراره نهائيا ، على حد قول المراقبين ، عليه ان يزيد من « مارونيته » . فاعضاؤه الموارنة قليلو العدد والامل الوحيد في زيادتهم هو بانضمام « تكتل النواب الموارنة المستقلين » اليه ، هذا التكتل الذي اكتفى حتى الان بابداء الرغبة في التحالف والتنسيق معه وهذا اضعف الايمان .

وتعزو المصادر النيابية احجام الموارنة المستقلين عن الانضمام الى التكتل الجديد حتى الان الى سببين :

الاول : تخوفهم من النتائج التي قد تنجم عن سلوك طريق مغايرة وربما مناقضة لـ « الجبهة اللبنانية » .

والثاني : اعتبارهم انهم موارنة العهد ، لذلك فان تحركهم يجب ان يكون لمصلحته وبضوء اخضر منه ، علما ان العهد لم يعتبرهم حتى الان حزبه المباشر .

وعلى رغم ذلك ، تقول المصادر ، ان الوطن امام خطر مصيري وعلى « النواب الموارنة المستقلين » ان يتخذوا مواقف تاريخية في حجم الخطر المحدق بالوطن »[1] .

---

١ - « في انتظار ما تسفر عنه القمة اللبنانية - السورية « التكتل النيابي المستقل » يستعد لتحمل مسؤوليات والتصدي لمهمة ملء الفراغ ودعم الحكم » ، النهار ، الاثنين ٩ تشرين الاول ، ١٩٧٩ ، ص ٢ .

ويظل هذا الاحتمال تصوراً مبعثه الأمل المتفائل حتى يتحقق واقعا سياسيا فاعلا - واقعاً يؤثر في مجرى الأزمة المحنة تأثيرا يوجه سفينة الحكم الى محجة الخلاص .

ج - مؤتمر بيت الدين

عقد وزراء الخارجية للدول العربية المشاركة في قوات الردع العربية والمساندة لها ، بدعوة من رئيس الجمهورية اللبنانية وبرعايته ، بين ١٥ و١٧ تشرين الاول ١٩٧٨ ، مؤتمراً درسوا اثناءه في « عمق واهتمام بالغين الظروف الصعبة التي يواجهها لبنان » .

وصدر عن المؤتمرين بيان ختامي من ثماني نقاط[1] .

وربما كانت ابرز نتائج هذه المقررات تجديدة التعريب لحل الازمة اللبنانية . وكان في ذلك عودة الى مقررات[2] مؤتمري الرياض والقاهرة .

ويتضمن ذلك ، كما يتضمن بالفعل ، التجديد لدور الردع في لبنان . وكان هذا ، حسب رسالة[3] رئيس الجمهورية ، ضرورة امنية لا يستغني لبنان عنها في الوقت الحاضر .

ولكن هذا لا يعني ، بحكم الضرورة « سحب ورقة الازمة اللبنانية من قيد التداول الدولي واعادتها الى الرصيد العربي . . »[4] ذلك لان مؤتمر بيت الدين ذاته كانت له اسباب ودوافع دولية من الفاتيكان الى باريس وعبر واشنطن والرياض - حتى لا نتطرق لجميع اسبابه الدولية .

وللتدليل نقتبس التالي :

« اعلنت حكومة الولايات المتحدة امس دعمها للموقف الفرنسي في لبنان في الوقت الذي اكدت الحكومة الفرنسية ان تصريحات لوي دي غيرينغو وزير الخارجية الفرنسي يوم امس الاول حول الدور الذي تلعبه الميليشيات المسيحية في لبنان تدخل في اطار السياسة الفرنسية التي تستهدف مساعدة الرئيس الياس سركيس في عمله .

---

١ - يراه القارىء في القسم الثالث من هذه الدراسات . الملحق الثاني رقم ؟

٢ - يراه القارىء في القسم الثالث من هذه الدراسات . الملحق الثاني رقم ؟

٣ - يراه القارىء في القسم الثالث من هذه الدراسات . الملحق الثاني رقم ؟

٤ - صباح الخير ، العدد ١٦٦ ، السبت ٢١/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ١٤ . وكذلك المرجع ذاته ص ٨ .

وقال توم ريستون النطاق باسم وزارة الخارجية الاميركية « ان موقفنا من الازمة اللبنانية ومن الذي يجري في لبنان متطابق مع وجهة النظر الفرنسية .

واضاف يقول : « اننا نأمل من جميع الاطراف التقيد والعمل على تقوية وقف اطلاق النار بما في ذلك الرئيس السابق كميل شمعون » .

وتابع قائلا : « ان اي طرف يفكر في اشعال القتال وفي خرق وقف اطلاق النار سيتحمل المسؤولية الكبرى » وذكر ان الحكومة الأميركية على اتصال مستمر بالحكومة الفرنسية في ما يتعلق بالخطوات التي يجب ان تتخذ في لبنان »[1] .

وعلق ريستون على بيان وزراء خارجية الدول العربية في بيت الدين بقوله : « لقد ساعدنا على فكرة هذا المؤتمر كما ايدنا الخطة الامنية التي تحدث عنها الرئيس الياس سركيس اذا كان من شأنها تخليص لبنان ووضعه مرة اخرى على طريق الامن والسلام » .

وقد بعث الامين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم ببيان تقدير لاتفاق بيت الدين .

ان الصراع الدولي عبر لبنان هو احدى ثوابت تاريخ لبنان السياسي الحديث والبعد العربي لهذا الصراع ثابت آخر . وكثيرا ما يتفقان او يتوازيان ، ولكنهما كثيرا ما يختلفان ايضا ، ويتضاربان احيانا . غير انه يبقى الطابع الغالب لمقررات بيت الدين ، وخصوصا على ظاهرها ، عربيا .

يبقى السؤال ؟ هل هي ، تلك المقررات ، الحل الشامل المتكامل[2] ام جزء منه[3] وانه لتحصيل حاصل ان تكون مقررات بيت الدين مدخلاً للحل . اذن الحل عملية متعددة الجوانب متشعبة الاصول مستمرة التطبيق .

كما أن من نتائج تلك المقررات البارزة الادانة المبدئية للمتعاملين مع العدو الاسرائيلي .

---

١ ـ « باريس : تصريحات دي غيرنغو تمثل سياستنا في لبنان واشنطن : موقفنا متطابق مع وجهة النظر الفرنسية ونامل من شمعون التقيد بوقف اطلاق النار » السفير ، الاربعاء . ١٨ تشرين الاول ١٩٧٨ ، ص ١ .

٢ ـ آ ـ النداء ، الخميس ١٩ تشرين اول ١٩٧٨ . ص ١ . (وص ٢ لتبطين الدولي بالعربي او العكس بالعكس .)
ب ـ السفير ، الاربعاء ١٨ تشرين الاول ١٩٧٨ ص ١ و ص ١٢ .

٣ ـ الاذاعة اللبنانية ، السبت ٢١ تشرين الاول ١٩٧٨ . قرار مجلس الوزراء تبني مقررات بيت الدين مكملة الرسالات رئيس الجمهورية .

يربط المقتبس التالي ، وصاحبه من ممارسي السياسة اللبنانية المعاصرة ، مقررات مؤتمر بيت الدين بغيرها من الاعتبارات التي تؤثر في تلك السياسية :

« الرئيس امين الحافظ لقد لبت التوصيات اثنين على الاقل من المطالب التي دأبنا على المجاهرة بها خلال الايام الماضية .

المطلب الاول هو وضع الامور في نصابها بشأن النفوذ الاسرائيلي الذي بدأ يذر قرنه في لبنان ويستفحل خطره .

المطلب الثاني هو وضع بنود الوثيقة النيابية موضع التنفيذ . تلك الوثيقة التي وقع عليها معظم الفرقاء الرئيسيين في البلاد ووافق عليها مجلس النواب بالاجماع[1] .

والواقع ان توصيات وزراء الخارجية العرب تتضمن معظم هذه البنود لا سيا تلك المتعلقة بانهاء المظاهر المسلحة وجمع السلاح وبناء الجيش على اسس وطنية متوازنة والتطبيق الكامل لمقررات الرياض والقاهرة .

يبقى الآن ان ننتقل الى نطاق التنفيذ وهنا تعود الانظار فتتجه مرة ثانية صوب الحكم والمسؤول الاول فهو الذي سيختار وهو الذي سيقرر وهو الذي سيصدر الاوامر الى جميع القوات التي هي بتصرفه لتنفيذ التوصيات وتطبيق القانون .

والواقع ان مؤتمر وزراء الخارجية قد عاد فاعطى الرئيس سركيس شحنة جديدة من الدعم تذكرنا بشيء من الدعم الذي كان يتمتع به في مطلع حكمه وبعد مؤتمري الرياض والقاهرة فعسى الا تضيع هذه المرة ايضا فرصة ذهبية اخرى ، ونحن نثق بان كل المعنيين المتمسكين فعلا بالشرعية حاضرون للوقوف خلفه ودعم حكمه ودعوة الجماهير للالتفاف حوله منذ ان يشرع في التحرك نحو تنفيذ التوصيات ويأتي في الطليعة مجلس النواب واكثريته الجديدة المتمثلة في التكتل النيابي المستقل الذي سيتجند من اجل دعم الحكم وتوجيهه وفق الخط الوطني اللبناني الذي يؤمن به السواد الاعظم من اللبنانيين »[2] .

وبتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٨ وافق مجلس الوزراء في جلسته الاسبوعية على « البرنامج

---

١ ـ يشاركه في هذا الرأي النائب مخايل الضاهر .

٢ ـ السفير ، الاربعاء ١٨/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٥ .

التطبيقي »[1] لمقررات بيت الدين ! ورأى البعض[2] في تنفيذ تلك المقررات خروجا من « دوامة الازمة » ، كما رأى البعض الآخر فيها جديد :[3] :

« ينظر الناس الى الحكم كأنهم هذه المرة فقط ينسبون اليه قوة سياسية خفية لم يعهدوها فيه ويحاولون استكشاف هذه القوة من خلال نص البرنامج التطبيقي كأنهم يقولون ان الحكم يقرر ويتصرف كمن له سلطان . او كأن الحكم نزل عليه الوحي . او سمع اصواتاً تقول له ان يقدم فاقدم .

الواقع ان الامر قد يكون هذه المرة جدياً . فالتطورات العربية والدولية دفعت الحكم في لبنان الى تحمل مسؤولية المبادرة الى تنفيذ البرنامج البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين . وهذه التطورات العربية والدولية ستكون المساعد الاول والاساسي لتأمين تنفيذ البرنامج .

طبعاً يضاف الى ذلك وجود الارادتين المحليتين وراء التنفيذ . الارادة الشعبية وارادة الحكم . وهو امر ولو سبق ان توافر في السابق الا انه هذه المرة يبدو كأنه ارادة ليست فقط جديدة بل ايضاً من نوع آخر .

لذلك يمكن القول ان الامر هذه المرة هو اكثر من رهان . واكثر من تخدير . واكثر من تغطية سياسية لهدنة عسكرية . بل اكثر من مجرد تغطية لعجز عن الخروج من المآزق عن طريق تشخيص كامل للوضع كله .

انه اكثر من ذلك كله . انه ارادة الحكم ، برئيسيه ، للنجاح .

والا فسيستمر الفشل وتستمر المغامرة .

لذلك لم نعد في مقررات بيت الدين ومقررات الرياض والقاهرة بل اصبحنا في مقررات الرئيسين الياس سركيس وسليم الحص . ومقررات الرئيسين جاءت بعد الحاح عربي ودولي وبعد موافقة مفترضة من جميع الاطراف المحلية التي بايعت الرئيسين .

فالفشل بعد الان لن يكون فشل الاخرين . بل فشل الحكم . والنجاح نجاحه .

---

١ ـ راجع نصه في القسم الثالث الملحق الثاني رقم

٢ ـ مثل كامل الاسعد ، رئيس المجلس النيابي . النهار ، الخميس ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

٣ ـ مثل ميشال ابو جودة ، « الترحيب بالحكم » ، النهار ، المرجع ذاته ، ص ١ .

وذلك في المواجهة السياسية والمجابهة العسكرية ، فالبرنامج التنفيذي هو في النهاية مواجهة سياسية ومجابهة عسكرية » .

والبعض رحبوا بها متحفظين ، على وعد بدراستها بطريقة اعمق وادق :

« عقد المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية » اجتماعه الاسبوعي الدوري مساء امس وعرض تطورات الوضع السياسي ، واصدر على الاثر البيان الاتي :

اولا ـ اذ يسجل المجلس بعض النقاط الايجابية في البرنامج التطبيقي لمقررات مؤتمر بيت الدين الصادر عن مجلس الوزراء ، ولا سيما لجهة انهاء المظاهر المسلحة وجمع الاسلحة ووقف الاذاعات الخاصة والمطبوعات غير المرخص بها وملاحقة جميع المتعاملين مع العدو الاسرائيلي ، لا يسعه من جهة اخرى الا ان يستغرب تضمين البرنامج نقاطا سلبية تشكل في حد ذاتها نقضا لبعض مقررات مؤتمر بيت الدين وتمييعا لبعضها الاخر وتكليف قيادة الجيش الطائفي الفئوي مهمات امنية ووضع خطة زمنية لبناء الجيش على اسس وطنية متوازنة . ان هذه النقاط المدرجة في البرنامج تشكل خروجا فاضحا على نص مقررات مؤتمر بيت الدين وروحه ، اذ سبق للمؤتمر ان اقر بفساد تركيبة الجيش الحالية بتقريره ضرورة بناء جيش وطني ومتوازن ، وعدم اسناد اي دورامني له في ظل هذه التركيبة وفي هذه الظروف العصيبة ، فهل يعقل ان تصبح قيادة هذا الجيش ـ وهي مصدر الشكوى ـ مرجعا وحكما في عملية بناء الجيش الوطني المتوازن ؟

ان المجلس السياسي المركزي اذ يرفض تكليف الجيش الطائفي الفئوي اي مهمات من اي نوع كان في الوقت الحاضر ، يؤكد موقف الحركة الوطنية الثابت بضرورة حصر المهمات الامنية بقوات الردع العربية في كل المناطق اللبنانية من دون استثناء منعا للتجزئة الامنية التي تشكل مدخلا الى التقسيم السياسي ، ذلك ان اعتماد قوات الردع العربية اداة امنية وحيدة على مجمل الاراضي اللبنانية هو المدخل الوحيد والصحيح لتنفيذ مقررات مؤتمر بيت الدين .

ثانيا ـ يستغرب المجلس السياسي المركزي تغاضي البرنامج التطبيقي لتنفيذ مقررات مؤتمر بيت الدين عن واقع الاحتلال الاسرائيلي لشطر من الجنوب وسكوته عن السبل الواجبة لازالته ، خصوصا عن طريق قيام قوات الطوارىء الدولية بالمهات الموكولة اليها في الحلول محل قوات السلطة الشرعية على هذا الشطر من التراب الوطني .

ثالثا - يعيد المجلس السياسي المركزي تأكيد موقفه المبدئي الثابت بضرورة التقيد الصارم بتنفيذ الاتفاقات الناظمة للعلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة اللبنانية التي كرستها مؤتمرات الرياض والقاهرة وبيت الدين . ويؤكد التزام الحركة الوطنية وجماهيرها بدعم المقاومة الفلسطينية وحمايتها من المؤامرات التي تستهدفها .

رابعا - اذ تسجل الحركة الوطنية تجاوب الحكم مع الحملة الوطنية المزمنة لملاحقة المتعاملين مع العدو الاسرائيلي امام القضاء ، تستنكر المذكرة الصادرة عن قائد الجيش الحالي باحالة بعض الضباط على القضاء بتهمة الخروج على الشرعية ، لانها تستهدف محاسبة قيادة جيش لبنان العربي وادانته فقط اي محاسبة ومجمل الاتجاه الوطني في الجيش والسكوت على الضباط والعناصر الانعزاليين من امثال تجمع الارز وجيش لبنان وسواهما ممن شاركوا ويشاركون في تدريب الميليشيات الانعزالية في العاصمة والجبل وقاتلوا ويقاتلون قوات الردع العربية وساهموا في اغتيال طوني فرنجية وارتكبوا جرائم اخلاقية وانسانية شتى ضد السكان الامنين وسمحوا وغطوا ويغطون تدفق السلاح الاسرائيلي الى الميليشيات الانعزالية عبر مرفأ جونيه .

وسيعلن المجلس السياسي المركزي في وقت لاحق موقفا متكاملا بعد دراسة تفصيلية لهذه المقررات وبعد اجراء الاتصالات الضرورية بحلفاء الحركة الوطنية واصدقائها »[1] .

والغريب ان اقصى السلبية تجاه تلك المقررات جاءت من طرفين متناقضين تقليديا في السياسة اللبنانية .

احدهما يتمثل بالتالي « اعرب الرئيس كميل شمعون عن شكه في امكان تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة بواسطة « قوة الردع العربية » ووصف المقررات التي صدرت امس عن مجلس الوزراء بقوله انه ينطبق عليها المثل القائل « اسمع تفرح جرب تحزن » .

وكان شمعون انتقل امس من الاشرفية الى ضبيه حيث مارس هواية الصيد والغى رحلة كانت مقررة الى فقرا . وعند الظهر توجه الى جونيه حيث راس اجتماعات حزبيه واطلع على التطورات الامنية .

---

١ - الحركة الوطنية تسجل ايجابيات في البرنامج التطبيقي للمقررات وترفض اسناد اي دور للجيش . المرجع ذاته ، ص ٣

وبعد الظهر عاد الى الاشرفية وادلى بتصريح علق فيه على البرنامج التطبيقي الذي اقره مجلس الوزراء والقاضي بتطبيق مقررات مؤتمر بيت الدين ، قال : « نحن غير مؤمنين بمعظم القوات التي يتألف منها الردع العربي ، اذ لو ارادت هذه القوات تنفيذ مقررات الرياض والقاهره لنفذتها فعلا واعادت الفلسطنيين الى المواقع التي كانوا يشغلونها قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥ .

اضافة الى ذلك نسأل اين هي الدامور ، واين هي العيشية وكل القرى التي يحتلها الفلسطنيون المسلحون الواقعة تحت ارهابهم من هذا البرنامج التنفيذي ؟ وعندما يبدا تطبيق البرنامج وتنفيذه على الفلسطنيين والغرباء المسلحين نصدق ان هناك شيئاً جديا يعمل .

ونسأل ايضا لماذا اغفل البرنامج موضوعا اساسيا حصل اخيرا ولا يزال قائما ، وهو نهب ممتلكات المواطنيين في سن الفيل والدكوانة ؟ وبيروت والمعامل والمصانع في المكلس وتل الزعتر وجسر الباشا واعادة المسروقات الى اصحابها ؟

وحتى الان ، ورثما نجد جوابا عن هذه التساؤلات نقول : اسمع تفرح جرب تحزن »

يرد على اده

وردا على التصريح الذي ادلى به العميد ريمون اده وحمله فيه مسؤولية ما حل بالمنطقة الشرقية قال شمعون : « ذات يوم توارى البطل ريمون اده عن الانظار ، وبدلا من ان يبقى في الوطن ليدافع عن ارضه وكرامته ، او على الاقل ليدافع عن نظرياته ، فقد لاذ بالفرار المخزي . وجاء اليوم محتميا بالهزيمة الشنعاء وببعض المسافات يطلق التصاريح والاتهامات جزافا مضيفا خيانة جديدة الى الخيانات التي تحل بها ماضية وماضي اسلافة .

والتصريحات التي يدلي بها البطل ريمون اده ذكرتني بما كان يقوله احد اصدقائي واصدقائه من كبار السياسيين الذين لهم خبرة طويلة في الرجال : « ان لسانك يسبق دائما عقلك » ولا يوجد اية صلة بالنتيجة بين اللسان والعقل .

اما وقد فقد البطل ريمون اده عقله تماما ، فلم يبق له سوى اللسان يستعمله للقدح والذم والكذب والغايات اخرى في باريس هو اعلم مني بها . والذي يجدر ذكره ان البطل ريمون اده اختلف بروايته مع الراي العام الفرنسي بكامله والصحافة الفرنسية قاطبة » .

وسئل عن رايه في احالة الرائدين سعد حداد وسامي الشدياق على القضاء العسكري ، فاجاب : « ما دامت الدولة قد خطت هذه الخطوة التي نعتبرها تحدياً للوطنية الحق وللعقل السليم ، فاننا لا نرضى الا ان يمثل الرائدان امام المحكمة وان تؤمن لهما محاكمة نزيهة تجيز لهما الادلاء بكل ما لديهما من معلومات . وانني انذر المسؤولين بان لدي المعلومات نفسها ، بل كل المعلومات ، وساطلقها عندما ارى الظرف مناسبا لذلك . وقد اعذر من انذر والاضبارة كاملة لدي لا ينقصها حرف واحد »[1] .

والثاني بالمقابل ، بالتالي : « انتقد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السيد وليد جنبلاط البرنامج الذي اقره مجلس الوزراء امس لتنفيذ مقررات بيت الدين ، معتبرا انه « لم يتطرق الى الحل السياسي وظل في فلك المشكلة الامنية » ، وكرر رفضه تكليف الجيش مهمات امنية مشددا على ان الدولة « تبدو كانها لم تقرر الحسم بعد » .

وقال جنبلاط : « ما كان منتظرا ان يخرج به مجلس الوزراء من قرارات حاسمة وجذرية تعطي للبنان الامن والاستقرار لم يحصل ، اذ ان مضمون هذه القرارات ليس في نظرنا ، والى اشعار آخر ، الا تمييعا لجوهر الصراع السياسي القائم على الساحة اللبنانية ، ولم ترى هذه اللجنة المحترمة ، اللجنة الوزارية ، ولم ير رئيس الجمهورية كما هو معهود الا الجانب الامني في المشكلة ، ولم يتطرقوا ابدا الى الجانب السياسي ، او انهم فعلوا ذلك حياء بعد هذا الاجماع العربي في بيت الدين والدولي ايضا عبر التصريحات المختلفة ، فاذا بالمقررات تأتي بهذه الادانة الخجولة للتعامل مع اسرائيل ، ويطلب من الجيش ، هذه المؤسسة العسكرية ، ان تدين التعامل مع اسرائيل ، وكان الاجدى والاحرى ان تدين نفسها اولا .

واذ نرى في بعض القرارات جانباً ايجابيا بالنسبة الى التصور الوفاقي الذي قد تطرحه الحكومة على المجلس ، الا اننا نرفض المبدأ القائل بتكليف الجيش مهمات امنية ، فهذه محاولة جديدة من رئيس الجمهورية لجعلنا نعترف بشرعية هذا الجيش هو امر مستحيل .

وطبعا كان منتظرا ان تعود النغمة والاسطوانة في الحديث عن الفلسطينيين وكأنهم يشكلون المشكلة الاساسية ، ويبدو ان تلك اللجنة الوزارية نسيت او تناست ما قاله

---

١ - شمعون يشك في قدرة « الردع » على تنفيذ مقررات الرياض والقاهرة « ما مصير الدامور والعيشية والقرى المحتلة ؟ » .

العرب في بيت الدين وما قاله وزير الخارجية الفرنسية وما قالته الخارجية الاميركية وما يقوله العالم باسره الذي اعترف بالشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية . الا ان شرعية بعبدا تبدو كأنها تغض النظر حتى الان عن هذا الامر ، ويبدو ان الرئيس سركيس لم يقرر بعد الحسم والخروج من ازمة ضميره المستعصية والاختيار بين لبنان والجبهة اللبنانية ، فاختار الطريق الاسهل ، طريق اللاموقف » .

برقية الى البابا

ووجه جنبلاط الى البابا يوحنا بولس الثاني البرقية الآتية :

« لمناسبة اختياركم لسدة البابوية ، اتقدم منكم باسمي شخصيا وباسم اعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي ، بتهاني المخلصة .

وانني لعلى يقين انكم ابان الازمة الحادة التي يجتازها العالم وبالاخص لبنان ، ستعملون جديا على استتباب القيم المعنوية والروحانية التي من شأنها السماح للانسانية قاطبة بأن تبلغ طور السلام والعدل الذي تصبو اليه »[1] .

ورحب الاخرون مع بعض التحفظات ـ « وقالت مصادر مطلعة ان الجميل ابدى للرئيس سركيس تجاوبه مع البرنامج وكل ما تضمنه ، الا انه شدد على وجوب التنفيذ الكامل والمتوازن لكل البنود الواردة فيه ، كذلك على ضرورة النظر بعناية الى الوضع الامني في كل لبنان وليس في العاصمة وضواحيها فقط ، مشيرا بذلك الى الشمال ومناطق اخرى حيث بدأت تظهر بعض المؤشرات المقلقة »[2] .

« وفي الخامسة مساء استقبل الرئيس سركيس « ابو اياد » واجتمع معه زهاء ساعتين تناول البحث خلالها على حد قول وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » الاوضاع العامة والعلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية وعدد آخر من قضايا الساعة .

وكشفت مصادر قريبة من المقاومة بعض جوانب الحديث الذي دار في الاجتماع ، فقالت ان « ابو اياد » ابدى استعداد المقاومة للتجاوب مع مقررات مؤتمر بيت الدين والبرنامج

---

١ ـ معلقاً على نتائج مجلس الوزراء
جنبلاط : يبدو ان الحكم اختار طريق اللاموقف .
٢ - « تنفيذ البرنامج التطبيقي : « امين الجميل » ـ النهار الخميس ٢٦/١٠/١٩٧٨ ، ص ١٠ .

التطبيقي لها ، كذلك لمساعدة السلطة الشرعية على استعادة هيبتها وسطوتها ودورها في كل المجالات .

وذكرت المصادر ان البحث تركز على نقطة مهمة وردت في البرنامج واعتبر الفلسطينيون ان فيها افتئاتا على الحقوق التي ضمنتها لهم الاتفاقات المعقودة مع السلطة اللبنانية ، وهي تطبيق ازالة المظاهر المسلحة وجمع السلاح وغير ذلك في المناطق غير الخاضعة لسيطرة « قوة الردع العربية » ، وهي المناطق الواقعة بين نهري الليطاني والزهراني في الجنوب .

وحجة الفلسطينيين ان تطبيق الاتفاقات بحذافيرها في المناطق الخارجة عن سيطرة « الردع » يعني عودة الفدائيين الى منطقة العرقوب ، وهو امر غير ممكن حاليا ، ولذلك يجب درس ذا الموضوع درسا دقيقا لايجاد الحل العملي له .

واعتبرت مصادر حكومية ليلا ان هذه القضية لا تشكل مشكلة او عائقا ، واكدت انها ستحل طوعا لان هناك تفاهما في شأنها تم التوصل اليه في اجتماع رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير السيد ياسر عرفات يوم الثلاثاء الماضي ، وان وسائل تنفيذ هذا التفاهم عمليا بعد بلورته سيبحث فيها مع لجنة المتابعة العربية التي انشأها مؤتمر بيت الدين والتي سمت السعودية وسوريا مندوبيهما فيها وهما السفير في بيروت الفريق اول علي الشاعر وقائد القوات السورية العاملة في « الردع » اللواء علي اصلان »[1] .

ومن هنا يأمل الحكم ، على بعض تخوف من العرقلة ، ومعه يأمل الشعب العادي المهتم بالحياة اكثر من السياسة ان يكون « البرنامج التطبيقي » الخطوة الاولى على طريق حل الأزمة .

والتخوف له اسبابه المجذرة في ارض الواقع السياسي اللبناني - منها ان لاطراف كثيرة مصلحة في العرقلة . وان تكون هذه الاطراف قد اعلنت دعمها العلني للشرعية فهذا ليس يمنع ، في إطار التقاليد الاخلاقية المتبعة في السياسة اللبنانية ، من عرقلتها اياه .

ومن تلك الأسباب ، وربما اهمها واخطرها ، « ان بعض خيوط اللعبة السياسية اللبنانية » لا تزال تمسك بها ايد خارجية - وليس ما يمنع تلك من مزيد من التلاعب .

١ - تنفيذ البرنامج التطبيقي : ابو اياد - المرجع ذاته .

وفوق ذلك ، وربما بفضله ، ترى بعض المصادر في المعلومات التي تتوارد لها عن « قصر الهدنة الامنية المهزوزة اصلا ، مبرراً للحكم في الاسراع بتنفيذ البرنامج ولكن بواقعية .

ويبقى في نظر الكثيرين ان اهم ما في البرنامج التطبيقي ان الدولة غيرت من اسلوبها المتردد - فاتخذت موقفا . وانها لترى في ذلك فرصة تتيح لها كشف الاطراف ومواقفهم - « غير المعلنة » - من الأزمة اللبنانية .

وانها لمحت الى انها ستكشف ، ولو اقتضى ذلك استخدامها للاعلام الرسمي ، تلك الاطراف على حقيقتها وحقيقة مواقفها . فهل يكون هذا الكشف محرجاً حقا ؟

ويبقى التساؤل واردا : هل تنفذ مقررات بيت الدين ؟

« وعلى رغم الاستعداد الكامل لدى الدولة ، تتساءل الاوساط السياسية والشعبية : هل تنفذ مقررات بيت الدين ؟

على ذلك ترد مصادر حكومية بقولها : ان الدولة حزمت امرها وقررت ان تحكم ووضعت ببرنامجها الجميع امام مسؤولياتهم ، وهي عازمة على وضعه موضع التنفيذ حتى لو عمد البعض الى تفجير الوضع الامني .

وتنطلق الدولة في عزمها هذا ، على حد قول المصادر نفسها ، من الكلام الذي سمعته في مؤتمر بيت الدين ، وملخصة ان الخراب سيعم كل لبنان وعلى اوسع نطاق اذا لم تطبق المقررات ، فضلا عن ان ذلك سيؤدي الى ربط ازمة لبنان عضويا ونهائياً بازمة الشرق الاوسط ، كذلك بالوفاق الاميركي - السوفياتي ، الامر الذي يعرض لبنان الوطن الى اخطار جدية وخطيرة ، لانه سيصبح سلعة في سوق المساومات الدولية الرائجة . »[1] .

واذا كان هذا التساؤل مبررا ، علميا ، ولأكثر من سبب ، فيكفي الدولة ان تحزم امرها وتمارس الحكم حتى ولو .

واكثر ما يمكن التهويل به هنا هو « ان الخراب سيعم كل لبنان وعلى اوسع نطاق » اذ لم تطبق المقررات . أما ما زاد عن ذلك فهو ضلال او تضليل .

١ - النهار . الخميس ٢٦/١٠/١٩٧٨ . ص ١٠ . تنفيذ البرنامج التطبيقي .

وماذا يهم لبنان بعد ان يخرب ان « يصبح سلعة في سوق المساومات الدولية » ؟ ولئن تقول :

« فضلاً عن ان ذلك (ونقدر ان ذلك يشير الى عدم تطبيق المقررات) سيؤدي الى ربط ازمة لبنان عضويا ونهائيا بأزمة الشرق الاوسط . . »

أما « النهائيا » فأمر لا يصح التكهن ، لا سلبا ولا ايجابا ، بالنسبة له . ويبقى ان نعرف ان الصراع الدولي في المنطقة هو من الكتائب التي تحكم بالسياسة اللبنانية . وعن طريقه ، يرتبط لبنان ارتباطاً عضوياً ؟ »[1] بأزمة الشرق الاوسط . وكذلك فهو بطبيعته وبطبيعة الحال مرتبط بالوفاق الاميركي السوفياتي . واذا كان هذا هو الواقع الملموس والمدروس للسياسة اللبنانية فلا يمكن ، بالاحرى لا يصح ، ان تهدد به لتلافي التلكؤ بتنفيذ المقررات المشار اليها .

ويرتبط بهذا الخطأ الشائع ـ وخصوصا على المستوى الصحافي ـ خطأ اخر يقع في فخه لا الصحافيون وحسب بل وكذلك رجال العلم وقادة الفكر من جهي الشباب الطالع ثقافيا . هذا الخطأ هو الافتراض الذي يتنكر للواقع السياسي اللبناني حيث تثار الخلافات حول « تعريب » لبنان او حول « تدويلة » ذلك لان السياسة اللبنانية الحديثة ، بفضل الصراع الدولي من جهة وبفضل جغراسية لبنان من جهة ثانية هي لبنانية عربية دولية في آن ـ وان اختلفت نسبيا ، نسب هذه الاوصاف بالنسبة للظروف وللمعطيات !

ومن تذكر تماسك الابعاد الثلاثة : اللبناني والعربي والدولي ، وتشابكها في السياسة اللبنانية أثار كثيراً من التساؤلات حول الكثير من التخبطات التي يقع فيها محرر المقطوعة التالية :

« وحامل راية الشك في هذه الايام بحسن تصرف اللبنانيين وحكمة السوريين معا هو ريمون اده الذي جعله المنفى في فندق « برنس دي غال بباريس شديد النرجسية ، لا يتعب من الترداد ان « العميد دائما على حق » ، ويعيد الى الاذهان بمناسبة وبلا مناسبة نبوءته المزمنة بان الداء اللبناني لا يشفيه الا الدواء الدولي .

---

١ ـ العضوى المحدد ، علمياً ، عندنا يختلف عن معنى هذا الاستعمال بعض الشيء راجع للمؤلف الحقوق الانسانية .

وبعد قرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار*[1] في بيروت وضواحيها اعتبر اده الدكتور فالدهايم عضوا عاملا في حزب الكتلة الوطنية الذى اختفى في جبل لبنان ليتقمص في مقر الامم المتحدة بنيويورك . وعلق رضاه الكامل عنه على ما سيقوم به في المستقبل من خطوات في اتجاه تدويل الامن ، فاذا فعل استحق مباركة العميد ، واذا استنكف الحقه العميد بغيره من « الاديين » المستنكفين وهم اكثر من الناشطين بمئات المرات منذ ان بدأت الحرب اللبنانية ، واكتشف ريمون اده فجاة انه ليس من راي احد ، وانه الخصم العنيد لكل الاطراف . الا ان اخر خصوماته هي خصومته في موضوع التدويل اياه مع الحركة الوطنية التي كانت قد غيرت رأيها السياسي في العميد اثناء حرب السنتين ولكنها عادت عن هذا التغيير عندما اختارت ان يكون موضوع الاضراب في المنطقة الغربية يوم الاثنين الماضي « لا للتدويل » بينما يرفع ريمون اده في باريس شعار « لا لكل شيء ما عدا التدويل » .

وحزب التدويل ليس حزبا صغيرا في لبنان ، بل انه واسع الانتشار ، وان لم يكن يحمل كغيره الازرار . واكبر المراجع منسوب اليه العطف الخفي على هذا الحزب وقضيته . غير ان المشكلة في جماعة التدويل ان كل عضو فيهم يرغب في التدويل لسبب مختلف عن الآخر . فمنهم من يريد التدويل لانه يرى فيه براءة انه السبيل الوحيد لوضع حد للمأساة الطويلة . ومنهم من يرى في التدويل اهون الشرور بالمقارنة مع التقسيم . ومنهم من يرى التدويل وسيلة لتقليص الدور السوري والعربي .

وهناك خوف من ان يتحول هذا الحزب الى حزب اكثرية في لبنان ، وهو الذي لا يربط بين اعضائه رابط واحد ، فيكون لبنان قد سلك طريقا لا يعرف بالضبط الى اين يقضي به . والتدويل لن يحل المشكلة بل سيخلق مشاكل[2] . والدول اذا كانت راغبة حقا في ان توقف الحرب المشتعلة في لبنان ، فهي تستطيع ان تفعل ذلك عن طريق نفوذها الواسع على اكثر من فريق . وليس السفراء اقل اثرا في السياسة اللبنانية من ذوي القبعات الخضراء .

والاقتراح الكثير التداول في الاوساط الدولية هو ان تستعين الهيئة الدولية بمراقبين عرب من دول مقبولة من كل الاطراف ، كتونس والامارات ، فيكون العرب هم المراقبون ،

---

١ ـ يعني القرار ٤٣٦ .

٢ ـ يهم المدققين ان يعرفوا بعض هذه المشاكل على الاقل .

والأمم المتحدة هي الجهة صاحبة الرأي والسلطة . ويقول اصحاب هذا الاقتراح ان من فوائده اعطاء الردع صورة خارجية لا يسود فيها لون واحد ، فيستفز ذلك خصوم هذا اللون من لبنانيين وعرب واعداء قوميين للامة العربية .

وهكذا فالتعريب المبطن بالتدويل يلقى رواجا في بعض الاوساط ، ويعيد الى الذهن الجو السائد في العالم قبيل دخول قوات الردع الى لبنان في خريف ١٩٧٦ ، حين عمت قناعة عالمية شملت القريب والبعيد بان التدويل لا يمكن ان يتم الا من خلال التعريب ، وكان الصوت الاول الذي دعا في ذلك الحين الى تحرك دولي من اجل لبنان هو صوت البابا بولس السادس الذي خابر في الموضوع وبشدة دولا متعددة في طليعتها الولايات المتحدة ، فجاء الجواب الاميركي ان العملية لا يمكن ان تتم الامن خلال الارادة العربية بشرط ان تسهل القوى المسيحية المحاربة دور العرب في الانقاذ »[1] .

نبدأ بضياع للمحرر قد يكون سهوا او خطأ مطبعيا . فبالرغم من ان البحث يدور حول التدويل ، وبالرغم من قوله « فيكون العرب هم المراقبون ، والامم المتحدة هي الجهة صاحبة الرأي والسلطة ، بالرغم من ذلك « يعود ليقول « وهكذا فالتعريب المبطن بالتدويل يلقى رواجا في بعض الاوساط » . او ليس الاصح ، والاقرب الى وصف الواقع القول : « التدويل المبطن بالتعريب » ؟

ننتقل الى ضياع اعمق ـ ويكون تناقضا ـ تأمل بقوله : « والدول اذا كانت راغبة حقا في أن توقف الحرب المشتعلة في لبنان ، فهي تستطيع ان تفعل ذلك عن طريق نفوذها الواسع على أكثر من فريق . وليس السفراء أقل اثرا في السياسة اللبنانية من ذوي القبعات الخضراء » . وأوليس التدويل « عن طريق السفراء » كالتدويل ، مبدئيا ، عن « طريق القبعات الخضراء » ؟ كلاهما تدويل . وقد يختلف احدهما عن الآخر ، فتصح المقابلة بينهما . ولكن ان نبحث احدهما ونتجاهل الآخر لهو ان نقع في تخبط كبير .

وننتقل الى « نبؤة اده المزمنة » : « ان الداء اللبناني لا يشفيه الا الدواء الدولي » . اذا صح هذا تعبيرا صادقا عما يريده عميد الكتلة الوطنية كان هو ايضا من عداد الواقعين في فخ عدم الانتباه الى الترابط القوي بين الابعاد الثلاثة في السياسة اللبنانية ، او ، واذا انتبه

١ ـ الحوادث . « مقال الاسبوع » الحوادث ، العدد ١١٤٤ ـ ٤٥ الجمعة ١٣ تشرين اول ١٩٧٨ . ص ٥٤

فعلا ، الى هذا الترابط بينها ، فانه لا يتلمس عن وعي جميع ما يترتب على ذلك الترابط من تبعات نظرية وعملية .

وما صح على إده في هذا الموضوع ، يصح على الحركة الوطنية

طبعاً يمكن الجميع ان يخرجوا من هذا المأزق بالتمييز بين معان مختلفة « للتدويل » وكذلك « للتعريب » . اما نحن فتبنى هذه المفاهيم بصفتها اوصاف الاتجاهات وعلاقات تقبل بالدرجات بالقليل وبالكثير » ، او بالاحرى « بالرتب » . ولهذا نقتبس عن نسبة التأثير الدولي وعن نسبة الاسهام العربي ـ بصفتها ثابتين في السياسة اللبنانية المعاصرة ـ بالنسبة الى اللبنانية في حدث معين ! فهل يقبل به ايضا المعنيون بهذه المقطوعة مخرجا ؟

ولو ركزنا على البعد اللبناني وحده (؟) ، وفي إطار هذا البعد على احد طرفيه : اليمين واليسار ، وفي سياق هذا الطرف : اليمين ، لو ركز في هذه الاطر على الكتائب وحدها ، لنتبين موقفها من مقررات بيت الدين ومن المنهاج التطبيقي لهذه المقررات لطالعتنا الملاحظات التالية :

ملاحظات نواب الكتائب

ورشح من مصادر التكتل ان نواب الكتائب ابدوا استعدادا طيبا للتجاوب مع البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين تعزيزا لوجود السلطة ولتمكينها من بسط سيادتها على كل الاراضي اللبنانية وفرض هيبتها على الجميع ، الا انهم ابدوا الملاحظات الاتية :

اولا : وجوب تنفيذ التدابير الامنية في كل المناطق بلا استثناء ، وعدم اقتصار ذلك على بيروت والضواحي لئلا ينعكس الوضع الشاذ في المنطقة على منطقة اخرى فيتعثر التنفيذ ويتوقف كما كان يحصل مرارا عند تنفيذ تدابير مماثلة ويصبح الوضع الامني معرضا من جديد للانفجار .

والمقصود بذلك منطقة الشمال على الاخص وتحرك عناصر « لواء المردة » وهو ما يفرض تنفيذ التدابير الامنية فيها كما تنفذ في بيروت وسائر المناطق لجهة ازالة المظاهر المسلحة ومنع اي ظهور مسلح وازالة الحواجز ومصادرة اي سلاح منظور او منقول ، غير مرخص به واي آليات عسكرية تشاهد .

ثانيا ـ ان تكون القوة التي يسند اليها تنفيذ هذه التدابير موضع ثقة الجميع وخاضعة

خضوعا فعليا للسلطة الشرعية وتنفذ اوامرها لا امر اى جهة اخرى بحيث لا يكون التنفيذ موضع انتقاد احد اذا لم يكن كاملا ودقيقا وغير متوازن .

ثالثا ـ جعل اللبنانيين يطمئنون الى قوة السلطة وقدرتها على حماية حياتهم وارزاقهم ومعاقبة كل مرتكب ومخالف قبل مطالبتهم بترك سلاحهم .

رابعا ـ عندما تصبح السلطة الشرعية هي السلطة الوحيدة التي تأمر وتنهى وتطبق القوانين على الجميع بالعدل وتفرض وجودها وهيبتها على الجميع ، فان السلاح يفقد قيمته وفعاليته في يد حامليه ، ولن يجرؤ احد على استخدامه فيصيبه الصدأ . اما اذا ظلت السلطة ضعيفة وعاجزة امام تعدد السلطات ، فان تدابيرها الامنية سواء نفذت طوعا او قسرا لن تمنع عودة التجاوزات والارتكابات ، كذلك عودة الظهور المسلح عندما تدعو الحاجة ، اذ ليس اسهل من الغاء المظاهر المسلحة واختفاء المسلحين موقتا من الشوارع والاحياء ثم لا يلبثون ان يعودوا اليها مع عودة الممارسات والمغالطات واستغلال الشرعية وعدم اثبات السلطة وجودها .

وقد ايد « تكتل النواب الموارنة المستقلين » هذه الملاحظات ووجوب الاخذ بها ، وقرروا الاجتماع في نطاق اتصالاتهم بالرئيس فرنجية ونواب كتلته وباركان القيادة السياسية الزغرتاوية للبحث معهم في موضوع البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين ومدى استعدادهم للتجاوب مع تطبيق هذا البرنامج بحيث يشمل منطقة الشمال كما يشمل المناطق الاخرى من لبنان منعا لاي مأخذ او انتقاد »[1] .

ان لقاء نظرة ناقده سريعة على هذه الملاحظات تستدعي الملاحظة التالية : انها تصبح غاية قصوى يصبو الى تحقيقها الحكم بعد تنفيذ البرنامج التطبيقي بحذافيره ـ هذا اذا سلمت ، ومن الصعب التسليم ، بامكانية تحقيق المقاييس النفسين « موضع ثقة الجميع » و« جعل اللبنانيين يطمئنون » . ومن هنا يكون الاصرار عليها في بداية المطاف مطلبا مثاليا لو تقريبا . ومن هنا تصطبغ تلك الملاحظات بلون التعجيز .

نسوق هذه الملاحظة لاكثر من سبب . الأهم من بين هذه الاسباب تبيان الوضع

١ ـ « السلطة تنفذ اياً تكن الصعوبات والتضحيات » . النهار . الاحد ٢٩/١٠/١٩٧٨ . ص ٢ .

اللبناني وبالتالي صعوبة الموقف الرسمي منه . وقد اشير الى دقة ذلك الوضع أكثر من مره وفي أكثر من مناسبة :

« الحكم يواجه التحديات

« حضرات النواب المحترمين .

ان الحكم في لبنان يواجه تحديات كثيرة فالتحدي الاول هو انه لم يتمكن من اقامة الحوار بين اللبنانيين والتحدي الثاني هو انه لم يتوصل الى انهاء الاقتتال والتحدي الثالث هو ان وحدة لبنان ما زالت تسير في طريق التمزق والتشرذم والتفكك وان سيادة لبنان الفعلية ووحدة ارضه وشعبه لم تتامن لان ادارته سائبة ومصالح ابنائه مهملة وطريق الوصول الى تطبيق القانون شائكة ، والمساواة ، بين اللبنانيين لا وجود لها ، والكثير من الناس يعيشون على الطوى وعلى فئات منظمة الاغذية العالمية لان الاعمال التي يطلبونها غير متوفرة والقوة التي يملكونها ليصرفوها في سبيل الخلق والابداع تذهب هدرا ، لعدم توفر مجالات التوظيف لها ، والامية بدأت تتفشى بسبب اغلاق المدارس ووقوع التهجير ، والايدي العاملة المدربة تركت هذا البلد لتبحث عن عمل في الخارج وقوى الامن والجيش لم يعد بناؤهما بشكل متواز وغير منحاز لتعمل متضامنة متكاملة (تصفيق من نواب بعلبك) ولبنان اصبح في حيرة من انتمائه لان الايدي الاجنبية التي ترغب في تمزيقه قد تداخلت فيه وعبثت بقيمه وبمستقبله .

ان هذه التحديات كلها يواجهها الحكم ويظل واقفا مشلولا لا يجد لمشكلاته حلولا ، واذا وجد هذه الحلول فيستعصي عليه تطبيقها لان القوة الذاتية التي هي العمود الفقري للدولة مفقودة وشعارات الجراة والاقدام المطلوبة من الحكم لا تجد سبيلا لمواجهة هذه التحديات »[1] .

وكذلك : « وقال الرئيس الحص ان المطلوب في المرحلة الراهنة التجاوب مع السلطة في اي موقف تتخذه ، لان البلاد تمر في فترة حرجة تتطلب تضافر الجهود والتعاون المخلص . واكد ان الاتصالات التي اجراها مع الاطراف المعنيين تبشر حتى الآن بنتائج ايجابية ، الا

١ ـ عادل عسيران ، في كلمة رئيس السن ، في جلسة المجلس النيابي لانتخاب رئيسه ، السفير الاربعاء ١٨/١٠/١٩٧٨ . ص ٣ .

انه ينقصها التجاوب من الجميع لقطع الطريق على اي انتكاسة امنية قد يستغلها البعض ، فأكد الجميل في هذا المجال تجاوب حزب الكتائب مع التدابير المتخذة شرط ان تكون جدية وشاملة »[1] .

ويزداد الوضع دقة ويتصعب بالتالي موقف الحكم منه عندما تنتقل من « ملاحظات » الكتائب الى « شروط » شمعون . فهل تؤثر اقتراحات التكتل الماروني المستقل » في تلك « الشروط » فتخفف من حدتها وتسهل بالتالي صعوبات الحكم ؟

« ماذا يكون موقف شمعون ؟

ولم يعرف بعد مدى استعداد الرئيس شمعون للتجاوب مع مساعي نواب « التكتل الماروني المستقل » ، وهل يشترط من اجل ازالة المظاهر المسلحة ومنع الظهور المسلح ان يكتمل تبديل « قوات الردع العربية » في كل المواقع المحيطة ببيروت الشرقية وضواحيها واحلال قوات سعودية وسودانية مكانها واستعجال طلب قوات اردنية اضافة الى قوات الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي بحيث يطمئن سكان بيروت الشرقية وضواحيها الى وجودها فيعودون الى بيوتهم وتعود الحياة فيها الى مجراها الطبيعي .

والسؤال الذي تطرحه اوساط الرئيس شمعون هو : هل ان السلطة الشرعية في وضعها الحاضر قادرة على تنفيذ المقررات التي اتخذتها ؟ ومن هي القوة التي تتولى التنفيذ وتكون موضع ثقة الجميع كي يأتي التنفيذ كاملا ودقيقا لا تمييز فيه ولا محاباة ولا يتم في منطقة من دون اخرى ؟

اما جمع الاسلحة فيجب في رأي هذه الاوساط ان يبدأ بالفلسطينيين ، ثم باللبنانيين ، ولا يجوز التذرع بالاتفاقات المعقودة لتبرير احتفاظ الفلسطينيين بكمية من الاسلحة لانها اتفاقات سقطت ، بفعل التطورات والمتغيرات الحاصلة ، وان اي اتفاق جديد يسمح ببقاء كمية من الاسلحة في يد الفلسطينيين من شأنه ان يجعل من الصعب اقناع اللبنانيين بالتخلي عن اسلحتهم .

غير ان بعض نواب « التكتل الماروني المستقل » يرى ان الوجود الفلسطيني المسلح اصبح الان في مناطق ولا يشكل اي ازعاج للمناطق الاخرى كي تشترط انهاء هذا

---

١ - الحص طلب التجاوب مع السلطة وامين الجميل اشترط الحل الشامل » ، النهار ، الاحد ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

الوجود ، بل ان على المناطق التي تشكو من الوجود الفلسطيني المسلح اذا ظل غير منضبط ان تطالب هي بذلك ، واذا كانت راضية به فلتتحمل بقاءه .

وما يهم الان هو ان يبدي الزعماء المسيحيون استعدادهم للتجاوب مع البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين وتسهيل مهمة السلطة في تنفيذه لئلا يتحملوا امام الرأي العام اللبناني والعربي والدولي المؤيد لهذه المقررات مسؤولية عرقلة تنفيذها ، اذ ليس من مصلحة احد العودة الى القتال والتصادم ، وانزال مزيد من الخراب والدمار في لبنان من دون نتيجة »[1] .

وتتكل السلطة في تسهيل مهماتها على سعاة الخير لا في معسكر اليمين وحسب بل وكذلك في معسكر اليسار او المتعاطفين معه :

« محاولة اقناع الفريق الاخر

« وتجري مع زعماء الطرف اللبناني الاخر اتصالات لحملهم ايضا على التجاوب مع مقررات بيت الدين ، خصوصا انهم كانوا اول المؤيدين لها بحماسة والمطالبين بتنفيذها ولا يجوز الوقوع في التناقض بتأييد المقررات من جهة ومعارضة البرنامج التطبيقي لها من جهة اخرى ، خصوصا بعد الايضاحات التي صدرت عن الرئيس الحص تجاه تحفظات البعض واعتراضاته .

وتنصب الاتصالات والمساعي لدى القيادات في الطرف اللبناني الاخر من اجل اقناعها بتنفيذ الدفعة الاولى من مقررات بيت الدين والمتعلقة بازالة المظاهر المسلحة ومنع الظهور المسلح ووقف الاذاعات الخاصة والمنشورات غير المرخص بها كي تحرج بموقفها الايجابي هذا سلبية بعض القيادات في الطرف الاخر وتصويرها امام الراي العام بأنها هي التي لا تريد قيام السلطة القوية الواحدة خلافا لما تدعيه . ويظهر عندئذ في وضوح من يقف مع السلطة ومن يقف ضدها ومن استجاب لمقرراتها ونفذها طوعا ومن لم يستجب لها ، فتضطر السلطة الى التنفيذ بالقوة حيث لم تنفذ .

ويتساءل المراقبون هل تمضي السلطة في تنفيذ مقرراتها ايا تكن الصعوبات

---

١ ـ النهار ، المرجع ذاته .

والتضحيات ، ام انها تتراجع امام قرارات رفضها وعندئذ تعود الى نقطة البداية بل الى بداية النهاية ؟ »[1]

غير أن المحك النهائي في عملية قيام الدولة يبقي في امكانية استعمال السلطة لتنفيذ مقرراتها . وفي مرحلة من مراحل الازمة اللبنانية لم تكن هذه السلطة متوفرة كما يستدل من المقتبس التالي :

« مطلوب ردع

واضاف : « عندما تسلمت الجامعة العربية القضية قلنا انه اصبت هناك قوة لا تتهم بالطائفية تمنع التجاوزات وعندما اعلنت هذه القوة انها قوة سلام خسرت ٥٠ في المئة من رصيدها . تعرفون مسلسل الاتفاقات التي عقدت ، وقد تبين منها ان سبب كل مصائبنا انه لم تكن هناك قوة ردع تفرض تطبيق الاتفاقات »[2] .

أما الآن وبعد مضي ما يزيد الستة أشهر على تاريخ هذا المقتبس ، وبعدما اصبح لدى لبنان ما هو بالفعل قوات « ردع عربية » كما تشهد على ذلك احداث بيروت الشرقية والقرار ٤٣٦ الصادر عن مجلس الامن الدولي ، ينشأ السؤال المهم : هل بامكان الدولة اللبنانية ، بظروفها الحاضرة ، ان تستخدم تلك القوات لتنفيذ مقرراتها ؟

لا شك ان للمأساة اللبنانية ابعادا متعددة ومختلفة . ولا شك كذلك ان مجموعة من عناصر المأساة تتعمشق في غصن هذا البعد ـ وهو بدوره يستقطب العناصر المأساوية على صعيدين الدستوري والواقعي ، اي النظام الديمقراطي وواقع التشرذم بين فئات الشعب وبالتالي في الارادة العامة بحيث تصبح ارادات متضاربة يصعب التوفيق بينها .

وربما كان هذا اقسى انتقاد يوجه الى النظام اللبناني والى الديمقراطية اللبنانية .

ام ان الداء يضرب بجذوره في الاعماق الاجتماعية والحضارية والنفسية والتاريخية والالتزامية .

---

١ ـ « محاولة تنفيذ المقررات على همة المساعي في غمرة التحفظات » . النهار الاحد ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٨ . ص ٢ .

٢ ـ « الجميل يعرض مع سركيس الاوضاع والحوادث الاخيرة ، الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب قضية منتهية ، لكن المشكلة لن تنتهي ما دامت اسبابه (؟) لم تعالج » النهار الثلثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .
(راجع كذلك ـ النهار الاحد ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢) .

د ـ الوفاق الوطني

تعددت الوسائل التي ظن طابخوها انها تحقق ، مباشرة او مداورة ، الوفاق الوطني .

نختار ستة من تلك الوسائل لبحثها ، وان باختصار ، ولتبيان علاقاتها ، بالقرار من جهة ، وبالحل المرتجى للازمة اللبنانية : اللامركزية ، الجيش ، الملف الفلسطيني ، والجنوب ، وحكومة قادرة ، واقتراح الرئيس سركيس بتاريخ ٢ تشرين الأول في رسالة[1] الى اللبنانيين المتضمن جمع خطة امنية جديدة وتشكيل حكومة من الفرقاء الرئيسيين في البلد .

وان كان الوفاق مطلب الجميع فقد اختلفت آراء السياسيين حول مسيرته . فمنهم من يحذر من التعجيل فيه ومنهم من يحذر من التأجيل ـ هذا للتدليل على مدى الفوضى التي يتخبط فيها هذا البلد ، وان على مستوى معين ، فكم بالحري لو تتبعت مسيرة هذا الوفاق على جميع المستويات !

« ما يزال الوفاق حديث الساعة مؤجلا او معجلا ، والسياسيون منقسمون في الرأي حول توقيته ، فهناك من يحذر من التعجيل كما هناك من يرفض التأجيل .

الرئيس تقي الدين الصلح تساءل : « لماذا التعجيل والمطالبة بطرح صيغة الوفاق الوطني ؟ »

وقال : « ان التروي من شأنه ان يجعل صيغة الوفاق مدخلا الى حل مشاكلنا حلا جذرياً يكفل عدم تعرض هذه الصيغة لاي انتكاسة » .

واعتبر النائب البر مخيبر ان الوفاق وطرحه هما في يد رئيس الجمهورية ، وقال : « هناك فئات تقول بضرورة الوفاق وتتنكر له ، فكان التأجيل والتسويف ، فيما الرأي العام يلح في تحقيق وفاق ، وكان المجلس النيابي اكثر الحاحاً من غيره (. . . .) ان موقف الناس اصبح واضحاً في التمسك بوحدة لبنان ووحدة الحكم فيه ووحدة مؤسساته ، وهو يشكل ضغطاً على السلطات اللبنانية مما جعل مقاومة هذه الفئات ضعيفة فأخذت بالمزايدة » .

وتحدث النائبان حسين الحسيني ومحمود عمار عن لقاء الرئيس سليم الحص و« جبهة

---

١ ـ الاذاعات اللبنانية ، بعد ظهر الاثنين في ٢ تشرين الاول ١٩٧٨ .

المحافظة على الجنوب » ، فقال الحسيني ان الوفاق الذي عرض الرئيس الحص خطوطه العريضة للجبهة « يغطي قضية الجنوب الاولوية في الاهتمام في منطلق ان لا سلام واطمئنان في لبنان الا بعد استقرار الوضع في الجنوب نهائياً » . وأضاف ان الوفاق يسير سيره الطبيعي ، وإذا تأخر طرحه بعض الوقت فللمزيد من الاتصالات والمشاورات لتأتي الصيغة معبرة عن رغبات جميع اللبنانيين وآمالهم وتحظى بتأييدهم ودعمهم » .

وقال عمار ان رئيس الحكومة ابلغ الجبهة « ان في صلب صيغة الوفاق قضايا مهمة تتعلق بالجنوب ، منها رفض توطين الفلسطينيين في هذه المنطقة وتنفيذ الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ودخول قوى الامن اللبنانية الى الجنوب لتولي مهماتها ، وبسط سلطان الدولة على اراضي المنطقة والموجودين فوقها » .

ورأى النائب حسين منصور ان الاتصالات الجارية حاليا هي لتأمين صيغة تكون مدخلا الى حل كل المشاكل ، وقال : « ان واجب جميع المخلصين في هذا البلد هو التعاون مع الرئيسين سركيس والحص في المساعي التي يقومان بها لتحقيق الوفاق ، فكل ما يهم اللبناني هو ان تكون له دولة ، وان يتحول الامن الى امان واطمئنان ليتسنى له العيش ، فالدولة القادرة لا تقوم الا بتعاون الجميع » .

وشدد النائب عبده عويدات على « ان الدولة هي مسؤولة عن بناء الدولة ومؤسساتها ومسؤولة عن حماية الشعب ووحدته ، فاذا لم تتخذ مبادرة اعلان الصيغة وتنفيذها فان البلاد ستبقى تنتقل من سيء الى اسوأ ، ذلك ان الصيغة المفروض فيها التكامل لن يبقى منها شيء نتيجة الركض وراء الاطراف والمتناقضات ، خصوصا عندما تضطر الحكومة الراكضة وراء هذه الاطراف الى شطب البنود التي لا ترضى عنها » .

واشار النائب توفيق عساف الى امور اساسية « يجب عدم اغفال معالجتها جذريا وفي طليعتها قضايا الجيش وقانون الانتخاب وجمع السلاح » . وقال انه اذا لم تطرح هذه القضايا « فلا جدوى من اي عملية وفاق » .

وقال الدكتور علي الخليل : « ان علة الوفاق تكمن في انطلاق مسيرته من التجمعات الطائفية والفئوية . عوضا عن التجمعات الوطنية والسياسية ، لان غاية الوفاق الوطني هي صهر جميع اللبنانيين في بوتقة وطنية واحدة وازالة الحساسيات الطائفية والقضاء عليها » .

وقال السيد محمد صفي الدين الامين العام لـ « الجبهة الوطنية للمحافظة على الجنوب » : « ان اخطر ما في الموضوع هو ان يقال ان الوفاق سيعلن غدا وتتصاعد حرارة الاتصالات والمساعي ، ثم يتبين ان الخلافات ما تزال مستحكمة ، الامر الذي يؤدي بالمواطنين والرأي العام الى عدم الركون الى شيء بعد ذلك ، فتصبح حكايتنا مع الوفاق مثل حكايتنا السابقة مع اتفاق شتورة » .[1]

وكذلك فيما يتعلق بوسائل هذا الوفاق . واحداها قوة الردع العربية : على الصعيد العملي ، والوثيقة الدستورية ، على الصعيد السياسي .

« ومع ان الجبهة اعربت عن سرورها بالاعتراف من جديد بـ « جدوى المبادرة الايجابية السورية » ، فقد أبدت تخوفها من ان يؤدي تأخير التنفيذ او العدول عنه الى مضاعفات خطيرة « يحتم ان تتداركها قوة الردع العربية خلال وجودها في لبنان ، وفقاً لمقررات الرياض والقاهرة » .

وكان اول الغيث في مجال الرد على بيان « الجبهة اللبنانية » ، تصريح للرئيس رشيد كرامي ادلى به بعد لقائه ورئيس الحكومة الدكتور سليم الحص مساء ، وتساءل فيه عن معنى « الغمز واللمز » ، فيما غمز هو من خطة الحكم الرامية الى طرح عناوين جديدة للوفاق قائلا « ان عناوين الوفاق قائمة في الوثيقة الدستورية « وان الوفاق الصحيح يبدأ بمصالحة وطنية تؤدي الى الحوار والاتفاق »[2] .

هذا من جهة . ومن جهة ثانية :

« تصريح كرامي

اما الرئيس كرامي فادلى بالتصريح الاتي :

« كانت زيارة الرئيس الحص مناسبة للحديث عن الاوضاع القائمة والأبحاث الجارية من اجل التوصل الى الحلول الجذرية للخروج من المحنة المستمرة . ولقد تبادلنا التحليل والتقويم لكل ما هو جار البحث فيه ، ومنه الوفاق . وقد قلت واردد ان المصالحة

---

١ - آراء السياسيين في مسيرة الوفاق بين محذر من التأجيل وداع الى التروى ودعم سركيس . النهار . الخميس ٩/ ٣/ ١٩٧٨ . ص ٣ .

٢ - « ماخذ الجبهة اللبنانية على « قوة الردع » . النهار . الخميس ٩/ ٣/ ٩٧٨ . ص ١ .

جزئياً . او لان تنفيذها تعترضه صعوبات وعراقيل من نوع الصعوبات والعراقيل التي كانت موجودة قبل مؤتمر الرياض .

والوثيقة الدستورية كانت هي الحل ، او هكذا قيل للناس ، فاصبحت هي المشكلة بين اللبنانيين تعترض بنصوصها اية محاولة للوفاق لانها لم تنفذ اولا لان ممثلي الفريقين الذين جمعتهم نصوصها في حينه عادوا فاصبحوا فريقين متباعدين حولها وبسببها .

وهكذا لا اتفاق القاهرة حل مشكلة الفلسطينيين في لبنان ، ولا مقررات الرياض حلت مشكلة العرب في لبنان ، ولا الوثيقة الدستورية حلت مشكلة اللبنانيين في لبنان . تماماً كما ان القرار ٢٤٢ لم يحل النزاع العربي - الاسرائيلي بل تحول هو الى موضوع للنزاع .

فاذا اضفنا في لبنان الى واقع عدم حل ازمة الشرق الاوسط الواقع الاخر المثلث وهو عدم حل مشاكل الفلسطينيين والعرب واللبنانيين يكون من قصر النظر الى هذا الوطن اللبناني ، الى واقعه الحالي والى مستقبله القريب والبعيد ، القول ان الوفاق هو المخرج لكل تلك المشاكل .

الوفاق لا شيء . التنفيذ هو الشيء . لذلك لا تحلم الناس بالوفاق بقدر ما تحلم بالتنفيذ . لذلك اصبح اللبنانيون على استعداد لان يقال لهم لا وفاق وان الحكم الحالي هو الوفاق . وان كل من يعرقل الحكم الحالي سينفذ الحكم في حقه كل قرار يتخذه بصفته هو الوفاق .

بل ان الناس مستعدة للقبول اذا قال لها الحكم انه سيحكم لبنان بموجب الصيغة القديمة (وهذا ما هو حاصل حالياً) .

ذلك لان اللبنانيين باتوا يتخوفون من اي صيغة جديدة للوفاق لا تعرف طريقها الى التنفيذ فتتحول من كونها هي الحل لتصبح هي المشكلة والامثلة الاربعة السابقة موجودة وهي درس وعبرة .

ان اهم ما في اعلان الاستقلال في العام ١٩٤٣ المبادرة الى تنفيذه . فلو بقي تعديل الدستور في العام ١٩٤٣ موضع اخذ ورد لما حدث الاستقلال . وحتى الاستقلال كان الخلاف كبيراً حوله . ولم يحسمه الا تنفيذه .

فالدواء اذا لم يؤخذ كما يقول الطبيب اصبح جزءاً من الداء . والحلول للبنان لانها لم

تنفذ كما قال الاطباء اصبحت جزءاً اساسياً من المرض بل اصبحت هي المرض ، كل الحلول للبنان اصبحت الان امراض لبنان . كاننا نداوي بالتي كانت هي الداء »[١] .

يرى المعلق مشتركاً بين القرارات الاربعة : عدم تنفيذها بسرعة ، مما يجعلها مختلفة من اعلان الاستقلال ، الذي نفذ بسرعة . هذا واقع تاريخي . ولذلك فمن السهل التسليم بصحته .

ام ان المعلق يميز ، بالاحرى بين القرارات التي تنفذ والقرارات التي لا تنفذ . وهذا ايضاً مقبول معاً تاريخياً ومنهجياً . ولكنه لا يفيدنا هنا بشيء : اللهم الا اذا قصد المعلق ما اشرنا اليه في المقطع السابق .

ويظهر ان المعلق يجهل التمييز المنهجي بين النظرية والممارسة لمطلق عمل سياسي واع - مع العلم ان هذا التمييز معلوم حتى على الصعيد المشترك العام .

يدفعنا الى سوق هذه التهمة ضده احدى استنتاجاته : « الوفاق لا شيء . التنفيذ هو الشيء » . وهو ، لو ميز منهجياً بين النظرية والواقع لمطلق عمل انساني واع ، لعرف انه ، كما في القرارات ، كذلك في الوفاق ، هنالك صعيدان على الاقل لمعالجة المسألة المطروحة : صعيد الفكر والتخطيط والتنظير وصعيد الفصل والتطبيق والتنفيذ .

نعم ان الواقعيين اجمالا يرون ان القرارات والنظريات تصبح اكثر اهمية[٢] عندما تطبق . ذلك لان منطق اتخاذ القرارات النظرية شيء ومنطق تطبيق تلك النظريات شيء مختلف - وان كان ذا علاقة بالاول[٣] .

ومن هنا يبقى الوفاق - حتى وان لم ينفذ شيئاً مهماً - هذا مع الاعتراف بانه لو نفذ لكان شيئاً افضل - خصوصاً اذا ما قورن بعدم الوفاق .

ومن هنا - وهذا الاهم - تنفتح على الصعيدين النظري والعملي منافذ الاسباب للازمة المحنة التي تمر على لبنان ، ولاستمرار حوادثها ولتطوراتها .

---

١ - ميشال ابو جودة ، من حقيبة « النهار » ، « لو قال الحكم انا الوفاق » ، النهار : الخميس ١٩٧٨/٣/٩ ، ص ١ .
٢ - بل ربما اكتسبت لدى البعض اهميتها بالذات .
٣ - راجع لبحث تفصيلي في هذين المنطقين في الواقعية السياسية للدكتور ملحم مربان ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ .

الوطنية والاتفاق على برنامج شامل ومتكامل للاصلاح هو الطريق الى ما نريد ، لان طرح العناوين وتحديد المواضيع من دون الدخول في صياغة المشاريع لا يحقق الالتزام بكل ما تحتويه ، فيبقى امراً لا يختلف عن الوثيقة الدستورية بل يكون تكرارا لها وتعديلا ، وهذا ليس المطلوب والمرغوب فيه .

وعلى ذلك ، نحن مع كل عمل ينهي الوضع القائم . ونحن مع العدالة والمساواة للجميع ، لا نريد ان نغمط حق احد كما لا نسمح ولا نتسامح بان يغمط احد حقنا . فالتوازن الوطني في كل المؤسسات والغاء الطائفية من كل المراكز ، هو الذي يضع المواطنين جميعا امام الحق والواجب ، فيندفعون الى بناء وطنهم بلا عقد ولا حساسيات . اما الامتيازات والامور التي تفرق وتقسم ، فهي بعيدة عن مصلحة الجميع وعن ارادة العيش المشترك للعائلة اللبنانية في المحبة والتعاون كانطلاقة نحو ما نريده من نظام لا سيد فيه ولا مسود » .

واضاف : « اطلعت على بيان الجبهة اللبنانية ، واني الاحظ الازدواجية فيه ، اذ لا ادري ما هو المقصود بالمدح من جهة والقدح من جهة اخرى بالدول العربية وقوة الردع وبعض اطرافها ممن يحملونهم مسؤولية التقصير في معالجة قضية لبنان وتنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة ، بما يجعل الغمز واللمز واضحا . واذا كانت الصراحة هي السبيل الى التفاهم وجلاء المواقف ، فحبذا لو ان كلا منا يؤمن بهذه المقررات ويندفع من تلقائه الى تنفيذها .

وهنا اذكر ببعض المقررات التي لم ترد في البيان حول توحيد الاعلام وجمع السلاح وازالة المظاهر المسلحة ، وهذا كفيل بتحقيق الطمأنينة والاستقرار الذي ننشده جميعا .

ان الشعوب المتحضرة والاصول في معالجة القضايا تحتاج الى قرارات سياسية . اما القوة المسلحة فهي لضبط الامور ولمعالجة غير المتحضرين . من هنا اقول ان قوات الردع كانت مهمتها اسهل بكثير لو عرف كل منا مسؤوليته وقام بواجبه . ولما كنا في حاجة الى التمديد بعد التمديد ، فان اللوم على انفسنا ولا يجوز ان نلقيه على سوانا . فرحمة بهذا البلد واهله ، ولنبدأ اليوم بتحقيق ما تأخرنا في القيام به » .

الوثيقة الدستورية قائمة

وسئل كرامي عن رأيه في الصيغة التي عرضها عليه رئيس الحكومة فاجاب : « حبذا لو

انه هناك اكثر من عناوين لمواضيع حتى نبدي راينا واضحا . وكما قلت ، ما هي الا وثيقة ، في حين اننا نعتبر الوثيقة الدستورية قائمة ولا حاجة بنا الى وثيقة جديدة . لذلك نحن نطلب ان يحددوا لنا رأيهم ومشروعهم بالنسبة الى الجيش وبالنسبة الى الانتخابات والتقسيم الاداري وغيرها من المواضيع ، ليكون الوفاق مبنيا على اصلاح شامل محدد وعندها يكون الالتزام بامور راهنة ومحددة ، وغير ذلك في رأيي لا يجدي ولا يحقق المطلوب »[1] .

العلة ؟ ولما كان من الممكن ان تكون لذلك اكثر من علة ، نقول : والعلل ؟ قد يشير التعليق التالي اليها :

« كل[2] القضايا التي تتخذ في شأنها قرارات لا تنفذ تتحول هذه القرارات من كونها هي الحلول لتصبح هي المشاكل .

على صعيد ازمة الشرق الاوسط كان القرار ٢٤٢ هو الحل فاصبح هو المشكلة لانه[3] لم يعرف طريقه الى التنفيذ .

على صعيد لبنان ، الذي تحولت قضاياه الى مصغر لقضايا الشرق الاوسط ، هناك الان بين يدينا ثلاثة انواع من المقررات كانت هي الحلول[4] فاصبحت هي المشاكل لانها لم تنفذ اتفاق القاهرة ومقررات الرياض والوثيقة الدستورية .

اتفاق القاهرة كان هو الحل ، او هكذا قيل للناس ، فاصبح هو المشكلة بين اللبنانيين والفلسطينيين لانه لم ينفذ .

ومقررات الرياض كانت هي الحل العربي للبنان ، او هكذا قيل للناس ، فاصبحت هي المشكلة العربية في لبنان ، او هكذا يقال الان للناس ، لانها لم تنفذ او انها نفذت

---

١ - « كرامي . . . نعتبر الوثيقة الدستورية قائمة ولا حاجة الى طرح عناوين جديدة » . النهار . الخميس ١٩٧٨/٣/٩ ، ص ٢ .

٢ - ليس بحكم الضرورة . اذ ان بعض هذه القرارات يهمل فيموت وينسى .

٣ - السبب هنا هو ابعد من ذلك واعمق واكثر تعقيداً مما يوحي به هذا التعليل .

٤ - انه لمضلل ، منهجياً ، ان تقول : ان القرار هو الحل . القرار هو الحل على المستوى النظري بالنسبة للقضية المعالجة . ولا يصبح حلا بالمعنى العام المتداول الا عندما ينفذ .
اذن ، القرار هو خطة الحل او مشروع الحل المرتقب .

ويدلل هذا المقتبس على فكرة المناورة[1] التي يمكن ان تستغل صحة وسلامة المبدأ المذكور ، وبالتالي تثير السؤال الفكري الهام : كيف الاحتياط لمثل هذا الاستغلال ؟ وفي اطار هذا البحث الذي يميز من جهة بين الصعيد النظري والصعيد العملي ، فيهتم من جهة ثانية ، بسلامة الربط بينهما يصبح السؤال الفكري السابق ذكره مقدمة وحسب للسؤال ذاته على الصعيد العملي . يصبح هكذا سؤالا مزدوجاً : كيف الاحتياط ، فكرياً وعملياً ، ضد مثل هذا الاستغلال ؟

غير ان اهمية المقتبس السابق تتعدى هذا التدليل الى الاشارة الى مجموعة من الصعوبات التي تقف في طريق الوفاق اللبناني وعلى الصعيدين : النظري والعملي .

وفي هذا الاطار بالذات تظهر اهمية المقتبس التالي :

« عرض « المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » في اجتماعه الاسبوعي امس الاتصالات الجارية على صعيد تحقيق الوفاق ، واكد اصراره على « التوازن الوطني في صيغة الحكم وفي بناء المؤسسات » .

. . .

« وقال البيان ان المجلس السياسي توقف امام تطورات الوضع السياسي ، خصوصاً لجهة الاتصالات الجارية من اجل تحقيق الوفاق و « اكد مجدداً موقفه في خصوص اسس الحل السياسي الجدي للازمة اللبنانية التي تتمحور كلها حول نقطة مركزية هي ان التوازن الوطني في صيغة الحكم وفي بناء مؤسسات الدولة الدستورية والامنية والادارية والثقافية والاقتصادية يشكل وحده الاطار الملائم للعبور بلبنان من دوامة الصراع الطاحن الذي بات يمس مقومات وجوده الاساسية الى حيث يستعيد افاق تطوره الديموقراطي ومعها وحدته وصفاء انتمائه العربي وقدرته على النهوض بموجبات صراعه المصيري مع العدو الصهيوني » .

وخلص الى القول : « ان الخطوة الاساسية الاولى المطلوبة من اطراف الصف الوطني لتأمين مشاركته الفعلية في تقرير الوفاق ، هي التقاؤها جميعاً من اجل صوغ موقفها المشترك من كل القضايا المطروحة كي يكون للساحة الوطنية وزنها الحقيقي وقولها المؤثر في هذه

١ ـ راجع كذلك الحوادث ، العدد ١١٧١ ، الجمعة ١٣ نيسان ١٩٧٩ ، ص ٥ .

المرحلة الدقيقة التي يجتازها لبنان . وفي هذا المجال تجدد الحركة الوطنية دعوة كل اطراف الصف الوطني الى التنسيق الوثيق في ما بينها لئلا يستمر التعاطي معها مبعثرة مفككة ضمن سياسة تجاهل مقصود لما تمثله من وزن سياسي كبير على صعيد حاضر البلاد ومستقبلها »[1] .

وهذا المقتبس ليس سوى واحد فقط من مجموعة تفيد جميعها ، بعد الغربلة والتدقيق والتحليل ، ان الوفاق ، وعلى الصعيدين النظري والعملي ، هو خشبة الخلاص ، وان صعوبته ، وعلى الصعيدين ايضاً ، معقدة الابعاد متشابكة الجذور ، متضاربة المطالب .

ويبقى ، وبالرغم من ذلك ، وعلى راي خبراء مشهود لهم بالحكمة السياسية ، البديل المطلوب :

ويروي الدكتور الرافعي انه في فترة غيابه عن لبنان اتيح له ان يتصل في باريس بموريس كوف دي مورفيل ، وجورج غورس ، والكونت ارمان دو شايلا ، والبارون دو بواسيزون ، وغيرهم من اهل المعرفة والتخصص في الشؤون اللبنانية . فقال له هؤلاء بصوت واحد ان اللبنانيين قد تخبطوا حتى الان في التماس الحلول لمشاكلهم ، وطلبوا الظهيرة عند العصر ، على حد تعبير المثل الفرنسي ـ وليس لهم من بديل عن الاتفاق فيما بينهم للخروج من محنتهم « المستمرة منذ اربع سنوات »[2] .

وللتدليل على القضيتين معاً : اهمية الوفاق وصعوبته ، وللتعرف على معارج السياسة اللبنانية المعاصرة ، والنقطة المركزية التي يشغلها القرار ٤٢٥ وردفاؤه في حلحلتها ، نستعرض الوسائل التي خطرت على بال اصحاب العلاقة بغية تحقيق هذا الوفاق .

هذه الوسائل هي على وجه التخصيص ـ وليست هذه اللائحة بالشاملة ـ ما يلي :

أ ـ اللامركزية .
أأ ـ الجيش .
أأأ ـ الجنوب .
أأأأ ـ حكومة وفاق قادرة .

١ ـ « الحركة الوطنية » تكرر اصرارها على التوازن في صيغة الوفاق وتدعو الى تدارك بعثرة الصفوف » . النهار ، الاربعاء ٨/٣/١٩٧٨ ، ص ٣ .

٢ ـ الحوادث ، العدد ١١٧١ ، الجمعة ١٣ نيسان ١٩٧٩ ، ص ٤ . وايضاً ص ٢٢ .

أأأأأأ ـ والخطة الامنية .

أ ـ اللامركزية

ليس البحث باللامركزية جديداً في تاريخ لبنان السياسي الحديث . فمنذ بداية العهد الشهابي والاهتمام به على مستويات الفكر والمسؤولية الرسمية والقيادات السياسية لا يبارح تفكير المهتمين بالاصلاح . ويذهب وزير سابق[1] الى ان الميثاق الوطني هو بديل في تاريخنا الحديث للفدرالية واللامركزية الادارية ـ على الاقل في نظر البعض . وكما ان الاصلاح قد يتكىء على اللامركزية فانه كذلك قد لا يستأنس بها[2] .

وطرحت اللامركزية ، اثناء الحوادث الاليمة الاخيرة ، مخرجاً من المحنة . وزكت « الوثيقة الدستورية » (شباط ١٩٧٦) هذا الطرح لهذه الغاية اذ نصت على « تعزيز اللامركزية في العمل الاداري » .

ـ فما هي اللامركزية ؟

ان النظام اللامركزي ، ويميل ان يكون ديمقراطياً ، يتبنى الاعتبارات التالية :
يسلم ، اولا ، بوجود مصالح محلية تستحق ان تعالج بشيء من الاستقلالية عن المصلحة الوطنية العامة . وهذا واقع اجتماعي وسياسي لا يختلف بالنسبة لوجوده اثنان . انه من مسلمات الاجتماع والسياسة . وتدعمه المنهجية الاختبارية .

وبناء عليه ، يسمح النظام اللامركزي ثانياً ، بقيام هيئات او اجهزة محلية تؤمن خدمة تلك المصالح المحلية . ويعتمد هذا السماح على الحكمة القديمة التي تنبه لها ارسطو حيث قال دفاعاً عن النظام الديمقراطي : « ان لابس الحذاء هو الادرى بالموضع الذي يعضه فيه » وبالتالي فصاحب الحاجة هو الاولى والاكثر حماساً لتوفيرها ومعرفة طريقه تحقيقة .

وثالثاً يعترف النظام اللامركزي بالشخصية المعنوية لتلك الهيئات وبالتالي باستقلالها المالي والاداري .

اما درجة هذا الاستقلال وطريقة تحقيقه فيتولى توزيعها الدستور . والدستور كذلك

---

١ ـ كاظم الخليل ـ الحوادث . العدد ١٩٤٣ ، الجمعة ٢٩ ايلول ، ص ١٤ .

٢ ـ راجع الكراس الذى نشرته وزارة تقى الدين الصلح : « منجزات الاصلاح الاداري » . وكانت هذه الوزارة قد احدثت وزارة دولة الشؤون الاصلاح الاداري عهد بها الى احد الزملاء الدكتور على الخليل .

يتضمن بعض المبادىء العامة والتوجيهات بالنسبة لهذه القضية . غير ان هذا الاستقلال لا يمكن ان يكون « كاملا » . ذلك لان السلطة المحلية ، ومهما زادت درجة استقلالها ، ستبقى خاضعة للساحة المركزية ، على الاقل ، خضوع رقابة .

ويبقى الاعتراف بالشخصية المعنوية للهيئات المحلية من ابرز الميزات وربما الضمانات لجعل استقلالها ، وان غير كامل ، حقيقياً وعملياً . ذلك لان هذا الاعتراف يستتبع نتائج قانونية ذات مفاعيل عملية . فالتمتع بالوجود القانوني المستقل ، يخولها حق التعاقد والتقاضي واهلية اكتساب الحقوق وتحمل المسؤوليات الناتجة عن تصرفات موظفيها واعمالهم واقامة اجهزتها الادارية الخاصة .

ويحتفظ النظام اللامركزي رابعاً بحق مراقبة تلك الهيئات المحلية اما مباشرة واما بواسطة موظفيها (ممثيلها) المحليين . ومن مظاهر الرقابة الادارية :

أ ـ حق سلطة الوصاية (او الرقابة) ان تحل محل السلطة المحلية (في ظروف معينة ولوقت معين) .

ب ـ حق التصديق المسبق للتنفيذ بحيث لا ينفذ قرار الهيئة المحلية الا بعد ان تصدق عليه سلطة الرقابة (او الوصاية) .

ج ـ حق وقف تنفيذ قرار السلطة المحلية ، لاعتبارات دستورية ، او حق تعديله .

ـ اللامركزية واللاحصرية واللامركزية السياسية (او الفدرالية)

يتبين من وصف اللامركزية الادارية ، كما مر ، انها تشغل مركزاً وسطاً بين اللاحصرية ، الاضعف منها ، من جهة وبين اللامركزية السياسية ، الاقوى منها ، من جهة ثانية . ففي اللاحصرية تتنازل السلطة المركزية (او بعض ممثليها) لبعض ممثليها المحليين عن بعض من سلطتها التقريرية ، مما يمنح هؤلاء المكلفين نوعاً من الاستقلال والحرية في تصريف شؤون الادارة او بعضها . وهكذا فيعفون من واجب الرجوع الى القائمقام او المحافظ او الوزير المختص . فالمكلفون هؤلاء ، وفي اطار اللاحصرية ، هم مستقلون نوعاً ولكن بالتكليف . ويمكن من منح هذا التكليف ان يعود عنه ساعة يشاء . اذن ، استقلال الموظفين المحليين ، في اطار النظام اللاحصري ، هو استقلال موقت وعارض . اذ ان السلطة المركزية تستطيع ، متى شاءت ، وضع حد له .

بالمقابل ، يبقى استقلال السلطة المحلية ، في اطار النظام اللامركزي ، اطار اللامركزية

الادارية ، اصيلا يستمد من الانتخابات للهيئات المحلية من قبل الشعب ـ الانتخابات التي يدعمها نص قانوني او دستوري .

وقد عرفت الادارة اللبنانية اللاحصرية . فالمرسوم الاشتراعي* رقم ١١١ تاريخ ١٢ ، ٦ ، ١٩٥٩ ، وقانون البلديات الصادر بتاريخ ٢٩ ، ٥ ، ١٩٦٣ يقدمان امثلة عليها .

فقد وسع قانون البلديات صلاحيات رؤسائها وناط ممارسة سلطة الوصاية (او الرقابة) بالقائمقام او بالمحافظ او بوزر الداخلية ـ وذلك حسب اهمية القرارات .

ومنح المحافظ ، بمقتضى المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ ، حق منح الاجازات الصحية والادارية . وكذلك حق فرض العقوبات التأديبية .

ومنح القائمقام حق تعيين النواطير ، ولجان الري الخاصة وتوقيع شهادات العمل .

ويظل باستطاعة السلطة المركزية ان تسترجع هذه الحقوق من ممثليها المحليين متى تشاءه وهذا ما يجعل استقلال هؤلاء بتلك المسؤوليات التقريرية استقلالا موقتاً وبالتالي عارضاً . فهي اذن سلطات لاحصرية .

اما صلاحيات التقرير التي تملكها الوحداتَ والهيئات اللامركزية في النظام اللامركزي الاداري فهي اصيلة تستمد من النصوص القانونية او الدستورية وتمنح لا لموظفي السلطة المركزية او ممثليها المحليين بل للوحدات المحلية ذاتها ومن طريقها ، وعن طريق الانتخابات ، تجيّر للموظفين المحليين في اطار الرقابة .

تبقى اللامركزية السياسية (او الفدرالية) وتعني ، بالاختصار ، اقتسام السيادة بين السلطة المركزية ، والسلطات المحلية او بالاحرى بين الحكومة المركزية (الفدرالية) والحكومات الاقليمية (الولايات) . وابرز الظاهرات على هذه اللامركزية هي وجود سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية على المستويين الاقليمي والاتحادي او الفدرالي . فالى جانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تمارس اختصاصاتها على الدولة الاتحادية او الفدرالية بكاملها هنالك سلطات ثلاث مماثلة تمارس اختصاصاتها في اقليم كل ولاية على حدة .

* يتعلق بتنظيم الادارات العامة .

وهكذا نرى ان اللاحصرية هي اضعف هذه الصيغ سياسياً ، بمقياس ممارسته الصلاحيات التي تنتهي بالسيادة ، ويأتي بعدها اللامركزية الادارية ، ثم اللامركزية السياسية او (الفدرالية) .

وهكذا ، وفكريا اولا ، قد يصبح تعزيز اللاحصرية مقدمة للامركزية الادارية . كما قد يكون تعزيز اللامركزية الادارية مقدمة للامركزية السياسية .

وكذلك ، تاريخياً ، فبلاد الروم او الروملي[1] حصلت في البداية ، على لا مركزية ادارية . ولكنها ، مع الايام وبمساعدة ظروف موآتية ، تمكنت من تحويل تلك اللامركزية الادارية الى لامركزية سياسية ثم الى استقلال تام عن السلطنة العثمانية .

ومن هنا نشأ الحذر لدى القادة العثمانيين من مطالبة الاحرار في البلدان العربية حتى باللامركزية الادارية فحرمتهم منها .

« وهذا هو السر في المعارضة التي كانت الحكومة العثمانية تبديها لمطالب احرار البلاد العربية بمنحها استقلالا ذاتياً ، او لامركزية ادارية على الاقل ، لانها كانت تخشى ان يساعد هذا النظام على تقوية الشعور القومي فيها وانتشار روح التحرر والسعي للاستقلال[2] .

اما العوامل التي تساعد شعباً ما او مجموعات منه على تطوير ادارة شؤونهم من احدى هذه الصيغ الى غيرها فكثيرة ومتعددة الانواع : منها الطائفية ، والاقليمية ، والعنصرية ، والاقتصادية ، والحضارية وما الى ذلك .

ـ اللامركزية في لبنان

وعلى صعيد الحكم بالذات يلاحظ الدارس المتتبع ثلاثة نقاط هامة :

الاولى ، ان الحكم ، وعلى لسان الوزير صلاح سلمان ، ما زال يدرس هذه المسألة دراسة علمية ، ولم ينته الى قرار حاسم منها بعد .

١ ـ الولايات المتحدة العثمانية ـ رومانيا واليونان وبلغاريا والعرب .

٢ ـ شفيق حاتم ، محاضرات في القانون الاداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية ، سنة ثانية حقوق ، استنساخ وتوزيع الرابطة ١٩٧٤ ، ص ٢٣٦ .

واذا صح ان « الوفاق لا شيء » ، وهذا مذهب خاطىء طبعاً ، تصبح جميع الجهود التي تبذل والمحاولات التي يقوم بها المسؤولون ، غير ذات مغزى وضرب من « مضيعة الوقت » ـ الامر الذي لا يتحمل مسؤولية الاخذ به عاقل .

وفي هذا الاطار يكتسب المقتبس التالي مغزاه :

« الاخبار التي اشارت اول من امس الى احتمال تاجيل اعلان المبادىء العامة للوفاق الوطني الى الاسبوع المقبل وربما الى اجل غير مسمى رغبة من المراجع العليا في اجراء جولة جديدة من المشاورات مع ممثلي الاطراف المعنية بالازمة اللبنانية ـ هذه الاخبار ازعجت الاوساط النيابية والشعبية التي تنتظر اعلان المبادىء على احر من الجمر لتتيقن ان صفحة الماضي طويت وانه اصبح في امكان المواطنين التطلع الى غد افضل .

واعتبرت الاوساط نفسها ان التأخر في اعلان الوفاق لا مبرر له لان الاجماع لا يمكن ان يحصل على اي امر في الظروف العادية فكيف في الظروف الراهنة وبعد حرب ضارية لم تبق شيئاً على حاله ، وقالت ان العقبات الطارئة التي استوجبت التأجيل وحتمت جولة جديدة من المشاورات هي عقبات صغيرة يمكن تجاوزها في المستقبل ، وان المسؤولين يذهبون بعيداً في التفاؤل اذا ظنوا ان العقبات ستختفي من طريق الوفاق بعد المشاورات الجديدة لان عقبات اخرى ستبرز بعد تذليل العقبات القائمة . ذلك لان هناك فئات لا ترى من مصلحتها تحقيق الوفاق وتعتبر ان اتفاق اللبنانيين سيجعلها عاطلة عن العمل كما ان هناك فئات اخرى ترفض القبول باي وفاق لا يكون متوافقاً مع اهدافها ومطامحها ومطامعها »[1] .

وتكثر الملاحظات ، من الزاوية المنهجية والعلمية ، على هذا المقتبس ، ولكن غالبيتها قد عولجت في مناسبات اكثر مناسبة . ولذلك نجتازها دون تكرارها .

الاهم الان ، في قاموسنا ، هو ربط هذا بالقضية السياسية الفكرية وعلاقة النظرية بممارستها ـ ربطاً مأموناً . النظرية ـ وخصوصاً في السياسة ـ ينبغي ان تصاغ بهدف تطبيقها . ومن هنا تصبح النظرية التي يسهل تطبيقها ـ بين نظرتين متساويتين على الصعيد

---

١ ـ « مطلوب وفاق يتخطى الحواجز ويتجاهل الشروط التعجيزية ـ المجلس النيابي يتحفز لاخذ المبادرة من الحكم من غير ان ينسى موضوع الحكومة البديلة » .
ـ النهار ، الاربعاء ٨/ ٣/ ١٩٧٨ ، ص ١وص ٢ .

الفكري ـ هي النظرية الافضل . هي النظرية الاقتصادية ـ الاقل كلفة .

وتنسجم هذه الفكرة مع مبدا سياسي هام سبقت الاشارة اليه : الحل الافضل سياسياً وديمقراطياً هو الحل الذي يرضى عنه المسؤولون عن تنفيذه وممارسته افعالا وتصرفات .

ويصح هذا ، من باب اولى ، على الوفاق المرغوب فيه حلا للازمة اللبنانية .

غير ان صحة هذا المبدأ وسلامة منهجيته ينبغي ان تقابلهما من محترفي السياسة ـ او على الاقل المدعومين شعبياً منهم ـ مواقف جدية وملتزمة بهاتين الصحة والسلامة وبخدمة المصلحة العامة كما يقررها العلم الموضوعي ـ الامر الذي قلما يتوفر على المستوى العملي للسياسة كما هي ممارسة فعلا في جميع انحاء العالم . ولماذا يكون لبنان شاذاً عن هذه القاعدة ؟ ومن هذه القاعدة تشرع نافذة المناورة :

« هل يكون موقف الرئيس كرامي من صيغة الوفاق المقترحة نابعاً من رغبته في « التنمير » على بعض السياسيين ، وهل يكون موقفه هذا موقفاً تكتيكياً ؟

هذا ما حاولت الاوساط السياسية معرفته خلال اللقاءات التي تمت مع رئيس الحكومة السابق والتي اكد فيها رفضه الوفاق المجزأ او وفاقاً تطرح عناوينه من دون التفاصيل ، كما اكد رفضه التخلي عن مكاسب امكن التوصل اليها باعلان « الوثيقة الدستورية » التي وافق عليها الرئيس فرنجية والحكومة السداسية يومها كما وافق عليها عدد من القادة والزعماء .

وفي رأي كرامي ان عناوين الوثيقة يمكن ترجمتها الى مشاريع خلال حوار يجري بين مختلف الاطراف وتتحقق عبره المصالحة الوطنية التي توفر الاجواء الملائمة وتهيء النفوس للاتفاق على وضع صيغة للمشاريع الاصلاحية يوافق عليها الجميع .

ويتمسك كرامي برأيه القائل ان المصالحة الوطنية هي المدخل الى الوفاق ، وان الوفاق هو المصالحة بذاتها لانه لا يعقل ان يتم اتفاق على شيء بين الزعماء والقادة وهم متنافرون ومتباعدون اذ ان كل وفاق يجب ان يبدأ بالتحية والسلام بين اطراف النزاع ، وبمصالحة تفتح الابواب امام وفاق صحيح وثابت » .[1]

---

١ ـ « الوفاق والمصالحة تعترض سبيلها مناورات محترفي السياسة . الحكم يعتمد « الوثيقة الدستورية » اساساً للاصلاح بعد ما اسقط منها البنود غير الجوهرية » النهار ، الاحد ١٢ آذار ١٩٧٨ ، ص ٢ .

والثانية ، انه سيتبناها اذا تبين له « انها المدخل الصالح لتحقيق الوفاق الوطني ولتثبيت وحدة الشعب والارض » .

والثالثة ، انه ، ما بقيت هذه حاله ، يرجو المنتقدين لهذه الصيغة ولم تتبلور صورتها بعين الحكم بعد ، « ان يخففوا من بلوائهم وان « ياخذونا بحلمهم » .

« اما الصيغة التي يطرحها الحكم والتي هي نوع من انواع توسيع صلاحيات المحافظات والقائمقاميات بحيث تتمتع هذه المؤسسات الرسمية باستقلالية شبه ذاتية عن الادارة المركزية ، هذه الصيغة ما زالت مدار اخذ ورد بين اهل الحكم انفسهم . خصوصاً وان هناك وزراء يتخوفون من ان تؤدي استقلالية هذه المؤسسات في الشؤون الامنية والتربوية والضريبية الى نوع من اللامركزية السياسية ، وهي اللامركزية المرفوضة من كثيرين داخل الحكم وخارجه لانها تؤدي تلقائياً الى تثبيت التقسيم . وهذه النقطة بالذات جعلت القيادات الاسلامية ـ فضلا عن اليسار ـ تعلن معارضتها لمشروع اللامركزية ، والكانتونات . وكان في طليعة معارضي هذه الصيغة الرئيس تقي الدين الصلح الذي قال ان اللامركزية الادارية التي يطرحها الحكم بهذا الشكل لا تؤدي بنا الى التوحيد ، بقدر ما تجرنا جراً الى توسيع رقعة التفرقة والانقسام .

واضاف : انا ضد هذا الطرح من اساسه . واذا كانوا يصرون على تحقيق اللامركزية ، فلتكن ادارية بحته . وليس لا مركزية امنية او تربوية او ضريبية كما يطرحون اليوم ويطالبون .

ويبدو ان الضجة الاعلامية التي اثيرت حول موضوع الخلافات القائمة في مجلس الوزراء بصدد تضييق او توسيع اللامركزية ، جعلت الوزير ميشال ضومط الذي كلف مع زميله الوزير صلاح سلمان باعداد دراسة خطية لهذا المشروع ، « يتنصل » من هذه القضية ويقول : انا لا اعرف شيئاً في السياسة المحلية . وليست لي علاقة لا من قريب او من بعيد بموضوع اللامركزية . ولم يكلفني احد باعداد دراسة من هذا النوع . كما انني لست مستعداً لتكذيب اخبار الصحف كل يوم .

وعندما نقل مثل هذا الكلام الى وزير الداخلية لم يشأ التعليق على نفي زميله الوزير ضومط . كما لم يشأ الرد على مطالبة الشيخ بيار الجميل بعدم هيمنة اللامركزيات الغربية على الامركزية الحكومية في حال تحقيقها .

وفي معرض تشريحه للوضع اعترض سلمان على الحدة التي ابداها الرئيس تقي الدين في رفضه طرح موضوع اللامركزية الادارية بكل جوانبها الامنية والضريبية وسواها . وقال اننا ما زلنا ندرس هذه الناحية من الوجهة العلمية فقط . وبالتالي ما زلنا في طور جمع المعلومات والاستئناس بالاراء والمشاورات . ولم نصل بعد الى حد يمكننا من ان ننفذ اللامركزية بشكل جدي ونهائي .

واضاف : من الجائز ان نصل الى وقت نشعر فيه ان هذه اللامركزية هي المدخل الصالح لتحقيق الوفاق الوطني ولتثبيت وحدة الشعب والارض . ومن الجائز ايضاً ان نجدها مضرة بالمصلحة العامة . لذلك لا نستطيع ان ناخذ في الوقت الحاضر قراراً حاسماً في هذا الموضوع . ومطلبنا من الذين ينتقدوننا هو ان يخففوا من غلوائهم وان ياخذوننا بحلمهم »[1] .

ولم يكن تقي الدين الصلح اول من انتقد اللامركزية ، بمفهوم معين لها ، وبالتالي فانه لا يقف وحيداً في هذا الصدد .

من هؤلاء الامام موسى الصدر[2] ، والنائب ناظم القادري ، رئيس اللجنة البرلمانية للادارة والعدل[3] ، والمحامي واصف حركة[4] ، وغيرهم[5] .

---

١ ـ « فيما يتنصل ميشال ضومط ويدافع صلاح سلمان . . . فؤاد شهاب اول من اقتنع باللامركزية ولكن . . . » الحوادث ، العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩ ايلول ١٩٧٨ . ص ١٤ .

٢ ـ الامام موسى الصدر :
آ ـ الانوار ، تاريخ ٢٧ ، ١٢ ، ١٩٧٦ .
ب ـ الحوادث ، تاريخ ٢٤ ، ١٢ ، ١٩٧٦ . و . ج ، السفير ، ١٨ ، ١ ، ١٩٧٧ .
ج ـ السفير ، ١٧ ، ٢ ، ١٩٧٧ .

٣ ـ ناظم القادري .

٤ ـ واصف حركة . الحوادث ، ١٨ ، ٢ ، ١٩٧٧ .

٥ ـ مثل الدكتور محمد علي مكي ، الاسبوع العربي ، ٩ ، ٢ . ١٩٧٧ .

ويظهر ان الذين تحمسوا لها ، وما زالوا بمعنى ، يتخوفون من تطبيقها في الظروف الراهنة[1] .

« والذين عايشوا العهود الاستقلالية المتعاقبة يقولون انه اثناء حكم الرئيس الراحل فؤاد شهاب ، وبموازاة مشروع الاب لوبريه للاصلاح الاداري ، قدم حزب الكتائب مسودة مشروع لتحقيق اللامركزية الادارية في لبنان على مختلف المستويات . ويقول المتصلون بالكتائب ان الرئيس شهاب اقتنع بالفكرة وحاول تنفيذها . الا انه اصطدم بمعارضة عسكر المكتب الثاني او ما كان يطلق عليهم لقب « الهمشرية » . فعدل عن الموضوع . خصوصاً وقد جاءه من يقول ان تحقيق مثل هذا الامر وخصوصاً على الصعيد الامني ، يحد من نشاط ونفوذ جهاز الامن المشترك الذي كان قائماً في تلك الايام .

وفي الاجتماع الاخير الذي عقده الشيخ بيار الجميل مع الرئيس الياس سركيس بحضور النائب امين الجميل . قال رئيس الكتائب لرئيس الجمهورية ان المعارضة التي يواجهها الحكم اليوم من هنا وهناك لاقدامه على طرح صيغة الوفاق الوطني في اطار تحقيق اللامركزية الادارية ، شبيهة بالمعارضة نفسها التي واجهتها الكتائب وحلفاؤها في الجبهة اللبنانية . عندما نادت بتحقيق هذه اللامركزية عقب حرب السنتين كتوطئة لتجاوز الاجواء التقسيمية وتحقيق وحدة الارض والشعب . ومع ذلك فان الكتائب تؤيد فكرة الحكم في هذا الصدد وتدعمها لانها ترى فيها الانطلاقة الحسنة لاعادة توحيد البلاد ومنع التقسيم .

وتابع الجميل قائلا : لا اعتقد ان لبنانياً مخلصاً لوطنه ولاخوانه اللبنانيين يرفض الاخذ بفكرة توحد بين اللبنانيين ولا تفرقهم . الا ان الكتائب من موقع حرصها على اعادة جمع اوصال الوطن الذي تفكك خلال الحرب وبعدها . تتخوف من ان تؤدي هذه اللامركزية في حال تحقيقها الى هيمنة وسيطرة لا مركزيات غربية متواجدة في بعض المناطق اللبنانية وليست خافية على احد »[2] .

فهل تكون بعض الظاهرات التي نشهدها على الساحة اللبنانية . والتي كانت يوماً من

---

١ ـراجع الصحف اليومية للتواريخ التالية : ١٣ ، ٨ ، ١٩٧٦ ، و٢٤ ، ١١ ، ١٩٧٦ ، (النهار) ، ٢٨ ، ١١ ، ٧٦

٢ ـ الحوادث ، العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩ ايلول ١٩٧٨ ، ص ١٤ .

دواعي الدعوة الى اللامركزية ، باي من معايتها ، هل تكون بعض تلك الظاهرات هي ذاتها التي تخلق الريبة والخوف في امكانية تنفيذ هذه المركزية ذاتها ، وبالمعنى ذاته الذي ارادته بالماضي في تفكير المنابين بها[1] ؟

وهل للمنادين بها غايات مبينة ؟ في جعبة الدكتور محمد المجذوب جواب صريح على هذا التساؤل :

« واليمين اللبناني هو الذي طرح بالحاح ، قبيل عودة الهدوء الى الربوع اللبنانية ، فكرة اللامركزية ، وقد اضطر الى طرحها والتركيز عليها بسبب فشل كل المحاولات والجهود التي بذلها من اجل الحفاظ على امتيازاته ، او من اجل نقل التجربة السويسرية (العمل بنظام الكانتونات) الى لبنان ، او من اجل انتزاع موافقة اهل الحل والربط على اي مشروع فوري للتقسيم »[2] .

هذا بالرغم من تصريحات صريحة لقادة اليمين اللبناني تتناقض وهذا الاستنتاج مثل :

« وقيل للرئيس شارل حلو بانه « ابو فكرة الكانتونات في لبنان » ، فاجاب بان الفكرة منتشرة لدى عدد من مفكري « المنطقة الشرقية » ، وبانه لا يؤيد ما يذهب اليه البعض في « المنطقة الغربية » من حيث ان الوحدة لا يمكن ان تتم الا بالمركزية الضيقة . واكد انه « مبدئياً ، ومرحلياً ، من انصار اللامركزية ، بانتظار ان تتوطد الوحدة المطلوبة »[3] .

ومثل :

« وان اللامركزية اذا طبقت ستكون مرحلة هادئة لا بد منها لتبديل الشعور بالانقسام النفسي بين اللبنانيين »[4] .

ومثل :

---

١ ـ « ان المشكلة الفلسطينية دافع اخر الى الصيغة البديلة » (نقلا عن السفير تاريخ ٢٠ ، ١١ ، ١٩٧٦) . الدكتور محمد المجذوب ، مصير لبنان في مشاريع ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٧٦ . وص ٨٣ .

٢ ـ المرجع ذاته ، ص ٧٤ .

٣ ـ المرجع ذاته ، ص ٧٩ . (كذلك الحوادث ٧ ، ١ ، ١٩٧٧ ، ص ١٦) .

٤ ـ المرجع ذاته . (وكذلك المرجع ذاته ص ١٠) .

« واعلن . . رئيس المجلس الحربي للكتائب ، « رفض التقسيم رفضاً باتـا » ووصم كل من يبحث معه في موضوع التقسيم بالخيانة ، وصرح « بان نظام اللامركزية سيوفر المشاكل والمتاعب ويلزم كل منطقة بان تدير شؤونها وتعنى بتقدمها في اطار دولة موحدة ارضاً وشعباً »[1] .

نتساءل هنا ، والتساؤل مفروض علينا منهجياً ، كيف يصح ان نتهم فريقاً بالسعي الى مقصد هو نفسه ينفيه وبصراحة تامة ؟

هذه قضية منهجية تستحق الاهتمام بها والتدقيق بتفاصيلها تدقيقاً سليماً ، بمعزل عن الفرقاء الذين يتناولون هذه القضية في اطار معين وفي حالة خاصة والاساس الواقعي لها هو الظاهرة السياسية المعروفة : كثيراً ما يموه السياسيون مواقفهم .

نقدر ان نذهب ، وبمناعة كبيرة ، الى ابعد من ذلك . يمكننا التصريح بان تمويه الانسان لمواقفه هو ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار .

من هنا يصبح كشف هذا التمويه مسؤولية مطلق محاولة تبغي ، كالمنهجية ، ربط الاجتماع او السياسة بالعلم لانه جزء من التقرب الى الحقيقة وبالتالي التعرف عليها .

وفي اطار هذه القضية المنهجية ، ولنا محاولة حولها ، في مناسبة مغايرة ، نسأل عن الاعتبارات التي استند اليها الزميل محمد المجذوب ليسوق تلك التهمة ـ السعي الى « تفتيت وحدة لبنان »[2] عبر اللامركزية ، بالرغم من التصريحات المتعددة والصريحة لقادة هذا اليمين والرامية الى ابعاد شبهة تلك التهمة عنهم والى توكيدهم على توسل اللامركزية لتحقيق وحدة لبنان .

ما هي تلك الاعتبارات ؟ وهل تصح اسانيد منهجية قوية تدعم التهمة ؟ ولماذا ؟ وكيف ؟

وتبقى هذه التساؤلات ، على اهميتها ، خارج نطاق هذه الدراسات . لان معالجتها معالجة علمية ورصينة ، وتشتمل هذه على اسئلة منهجية وعلى اسئلة فكرية في آن معاً ،

---

١ ـ المرجع ذاته ، ص ٧٥ ، (كذلك النهار ٢٤ ، ١١ ، ١٩٧٦ .

٢ ـ المرجع ذاته ، ص ٨٣ .

تتطلب خروجاً عن موضوعنا المدروس .

اثنان من هذه الاعتبارات لا يستغنى عنهما حتى هنا .

اولهما ، المشكلة الفلسطينية في الاطار اللبناني . وقد مرت الاشارة اليها .
وثانيهما ، اصرار هذا اليمين على « تعددية المجتمع اللبناني » .

فقد اذاعت القيادة الموحدة « للقوات اللبنـانية » على اثـر انتهـاء خلوتهـا الـدراسية الاستثنائية في بلدة فقرا بياناً جاء في بنده الاول قراراً يتعلق بشأن « دولة لبنان الحديث » :

« . . قررت القوات اللبنانية التحرك من اجل تحقيق نظام اللامركزية ذات الصلاحيات الواسعة ، هذا النظام الـذي يضمـن اتحـاد الامـة اللبنـانية ارضـاً ومجموعـات انسـانية وحضارية »[1] .

وقد ضربت هذه الريسة على الوتر الحساس ، على ما يظهر ، لدى الزميل المجذوب فاردف :

« فاستعمال كلمة « اتحاد » وتعبير « مجموعات حضارية » ، امـر ذو مغـزى ودلالـة ، فالاتحاد نظام واضح المعالم في القانون الدستوري[2] ، والتدرع بوجود مجموعات حضارية كان دائماً الحجة تثار قبل ولوج عتبة الفدرالية »[3] .

ومما يزيد الطين بله ، فيزيد قلق الزميل ومن ذهب مذهبه ان تلك الاشـارة لم تقف وحيدةً معزولة في كتابات اليمين :

« ففـي شهـر اب (اغسـطس) الماضي ، دعـا الشيخ بيار الجميل ، رئيس حزب الكتائب ، في احد تصريحاته اليومية ، الى نوع من اللامركزية يتيح للمسيحيين « ان يكونوا احراراً في مناطقهم . . فلا تفرض عليهم تربية معينة لاولادهم او تاريخ معين للبنانهم ، او تراث يستحق تراثهم . . . »[4] .

---

١ ـ المرجع ذاته ، ص ٨٠ ، كذلك النهار ، ٨ ، ١ ، ١٩٧٧ .

٢ ـ يبقى ان نعرف ما اذا كان المسؤولون عن تلك الخلوة يقصدونها بهذا المعنى .

٣ ـ المرجع ذاته .

٤ ـ المرجع ذاته ، ص ٧٥ (وكذلك الصحف البيروتية اليومية ١٣ ، ٨ ، ١٩٧٦ .)

« ان المشكلة في جوهرها تكمن في تصور البعض ان لبنان من عجينة حضارية واحدة ، بينما هو في الواقع يتألف من عجينتين »[1] .

وجاء في بيان خلوة سيدة البير ان الجبهة اللبنانية قررت :

« اعتماد تعددية المجتمع اللبناني ، بتراثاتها وحضاراتها الاصيلة ، اساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد . . . بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها ، وبخاصة ما تعلق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والامنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة »[2] .

ويبلغ ، عند هذا الحد ، قلق الزميل حداً يمتزج فيه العجب بالاستغراب ، فيردف قائلاً :

« وهذه الفقرة من البيان تسترعي الانتباه وتثير العجب ، لانها تحتوي على نغمة غريبة غير مألوفة . فهي تعتبر لبنان مجتمعاً تعددياً من حيث التراث والحضارة ، وهذا ادعاء لم يطلق من قبل بهذا الشكل الرسمي . وهي تقر* للمجموعات الحضارية في لبنان بحق رعاية جميع شؤونها ، وهذا مطلب لم يخطر من قبل ببال احد »[3] .

يهمنا هنا ، لا ان نتحقق من سلامة المطالب او صحتها ـ الامر الذي يبعدنا هدفنا المباشر بل ان نلتمس مواضع الخلاف كما الملتقيات المشتركة بين الفريقين اللبنانيين .

وواضح ، استنتاجاً ، ان الاتفاق وارد وشبه تام ، بالنسبة لصواتية فكرة اللامركزية ، الادارية ومناسبتها للنظام اللبناني .

غير ان تطبيق هذه الفكرة ، في الظروف الراهنة ، يثير بعض الشكوك كما يستثير بعض الحساسيات ـ ذلك لان الفريقين يعانيان من ازمة ثقة احدهما بالاخر . وهذا هو بيت

---

١ - المرجع ذاته ، ص ٨٩ ، (وكذلك المراجع ذاتها) .

٢ - المرجع ذاته ، ص ٨٢ . (وكذلك النهار ، ٢٤ ، ١ ، ١٩٧٧) .

٣ - المرجع ذاته . * الاصح انها تطلب ان يقر المجتمع اللبناني هذا الحق . وهكذا يبقى للفريق الاخر حق الرفض .

القصيد . وهذا هو مكمن الداء . ان الفريقين لا يرتاحان احدهما الى الاخر ـ ان سوسة الشك تنخر تفكير كلاهما بما يقوله الاخر وبالتالي لا ترتاح الى تنفيذه . ما يقوله وما لم يعالج هذا الداء فعبثاً يجهد المجتهدون بالتفتيش عن المخارج والحلول . هذا اذا كان القبول المتبادل هو الاساس .

وتزداد الهوة عمقاً بين الفريقين بازدياد مطالب كلٍّ منهما من الاخر ـ لتزداد المعضلة اللبنانية تعقيداً ولتستقصي بالتالي على الحل ـ الا اذا جاء الحل مفروضاً بشكل او باخر ! .

أ ـ الجيش

وتبادر الى الذهن ، يوماً ، لدى المسؤولين ان الجيش قد يكون المدخل الى الوفاق . فتنادى النواب المهتمين باثبات وجود المجلس في هذه الازمات الى سن قانون جديد للجيش ولكن ما ان بذلت جهود وذللت صعاب حتى نشأت بالمقابل صعاب اخرى . ففي رأي رئيس المجلس النيابي اتفق الجماعة على « الاسس » « ليختلفوا على التفاصيل » :

« **اسس سليمة للجيش**

حضرات الزملاء الكرام

المهمة صعبة ، ليست مستحيلة ولكن صعبة ، عبر اكثرية هذا المجلس المطلوب ليس فقط ان نعلن مبادىء ، المبادىء هي هي اياً كانت ، اياً كانت في لبنان لا يختلف اثنان على مستوى جدلي حول المبادىء ولكن القضية ، قضية مواقف ، وتحديد الوسائل لهذه المبادىء والاتفاق على هذه الوسائل من قبل اكثرية الشعب . ولست بحاجة ان اعطي امثلة مثلا : هناك قانون الجيش كلنا يعلم ان الجيش اللبناني اذا لم يعد تنظيمه على اسس اسلم من الاسس الحالية لا يمكن ان يكون لنا جيش لكل لبنان ، ومع هذا نختلف على التفاصيل نعطي الصلاحية لهذا الضابط او لذاك فيبقى الجيش مشلولا وتبقى الدولة بالتالي مشلولة ويبقى الوطن ضائعاً .

اذا ما اتفقنا على الاسس والتفاصيل التي من شانها ان تشكل انجازاً تشريعياً لتنظيم الجيش حينئذ نبني . . »[1] .

---

١ ـ كامل الاسعد ، في كلمة امام المجلس بمناسبة تجديد انتخابه رئيساً له ، السفير ، الاربعاء ١٨ تشرين الاول ١٩٧٨ ، ص

وتتردد المشكلة ذاتها وان باختصار وخفر في كلمة لرئيس سابق للمجلس النيابي وفي المناسبة ذاتها :

« ينقصنا الحكم القادر

حضرات النواب المحترمين
لا يعوزنا التفكير بالحلول ، ولا ينقصنا القدرة على ايجادها ولكن الذي ينقصنا هو القدرة الذاتية والحكم القادر على التنفيذ ، ينقصنا وجود جيش متكافىء متوازن يكون لكل لبنان ، وليس لفئة من اللبنانيين وقدرة على فرض التجنيد الاجباري على كل اللبنانيين من اجل صهرهم في بوتقة واحدة ومن اجل تلاحمهم في وحدة وطنية متكاملة وتوفير القدرة لهم حتى يدافعوا عن كل شبر من ارض لبنان ، بهذا وحده نحل مشكلاتنا ونحافظ على وحدتنا ونبقى على سيادتنا واستقلالنا ونجابه كل التحديات التي فرضت علينا ، ونخرج من هذه الدوامة وهذه الحرب الشرسة منتصرين لنبني لبنان الجديد شامخاً يفوق ما كان عليه ، ويتيه على الاسرة البشرية باعماله وانجازاته وقدرته على الخلق والابداع »[1] .

وتأتي المشكلة بشكل تهمة قاسية في ما يلي : « واذا كان هناك من ملف داخلي يجوز ، بل يجب ، فتحه اليوم ونحن نواجه اسرائيل المحتلة ارضنا ، فهو ملف الجيش الطائفي الفئوي العنصري الذي تجري محاولة تركيبه تحت اسم جيش « الشرعية » كي توكل اليه مهمة ضرب الوجود الوطني في المناطق التي لم يستطع الاحتلال الاسرائيلي الوصول اليها اصلا .

فالجيش الذي ما زال يضم في صفوفه خائناً كسعد حداد هو ابعد ما يكون عن الشرعية الوطنية الفعلية . هذه الشرعية التي لا معنى لها ، ولا مبرر لالتزام الشعب بها ، الا اذا هي نهضت اليوم على قاعدة المواجهة الحازمة للعدو الاسرائيلي »[2] .

وكذلك :

« كما شددت الحركة الوطنية على الضرورة الملحة لمواجهة وضع الجيش الطائفي الفئوي

---

١ ـ عادل عسيران ، المرجع ذاته .

٢ ـ جماهير لبنان ، السبت ١٥/٤/١٩٧٨ ، ص ٣ .

القائم ، باتجاه بناء جيش وطني متوازن يذلل العقدة الرئيسية الداخلية التي كانت وما تزال تحول دون استعادة وحدة البلاد ووضع حد لمشاريع السيطرة الطائفية الفئوية عليها وتحول ايضاً دون تجاوز الواقع المروع ، واقع افتقاد البلاد الى اداة دفاع عن حدوده وارضه ومصيره الوطني في وجه الخطر الصهيوني . واعتبرت الحركة الوطنية ان اعادة بناء الجيش على هذا النحو لا بد ان تندرج ضمن توجه متكامل يستهدف اعادة بناء مؤسسات واجهزة الدولة كلها على قاعدة التوازن الوطني »[1] .

وتتردد هذه الاطروحة باكثر من لغة :

« ويتابع الامين رعد حول الساحة اللبنانية فيقول : اولا ان الحركة الوطنية اللبنانية طرحت الحوار الوطني منذ1976 وبرئاسة الشرعية وصولا الى الوفاق الوطني معلنة تجميدها برنامجها مشترطة فقط وحدة لبنان وقطع علاقة بعض الاطراف باسرائيل . فرفض المتورطون مع العدو هذا العرض لانهم غارقون حتى الاذنين بعلاقتهم مع العدو . اما الرئيس سركيس فقد تصرف « كهملت » في روايات شكسبير . الامير الحائر الذي لا يتخذ قراراً ولكننا نراه اليوم يتجاوب مع المبادرات الدولية ونحن نعلن هنا ان لا وفاق مع الصهيونية وفي ظل مبادرات كارتر . اننا نريد وفاقاً وطنياً على قواعد وطنية بسقط مشروع الصهيونية ويقطع العلاقة مع العدو . طرحنا موضوع الجيش الوطني وتحرك مشروع قانون الدفاع فاوقفه الرئيس سركيس رغم تبني نواب موارنة شرفاء لهذا المشروع كالسيدين فؤاد لحود ومخائيل الضاهر . الرئيس سركيس يريد تهريب الجيش الانعزالي الطائفي من ثقوب الازمات وفرضة علينا جيشاً وطنياً مميزاً . ان الحركة الوطنية التي ابدت كل الايجابيات لا تستطيع اطلاقاً ان تسلم هذه الورقة ببناء جيش قمعي انعزالي فاشي لذلك دعت الى الاضراب يوم الاثنين »[2] .

وفي اكثر من اطار :

« وعن موضوع اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيت الدين قال : جميعكم قد قرأ اليوم رسالة المكتب السياسي لحزب الكتائب حيث « اكد فيها ايمانه بوحدة لبنان ، وعدم تنكره

---

١ ـ فلسطين الثورة ، العدد ٤١٦/ ٢٣٢/ الاربعاء ٣/٥/١٩٧٨ . ص ١ .

٢ ـ صباح الخير ، العدد ١٦٦ ، السبت ٢١/١٠/١٩٧٨ . ص ٥٧ .

بالانتماء للمجموعة العربية » . واحب ان اؤكد لكم : ان مقياس عروبة لبنان ليست في المطلق . ومقياس عروبة لبنان يبدأ من مدى التزامه بالقضة الفلسطينية . ومدى ترابطة مع محيطه القومي الاقرب . فلا يمكن ان يميع الموقف بان تكون الميليشيات الانعزالية مع عروبة لبنان من جهة ، وضد القوات السورية والقضية الفلسطينية في آن من جهة ثانية .

اضاف ليس المطلوب الحصول على شكليات رسائل معينة حتى يقال هلموا الى الوفاق . فها قد استهونت الكتائب تعاونها مع اسرائيل ، ولا يمكننا اطلاقاً ان نقبل شهادات البراءة للذين تورطوا بالجريمة والمؤامرة ، ثم اننا نتساءل اية وثيقة تريدوننا ان نعتمد وثيقة الجميل الاب او الابن وقد صدرا معاً فبيار يقول نحن مع حرية لبنان وبشير يقول « مع تحرير لبنان » .

بعض العرب احرار في ان يخدعوا . لكن الحركة الوطنية اللبنانية لا تقبل سياسة الوجهين . ولا وفاق الا على اساس قيام النهج الوطني الواضح وبناء جيش وطني واحد لا الجيش الذي قاتل مع الانعزاليين بل جيشاً تحكمه سياسة دفاع وطني واضحة »[1] .

ويهمنا الخبر الصحفي[1] التالي لأكثر من سبب . اثنان منها ملحان : الاول ، للمقارنة بين ما ورد فيه ، وخصوصا بالنسبة للمسؤول عن تأخير البث بقانون الدفاع والاسباب الدافعة لذلك ، حتى قورن بمقتبسات اخرى وردت ، والثاني ليتبين القارىء ان المخارج من الازمة اللبنانية تتداخل وتتشابك مثلها في ذلك مثل اسباب الازمة ومفاعيلها :

« استبعدت مصادر نيابية ان يتم التوصل الى اتفاق في شأن مشروع قانون الدفاع ، وبخاصة صلاحيات قائد الجيش قبل اجتماع الثلثاء المقبل في السرايا لاستئناف درس المشروع . واعربت المصادر عن اعتقادها ان المراجع العليا تميل الى تجميد المشروع حاليا لتبته اي حكومة سياسية مقبلة .

وذكرت « وكالة الانباء الصحافية » امس ان مصدرا وزاريا نفى ان يكون رئيس الجمهورية تدخل طالبا اتخاذ موقف معين بالنسبة الى موضوع الصلاحيات ، وقال ان هذا الموقف يمكن وزير الدفاع ان يتخذه ويحاور في شأنه .

---

١ ـ المرجع ذاته ، ص ٥٨ .

٢ ـ « مصادر نيابية ، تتوقع تاجيل درس قانون الدفاع لتبته حكومة سياسية » ، النهار ، السبت ٢٣/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

وفي حين احجم معظم النواب عن التعليق على ما وصل اليه مشروع القانون والخلافات حوله ـ توقع بعضهم ان يتأجل درس المشروع الى تشرين في ظل حكومة جديدة » .

وليست الأسباب كما يراءى للبعض[1] أسبابا ثانوية تفصيلية ، على الاقل في نظر المتخذين مواقف محدده منها ـ المواقف التي ، حيث تتضارب ، تؤخر اقرار القانون الجديد للجيش فتؤخر بالتالي مسيرة السلام :

« ودار حديث على ضرورة اقرار القانون الجديد للجيش ، فابدى الجميل ملاحظات على طريقة العمل في درس مشروع القانون المحال على المجلس النيابي ، وشدد على ان المهم ليس التوصل الى التصويت على القانون عبر تأمين اكثرية ٦٣ نائبا كما حصل في انتخابات رئاسة المجلس ، بل المهم بعد التصويت التنفيذ لان ذلك قد يصطدم اذ ذاك بعقبات اذا لم يتأمن الاجماع ، اذ ان الجيش مؤسسة عسكرية حساسة لا يجوز التفريط فيها وعدم احاطتها بتأييد اجماعي كي يكون عملها بعيدا عن المآخذ »[2] .

« فاولا بالنسبة الى الجيش وقانون الدفاع عندما يتمنى مجلس الوزراء على المجلس النيابي الاسراع في اقرار قانون الدفاع ينسى ان السبب في تأخيره هو الحكومة واختلاف اعضائها في الرأي ، فلماذا ذر الرماد في العيون ؟

وثانيا عندما طرحت الخطة الامنية في مجلس الوزراء ظهر للرأي العام ان هناك خلافا حولها بدليل انها لم تعلن ، واذا برئيس الحكومة يقول ردا على المعترضين انها ليست خطة جديدة بل خطة قديمة وافق عليها مجلس الوزراء وعلى اساسها كلف الجيش بعض المهمات .

« وهنا اسأل : هل يستطيع هذا الجيش في وضعه الحالي تنفيذ مهمات امنية كالتي كلف

---

١ ـ ومنهم رئيس الوزراء السابق رشيد الصلح : « واعتبر ما يجري الان بانه « في اطار التفصيلات والجزئيات التي تبقى بعيدة عن جوهر الموضوع » . النهار ، الخميس ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

٢ ـ « الحص طلب التجاوب مع السلطة وامين الجميل اشترط الحل الشامل » ، النهار ، الاحد ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢

القيام بها ، والجميع* متفقون على انه منحاز وفئوي وطائفي* وغير حائز الثقة ؟ الـم يكن الاصوب والافضل ان يعاد تأسيسه بعد اقرار قانون جديد للدفاع يجعله موضع الثقـة ويمكنه ، بالتالي ، من القيام بالدور المطلوب منه ؟ »[1] .

ويأتي نهار الأحد بتاريخ ۲۹ تشرين الأول ۱۹۷۸ لتطلع علينا الصحف اليومية البيروتية بنبأ عدم اتفاق الرؤساء الثلاثة[2] على صيغة قانون اعادة « بناء الجيش . وتبـين موضـوع الخلاف ويدور هذا الخلاف حول صلاحيات قائد الجيش .

غير ان الصحف ذاتها تحمل خبراً اكثر تفـاؤلا : أن السلطـة التنفيذية تدعـو كبـرلمان وخصوصا لجنتي الدفاع والادارة والعدل الى الاسراع بدراسة مشروع القانون واقراره . فهل تكون السلطـة التشريعية منسجمة مع بعضها اكثر ممـا هي السلطـة التنفيذية بهـذا الخصوص ؟

نقدر ان نستقرى الاستفتاء التالي ، وهو على ما يبدو عفوي وغير منظم ، بالنسبة لجواب تقديري عن السؤال المطروح .

---

* ـ من الواضح ان هذا ليس بالوصف الدقيق للوضع القائم بالنسبة للموضوع المطروح . « الجميل : يتمنـى ان يكون الجيش في مناطقنا بقيادة مسلحة » النهار ، الخميس ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

* وكان قد سبق الرئيسان عبد الله اللياقي ورشيد الصلح الرئيس كرامي الى اعلان ذلك : « احالـة الضبـاط الى القضـاء العسكري . نواب وسياسيون : لا تجوز المساواة . ويجب اعادة النظر في القرار٢٢ ، النهار ، الخميس ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

١ ـ
آ« كرامي : انها الفرصة الاخيرة للحكم » ، النهار ، الجمعة ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .
ب ـ « سعاده يطالب بتعميم » الردع ، المرجع ذاته ، ص ٤ .

٢ ـ سركيس والحص والاسعد .

3 «Lorient-Lejour« Beyoutts« Dimanche Get .1978 «P.I.

وتتناول الآراء المشار اليها احالة عدد من الضباط[1] على القضاء العسكري

اولا ،

« عبد الله اليافي

الرئيس عبد الله اليافي وصف قرار محاكمة بعض الضباط بأنه « معيب » . وقال : « لا يجوز اطلاقا ان تساوي قيادة الجيش بين ضباط حافظوا على وطنية الجيش والخائنين سعد حداد وسامي الشدياق المتعاملين مع العدو الاسرائيلي . ان هذا القرار يؤكد ممارسة ضغوط الجبهة اللبنانية على قيادة الجيش » .

ودعا اليافي السلطة الى « الاسراع في بناء جيش وطني متوازن بدل هذا الجيش الطائفي الذي يعتبر نفسه انه جيش لطائفة واحدة معينة ، ولو كان هذا الجيش لم يعتبر نفسه طائفياً لما سمح لنفسه بأن تمارس عليه الجبهة اللبنانية الضغوط »[2] .

ثانياً

رشيد الصلح

« وقال الرئيس رشيد الصلح : « ان تدابير قيادة الجيش لملاحقة المتعاملين مع اسرائيل كانت موضع تقدير لدى معظم الشعب اللبناني . اما الضباط الباقون فلا يجوز ان ندمج قضيتهم بقضية المتعاملين مع اسرائيل ، لان بعضهم انتفض نتيجة للسياسة غير السليمة التي كانت تتبعها قيادة الجيش حينذاك » .

ودعا مجلس الوزراء الى « تقرير اعادة بناء الجيش على اسس صحيحة وسليمة بحيث يكون جيشاً وطنياً لجميع اللبنانيين ، فتبعد الدولة كل حملات التشكيك التي يمكن ان تتناول هذا الجيش » . واوضح ان وضع حد لكثرة الكلام على الجيش لا يتم الا بتعديل

---

١ ـ وهم سعد حداد وسامي شدياق واحمد الخطيب واحمد البوتاري وسمير اشقر وعمر عبد الله وبسام ادلبي ومعين حاطوم وسورين ابو سمرا واوغسطين تيغو « وانطوان حداد وسليم خرياطي . عن النهار ، الخميس ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٤ .

٢ ـ « احالة الضباط على القضاء العسكري . نواب وسياسيون : لا تجوز المساواة . ويجب اعادة النظر في القرار » . النهار ، الخميس ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

قانون الدفاع الوطني « وفقاً للمطالب التي تقدمت بها الاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني ، ولا يجوز لاي فريق ان يقف في وجه هذه التعديلات ، الا اذا كان يرفض بناء جيش وطني سليم »[1] .

ثالثا :

حسن الرفاعي

واعتبر النائب حسب الرفاعي « ان مساواة قيادة الجيش بين الجندي الخائن المتعامل مع العدو والجندي الذي كانت غايته المحافظة على المواطنية الصحيحة للجيش لها مدلولات خطيرة جدا . وما اصراري واكثرية زملائي في لجنة صياغة قانون الدفاع الجديد ، ومعنا اللبنانيون المخلصون ، على وجوب ضبط صلاحيات الجيش الا رغبة في عدم توريط هذه القيادة في مواقف تكون عرضة للشك والريبة كالتي وقفتها في هذه القضية » .

وقال : « ان قرارات مؤتمر بيت الدين اقتصرت على ادانة الخونة المتعاملين مع اسرائيل ، فكان على قيادة الجيش ان تقف عند تنفيذ هذا القرار وتترك بقية القضايا المتعلقة بالجيش الى ما بعد اعادة بناء الجيش بناء وطنيا متوازيا ، كما قضت مقررات المؤتمر . وفي كل حال ارى ان الحكم سيتحمل النتائج الوخيمة المترتبة على قرارات قيادة الجيش . وانني اهيب بهذا الحكم ان يسارع الى اصلاح ما افسد العطار »[2] .

رابعاً :

مالك سلام

« وقال المهندس مالك سلام انه استبشر خيراً حين اطلع على قرار احالة الرائدين سعد حداد وسامي الشدياق على المحكمة العسكرية ، « غير ان هذا ، يا للاسف ، لم يدم طويلا اذ عاد قائد الجيش الى اعتماد قاعدة ٦ و٦ مكرر والى مساواته بين خيانة المتعاملين مع اسرائيل وضباط ثاروا على الانحياز الفاضح الذي كان سائدا في الجيش وادى بالتالي الى حملهم السلاح في وجه هذا الظلم والانحياز » .

واوضح ان قائد الجيش « يوحي كأنه يربط بين الخطوتين ويجعلنا نشكك في صحة المسيرة

---

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ المرجع ذاته .

وسلامتها . ونحن بالطبع مع احالة كل ضابط اشترك في الحرب اللبنانية الاخيرة شرط ان توضع ذلك اسس سليمة وواضحة مستمدة من اقتناعاتنا الوطنية وانتماء لبنان العربي »[1] .

خامسا ،

شفيق الوزان

« واعتبر المحامي شفيق الوزان رئيس المجلس الاسلامي ان احالة حداد والشدياق على القضاء « بدأت تفسح في الطريق امام ثقة جديدة بمؤسسة الجيش تكتمل بالاجراءات المنتظرة على صعيد الاشتراع والتنظيم في قانون الدفاع الوطني » .

وقال : « لكن المؤسف ان تكون اجراءات احالة الضباط الاخيرة جاءت بين منطلقات التوازن في العدد ، بغض النظر عن الاسباب في الاحالات ، مما يجعلنا نتصور ان الهاجس الموجه للاحالة هو التوازن ليس الا ، وهذا غير مقبول خصوصا في ظرف نتعب جميعا من اجل توفير الثقة لمؤسسة الجيش . فالمطلوب الان اعتماد اسس واضحة ومعللة في هذه الاحالات قبل اختيار العناصر المحالة على المحاكمة على اسس التوازن »[2] .

سادسا ،

« المرابطون »

وجاء في بيان لـ « حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون » ان اجتماعا عقد قبل ظهر امس بين ضباط « جيش لبنان العربي » ورئيس المجلس العسكري في الحركة المهندس يوسف درويش ، رحبوا على اثره باحالة « الضباط الوطنيين على المحكمة العسكرية شرط ان تكون المحاكمة علنية » .

ورفض المجتمعون « مقارنة انتفاضة ضباط جيش لبنان العربي وجنوده باعمال الضباط الخونة المتعاملين مع العدو الصهيوني (. . .) واحالتهم على المحاكمة من دون ان يساق اليها جميع الضباط الذين قاتلوا مع الفريق الانعزالي في حرب السنتين » .

---

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ المرجع ذاته .

واكد البيان ضرورة الوفوف « وقفة واحدة منظمة في مواجهة استمرار العقلية الفئوية الطائفية المتحكمة بالجيش »[1] .

سابعاً ،

نسيب البربير

واكد الدكتور نسيب البربير عضو « التجمع الاسلامي » انه رحب باحالة حداد والشدياق على المحاكمة ، « ولكن فوجئنا امس باحالة ضباط جدد يشتم منها حب التوازن مع فارق الاتهامات بالطبع » .

واضاف : « اننا في سبيل اصلاح الجيش لا نقف حائلا ضد هذه الاحالات ، اللهم شرط ان تنطبق عليها المواصفات الحقيقية التي وقفها الحملون ابان الاحداث سواء من الناحية العسكرية او المسلكية او الوطنية .

واننا ننتظر ، بعد اجماع وطني واحتجاج صارخ من جميع الفئات على الشكل الذي اتت به هذه الاحالات ، من السلطات المسؤولة مدنية وعسكرية ان تعيد النظر فيها وفي المسؤوليات حسب المعطيات المتوافرة لديها لكل من احيل ومن سيحال »[2] .

وينبغي ان نلاحظ الفرق بين الاستنتاج الذي نصل اليه من استقراء هذه الاراء استقراء علميا مسؤلا وبين الاستنتاج التالي لمحلل صحافي تستقطب صحيفته عددا مرموقا ، شمولا ونوعية ، من القراء . ويظل القول التالي ، بالنسبة للاستنتاج ، تكهنا وحسب .

« وقد يكون قرار قائد الجيش العماد فيكتور خوري احالة عدد من الضباط على القضاء العسكري اول خطوة قد تنعكس ايجابيا على الوضع في الجنوب وتزيل المعوقات والصعوبات من طريق تقدم الوحدة العسكرية التي توقفت في كوكبا نحو تبنين ، كذلك من طريق انتشار قوات الطوارىء الدولية في كل المنطقة الحدودية »[3] .

---

١ - المرجع ذاته .

٢ - المرجع ذاته .

٣ - المرجع ذاته ، ص ٢ .

ومن هنا اهمية اصرارنا على المنهجية ومبادئها ووسائلها في معالجة السياسة اللبنانية معالجة مسؤولة[1] ، بل في معالجة تاريخ لبنان[2] ، بل في مطلق معالجة في مطلق حقل من حقول المرامي الانسانية[3] .

ونعود ، بعد هذه الدورة الاستطرادية ، الى مصير قانون الدفاع الجديد في المجلس النيابي ولسنا بالمتفائلين بناء على الاستفتاء السابق وبناء على التجارب السابقة . ومع هذا نقول : « لا بد من مخرج ! ولا بد ان تتعاون ، بالصدفة او بغيرها ، ظروف كثيرة ومختلفة حتى يتم ويتحقق . ولما كانت الارادة اللبنانية قد تشرذمت ارادات متضاربة وشظايا ، ولما كان ربط هذه الشراذم والشظايا في وحدة منصهرة يصعب ان يتم عبر الحوار عن طريق الاقناع ، وذلك لغياب الالتزام من قبل الجميع بالتسليم كما تتطلبه المصلحة العامة كما يبنيها العلم الموضوعي ، ولما كانت المناورات التكتيكية ، وليس باقلها شيوعا اسلوب اللجوء الى وضع الشروط التعجيزية ، هي الاسلوب الغالب على سلوك غالبية القادة السياسيين وذوي الفعاليات ، اصبح من الضروري ان تساهم في تحقيق الحل المنشود ضرورات الواقع السياسي المريرة « وحتميات » التاريخ وتطورات احداثة القاهرة - هذا على الرغم من اننا ننفي مغزوية « الحتمية » في الاجتماعيات . مهمة هذه الضرورات وتلك القاهرات لا ان نقضي على الارادات بل ان تعمل على تليينها او تعديلها او « لوي ذراعها » او اذا شئت تساعد في في عملية « اقناعها » .

وليس بالواقعي من يعتقد ان الاقناع ، وربما الاقتناع ايضا ، هو عملية عقلانية محض - ومن اتكل ، بالتالي ، على الحوار وحده سلاحا في السياسة اجمالا ، وفي السياسة اللبنانية بوجه خاص ، عرض آماله للخيبة ومساعيه للاخفاق - اللهم الا فيما ندر من الحالات .

أأأ - الجنوب

ورؤي ان يكون الجنوب مدخلاً الى الوفاق . وربما شجع هذه الرؤية كون الجنوب

---

١ - راجع القسم الثاني من هذه الدراسات : « اشكالات في فلسفة التاريخ (او علميته) .

٢ - الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، الاهلية للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، الفصل الاول : « علمية التاريخ » .

٣ - الدكتور ملحم قربان ، اشكالات ، دار الريحانى للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٦٨ ، التمهيد .

ملتقى مشتركا لتطلعات الفرقاء جميعهم . غير أن السياسة ، في مفهومها العامي وبممارساتها الشائعة ، ما دخلت شيئا الا وافسدته . ويظهر انها ، وبهذا المعنى بالذات ، دخلت الجنوب . وبدلا ان يكون الجنوب مدخلاً للحل ، والحل السياسي بالذات ، اصبح الجنوب ، وبدخول هذه السياسة اليه اصبح مثار خلافات في الرأي وفي الفعل . ولنا في المقتبس التالي مدخلا الى تلك الخلافات :

« وفي بيروت ادلى المهندس عاصم قانصوه الامين القطري للمنظمة[1] بتصريح قال فيه ان الوفد عرض مع الرئيس الاسد « التطورات المتسارعة في المنطقة » وتزود بتوجيهاته حول الوضع في لبنان . ولخص قانصوه المواضيع التي نوقشت في دمشق بالاتي :

« اولا ـ الوضع في الجنوب وطريقة التصدي للاحتلال الاسرائيلي من خلال حشد القوى الوطنية والقومية في جبهة صمود واحدة .

ثانيا ـ بناء جبهة وطنية في لبنان تأخذ على عاتقها التصدى بالوسائل السياسية والمعنوية والمادية للغزو الاسرائيلي » .

واضاف : « من هنا اجتماعاتنا المكثفة مع الاحزاب الوطنية لخلق نواة لهذه الجبهة المنشودة تحت شعار اقتلاع الاحتلال ، ولقد ادت اللقاءات بين الجبهة القومية ووفد الامانة العامة للمؤتمر الشعبي الى خطوات مهمة على هذا الصعيد » .

واكد قانصوه : « اننا نوجه كل الجهود لازالة الاحتلال من الجنوب ونتجنب اثارة اي قضايا اخرى مثل فتح الملفات لان الواجب الوطني يدعو الى مواجهة الخطر الاكبر وهو الاحتلال الاسرائيلي والى توجيه الامكانات المحلية والعربية والدولية لتنفيذ القرار ٤٢٥ » . ودعا الى « استبدال المقولات المطروحة لاستبدال قوى الردع بقوى اخرى بهدف التدويل واعادة الانتداب الى اذهان اللبنانيين مع ما خلفه الانتداب من انقسامات في الشارع اللبناني كان اخرها المحنة التي عصفت بلبنان طوال عامين والتي كان من الممكن ان تستمر لولا المبادرة السورية الكريمة التي انقذتنا ولا تزال »[2] .

---

١ ـ يعني منظمة البعث .

٢ ـ « قانصوه العائد من دمشق : سنعمل لبناء جبهة وطنية تتصدى للاحتلال بكل الوسائل » . النهار ، الاثنين ١٠/٤/١٩٧٨ ، ص ٣ .

وفي العدد ذاته من جريدة النهار البيروتية اليومية المستقلة نقرأ التحليل التالي :

« ما دام « ملف الجنوب » مفتوحا ، فان كل الملفات تبقى مفتوحة ايضا . هذا هو راي المراقبين والمتتبعين لسير التطورات .

وفي جلسة مناقشة « القضايا المصيرية » التي يعد لها الرئيس كامل الاسعد اعدادا دقيقا وعاقلا بحيث لا يموت فيها الذئب ولا يفنى الغنم ، يحاول ان تطبخ صيغة يخرج بها المجلس تكون ملائمة لمختلف الاذواق .

وينتظر ان تكتمل هذا الاسبوع الصورة امام الرئيس الاسعد باكتمال الاتصالات مع مختلف القيادات ويصبح في وضع يمكنه من الاعلان عن تحديد موعد لعقد جلسة ربما يكون موعدها في الاسبوع المقبل ، اي بعد ان يكون الانسحاب الجزئي الاسرائيلي قد تم وقطعت الاجراءات لتنفيذ قرار مجلس الامن مرحلة جديدة ، وظهرت نتائج الاتصالات دوليا وعربيا لتذليل العقبات وتسهيل مهمة القوات الدولية ، فتسقط عندئذ حجة الفريق الذي كان يرى انه ليس من المصلحة ولا من المناسب البحث في الوجود الفلسطيني المسلح وطلب انهائه ، مع بقاء الوجود الاسرائيلي في الجنوب .

ملف الجنوب المفتوح

وفي رأي اوساط سياسية ونيابية ان « ملف الجنوب » ، المفتوح منذ عشر سنين لم تستطع السلطة اللبنانية على رغم كل المحاولات ان تغلقه او تختمه الا على زغل ، وقد ظل الحكم او القرار الذي كانت تصدره في شأنه غير نافذ ، وعندما حاولت اغلاقه باتفاق القاهرة ، تبين ان هذا الاتفاق لم ينظم الوجود الفلسطيني الفوضوي بسبب عجز السلطة من جهة ولعدم وجود رغبة لدى بعض المنظمات الفلسطينية من جهة اخرى .

وحاولت قمة الرياض في ما بعد معاونة السلطة على وضع احكام هذا الاتفاق موضع التنفيذ ، فغرق التنفيذ في اشكالات التفسير وتعقيداته ولم ينقذه اتفاق شتورة الذي برمج تنفيذه وفسر بنوده الغامضة .

وظل جرح الجنوب ينزف لا بسبب عدم تنفيذ اتفاق القاهرة فحسب ، بل بسبب ابقاء الحدود الجنوبية مع اسرائيل خارج مقررات قمتي الرياض والقاهرة ، لان اسرائيل وضعت خطا احمر منعت على « قوة الردع العربية » تجاوزه .

وبعدما اخفقت السلطة اللبنانية في اقفال « ملف الجنوب » كما اخفقت في ذلك الارادة العربية الممثلة بقوة الردع ، تحاول الارادة الدولية الان اقفاله بقوة الطوارىء الدولية ، وتتساءل هذه الاوساط هل يكون مصير الارادة الدولية كمصير غيرها ويصبح الجنوب ، جنوب كل لبنان بل كل العرب ؟

٣ اقسام و٤ قوات

ان قرار مجلس الامن في رأي فريق من السياسيين والنواب قسم الجنوب ثلاثة اقسام قسم تحتله اسرائيل ، وتتولى القوات الدولية مهمة انهاء الاحتلال فيه وادخاله ضمن الامن الدولي وقسم تحتله القوات الفلسطينية ، ولم يعرف بعد وبموجب قرار مجلس الامن من سيتولى مسؤولية ازالة هذا الاحتلال او انهائه ، هل هي القوات الدولية نفسها لتمكين السلطة اللبنانية من العودة الى الجنوب وبسط سيادتها عليه كما جاء في القرار نفسه ، ام هي « قوة الردع العربية » التي لا يبدو حتى الان انها مستعدة لتحمل مثل هذه المسؤولية ، ام تتولى هذه المسؤولية القوات النظامية اللبنانية بالتعاون مع القوات الدولية او مع قوة الردع العربية ؟

وقسم آخر هو قسم النازحين من الجنوب الذين تهتم بهم السلطة وتتحمل في مواجهة هذه المشكلة ما هو فوق طاقتها وامكاناتها ، مع الاسراع في توفير الاجواء الامنية لتأمين عودتهم الى قراهم لئلا يصبحوا شعبا من دون ارض اذا ما انقسمت الارادة اللبنانية وتراخت الارادة الدولية وتقاعست الارادة العربية عن تقديم الدعم والمساعدة ، فتعطى حقوق لشعب على حساب شعب آخر ، فيتهدد لبنان عندئذ في امنه ووحدته .

وهكذا اصبح امن الجنوب موزعا بين امن دولي وامن عربي وامن لبناني وامن فلسطيني .

كيف السبيل الى معالجتها ؟

والسؤال الذي يطرحه النواب وهم يواجهون قريبا الجلسة المخصصة لمناقشة القضايا المصيرية وفي راسها قضية الوجود الفلسطيني المسلح باعتبارها في راي بعضهم ، علة العلل ومصدر النزف الدائم للجنوب ، هو كيف يمكن معالجة هذه القضية ؟

هناك من يقول ان مهمة القوات الدولية هي تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الجزء المحتل في الجنوب ، وليس من مهمتها انهاء الوجود الفلسطيني المسلح لانه شأن لبناني -

عربي - فلسطيني وتنظم هذا الوجود اتفاقات معقودة قد تكون سقطت واقعيا لكنها لم تسقط قانونيا .

والغاء هذه الاتفاقات من اجل وضع اتفاقات جديدة تنظم الوجود الفلسطيني في ضوء التطورات والمتغيرات الحاصلة هل في الامكان التوصل لبنانيا وعربيا وفلسطينيا الى تفاهم في شأنه ؟ واذا تم التفاهم لبنانيا ، فهل يتم التفاهم عربيا وفلسطينيا ؟ وهل يكون لتفاهم لبناني منفرد وفي معزل عن التفاهم العربي والفلسطيني القوة والقدرة على تنفيذ ما تم التفاهم عليه بين اللبنانيين ؟

مصدر حكومي يقول ان اي اتفاق جديد مع الفلسطينيين يجب ان يتم بالتفاهم مع العرب ، لان هذا الاتفاق يأتي بديل اتفاق تم ايضاً بالتفاهم مع العرب ولم يعقد بين الطرفين اللبناني والفلسطيني ، وان الاتفاق الجديد لا يجب ان يعالج وضعا فلسطينياً في الجنوب فحسب ، بل وضع الفلسطينيين في كل لبنان ، لان لا جدوى من انحسار الوجود الفلسطيني من الجنوب الى مناطق لبنانية اخرى لمواجهة مشكلة امنية جديدة وصراع جديد بين « السيادة اللبنانية » على ارضها و« السيادة الفلسطينية » على ارض غيرها . وهذا يتطلب حلا جذريا لا تسوية موقتة .

ويرى مصدر حكومي اخر ان وحدة الموقف اللبناني من الوجود الفلسطيني المسلح هي التي تفرض وحدة الموقف العربي او تكون مدخلا له وليست وحدة الموقف العربي في موضوع يعني السيادة اللبنانية اولا وهي التي تستطيع ان تفرض وحدة الموقف اللبناني اذا كان منقسما ، وليس في الامكان مع وجود مثل هذا الانقسام التوصل الى وضع اتفاق جديد ينظم اقامة الفلسطيني في لبنان ولا الحصول على موافقة عربية ويستفيد الفلسطينيون من وجود الانقسام اللبناني للابقاء على وجودهم المسلح »[١] .

« وعلى الصعيد البرنامجي دعت الحركة الوطنية الى وضع قضية الاحتلال الاسرائيلي للجنوب في مكان الصدارة من الهموم الوطنية والى الاتحاد في مواجهة العدو الصهيوني ومخططاته ، وطرحت الحل الوطني الواقعي فعلا لمسألة الوجود الفلسطيني وهو الحل القائم

---

١ - « بين ارادتين دولية وعربية وارادت لبنانية الجنوب لمجزأ ٣ اقسام والموزع بين ٤ قوات هل يختم جرحه مرة اخرى على زغل ؟ » النهار ، الاثنين ١٠/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٢

على تنظيم هذا الوجود في اطار الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي يستوحى المصلحة الوطنية اللبنانية الحقيقية ويضعها على صعيدها الصحيح : صعيد التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني الطامع في لبنان ارضا وشعبا »[1]

وفي المقابل ، وحتى تتوازن الصورة ، ولا نقول حتى تكتمل لان اكتمالها ابعد مما نخطط له هنا ، نقرأ التالي لاحد رؤساء الجمهورية اللبنانية السابقين :[2] .

« انتقد الرئيس كميل شمعون الذين يحاولون ، من الداخل ومن الخارج ، معالجة موضوع الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ، من دون ان يتطرقوا الى اسباب هذا الاحتلال التي « ستؤدي في المستقبل الى كارثة » ، وقال ان لا فائدة من قمة عربية اذا كانت لا تريد ان تبحث في الوجود الفلسطيني المسلح ، وحذر اللبنانيين من الاشاعات المغرضة التي تروج هذه الايام « لاثارة القلق واحباط الجهود المبذولة لمعالجة وضع الجنوب » .

ينظرون بعين واحدة

وهنا ، نص التصريح الذي ادلى به الرئيس شمعون :

« انا الاحظ ان المسؤولين الذين يبدون اهتماما بموضوع الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني ، الاسرائيلي للجنوب اللبناني ، كالامين العام للامم المتحدة وزعماء دول السوق الاوروبية التسع ، في الخارج ، ورئيس الحكومة الدكتور سليم الحص وانا من الذين يؤيدون حكومته ، في الداخل ، لا ينظرون الى قضية الاحتلال الاسرائيلي الا من زاوية معينة ، كأن ربنا خلقهم بعين واحدة ، لمعالجة المسببات التي حصلت وتحصل والتي سببت المشكلة الكبيرة وهي احتلال الجنوب .

انا لم اسمع ان احدا يعالج هذه المسببات :

لا فالدهايم الذي شعوره معروف وتصرفاته معروفة .

ولا زعماء الدول الاوروبية التسع التي لا تستطيع ان تقوم باي عمل سوى « فش

---

1 - فلسطين الثورة ، العدد ٤١٦/٢٣٢/ الاربعاء ٣/٥/١٩٧٨ . ص ١ .

2 - النهار ، الاثنين ١٠/٤/١٩٧٨ . ص ٢ .

الخلق » عن طريق بيان يتضمن العبارات المطاطة التي لا مفهوم لها .

ولا رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور سليم الحص الذي قلت انني من مؤيدي حكومته .

على سبيل المثال اقول :

اولا : الدكتور كورت فالدهايم يحتج على عدم الانسحاب الاسرائيلي من لبنان لانه لم يتم فورا .

ثانيا : دول السوق الاوروبية التسع تحتج ايضا على عدم الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان .

ثالثا : رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص يطالب بالانسحاب الاسرائيلي فورا .

اما انا فأقول : ان على اسرائيل ان تنسحب وهي ستنسحب ، ولكن الى جانب ذلك اقول ان علينا معالجة الاسباب التي حملت اسرائيل على اجتياح الجنوب .

اننا لم نسمع كلمة استنكار للوجود الفلسطيني المسلح ولا لوجود فئات مسلحة اخرى دخلت الاراضي اللبنانية خلسة وستسبب للبنان كارثة اكبر في المستقبل .

هذه الامور يجب ان يدركها المسؤولون الذين يعالجون قضية الاحتلال الاسرائيلي ويجب ان يقولوا رايهم في شأنها اذ لا يكفي ان نقول ان اسرائيل يجب ان تنسحب وبس .

ان انسحاب اسرائيل هو تحصيل حاصل . . . الولد في المدرسة بيعرف انو اسرائيل لازم تنسحب ، وهي ستنسحب وقد وضعت جدولا زمنيا لانسحابها ، لكن السبب الذي ادى الى الاحتلال الاسرائيلي يجب ان يعالج .

انا اسال : لماذا لا فالدهايم ولا اميركا ولا حتى رئيس حكومتنا يتطرقون الى هذا الامر ولا يعملون على معالجته ؟

انني اكتفي اليوم بمطالبة المعنيين بالقضية اللبنانية بمعالجة الامور على حقيقتها » .

لماذا القمة العربية ؟

وسئل الرئيس شمعون هل يؤيد فكرة عقد قمة عربية في الظرف الراهن فاجاب :

انا اريد ان اسأل ايضا . في هذا المجال : لماذا مؤتمر قمة عربي ؟ هل للبحث في الوجود الاسرائيلي في الجنوب اللبناني ؟

ان هذه الموضوع بدأت هيئة الامم المتحدة بمعالجته ، وبالنتيجة فان اسرائيل يجب ان تنسحب .

ان ما نريده من مؤتمر القمة العربي هو معالجة السبب الذي ادى الى دخول القوات الاسرائيلية ارضنا والذي سيؤدي الى كارثة اكبر في الجنوب وربما في المنطقة كلها . هذا ما نريده نحن ، واذا كانت الدول العربية لا تريد ان تبحث في الوجود الفلسطيني المسلح في شكل شامل وكامل ، فرأيي ان لبنان يجب الا يحضر مثل هذا المؤتمر » .

حذار الاشاعات[1]

وقيل له : هناك اشاعات تروج في مختلف الاوساط اللبنانية ، ؟ ؟

فماذا تقول في هذا الصدد ؟

---

١ - ما هي يا ترى تلك الاشاعات ؟ وقد اشار اليها بالحذر ذاته (ومحذراً منها) حسين الحسيني (المرجع ذاته ص ٣) .

فاجاب : « انا كميل شمعون استطيع ان اقول ، ويوافقني في ذلك صديقي الشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب ، ان ما يتردد لا يتعدى كونه اشاعات لا اساس لها ، ولا اعتقد ان شيئا مما يروج سيحصل . ونحن سنعمل بكل ما لدينا من قوة للحؤول دون حصول اي شيء . واعتقد ان الاشاعات التي تروج يقصد بها اثارة القلق بالنسبة الى الجهود اللبنانية التي تبذل لمعالجة الوضع في الجنوب الذي اذا عالجناه يصبح الوضع اللبناني سليما . واريد ان يتنبه اللبنانيون الى اهداف هذه الاشاعات ، والا يأخذوا بها على الاطلاق »[1] .

وهكذا نرى ان الجنوب ليس المدخل الى الحل بقدر ما هو ساحة للصراعات العقائدية والسياسية وللممارسات اللطيفة والعنفية كذلك .

الذين يعرفون ذلك يتبين لهم صعوبة قضية الجنوب بحد ذاتها وبعلاقتها بالقضية اللبنانية وبربطها بقضية الشرق الاوسط . ومن هنا تنعكس الاهمية التي يتلبسها القرار ٤٢٥ كما تظهر اهمية تنفيذه .

ولما كان التوطين ، من ضمن قضية الجنوب ، مسألة يتمحور حولها ، بالاتفاق ، جميع المواقف مسؤولة وشعبية فلسطينية ولبنانية يمينية ويسارية ومسيحية ومسلمة ـ اذ انهم جميعاً يتفقون على رفضه :

« ان الوضع اللبناني قد تازم الى حد كبير نتيجة لتداخل عوامل وعناصر خارجية ترغب في تقسيم لبنان وتمزيق وحدته وتوطين الفلسطينيين على ارضه واضاعة حقهم المشروع في فلسطين وهم لا يريدون ذلك ولا نحن نقبل بالتوطين »[2] .

فهل يكون هذا مدخلا للوفاق بينهم جميعا ؟

---

١ - « منتقداً الحص وفالدهايم والدولة الاوربية

شمعون : يعالجون الاحتلال من دون اسبابه وكأنما خلقهم الله بعين واحدة !

« الاشاعات هدفها اثارة القلق واحباط الجهود » النهار ، الاثنين ١٠/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

٢ - عادل عسيران في كلمة رئيس السن في جلسة المجلس النيابي لانتخاب رئيسه السفير ، الاربعاء ١٨/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

يستبعد ذلك من يعرف ان الاتفاق بين جميع الفرقاء على عدم التوطين يستند الى اسباب تفرق بينهم ولا تجمع ـ لذلك تنشأ لصعوبة من جديد :

« اما الجنوب، فليس هناك سوى الاشارة الى القرار ٤٢٥ ، ونحن نعلم ما هي التدابير والاجراءات التي اتخذت خصوصاً بالنسبة الى الجيش الموجود في كوكبا ، فاذا ظلت المعالجة على النحو السابق فانها لن[1] تتعدى المفاوضات التي عبثاً نأمل فيها .

على كل حال اننا نتمنى ، في ظل[2] الاجماع العربي والدولي الذي يدعم السلطة ويؤيدها ، خصوصاً ان السلطة حزمت امرها في موضوع تنفيذ مقررات بيت الدين وشربت حليب السباع ، نتمنى لها التوفيق من كل قلوبنا وننبهها الى انها الفرصة الاخيرة للحكم وللامال عند امثالي من الطيبين من اهل البلاد »[3].

يسترعي هذا المقتبس الانتباه لكثرة تخبطاته الفكرية .

فمن جهة ، اولا ، يرجح ان « المعالجة . . لن تتعدى المفاوضات » ، ومن جهة ثانية ، يشير الى ان « السلطة . . شربت حليب السباع » . ومن شرب هذا الحليب ، على الصعيد الشعبي ، ما اكتفى بالمفاوضات طريقة معالجة .

ثم ان المصالحة ذاتها ، وفي اطار مختلف ، قد تؤدي الى نتائج مختلفة « فالمفاوضات التي عبثاً نأمل فيها » في اطار ظروف معينة ، تصبح ذات فعالية تخيب آمال المتشائمين بتحقيقها اهداف المتفائلين في اطار ظروف مغايرة ـ وماذا افضل من تمحور الابعاد الثلاثة : اللبنانية والعربية والدولية اطاراً لنجاح تحقيق اهداف تلك المفاوضات .

واخيراً ، نعيد ما قررناه بمناسبة مغايرة[4] ، ان ليست امام الشعوب « فرصة اخيرة » . تظل امام الشعوب الحية امكانية البدء من جديد !.

وبالنسبة لعلاقة مقررات بيت الدين بالجنوب ، « تتساءل الاوساط السياسية عن مدى انعكاس تنفيذ مقررات مؤتمر بيت الدين على الوضع في الجنوب ، على رغم ان هذه

---

١ ـ هذه « اللن » ، ومن الزاوية العلمية والمنهجية تورط مطلقها في مازق حرج . قد تعرضه لخيبة امل كبيرة . ام انها ، سياسياً ، يراد بها توريط السلطة ؟

٢ ـ اشارة الى تمحور الابعاد الثلاثة : اللبنانية والعربية والدولية في السياسة اللبنانية الحديثة .

٣ ـ « كرامي : انها الفرصة الاخيرة للحكم واقفال الاذاعات الخاصة امتحان له » . النهار ، الجمعة ٢٧/١٠/١٩٧٨ ، ص ٣ .

٤ ـ راجع هذه الدراسات مقطع : ؟ ص ؟

المقررات لم تتناول الجنوب في شكل محدد ولا اكدت على وجوب تنفيذ قراري مجلس الامن الرقم ٤٢٥ و٤٢٦ »[1].

ويقول رئيس المجلس النيابي :

« تدارسنا في معرض البحث في مقررات مؤتمر بيت الدين قضية تنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ الذي لم تتضمنه هذه المقررات وقضية التوطين المتلازمة مع الوضع الراهن في الجنوب الناجم عن التسلط الاسرائيلي على الحدود من جهة وعن الفراغ الامني الشرعي لوجود الدولة من جهة ثانية ، وتقرر ان يصار الى طرح هاتين القضيتين في اجتماع التكتل النيابي المستقل المقبل لاتخاذ الموقف المناسب في شأنه »[2].

ويردف معلق النهار على الاحداث والاخبار :

« الركيزتان الاساسيتان للوفاق

وكان الرئيس كامل الاسعد في اعلان حرصه على وجوب تنفيذ مقررات بيت الدين للخروج من دوامة الازمة ، قد اعرب عن اعتقاده انه عندما تطبق هذه المقررات تطبيقاً صحيحاً وتصبح للشرعية قوتها ومضمونها الفعلي ، فلا بد ان تنعكس على الجنوب وعلى الاجراءات التي يجب ان تتخذ فيه ، بحيث لا تظل الارض هناك سائبة وقرار مجلس الامن معلقاً ، ويصبح في امكان الدولة ان تتحرك لوضع حد للفراغ الشرعي وللمعضلة القائمة بين قوات دولية عاجزة عن القيام بواجبها واغتصاب اسرائيلي يتوسل بعض الفئات المرتهنة في الجنوب .

وقد يصدر عن قائد الجيش قرار اخر باحالة دفعة جديدة من الضباط على القضاء العسكري بحيث يتم تطهير الجيش قضائياً من العناصر غير المرغوب فيها بعدما تعذر تطهيره اشتراعياً عن طريق الصلاحيات الاستثنائية التي منحت للحكومة ، وذلك بسبب الخلاف بين الوزراء على اجراء هذا التطهير .

ومما يجدر ذكره ان معظم الضباط المحالين على القضاء العسكري هم اما خارج لبنان او انهم لن يمثلوا امام المحكمة وستصدر عندئذ احكاماً عليهم غيابية .

---

١ ـ النهار ، الخميس ص ٢٦/١٠/١٩٧٨ ، ص ٢ .

٢ ـ المرجع ذاته .

واذا كانت هذه المحاكمات هي بمثابة عملية تطهير للجيش بدل التطهير الذي كانت الحكومة ستجريه بالمرسوم الاشتراعي الذي انتهى مفعوله في حزيران الماضي ، فانها تؤكد وجود السلطة العسكرية القادرة على التحرك وتطبيق القوانين ضد المرتكبين والمتجاوزين ، كما تؤكد بداية تطبيق القانون ضد الذين يتعاملون مع اسرائيل تنفيذاً لمقررات بيت الدين ، وتساعد من جهة اخرى على اعادة بناء الجيش على اسس وطنية ومتوازنة بما يمكنه من القيام بدوره في تطبيق الامن وتولي المهمات التي تقوم بها « قوة الردع العربية » في عدد من المناطق اللبنانية والتي تقوم بها قوات الطوارىء الدولية في الجنوب من دون ان يثير ذلك تحفظات واعتراضات . كما تساعد على تحقيق الوفاق الوطني الذي يقوم على ركيزتين اساسيتين : الجيش والجنوب »[1] .

واذا كانت حالة الركيزتين كما سبق وتبين اصبح من الضروري التفتيش عن ركيزتين تدعم هاتين الركيزتين . فمن اين لنا بها ؟ وهل تستعصيان على عبقرياتنا السياسية ؟! .

أأأ ـ حكومة وفاق قادرة

يقدم المقتبس التالي معاً بعض ، وربما اهم ، انتقاداته وتهمه للفريق الاخر وبعض الاسس الايجابية التي يبني عليها موقفه من قضية الحكومة الجديدة ـ وسيلة لتحقيق الوفاق .

« عقد المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اجتماعه الاسبوعي الدوري نهار الثلاثاء ٢ ـ ٥ ـ ١٩٧٨ وتوصل بنتيجة عرض تطورات الوضع السياسي العام والمساعي الجارية لتشكيل حكومة جديدة الى ما يأتي :

اولا : كشف الوقائع التي رافقت الاستشارات النيابية والسياسية الجارية لتشكيل حكومة جديدة حقيقة المخطط الذي ينفذه كميل شمعون للتأثير على عملية تاليف الحكومة وعلى الوضع السياسي بمجمله من ورائها . اذ ظهر واضحاً من خلال نهج التصعيد وزرع العقبات وطرح الشروط التعجيزية الذي يعتمده شمعون ان الاهداف المنشودة في هذا المجال هي : مصادرة الموقع الاكبر والمراكز الحساسة في الحكومة الجديدة لصالح « الجبهة اللبنانية » ، التحكم في طبيعة تمثيل سائر الاطراف سواء لجهة استبعاد بعضها او مسخ

---

١ ـ المرجع ذاته .

تمثيل البعض الاخر ، فرض برنامج « الجبهة اللبنانية » اساساً للوفاق الوطني اذا ما اريد للحكومة الجديدة ان تعمل تحت لافتة الوفاق الوطني ، ومتابعة الصراع من موقع القوة الغالب في الحكم على طريق انجاز مشروع السيطرة الطائفية الفئوية على البلاد بكامله .

ثانياً ـ ان ما بادرت الحركة الوطنية الى طرحه منذ استقالة الحكومة وبعد اعادة تكليف الدكتور سليم الحص كاسس لا بد من الالتزام بها في عملية تشكيل الحكومة الجديدة ، ليس منقبيل الشروط والمطالب الفئوية المطروحة مقابل الشروط والمطالب الفئوية التي يعتمدها الطرف الاخر قاعدة لنهجه .

بل ان الحركة الوطنية انطلقت في هذا المجال من التاكيد على الطابع المصيري الذي ترتديه الازمة الوزارية في الظروف الراهنة التي تجتازها البلاد والذي تلخصه المعادلة السياسية الاتية : اما ان يكون تشكيل الحكومة الجديدة مجرد محطة على طريق الصراع الطويل والمستمر في الوضع اللبناني تحت وطأة اصرار « الجبهة اللبنانية » على متابعة مشروعها الفئوي الخاص ، واما ان يكون مدخلا الى الوفاق الوطني الحقيقي والحل السياسي الجدي للازمة اللبنانية .

وان توجه الحركة الوطنية في هذا المجال قاطعاً في وضوحه من حيث اظهار كل استعداد ايجابي للمشاركة في اخراج البلاد من الدوامة التي تتخبط فيها . ومن هنا اكدت الحركة الوطنية انه اذا اريد لتشكيل الحكومة الجديدة ان يكون مدخلا الى الوفاق والحل فان التوازن الوطني هو الاساس الوحيد الذي يمكن ان يجعلها في مستوى هذه المهمة ويحولها الى خطوة ذات تأثير ايجابي ولو نسبي على مجمل الوضع العام في البلاد .

ولقد حددت الحركة الوطنية لهذا التوازن الوطني اسسه سواء لجهة البرنامج السياسي الذي يمكن ان يشكل برنامج الخلاص الوطني الشامل للبنانيين وقاعدة الوفاق والحل السياسي الجديين ، او لجهة تركيبة الحكم التي يمكن ان تجسد الحد الادنى من القدرة على تنفيذ هذا البرنامج وعلى استقطاب مشاركة جميع القوى في حل المعضلات الرئيسية التي تواجهها البلاد »[1] .

وليس من الصعب ان يلمس القارىء المدقق الفجوة التي تفصل فريقي لبنان بعضهما

---

١ ـ « الحركة الوطنية تؤكد على حكومة توازن وطني » فلسطين الثورة . العدد ٢٣٢/٤١٦ . الاربعاء ٣/٥/١٩٧٨ ، ص ١ .

عن بعض . ولعمق هذه الفجوة ، ربما كان من الاقرب الى الصحة في وصفها ان نستعمل « الهوة » بدلا من « الفجوة » .

وبقطع النظر كما كانت التهم الموجهة ضد الفريق الاخر صحيحة ام لا ، وبقطع النظر عن اخضاع الاسس المقترحة للتحليل الدقيق وعن نتائج هذا التحليل بالنسبة لها . يظل ما يفرق بين اللبينانيين ، على ما يظهر ، اغلب مما يجمع ـ على ما يظهر ـ ومع هذا ينبغي ان لا ييأس المسؤولون عن هذا الحل .

« انني في الواقع ككثيرين غيري ، ارى ان معالجة الازمة اللبنانية لا تكون عن طريق النظريات والكلام المردد ، لاننا منذ سنوات ندور في حلقة مفرغة . واذا انعقدت الجلسة النيابية ، فانني ممن يعتقدون انها لن تاتي بجديد » .

واضاف : « اريد ان اقول ما قلته مراراً ، من ان تعاون اللبنانيين في ما بينهم ، اي المصالحة الوطنية والوفاق السياسي وقيام المؤسسات على التوازن الوطني ، هي السبيل للخروج من المحنة . واشعر اليوم بان من اراد عن طريق التعريب ان يحل القضايا حسب ارائه وتمنياته من دون مراعاة الواقع والممكن لم يصل الى ما يريد ، فما كان منه الا ان انقلب على مواقفه واصبح يكيل التهم للعرب . هكذا نجد اليوم مرة اخرى الامال التي يعلقونها على التدويل وعلى القوات الدولية ومجلس الامن وهيئة الامم المتحدة منتظرين من وراء ذلك الوصول الى ما يريدون .

ومرة اخرى سيجدون ان آمالهم في غير محلها ، لان ما من احد يستطيع ذلك ولو اراد ، في ظل تشابك الامور في لبنان والمنطقة العربية وعلى اساس لعبة الامم او التوازن الدولي مما يفسح في المجال للوصول الى ما يريده البعض او البعض الاخر على ما فيه من تناقض .

حرام علينا ان نبقى في هذه الدوامة والبلد يتعرض لهذه المخاطر الحقيقية التي يرافقها احتلال اسرائيلي لجزء عزيز من وطننا . فالمسؤولية الوطنية تفرض ان نستفيد من الموقف الدولي لجلاء العدو اولا ، وان نسارع في الوقت نفسه الى تحقيق الوحدة الوطنية على اسس ومبادىء راسخة ، وهذا ما يؤدي الى اقامة الجيش الوطني المتوازن والدولة العادلة والقادرة كي تنطلق المسيرة من جديد .

كفانا تجارب وضياع وقت ، ولقد بات على رئيس الجمهورية ان يبادر الى الحل السياسي والى جمع الكل وقيام حكومة اتحاد وطني . فهذا هو الظرف الذي يفرض علينا جميعاً السير

في هذا الطريق اختصاراً للوقت وانتصاراً على المحنة »[1] .

« مرسوم التكليف الذي كان ينتظر صدوره حسب العادة بعد انتهاء الاستشارات تاخر صدوره ريثما تحل بعض العقد التي تعترض التاليف بحيث تحدث السرعة في تشكيل الحكومة « الصدمة » التي احدثتها مفاجأة الاستقالة .

وقد تولى القصر والقريبون منه حلحلة العقد التي تعترض عملية التشكيل وتذليل الصعوبات التي تواجه هذه العملية ، وساهم الرئيس الحص نفسه في ذلك من خلال الاتصالات الشخصية التي قام بها مع عدد من القادة للوقوف على ارائهم وشروط قبولهم الاشتراك في الوزارة لئلا تدخل عملية التشكيل عندما تبدأ مع صدور مرسوم التكليف الدوامة والحلقة المفرغة التي تدخل فيها عادة الازمات الوزارية وتبرز العقبات التي تبرز في مواسم تشكيل الحكومات .

واذا كانت الظروف العادية تسمح في الماضي بان تطول الازمة الوزارية وتطول عملية التشكيل من دون ان تحدث مضاعفات وتعقيدات امنية وسياسية ، فان الظروف الصعبة والاستثنائية التي تمر فيها البلاد الان لا تسمح لمثل هذه العملية بان تطول ، والا اصيب الانفراج الذي حققه بيان الوفاق بنكسة ودخل في تصور الناس ان الازمة قد تكون شبيهة بتلك التي حدثت في عهد الرئيس شارل حلو عندما استقالت حكومة الرئيس كرامي واستمرت الازمة ستة اشهر .

حلول على مراحل

وتقول مصادر حسنة الاطلاع ان ثمة اموراً يجب حلها قبل التكليف واموراً يجب حلها خلال التأليف او بعده ، لان حلها قابل للتأجيل .

فالامور التي يتطلب حلها قبل التكليف لاختصار مرحلة التأليف ، وكان يترك قبلا حلها للرئيس المكلف نفسه من خلال الاتصالات والاستشارات التي يجريها مع الكتل النيابية والسياسيين هي الاتية :

اولا ـ ما هو شكل الحكومة الجديدة وحجمها ، هل تكون برلمانية مئة في المئة ام مطعمة ؟

---

١ ـ النهار ، الاثنين ١٠/٤/١٩٧٨ ، ص ٢ .

وهل تكون خليطاً من سياسيين وغير سياسيين ؟ وهل تكون مصغرة (١٢ ـ ١٤ وزيراً) ام متوسطة (١٦ ـ ١٨ وزيراً) ام موسعة (٢٢ ـ ٢٤) ؟

فتمثيل مختلف الكتل والاتجاهات في الحكومة الجديدة يجعل عدد اعضائها لا يقل عن ١٨ وزيراً باعتبار ان.التمثيل الماروني فيها يفرض ها العدد كحد ادنى وهو تمثيل للكتائب والاحرار وكتلة فرنجية والتكتل الماروني المستقل ، فاذا تمثل كل منهم بمقعد وزاري واحد ، فان العدد يكون اربعة ومنه يرتفع الى ١٨ تحقيقاً للتوازن الطائفي .

ثانياً ـ هل تشكل الحكومة من الآباء والابناء على اساس ان يكون الاباء وزراء دولة والابناء وزراء ، ام تشكل من الآباء من دون الابناء او من الابناء من دون الآباء ؟

الرئيس شمعون يرى ان تشكل من الآباء فقط ، وتكون عندئذ وزارة الشخصيات الكبيرة كما يسميها القادة على ان تحمل المسؤولية عن رئيس الجمهورية بدل ان يتحمل الرئيس المسؤولية عن الحكومة . وتكون عندئذ حكومة مصغرة او متوسطة ولا تبقى ثمة حاجة الى توسيعها وحشر من يجب حشرهم فيها ارضاء لزيد او لعمر .

لكن بعض السلطة يرى ان تشكل الحكومة من الابناء من دون الآباء وتكون موسعة لتمثيل مختلف الفئات والاتجاهات ، والبعض الاخر يرى ان يشكل الآباء والزعامات التقليدية غطاء سياسياً وشعبياً بقبولهم منصب وزراء دولة ، لحكومة يختار الرئيس اعضاءها من بين اصحاب الكفاية والنزاهة سياسياً وعلمياً ويكون لهم القدرة على العمل والانتاج بانسجام وتوافق سواء من داخل المجلس او من خارجه .

تفادي عقدة « العزل »

ثالثاً ـ من هي الكتل والجبهات والقوى السياسية والحزبية التي يجب اشراكها في الحكومة وباي نسبة ، وما هو المقياس لتحديد هذه النسبة تحقيقاً للتوازن ؟ وهل هناك قوى سياسية وحزبية سيكون لها حصة الاسد وقوى اخرى لا حصة لها لانه محكوم عليها بالعزل لاعتبارات معينة ؟

فبعض السلطة يرى ان يتمثل الجميع ولا يعزل احد ، تعزيزاً للوحدة الوطنية وتعميقاً لبيان الوفاق وتسهيلا لتنفيذه ، بحيث لا تبقى ثغرة ضيقة في الشارع مفتوحة تهب منها رياح ساخنة . فعقدة « العزل » ستتحكم باي فئة تصاب بها فتحول الايجابيات الى سلبيات وتستغل الاخطاء مهما كانت صغيرة لتجعلها كبيرة ولتركب الموجة .

لكن تمثيل الجميع يصطدم بالتوازن وتوزيع الحصص ، وهو ما جرى البحث فيه مع اسيد وليد جنبلاط الذي تقول او ساطه انه قد لا يقبل بان يمثل « الحركة الوطنية » وحده في الوزارة اذا كانت احزاب اخرى وكتل ممثلة باكثر من مقعد وزارى .

من الصمود الى التصدى

اما الامور التي تحتاج الى حل مؤخر ، اى خلال تشكيل الحكومة او بعد تشكيلها فتتناول برنامج العمل .

فالحكومة الحصية المستقيلة توقفت عند عدد من المشاريع الاصلاحية ولم تستطع اقرارها لانها تدخل في نطاق الوفاق الذي تعذر عليها تحقيقه . ولن يكون لحكومة السياسيين بعدما تم الوفاق عذر في عدم تحقيق هذه المشاريع وفي رأسها مشروع اعادة بناء الجيش .

وفي رأي مرجع مسؤول ان الحكومة استقالت لتكسر الجمود الذي احاط بالقضايا المهمة التي تواجهها بعدما عجزت عن ايجاد حل لها بسبب تباين الاراء في شأنها . وتحولت الحكومة بفعل ذلك الى حكومة صمود في وجه المشاكل التي تعترضها لعجزها عن التصدي لها ، ولو ان الحكومة التكنوقراطية كانت حكومة سياسيين لما استطاعت البقاء طوال هذه المدة وفي مثل هذا الوضع ، لان الخلافات بين السياسيين تفجر القضايا المختلف عليها بينما الخلافات بين التكنوقراطيين تجمدها عندما لا تحلها .

لذلك كانت الاستقالة خروجاً من مرحلة الصمود والجمود الى مرحلة التصدي التي هي مرحلة الحكومة العتيدة . وهذا التصدي يفرض التفاهم سلفاً على المبادىء وعلى برنامج العمل ليقوم انسجام وتجانس بين اعضائها ، وان تحول الجمود الذي عاشت عليه الحكومة المستقيلة فترة من الوقت الى تفجير خطير وخطر في حكومة السياسيين المرتقبة .

ويقول الرئيس الحص ان الممارسة الديموقراطية الصحيحة يجب ان تبدأ بوضع المبادىء التي يلتقي عليها الاشخاص المدعوون الى الاشتراك في الحكومة ومن يعارض هذه المبادىء ينتقل الى المعارضة ، لا ان تبدأ بجمع اشخاص متنافرين داخل الحكومة ثم القيام بمعجزة جمعهم حول برنامج موحد .

فتركيبة الحكم والوضع في البلاد يجب تطويرها نحو الاحسن والافضل لا تركها اسيرة الممارسات القديمة الخاطئة التي لا مجال لاي تقدم للبلاد في ظلها .

فالمقياس الصحيح للنظام الديموقراطي لا يكون بارضاء هذا الزعيم او تلك الكتلة او الطائفة ، بل ارضاء الكفايات واعتماد ما يخدم مصلحة البلاد والخلاف لا يجب ان يكون على اختيار الاشخاص بل على وضع المبادىء واختيار المفيد والبناء منها . لكن المؤسف ان حرب السنتين لم تغير شيئاً من الذهنية التي كانت سائدة ، ولم تبدل شيئاً من الممارسات الخاطئة . فما زالت المقاييس اياها في حساب الربح والخسارة ولو على حساب مصلحة البلاد »[1] .

وانه لمن اللافت للنظر حقاً توكيد الحركة الوطنية على الديمقراطية اللبنانية ومن ثم ربط هذه الديمقراطية بنوعية حكومة الوفاق :

« واخيراً دعت الحركة الوطنية الى تجديد الالتزام بالديمقراطية اطاراً لحل معضلات الوضع اللبناني لان الديمقراطية هي في الواقع من مقومات لبنان الوطنية الاساسية وليست مجرد اختيار سياسي يمكن الاخذ به او التنكر له دون ان يؤدي ذلك الى المس بوجود لبنان من اساسه .

وكان من الطبيعي ان تدعو الحركة الوطنية ، في امتداد برنامج التوازن الوطني هذا الذي طرحته اساساً للوفاق الوطني والحل السياسي الجديين ، الى اعتماد تركيبة للحكومة الجديدة تعكس الحد الادنى من المشاركة الديمقراطية المتوازنة امام جميع القوى والفئات اللبنانية . وليس الالحاح على مبدأ التوازن الوطني في هذا المجال من قبيل الموقف الاستيزاري الذي يستهدف مجرد الكسب الفئوي الضيق بل ان مصدره اولا وفي الاساس القناعة الاكيدة بان الحكم اما ان ينهض على جهود ومشاركة القوى التي تملك وزناً فعلياً في حياة البلاد الوطنية فيكون بمستوى مواجهة الازمة العميقة التي يعيشها لبنان ، واما ان يكون مجرد اطار شكلي تزداد معه عوامل الصراع وربما الانفجار تفاقماً واحتداماً .

ثالثاً : واذ تؤكد الحركة الوطنية من جديد على تلك الاسس والمبادىء التي اعلنتها تكراراً ، ترى ان مواجهة الجهات الساعية الى تعقيد الازمة الوزارية والى فرض سيطرتها على الحكم باتت تتطلب نهجاً حازماً من جانب المسؤولين يضع حداً لكل محاولات

١ ـ « الانتقال بعد الاتفاق من مرحلة الصمود الى مرحلة التصدي عملية التأليف تبدأ قبل صدور التكليف والصعوبة في تشكيلة على برنامج موحد » . النهار ، « الاتحاد اللبناني » ، الجمعة ٢٨/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص٢ .

التلاعب بالمصير الوطني .

ذلك ان تشكيل الحكومة الجديدة على غير اساس برنامج الوفاق الوطني الحقيقي وبمعزل عن اعتبارات التوازن الوطني ، يعني نقل الصراع القائم نحو طور جديد سوف تدفع البلاد لقاءه ثمناً فادحاً بالفعل . كما ان وقوع الحكم تحت سيطرة احد طرفي الصراع ممثلا « بالجبهة اللبنانية » هو اقصر الطرق نحو تعقيد الازمة اللبنانية وفتحها على اخطر احتمالات وخصوصاً في ظل ظرف استثنائي كظرف الاحتلال الاسرائيلي للجنوب .

لذا تدعو الحركة الوطنية مجدداً جميع المعنيين وذوي المسؤولية الوطنية ، رسمية كانت ام غير رسمية ، الى التعاطي مع قضية تشكيل الحكومة الجديدة بالمستوى السياسي الذي تفرضه خطورة المنعطف المصيري الراهن الذي يجتازه لبنان »[1] .

ولا يخفى مغزى هذا التوكيد المزدوج في اطار الصراع القائم بين الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية .

« العقدة الشمعونية استأثرت امس بكل النشاط السياسي ، اذ نشط الرسل والوسطاء في كل الاتجاهات لمحاولة حلها على طريقة « لا يموت الديب ولا يفني الغنم » ، قبل ان تستفحل الازمة ويصبح الحكم مضطرا الى سلوك طريق الحسم على رغم المحاذير الكثيرة .

وابرز هؤلاء الوسطاء الشيخ بيار الجميل وموظفون كبار ورجال اعمال تربطهم بالرئيس شمعون وبالمراجع وبالرئيس المكلف صداقة متينة تتيح لهم التحرك لمحاولة ردم الثغرة التي فجرها الوضع الحكومي بين كل هؤلاء .

وتشيد الاوساط السياسية على الاخص بمساعي رئيس الكتائب لانه تحول من طرف الى وسيط يعمل لوضع حد للازمة التي تهدد البلاد في حال استمرارها مع احتفاظه طبعا بموقعه الطبيعي داخل الفريق الذي ينتمي اليه . كذلك المساعي الهادئة التي بذلها ولا يزال الرئيس صائب سلام مع عدد من الاطراف ، وقد كان اجتماعه مساء امس بالرئيس المكلف في الدوحة ضمن هذا الاطار .

١ ـ « الحركة الوطنية تؤكد على حكومة توازن وطني » . فلسطين الثورة . العدد ٤١٦/ ٢٣٢ . الاربعاء ٣/ ٥/ ١٩٧٨ ، ص ١ ، و ص ٣ .

في ثلاثة اتجاهات

وتركزت مساعي الوسطاء ، كما اوضحت ذلك الاوساط السياسية ، على ثلاث قضايا هي :

١ ـ تحضير لقاء بين الرئيس سركيس والرئيس شمعون للبحث في الوضع الحكومي في ضوء المعطيات المتوافرة لديها . وهذا اللقاء كان حصوله شبه مقرر قبل يومين غير ان استمرار التصلب حال دونه .

وفي هذا المجال ، تقول الاوساط ان المراجع التي فوتحت بهذا الامر رحبت به ، لكنها اشارت الى ضرورة تحضير الاجواء له بحيث يأتي اللقاء معبرا عن خاتمة التصلب . ويقول الوسطاء الذين يحضرون لهذا اللقاء ان احتمالات انعقاده تطغى على الاحتمالات الاخرى ، الامر الذي يعني ان العقدة الشمعونية سائرة في طريق الحل . واذا تم ذلك في سرعة يرجح هؤلاء ان يتم اللقاء يوم غد الاحد .

غير ان اوساطاً اخرى ذكرت ليل امس ان المساعي لتحضير اللقاء تنتظر لكي تنجح اتصالا هاتفيا بين الرئيسين يتم خلاله البحث في تليين المواقف ، وما لم يتم ذلك فان هذه الاوساط تستبعد اللقاء .

وقد زار السيد دوري شمعون مساء امس قصر بعبدا ، ووصفت الزيارة بانها للاطمئنان الى صحة الرئيس سركيس .

٢ ـ تحضير لقاء بين الرئيس شمعون والرئيس المكلف لانهاء القطيعة بينهما التي بدأها لاول عندما قاطع الاستشارات النيابية .

واقترح الوسطاء في البداية ان يتم اللقاء في منزل النائب كاظم الخليل في الحازمية فلم يبد الرئيس الحص حماسة لمكان الاجتماع الى رغم ترحيبه بفكرة اللقاء انطلاقا من مواقفه المعتدلة التي تأبى اي تشنج او مقاطعة .

وللخروج من عقدة المكان اقترح بعض النواب ومنهم جوزف سكاف على الرئيس كامل الاسعد ان يتولى الامر بنفسه ، على ان يكون مكان الاجتماع مقر المجلس النيابي . وعلم ان الاسعد تريث في اعطاء جواب حوَل الموضوع خوفا من اتهامه وهو رئيس السلطة الاشتراعية بالتدخل في امور من غير اختصاصه ، الا انه ما لبث ان وافق على الاقتراح . ويسعى الوسطاء انفسهم الان الى وضع الاقتراح موضع التنفيذ .

وهناك اقتراح ثالث يدعو الى اجتماع الرئيسين شمعون والحص في قصر بعبدا على نحو ما حصل قبل ظهر امس حين اجتمع الرئيس الحص بالشيخ بيار الجميل . لكن المصادر المطلعة تعتقد ان اجتماعا في القصر بين الحص وشمعون لا يسبقه لقاء بين سركيس وشمعون قد يسبب احراجات كثيرة ، لذلك فانها تستبعده الا اذا تم اللقاء الذي يجري الاعداد له بين رئيس الجمهورية والرئيس السابق .

٣ ـ تحضير لقاء بين الرئيس شمعون والمسؤولين السوريين . وفي هذا الصدد يتحرك الوسطاء الذين طريقهم سالكة على خط دمشق ـ « الجبهة اللبنانية » وهم كثر . وتقول مصادر قريبة من دمشق ان لا عقبة في وجه تحقيق هذا اللقاء ، لان الرئيس شمعون تلقى دعوة رسمية الى زيارة سوريا يوم حضر مدير غرفة رئاسة الجمهورية السورية العميد محمد الخولي الى بيروت اثر حوادث عين الرمانة ، ولا يقتضي الامر سوى اتصال هاتفي من حزب الاحرار بدمشق لتحديد الموعد .

غير ان مصادر اخرى تقول ان حزب الاحرار يرغب في ان تكون مبادرة تحديد الدعوة لرئيسه من المسؤولين السوريين لاسباب عدة ، لكن ذلك في رأي الوسطاء لا يعدو كونه شكليات يمكن تجاوزها متى حسنت النيات .

مؤشر لقرب الانفراج

وقد رحبت الاوساط السياسية بهذه المساعي واعتبرت نجاحها مؤشرا لبدء مسيرة الانفراج اللبناني العام لا الحكومي فقط ، مشيرة الى ان التفاهم الذي سيحصل في دمشق يجب ان يكون دعما للسلطة الشرعية لا على حسابها .

وهذه المساعي المثلثة الاتجاهات هل تنجح ؟

المصادر المطلعة لم تعد تجسر على الجزم بشيء من ذلك بعد التصلب الذي بلغ ذروته في الايام الاخيرة . غير ان اوساط الرئيس المكلف اشارت ليل امس ، بعدما اكدت ان العقد ما زالت تراوح مكانها وان المساعي لحلها مستمرة ، الى ان الجو ليس مكفهراً بالقدر الذي يبدو ، مما يوضح ان الرئيس المكلف ، كذلك الرئيس سركيس ، هما في انتظار نتائج الوساطات الجارية وربما يتوقعان ان تكون لها نتائج مرضية .

وتقول المصادر المطلعة ان الرئيس سركيس والرئيس الحص انصرفا في الايام الاخيرة الى حلحلة العقد الصغيرة ، وقد نجحا في ذلك وانهما ينتظران حلحلة العقدة الكبيرة . فاذا

تم ذلك فانها لن يتأخرا في وضع التشكيلة الحكومية على نار قوية تفاديا لبروز مواقف جديدة قد تفسد النتائج التي يكون تم التوصل اليها .

مهلة اسبوع للحسم

وعلى اي حال تقول المصادر نفسها لم يعد في امكان المراجع والرئيس المكلف المراهنة على عامل الوقت الى ما لا نهاية ، لان هذه المراهنة تبقى قائمة ما دام التصلب قائما والتصعيد مستمرا ، لكنها تسقط عندما يصل الوضع السياسي الى جمود ، اذ يصبح من واجب المعنيين التحرك لحسم الموقف باي طريقة .

واوضح العارفون ان المهلة التي حددها المعنيون لانفسهم قبل اللجوء الى حلول اخرى للازمة الحكومية ، تنتهي في نهاية الاسبوع المقبل ، وعندها يصبح لا مفر من الحسم اذا لم تسفر المساعي الجارية عن نتائج ايجابية .

اما طريقة الحسم ، فقد ذكرت مرارا في اليومين الاخيرين ، وهي تقضي اما بتعويم الحكومة المستقيلة ، واما بتشكيل حكومة جديدة على شاكلتها وانما موسعة مع تطعيمها بعناصر برلمانية .

غير ان المصادر المطلعة اشارت امس الى صيغة اخرى يدرسها المعنيون تعيد الاقطاب الى الواجهة اذ تقضي بتشكيل حكومة سداسية منهم لكل طائفة فيها وزير : ماروني وسني وشيعي وكاثوليكي وارثوذكسي ودرزي . وفي هذه الصيغة يرشح الشيخ بيار الجميل لتمثيل الموارنة انطلاقا من ضرورة مواجهة السني المعتدل في الحكومة اي الرئيس الحص بقطب ماروني يمثل طائفته بقوة مع مرونة واعتدال . وعلى رغم درس المعنيين هذه الصيغة فان المصادر المطلعة تستبعد حصولها على الضوء الاخضر .

وأيا تكن الصيغة التي ستعتمد في النهاية ، فالمهم في نظر الشيخ بيار الجميل، كما قال للرئيس الحص في اجتماع امس ليس الحقائب والاسماء وانما امران :

١ ـ اتفاق الحكومة بكامل اعضائها على موقف سياسي موحد من القضايا المطروحة .

٢ ـ العمل على تنفيذ « الاتفاق ـ الوفاق » الذي صدر عن مجلس النواب في جلسته

التاريخية »[1] .

« اعتبر المجلس « السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » ان التساهل من بعض الاطراف في مواقفها ، هو وراء الموقف الذي يقفه الرئيس كميل شمعون و« الجبهة اللبنانية » ويؤدي الى تأخير تشكيل حكومة متوازنة وطنياً .

وقد اصدر المجلس السياسي ، بعد اجتماعه الاسبوعي امس ، البيان الاتي :

« اولا ـ بعد مرور عشرة ايام على تكليف الدكتور سليم الحص تشكيل حكومة جديدة تبدو الازمة الوزارية كأن حلها معلق على القرار الذي يتخذه كميل شمعون ومن ورائه الجبهة اللبنانية . بل يبدو الوضع السياسي برمته كأنه مرهون بما تقرره قيادتا الاحرار والكتائب من مواقف .

والحقيقة انه لم يكن في مقدور شمعون ، ومن يقف معه في الجبهة اللبنانية ايصال الوضع الى هذا المنعطف لولا الطريقة المتساهلة منذ البداية التي تصرف بموجبها معظم الاطراف ذات العلاقة بالازمة السياسية والتي ساهمت الى حد بعيد في رسم النتائج الماثلة امامنا اليوم . وفي هذا المجال يجدر التوقف تحديدا امام منزلقين خطرين استثمرهما كميل شمعون وما يزال ابعد استثمار :

١ ـ الانسياق في لعبة البيان النيابي التي استدرجت الى شباكها جهات نيابية محسوبة على الصف الوطني نحو تقديم تنازلات سياسية ضخمة مسبقة لمصلحة الجبهة اللبنانية وفي امتداد خطها .

٢ ـ تسليم اكثر من طرف بضرب مبدأ التوازن الوطني وبالتنكر لمنطقة الاصيل من خلال الرضوخ لمطلب استبعاد الحركة الوطنية ليصار الى مسخ الوفاق الوطني بجعله وفاقا من جانب واحد وتقرير مصير الحكم في معزل عن احد طرفي الصراع الرئيسيين تماما .

ذلك كله جعل ممكنا انتقال شمعون ، ومن معه ، الى خوض المعركة السياسية على صعيد اكثر ايغالا في التصلب ، صعيد محاولة حسم مسألة الوفاق الوطني على قاعدة

---

١ . « عقد صغيرة تحلحلت . . . والكبرى قيد المعالجة ٣ اتجاهات تتجاذب شمعون على همة الوسطاء : طريق بعبدا وطريق قصر منصور وطريق دمشق » . النهار ، السبت ٦ ايار ١٩٧٨ ، ص ١ وص ٩ (راجع كذلك ص ٢) .

برنامج الجبهة اللبنانية كاملا والافصاح عن مشروعها الاصلي المضمر للاستيلاء على الحكم .

ومن هنا يتضح البعد الفعلي الخطير لعملية التعقيد التي يمضي في ممارستها رئيس الجبهة اللبنانية مستخدما كل يوم ذرائع شكلية جديدة يكشف تهافتها النية الحقيقية في فرض حكومة اللون الواحد على الجميع كأمر واقع .

ثانيا ـ ان ما يعتبره بعض الاطراف ، التي باتت متضررة من تصلب الجبهة اللبنانية اليوم مواجهة ناجعة لخطة هذه الجبهة ورئيسها لا يعدو كونه ، في هذا المجال ، دورانا في حلقة ردود الفعل القاصرة بالتأكيد عن اخراج البلاد من الدوامة التي تتخبط فيها . فهي مواجهة هشة تنطلق في الاصل من تسليم الجبهة اللبنانية زمام مبادرة لم تكن لتستطيع الامساك به الا لان تلك الاطراف عينها التي تبدي تذمرها اليوم من تصلب كميل شمعون قد تصرفت منذ البداية بطريقة افقدتها كل قدرة على المبادرة .

فحين يجري التسليم بمنطق الوفاق الوطني الزائف بتحويله الى احتفال اعلاني بين غير اطراف الصراع الحقيقيين وحين تتم الموافقة على ضرب مبدأ التوازن الوطني باستبعاد القوة الرئيسية الممثلة لاحد قطبيه وهي الحركة الوطنية ، فمن العبث البحث عن وسائل بديلة للجم تصلب الجبهة اللبنانية او وقف مشروعها للتسلط الفئوي عند حد .

وجل ما يمكن ان ينتج عن الرفض السلبي للمطالب التي يعلنها كميل شمعون وللنهج الذي يصر عليه هو ترك ازمة الحكم تتفاعل وتلقي بمضاعفاتها على مجمل الوضع السياسي . وهذا ما نشهده اليوم وما تحاول الجبهة اللبنانية توظيفه لمصلحة مخططها الذي هو بطبيعته الاصلية مخطط تصعيد للصراع الداخلي في البلاد سواء من موقع السيطرة على الحكم او من خارجه .

ثالثا ـ في ضوء هذه الحقائق جميعا يبدو واضحا انه لا مخرج فعليا من الاخطار التي تهدد بتحويل الازمة الوزارية الى ازمة حكم طاحنة مستعصية ، ومن الدوامة التي يمكن ان يندفع اليها الوضع السياسي تبعا لذلك ، الا بانعطاف جدي في مسلك جميع الاطراف ذات العلاقة بالازمة السياسية وعلى رأسها السلطة الرسمية انطلاقا من اعادة الاعتبار الى المسألتين المركزيتين اللتين شددت عليهما الحركة الوطنية في الحاح منذ استقالة الحكومة :

١ ـ التوجه نحو وفاق وطني حقيقي على قاعدة برنامج يستقطب اجماع اللبنانيين حول

اولوية مواجهة الاحتلال الاسرائيلي ، والحفاظ على وحدة لبنان وعروبته ، والالتزام بالديموقراطية نهجا وحيدا لمعالجة معضلاته الرئيسية ، وتنظيم العلاقات اللبنانية الفلسطينية بالاستناد الى الاتفاقات التي تكرسها وترعاها ، واعادة بناء مؤسسات الدولة واجهزتها وفي طليعتها الجيش على قاعدة التوازن الوطني .

٢ ـ اقامة حكم المشاركة الديموقراطية المتوازنة الممثل لجميع القوى الرئيسية والفعالة في البلاد وبما يعكس وزن الصف الوطني على حقيقته كطرف مقرر في حاضر البلاد ومستقبلها .

وفي معزل عن مثل هذه المواجهة الحاسمة للمنطق الذي تحمله « الجبهة اللبنانية » وتحاول فرضه الآن على الجميع كامر واقع ، سوف يكون مستحيلا التقدم خطوة فعلية واحدة على طريق معالجة ازمة الحكم التي يتسع نطاقها كل يوم .

فلا الترقيع في مشاريع التركيبات الوزارية ولا البحث عن المخارج الجزئية بشطب اسم هذا المرشح وتوزير ذاك ! ، بقادرين على تحويل مناسبة تشكيل الحكومة الجديدة الى منعطف جدي في حياة البلاد السياسية . هناك مشروع فئوي للاستيلاء على الحكم تعلنه وتعمل من اجله جهة معروفة وهو يحمل افدح الاخطار على مستقبل البلاد . فاما ان يتصدى له الجميع ليفرضوا التوازن الوطني الحقيقي قاعدة لكل حكم واما ان يتحمل المترددون في مواجهة مسؤولياتهم تبعات الازمة المستعصية التي سوف تغرق في دوامتها البلاد »[1] .

وتبين ان للقضية جذورها المتشابكة واغصانها الضاربة في البعد الدولي

ن وكان اقتراح حكومة جديدة مدخلا للحوار بين القيادات المارونية وعلى وجه التخصيص قادة حزبي الاحرار والكتائب وبين دمشق . وبالرغم عدم تحمس دمشق (او

---

١ ـ « الحركة الوطنية » : التساهل وراء موقف شمعون و « الجبهة اللبنانية » المعرقل لقيام حكم وطني متوازن » .
النهار ، الاربعاء ١٠/٥/١٩٧٨ ، ص ٥ .

بالاحرى اللاذقية)[1] لهذه الفكرة تمسك بها الرئيس سركيس . لتمسكه بالمعادلة المرتكزة على ان الامن اللبناني يتطلب خلق معادلة مقبولة من ثلاثة اطراف القيادات المارونية ، والمسؤولين السوريين والمسؤولين اللبنانيين .

وبالرغم من استنجاد الدولة بدول قمة الرياض[2] لمساعدتها على انجاح هذا المسعى ، فلم يتحقق لها النجاح بذلك .

وكان المقصود من هذا الاقتراح تحقيق امرين على الأقل :

الاول ، وقف التجاذب او تجميده على الاقل بين الفئات اللبنانية المتنافرة ، وذلك مقدمة للتفاهم على التمديد لقوات الردع العربية (او بالاحرى قوة المساندة للقوات اللبنانية الشرعية حسب مقررات قمة الرياض) بدون استثارة الحساسيات المعرقلة .

والثاني ، وربما الاهم ، استرضاء دمشق للدخول بحوار ، وان غير مباشر ، مع حزبي الكتائب والاحرار ممثلين في الحكومة المقترحة بالحمائم من قادتهما .

وقيل ان الاقتراح لذلك تناول صيغتين لتمثيل الطائفة السنية : الاولى تشرك في حكومة من ١٤ وزيرا ، مالك سلام ، وشفيق الوزان ، والثانية كمال شاتيلا وطلال المرعبي ، مع الرئيس الحص .

ويظهر ان زيارة الوزير بطرس الى اللاذقية لم تسفر عن اتفاق بهذا الخصوص ، ربما لان سوريا لم توافق على المبدا .

وربما كان السبب الابعد ان الصراع على الساحة اللبنانية كان قد اكتسب بعده الدولي معنى اعمق ـ على الأقل في نظر سوريا . وقد عبر وزير الخارجية السورية عن قلقه من هذا المعنى لوزير الخارجية اللبنانية بحضور الرئيسي سركيس والحص في القصر الجمهوري في بعبدا . وكان قلقه ذلك ، في الواقع ، وعلى ما قيل ، السبب في اتخاذه موقفا سلبيا من اقتراح قدمه القادة اللبنانيون . وكانوا يعتقدون انه يمكن ان يكون مدخلا للوفاق اللبناني

١ ـ اذا كانت من الفكر التي طرحها ، وعبثاً على ما يظهر ، وزير الخارجية في زيارته الى اللاذقية في آب ١٩٧٨ .

٢ ـ ما عدا مصر ، طبعاً ، لانها لم تكن على اتفاق تام مع الدول العربية الاخرى بسبب زيارة السادات للقدس . غير ان الاتصال بها تم بطرق غير رسمية ربما بواسطة الكاردينال برتولي والرئيس السابق شارل حلو .

السوري فيما يتعلق باعادة الاستقرار للجو اللبناني .

وجاء البلاغ السوفياتي ـ السوري[1] بتاريخ السادس من تشرين الاول ١٩٧٨ في نهاية زيارة الرئيس الاسد لموسكو يتهم اسرائيل بصراحة كلية « بالتدخل بالشؤون اللبنانية الداخلية » وليؤنبها على هذا التدخل !

ط ـ الخطة الامنية

ولا تخضع هذه للنقد العلمي المسؤول لان تفاصيلها ـ حتى خطوطها العريضة ـ لم تعلن .

تهمنا في هذه المناسبة ، وبالرغم من ذلك ، لانها تمثل بالنسبة للسياسيين ذوي الفعالية على الساحة اللبنانية تمثل تمثيلا موقفا الى حد ما على ما اتفق ان اشرنا اليه بالنسبة للتعاون في عملية « الاقناع » بين عناصر العقل والارادة الواعية والقبول الراضي من جهة وضرورات السياسة او قاهرات الظروف من جهة مقابلة .

غير ان التعليق التالي يتخطى هذه الحدود ـ هذا اذا ما وافق على صيغتها المقترحة . ننقله مذكرين القارىء بموقفنا الناقد من لغة عنوانه : « انها الفرصة الاخيرة للحكم » ، اذ ليس من الحكمة السياسية ان تدعْ ذهنية « الفرصة الاخيرة » . ان تستبدبنا . قد تكون مدخلا لليأس . وليس هذا الاحتمال سوى واحد فقط من عدة مآزق تورطنا بها ـ هذا اذا كنا جديين في مواقفنا معا من الحياة ، ومنها السياسة ، ومن لغتنا ، اهتمامنا بكلامنا واحترامنا له .

« لكننا نعود فنتساءل مع المتسائلين عن الخطة الكاملة الشاملة السياسية والامنية . عندما نقرأ الخطة نجد ان العبارات عن الوفاق اللبناني صيعت من المطاط الذي ليس من البلاستيك ولا من الكاوتشوك بحيث لا يمكننا ان نفهم ما هي هذه الحلول السياسية التي يقول الحكم بانها المدخل الرئيسي لحل الازمة اللبنانية وانه سيتقدم بتصوراته الى مجلس النواب . اننا بعد سنتين في ظل هذه المآسي التي تحصل كل يوم نعجب ونستغرب كيف ان

١ ـ الاذاعات المعروفة : لندن مونت كارلو ولبنان . وكذلك اذاعة لندن العربية ، « حول العالم العربي » الثالثة والربع من بعد ظهر السبت بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٧٨ .

الحكم ما يزال يتحدث عن التصورات »[1] .

وقد جمع الرئيس سركيس[2] بين الوسيلتين : تشكيل حكومة جديدة مع خطة امنية تنفذ خلال عشرة ايام .

جاء هذا الجمع ، وبالتالي كانت هذه الرسالة ، على اثر معركة حامية الوطيس بين قوى الجبهة اللبنانية وقوات الردع ، وخصوصا السورية منها ، امتدت رقعتها حتى شملت « بيروت والضواحي والمتن الشمالي وكسروان »[3] في يوم سابق وامتدت كذلك لتغطي قذائفها الحارقة واضواء مدافعها الثقيلة وصواريخها وقذائفها المضيئة صبيحة ليل لاحق[4] .

هـ ـ خلاصة واستنتاج

الوفاق ، وهو خشبة الخلاص ، بمعنى انه الأساس لنجاح الجميع من المحاولات التي تبذل للخروج من المحنة ، يبقى هو ذاته مؤسسا على رمل متحرك ما لم تتوفر لدى غالبية اللبنانيين الثقة المتبادلة بعضهم ببعض وبلبنان كيانا ونظاما ومنشأ حضارة .

هذا فيما يتعلق بجذور الوفاق التي ينبغي ان تتأصل في اعماق النفوس ـ الامر الذي لم يتوفر للبنانيين طيلة عهود استقلالهم . هذا يبين مدى « نجاح » المسؤولين الذين وضع مصيرنا بين ايديهم .

يستند هذا الرأي افتراض مجتزأ : أن وفاق اللبنانيين هو من صنعهم ، اي انهم هم المسؤولون اولا واخيرا عنه . بمعنى ، هذا صحيح ـ خصوصا على صعيد ومستوى معينين .

---

١ ـ « كرامي : انها الفرصة الاخيرة للحكم » ، النهار ، الجمعة ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .
راجع كذلك لاراء مغايرة في هذا الموضوع .

Lorient -Lejour .Beyroutts .Dim .29 Get.1978.P.2.

٢ ـ في رسالته الى اللبنانيين ، الاذاعة اللبنانية ، ٢ تشرين الاول ، ١٩٧٨ .

٣ ـ « يوم مجنون عاشته بيروت والضواحي والمتن الشمالي وكسروان » ، النهار ، الاحد ١/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٤ .

٤ ـ لم تصلنا الصحف اليومية هذا اليوم بسبب الظروف الامنية . ولكن اصوات المعركة ايقظتنا قبيل الثالثة صباحاً لنشاهد ، عن بعد ، نحو كللوريات المعركة على التلال المقابلة لنا في ضهور الشوير والمنحدرات . (صبيحة ٢ ت الاول ١٩٧٨) وظلت الحرائق التي اشعلتها القنابل مشتعلة حتى المساء .

غير انه ، وبمعان مختلفة متعددة ، وعلى صعد كثيرة ومستويات ، يخضع كذلك لمغريات وضغوط وتأثيرات . وذلك بطبيعة الحال . وهذا من مضامين الاطروحة التي ساندناها عبر هذه الدراسات وعبرنا عنها بلغة المدارات الثلاثة للسياسة اللبنانية المعاصرة . في هذا الاطار ، وفي ظل مطلب استقلالية القرار اللبناني ، يثار السؤال : الى اي مدى تولدت لدى اللبنانيين ، في ظل الاستقلال ، مناعة تخولهم ان يتعاملوا ، تأثرا وتأثيرا ، بوعي وصمود ، مع تلك المغريات والضغوط ؟

واذا قرأنا في الأزمة المحنة دلالات ذات مغزى ، فبعضها ينعكس على هذا السؤال . وينعكس لتشجع على جواب غير مشجع عن هذا التساؤل .

ويبقى ، اخيرا ، ان هذا الوفاق ليس بجميع عناصره عملية واعية وارادية . تتداخل مع هذه عناصر قاهرة .

نقول هذا لا لننفي مسؤولية اللبنانيين تجاه تحقيق الوفاق عاموديا في النفوس وافقيا متعاملين مع ابعاد المدارات الثلاثة للسياسة اللبنانية باستقلالية وواقعية تعطي القاهرات والضرورات حقها .

القسم الثاني

ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ لبنان السياسي المعاصر

١ ـ يوسف ابراهيم يزبك
٢- سامي مكارم
٣ ـامين ابو عز الدين
٤ ـ وجيه كوثراني
٥ ـ هشام نشابه
٦ ـ جان شرف
٧ ـ فؤاد افرام البستاني
٨ ـ محمد علي مكي
٩ ـ المؤتمرون في بغداد وكهان التاريخ

ملاحظات منهجية
حول كتابة تاريخ لبنان
السياسي المعاصر

١ -

آ - وقوع في شرك التشريع المنهجي :

سقط المؤرخ « الاستاذ الكبير » يوسف ابراهيم يزبـك في فخّ التشريع المنهجي حيث قال : « لا تصدق من قال لك انه علماني ، او انه ضد الطائفية »[1] .

وحيث ردد وزعم انه برّر وعممّ فزادت اخطاؤه ونبت كلماته :

« ونحن في الشرق شديدو الحساسية بالدين ، وقد طبعـت حياتنـا السياسية والاجتماعية كلها بالطقسيات الدينية فلا تصدق من يزعم انه علماني ، او انه ضد الطائفية ، ومن زعم

---

١ - « يوسف يزبك : لبنان عربي قول خاطيء ولبنان غير عربي قول خاطيء كذلك ! » ، الحوادث، العدد ١١٣٩ ، الجمعة ١ ايلول ١٩٧٨ ص ٦٠ .

وتصح التهمة ذاتها على الدكتور فؤاد افرام البستاني حيث يقول : « الطائفية بشكلها الحالي لا يمكن ان تزول ، فلبنان هو اتحاد طوائف . وحيث يقول : « العلمانية في لبنان سخف واهانة ولا يمكن ان يقول بها الا جاهل او منافق » .

«فؤاد افرام البستاني : كيف يكون لبنان عربيا وهو موجود قبل العرب بخمسة الاف سنة ؟ » الحوادث، العدد ١١٣٨ ، الجمعة ٢٥ اب ١٩٧٨ ، ص ٥٩) ، راجع كذلك « العلمنة في الكسليك ، « النهار ، الاحد ١٢/٣/١٩٧٨ ، ص ١٥ .

غير هذا فقل له بلساني انه كاذب »[1]

وانه ، اي الاستاذ يزبك لم يعط الانسان الشرقي حرية الاختيار الصادق والمخلص بين « العلمانية » والطائفية ـ حتى ولو كان الخيار الاصلي .

ثم ، وليزيد الطين بلة ، كذّب من صدّق باختياره الاصيل الصادق ومن صدّق كذلك بوصف خياره هذا . قد يصعب وجود امثال هذا الانسان الصادق على الصعيدين المذكورين (صعيد الخيار وصعيد وصف هذا الخيار) ـ وهذا اكثر ما يمكننا التساهل به مع موقف « الاستاذ الكبير » ـ غير ان وجود مثل هذا الانسان ، وحتى في الشرق ، ليس بالمستحيل لا منطقيا ولا اختباريا* . فان وجد مثل هذا الانسان احرج « الاستاذ الكبير » احراجاً كبيرا ـ طبعا اذا اعتقد معنا بأن الخيار الحر الاصيل وقول الحق والالتزام ، بالنص المعبر عن الحقيقة من الظاهرات الاساسية للأستاذ الكبير ـ وأنه ، بدونها ، يصغر كثيرا[2] .

ب ـ مفاهيم مشوشة .

وتتشوش ، من مرتقب علمي منهجي ، مفاهيم « المنهجية » ، و« المنهجية التاريخية » و« المؤرخ » ، وعلاقة المنهجية بالصدق او بالحقيقة في المقتبس التالي :

« حول المنهجية التاريخية اقول لك ، ان الذين يتوسلونها اداة للوصول الى وجهات نظر معينة ، ليسوا مؤرخين . انهم مفسرون والمنهجية لها اصول ، فاذا اتبعت لم يعد مستطاعا استغلالها لغايات . انا افهم ان يفسر المؤرخ حدثا تاريخيا تفسيرا خصوصيا ؟ وهذا معقول ، اما ان يغير الحقيقة لاجل تفسيره فهذا غير مسموح به ، ومن تقيد بالمنهجية كان صادقا ومن ضل عنها فهو غير صادق وبالتالي غير مؤرخ »[3] .

فمن هو المؤرخ حسب هذا المقتبس ؟ هو من يتوسل « المنهجية التاريخية » لا « كاداة للوصول الى وجهات نظر معينة » ـ حتى ولو كانت هذه « الوجهات النظر » مدعومة بالمعطيات العلمية والمقاييس الموضوعية « والاصول » فكانت صادقة « تنسجم مع « الحقيقة » فلا تغيرها ولا تشوهها ؟

* وعلى هذا الاساس تسقط دعوى الدكتور فؤاد افرام البستاني المقتبسة مردّه ، في الحاشية السابقة .

١ ـ المرجع ذاته .

٢ ـ واغلب الظن انه يعتقد لقوله : « اني اعطي كل ذي حق حقه » (المرجع ذاته ، ص ٦١) .

٣ ـ المرجع ذاته .

وما هي تلك « الاصول » ؟

وهل يعقل ان يصبح المتبع لتلك الاصول اسيرا لها بمعنى انه « لم يعد مستطاعا استغلالها لغايات ؟ « للاصول » المنهجية الاصيلة اهميتها ـ من ان تهدى البارع باستخدامها سواء السبيل . ولكن « يبقى » باستطاعة الانسان ، وخصوصا ان لم يلتزم سابقا ، باستقصاء الحقيقة والتعبير عنها متى وجدها ، والمؤرخ ليس من الضروري ان يلتزم بهذه المبادىء ، يبقى باستطاعة هكذا انسان ، وان مؤرخا ، ان يستخدمها « لغايات » .

المؤرخ شيء ، والمؤرخ الملتزم باظهار الحقيقة العلمية شيء اخر . ولا يحق لنا ، هذا اذا اردنا وصف الحقيقة التاريخية باقرب ما يكون الى الموضوعية ، ان نشترع فنحصر « المؤرخ » بالمؤرخ الملتزم ـ حتى ولو كنا نميّز بين الاثنين ونفضل الثاني على الاول . اذ لو فعلنا لاسقطنا من لائحة المؤرخين التاريخيين الكثير الكثير من جهابذته المعروفين .

وكيف يمكن ان يتبع « المؤرخ » « الاصول » الاصيلة للمنهجية ويبقى « معقولا » ان يفسر حدثا تاريخيا تفسيرا خصوصيا ؟ اوليس في هذا التخبط كفرا بمنافع جميع الاصول ؟

ج ـ « التفسير الايديولوجي »

اغلب الظن ان « الاستاذ الكبير » يريد ان يميز ، ولكن بكثير من التشويش والخبط العشوائي فيما يتعلق بغاية المنهجية واصولها ومقدار تحديدها لارادة الانسان ، بين ما نرى ، لاسباب منهجية وفكرية معا ، ان تميز بينهما ـ « التفسير العلمي » والتفسير الايديولوجي .

الاول مقبول علميا ويفرض احترامه على الملتزمين بالتفتيش عن الحقيقة والثاني غير مقبول ، وربما لانه لا يفرض احترامه كما يفعل الاول . فهذا الاخير قد يكون « خصوصيا » وهو وان كان هكذا « معقولا » ، فانه غير مقبول علميا . ومن اسباب رفضه . انه « يغير الحقيقة لاجل تفسيره » ، او « لانه غير صادق » .

وهل يكون دائما من « تقيد بالمنهجية صادقا » ؟ واية منهجيّة ؟ تتداخل وهذا السؤال مسائل العلاقة بين الغاية والوسيلة . فمن الممكن ان تستخدم الوسيلة (اي المنهجية) استخداما صادقا دون ان تكون صادقا في غايتك . اذ يمكن ان يحسن استخدام الوسيلة كما يمكن ان يساء . بالطبع الافضل ان تكون صادقا في الاثنين معا ـ في الوسيلة وفي الغاية ـ

ولكن ليس ربط صدق الاولى بصدق الثانية ربطا منطقيا بمعنى ان الفصل بينهما هو امر مستحيل . فقد تخيب الحياة ظنون من وقع في مثل هذا الخطأ . ويظل هذا الربط خطأ منهجيا حتى وان لم تخيب الحياة ظن صاحبه .

ومن مهمات الالتزام ان يضمن ، بقدر ما تصح الضمانة ، هذا الربط الصادق .

وتستعمل المنهجية ، اصلا ، لان الصدق هو المرجو من ممارسة توجيهاتها ، ولكن تبقى هذه التوجيهات ، وبالتالي المنهجية باسرها ، رهن رغبة الانسان الذي يستخدمها . وليست هذه دائما بالضمانة التي لا تثير الشكوك . حتى وان دعمها الالتزام بالحقيقة الموضوعية - تفتيشا وتعبيرا وربما فعلا كذلك . الالتزام يقلل من ظروف الشك ومبرراته غير انه لا ينفيها نفيا مطلقا .

وعلى هذا الطريق ، قد يكون التفسير الايديولوجي خطوة اولى.اما التفسير العلمي فهو الخطوة - او بالاحرى احدى الخطوات - الاخيرة . اذ ليس التفتيش العلمي عن الحقيقة الموضوعية بذى نهاية . انه عمل مستديم .

٢ -

ويأتي التمييز بين التفسير الايديولوجي والتفسير العلمي في المقتبس التالي :

« ان المنهجية في التاريخ[1] ترمي الى الوصول الى الحقيقة . « فاذا كان المؤرخ لا يرمي الى توخي الحقيقة كانت منهجيته ناقصة ، وبالتالي غير علمية[2] . واذا رمى المؤرخ الى تحريف الحقيقة ، يكون قد انحرف عن المنهجية العلمية في كتابة التاريخ . وهذا مع الاسف ما نراه في كثير من كاتبي التاريخ في لبنان ، ولا اقول المؤرخين ، اذ انهم يشوهون الحقائق في سبيل إثبات وجهة نظر معينة او اغماط حق بعض الفئات او الدعاوة لبعض المواقف السياسية او الطائفية . لذلك نراهم لا يتوخون البحث العلمي الدقيق ولا ينظرون الى الموضوع الذي يطرقونه الا من ناحية معينة ، في حين ان المؤرخ يجب ان يحيط بموضوعه من

١ - هذا التعبير اصح من التعبير « المنهجية التاريخية » . ذلك لان المنهجية المؤتمنة تستعمل في التاريخ كما في غيره من المحاولات الانسانية ، كالسياسة والتربية والعلم .

٢ - تستند هذه الموضوعة الى افتراض خاطىء : ان « المنهجية العلمية » هي منهجية كاملة، هذا امر لم يتوفر لنا بعد.فالعلمية ليست بحكم الضرورة كاملة . اذن قد تكون المنهجية علمية وناقصة معا . في الواقع هذا هو مدعانا . وهو بالتالي ما يكون تحديا للعلماء جميعا لا للمؤرخين وحسب : ان يكملوا المنهجية . راجع المنهجية والسياسة ، للمؤلف ، دار العلم للملايين ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، بيروت ، ١٩٧٨ فصل : مفترضات منهجيتنا . . » وكذلك الرسم على غلافات الطبعات الثلاث .

جميع جوانبه فيبحث عن الاسباب والنتائج جميعها[1] ويثبت الوقائع بطريقة موضوعية تتنكر لكل ذاتية ولكل عاطفة شخصية سلبية[2] فيجب على كاتب التاريخ ان يعلم انه مهما زور التاريخ او مهما بالغ في بعض الجوانب واهمل بعضها الاخر لن[3] يصدّقه التاريخ فيما بعد ، وان صدّقه بعض العامة من الناس . وهكذا لن يرحمه التاريخ بل سيحكم عليه في المستقبل حكمه العادل وسيعيده « الى حجمه الاصلي »[4] فيكون بذلك قد جنى على نفسه دون ان يستطيع ان يشوه الحقيقة او يحرفها على المدى الطويل[5] .

ومن الواضح ان التفسير العلمي هو المقياس المقبول ، لدى الكاتب ، بالرغم من كثير من الغموض الذي يلفه . ولذلك يحّمله اكثر مما يتحمل من تبعات .

كما ان هذا المفهوم للتفسير العلمي ينوء تحت أثقال عقائد يساعد التفسير العلمي بايضاحها وربما بدعمها من قبل المسؤ ولين ولكنه لا يضمن نجاح تحقيقها . أمثال ؟ « وهكذا لن يرحمه التاريخ » ، « بل سيحكم عليه في المستقبل حكمه العادل » . « ودون ان يستطيع ان يشوه الحقيقة او يحرّفها على المدى الطويل ؟

وفي جميع هذه المسائل تساعدنا المنهجية المؤتمنة على تلمس طريقنا وحدودنا عبر تلمسنا لحدودها وامكاناتها . ولكن بحث هذه الامور ليس من مهمات هذا البحث .

نرجع الى التمييز الذي يهمنا توضيحه :

اذا اردت ان اكتب تاريخ لبنان فانا اكتبه بمنهج علمي موضوعي مجرد عن عواطفي

١ - هذا مطلب مثالي ، وانه في الواقع قلما يتحقق . رب سبب كان مجهولا في زمن معين او عهد ! فكيف تطلب من المؤرخ الحصول عليه ، اذا كان ذلك غير ممكن ؟

٢ - « السلبية » هنا تشوه المعنى لا يصح ان تستخدم ههنا . وكذلك نقيضتها « الايجابية » . راجع اشكالات ، للمؤلف ، « التمهيد » .

٣ - هذه استباقة للوقائع قد تصح وقد لا تصحّ . وحتى وان صحت تاريخيا يظل القول بها ، منهجيا ، خطأ فاضحاً !

٤ - تستند هذه الجملة ايضا على افتراض غير ثابت . ليس من الضروري ان تعرف الحقيقة يوما . قد لا تعرف مطلقا ! (راجع كذلك للمؤلف دراسات في الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي لطلاب الدراسات العليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية للعام الدراسي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، ص ١١١) .

٥ - « سامي مكارم : « دور لبنان في بعث النهضة العربية اعطاه حضورا مميزا في التاريخ العربي ! » الحوادث، العدد ١١٤١ ، الجمعة ١٥ ايلول ١٩٧٨ ، ص ٥٨

الشخصية وما يمكن ان تكون افكارا مسبقة . ان هذه المنهجية ليس لها لون ولا دين . ان صفة المؤرخ الحق هي التجرد وعدم الانحياز توخيا للوصول الى الحقيقة ذلك لانه في كتابة التاريخي يتمكن الانسان من اخذ العبر والدروس . فاذا موهت الحقيقة بسبب التأثر في الاهواء والعواطف ، دينية كانت ام سياسية ، امتنعت هذه العبر والدروس واصبح الانسان معرضا للوقوع في اخطاء الماضي وبالتالي اضعنا على انفسنا فرص التقدم والتطور والعطاء ، فاصبحنا بذلك غير امناء على هذا البلد نخونه دون ان ندري ، ونشد به الى الوراء ونحن نتبجح بالوطنية والاخلاص له »[1] .

ولقد سبق والمحنا الى ان تمويه الحقيقة هو صفة من صفات التفسير الايديولوجي ولهذا ، وبقدر ما يكون مطلبنا هو التعرف على الحقيقة الموضوعية ، يُرفَضُ هذا التفسير بصفته لا يفي بالغرض المطلوب .

ثم ، ان الاعتبار بدروس الماضي عبر دراسة التاريخ مشكلة عويصة تحتاج الى الدراسة المستفيضة الوافية[2] . ومهما تكن نتائج تلك الدراسة يظل اساسها المسند التعرف الى الحقيقة الموضوعية . ولـذلك لا يؤثـر مشكل الاعتبار بدراسة التـاريخ ، مهما تعقّد وتشابكت غصونه ، على سلامة النقطة هذه موضوع التعليق .

ولذلك يعتبر الخلط بين الاثنتين موشر ضياعٍ لدى الباحث المسؤول .

وكذلك فيما يتعلق « بامكانية التقدم والتطور » .

اما العطاء ، فلا يتطلب الاستناد الى الحقيقة الموضوعية . يظل عطاء بقطع النظر عن اسسه العلمية ودوافعه !
وتتغير الصـورة مع العطاء « الحضـاري الاصيل » يتطلب هذا الاسناد الى الحقيقة الموضوعية من جهة والى الدوافع الانسانية والوعي الملتهب من جهة ثانية .

اما قضية المواطنة فهي قضية اكثر تعقيدا مما يتبادر الى الذهن . والتمييز بين المواطنية الحقة والمواطنية المزيفة او المخدوعة تمييز يستند هو بدوره الى التمييز بين التفسير العلمي والتفسير الايديولوجي . وربما لذلك يصبح التفسيرالعلمي مطلبا لا علميا وحسب ولا سياسيا فقط بل وكذلك مطلبا وطنيا .

---

١ ـ المرجع ذاته .

٢ ـ ملحم قربان ، الواقعية السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ص ٧٩ .

٣ ـ

ونقرأ في المقتبس التالي ، ولو ضمنيا ، ادانـة تستنـد الى كون المدان يمـارس التفسير الايديولوجي لاحداث التاريخ اللبناني او بعضها . لهذا السبب نلفت اليه النظرة .

« قرأت في عدد « الحوادث » المؤرخ ٢٥ اب (اغسطس) الماضي حديثا للدكتور فؤاد افرام البستاني عرض فيه لنـواح من تاريخ لبنان وشخصيته الحضـارية . ويبـدو ان المتحدث ـ رغم ما عرف عنه من سعة الاطلاع في المواضيع الادبية والتاريخية ـ قد رام من حديثه هذا تحقيق مآرب اكثر من اثبات حقائق . وهو القائل في حديثه هذا انه ليس هناك حقيقة مطلقة الا في العلوم الرياضية[1] . وهذا في ظنه يفسح له المجال لان يستعين بالحقائق التاريخية غير المطلقة على تحقيق مآرب وغايات مختلفة ومنوعة لان ذلك امـر في الطبيعـة البشرية على حد قوله . ان مثل هذا الكلام لا بد ان يقابل بشيء من التحفظ والحذر ولا سيما متى كانت تلك الطبيعة البشرية ذات لون معين او ان صاحبها من لبنان حيث اصبح التـاريخ يحـور ويسخـر لاغـراض سياسـات محلية وليؤيد نظـريات واهدافـا طائفية والسياسة[2] كما هو معلوم ـ ما دخلت شيئا الا افسدته . . »[3] .

فاذا صحّت تهمة الكاتب ضد الدكتـور فؤاد افـرام البستـاني ـ اذا صحـت ، يكون الدكتور البستاني قد مارس التفسير الايديولوجي للتاريخ .

اما البحث في كون هذه التهمة صحيحة او غير صحيحة ، فهو خارج عن اطار مهمات هذا البحث . غير ان هذا الاستنتاج ينبغي ان يتناول ، وبطريقة علمية ، المعطيات ذات العلاقة به .

وليست مقولة الدكتور بستاني المخطئة ، على فكره ، « ليس هناك حقيقة مطلقة الا في

---

١ ـ الواقع انه ليست هناك حقيقة مطلقة في مطلق علم . راجع للمؤلف المنهجية والسياسة طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ ، « الحقائق » ، ونسبية الحقيقة » .

٢ ـ تصح هذه التهمة على السياسة ـ لبنانية كانت ام غير لبنانية ، ممارسة من قبل اناس غير ملتزمين بالحقيقة ـ تفتيشا وتعبيرا وممارسة .
ولا تصح هذه التهمة مطلقا على السياسة علما مستقلا او جزءا من فلسفة اجتماعية غايتها تطوير الانسان والمجتمع معا الى الافضل . راجع للمؤلف « الاخلاق والمجتمع » بيروت ١٩٧٤ .

٣ ـ « لولا لبنان الامس ما كان لبنان اليوم » ، امين ابو عز الدين ، الحوادث، العدد ١١٤٢ ، الجمعة ٢٢ ايلول ، ١٩٧٨ ، ص ٧٣ .

العلوم الرياضية » من عداد هذه المعطيات . اذ ، مع هذه المقولة كما بدونها ، يمكن الدكتور البستاني ان يدرس التاريخ موضوعيا كما يمكن ايضا ان يدرسه ويفسره ايديولوجيا .

على كل يحصر الكاتب تطبيق مبدأ عام ، وربما لعدم تمكنه من مبادىء المنهجية المؤتمنة ، ليجعله ينطبق على مثل محدود حيث يقول : « ان مثل هذا الكلام لا بد ان يقابل بشيء من التحفظ والحذر » . لو يدري ، لعمم ، وفي نطاق الاصول المنهجية الاصيلة ، مبدأ « المقابلة بشيء من التحفظ والحذر » ، على مطلق قول بدون استثناء . ان هذا لمن منطلقات المنهجية الصحيحة . هذا هو بالضبط المقدمة الاولى لمطلق تفسير علمي .

بعد هذا الانطلاق الحذر البيّنات هي التي تقضي على الشك والحذر ، او بالمقابل ، تقوّيهما .

٤ ـ

آ ـ التفسير العلمي : معنى ثان

يهمنا المقتبس الطويل التالي لاكثر من سبب . اهم هذه الاسباب اربعة :

الاول : انه يقدم لنا نقدا قاسيا للمفهوم الذي نتبنّى في « التفسير العلمي » .

والثاني : انه يقدم بديلا له .

الثالث : يتمتع هذا البديل بشهرة عالمية .

الرابع : انه المفهوم المنبثق من المادية التاريخية . ولهذا فنقدنا له ، اذا نجح ، حقق مكسبا حضاريا ذا شمول عالمي .

« تهدف المنهجية التاريخية الى البحث عن الحقيقة التاريخية . بعض المؤرخين يتوسلها اداة للوصول الى الحقيقة ، والبعض الاخر يجعل منها وسيلة ليحقق بها وجهة نظر معينة . فما هو رأيكم في الموضوع !

ـ صيغة السؤال تنطلق من وجهة النظر « التجريبية » Empiricism « الوضعية » Positivism فهمها وممارستها للتاريخ . فهذا الاتجاه يقول ان ثمة « حقيقة تاريخية » قائمة بذاتها ، والمؤرخ « الموضوعي » « والمتجرد » هو الذي يبحث عن هذه « الحقيقة » باتباعه طرائق البحث العلمي في جانبه « التكنيكي » . هذا الاتجاه نما في اوروبا في غضون القرن

التاسع عشر كرد على الايديولوجيات الخلقية والسياسية والفلسفية الغيبية في النظر الى الماضي . وقد انتج ما يسمى علم الاسطوغرافيا » Historio-graphie ، وكان ان لعب هذا العلم دورا مهما في اكتشاف « المادة التاريخية » وتقييمها وارساء القواعد التكنيكية في البحث والتنقيب . بيد ان تطور هذا العلم وممارساته وممارسته في ظل تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان الاوروبية جعله ميدانا رحبا للتعبيرات الايديولوجية المختلفة من « شوفينية » وعنصرية « ودعوات » توسعية « كوسموبوليية » تحت شعار « التفوق الحضاري » او الاحساس « بالواجب الارسالي » . . الخ . . وبالرغم من تحول هذا العلم الى ايديولوجيا اصر اصحابه على ترداد تعابير (الموضوعية) و« التجرد » و« الابتعاد » عن كل « نظرية فلسفية » .

بيد انه في سياق تبلور منهج المادية التاريخية في خضم صراع الطبقات في المجتمعات الرأسمالية والنتاجات النظرية التي رافقت هذا الصراع بهدف تفسيره واكتشاف قوانينه ، كان علم التاريخ يتطور ليصبح علم « تطور المجتمعات » ، اي تفسير الواقع وفهمه كليا[1] ، اي دراسة نمط النتاج القائم والعلاقات الاجتماعية القائمة وايديولوجيات الفئات والطبقات الاجتماعية . . . الخ . .[2] .

وهنا وبفعل هذا التأثير اصبحت « المنهجية التاريخية »[3] تهدف الى تفسير الواقع وفهمه فهما علميا لا الاكتفاء بوصفه الظاهري ، اي دراسة جدلية الواقع الملموس ورصد حركة التاريخ في مجتمع من المجتمعات ، حركة قواه الاجتماعية والسياسية ومجمل تعبيراتها الفكرية . ومن هنا تصبح تعابير من مثل « البحث عن الحقيقة التاريخية » ، « الموضوعية » ، « التجرد » . . . الخ . . تعابير مطاطة كثيراً ما يستخدمها الباحثون من ذوي اتجاه المنهج « التجريبي » Empirique للدفاع عن اسلوب انتقائي وصفي سطحي يتستر وراء تقديس الوثائق التاريخية لتغييب القوانين العامة التي يتطور وفقها مجتمع من المجتمعات .

وهكذا ، « فالبحث عن الحقيقة التاريخية يعني من وجهة نظري لا « الحياد » او التجرد

---

١ ـ هذا مطلب غير علمي .

٢ ـ وهذا مما يتنافى ومطلب العلميّة الأساسي : اي الدقة .

٣ ـ راجع نقدنا لهذا التعبير في هذه الدراسات ص . هذا تعبير فيه الكثير من الضلال والسطحية والتخبط الفكري .

« الذي يفتعله المؤرخون « المثاليون » و« التجريبيون » ويؤكدون عليه شكلاً بينما يغرقون عمليا حتى اذنيهم في الايديولوجيات السائدة فينحازون عن وعي او غير وعي الى جانب التصور التاريخي للطبقات الحاكمة وما تمليه مصالح هذه الاخيرة من قيم وافكار وعودة الى بناء الماضي على صورتها ، او انهم يقعون في سلسلة من الاخطاء التي تكرر نفسها بسبب غياب « النظرية العلمية الاجتماعية » والاعتماد الكلي على الاطلاع على الوثائق والمعلومات السائدة التي تكرر نفسها عبر وسائل الاعلام الرسمية والكتب المدرسية وغيرها . فهل يفترض بمؤرخ لبناني كبير مثلا ان يكتشف بعد كل فترة من الاطلاع على الوثائق خطأ ما كتب قبل سنوات ؟ هل كان من الصعب اكتشاف خطأ ما يشيّعه « العرف اللبناني المألوف » والكتب المدرسية عن الامارة اللبنانية » قبل هذا الوقت ليكتشف اخيرا وبعد سنوات « الحقيقة التاريخية » التي تقول : « ان الامارة نظام التزام » . . .[1]

كان من السهل جدا معرفة ذلك لو عرفنا خصائص « نمط الانتاج الاسيوي » نظريا ، وطبيعة « الاقطاع » والملكية الزراعية والسلطة في الاسلام .

الخلاصة انني ارفض التجريبية التي تدعي احتكار البحث عن « الحقيقة التاريخية » وارى ان منهجها الانتقائي هو الذي يسمح بان يتحول التاريخ الى « ادب ايديولوجي » اي خرافي ـ اسطوري محرف للواقع[2] .

اما « وجهة النظر » التي يتخوف منها في البحث التاريخي ، فموجودة في كل بحث وبقدر ما يتبرأ منها المؤرخ ـ الايديولوجي تبدو واضحة بين السطور حتى في ترتيب الوثائق نفسها . فالمقياس العلمي في منهجية المؤرخ ليس وجود وجهة نظر او عدمها . انها موجودة حكماً ، قصد المؤرخ ذلك ام لم يقصده . والسؤال المنهجي الذي ينبغي ان يطرح : عن اية قوى اجتماعية تعبر وجهة النظر هذه ؟ فبقدر ما تكون معبّرة عن القوى الفاعلة في التاريخ بقدر ما تكون قريبة من الواقع ومن حركة التاريخ . وبالتالي بقدر ما تكون وجهة نظر علمية تحاول ان تلتقط القوانين التي تحكّمت في مجريات الاحداث في مرحلة تاريخية معينة وبذلك تكون بعيدة عن الانزلاق في الايديولوجية ذات الوظيفة التبريرية[3] لمصلحة فئة او طبقة او طائفة تتمثل تاريخا خاصا لها من الموقع المهيمن او الغالب تاريخا غير تاريخ

١ ـ على الأغلب يعني الكاتب الدكتور كمال الصليبي .
٢ ـ يجدر بالدارس العلمي ان يتمعن بهذا التعريف للايديولوجية .
٤ ـ وهذا من صفات التفسير الايديولوجي .

الجماهير ، اي غير تاريخ الواقع .

ومن جهة اخرى ان تشديدي على رفض منهج « التجريبية » لا يعني انني اعتقد بوجود نظريّة جاهزة ، لها منهجها وقوانينها وتصلح في كل وقت وكل مكان وكل مجتمع . لا شك ان نظرية المادية التاريخية هي اكمل النظريّات وهي تصلح لان تكون منطلقا منهجيا عاما . . بيد ان هذه الاخيرة ليست قوالب ونصوصا مجتزأة وقوانين انتجت لمجتمعات معينة تسحب بصورة جامدة على مجتمعات اخرى مختلفة في تطورها . ان اتقان بعض « المقولات » الكتبية (؟) من الماركسية لا تشكل عدة منهجية صالحة للمؤرخ « تعصمه » عن الخطأ . فمثل هذا الموقف يلتقي عمليا مع الموقف المثالي الذي لا يرى مثلا في « المنطق » منهجا يعصم عن الخطأ . في رأيي ، في الحالتين ضلال وتضليل .

اما « المنهجية التاريخية » التي ارى انها تصلح لبناء الماضي بناء علميا فينبغي ان تتكون : اولا من تراكم من المعارف النظرية حول تطور المجتمعات التي انتجت نسبيا قوانين تطورها وفهمت بالتالي فهما علمياً ـ أيْ ماديا ـ صراعاتها الاجتماعية ، وثانيا من معارف وثائقية تحصل بطريق البحث والتنقيب والتقميش . والمستويان مترابطان ارتباطا عضويا »[1] .

ب ـ تقييم

ينبغي ان نلاحظ باديء ذي بدء ، ان هذه المقطوعة ، في عنوانها[2] ، تؤكد على امرين يهمنا » امرهما :

الاول : هو التمييز بين التفسير العلمي والتفسير الايديولوجي .

والثاني : هو قبول التفسير العلمي وان بمفهوم مختلف عن مفهومنا السابق ، وبالتالي ، وبمنطق هذا القبول ، رفض التفسير الايديولوجي ـ على انه تفسيرا يشوه الحقيقة .

ثم يتعرض المقتبس المدروس الى صفات المفهوم العلمي كما نفهمه ـ او الاصح الى بعض هذه الصفات . فما هو اهمها ؟

١ ـ « وجيه كوثراني : اكثر مؤرخي لبنان ايديولوجيون . . . وهذا متناقض تماما مع علم التاريخ » . الحوادث، العدد ١١٤٠ ، الجمعة ، ٨ ايلول ، ١٩٧٨ ، ص ٦٠ .
٢ ـ راجع الحاشية السابقة .

اولا : ان هذا المفهوم ينطلق من وجهة النظر التجريبية[1] . هذا صحيح . هذه نقطة انطلاق وحسب . نقبلها لانها افضل ما لدينا . ونقبلها ، فوق ذلك ، لا كنهاية صحيحة بل كنقطة انطلاق تصح فيها عادة اعادة النظر اذا ما تبين انها مخطئة . وهذا تحفظ مهم جدا ـ واهميته العلمية تكمن في انه يمنع[2] الانزلاق من التفسير العلمي الى التفسير الايديولوجي . فمن اراد ان يبقى في حرم التفسير العلمي وان لا ينزلق في مزالق الايديولوجيات عليه ان يبقى يقظاً لممارسة هذا التحفظ ممارسة دقيقة وواعية .

ثانيا : يعتقد كاتب المقطوعة المدروسة ، واعتقاده هذا خطأ على ما نظن ، « ان ثمة حقيقة تاريخية » قائمة بذاتها . ينطوي هذا الموقف على تعبيرين مضللين ، « حقيقة تاريخية » وقائمة بذاتها .

هل هنالك « حقيقة تاريخية » تختلف نوعا عن الحقيقة العلمية ؟ وبالمثل تصبح هنالك « حقيقة جغرافية » و« حقيقة ادبية » ؟ مثلا ؟ اذا كان هذا هو المقصود ففيه ، اذن ، الكثير من الشطط .

والحقيقة « القائمة بذاتها » ماذا تكون عمليا ؟ اهي مستقلة كل الاستقلال عن جميع الحوادث والناس ؟ اذا كان هذا هو المقصود فهو شطط كذلك . ذلك لان الحقيقة ، على انواعها الثلاثة[3] ، بقدر ما هي موضوع دراسة علمية او صفة تلازم هذه الانواع من الدراسات ، هي علاقة او مجموعة من العلاقات . وبالتالي لا يصح تماما وصفها « بالقائمة بذاتها » .

ثالثا ، يذهب صاحب المقطوعة الى ان « المؤرخ الموضوعي » و« المتجرد » هو الذي يبحث عن هذه « الحقيقة باتباعه طرائق البحث العلمي في جانبه « التكنيكي » .

هذا صحيح . ولكنه ناقص . ونقصه يظهر على صعيدين : الذاتي ، اذ ان التجرد والموضوعية ليستا بكافيتين لوصف « المقومات الذاتية » للمنهجية المؤتمنة ، والموضوعي ،

---

١ ـ بجانب هذا المفهوم شيء غير مفهوم ، وربما لانه ناقص طباعيا ، عن « الوضعية » . تنبغي الملاحظة مع هذا ، ان التجريبية تختلف اختلافا هاما عن الوضعية . انهما مدرستان مختلفتان احداهما عن الاخرى . وعدم التمييز الدقيق بينهما ، خصوصا على مستوى معين ، يقود الى ضلال وضياع .

٢ ـ لهذا التحفظ اهميته لانه من الوسائل التي تمنع من يتنبه لها من الانزلاق المشار اليه .

٣ ـ تراجع لذلك للمؤلف المنهجيّة والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١٧ .

اذ ان الجانب « التكنيكي » لا يستنفد المتطلبات « الموضوعية » او « المقومات الموضوعية » لتلك المنهجية[1] .

وهكذا ، وحتى يعطى التفسير العلمي حقه من الاحترام ، ينبغي ان يتمم هذا النقص المزدوج في تعيين مقومات المنهجية : مقوماتها الذاتية ومقوماتها الموضوعية معا وارتباط النوعين بعضهما بالبعض الاخر .

وفي هذه الاعتبارات ما فيها من الروابط التي لا بُدّ ان يستنجد بها من يرفض الإنزلاق من التفسير العلمي الى التفسير الايديولوجي .

رابعا : يمرر كاتب المقطوعة ملاحظة تاريخية بالنسبة « لنمو » العلم « وتطوره » و« ممارسته » والدور « التاريخي » الذي لعبه في « اكتشاف المادة التاريخية » . وفضلا عن اننا لا نفهم ماذا تعني بالضبط « المادة التاريخية » ، فان هذه الملاحظات التاريخية ، لا تقدم ولا تؤخر ، ان صحت وان اخطأت ، في صحة وسلامة النظرية المقدمة تفسيرا صحيحا « للتفسير العلمي » . لذلك لن نعلق عليها بشيء .

ذلك لان صحة الفكرة شيء وتاريخها شيء مختلف تماما . وهذا مبدأ منهجي هام تترتب على اهماله نتائج مزعجة بالنسبة للانزلاق المحذور .

ثم ان سلامة الفكرة او النظرية شيء لا تحاسب عليه ، بحكم الضرورة ، بمقتضى ممارستها . قد تكون النظرية سليمة وممارستها مشوشة او خاطئة . من الافضل ان لا يتدهور الفعل في ظل النظرية السليمة الى فعل ينعكس على النظرية هذه بشكل يُظَنُّ معه انها اصبحت ايديولوجيا . ولكن التحفظ ضد هذا التشويه من مسؤوليات المنهجية المتكاملة .

وقد يكون السبب في ذلك انها مورست « في ظل تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية » لبلدان معينة في زمن معين . وقد لا يكون . ان اكتشاف السبب لهذا التشويه هوايضا من مسؤوليات المنهجية المؤتمنة المتكاملة . ولا يصح الحكم ، منهجيا ، على هذه القضيّة قبل التحقيق في جميع الملابسات ذات العلاقة بها .

---

١ ـ بغية التفصيل لهذه المقومات راجع للمؤلف ، المنهجيّة والسياسة . الفصل الثاني ، « مقومات المنهجيّة » .

هذا ما جاء في المقطوعة المدروسة من صفات « للتفسير العلمي » ـ وهو كما بينا ناقص وميسر ومطاط ، كما انه لا يتنبه الى مفاصل وتمييزات ، وبالتالي مسؤوليات في المنهجية المتكاملة وفي ممارستها تصلح لان تصبح موانع ضد الانزلاق من التفسير العلمي المطلوب والمرغوب فيه الى التفسير الايديولوجي المقصود التهرب منه لنوعين من الاسباب على الاقل :

الاول ، الصفات الفكرية والمنطقية التي تقضي الى تشويه الحقيقة ـ مطلب الجميع .

والثاني ، لان ممارسته ، تاريخيا ، كانت على الغالب مضللة . فجاء العلم وبالتالي التفسير العلمي « كرد على الايديولوجيات الخلقية والسياسية والفلسفية الغيبية . . . » .

ج ـ الاسلوب الانتقائي

ب ـ غير ان هذا لا يستنفد كل ما جاء في المقطوعة المدروسة ويتعلق بالتفسير العلمي . هنالك بعض الامور التي وردت في هذه المقطوعة وفي معرض نقد الكاتب « للتفسير العلمي » لا كما نفهمه بالضبط ، بل كما يتصوره كاتب هذه المقطوعة . وتستحق هذه الانتقادات بعض الملاحظات . من هذه الامور ما يشير اليه المقطع التالي :

« ومن هنا تصبح تعابير مثل « البحث عن الحقيقة التاريخية ، « الموضوعية » ، « التجرد » . . الخ . تعابير مطاطة كثيراً ما يستخدمها الباحثون من ذوي اتجاه المنهج التجريبي Empirique للدفاع عن اسلوب انتقائي وصفي سطحي يتستر وراء تقديس الوثائق التاريخية لتغييب القوانين العامة التي يتطور وفقها مجتمع من المجتمعات . »

لقد سبق ان لاحظنا شيئا يقارب ما يلاحظه كاتب هذه المقطوعة بالذات فيما يتعلق بالحقيقة التاريخية « والموضوعية » والتجرد الخ . وذلك من زاوية المنهج التجريبي ذاته ولكن من زاوية منهجية مدروسة ومؤتمنة ومتكاملة . ولا نقول كامله . ولهذا ، لا يصح الاعتقاد بان هذه الملاحظات هي نتيجة لمفهوم ثان وجديد « للتفسير العلمي » لقد توصلنا اليها من زاوية المفهوم الاول ـ عندما نضع هذا المفهوم في اطاره النظري الصحيح ـ اطار المنهجية المدروسة الكاملة .

هذا فيما يتعلق بمعناه الدقيق وبممارسته ممارسة مسؤولة . وتبقى الانتقادات الموجهة الى سوء تطبيق هذه المفاهيم انتقادات تبرر تمييزنا بين التفسيرين المدروسين خطوة اولى لتحاشي مثل هذه الشوائب .

ويبقى صحيحا كذلك ان الاسلوب « التجريبي » والعلمي هو اسلوب « انتقائي » ،

ولكن ذلك مفروض علينا بكوننا لسنا بالهة ، ويكون نظرتنا الى الامور لا يمكنها ، خصوصا اذا شق عليها العمل بفضل ضخامة مسؤولياتها ، الا ان تكون جزئية ـ وعلى الاخص في منطلقاتها . غير ان هذه الجزئية لا تفرض على الفاهمين احكاما تتناول ابعد مما تخولها المبادىء المنهجية المؤتمنة . ثم ان هذه الاحكام تبقى عرضة لاعادة النظر والتصحيح بفضل التوسع في النظرة او البحث او بفضل الشمول .

واذا كانت الانتقائية خطيئة لا تغتفر فقد وقع فيها الكاتب نفسه عندما تبنى ما يتبناه .

وصح ايضا ان هذا الاسلوب هو اسلوب « وصفي » . غير ان الوصف لا يستنفد جميع ما ينطوي عليه . كثيرا ما يكون الوصف خطوة وحسب على طريق الاستنتاج الذي يذهب الى ابعد من الوصف . بالفعل ، اذا كانت هنالك قيمة في الاصرار على ان يكون الوصف صحيحا صادقاً ، وهنالك اكثر من قيمة لذلك ، فان بعض هذه القيمة تنضوي تحت لواء تمهيدها الطريق للاستنتاج المؤتمن .

« وسطحي » ؟ طبعا ببعض ممارساته . ولكن امهر الغطاسين يضطرون ، احيانا ولاسباب جوهرية ، ان يسبحوا على السطح . وهل يسمى غطاسا ماهراً من لا يعرف السباحة على وجه الماء ؟

د ـ لا يندس الوثائق ولا يغيب القوانين

وتقديس الوثائق ؟ ليس من شيم العلماء . الاهتمام بها ضمن حدود هو مطلب علمي . أما تقديسها « فشرك والحاد » .

والتستر وراء هذا التقدس هو عمل فاضح وممارسة خاطئة . وكشف هذين الامرين من أهم مسؤوليات المنهجيّة المدروسة .

اما ان يتستر العالم وراء هذا « التقديس » ، لتغييب القوانين العامة التي يتطور وفقها مجتمع من المجتمعات فهو ان يقلب مفهوم البحث العلمي رأسا على عقب . اذ ان غاية البحث العلمي هي التفتيش عن الحقيقة ـ وتلك القوانين العامة اذا وجدت وصح اكتشافها هي جزء منها وربما كان افضل جزء . انه بالطبع وخصوصا في مجالات التاريخ والسياسة والاجتماع ، اهم هذه الاجزاء ، لاكثر من سبب ، واهم هذه الاسباب انه لا

يكون علم ههنا بمعزل عن تلك القوانين[1] .

هـ ـ أي حياد ؟

او « التجـرد » ؟ ما علتـه ؟ كشرط من شروط الاستقصـاء العلمـي ؟

وهكذا ، فالبحث عن « الحقيقة التاريخية » (؟) يعني من وجهة نظري لا « الحياد » او « التجرد » الذي يفتعله المؤرخون « المثاليون » و « التجـريبيون » ويؤكدون عليه شكلا بينما يغرقون عمليا حتى اذانهم في الايديولوجيات السائدة فينحازون عن وعي الى جانب التصور التاريخي للطبقات الحاكمة وما تمليه مصالح هذه الاخيرة من قيم وافكار وعودة الى بناء الماضي على صورتها ، اوانهم يقعون في سلسلة من الاخطاء التي تكرر نفسها بسبب غياب « النظرية العلمية الاجتماعية والاعتماد الكلي على الاطلاع على الوثائق والمعلومات السائدة . . . » .

سألناه عن علة « الحياد » او « التجرد » لان كاتب المقطوعة يرفضه . وقص علينا المقطع السابق وعرّج بعده مباشرة على ذكر خطأ ارتكبه احد المؤرخين اللبنانيين ،ثم صححه ، ولم يجبنا بشيء ذي علاقة بهذا السؤال[2] .

رب قائل باننا نتجنّي على الكاتب . الم يقل لنـا ان المؤرخـين المثـاليين والتجـريبيين يفتعلونه ؟ بلى . ولكن هذه تهمة تطال المفتعلين لا الحياد او التجرد موضوع السؤال .

الم يقل ايضا انهم يفتعلونه « شكلا » بينما « يغرقون حتى اذانهـم في الايديولوجيات السائدة » ؟ بلى . ولكن ، الا يصح في هذا القول ما صح منا في القول السابق تماما . وزيادة عن ذلك ، الأ يخلط الكاتب ، بين النظرية وصحتها او عدمها وبين خطأ الممارسة لهذه النظرية ؟ رب نظرية صحت وساء تطبيقها . او العكس .

ثـم اذا كان يرفض « الحياد » او « التجـرد » فلماذا يلـوم التجـريبيين والمثـاليين على انحيازهم ، ام انه يلومهم لا على انحيازهم بل على انحيازهم « عن وعي او غير وعي الى جانب التطور التاريخي للطبقات الحاكمة » ؟

---

١ ـ راجع كذلك للمؤلف :
آ ـ « علمية التاريخ » ، اخبار الكلية ، العدد ١٤ نيسان ١٩٧٤ كلية الحقوق ، بيروت .
ب ـ تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني.بناء دولة الاستقلال ، الاهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، الفصل الاول . وفيه نقد لدعوى جواد بولس بان التاريخ علم .

٢ ـ واغلب الظن انه كمال الصليبي احد اساتذة التاريخ في الجامعة الاميركية .

ويبقى الإنحياز عن وعي تصرف يخضع لاحكام منهجية تتناول مواضيع لا تتناولها هذه الاحكام ذاتها حين تدرس الانحياز عن غير وعي . فاذا كان احدهما خطأ ، فالاخر هو خطأ من نوع مغاير .

وينبغي ان نلاحظ هنا ان « التجرد » او « الحياد » يبقى ركنا لا يستغنى عنه في تقييم الخطأين على حد سواء .

وكذلك الحكم على المؤرخين الذين ينحازون الى « ما تمليه مصالح (الطبقات الحاكمة) من قيم وافكار وعودة الى بناء الماضي على صورتها » .

وقبل ان نعرف ما هي علة التجرد كشرط من شروط الاستقصاء العلمي يبادرنا كاتب المقطوعة المدروسة بخلاصة مثيرة !

و ـ « الحياد »

انني ارفض التجريبية التي تدعي احتكار البحث عن الحقيقة التاريخية (؟) وارى ان منهجهـا الانتقائي هو الـذي يسمـح بان يتحـول التـاريخ الى « ادب ايديولوجي » اي ظرفي ـ اسطوري محرف للواقع » .

هذا رفض مزدوج : للتجريبية ولمنهجها ؟ اذن هو رفض مرفوض لانه اولا مخطىء وثانيا لان الكاتب نفسه يتبناه في دفاعه عن المفهوم البديل « للتفسير العلمي » .

ام انه رفض « للتجريبية التي تدعي احتكار البحث . . . » . هذا امر اخر . انه ليس رفضا للتجريبية بل لمطلق مدرسة تدعي احتكار البحث . . . » . غير انه بهذا المعنى يرمي الطفل مع ماء الطشط التي يحممه به .

والتجريبية هنا هي الطفل . وتعني جوهرا ، كردة فعل على الفلسفة المثالية ، ان الانسان لا يمكنه ، وبمعزل عن الاختبار او التجربة ، التوصل الى تقرير الحقيقـة ذات العلاقـة بالامور الحياتية . واذا كان لا بد ان ترمي الماء الوسخ ، بعد ان تحمم الطفل ، لان ذلك من الحكمة بمكان ، فان هذه الحكمة نفسها تنقلب نزقا اذا اتفق ان رميت الطفل مع الماء الوسخ . بل ربما كان ذلك ضرب من العته والجنون .

وهل منهج التجريبية ، وللتجريبية مناهج متعددة ، ما يرفضه الكاتب ؟ ام انه يرفض « انتقائية » هذا المنهج ؟ اذا كان الاول ، فليس هذا بمضير للمنهجية الاصيلة بشيء . اذ ربما عنى هذا رفض المنهج المموه او غير المدروس .

واذا كان الثاني ، فانه امر عجيب . ذلك لانه يرفض هنا ، ما يثبته في ما يليه :

ـ « اما وجهة النظر التي يتخوف منها في البحث التاريخي ، فموجودة في كل بحث . . » او ليس هذا اصرارا على الانتقائية ـ على عدم امكانية التخلص منها ؟ على كل لا نقبل قوله التالي التابع لهذا بجميع مضامينه .

« فالمقياس العلمي في منهجية المؤرخ ليس وجود وجهة نظر او عدمها انها موجودة حكماً ، قصد المؤرخ ذلك ام لم يقصده » .

يصح هذا من زاوية المنهجية المؤتمنة كنقطة انطلاق . اما كنهاية مرحلة فهذا امر يستأهل التعمق . ذلك لان هنالك وجهات نظر صحيحة ومبررة ووجهات نظر غير صحيحة او غير مبررة . وعلى المنهجية المدروسة والمؤتمنة ان تكتشف وجهات النظر المخطئة ، اذا كانت نقاط انطلاق ، وتُحرِّر صاحبها منها فيما بعد[1] او على الاصح ، تساعده على ذلك .

وفي الحالين تبقى وجهة النظر[2] . غير انها اذا اتفق ان كانت مخطئة في بداية البحث ، فيجب ان يتحرر الباحث منها في مراحل بحثه اللاحقة . والا أُدين .

وربما كان هذا المطلب المنهجي اهم الشروط ـ او من اهمها ـ التي تميز ، اذا ما تنبه لها الباحث وتوفق في تطبيقها ، بين التفسير العلمي المرغوب فيه والتفسير الايديولوجي الذي يجمع الباحثون الرصينون على التنكر له .

ومن هنا اصبح الانزلاق من احدهما الى الاخر خطأ ممقوتا . ومن هنا كذلك اصبح من واجبات المنهجية المؤتمنة ان تبني مبادىء الاحتياط لهذا الانزلاق حتى لا يتم ، وحتى ، ان تم لغفلة ما ، يتم اكتشافه وتصحيحه .

ويسَجِّلُ لكاتب المقطوعة المدروسة انتباهه الى ضرورة تحاشي هذا الإنزلاق غير ان الارشادات التي يقدمها بغية تحقيق هذا المطلب ، اذا ما قصد ان يقدم ارشادات على

---

١ ـ الدكتور ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، ودار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ ، بحث : مفترضات منهجتنا . . »

٢ ـ هذا يعني ، ضمنا ، ضرورة اعادة النظر بالقول التالي :

« كل تاريخ يكتب بوجهة نظر معينة ، وبنية (؟) كانت ام عقائدية ، هو تاريخ ايديولوجي تنتفي معه صفة العلم »

(جان شرف . « ثنائية الحضارة في المجتمع اللبناني جعلت لبنان بيئة ثقافية فريدة في العالم » ، الحوادث، العدد ١١٤٢ ، الجمعة ٢٢ ايلول ١٩٧٨ ، ص ٦٧ .)

الاطلاق ، تبقى عامة ومرتبطة بمحاولات ، وان كانت ضرورية مبررة قبل ان « تحاول ان تلتقط القوانين التي تحكمت في مجريات الاحداث في مرحلة تاريخية معينة »[1] تظل صعبة وربما بعيدة المنال . وبذلك تخسر هذه الارشادات فائدتها العملية التوجيهية .

كما يسجل لكاتب المقطوعة المدروسة كذلك رفضه لوجود « نظرية جاهزة » غير ان ربطهُ لنظريةٍ معينة « بمنهجها » هو ربط ضال .

يقول :

« ان تشديدي على رفض منهج « التجريبية » لا يعني انني اعتقد بوجود نظرية جاهزة ، لها منهجها وقوانينها وتصلح في كل وقت وكل مكان وكل مجتمع » .

يتفق اننا نقول ان ليس هنالك « نظرية جاهزة » ، وان ليس هنالك ، كذلك ، منهجية جاهزة . غير ان النظرية شيء والمنهج شيء آخر . من اهم مهمات المنهجيّة المؤتمنة تفريقها ، او بالاصح غربلتها بين النظريات ـ بين النظرية الصحيحة والنظرية الخاطئة .

وهذا مبدأ هام . وينبغي ان لا يغرب عن المتعاملين بالقضايا المنهجية . الفكرة او النظرية التي تبغي التحقق من صحتها او عدم صحتها هي شيء . والوسائل التي يمكن ان تتوسلها للوصول الى ذلك التحقق هي شيء آخر مستقل عن الاول . والنظرية الصحيحة ، وهي واحدة ، يمكن ان تتحقق من صحتها عن اكثر من طريق او وسيلة . « الطاحونة » شيء ، والطرق المؤدية اليها شيء آخر ـ حتى وان لم يصح ، الا في اطار ضيّق ، القول المأثور : كل الطرق تؤدي الى الطاحون .

ز ـ المعنى الثاني « العلمي »

نأتي الآن الى مفهوم « العلمي » في رأي كاتب المقطوعة المدروسة . يأتي هذا في اطار المادية التاريخية :

« لا شك ان نظرية المادية التاريخية هي اكمل النظريات وهي تَصلح لان تكون منطلقاً

---

١ ـ وتبقى التهمة الاقسى هذه المقولة انها ترداد بيغائي لنظرية قُبِلَ بها بالرغم من عدم ثبات اسانيدها : راجع لذلك فريدريك انجلز ، لدفيك فيورباخ ونهاية الفلسفة الالمانية ، والدكتور ملحم قربان ، اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة « اشكالات في فلسفة التاريخ » دار النهار للنشر ، تحت الطبع .

منهجيا عاما . . بيد ان هذه الاخيرة ليست قوالب ونصوص متجزأة وقوانين انتجت لمجتمعات معينة تسحب بصورة جامدة على مجتمعات اخرى مختلفة في تطورها . ان اتقان بعض « المقولات » الكتبية من الماركسية لا تشكل عدة منهجية صالحة للمؤرخ « تعصمه عن الخطأ » .

لنترك البحث بالنظرية المادية التاريخية لان البحث المفيد المحدد حولها لا يدخل في اطار هذا البحث . غير اننا نرى ان الشكّ حولها مبرر ومقبول .

ويبقى ان نعلم كيف يمكن ان تكون تلك النظرية (حتى ولو لم يطالها الشك) « منطلقا منهجيا عاما » ؟ هذا هو السؤال المهم .

وانه لتحصيل حاصل اننا نوافق الكاتب على مجمل الملاحظات التي تتبع هذا التقرير في المقتبس السابق . غير ان هذه الموافقة ، وللاسف ، لا اهمية لها بالنسبة للقضية الهامة . كما وان الكاتب نفسه كان بامكانه ان يستغني عن ذكرها لو تمهل ـ ذلك لانها كليشهات عامة تصح على مطلق نظرية ومطلق منهجية .

نرجع للقضية الهامة . كيف يمكن ان تكون « نظرية المادية التاريخية » « منطلقا منهجيا عاما » ؟

« بيد انه في سياق تبلور منهج المادية التاريخية في خضم صراع الطبقات في المجتمعات الرأسمالية والنتاجات النظرية التي رافقت هذا الصراع بهدف تفسيره واكتشاف قوانينه ، كان علم التاريخ يتطور ليصبح علم تطور المجتمعات ، اي تفسير الواقع وفهمه كليا ، اي دراسة نمط النتاج القائم والعلاقات الاجتماعية القائمة وايديولوجيات الفئات والطبقات الاجتماعية . . الخ . . » .

ففي « سياق تبلور منهج المادية التاريخية » . . كان علم التاريخ يتطور ليصبح علم تطور المجتمعات . يمكن ان يكون هذا التعريف مقبولا ـ على مستوى معين من التعميم .

وبتوضيح اكثر يعني هذا التعريف ، حسب الكاتب ، « تفسير الواقع وفهمه كليا » . كغاية ، يصح هذا التفسير على محدوديته . ولكن ، وحرصا على عدم الانزلاق من التفسير العلمي الى التفسير الايديولوجي ـ وهو انزلاق غير مرغوب فيه ـ ينبغي ان نؤكد على صحة وسلامة ذانك التفسير والفهم . ذلك لان انواع التفاسير كثيرة . وكذلك تعددت انواع الفهم . العلم مرتبط ، جوهرا ، بالتفسير الصحيح للواقع وبالفهم الصحيح له .

وكل تفسير او فهم لا تدعمه هذه الصحة يقع في خانة الايديولوجيات ـ ولا نستثني من

هذا الحكم المادية التاريخية ذاتها .

اما الاصرار على الفهم « الكلي » فهو مقبول بصفته الغاية القصوى للعلم ـ اما كغاية مباشرة وكخطوة على طريق المعرفة ، فنكتفي بالمعرفة الجزئية والمشروطة للواقع . ونذهب الى ابعد من ذلك . ان العالم لا يقدر ولا في مرحلة من مراحل علمه ان يتنفس الصعداء ليقول انه ألم بجميع ما هو مطلوب منه بغية التحقيق من صحة نظرية معينة . ذلك لان إمكانيّة اعادة النظر بمطلق نظرية تبقى احتمالا علميا تفرضه طبيعة العلم ذاتها والتعمق في فلسفته . ومن هنا يصبح مطلب « تفسير الواقع وفهمه كليا » مطلباً يوتوبيا ـ مطلب يدل على جهل الطالب لطبيعة المطلوب . اقل ما يقال فيه انه مطلب غير واقعي .

بعد هذا التحفظ الهام ننتقل الى توضيح آخر للتعريف المدروس . اي كونه دراسة نمط النتاج القائم والعلاقات الاجتماعية القائمة وايديولوجيات الفئات والطبقات الاجتماعية . . الخ . . » في خضم صراع الطبقات في المجتمعات الرأسمالية .

أنْ يختار عالم او مجموعة من العلماء دراسة هذه الامور لهو من حقه او حقهم . وليس حول هذاالخيار اي اعتراض ـ من قِبَل المنهجية المؤتمنة اما ان يذهب هؤلاء الى القول بان هذا هو « العلم » بمعنى ان لا علم سواه وبان هذا هو التاريخ بمعنى ان كل ما عداه ايديولوجيات ، فهذا امر غير مبرر منهجيا . « الاحتكار » ذنب لا يغتفر من زاوية المنهجية الاصيلة . الذهنيّة الاحتكاريّة ليست بالذهنيّة العلمية ـ انهما ، بالاحرى ، يقفان على طرفيّ ، نقيض .

ويخضع مفهوم « العلمي » ، في هذا الاطار ، لتحديد اخر . يظهر هذا في المقتبس التالي :

« وهنا وبفعل هذا التأثير اصبحت « المنهجية التاريخية (؟) » تهدف الى تفسير الواقع وفهمه علميا لا الاكتفاء بوصفه الظاهري ، اي دراسة جدلية الواقع الملوس ورصد حركة التاريخ في مجتمع من المجتمعات ، حركة قواه الاجتماعية والسياسية ومجمل تعبيراتها الفكرية » .

وفي المقتبس التالي :

وبالتالي وبقدر ما تكون وجهة نظر علمية تحاول ان تلتقط القوانين التي تحكمت في مجريات الاحداث في مرحلة تاريخية معينة ، اي اكتشاف « القوانين العامة التي تتطور

وفقها مجتمع من المجتمعات » .

ان تقرير مثل هذه الغايات للعلم الاجتماعي تاريخا وسياسة واجتماعا يبقى عملية طموحة مشكورة . غير انها ليست في نطاق المنهجية . ثم ان هذه المطالب يمكن ان تدرس ، من قبل المهتمين بصحة معارفهم ، بواسطة اكثر من واسطة . المهم الآن اية واسطة هي الافضل لبلوغ هذه الاهداف بعد ان تتعينّ نوعية المعرفة المطلوبة - اي معرفة القوانين الصحيحة .

من هنا نستبشر خيرا بالتالي :

والسؤال المنهجي الذي ينبغي ان يُطرحَ : عن اية قوى اجتماعية تعبر وجهة النظر هذه ؟ فبقدر ما تكون معبّرة عن القوى الفاعلة في التاريخ بقدر ما تكون قريبة من الواقع ومن حركة التاريخ » .

هذا ليس سؤ الا منهجياً على الاطلاق ، او في انسب الاحتمالات ، لمصلحة الكاتب ، انه منهجي بما يتضمنه من توجيهات منهجية . كيف نتوصل الى الجواب الصحيح عن السؤال : عن اية قوى . . » ؟؟

ح - ثم ان التقرير « فبقدر ما تكون معبرة عن القوى الفاعلة في التاريخ بقدر ما تكون قريبة من الواقع ومن حركة التاريخ » ، ان هذا التقرير يضرب جذوره في تخططات فكرية متعددة.انه لكثير الاشكالات . وربما قاد صاحبه الى الانزلاق ، وهو الهارب من الايديولوجيات ، الى هاويتها المكروهة .

اولى هذه التخبطات هو الخلط بين صحة النظرية او سلامة وجهة النظر المنظور فيها من جهة وبين الامور التي تجعلها صحيحة . ومن هذه الامور الواقع او مجموعة الوقائع ذات العلاقة العلمية الدقيقة بها ، ومنها حركة التاريخ .

وليست « قريبة » ، وهذه ثانية التخبطات المشار اليها ، من جملة المفاهيم العملية الدقيقة التي تساعد هنا على تقرير صحة او خطأ النظرية المدروسة . ذلك لان كلمة « قريبة » هي كلمة مطاطة غير محددة تحديدا علميا دقيقا .

وهل الواقع شيء وحركة التاريخ شيء اخر في لغة كاتب المقطوعة المدروسة ؟ فان كان الجواب ، « نعم » ، تنكر لكثير من معطيات التاريخ المعروفة من قبل الرجل العادي

والتي لا يصح ان يتناساها المؤرخ - خصوصا اذا اراد ان يكون علميا . لقد كثرت الوقائع . فمنها ما يساند حركة التاريخ ومنها ما يعاندها .

واذا كان الجواب ، « لا » ، صح فقط على كون حركة التاريخ هي ذاتها واقع تاريخي . ولكن هذا ايضا لا يستنفد جميع الاحتمالات التي يعرفها حتى الرجل العادي . اذ حركة التاريخ هي الانتقال[1] ، بتشبيه سهل ولكنه صبياني ساذج ، من مجموعة من الوقائع الى مجموعة اخرى .

واخيرا ، من التخبطات التي نود الاشارة اليها الان ، هل يصح ان تعتبر حركة التاريخ او تطوره هي المقياس لصحة النظريات او لخطئها ؟ قد ينتصر الباطل . وكذلك قد ينتصر الخطأ . ام ان هذا التمييز تمييز مرفوض من قبل النظرية العلمية الاجتماعية ؟

اذا كان هذا الاخير هو موقف الكاتب ، فإنه من الواضح أنّه يتجافى واختبارات الرجل العادي في حياته العاديّة . والطيران وراء الميتافيزيكيات تمجُّه المنهجيّة العلميّة .

وزيادة في الايضاح ، وبالتالي في التركيز على انواع التخبطات التي يقع فيها . كاتب المقطوعة المدروسة ، نثير سؤالاً بسيطاً ولكنه في غاية الاهمية : ماذا يعني الكاتب المذكور بكلمة « واقع » ؟

« . . . تاريخاً غير تاريخ الجماهير ، اي غير تاريخ الواقع » .

اذن الواقع ، في هذه اللغة مرادف « الجماهير »[2] . أوليس هذا تعنت اكثر من اللازم .

---

١ - انتقال الحكم في ايران مثلا من قيادة الشاه الى قيادة الخميني ، هو تمثيل على فكرة حركة التاريخ . ولكن وفي الحالين تبقى هنالك وقائع تاريخية واحداث تتلبسها حركة التاريخ لتعبّر ، بواسطتها ، عن نفسها .

٢ - ولا يقتصر هذا الخطأ على المقتبس المذكور اعلاه . يظهر انه واسع الانتشار ، وكمثل وحسب على ذلك ، نقدم التالي :

« الثورة الفلاحية الشعبية في القرن التاسع عشر في لبنان بقيادة طانيوس شاهين » بقلم فؤاد قازان .
« هذه الدراسة هي فصل من كتاب لا يزال في طور الاعداد . . . والكتاب محاولة جدية لكشف العوامل والمحركات الاساسية لتاريخ هذا البلد ، في ضوء الفهم العلمي للتاريخ من حيث هو تاريخ صراع للطبقات »

انه « احتكار » ممقوت . ومن هنا يصبح معنى « العلمي » مرادفا لمعنى « المادي » او اذا فضلت مرادفا لمعنى « جماهيري » .

« وفهمت بالتالي فهماً علمياً ـ اي مادياً ـ صراعاتها الاجتماعية » او ليست هذه قمة التضليل ؟ انها ايديولوجية باسوأ صورها .

٥ ـ

آ ـ التفسير العلمي والتجرد

اذا كان التاريخ علما فهو علم[1] بمعنى مختلف جدا عن علم الفيزياء مثلا . وبالنسبة الى الدقة العلمية ، مقياسا ، يبقى الاول اضعف بكثير من الثاني ـ اضعف الى حد قد يحبط محاولة المقابلة .

وبقطع النظر عن كونه علما يبقى التجرد[2] من مقومات المنهجية الاصيلة . فهل يمكن ان يكون المؤرخ متجردا تمام التجرد ؟

« التاريخ علم كسائر العلوم ، فهو يسعى الى الحقيقة عن طريق البحث وفق اصول وقواعد تعرف بعلم « مصطلح التاريخ » . والمؤرخ ككل عالم يحاول ان يكون متجردا في بحثه الى اقصى حدود التجرد ، ولكنه ، وان حاول ، لا يستطيع ان يكون متجردا بصورة مطلقة ، والا لاصبح آلة لا رأى لها ولا مبدأ . فالتجرد امر نسبي وميزة المؤرخ صاحب الفكرة او صاحب الفلسفة ، على المؤرخ الذي لا هم لهُ الا تسجيل الوقائع دون تحليلها او تفسيرها واستخلاص المبادىء منها والاتجاهات ، كميزة الانسان على الآلة الحاسبة ،

= الطريق ، العدد الثالث ، ٢ اذار ١٩٧٠ ، ص ٧٥) ومعنى « العلمي » هنا « ذيلي » كما سبق وذكرنا . راجع كذلك فرديك انجلز ، لدفيك فيورباخ ونهاية الفلسفة الالمانية ، « الطبيعة والتاريخ » .
والدكتور ملحم قربان ، اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة « اشكالات في فلسفة التاريخ . دار النهار للنشر ، تحت الطبع .

١ ـ الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٩ ، الفصل الاول علميّة التاريخ » .

٢ ـ الدكتور ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٨ ، الفصل الثالث « مقومات المنهجية » .

الانسان يميز ويقوم ، والالة تسجل . الاول له غاية تدفعه الى الابداع وصنع المستقبل ، والالة لا غاية لها سوى تسجيل الوقائع »[1] .

ينبغي لوضع فكرة الدكتور هشام نشابه في المقتبس السابق في اطارها الصحيح ، ان يماز بين النظرية والواقع او اذا فضلت ، الممارسة . فعلى المستوى النظري ، ليس هنالك من مانع في ان يكون التجرد كاملا . اما على المستوى العملي ، على مستوى الممارسة فهذا « امر نسبي » بمعنى ان بعض المؤرخين يتمكن من تحقيق درجة من التجرد تختلف عن الدرجة التي يمكن ان يحققها بعضهم الاخر . ويمكن أن يحقق احد المؤرخين التجرد الكامل دون ان ينتهي بكونه آلة على ما يوحي به المقتبس المدروس . ذلك لان الانسان يتميز عن الالة حتى ولو تمكن ، الامر الذي نقر بصعوبة تحقيقه ، من ممارسة التجرد الكامل[2] .

تقدم الالة مثلا قويا على التجرد لا لانها لا « تميز ولا تقوم » ، ولا لانها « لا راي لها ولا مبدأ » ، بل لانها ليست عرضة لمثل هذه المؤثرات ، وقد كثرت هذه المؤثرات لتشمل عتبارات غير هذه المذكورة ـ كالعواطف ، والعقائد ، والعقد النفسية ، وحتى القبول ببعض الاراء ـ بمعنى انها (اي المؤثرات) تدخل في عملية تسجيل معاملاتها مع العالم الخارجي . اذ هنالك معنى هام يطال حتى التسجيل للوقائع المدروسة . « حتى لو سجل » الانسان فقط فقد يبقي عرضة للتسجيل بعدم تجرد . وهكذا ، وحتى لو اكتفى الانسان بالتسجيل وحسب ، فانه بذلك لا يتجنب ، بحكم الضرورة ، جميع المؤثرات التي تشوّه التجرد .

وعندما ننتقل من مستوى التسجيل الى مستوى التحليل او التفسير « واستخلاص المبادىء منها والاتجاهات » تتعقد المسألة وتكثر صعوباتها : ولكن تبقى هذه القضايا عملية يختلف الناس بالنسبة لتحقيقها الناجح . فبعضهم أقدر وادق وافوى من بعضهم الاخر . ورب كان البعض قادرا على التحقيق الكامل للتجرد ـ حتى على هذه المستويات ـ

١ ـ « هشام نشابه : خلاص لبنان هو في عروبته وفي تخطي الصراعات العربية على ساحته » ، الحوادث، العدد ١١٤٣ ، الجمعة ٢٩ ايلول ١٩٧٨ ، ص ٧٠ .

٢ ـ « والتجرد الكامل » هذا يختلف اختلافاً هاماً عن « التجرد بصورة مطلقة » في لغة صاحب المقتبس المدروس .

التحقيق الذي لا تشوبه شائبة - هذا على صعوباته .

ويبقى من حق المؤرخ ان يختار ما اذا كان يريد ان يسجل فحسب او ان يسجل ويستخلص العبر . ويبقى من حقنا ان نقيم انتاجه[1] وان نرى ما اذا توفق في تنفيذ ما يختاره لنفسه او اخفق .

وهل يصح لنا ، اذا ما توفق احدهم بالتسجيل « مطلق التجرد » ان نتهمه بانه « آلة » ؟ يصبح هذا العمل قلبا للمقاييس من قبلنا فيما يتعلق بمبادىء استعمالنا للغة وبالانسان وبالالة معا .

وصح ان صاحب الغاية يصبح عرضة لان يفسح لغايته المجال حتى تشوّه تجرّده . ولكن لهذا الاغراء علاجه في إطار المنهجيّة المؤتمنة . ويزيد هذا الامر في الصعوبات العملية للمؤرخ . ولكنها لا تغير شيئا لا من المبدأ ولا من امكانية بعضهم تحقيق التجرد الكامل .

والتفسير العلمي هو التفسير المتجرد - وان بدرجات مختلفة عمليا . وينبغي ان توفر المنهجية المؤتمنة مبادىء توفر للذين يمارسونها امكانية اكتشاف النقص - عندما يحصل - في هذا التجرد ووسائل تصحيحه . هذا من جملة ما يُصر عليه في مفهومنا للمنهجية المؤتمنة .

ويبقى التجرد من المقاييس التي تتحكم ، او ينبغي ان تتحكم ، بالاختيار الذي يقوم به المؤرخ العالم . فهنالك فرق هام بين الاختيار المبني على اعتبارات علمية والاختيار الذي لا يخضع لمثل هذه الاعتبارات . من الزاوية المنهجية والعلمية ، بكلمات ثانية ، هنالك اختيار افضل من اختيارات . وربما كان التجرد من اهم الاعتبارات التي نستنجد بها لتقرير الخيار الأفضل .

لذلك يصبح المقتبس التالي عرضة لبعض الملاحظات :

« ولما كان تسجيل جميع وقائع الماضي ضرب من المستحيل ، فلا بد من ان يكون هناك اختيار لبعض الوقائع واهمال لغيرها[2] ، والاختيار هو خاصة مميزة للانسان ، ففي اختيار

---

١ - ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الاول ، الاستقلال السياسي ، الاهلية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ص ٢٢ - ٢٤ .

٢ - في هذا عودٌ إلى فكرة الانتقائية التي مرّت الاشارة اليها .

الاحداث التاريخية ، والعوامل المؤثرة في تطور العمران يكمن وحه اساسي من اوجه الاختلاف بين المؤرخين . فمن المؤرخين من يعير العامل الاقتصادي اهمية اكبر من العامل الديني في تطور العمران ، ومنهم من يعير الفرد اهمية اكبر من الجماعة ، ومنهم من يعير العامل الجغرافي اهمية اكبر من العوامل الاخرى مجتمعة . ولكل من هؤلاء ان يختار من الوقائع التاريخية ما يحاول ان يؤيد به اعطاءه هذا العامل او ذاك الاهمية الكبرى . وجميع اصحاب هذه المذاهب يعتمدون العلم والتجرد والموضوعية اساسا لبحوثهم . واهم صيغة للعالم ايا كانت نظرته للتاريخ ومذهبه الفكري هي التواضع . ومعنى التواضع عمليا هنا هو ترك الباب مفتوحا لمزيد من البحث ، والبعد عن التعصب ولذلك كان علماؤنا ينهون بُحُوثهم بجملة « والله علم »[1] .

فهب ان اصبح تسجيل جميع الوقائع ، ماضيا وحاضرا ومستقبلا (؟) عملية في متناول التكنولوجيا الحديثة ، وبالتالي في متناول مورخ عالم ، فهل هذا يعني ان الاختيار لم يعد ضروريا ؟ بالطبع لا . يبقى ، حتى بعد ذلك ، الاختيار العلمي عملية علمية ، تخضع للمبادىء المنهجية ، وتتطلب الحنكة والبراعة والتجرد .

بكلمات مغايرة لا يصح ان يعطى الانطباع بان « الاختلاف بين المؤرخين » فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في « تطور العمران » هو نتيجة مزاج وحسب ، او انه واقع ينبغي ان نقبله مستسلمين . او ، وهذا الاهم ، ان نعتقد ان جميع هذه الاختيارات ، على اختلافها ، وربما تناقضها ، هي جميعها على مستوى واحد من السلامة ، اذ « جميع اصحاب هذه المذاهب يعتمدون العلم والتجرد والموضوعية اساسا لبحوثهم » . يبقى التفضيل بين هذه الاختيار عملية ذات اهمية قصوى في اطار البحث معا في فلسفة التاريخ وفي كونه علما . وهنا ايضا تأتي المنهجيّة المؤتمنة لتودّي دورا هاما وخطيرا ، فتتكفل ، زيادة عن مهماتها المنهجيّة المحض ، بالاضطلاع بدور حضاري .

وان يكون « الاختيار هو خاصة مميزة للانسان » هو شرط ضروري ، على غموضه ، اذ الحيوانات الدنيا كذلك تمارس الاختيار ، لتلك العملية . غير ان ذكرهُ ، وان صح ، كذكر « استحالة » تسجيل جميع وقائع الماضي ، مما يضلل . ذلك لانها من المسلمات في بحوث كتلك التي نحن بصددها . نحن بصدد التفتيش عن الاسباب ذات العلاقة العلمية بالموضوع والتي تدعم صحته او تبين خطأه - وهذا يتخطى صعيد المسلمات او اذا

---

١ - الدكتور هشام نشابه ، المرجع المذكور سابقا .

شئت ، الشروط الضرورية ، لقيام مطلق بحث ولنشأة مطلق علم . بكلمات مغايرة ، نرتكب هنا ، وللاسباب التي ذكرت ، خطأ منهجيا . هذا الخطأ هو التالي : في معرض بحثنا عن جواب لسؤ ال معين هل الخيار (م) صحيح ام خطأ وبالتالي ايهما افضل الخيار (م) ام الخيار (ل) ـ وهذا سؤ ال محدد ، نقدم معطيات هي شروط ضرورية للقيام بمطلق خيار (م) ، (ل) ، (ك) ، (ن) الى اخره . وهكذا ننتقل من سؤ ال الى سؤ ال وبالتالي من جواب مطلوب الى جواب ربما لا يهم السائل . وهذا بعض من ضلال . وربما كان بدوره مدخلا لضلالات مغايرة .

وفي هذا ، فوق ذلك ، اشارة الى جهل لمبدأ اساسي في فلسفة العلم وفلسفة التاريخ معاً . ان ما يصح على جميع الخيارات لا يصح مقياساً للتمييز بين خيار وخيار ، وبالتالي للتفصيل بين تلك الخيارات ـ التفضيل العلمي ـ هذا اذا بقي للتفضيل مبرر .

ب ـ الانفتاح والتواضع[1]

تبقى « صيغة » التواضع الواردة في هذا المقتبس من الامور التي تستحق الملاحظة لا لان « التواضع » ـ**وهو مفهوم قد لا تكون له علاقة مباشرة بالعلمية او بالمنهجية ـ هو المهم في** نظرنا ، بل لانه يحل في هذا المقتبس محل صفة هي من مقومات المنهجية الأساسية ـ نعني الانفتاحية .

« واهم صيغة للعالم ايا كانت نظرته للتاريخ ومذهبه الفكري هي التواضـع . ومعنى التواضع عمليا هنا هو ترك الباب مفتوحا لمزيد من البحث ، والبعد عن التعصب . . »

هذا ما نعنيه بالانفتاحية[2]

فبينما « الانفتاح » مفهوم منهجي محدد بدقة يبقى التواضح صفة نفسانية غير واضحة المعالم . ويبقى الخلاف بيننا وبين الكاتب هنا ، اذا شئت ، اسميا .

الاعتبار الاهم لتفضيلنا « الانفتاح » على « التواضع » هو امكانية المنفتح المؤ رخ او العالـم ان لا يكون متواضعـا ـ على مذهـب الشاعر : غالى بنفسي عرفاني بقيمتهـا »

١ ـ ربما اراد الدكتور نشابه « صفة » لا « صيغة » وعليه يكون هذا خطأ مطبعيا .
٢ ـ الدكتور ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، الفصل الثالث « مقومات المنهجية » .

خصوصـاً في عالـم عزت انفتـاحية ابنائـه وتفشـت علل تواضعهـم الزائف .

ثم ان ممارسـة الانفتـاحية الاصيلـة كثـيرا ما تكون مقدمـة عملية لممارسـة التواضـع الصحيح .

اننا نذهب الى ابعد من ذلك . ربما كان الوعي المتيقظ على الانفتـاحية المنهجية سببـا مباشرا لدى بعض العلماء للانفتاح على التواضيع وبالتالي على ممارسته ممارسة مقصودة . وعلى كل حال يبقى التواضع ، من هذه الزاوية ، امراً يختلف عن الانفتاحية . هذا شيء وتلك شيء آخر .

ج ـ الثوابت والثابت

« نعم انا اؤ من بان هناك ثوابت تاريخية . فالاحداث التاريخية لا تجرى صدفة ولا هي تخبط خبط عشواء . . . ولكنني لا اعتقد ان هذه الثوابت التاريخية مقتصرة على ثابتة واحدة كما ارى ان اثر بعضها في حقبة تاريخية معينة اقوى من حقبة تاريخية اخرى . وتوضيحا لما اقول ابدي مثلا ان « صراع الطبقات » ثابتة تاريخية ولكنها اقوى تاثيرا في تاريخ اوروبا الحديث منها في تاريخ العرب الوسيط . وكذلك ، مثلا ، الثابتة القائلـة بان المدنيات كائنات حية تولد ثم تكبر ثم تذوى وتزول ، ثابتة تاريخية صحيحة ولكنهـا لا تصـدق بالضرورة على كل مدنية بل يمكن القول بان المدنيات لا تزول وانما تتحـول . فنظـرية هيجل وماركس ونظرية توينبي والنظرة الدينية للتاريخ والنظرة القومية والنظرة البيولوجية الخ . . . كلها تؤ من بثوابت تاريخية ومـا من شك بان في كل هذه النظـريات قدرا من الحقيقة العلمية عظيماً . ولكنني لا اعتقد ان التاريخ الانساني يمكن اخضاعه لثابتة تاريخية واحدة مهما كانت هذه الثابتة مبنية على استشهادات علمية ذلك ان التـاريـخ الانسـاني والعوامل التاريخية المؤ ثرة فيه هي من النوع بحيث يستحيل اخضاعها لعدد محصور من الثوابت التاريخية »[1] .

اتى هذا المقتبس على نفي الثابتة الواحدة . ولكن بصيغتين محتلفتين من زاوية المنطق المنهجي : احدى هاتين الصيغتين مقبولة علميا ، لصحتها ، والثانية ، مرفوضة لتورطها في استباق غير مبرر للاحداث .

١ ـ « هشام نشابه : خلاص لبنان هو في عروبته وفي تخطي الصراعات العربية على ساحته ! » الحوادث، العدد ١١٤٣ ، الجمعة ١٩ ايلول ١٩٧٨ ، ص ٧١ .

« ولكنني لا اعتقد ان هذه الثوابت التاريخية مقتصرة على ثابتة واحدة . . . » هذا وصف لواقع وهو صحيح ، بقدر ما باستطاعتنا ، ان نحكم علميا ـ واذا صح على تاريخ لبنان السياسي الحديث ، فانه ، من باب اولى ، يصح على التاريخ عامة .

هذا فيما يتعلق بالصيغة الاولى .

اما امر الثانية فمختلف . نرفضها لاكثر من سبب .

« ولكنني لا اعتقد ان التاريخ الانساني يمكن اخضاعه لثابتة تاريخية واحدة مهما كانت هذه الثابتة مبنية على استشهادات علمية ، ذلك ان التاريخ الانساني والعوامل التاريخية المؤثرة فيه هي من التنوع بحيث يستحيل اخضاعها لعدد محصور من الثوابت التاريخية . »

نلاحظ اولا ، وباسف شديد ، تأرجح هذه النظرية بين رفض « الثابتة الواحدة » ورفض « العدد المحصور من الثوابت » ان هذا التارجح هو سهم مسموم يصيب الدقة العلمية .

ونلاحظ ثانيا ، ومن قبل من شدد على اهمية التواضع ، نعني « الانفتاح » والتنكر « للتعصب » ، اقوى انواع التعصب العلمي ، وبالتالي التنكر « للانفتاح » العلمي او « التواضع » .

« مهما كانت هذه الثابتة مبنية على استشهادات علمية »

ومتى عرف احدنا ان غاية العلم القصوى هي اختصار القوانين التي تفسر الاحداث في ظل قانون واحد ، عرف ان التقرير السابق لهذه القضيّة يسدّ على العلم باب انتصاره الاكبر وبالاحرى يخيب ظن المبشر به او يحرجه . ومن هنا تعظم خطيئته .

الموقف : العلمي المنهجي الانسب اي « المتواضع » او بالاحرى المنفتح ـ هو ان نترك العلم يتطور بالنسبة لهذه القضية حسب مقتضيات العلم دون ان نقدّم احكاما مسبقة ـ لا تؤثر بمجرى العلم بالطبع او بمسيرته ، بل تشير الى مقدار جهلنا باحتمالات تطوره .

وكيف نقدر ان نستبق التقرير فيما اذا كان العلم سيبلغ غايته ـ الوصول الى قانون واحد (ثابتة ؟) تفسرّ مباشرة او بطريقة غير مباشرة جميع « عوامله » المؤثرة ؟

وتبقى هذه الغاية القصوى للعلم امكانية مفتوحة امام تطور العلم ، على الرغم من ان « التاريخ الانساني والعوامل المؤثرة فيه هي من التنوع « بحيث يستبعد معه اخضاعها « لثابتة واحدة » . ويقل هذا الاستبعاد اذا اردنا اخضاعها « لعدد محصور من الثوابت

ذلك لان هذا التنوع لا يصح حجة دقيقة تسند المدعي المقصود . علته او علله تكمن في غموضه .

وثالثاً : ليس من المنطق بشيء ، كما وانه ليس من العلمية او المنهجية بشيء ، ان نجزم « باستحالة اخضاع هذه العوامل لقانون واحد او « لثابتة واحدة » » .

ويبقى من المهم ان نلاحظ ان « الثابتة التاريخية » شيء « والقانون الطبيعي » شيء اخر ـ حتى وان اشتركا بصفة الثبات . وهذا التمييز لا يظهر واضحا لدى كاتب المقطوعة **المدروسة . ولكنه ، وعلى اهميته ، ليس بذى شأن منهجي . ولهذا لا نعيره هنا الاهتمام الذي يستحقه .**

وهنالك تخبط من نوع آخر يتداخل والمقتبس المدروس . وعلى وجه التخصيص نعني الفقرتين التاليتين :

و« لكنني لا اعتقد ان التاريخ الانساني يمكن اخضاعه لثابته تاريخية واحدة » .

« ان التاريخ الانساني والعوامل التاريخيّة المؤثرة فيه هي من التنوع بحيث يستحيل اخضاعها لعدد محصور من الثوابت التاريخية .

الثابتة او الثوابت التي يُبحثُ عنها هي عوامل او قوانين او قوى موجودة على الطبيعة كوقائع او علاقات او حوادث تتحكم فعلاً بمسيرة الكون او التاريخ . جل ما يصنعه الانسان هو اكتشافها واكتشاف علاقاتها بمسيرة التاريخ . اذا كان هذا هو المقصود فعلا بمفهوم الثابتة او الثوابت فإن قراءة المقتبسين السابقين تدل على ان كاتبهما قد ضل طريقه وبالتالي هدفه ـ ذلك لانه يبحث وكاننا نريد ان نقولب التاريخ بحيث « نخضعه لثابتة » او كاننا نحاول المستحيل اذ « يستحيل اخضاعها لعدد محصور من الثوابت التاريخية » .

بينما نحن ـ كما العلماء والمؤرخون الموضوعيون ـ نفتش عن واقع او علاقة او قوّة موجودة فعلاً لنكتشف مهماتها يصور الكاتب العملية ـ خطأ ـ وكان العلماء يحاولون ان يصنعوا او يفتعلوا او يرتبوا تلك المهمات العلماء يفتشون عن الحصان حتى اذا ما وجدوه راقبوا تصرفاته ، بينما صاحب المقتبسين يتصور ترويضه ـ والعمليتان مختلفتان تماماً . الاولى تراقب وتسجل وتستنتج ـ وجميع هذه الاعمال علمية وجزء من عملية علمية اكبر . أما الثانية فتلعب دور الساحر ـ في غياب القوة الخالقة لدى الانسان والمعرفة العلمية التي بواسطتها يسيطر على قوى التاريخ او « يخضعها » لمبتغاه : « الثابتة » :

نحن العلماء نسأل هل عوامل التاريخ خاضعة فعلا لثابت او لثوابت ، والدكتور نشابه يقول اننا لا نقدر ان « نخضعها » لتلك الثوابت . والفرق هام بين الموقفين ، وبالتالي بين المعالجتين .

٦ ـ

أ ـ الموضوعية :

سبق ان بينا ان الموضوعية يمكن ان تكون مخرجا من المأزق الحضاري الذي تورطت في شراكه الحضارة الانسانية منذ ايام الاغريق . اذا كانت المعرفة نسبيّةً ، فالسلام على المعرفة ـ **هكذا اعتقد الاغريق ـ العباقرة منهم ـ وهكذا ماشتهم الانسانية المتحضرة** فيما بعد . إما القبول بالمطلقات واما « الانزلاق في مهاوى النسبية المتنكرة للحضارة ذاتها عبر تنكرها لاصالة التمييز بين رأيين : صحيح ومخطيء . هذا هو البعد الحضاري للموضوعية . وهذا ما يبرر تخصيص فقرة لها في هذه الدراسات . ويبقى البحث المفصل لهذا المخرج من اهتمامات الواقعية السياسيّة[2] او غيرها[3] من اهتماماتنا .

غير انها ترتبط بهذه الدراسات المنهجية المتعلقة بالاشكالات التاريخية عبْر رباط أوثق واكثر مباشرة . وربطها بتاريخ لبنان بالذات يتولاه المقتبس التالي :

« فالشرط الاسسي للمؤ رخ هو الموضوعية التي تعني ان ينفصل المؤ رخ عن ذاتيته ليرى الامور على حقيقتها . وللاسف ان تاريخ لبنان تتنازعه هذه « الذاتية » التي تضيع في متاهات الكلمات والتعابير . وقد نتج عن هذه « الذاتية » ان تاريخ لبنان هو تاريخ رسوبي تضيع فيه الحقائق ، وتشوه المواقف ، وتتعطل الحركة التاريخية . بينما المطلوب هو سبر اغوار التاريخ الاجتماعي المتعدد الابعاد ، والذي يقوم على تاريخ الانسان في ذاته وفي علاقته بالاخرين . مثل هذا التاريخ يتطلب تحديد منهجية علمية تتيح اولا للمؤ رخ ان يبتعد عن ذاته في عملية التاريخ ، وثانيا ان يلم بموضوعه سعيا وراء الحقيقة المجردة ، وعندئذ يصبح التاريخ معاناة . وعلى هذا الاساس اعتقد انني اسعى جاهدا لكتابه تاريخ لبنان كمؤ رخ تتركز جهوده على لبنان لفهم حقيقته واستكشاف مستقبله بقدر الامكان .

غير ان ربطها بتاريخ لبنان يأتي ثانيا في درجات الاولوية لاقتباسنا لهذا المقطع في هذه

---

١ ـ من هؤلاء افلاطون في الجمهورية ، وبعض المحاوراة المتأخرة كذلك مثل يارمينديس .

٢ ـ الدكتور ملحم قربان .
الواقعية السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٠ الفصل العاشر ، ص ٢٠١ وما بعدها .

٣ ـ الدكتور ملحم قربان دراسات في الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي ، دراسات عليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ، طبع واستنساخ رابطة الطلاب للعام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ .

٤ ـ « جان شرف : ثنائية الحضارة في المجتمع اللبناني جعلت لبنان بيئة ثقافية فريدة في العالم » الحوادث، العدد ١١٤٢ ، الجمعة ٢٢ أيلول ١٩٧٨ ص ٦٧ .

المناسبة بالذات . اهميتها المنهجية تأتي في الدرجة الاولى : ـ وعلى الخصوص معناها وعلاقتها بالتمييز بين التفسير العلمي والتفسير الايديولوجي .

فماذا تعني حسب هذا المقتبس « تعني عملياً ان ينفصل المؤ رخ عن ذاتيته ليرى الامور على حقيقتها » ؟ .

لسنا الآن في وارد البحث عما اذا كان بامكاننا رؤ ية « الامور على حقيقتها » ام لا . يهمنا ان نقرر ان **الموضوعية لا يمكن ان تعني ان ينفصل المؤرخ عن ذاتيته ذلك لان هذا** الانفصال ليس في مقدور الانسان ، مؤ رخا كان ام غير مؤ رخ ، ان يحققه . لو كان هذا ما تعنيه « الموضوعية » لما طالبنا به .

ولو كان هذا امرها لما اصرينا عليها مقوما اساسيا من مقومات المنهجية ولكانت تسميتها « بالمقوم الذاتي »[1] تتضمن تناقضا فاضحا .

فماذا تعني الموضوعية اذن ؟

هي ترويض العواطف الانسانية وجميع ما يؤ ثر على حكم الانسان وتصرفاته بالمعطيات والمبادىء ذات الاستقلال عن هذه الذاتيات[2] .

وفي اطار المنهجية المؤتمنة هي ربط المقومات الذاتية للمنهجية : الامانة الفكرية ، الانفتاحية ، والايجابية بعد ان تحدد تحديدا دقيقا ومدروسا[3] ، ربط هذه المقومات الذاتية الواضحة المعالم بالمقومات الايجابية : البينة وقواعد المنطق .

ولا تنحصر مشكلة الموضوعية لا بالمنهجية وحسب ، ولا حتى في العلم او في التاريخ ـ خصوصا حين نسعى الى جعله علما . انها مشكلة هامة واساسية في السياسة ـ نظريا وعمليا ـ وتتلبس هنا مشكلة الصراع بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة . وبالرغم ما في المقتبس التالي من شوائب وما لنا عليه من ملاحظات يبقى تمييزه للموضوعي امراً يستحق الانتباه والاهتمام الجديين :

---

١ ـ الدكتور ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ ، الفصل الثالث .

٢ ـ الدكتور ملحم قربان الحقوق الانسانية ، بيروت ١٩٦٩ ، طبعة ثانية القسم الاول .

٣ ـ الدكتور ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، الفصل الثاني ، « مقومات المنهجية » ، ص ٦٧ وما بعدها .

« ايجاد الحقيقة

اول واجب على الانسان الصادق ان لا يقع تحت تأثير افكاره الخاصة ، وان يتيح للواقع ان يعكس نفسه عليه ، كما هي الحال داخل غرفة المصور السوداء ، وان يشاهد مشاهدة المتفرج تلك المعارك الداخلية التي تستسلم لها الافكار في اعماق ضميره . على المرء ان لا يتدخل في هذا العمل العفوي فيلتزم جانباً سلبياً بآزاء التبدلات الداخلية في حدقته الذهنية ، ليس لانه لا يبالي بنتيجة التطور اللاواعي ، وليس لان تلك النتيجة تؤ دي حكماً الى نتائج وخيمة ، بل لان المرء لا يحق له ان يرغب في الامور حين يتكلم العقل . فانتاج الحقيقة ظاهرة موضوعية غريبة عن الذات ، تحث في داخلنا دون نوازعنا . وعلمني ديكارت ان الشرط الاول لايجاد الحقيقة هو عدم الالتزام المسبق لاي موقف »[1]

واتخذت هذه المشكلة ابعادا عالمية ودولية . « فقد تعرض (الامين العام الاسبق للامم المتحدة المرحوم داغ همرشولد) في اواخر عهده في امانة المنظمة العالمية لتهمة الرئيس السوفياتي الاسبق المرحوم نيكيتا خروتشيف في اوائل العام ١٩٦١ : « بينما توجد دول حيادية ، لا توجد شخصيات حيادية » ويستجيب الامين العام لهذا التحدي في موضعين :

الاول : في مقدمة تقريره السنوي للجمعية العمومية للامم المتحدة حيث يقول :

ينبغي ان يبقى الخادم المدني الدولي تحت مراقبة قاسية ودقيقة . لا يطلب منه ان يكون حياديا بمعنى انه لا تكون له ميول وكراهيات ، او انه لا تكون هنالك مصالح قريبة من قلبه بصفته الشخصية ، او انه لا تكون له افكار او مثل ذات قيمة هامة . ومع ذلك يطلب منه ان يكون عالماً بهذه الاستجابات الانسانية ولاجماً لنفسه بحذق ودراية وباسلوب تنعدم معه تأثيراتها على افعاله واعماله . وليس هذا بالمطلب الفريد . او ليس واجب كل قاضٍ محترف ان يفعل الشيء ذاته ؟ »

والثاني في خطاب تاريخي القاه[2] في جامعة اوكسفورد بتاريخ ٣٠ ايار ١٩٦١ وخصوصا ، بعيد هذا الخطاب ، فى رده على سؤ ال مذكر بانتقاد خروتشيف حيث قال :

قد لا يكون هنالك اشخاص حياديون موضوعيون . لكن هنالك افعالا حيادية

١ ـ رينان ، مقتبسة في نهار الاحد ، ١٨/٢/١٩٧٩ ، ص ٧ .
٢ ـ « The International Civil Servant in Law and in Fact

موضوعية يقوم بها الرجال المؤ هلون : ذوى الشخصية المنصهرة[1] .

ونحن نقول، تتويجاً لذلك، من يقدر على اعمال كهذه يقدر ان يعمم هذا التصرف ليشمل جميع او معظم اعماله ذات الاهمية[2] . هذا هو بالضبط مغزى الالتزام[3]

ب ـ « التاريخ » والذات

« اما هل استطيع ان اكتب تاريخ لبنان منفصلا عن البلاد العربية ؟ فالجواب دون شك ، بالايجاب . فالتاريخ الاجتماعي ، قلت ، هو تاريخ الانسان في ذاته اولا . وهذا يعني ان تاريخ لبنان هو تاريخ الجماعات التي عاشت على الارض اللبنانية بكل ما عندها من قيم ومفاهيم وبنيات فكرية واجتماعية ، تحدد وجهة تطورها ، او انها تحدد مدى قابليتها على النمو والتطور وصنع تاريخها . ثم تاتي علاقة الذات بالاخرين . وهنا تبرز مسائل اساسية تضع الذات امام التحدي الاكبر : هل هي ذات تضيع في الاخرين وبالتالي تخضع لكل المؤ ثرات الخارجية فتضيع تاريخيتها ؟ أم انها ذات تاريخية مدركة لتاريخيتها ، مستقلة عن الاخرين ، وإن تأثرت مرحليا بالعوامل الخارجية ؟ واعتقد ان الاستمرار في هذا التحليل قد يطول . انما اعتقد ان كتابة تاريخ لبنان منفصلا عن تاريخ البلاد العربية امر يتوقف على مفهومنا للتاريخ ، وعلى المنهجية التي تنبع من هذا المفهوم ، ومدى انسجامها مع الموضوعية والحقيقة التاريخية بعيدا عن الهوس الايديولوجي العقيم »[4] .

الذات الانسانية هي ، ولا شك ، محور جميع الاجتماعيات . ولكن هل هذا يبرر القول : « فالتاريخ الاجتماعي ، قلت ، هو تاريخ الانسان في ذاته اولا ، ؟ توضع علامات استفهام كثيرة كبيرة امام هذا القول .

غير اننا نرى من الافضل تخطي المسائل التي تثيرها . المهم هنا هو التوكيد على ان الاجتماعيات تدرس علاقة الذات بالاخرين .

١ ـ راجع كذلك بحثا له في مجلة سويدية اجتماعية ديموقراطية Tiden ايلول ١٩٥١ .
٢ ـ الدكتور ملحم قربان الحقوق الانسانية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٧ وص ١٧٠ وغيرها كذلك محاضرات الدراسات العليا للسنة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ، المرجع المكذور سابقا .
٣ ـ الدكتور ملحم قربان ، « الاخلاق والمجتمع » طبعة رابعة ١٩٧٤ .
٤ ـ الدكتور جان شرف ، المرجع السابق ذكره .

« وهنا تبرز مسائل اساسية تضع الذات امام التحدي الكبير : هل هي ذات تضيع في الاخرين وبالتالي تخضع لكل المؤثرات الخارجية ، فتضيع تاريخيتها ؟ ام انها ذات تاريخية مدركة لتاريخيتها ، مستقلة عن الاخرين وان تأثرت مرحليا بالعوامل الخارجية ؟ »

ما هو التحدي الكبير يا ترى ؟ هل هو ضياع الذات ؟ ام تاريخيتها ؟ ام تأثرها بالعوامل الخارجية ؟ ام جميع هذه مجتمعة ؟

وهل يمكن ان تخضع الذات « لكل » المؤثرات الخارجية ؟

وما هي « تاريخية الذات » وبالتالي ماذا يعني « ادراكها » ؟

وهل الخضوع للمؤثرات الخارجية هو نوع من الضياع ؟

وهل الذات المقصودة هنا هي « ذات لبنان » كما يوحي المقتبس ام هي « ذات » الانسان الفرد ؟

وكيف تكون « مستقلة عن الاخرين » ومتاثرة بهم في آن .

« والمرحليا » ، في هذا الاطار ، ماذا تفيد الكاتب ؟ اوليست محشورة هنا لتنقذ الاستقلالية من مضمون التأثر ؟ انها ، استنتاجاً ، تدل على عدم وضوح مفهوم « الاستقلال » الذي ينسجم مع التأثر نلجأ الى هذا الاستنتاج لان استعمالها هذا خطأ واضح . ان الذات وطالما هي حية ، وخصوصا في الاطار الاجتماعي ، تبقى عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية . ولا يضير هذا التأثر ، وان دام واستمر كما هو الواقع بالفعل ، استقلاليتها . الواقع هو ان استقلاليتها تعبّر عن ذاتها لا بالابتعاد عن هذه العوامل او بالانكفاء على ذاتها ابتعادا عنها بل بالطريقة التي تتعامل بها وهذه المؤثرات والعوامل . وافضل هذه الطرق ، كما سبق وذكرنا هي التبادعية[1] .

ومن هنا تصبح الذات من صانعي التاريخ - على الاقل تاريخها هي بالذات وضمن حدود ، بالطبع . وعلى الاكثر تاريخ الانسانية ، وان في حدود اضيق ، واكثر تحكما .

ولكن في هذا الاحتمال قفزة متفائلة نحو الحد الاقصى . وهذا نادراً ما يحصل . وللعباقرة بيننا وحسب . على الغالب و للاعتياديين بيننا تخف درجة التبادعية هذه وتبقى الاستقلالية

١ - الدكتور ملحم قربان ، **الحقوق الانسانية** ، طبعة ثانية ، بيروت ١٩٦٩ المقطع الاخير . كذلك ، « أية ثقافة هي ثقافة » بيان فصر الثقافة في لبنان » ؟ . راجع للمؤلف اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، دار النهار للنشر ، تحت الطبع . او جريدة النهار تاريخ ١٩ و٢٥ حزيران ١٩٧٦ .

على درجاتها الوسطى والدنيا . وقد تنعدم مع البعض - الكسالى الخاملين من بني البشر !

ج - الحقيقة

وان تأفف الكاتب[1] من ، وتأسف لِ « ان تاريخ لبنان تتنازعه هذه « الذاتية » التي تضيع في متاهات الكلمات والتعابير » ، فاننا لا نرى لنا مندوحة من الاشارة الى انه هو بالذات يضيع في معرض بحث واحد بين مفاهيم مقبولة للحقيقة ومفاهيم غير مقبولة - بصفتها بقايا عادات ذهنيّة عفا عليها الزمن .

تعرضنا للحقيقة الموضوعية وعرفناها على افضل ما نعرف

كما اننا ناقشنا مفهوم الحقيقة « القائمة بذاتها في الموجودات »[2] وهذا في راينا خطأ مبين[3] .

وتبقى تعابير « الحقيقة كل الحقيقة » « والحقيقة المجردة » و « الحقيقة كما هي » ، تعابير لا نفهم لها معنى علمياً محدداً . ولهذا - على الاقل - نقترح وضعها على الرف رحمة بالقارىء المدقق وبصبره وبمفهوميته .

وقبل ان نغلق باب الاهتمام بالتعابير نسأل : هل هنالك فرق في نظر الكاتب بين « الثنائية الحضارية » و« الثنائية الاجتماعية » - خصوصا في اطار التاريخ اللبناني ؟

وهل يختلف مفهوم « ثنائية المجتمع اللبناني » عن مفهوم « تعدديته » ؟ ولا يهزل مغزى هذا السؤال ، لانه يبين تأرجح الكاتب بين معنيين مختلفين ، في معنى المقتبس التالي !

« ولم تكن الخلافات السياسية الا التعبير العملي عن الانقسام الجوهري في المجتمع اللبناني ، هذا الانقسام الذي هو تباين في حضارتين وما تفترضانه من قيم ومفاهيم مختلفة النظرة الى الانسان والمجتمع والكون والتاريخ . لذلك سيطرت التسويات السياسية على تاريخ لبنان المعاصر ، وتعايشت الطوائف مؤكدة على ثنائية المجتمع اللبناني ، هذه الثنائية

١ - الدكتور جان شرف المرجع المذكور سابقا . راجع كذلك المقتبس المدروس في مقطوعة « الموضوعية » اعلاه .

٢ - المرجع ذاته ، ص ٦٦ .

٣ - راجع للمؤلف **المنهجية والسياسة** ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٧ .

التي تركزت في الطوائف اللبنانية ، كتعبير على تعددية حضارية تجعل من لبنان بيئة ثقافية فريدة من نوعها في العالم »[1] .

انه ، على اقل تقدير ، ضرب من الاستهتار بالدقة العلمية . اما على مستوى التقدير الكبير فاترك امر تقديره للقارىء اللبيب .

٧ ـ

آ : الحقيقة التاريخية « والحقيقة المطلقة »

السؤ ال المشوّش يستدرج الجواب المشوش . من هذا المنطلق تصبح مسؤ ولية المنهجية المؤتمنة بالنسبة لهذه القضية مزدوجة : ان تكتشف التشويش في السؤ ال وبالتالي تحصّن المجيب من ان يستدرج .

نرى مثلا على ذلك في التالي :

تهدف المنهجية التاريخية الى البحث الحقيقة التاريخية . بعض المؤرخين يتوسلها اداة للوصول الى الحقيقة ، وبعضهم الاخر يجعل منها غاية ليحقق بها وجهة نظر معينة . فما هو رايكم في الموضوع ؟

حسَناً قلتم « الحقيقة التاريخية » لانه ليس هناك من حقيقة مطلقة الا في العلوم الرياضية . أمّا سائر الحقائق فهي على الغالب حقائق نسبية ، والحقيقة التاريخية من هذا النوع ، اما كون البعض يستعمل الحقيقة في سبيل غايات متنوعة مختلفة فامر في الطبيعة البشرية انما علينا ان نقترب من الحقيقة الثانية قدر الممكن »[2]

لقد سبق واشرنا الى الايحاءات المخطئة[3] التي تثيرها « الحقيقة التاريخية » .

وكذلك سبقت الاشارة الى سوء استعمال الحقيقة المطلقة[4] وخصوصا عندما تلصق

---

١ ـ الدكتور جان شرف ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٦٦ .
٢ ـ « فؤاد افرام البستاني ، كيف يكون لبنان عربيا وهو موجود قبل العرب بخمسة الاف سنة ؟ » « الحوادث، العدد ١١٣٨ ، الجمعة ٢٥ اب ١٩٧٨ ، ص ٥٨ .
٣ ـ غير الواضحة ، واذا فضلت ، راجع المقطع ٣ ، والمقطع ٤ ، ب من هذه الدراسات .
٤ ـ المرجع ذاته .

بالرياضيات[1] .

« اما سائر الحقائق فهي على الغالب حقائق نسبية » ولماذا على الغالب ؟ وما هي منهجيا وعلميا « الحقيقة الثابتة » ؟

وهكذا نرى ان صحافيا صغيرا ، وربما غير متمرّس ، قد ضلل فاستدرج استاذا كبيرا ورئيسا سابقا لجامعة كبيرة كذلك .

رحم الله المنهجية المؤتمنة ! كم يمكن ان تنجي صاحبها من مزالق !؟

ب ـ « التحدي والاستجابة في فلسفة التاريخ »[2]

لنا بحث مستفيض في هذا الموضوع بالذات يجده القارىء المهتم في كتابنا اشكالات .

ج ـ « الميثاق » و« النفاق »

واتفق كذلك ان عالجنا هذا الموضوع في مؤلَّف آخر . التهمة ذاتها وردت على لسان سفيرنا اليوم في الامم المتحدة الاستاذ غسان تويني . يراجع تحليلنا لها من شاء في كتابنا تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال[3] .

« هناك من يقول : شخصية متميزة انما ذو وجه عربي ، ـ كله تلاعب على الالفاظ ولا معنى له . وعهد النفاق الذي وصلنا اليه بدأ بهذه الكلمة لرياض الصلح منذ ان قال : لبنان ذو وجه عربي . لم يكن باستطاعة رياض يومذاك ان يصبغه بالصباغ العربي اي الاسلامي ، فاكتفى منه بوجهه »[4] .

ولا نرى لنا جديدا ، لا منهجيا ولا فكريا ، يستحق ان يزاد هنا على تلك المعالجة ـ وهي نسبيا جديدة كذلك .

د ـ هل يعيد التاريخ نفسه ؟

هذه مسألة قديمة . والبحث فيها يطول . وكثرت المواقف حولها في « علم الجغراسيا كما

---

١ ـ الدكتور فؤاد افرام ابستاني ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٥٩ .
٢ ـ المرجع ذاته ، ص ٥٨ .
٣ ـ الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٧٩ ، بحث « الميثاق الوطني » .
٤ ـ الدكتور فؤاد افرام البستاني ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٥٩ .

في تاريخ الحروب العسكرية كما في تاريخ الفكر السياسي .

يهمنا الآن من تلك القصة الطويلة تعليق بسيط ، يتمحور حول مفهوم الجغرافيا .

وبما ان الجغرافيا لا تتغيرّ ، فالتاريخ يعيد نفسه »[1] .

هذا يجعل من القصة الطويلة قصة قصيرة . ولكنه تبسيط مشوّه . فمن جهة هو مبني على افتراض خاطىء ، ان الجغرافيا هي العامل الحاسم في تقرير التاريخ . أنهّا عامل في مجموعة عوامل تتداخل لتقرر تاريخ بلد ما ، لهو اعتراف يفترش الاساس « لعلم » الجغراسيا[2] ، اما ان يكون العامل الحاسم في تقرير نظرية مثل « التاريخ يعيد نفسه » فهذا امر غير مقبول علميا .

ويبقى الاستشهاد بنظرية المؤ رخ الانكليزي الكبير ارنولدتوينبي موضوعا يقبل الدحص ـ على الاقل من قبلنا[3] .

ومن جهة ثانية يتجاهل هذا البرهان تأثير التكنلوجيا الحديثة على الجغرافيا وبالتالي الجغراسيا . ولسنا في معرض الدخول بالتفاصيل ههنا . همنا توجيه النظر الى قضية هامة في فلسفة التايخ .

ويزيد في اهمية هذه الملاحظة انها تطال غالبية « العقائديات » المستشرية حولنا . فكان من الواجب توجيه النظر الى احدى ركائزها ـ علّ هذه الملاحظة تستدعي اعادة نظر ناقدة .

هـ ـ التاريخ والايديولوجيا

نعني بالتاريخ « علم » التاريخ ـ او بالاحرى المحاولات العلمية في كتابة التاريخ ـ المحاولات التي تبغي تقريب التاريخ من العلم بقدر ما يكون ذلك مستطاعا . ومن هنا تنشأ اهمية التمييز بين التفسير الايديولوجي والتفسير العلمي . وتنشأ من هنا كذلك اهمية

---

١ ـ المرجع ذاته .

٢ ـ الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الاول ، الاستقلال السياسي ، الاهلية للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٩ .

٣ ـ الدكتور ملحم قربان ، اشكالات ، بيروت ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، بحث : « الاستجابة والتحدي في فلسفة التاريخ » دار النهار للنشر ، تحت الطبع .

التعريف المنهجي العلمي الواضح المعالم « للموضوعية » .

في هذا الاطار يستلفت انتباهنا المقطع التالي :

« اما كوني اكتب تاريخ لبنان كمسيحي او كمسلم فهذا امر ثانوي جدا ولكن لا يمكنني ان اكتبه الا كلبناني . غير ممكن للمجرد المطلق ان يكتب تاريخ دولة ويكون مجردا . فلا حقيقة مطلقة الا في الرياضيات . انا الاوروبي لا يمكن ان اكتب تاريخ اميركا الا كاروبي . اذا شئت ان اكتب تاريخ اميركا كاملا ، ينبغي ان اكون اميركيا وانا اللبناني لا يمكنني ان اكتب تاريخ لبنان كرجل اجنبي عن لبنان .

« يمكن ان اؤ رخ لليهود مثلا على ان يقترن تاريخي بتأثير العواطف . لكن حتى اشعر تماما بالشعور اللبناني ، بالعاطفة اللبنانية ، بكل هذا الشيء غير الملموس الذي يكّون الشخصية فلا يمكن ان اكون الا لبنانياً . واكثر من هذا . ان من يكتب التاريخ وهو حديث بلبنانيته ليس كمن يكتب تاريخ لبنان وهو عريق في هذه اللبنانية .

« في اللجؤ الى كتابة التاريخ الصحيح ينبغي ان نلجأ الى ابن البيت ، الى ابن الاسرة . فاللاجيء من حلب او من حمص والذي صار لبنانيا في عصرنا هذا لا يمكن ان يكتب تاريخ لبنان كابن زغرتا او ابن دير القمر ، او ابن الخازن او ابن حبيش . »[1] .

يستلفت انتباهنا هذا المقتبس لانه من جهة يحتوي على شيء من الحقيقة ومن جهة ثانية يشوّه المفهوم العلمي للمنهجية المؤتمنة وللتاريخ بقدر ما يحاول ان يبتعد عن التفسير الايديولوجي ليتقرب من التفسير العلمي .

---

١ ـ الدكتور فؤاد افرام البستاني ، المرجع المذكور سابقا .

الوجود الشرعي للعواطف والمشاعر واقع انساني لا يتضارب بحكم الضرورة ومطالب « الموضوعية » . وهو من جهة ثانية يشجع على التقصي المستفيض ويساعد على التعبير الحي الدافىء عن الحقائق ـ وعلى الخصوص الايجابي منها .

غير ان هذا الوجود الشرعي له حدوده الدقيقة وعلى المنهجية المركزة على الموضوعية العلمية توضيح هذه الحدود الدقيقة[1] . ويبقى على العالم المؤرخ ان يمارس علمه في اطارها . وهذا بدوره امر صعب ودقيق . الانزلاق على هذه الحدود الدقيقة هو ـ بطبيعته ـ امر سهل وهين . وتكثر فوق ذلك الاغراءات التي تشجع عليه ، ومن هنا الخطر على الموضوعية . ومن هنا اهمية العملية الانقاذية التي تقوم بها المنهجية المؤتمنة .

رب غريب تعاطف « وشخصية » اكثر من قريب .

عمليا وتاريخيا يستبعد هذا الاحتمال . ولكنه ليس بمستحيل . ولذلك ان تسد البابا امامه لا على المستوى العلمي التاريخي وحسب بل وكذلك على الصعيد المنطقي لهو ان تقترف خطأ علميا تدان عليه ـ من وجهة نظر المنهجية المؤتمنة . نظريا تدان عليه ، وقد يخيب المستقبل ظنك . اى انك قد تحرج عملياً .

فهل من عاقل يزج نفسه في مثل هذا المأزق ؟

---

١ ـ الدكتور ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، فصل : مقومات المنهجية .

٨ ـ

آ ـ التفسير الايديولوجي والتعصب والتزوير

من مساوىء التفسير الايديولوجي في تاريخ لبنان التعصب والتزوير :

« لقد كتب الكثير عن تاريخ لبنان الحديث ، وقلة ضئيلة من المؤرخين كتبوا « بموضوعية » عن حقيقة عهد الامراء المعنيين والشهابيين ، اما الكثرة فكتبت كما اشتهت ان تكون الامور ، وشتان ما بين التمني والواقع . لذلك امتلأت كتبنا التاريخية ، وبخاصة المدرسية منها ، بالتزوير تحت اسم البناء الوطني والتوجيه الوطني . وفي رأيي ان التزوير التاريخي ينقلب على المزوّر فيما بعد .

« وانتقل الى الاجابة عن سؤال عن كيفية كتابة التاريخ ، وعما اذا كنت اكتبه كمسلم او كمسيحي ام كلبناني ؟ واجيب فورا ، وما الفرق بين المؤرخ المسلم او المسيحي اذا كان هدف كل واحد منهما معرفة الحقيقة ووفقا لمنهجية علمية وموضوعية ؟

« انا شخصيا احاول في كتاباتي ومؤلفاتي ان اكون « موضوعيا » . ولست ادري الى اين وصلت في ذلك ، فزملائي اقدر على نقدي من نفسي . ولكنني في جميع الاحوال ارفض التعصب ، لان التعصب في التاريخ باب من ابواب التزوير . ثم ان موضوع الدراسة يفرض الصفة على الكاتب ، فاذا كان الموضوع اسلاميا دينيا يتوجب على ان يتناوله الكاتب كمسلم والا تصبح الكتابة نقدا وليس تاريخا ، وكذلك اذا كان الموضوع مسيحيا دينيا فيتوجب ان يتناوله الكاتب كمسيحي . اما اذا كان الموضوع وطنيا فالواجب على الكاتب ان يتناوله كمسلم او كمسيحي حتى لا تصبح كتابته وجهة نظر ، وليست حقيقة موضوعية »[1] .

اذ صحت هذه التهم ـ وهي صادرة عن مطّلع ـ القت ظلا قاتما على تاريخ لبنان وبيّنت اهمية تطبيق المنهجية المدروسة على هذا الحقل لغربلة غثه من سمينه .

---

١ ـ « المقال الاخير لمحمد علي مكي : قبل عام ١٩٢٠ كان لبنان مجموعة كيانات وبعده صار كيانا محددا وواضح الاهداف » ، الحوادث ، العدد ١١٣٦ ، الجمعة ١١ ـ ١٨ اب ، ١٩٧٨ ، ص ٥٨ .

ويظهر ان الكاتب يقترح ، ضمنا وعلى سبيل التمثل بالقدوة الحسنة والأخذ بها ، اللجوء الى « الموضوعية » مخرجا منقذا .

ب ـ « الموضوعية » ايضا وايضا

ولكن ماذا يفهم الكاتب بالموضوعية ؟ نثير هذا السؤال لا للتعرف على مفهومه هذا وحسب ، بل وكذلك لنبين حدوده من جهة ، والمخاطر العلمية التي يتعرض لها من يتبناه من جهة ثانية .

انه يعتقد ، صوابا ، ان المنهجيات متعددة . وفي هذا الاطار يقول :

« والحقيقة ان اسمى هذه المنهجيات واحدة ، فهي تفترض جميعها انها تسعى الى كشف الحقيقة ، وتعتمد نفس التساؤلات والتحقيقات والمقارنات في سبيل ذلك الكشف ، ولكنها تختلف باقترابها او بابتعادها عن الموضوعية ، حتى ان بعض المنهجيات يفهم الموضوعية في اسلوب العمل وليس في غاية العمل . ومن هنا يقع الاختلاف في نتائج المنهجيات المختلفة »[1] .

تصبح « الموضوعية » هكذا مقياسا يميز على اساسه بين المنهجيات . ولكن هذا القول مضلل تماما . لانه يعني ان المنهجية بامكانها ان تبتعد عن الموضوعية وتبقى جديرة بهذا الاسم . وهذا خطأ فادح ـ خصوصا عندما يُعْتَرَفُ بان المنهجية « تسعى الى كشف الحقيقة » . من طالب جديا بالكشف عن الحقيقة لا يمكنه إلا ان يُصِرَّ بذات المقدار من الجدية على الموضوعية نظريا وعمليا .

ونلحظ لدى هذا المقتبس اشكالا سببه عدم التمييز بين « الاسس » و« الغاية » . غاية المنهجية هي السعي الى كشف الحقيقة . اما اسسها فاشياء اخرى .

ويحصر بعضهم ، حسب رأى المقتبس السابق ، الموضوعية « في اسلوب العمل وليس في غاية العمل » .

الواقع هو ان هذا ايضا ضلال مبين . لان « الموضوعية » العلمية هي شرط للاثنين معا .

---

١ ـ الدكتور محمد علي مكي ، المرجع المذكور ذاته ، ص ٥٦ .

وما هي الغاية من حصرها على هذا الشكل ؟ الاصل في التركيز على اسلوب العمل ـ في التركيز على موضوعيته هو ضمان الوصول الى موضوعية الغاية ، غاية العمل .

كما ان المقصد العلمي هو التخلص من الاختلافات ، غير المبررة ، في نتائج الاستقضاءات بقدر ما يستطاع ذلك . وبالعكس من هذا تماماً ، يبدو ان المقتبس السابق يجد ذرائع « تبرر » ، خطأً ، هذه الاختلافات .

هذا عمل ينزلق بالتفسير العلمي الى مهاوي التفسيرات الايديولوجية .

ج ـ ويخضع المقتبس التالي[1] لعدة ملاحظات :

« ولتوضيح صورة الاختلاف في استعمال[2] المنهجية نقول ان المؤرخين المعاصرين يستعملون اليوم احدى طريقتين : الطريقة الاولى : انهم يتصورون مسبقا النتيجة[3] التي يريدونها ، ثم ينتقون مصادر الحدث التاريخي الذي يريدون درسه ، ثم يتعاملون مع تلك المصادر المنتقاة بمنهجية[4] جدلية تقوم على تفاعل الاسباب والنتائج ، ويسمحون لانفسهم بالتركيز على جانب من المصادر واهمال[5] جانب اخر ، حتى يصلوا في النهاية الى اثبات الغاية المنشودة والنتيجة المتوخاة .

هذا الفريق من المؤرخين يعتبر ان الموضوعية[6] هي في تطبيق المنهجية الجدلية في تفاعل الاسباب والنتائج[7] .

---

١ ـ الدكتور محمد علي مكي ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٥٦

٢ ـ ليس الواضح ما اذا كان الدكتور مكي يعي اهميّة التمييز بين المستوى النظري والمستوى العملي للنظرية او « المنهجية » .

٣ ـ هذا انحياز واضح ضد الحقيقة الموضوعية . وهكذا فهو ايديولوجي لا علمي ـ خصوصا اذا كان لا يخضع هذه النتيجة للمراجعة اذا عاندتها البينات .

٤ ـ تعبير مضلل .

٥ ـ هذا هو التحيز بذاته .

٦ ـ انه للغو ان نشير الى الموضوعية في ظل هذه الاعتبارات .

٧ ـ تردد للمرة الثانية . ماذا يعني « تطبيق المنهجية الجدلية في تفاعل الاسباب والنتائج » ؟ هذا التفاعل ، إما ان يكون واقعا فيرصد ويحلل ويقيم ، وإما لا ، وعندها يصبح الاصرار عليه من باب الافتعال المشوه للحقيقة المبتغاة .

ويرون ان الموضوعية لا وجود لها خارج هذه النقطة بالذات .

والمؤرخون الذين يعتمدون هذه الطريقة هم : المؤرخون العقائديون : حزبيا او دينيا او مذهبيا او طائفيا . هذا الاسلوب في العمل يؤدي الى كتابة التاريخ الموجه . وهو نتيجة[1] حتمية للالتزام الفكري[2] .

اما في الطريقة الثانية فان المؤرخين لا ينطلقون من تصور مسبق للنتيجة ، فتكون الغاية مجهولة ، ويعمدون الى التفتيش عنها ، وليس الى الوصول اليها لأنها مجهولة[3] وفي صدد التفتيش عن الغاية او الحقيقة يعتمدون جميع[4] المصادر المتعلقة بالحدث التاريخي موضوع الدرس ، بدون انتقاء او اختيار ، ثم يتعاملون مع تلك المصادر بمنهجية جدلية تقوم على تفاعل الاسباب والنتائج ، دون اهمال لاي مصدر كان ، حتى يصلوا الى النتيجة النهائية التي يتقبلونها مهما كانت ، ولو كانت تلك النتيجة مخالفة لعواطف[5] المؤرخين ، وهذا ما يسميه المؤرخون بالمعاناة العلمية ، وهي نتيجة حتمية للفكر الحر غير الملتزم .

وبتعبير اخر يرى اصحاب القول بموضوعية الاسلوب وليس بموضوعية الغاية . ان الغاية لا يمكن ان تكون موضوعية بل ذاتية ، وانما الموضوعية تكون في الاسلوب فقط ، ونتيجة لهذا القول تكون نتيجة الدراسة التاريخية متناسبة مع الفكرة او العقيدة الدافعة الى

---

١ ـ ليس في هذه الامور ما تصح تسميته « بالحتمية » (راجع للمؤلف : دراسات في الفكر السياسي مع التركيز على القانون الطبيعي ، دراسات عليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ، طبع واستنساخ الرابطة ، للعام الدراسي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ، .

٢ ـ وهذا تشويه لمفهوم « الالتزام » (راجع للمؤلف : آ : المرجع السابق ذكره ب ـ « الاخلاق والمجتمع » ، طبعة رابعة ، بيروت ١٩٧٧ . ج ـ المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٨ . او اذا اصررت على هذا المفهوم « للالتزام » نبهنا الى مفهوم آخر أدق وأكثر انسجاما مع متطلبات المنهجيّة العلميّة المؤتمنة .

٣ ـ ليس شرطا ان تكون مجهولة . الشرط المنهجي هو امكانية اعادة النظر فيها بناء على ما تسوغه البينات . ومن هنا يتساوى منهجيًا هذا الاحتمال والاحتمال السابق الذي يذكره المقتبس المدروس .

٤ ـ اذا كانت هذه متوفرة وكان الوصول اليها سهلا . ومع هذا يبقى من الأفضل ان يقل الاصرار ، لاكثر من سبب ، على « الجميع » .

٥ ـ ويصح ان يذهب هذا الحكم الى ابعد من العواطف ، حتى ولو كانت مخالفة لارائهم السابقة او وحتى « لالتزاماتهم » الفكرية السابقة .

تلك الدراسة ، وهذا ما نسميه بالدراسة التاريخية الموجهة ،[1] وهو اسلوب شائع في العالم ، ويطغى الى حد كبير على الاسلوب الاخر .

« اما اصحاب القول بموضوعية الغاية والاسلوب ، فانهم القلة بين المؤرخين ، لان مثل هذا العمل يبدو صعبا جدا ، لما فيه من تنكر[2] للكثير من المسبقات الثابتة في اذهان الناس ، والقبول بمعاناة علمية تقود اليها موضوعية البحث . هذا بالاضافة الى ان مثل هذه المنهجية تتطلب الاعتماد على جميع[3] المصادر المتعلقة بالحدث التاريخي موضوع الدرس ، لا الاختيار بين تلك المصادر .

« ان المشكلة المنهجية هي اننا اذا جردنا الحدث التاريخي ، خلال بحثنا له ، من الطابع الذاتي للوصول الى « الحقيقة المجردة[4] يصبح التاريخ واقعة جامدة ومنحطة . واذا اخضعناه للطابع الذاتي تضيع الحقيقة التاريخية[5] ويصبح التاريخ[6] عند ذلك فنا من فنون الاداب الانسانية .

« والموضوعية اصبحت كذلك مشكلة[7] ، فالكثرة يكتبون في التاريخ كتابة موجهة ، ويعلنون انهم موضوعيون تهربا[8] من الاقرار بواقع كتابتهم . وطالما ان التاريخ هو تاريخ الانسان الغارق في الاهواء والعواطف ، فسوف تبقى دراسته متأثرة[9] بذلك الجو المحيط به ، كما قال بول فاليرى « الى ان يعمل في التاريخ ما عملته العلوم الدقيقة في نفسها حينما

---

١ ـ هذا هو بالضبط ما نعنيه عندما نقول ايديولوجيا . اما « التوجيه العلمي » فهو امر مختلف تماما .

٢ ـ اذا ثبت ان هذه لا تصمد امام التحليل العلمي الرصين .

٣ ـ هذا هو « المثال » . اما الواقع فيختلف بعض الشيء

٤ ـ هذا هذا تعبير غامض علميا ، وربما غير ذى مغزى

٥ ـ وهذا ايضا تعبير مضلل .

٦ ـ ليصبح التاريخ علما تطبق عليه دراسة المنهجية العلمية المؤتمنة (راجع للمؤلف المنهجية والسياسية) وفوق ذلك عليه ان يوفر بعض المتطلبات . مثل القوانين العامة .

٧ ـ مشكلة نظرية ام عملية ؟ اذا كانت الاولى راجع المنهجية والسياسة للمؤلف . اذا كانت الثانية ، فانصحهم بالرجوع اليها ايضا ونقد ممارساتهم من زواياها وما زاد عن ذلك ، فيما عدا اخضاع عملهم للنقد ولكشف تهربهم ، فربما كان من الشيطان .

٨ ـ لا يخفى هذا التهرب على الفاهمين . وربما كان هذا اهم دافع مبرر لهذه الدراسات .

٩ ـ ليس بحكم الضرورة . لتحرير هذه الدراسة من تأثيرات تلك المشوهات ، جزئيا على الاقل ، نركز على دراسة المنهجية المؤتمنة .

اعادت النظر في اساسها ، وبحثت في بديهياتها بكل عناية ، واحصت مصادرها »[1] .

د ـ « جذور الماضي »

وتنبعث نظرية يعيد التاريخ نفسه بصيغة جديدة ، ولكن غامضة ، في المقتبس التالي ـ في الواقع ، كما سنرى ، يعجّ هذا المقتبس بالغامضات من المفاهيم .

« وانتقل الى السؤال الخامس عما اذا كان التاريخ يعيد نفسه ، وان الحاضر جذوره في الماضي ، وعما اذا كان في التاريخ ثوابت ؟ فنقول ان التاريخ الذي هو تطور للتفاعل بين الانسان واخيه مع الارض ، يعيد نفسه دائماً ؟! بخطوطه العريضة ، ومن هنا كانت قيمة دراسته في الحاضر ، وللمستقبل ، لان يكشف التجارب الانسانية عبر الزمن وطرق التفكير في ممارستها . اما عندما ناخذ التاريخ بجزئياته واشخاصه الماديين وتصرفاتهم الخاصة ، فانه حينذاك لا يعيد نفسه . في التاريخ المذكور يسقط اسم الفرد ، وتبقى الصفة ، اي ان التكرار يلازم الصفة العامة .

« ان حب الذات والطمع والحسد والحب والبغض والجنس والخوف والتمايز ، صفات ثابتة في الانسان ، بغض النظر عن موقعه الجغرافي او الاجتماعي . وان تفاعل الناس وتعايشهم مع بعضهم البعض من خلال تلك الصفات الثابتة يؤديان دائما الى نتائج تاريخية تتكرر دائما بمظاهر مختلفة وفقا لنسبة التطور الاجتماعي . . فالحاضر لا وجود له بدون جذور الماضي ، ونقول جذور الماضي وليس الماضي ، حتى لا يصبح ذلك الماضي عقبة في وجه التطور . وقد يفكر الانسان في الثورة على الماضي لتغيير خطة سير التاريخ ، ولكنه ، وهو يثور على الماضي ، يقع في ماض اخر .

« ان اوروبا ثارت على ماضيها في القرون الوسطى ، ونهضت وانطلقت ، لقد غيرت خطة سير تاريخها . ولكنها عندما نهضت اعتمدت كذلك على الماضي اليوناني . اي انها ثارت على الماضي اللاتيني وانطلقت من الماضي اليوناني . إنّ أيّ تطور في اي مجتمع كان يحمل معه ماضيا معينا . ولذلك كانت القيمة في درس التاريخ . ان انسان اليوم ، الراقي والمتطور المعتمد على التكنولوجيا العصرية هو حصيلة التاريخ كله ، انه في الحقيقة لس

---

١ ـ هذا هو بالضبط ما تبغي منهجتنا ان تحققه . وربما فعلت اكثر !

انسان اليوم بمقدار ما هو انسان العصور جميعا ، ففيه الرقي والهمجية ، وفيه الفضيلة والرذيلة ، وفيه الايثار والانانية ، وهكذا يكون انسان اليوم ابن التاريخ »[1] .

يعيد التاريخ نفسه « بخطوطه العريضة ». ولكن الخطوط العريضة مفهوم مطاط وغامض . ولذلك لا يمكن التحقق من صحة او عدم صحة النظرية المقررة .

ومع ذلك تبقى لدراسة التاريخ اهميتها :

« ومن هنا كانت قيمة دراسته في الحاضر وللمستقبل ، لان يكشف التجارب الانسانية عبر الزمن وطرق التفكير في ممارستها » .

هذا يترك التاريخ على مستوى الوصف للواقع كما حصل ـ اذا كان هذا ممكناً على الاطلاق . أما إذا غامر باقتراح اكتشاف نظريات ومبادىء عامة او ثوابت فقد جوبه باسئلة محددة . بعضها : اية تجارب ؟ واية طرق تفكير ؟ واية ممارسة ؟ وما لم تتوضح هذه الاجابات وتتحدد تحديدا علميا دقيقا يبقى موقفنا منها كما عبّرت عنه الواقعية السياسية .[2] اذا ما توخينا الدقّة العلميّة وصولا الى الاستنتاجات المضمونة الى درجة معقولة ينبغي ان نركز أكثر على ربط التاريخ بالمطالب العلميّة ، واهمها اكتشاف القوانين او الشرائع المتحكمة بالاحداث .

ونلتقي مفهوما غامضا آخر او مفهومين في التالية .

« في التاريخ المتكرر يسقط اسم الفرد وتبقى الصفة ، اي ان التكرار يلازم الصفة العامة » .

هل « الفرد » عامة ام « خاصة » ؟ الفرد هو صفة عامة ـ بالمقابل مع سعيد ونابليون ويوليوس قيصر . فلماذا يسقط ؟ الفرد لم يسقط . سقط نابليون اذا شئت .

وكذلك « للماضي ». فعندما يثور الانسان ، لا يثور على الماضي . انه يثور على ماضٍ معين .

---

١ ـ الدكتور محمد علي مكي ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٥٦ .

٢ ـ الدكتور ملحم قربان ، الواقعية السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ .

ثم ان الصفة لا تتكرر ولا تبقى . ما تتكرر انماطها او امثلة عليها . فبقاؤها اذن بقاء اسمي .

وهل صحيح ان « انسان اليوم . . . هو حصيلة التاريخ كله » ؟ كلا . انه حصيلة انتقائية لذلك التاريخ . هو حصيلة بالاحرى ، لبعض من عناصره تساندت ، وتفاعلت مع عوامل كثيرة اخرى فكان انسان اليوم « الراقي والمتطور والمعتمد على التكنولوجيا العصرية »[1] .

وربما لذلك يركز الكاتب على « جذور الماضي » لا على الماضي :

فالحاضر لا وجود له بدون جذور الماضي وليس الماضي - حتى لا يصبح ذلك الماضي عقبة في وجه التطور » .

« وحتى لا . . » كثيرات اخرى .

ولكن ، وان خفّفت « جذور الماضي » من صعوبة المشكلة فانها لا تتخلص منها تماما . ذلك لان « جذور الماضي » هي بدورها غامضة ، وغير دقيقة ، وبالتالي لا تسمح بالتحقيق العلمي الذي تتطلبه الدقة والدقة الاقسى حدودا . وبمعزل عن هذه الدقة لا يمكننا ، في اطار المسؤولية المنهجية ، ان ناخذ موقفاً - سلباً ام ايجاباً - من النظرية المطروحة على بساط البحث . هل الماضي ، وباي معنى ، يعيد نفسه ؟ وماذا تفيدنا معرفة ذلك ؟ وهل بامكاننا ان نحصل على معرفة علمية في هذا المجال ذ

قيمة هذا البحث تكمن في انه يبين بعض الشروط العلمية الضرورية للدخول المسؤول في عملية تقرير مثل تلك المواقف .

ولا تنتهي مصاعب المقتبس المدروس عند هذا الحد :

« ان حب الذات والطمع والحسد والحب والبغض والجنس والخوف والتمايز صفات ثابتة في الانسان بغض النظر عن موقعه الجغرافي او الاجتماعي . . . »

---

١ - أوليس هذا وصفا عاما جدّا ، وبالتالي قليل الفائدة ، الانسان اليوم » ؟ ماذا تقدر ان تستخلص منه عمليا ؟ ماذا يفيدك في معاملاتك اليوميّة مع جورج وسمير واحمد وعثمان ؟

« ان انسان اليوم ، . . . انه في الحقيقة ليس انسان اليوم بمقدار ما هو انسان العصور جميعا ، ففيه الرقي والهمجية ، وفيه الفضيلة والرذيلة ، وفيه الايثار والانانية ، وهكذا يكون انسان اليوم ابن التاريخ » .

فاية قيمة علمية للاستنتاج : « وهكذا يكون انسان اليوم ابن التاريخ » في اطار الاصرار على « الثوابت » التي سبق الاستشهاد بالامثلة عليها ، وفي ظل الاصرار على ان التاريخ يعيد نفسه « بخطوطه العريضة » «و « بالصفات العامة » ؟ اوليس هذا الاستنتاج متساويا بالقيمة المنطقية والسلامة العلمية وبالتالي احتمال القبول المسؤول مع القول المعاكس تماما : هذا الانسان هو ابن يومه وحسب » ؟ واذا تساوت قيمة هذين الجوابين عن السؤالين المتناقضين ، سقطت قيمة جميع الاعتبارات التي لجأ اليها الكاتب لتدعيم احداها بمقابل الاخرى .

بل كانت محاولة تدعيم احداها ضد الاخرى ضلال منهجي وتيه علمي . فكم نحن بحاجة الى الدراسة المنهجية المسؤولة ؟

٩ - المؤتمرون في بغداد وكهّان التاريخ

آ -

كثيرون من المشتركين في مؤتمر القمة في بغداد تلقوا العلم على الدكتور قسطنطين زريق - . وكثيرون منهم قرأوا « نحن والمستقبل » وكثيرون يقدر لهم ان يقرروا في بغداد من نحن وما هو مستقبلنا . . .

فهل يقررون من نحن ؟ وهل يقررون مستقبلنا ؟ »[1] .

- ١ -

القسم الاول من هذا المقتبس قضية احصاء ووصف لواقع . وبالتالي فتقرير صحته او خطئه امر يسهل التحقق منه . نفترض هنا انه صحيح ، لتسهيل النقاش .

اما القسم الثاني منه فهو مثار تساؤلات : « وكثيرون يقدر لهم ان يقرروا في بغداد من نحن وما هو مستقبلنا . . فهل يقررون من نحن ؟ وهل يقررون مستقبلنا ؟ »

---

١ - ميشال ابو جودة ، « نحن والمستقبل » في بغداد ، النهار ، الخميس ٢ تشرين الثاني ، ١٩٧٨ ،

بمعنى من المعاني ، وعلى المستوى السياسي والتاريخي ، هؤلاء يقررون بالفعل من نحن بقطع النظر عما يقررون او لا يقررون . وعلى هذا المستوى وبهذا المعنى يصبح السؤال المزدوج :. فهل يقررون من نحن ؟ وهل يقررون مستقبلنا ؟ تساؤلاً غير ذي بال او جدوى .

بمعنى آخر ، وربما اهم واعمق[1] ، ليس هذا من اختصاصهم . وعلى هذا الصعيد وبهذا المعنى يصبح السؤال المزدوج موضوع البحث توريط للمؤتمرين بقضية ليست من اختصاصهم . ام ان الكاتب ضاع وضلل ، فظن خطأ ، انها من اختصاصاتهم ؟

ربما كانت هنالك معان مغايرة لهذا المقتبس وصعد يمكن ان يدافع من زواياها عن مغزوية المقتبس وعن مبرر اثارة السؤال المزدوج المذكور . ونحن بغنى عن التفتيش عنها . الخلل المنهجي الذي يتحكم بالمقتبس وبالسؤال معاً قد اتضح . وكذلك الخلل الفكري . وهذا بداية اهتمام للمهتمين .

- ٢ -

خطأ آخر منهجي يقع في فخه كاتب هذا المقتبس في بداية افتتاحيته . فبعد عرض القسم الاول من هذا المقتبس بالذات يتابع : « ويودون لو وقف واحد منهم وقرأ عليهم وعلى الاخرين . . . بعضاً من هذا الكتاب » « ويودون » هو مفتاح هذا الخطأ اذ لو « يوّد » احدهم حقا ان يفعل ذلك لما كان هنالك من مانع جوهري يمنعه من تحقيق رغبته هذه . وكيف عرف كاتب المقتبس ان « الكثيرين » من المؤتمرين « يودون » ذلك ؟ له اساليبه الخاصة بالطبع . واذا استخدم احدها وتوصل بطريقة علمية او قريبة من العلمية واعلن ذلك لسقطت تهمتنا له . وتقديرنا انه لم يفعل . وهو بذلك يساير عادة اصبحت شائعة كثيرا في السياسة اللبنانية الحديثة . ولذلك نهتم بمحاربتها ـ خصوصا وانها تشجع على الميل الى التفسير الايديولوجي وعن التفسير العلمي . انها ما درجنا على تسميتها بالتعبير

---

١ ـ الدكتور ملحم قربان ، **الحقوق الانسانية** ، بيروت ، طبعة ثانية ، ١٩٦٩ ، بقطع : « الالتزام » و« الانا » .

« محاكمة النوايا »[1] . وتبدأ بالطبع بالباس نية الغير اللباس الذي يريد الكاتب او السياسي او يلبسه اياه بقطع النظر عما اذا كان حقا يلبسه ام لا . وهذا من جملة الاسباب التي تجعل الحوار بين الفرقاء المعنيين بالسياسة اللبنانية الحديثة « حوار طرشان » . انهم لا يسمعون بعضهم للبعض الاخر بقصد الوصول الى نواياهم . واذا ما سمعوا بعضهم لحجج البعض الآخر ، كثيراً ما صدّوا الحجّة ، وما تذهب اليه او تعبّر عنه بما سبق وقرروه بالنسبة للنية المحاكمة . وهكذا تقلب المقاييس ، يختلط الحابل بالنابل وتسود الفوضى وتتفشى معضلات عدم الثقة ـ وربما كان عدم الثقة سببا في الاصل لتلك النتائج .

ونذهب الى ان هذه الظاهرة هي جزء ، وربما كانت مع متشعباتها الجزء الاهم ، من الاسباب التي اسقطت ما يزيد عن الستين اتفاقا لوقف النار في مسار الازمة اللبنانية على مدى ما يقرب من الاربع سنوات من تاريخها . وهنا نلمس ، على الاغلب ، سببا من اسباب الازمة ذاتها .

ب ـ

ننتقل الان الى الجزء الاكثر رصانة من الموضوع ـ الجزء الذي هو اقرب الى موضوعنا : التاريخ وعلمية التاريخ وامكانية الاستفادة من التاريخ .

- ١ -

ونذكر بهذه المناسبة ، بغاية صاحب المقتبس من تذكير المؤتمرين في بغداد بكتاب نحن والمستقبل ـ على الاقل الغاية المصرح بها :

« لعل التلاميذ ، ورفاق التلاميذ يتوقفون امام ما جاء به الاستاذ . فيتوقفون في قراراتهم »[2] .

ولما كانت الايجابية من ابرز مزايا المنهجية والسياسة ، فلننطلق منها ، مفترضين وجودها لدى صاحبينا لمعالجة مقتبساتها هنا ، مفتشين في تلك المقتبسات عما يمكن ان يستفيده

---

١ ـ راجع كذلك القسم الاول من هذا المؤلف .

٢ ـ النهار ، « من حقيبة النهار » الخميس ٢ تشرين الثاني ، ١٩٧٨ ، ص ١

منها المؤتمرون « فيتوفقون في قراراتهم » .

« يقول الدكتور زريق حول الوضع العربي :

(. . .) المجتمع العربي غني بامكانات التقدم ، فقير بانجازاته الفعلية ، غني بوفرة سكانه الذين يعدون نحو ١٤٠ مليونا وبموارده الطبيعية كالنفط وما تمثله من امكانات للتنمية القومية ولبناء القدرة العربية في الميدانين الداخلي والخارجي ، وهي امكانات جسيمة ورهيبة لما تستطيع ان تصنع وتفيد اذا استثمرت استثمارا صحيحا ، ولما قد تولد ، اذا اسيء استعمالها من اضرار واخطار : اضرار داخلية من حيث الاسراف المهدر والخلخلة الناتجة عن المفاسد الاجتماعية والخلقية وعن التفاوت في الغنى بين البلدان المنعمة بخيرات النفط وشقيقاتها المحرومة منها ، واخطار خارجية من حيث اثارة مطامع الدول القوية والطامعة في هذا المورد الذي يعد قوام حياتها وازدهارها وسيادتها (. . .)

ومشكلة المجتمع العربي الكبرى هي اخراج هذه الامكانات من حيز الامكان الى حيز التحقيق . . . والعيب ليس في التخلف وانما العيب في الرضى به والاستكانة له »[1] .

يسهل التسليم السريع بما جاء من وصف لحالة العالم العربي والوضع العربي العام . اصبحت هذه المعلومات جزءا من معارف العامة من المواطنين .

وبالنسبة « لمشكلة المجتمع العربي الكبرى » لم يوتَ بجديد محدد يستحق البحث . نتوقف عند الحكمة التالية . « والعيب ليس في التخلف وانما العيب في الرضى به والاستكانة له . »

- ٢ -

تبدو هذه المقولة وكأنها صوت الحكمة . ولكنها بالفعل ، وبعد التدقيق ، ليست بحكمة حقا . اذا لم يكن التخلف عيباً « فلماذا تكون الاستكانة اليه عيبا » ؟ ولماذا يكون « الرضى » به « عيبا » ؟

وهب ان التخلف ليس حقاً بعيب فماذا يحل عندها بالعيبين المرتبطين به : « الاستكانة اليه » و« الرضى به » ؟ تصبح هكذا استكانة وهكذا رضى ينمان عن الكسل ، وبالتالي فان

---

١ ـ المرجع ذاته .

خطيئة من يرتاح اليهما ليست بتلك الخطيئة المشينة لانها انكفاء على امرليس بعيب ! في هذا ، وعلى لغة السياسيين المحدثين ، تمييع للخطيئة . وهكذا وفي الوقت الذي يسعى المؤلف الى دفع المسؤولين على الخروج من التخلف يبدو وكأنه يخفف من بلوى الاصابة به . بدلا من وصف بلواه تشويقا بالتحرر من شوائبه ، كما يوحي اطار البحث ، نراه وكأنه ، عن غير قصد طبعا ومن هنا خطيئته ، يجد المبررات لتخفيف مسؤولية البقاء في ظل سحره . فهل يصح هكذا تصرف من قبل موجه مسؤول ؟ وبقدر ما « يكبر » هذا الموجه بقدر ما تكبر خطيئته هذه بالذات .

في الواقع ، ان التخلف عيب ، والرضى عن هذا العيب عيب آخر . وكذلك « الاستكانة له » .

التخلف ، كالسل ، مرض . وقد يكون للمتألم منه مبررات ، او على الاقل ، مخرج من الادانة على الاسباب التي اوقعته به . غير ان الاعتراف بهذا لا يجعل لا من التخلف ولا من السل حالة صحيّة اعتياديّة . ومن هنا يصبح التخلص من هذه الحالة كالتخلص من ذلك العيب واجب شخصي انساني واجتماعي معا . وتكبر خطيئة من يرضى بها او يستكين اليها .

وان يعرف الموجه هذا وان يعبّر عنه تعبيرا صحيحا ، لكي لا نقول مثيرا ، لمن اولويات مسؤولياته . والا لخسر شرف « التوجيه » . الا يصبح ، عندها مضللا ؟ ويظل هنالك فارق كبير بين من ضلل فضلل وبين من ضلل بقصد التضليل . ولكنه ، وفي الحالين ، يبقى مضللا . وتنعكس هفواته » هذه على مسؤوليته « موجها » ـ هذا في قاموس العدالة .

وربما كان لهذا الضلال نتائجه التاريخيّة .

- ٣ -

وعلنا نوفق في مقتبس آخر الى ارشاد مفيد من قبل « كهان التاريخ » .

ثم يتحدث الدكتور زريق عن الوحدة العربية فيقول : « انها تحصل تدريجا بالتدرب على التعايش والمقاسمة والمشاركة في المغانم والمغارم ، ووليدة التضحية بالمصالح الصغرى في سبيل المنافع والغايات الكبرى ، وما دام المواطنون بشرا فان مما يدفعهم الى بذل هذه التضحية ان يحسوا بجدواها اي انها تجلب لهم يسرا في العيش وسهولة في التنقل ومجالا

فسيحا للعمل وقدرة عسكرية واقتصادية وسياسية تجعل الشعوب الاخرى تنظر اليهم بهيبة واحترام (. . .) »[1] .

يجابه القارىء المدقق لهذا المقتبس سؤالا منهجيا : هل هو وصف لواقع ام انه تعبير عن ارشاد يوصي باتباع تصرف معين للوصول الى غاية معينة . والوحدة هي هذه الغـاية ، وبالتالي فالامر مهم . ثم ان السؤال المنهجي يفرض التفهم الصحيح .

يبدأ المقتبس بالقـول : « انهـا تحصـل تدريجا بالتـدرب . . . « فهـل هو يصف ما يحصل » . للوحدة في الواقع ؟

وسرعان ما يتبين للقارىء ان الكاتب لا يصف واقعا تاريخيا[2] .

انه اذن توضيح لارشاد تعبيرا عن حكمة نمت اما بالمعايشة المتفتحة على احداث التاريخ واما بالتبحر بقراءة التاريخ . انه توضيح لمبدأ عام ينبغي الاخذ به ، على مستوى النظرية اولا وعلى الاقل ، لتحقيق الغاية المنشودة : الوحدة .

ولكن وعلى هذا المستوى بالذات يتخلله تناقض مريع ـ فهو من جهة يذهـب الى ان الوحدة هي « وليد التضحية بالمصالح الصغرى في سبيل المنافع والغايات الكبرى ، وهو ، من جهة ثانية ، ولاقراره بان المواطنين بشرا ، فان « مما يدفعهم الى بذل هذه التضحية ان يحسّوا بجدواها اي انها تجلب لهـم يسرا في العيش وسهولـة في التنقل ومجـالا فسيحـاً للعمل . . . » بكلمة ثانية ، يضيع من يريد ان يتبنى هذا الارشـاد لتحقيق الوحـدة . أعليه ان يضحي « بالمصالح الصغرى » « كالسهولة في التنقل » لتحقيق « المنافع الكبرى والغايات الكبرى » كالوحدة ام له ان يُصرَّ على تحقيقها له اولا « اليسر في العيش » حتى يندفع الى التضحية في سبيلها ؟

ويتبين هكذا ان الارشاد ، وفوق تناقضه بالنسبة المصالح الكبرى من جهة والمصالح الصغرى من جهة ثانية ـ يدور في حلقة مفرغة من حيث تحقيق الوحدة من حيث هي نتيجة للتضحيات بالصغائر بقصد تحقيق الكبريات ام هي بالمقابل نتيجة لممارسات على مستوى

---

١ ـ المرجع ذاته .

٢ ـ واذا عناه « وصفا لواقع » ، فانه بذلك يعرضه للتخطئة . اذ لا تدعم هذا القول حوادث التاريخ ومسيراته .

العيش الاعتيادي ـ الممارسات التي تدفع المواطنين الـذين هم بشر الى التضـحية التـي بدورها تحقق الوحدة .

قد يكون هنالك بعض التنظيمات التي يمكن ان توفق بين هذه المطالب المتناقضة ، غير ان بحث ذلك موضوع آخر . ويبقى على كل حال الارشاد السابق الذكر مقلقلا فكريا ولا يصح ان يكون « توجيها » ـ على علاته الحالية ـ لا للمسؤولين في قمة بغداد ولا لغيرهم . النصيحة الغامضة ليست بنصيحة : اذ انها توحي بالمتناقضات . واذا اصريت على تسميتها نصيحة ، ولك الحق بذلك ، تخسر قيمتها العملية . انها بالاحرى ، قد تقضي على الغاية منها . اذ انها ، بدلا من ان تحرك مجموعة من الناس في اتجاه معين لتحقيق غاية معينة ، قد تقسمهم ، لايحاءاتها المختلفة والمتناقضـة ، شيعـا تتصـارع وفرقـا تتناحـر فيقتلـون ، لانهماكهم في هذه الصراعات ، الغاية التي قصدت « النصيحة » تحقيقها .

هذا عدا عن التردد في تفسير محتواها للانسان الفرد فيحار ، عند الخيار العملي ، أيّاً من ايحاءاتها المتناقضة يتبنى .

وهل نجرّب حظنا مع مقتبس آخر ؟

ـ ٤ ـ

« الا انه يقول : « ان ما يجابه الشعوب العربية اليوم هو اخطـر جدا من هذه المطـالب الحياتية ، ذلك لاننـا لا نعيش في هذه الفتـرة ايامـا عادية ، بل نخـوض معـركة بقـاء وحضارة ، وهذه المعركة هي الفرصة التاريخية التي تتاح للعرب لتحقيق ما يتطلعون اليه من وحدة . فبقدر ما يشعرون بانها معركتهم جميعا على اختـلاف اقطارهـم وعقائدهـم واوضاعهم وبقدر ما يبذلون لها بايمان وصدق وصفاء وصبر وجلد وعناء دون ادعـاء او مفاخرة او استغلال ، بهذا القدر يخدمون قضية الوحدة ويجنون ثمارها (. . .) »[1] .

يتبين لنا ، عدا عن الخطأ الذي اشرنا اليه في المقتبس السابق بالنسبة للتخبط غير المبرر بين العلة والمعلول ـ خطآن آخران في هذا المقتبس . احدهما جديد . والثاني سبـق ان اشرنا اليه في مقتبس سابق عندمـا ذكرنـا التمييع . يتلبّس هذا الخطأ المقتبس التـالي : نخـوض معـركة بقـاء وحضـارة ، وهـذه المعـركة هي الفرصـة التـاريخية التـي تتـاح للعرب . . » .

---

١ ـ النهار ، المرجع ذاته .

اننا في الواقع الموضّح نخوض معركتين على الاقل لا معركة واحدة : معركة البقاء ومعركة الحضارة . واحدى المعركتين تفترض الانتصار ، اذا صح التعبير ، في المعركة الاسبق . فمعركة البقاء ، وجوديا وعلميا ، اسبق من معركة الحضارة . ان معركة العبيد للانتصار في معركة الحرية هي معركة حضارة ، غير انها تستند الى وجودهم اولا او بقائهم احياء .

ويحق للملتزم او الحر ، على الاقل ، ان يوازي بين وجوده وتحقيق قيمة حضارية معينة اذا شاء[1] . ولكن ، يبقى تحقيق تلك القيمة او القيم عملية مضنية تتطلب اكثر من مجرد البقاء . تتطلب الصراع الجاهد المستميت . من بداية المطاف حتى نهايته ، حيث تصح المرادفة ، تبقى القضيتان ، وان متلازمتان ، مختلفتان متمايزتان ـ على الأقل من رؤية التحليل المنهجي .

ـ ٥ ـ

اما الخطأ الثاني والجديد في هذا المقتبس فهو ما تصح تسميته بالطوطولوجيا (Tautology) في علم المنطق : اي ذلك النوع من الجمل التي لا يزيد الخبر فيها عن المعلومات التي يقدمها مبتداها : مثل الاعزب هو الرجل غير المتزوج . « فبقدر ما يشعرون » يقول المقتبس « بانها معركتهم جميعاً على اختلاف اقطارهم وعقائدهم واوضاعهم . . . بهذا القدر يخدمون قضية الوحدة » . اذ حين يشعر العرب بانها معركتهم . . . يكونون قد حققوا الوحدة بادنى درجاتها على الاقل . او بكلمة ثانية ، حين يتوحدون يقول المقتبس . هذه هي الطوطولوجيا بعينها . وما عدا ذلك في المقتبس فهو من « البلاغة الكلامية » أو الشعرية اذا شئت ، البلاغة التي لا تسمن ، علمياً ومنهجياً ، ولا تغني من جوع ـ اللهم الا لدى اولئك الذين يؤخذون بالمظاهر البراقة والكلمات الطنانة . والعلم ، بمعناه الدقيق ، من هؤلاء براء .

وحتى على هذا المستوى الشعري ، يضفي الوصف « على اختلاف اقطارهم وعقائدهم واوضاعهم » صبغة يوتوبية على المطلب الوحدوي مما يجعله « قصراً اسبانياً » على لغة المثل الفرنسي . اننا ، ومن الزاوية الواقعية ، لنراهن على ان الوحدة يمكن ان تتحقق حتى ولو اهملت جميع هذه المطالب .

---

١ ـ ملحم قربان ، « المواقف الحاسمة » ، اخبار انكلية ، عدد نيسان ، ١٩٧٤ ص ١٨ .

ـ ٦ ـ

ثم لماذا تكون هذه المعركة هي « الفرصة التاريخية » التي تتاح العرب لتحقيق ما يتطلعون اليه من وحدة ؟ » مطلق فرصة تصبح « تاريخية » اذا قاموا فيها بعمل جبار كتحقيق الوحدة مثلا او كانتصار على العدو . الفرصة التاريخية تُصنَع صنعا ولا تقدم ذاتها على طبق للشعوب . التاريخ يقدم فرصا متعددة للشعوب ـ وطريقة مجابهة هذه الفرص ، وكلها مرشح لكي يصبح تاريخيا ، هي التي تجعل من الفرصة المعطاة فرصة « تاريخية » .

فهل يكون المخرج من هذه الصعوبات او بعضها ان نعتبر ، وربما يكون المؤرخ قد اعتبر فعلا بالرغم من تقديرنا للعكس ، ان السعي لتحقيق الوحدة هو عملية تاريخية مستديمة ومتواصلة بمعنى ان الساعين لتحقيقها عليهم ان يقطعوا طريقا طويلا قبل الوصول الى المحجة ؟ وعلى هذه الطريق يتبادل الساعون التضحيات والمغانم « يخدمون قضية الوحدة ويجنون ثمارها » او بالاحرى تماز تصرفاتهم الوحدوية ؟ ربما ؟ ويبقى هذا بحد ذاته تكهنا قد يصح على المؤرخ صاحب المقتبسات وقد لا يصح .

وحتى وان صح يضعه امام مسؤوليات فكرية ينبغي التصدي لها من وضوح لا في الرؤية وحسب بل وكذلك بمطالب العلمية ومستلزمات المنهجية .

ـ ٧ ـ

ومما يزيد في تبرير هذه المطالب ما يتألم منه المقتبس التالي من تخبط :

« والوحدة ليست بذاتها غاية، انما هي وسيلة لصون الانسان العربي وتحريره وتحضيره . فالانسان هو الغاية ، وكرامته هي المطلب ، فيجب الا يأتي استعمالنا للوسيلة مضرا بالغاية بل ان يكون خادما لها وميسرا ، وليس ممكنا ان نوفر للانسان العربي حريته بخنق الحرية او نُعزز كرامته بوسائل الامتهان والاذلال ، او ان نضمن تحضره باساليب تنافي العقل وتجافي الخلق »[1] .

غير اننا ، قبل ان نركز على التخبطات في هذا المقتبس ، قد نستفيد من الاشارة الى ايجابياته الفكرية . من هذه الحسنات ، الاقرار ، وان بلغة مشوّهة ومضلله ، بمبدأ التداخل بين الغايات والوسائل[2] . وما قيل عن تداخل الغايات والوسائل يصح على اعتبار

---

١ ـ النهار ، المرجع المذكور ذاته .

٢ ـ الدكتور ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧ ، بحث « المغايات والوسائل » .

« الانسان غاية » قصوى ، وكرامته المطلب الأبعد .

وبعد ما هي هفواته المنهجية التي ، ولذلك نهتم بها ، تزعزع الافكار التي تستند اليها ؟

« والوحدة ليست بذاتها غاية » لماذا ؟ وانها في الواقع غاية بذاتها . وستظل حتى تتحقق . عندها يصبح تحقيقها لدى البعض على الاقل ، وسيلة لتحقيق غاية ابعد : تحرير الانسان العربي وتحضيره . ان كون الوحدة غاية اقرب لا يصح ان يكون سببا لنفي كونها غاية .

ومن هنا تداخل الغايات والوسائل : ما يصح ان يكون غاية في مرحلة من المراحل قد يصبح وسيلة لتحقيق غاية مغايرة . وهذا امر معروف وممارس معا في الحياة الانسانية المعتادة .

و« الانسان هو الغاية » . هذا صحيح لدى البعض على الاقل وفي نطاق بعض الانظمة السياسية المعتمدة . ولكنه لا يصح على الجميع . فاذا اعترفنا بحرية الناس ، افرادا وشعوبا ، وبحقهم الناتج عن هذه الحرية باختيار غاياتهم ، القريبة والبعيدة على حد سواء ، وبالتالي باختيار الانظمة الاجتماعية والسياسية التي يفضلون ، اصبح من فصيلة التشريع المنهجي ، وهذا خطأ فادح كما لا يخفى[1] ان نقرر لهم هذه الامور بمعزل عن قناعاتهم وظروفهم الحياتية وتفضيلاتهم الاخلاقية .

واننا لنتفق مع من يدعي « ان كرامة الانسان هي المطلب » ولكننا نرفض ان نختلس بذلك حق الخيار لمن اراد ان يختار مطلبا مغايرا حتى ولو كان ذلك المطلب يتناقض مع مطلبنا . وذلك للاسباب المنهجية المار ذكرها . وليس رفض الاشتراع المنهجي باقلها اهمية .

واذا اصغينا الى النصيحة التالية : « فيجب الا يأتي استعمالنا للوسيلة مضراً بالغاية بل ان يكون خادماً لها وميسراً » ، لاحترنا بمدى جديتها . فهي من جهة تحصيل حاصل . وعلى هذا المستوى يصبح ذكرها كما تصبح الاشارة بحد ذاتها اليها ضرب من لزوم ما لا يلزم . واذا قررت ، لتتحاشى هذه التهمة ، ان ترتفع بها الى مستوى اعلى ، مستوى المبدأ الذي يستحق الذكر والمناقشة ، جوبهت بصعوبات عملية واقعية يفرض اطلاعك على حوادث التاريخ والممارسات الحياتية للناس جهرك بها في وجه هذا المبدأ بالذات . اوليست من عبر

١ ـ ملحم قربان المرجع المذكور سابقا . بحث : « التشريع » .

الحياة القاسية ان يضطر الباني الى الهدم والمحب الى التصرف كما يتصرف المبغضون والمهتم بتنمية الحرية ان يتشدد بالحدود التي تحد من ممارستها ـ احيانا على الأقل ؟ ومن هنا يصبح مطلع هذه النصيحة : « يجب ألاّ . . » تعبيراً عن اختبار ضيق الافق محدود الاعتبار .

أما الاسباب التي تستوجب التلفت الى تلك العبرة القاسية من عبرالحياة فكثيرة . اهمها اثنان يستحقان الذكر : اولا ، اننا لسنا بآلهة ، وثانيا ، ليس العالم الذي نعيش فيه مفصلا حسب طلبنا او بمقتضى رغبتنا .

وللاسباب ذاتها ننصح القارىء بالا يصغي الى النصيحة التالية : « وليس ممكنا ان نوفر للانسان العربي حريته بخنق حريته . . » البعض يذهب الى ان هذه الممارسات ذاتها ، ولو مرحليا ، هي الوسيلة الوحيدة[1] لتحقيق الغايات المذكورة . نقول ، وبناء على معطيات العلم والمنهجية معا ، ان هذين الموقفين متطرفين قد يصحان على حالات معينة في ظروف معينة . ولكنهما ، ولتلك الاسباب ولغيرها ، لا يصحان ، كلاهما ، مبدأين عامين يتحكمان بجميع تصرفاتنا في جميع الظروف .

المراقبة الواقعيّة لاحداث التاريخ وتصرفات الناس الاعتيادية تدعم الاستنتاج ان لكليهما منطقة يصح فيها ويصدق في ظروف مناسبة واعتبارات . هذا بوجه عام .

والحكم الواقعي المنهجي الصحيح في هذه القضية لا يصح ان يكون حكما قَبْليا . ينبغي ان يستند الى الوقائع والمعطيات والخيارات ذات العلاقة العلمية بالموضوع المدروس . ومن هذه الزاوية يخسر المبدآن المذكوران والمتناقضان كلاهما القسم الاكبر من بريقهما .

ويبقيان مع ذلك ، من الاحتمالات التي يمكن للمؤرخ ان يداعبها في إطار تفسيراته

١ ـ ويأخذ البعض على الشيوعية هذا المأخذ :

أ ـ راجع كتاب فيليب اردان ، حول مفاهيم الديمقراطية في البلدان الشيوعية » « المؤتمر الاول لعلم السياسية »

ب ـ الدكتور ملحم قربان ، اشكالات ، دار الريحاني للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٧ ، بحوث: الديمقراطية الشيوعية . . فيليب اردان ص ٢٣٩ .

ج ـ الدكتور ريتشارد سكوت ، المؤتمر الاول للعلوم السياسية في لبنان ؟

د ـ شومبيتر ، الرأسمالية ، الاشتراكية والديمقراطية ، باير ، باريس ١٩٥٤ .

للتاريخ وتوجيهاته للمستقبل . وما زاد عن ذلك فهو من وحي الشيطان ـ شيطان التسرع . وتظل من ايحاءات هذا الشيطان ذاته ان ينزلق المؤرخ من مداعبة « الاحتمال الممكن » الى تبني ذلك « الاحتمال » مبدأ يطبق فعليا ، فيصبح ، لذلك ، قاعدة يستند اليها في معرض توزيعه « للحكم التاريخية » . من ينزلق هذا المنزلق يخسر قيمته التوجيهية التاريخية .

ـ ٨ ـ

ونأتي الى الازمة اللبنانية عبر التالي :

« ويتحدث الدكتور زريق عن لبنان وما حدث له وما حدث فيه فيقول :
« . . ان الفاجعة ليست بالنفوس والاموال والمؤسسات على فداحتها قدر ما هي في ضلال الرؤية والادارة والقدرة . . »[1] .

ونسأل زيادة عما سبق ـ كيف يمكنك ان تتحقق من صحة ام من خطأ هذا القول ؟ ما هي المقاييس التي يستعملها المؤرخ المذكور للمقابلة بين « مقادير الفواجع » ؟

وهل مفاهيم « ضلال الرؤية والادارة والقدرة . . » في هذا الاطار مفاهيم علمية دقيقة ام تعابير شعرية ؟

والاهم من ذلك كله ما هي العبرة الايجابية او الحكمة العملية التي يقدمها هذا المقتبس للمهتمين باخذ قرارات ، في بغداد كانوا ام في لبنان لا فرق ، يتخطون بواسطة تطبيقها العملي ، المحنة القائمة ؟

ويبقى هذا التساؤل تساؤل الصارف ـ وما يتضمنه من اتهامات .

---

١ ـ النهار ، المرجع المذكور ذاته .

القسم الثالث

ملاحق وقراءات ووثائق

الملحق الأول

القرار ٤٤٤

أ ـ الجديد فيه

وربما كان اهم ما في هذا الجديد التهديد الموجه لجميع الفرقاء المعرقلين لتنفيذ القرار ٤٤٤ وفي مقدمتهم اسرائيل باستخدام الوسائل الانجع مما ينطوي عليه القرار ٤٢٥ لتحقيق اهداف هذا الاخير . ففي الفقرة (٧) من القرار ٤٤٤ تقرأ :

« ويؤكد تصميمه ، (أيْ مجلس الامن » في حال استمرار عرقلة مهمة القوة الدولية على درس الوسائل والطرق العملية بموجب البنود المناسبة في شرعة الامم المتحدة الكفيلة بتطبيق القرار ٤٢٥ تطبيقا كاملا . »

ان هذا التصميم[1] ليس بعنصر جديد في موقف المجلس من قضية جنوب لبنان . لقد قرىء هذا التصميم في مضامين القرار ٤٢٥ . ولا غرو ان يلعب هذا التصميم ، ضمنيا

---

١ - راجع كذلك النهار ، الاثنين ٥/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ١٠٩ وكذلك
Monday Morning, vol. v111, No 364 Feb, 5-11, 1979. p.16.

وكذلك ، و« غسان تويني ايضا يقع في شرك التحدي الاسرائيلي » في هذه الدراسات نهاية هذا القسم

كان ام سافرا وموضحا ، دوره الكبير في جعل القرار ٤٢٥ مصيريا بالنسبة للبنان . ومن هنا اهميته الكبرى في تاريخ لبنان السياسي الحديث .

ويزيد في جدية هذا التصميم التهديد الديبلوماسي، وهذا عنصر جديد ، باستخدام وسائل اكثر فعالية لتطبيق القرار ٤٢٥ . وبلغة السياسيين العامة يعنى هذا التهديد ، من جملة ما يعني ربما ، جعل قوة السلام الحالية قوة رادعة . ومن معانيه كذلك اللجوء الى استخدام الوسائل التي ينص عليها الفصل السابع من شرعة حقوق الانسان . ويقضي هذا بفرض العقوبات المادية والمعنوية على العضو الذي لا ينصاع لقرارات المجلس من اعضاء المنظمة الدولية .

وجديد اخر في القرار ٤٤٤ ، ويرتبط لهذا ارتباطا وثيقا بما سبق ذكره ، هو تحديد موعد منذ الآن لدرس وربما لتقرير هذا التهديد . فالفقرة (٨) من القرار تقرأ :

« يقرر (اي مجلس الامن) ابقاء المسألة قيد البحث فيه على ان يجتمع مرة اخرى خلال ثلاثة اشهر لتقويم الوضع . »

ومن جديدة كذلك « تشجيع الحكومة اللبنانية على زيادة جهودها وتنسيقها مع قوة الامم المتحدة في لبنان من اجل اعادة سلطتها على المنطقة » الفقرة ٣ .

ولا يخفى ان هذا هو العنصر الاهم في مضمون القرار ٤٢٥ . لذلك ، وبعد التصويت على القرار ٤٤٤ » تلا رئيس مجلس الامن[1] بيانا جاء فيه : ان مجلس الامن بعد دراسة تقرير الامين العام في الوثيقة الرقم س ١٣٠٢٦[2] اعطى اهمية خاصة خلال اجتماعه في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٩ لموضوع اعادة سلطة الحكومة اللبنانية الى كل منطقة جنوب لبنان .

« ويطلب المجلس من الامين العام ان يرفع اليه تقريرا قبل ١٩ نيسان ١٩٧٩ حول تنفيذ هذا البرنامج[3].

---

١ ـ وهو السيد دونالد ميلز ، مندوب جامايكا . (KMr. Donald Miles, Rep. of Jamayka)

٢ ـ قدمت للمجلس بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٧٩ .

٣ ـ ويعني « بالبرنامج » ما اقترحه المجفس على الحكومة اللبنانية ، اي ان تضع بالتعاون مع الامين العام للأمم المتحدة برنامج نشاطات مرحليا ينفذ خلال الاشهر الثلاثة المقبلة من اجل تشجيع اعادة سلطتها .

ـ ويجدر بالقارىء ان يتذكر ان هذا يشكل معنى آخر من معاني المشاركة (الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، الاهلية للنشر والتوزيع ١٩٧٩ ، موضوع المشاركة .

ـ النهار ، السبت ٢٠ كانون الثاني ، ١٩٧٩ ص ١٠

كما ان هذه الفكرة ـ التقييم ترد في تعليق مندوب اميركا ، اندرويانغ ، على القرار المذكور ـ مبينا موقف بلاده ، يقول :

« العنصر المهم في وظيفة القوة الدولية ، وهو ايضا العنصر الاكثر صعوبة ، يكمن في اعادة سلطة الحكومة اللبنانية الى جنوب لبنان »[1].

ومن هنا تكتسب الفقرة (١) من القرار ٤٤٤ اهميتها ، او بعضها على الاقل . قرر المجلس « التنديد بغياب التعاون خصوصاً من جانب اسرائيل مع جهود القوة الدولية الموقتة في لبنان من اجل التطبيق الكامل لانتدابها ، بما في ذلك مساعدة اسرائيل للمجموعات المسلحة غير المنضبطة في جنوب لبنان . »

يتضح كذلك ، من هذه الفقرة ان التنديد لا يقتصر على اسرائيل وحدها[2] وان خص اسرائيل « والمجموعات المسلحة غير المنضبطة » والتي تدعمها اسرائيل بالذكر . فهل هناك غمز من قناة فئات اخرى ؟ وهل يطال التنديدهذا ، تلك الفئات ؟

ربما اسعفتنا قرينة وردت في خطاب مندوب امريكا على الدخول الى شيء يشبه الجواب عن هذا التساؤل . « وكرر تنديد واشنطن بـ « حلقة العنف واراقة الدماء بعد الهجمات التي وقعت في معالوت والقدس وفي المنطقة شمال الليطاني مساء امس »[3].

ولنا في التقرير الصحافي التالي قرينة ثانية :

« وعلى رغم محاولة المندوب الاسرائيلي في خطابه الذي استمر اكثر من ساعة تحوير الموضوع والانتقال[4] من قضية الجنوب واستمرار الاحتلال الاسرائيلي ، الى تركيز الهجوم على منظمة التحرير وسوريا والعرب عموما ، فقد كان الشعور العام بين اعضاء المجلس لوم اسرائيل لعرقلتها مهمة الامم المتحدة وبالتالي عدم تسهيلها عودة السلطة الشرعية

---

١ ـ المرجع ذاته .

٢ ـ وقد وقع في هذا الخطأ ، النهار العربي والدولي،العدد ٩٠ الاثنين ٢٢ كانون اثاني ١٩٧٩ ، ص ٤ : ١

٣ ـ النهار السبت ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٩ ، ص ١ و١٠ .

٤ ـ ولنا مثل على ذلك في خطاب حاييم هرتسوغ بمناسبة اقرار القرار (اس ٨/ ٢) في الجمعية العامة . (AS8-2) ,UN Chronicle ,May 1978,Vol.XV ,No5.P.9.)

اللبنانية الى الجنوب »[١] .

وتأتي القرينة الثالثة على لسان مندوب الكويت ، عبد الله بشارة :
« ان لبنان ليس شرطيا يعمل لدى اسرائيل . . . »[٢] .

وتأتي القرينة الرابعة على لسان المندوب الفلسطيني ، حسن عبد الرحمن : « ان المنظمة تتعاون مع القوات الدولية وتحترم استقلال لبنان وسيادته » مؤكدا حق الفلسطينيين في مقاومة اسرائيل . . . وانهم لم يأتوا اليه (الى لبنان) بمل ارادتهم ، كما انه اشار الى انه « يجب الا يتوقع احد منا ان نرمي الزهور على الذين طردونا من ارضنا »[٣] .

فالقرينة الاولى من هنا مدخلنا الى جواب او شبهه عن تساؤلنا السابق ، تشير الى ان الولايات المتحدة الاميركية « تندد » بالاحرى تكرر تنديدها بحلقة العنف واراقة الدماء » . وهذا يعني انها تندد لا بالهجوم الاسرائيلي وحده بل وكذلك ، وبنفس المنطق ، بما تقوم به المنظمات الفلسطينية من اعمال عدائية ضد اسرائيل . وزيادة في التوضيح تذكر بصراحة تذكر المترددين بما تعنيه اسماء معينة : وتبدأ « بمعالوت والقدس » .

والقرائن الثلاث الباقية اما تردد ، كما في كلمة المندوب الاسرائيلي ، واما تشدد ضمنا على تلك التهمة ، او اذا فضلت ، ذلك الغمز .

اذا صح هذا التقدير ، وقد اصبح منهجيا اكثر من مجرد تكهن محض ، واذا اخذنا بالاعتبار ان هاجس اسرائيل الاكبر وخصوصا في اطار القرار ٤٢٥ ، وبمقتضى اكثر اسبابه المباشرة ، اي عملية طريق حيفا - تل ابيب ، كان ولم يزل الخوف من عمليات فدائية من قبل المنظمات الفلسطينية ، تبينت لنا مسألتان تستحقان الاهتمام .

تتعلق الاولى بمحتوى القرار ٤٢٥ وعلى التخصيص موقف اسرائيل من ذلك المحتوى .
« القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) انشأ القوة[٤] بقصد التحقق من انسحاب القوى الاسرائيلية ، وبقصد اعادة السلام الدولي والامن[٥] ، وبقصد مساعدة الحكومة اللبنانية من التأكد من

---

١ - النهار الاحد ٢١ كانون الثاني ١٩٧٩ ، ص او ١٤ .
٢ - المرجع ذاته .
٣ - المرجع ذاته .
٤ - يعني « قوة الطوارىء الموقتة » في جنوب لبنان
٥ - يعني « الامن الدولي في الجنوب »

اعادة سلطتها الفعالة الى المنطقة » . وكان موقف اسرائيل ان تلك العناصر تكون كلا متكاملا (indivisible Whole[٤] (وحدة لا تجزأ) وان ذلك القرار (٤٢٥ ، ١٩٧٨) يجب ان ينفذ بجميع اجزائه . وقد فهمت اسرائيل ان لبنان وافق على هذا التفسير[١] .

ولا غرو ان تكون لاسرائيل اكثر من غاية من اتخاذها لمثل هذا الموقف . ابرز هذه الغايات ، حسب تقديرنا ، اثنتان : تحقيق مكسب جوهري وهام بالنسبة لها من تنفيذ القرار ٤٢٥ ، وهذا المكسب هو سد الطريق على الفدائيين[٢] من جنوب لبنان - الطريق التي عبرها ، يتمكن الفلسطينيون بين الحين والحين ، وبالرغم من جميع احتياطاتها ضد ذلك ان يقوموا بما يذكرها ، ويذكر العالم معها ، بقضيتهم ، وببقائها حية - هذا على اقل تقدير وفي اضعف الاحتمالات . اما في اقواها ، فتبقى حصيلة تلك الاعمال الفدائية مرتبطة بمتغيرات كثيرة فلسطينياً وعربياً ودولية .

ومصداقا لذلك نقرأ في تقرير يعرض مراحل وجود قوات الطوارىء وصعوباته ما يلي : « وتخوف الكثيرون في تلك الفترة من عدم التزام القوات اليسارية والفلسطينية بقرار وقف النار بعد بعض الحوادث الفردية التي كانت تحصل يوما بعد يوم . ولهذه الغاية حضر الى بيروت في ١٧ نيسان الامين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم وامضى ٧ ساعات التقى خلالها الرئيس سركيس والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، واعلن انه حصل على التزام من عرفات بان الفلسطينين سيستمرون بالتعاون مع القوات الدولية من اجل تنفيذ اقرار مجلس الامن . وزار كذلك فالدهايم اسرائيل للغاية نفسها[٣] .

وكذلك ايضا : « كذلك عقد الوضع الجنوبي ، عودة المنظمات الفلسطينية ومعها وحدات من « جيش لبنان العربي » الى التحرك والقيام بنشاطات حذرت منها اسرائيل وتذرعت بها الميليشيات لتتصلب بموقفها »[٤] .

---

١ - حاييم هرتسوغ في معرض مناقشة قرار تمويل وادارة قوة الطوارىء في جنوب لبنان .
٢ - (U.N. Chronicle, Special Assenbly Session on Financing of Mid-East peace-keeping Force, May 1978, Vol. XV, No 5,p.9:3.
٣ - النهار العربي والدولي ، العدد ٩٠ الاثنين ٢٢/ ١/ ١٩٧٩
٤ - المرجع ذاته ص ٤ .

وايضا وايضا :

« ومرات كثيرة وقعت الطوارىء كحجر « بين شاقوفين » فهي غير قادرة على منع الاعتداءات على الناس (واحيانا عليها هي بالتحديد) وغير قادرة كذلك على ضبط التسلل لان طبيعة الارض الجنوبية تجعل من الصعب مراقبة كل شاردة وواردة كما قال الجنرال ارسكين نفسه »[1] .

وحينما اشتعلت في الجنوب مؤخرا ، وسيطر الوضع فيه على اهتمامات الرسميين اللبنانيين والعرب والدوليين ، اذ ان تدهور الحالة في الجنوب يمنع تنفيذ القرار ٤٤٤ وبرمجته الزمنية لتحقيق غايات القرارين ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ودارت رحى المشاورات بهذا الشأن اطلت علينا صحف بيروت اليومية بتباشير تفاؤل : « المشاورات الدولية والفلسطينية اثمرت ميدانياً »[2] . ومما جاء في وصف الموقف المقتبس التالي :

« وكانت نصيحة هؤلاء السفراء ومعظمهم (يعني سفراء الدول الكبرى) على حد قول المصادر القريبة من الخارجية ، ان ذلك (اي طلب لبنان ان ينعقد مجلس الامن للنظر في الوضع المتدهور في الجنوب بعد استمرار الاعتداء الاسرائيلية عليه) غير ضروري ، وربما كان غير مجد ، لأن اسرائيل قد تثير في الجلسة موضوع الوجود الفلسطيني في الجنوب والقصف الفلسطيني لسكان الحدود الاسرائيليين ، الامر الذي يعقد القضية بدلا من ان يحلها ، اذ لو كان في امكان لبنان حل قضية الوجود الفلسطيني المسلح في الجنوب لكان حلها من زمان »[3] .

ثلاث ملاحظات تسترعي الانتباه في هذا المقتبس : الاولى تتعلق بمصداقية الهاجس الاسرائيلي تجاه الفدائيين وبالتالي اصرارها الدائم ان ديبلوماسيا في مجلس الامن وفي القرار ٤٢٥ بالذات وان عسكريا في اعتداءاتها على الجنوب على التخلص اذا امكن من خطرهم . والثانية عدم جدوى دعوة مجلس الامن في الظروف الحالية ، والثالثة دعم بعض اعضائه لموقف اسرائيل .

---

١ ـ النهار العربي والدولي ، العدد ٩٠ الاثنين ٢٢/ ١/ ١٩٧٩ ص ٥ : ١ .
٢ ـ النهار ، الخميس ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٩ ص ١ .
٣ ـ المرجع ذاته ص ١٠ .

واما غاية اسرائيل الثانية ، وقد تكون هنالك غايات اخرى طبعا ، من اتخاذها للموقف المدروس ، فهي الدخول ، وبطريقة تستغل كل الوسائل ، الى حقلها المفضل حيث تزرع الالغام بطريقة تضلل المتعاطين معها ـ بقدر ما تستطيع الى ذلك سبيلا ، فتحصد المغانم وتتملص او تحاول ان تتملص من عواقبها الوخيمة .

وهكذا ، تكون اسرائيل ، وحسب تقديرها وتخطيطها ، رابحة على الحالين . فان نفذ القرار ٤٢٥ تنفيذا كاملا وناجحا ، سدت على الفدائيين حدودها الشمالية فتخلصت من مضايقاتهم لها ، وان لم ينفذ ، لسبب او لآخر ، استغلت هذا التقصير لمصلحتها على اكثر من صعيد .

ويظهر ان اسرائيل قد جعلت هذه الستراتيجية تقليدا عريقا في سياستها منذ ان دخلت قضيتها ، او بالاحرى « قضية الشرق الاوسط » ، اجتماعات الامم المتحدة . ويبقى درس هذه الاطروحة لاثباتها او تعديلها قضية تستهوي العقول المولعة بالاستقصاء . وليس هذا بالنسبة لنا المكان المناسب لمعالجتها .

غير اننا نراها ترتبط ارتباطاً وثيقة بالمسألة الثانية التي نرغب في توجيه الانظار اليها ـ وتتعلق هذه المسألة الخطأ الذي وقع فيه ، وبما بفضل مخادعة اسرائيل ، الكثير من سياسيينا . بتمثيل هذا الخطأ بالقول « أن اسرائيل تتحدى الامم المتحدة » . واسرائيل في عرفنا تبقى اعجز من ذلك ، وبقولنا هذا نعطيها من الاهمية اكثر مما تستحق .

وسوف نؤجل بحثنا في استقصأ الدوافع التي تقود بمسؤلي السياسية العرب الى الوقوع في فخ هذا الخطأ . يهمنا الآن تبيانه :

المندوب السوري السيد حمود الشوفي قال : « ان تقرير الامين العام يوضح ان اسرائيل هي المسؤولة عن استمرار الوضع الذي يمنع احلال السلام في لبنان وان اسرائيل تستمر في تحدياتها العسكرية وعملياتها بتأييد الرائد حداد وتمنع القوات الدولية من تنفيذ مهماتها »[1] .

ربما كان احد الدوافع الى استعمال هذه العبارة تأليب الامم المتحدة على اسرائيل . ولكن لماذا ينبغي ان اضفي على اسرائيل هالة من البطولة : تحديها للامم المتحدة ،

---

١ ـ النهار ، الاحد ٢١/ ١/ ١٩٧٩، ص ١٤ (التوكيد لنا)

« وللارادة الدولية »[1] حتى افعل ذلك . هذا فضلا عما في هذا الاسلوب من مآخذ اخلاقية . ثم الا يكفي ادانة لاسرائيل الوصف الموضوعي الدقيق لما تقوم به اسرائيل من جرائم وتجاوزات ؟!

وقد حمل مسؤولونا هذه الخطيئة الى الامم المتحدة ذاتها ، وحملوها اياها الى حد انها وردت في نص القرار ٤٤٤ حيث جاء :

يكرر (اي مجلس الامن) اقتناعه بان استمرار الوضع يشكل استخفافا بقراراته وتحديا لسلطته »[2] .

صح ان هذا المقطع لا يعطى اسرائيل وحدها شرف « التحدي » ، ولكنه سقط على اي حال في فخ تلك الخطيئة التي ينبغي لقادة السياسة عندنا ان يتجاوزوها بحذق ومهارة . وينبغي ان يتحاشوا هذا الفخ .

وعلى ذكر التحاشي ، والامر بالامر يذكر ، نشير الى التالي حيث لا تنال اسرائيل ما تستحق من النقد اللاذع :

« وفي رده على المندوب الاسرائيلي ركز مندوب لبنان السفير غسان تويني على ان اسرائيل تتحاشى الموضوع الاساسي ، مسجلا انه بدل ان تتعهد اسرائيل بالتعاون مع الامم المتحدة على حل الازمة ، تمعن في التهديدات راكبة موجة ارهاب الدولة وتوزع التهديدات بلسان مندوبها »[3] .

لماذا تتحاشى اسرائيل وفي التحاشي كما نعرف ديبلوماسية مشكورة ؟ ان اسرائيل « تتهرب » . وفي الهروب ما فيه من عيوب . واذا فضلت : انها تراوغ وتخادع . لماذا نرحم اسرائيل حينا فنصفها باقل ما تستحق احيانا ، ونقسو عليها ، حيث لا تصح

١ ـ كما ورد على لسان رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص ولسان رئيس المجلس النيابي . راجع الصحف اليومية للاسبوع الماضي والاذاعة اللبنانية على اثر الاعتداء على العيشية . راجع كذلك النهار الثلثاء ٢٣/ ١/ ١٩٧٩ .

٢ ـ النهار السبت ٢٠/ ١٩/ ١٩٧٩ ، ص ١٠ (التوكيد لنا)

٣ ـ النهار ، الاحد ٢١/ ١/ ١٩٧٩ ص ١٤ .

القسوة ، حينا آخر . اننا لتنقصنا المنهجية المؤتمنة وما خلاصنا من هذا الضلال الفكري الا بها .

وربما في النهاية من الزاوية الواقعية ، كانت المحاولتان السابقتان سيان . غير اننا في الأولى نبقى اقوى فكريا ومنهجيا منا في الثانية . هذا اضعف الايمان .

وحتى على هذا المستوى ، وبقدر ما يبقى لنا امل بالصراع وبالنصر ، تبقى معالجتنا لقضايانا بمقتضى الدقة والوعي المصرّ على الصحيح والسليم اسلم انطلاقة وامتن تخطيطا . واذا تحقق النصر كنا معا خليقين به من جهة ، ومقتصدين بتكاليفه من جهة ثانية . وتبقى هاتان الصفتان من مفاخر مسلكيتنا بقطع النظر عن نتائج الاخفاق والانتصار الواقعيين . خصوصا وان تعاملنا ، من على منبر الامم المتحدة ، لا يقتصر على اسرائيل وحدها بل يشمل العالم باسره.ويظل بين هؤلاء مفكرون يقدرون الاعتبارات الحضارية في مسلكية الشعوب .

غير ان اهمية كشفنا لهذه الخطيئة التي اصبحت شائعة جدا بين سياسيينا لا تكمن جوهرا ، في هذه الاعتبارات الاخلاقية والحضارية ـ ونحن نعرف تماما انها ـ جميع هذه الاعتبارات ـ تطفو زبدا في خضم لعبة الامم خصوصا اذا ركزنا على النتائج الآنية للسياسة الدولية . ان اهميتها تكمن في طريقة تشخيصنا للعلة ، وبالتالي في مهارتنا في معالجة الداء . انها تحصننا ضد خطر الاستدراج ـ اي ان تجرنا اسرائيل ومن اخذ بيدها الى مواقع يسهل عليها اصطيادنا منها . وان صح ان اسرائيل قويّة ، نسبيا وبمعان محددة ، فقد صح كذلك ان ظروفنا الاجتماعية والسياسية والعقائدية والقومية تعاني من علل كثيرة ـ كما تعاني جميع المجتمعات الانسانية ـ تتعمد اسرائيل تسخيرها لمصلحتها وتتفنّن حتى لا نقول تراوغ وهي كثيرا ما تفعل ذلك ، في اساليب استغلالها .

وكذلك في المجتمع الدولي وفي منظمة الامم المتحدة .

وللتمثيل على تخبطنا السياسي لجوئنا الى الامم المتحدة مطالبين[1] بتحويل قوة حفظ السلام في الشرق الاوسط الى قوة رادعة في ظروف دولية لا تشجع على تحقيق هذا الطلب . ويزيد

١ ـ راجع توصية التجمع النيابي المستقل « للحكومة قبيل انعقاد مجلس الامن الدولي للبحث في التجديد للبونيفيل » الصحف اليومية .

في فداحة خطئنا ان الردع الذي نطلبه من قوة الطوارىء الموقتة في جنوب لبنان ـ اذا لبي طلبنا ـ سيستخدم « لردع » قوى نشأت من ظروف واقعنا اللبناني والعربي . وبالتالي كان الاولى بنا ان نعالجها المعالجة الشافية قبل ان يستفحل امرها ويجرنا الى الهاوية .

ب ـ قضية الجنوب و « قضية الشرق الاوسط » :

ولن يفيدنا الآن التباكي على الماضي . واذا وجهنا وجهتنا نحو المستقبل تراءت لنا احتمالات كثيرة : بعضها مزعج وغير مريح للبال .

بعض هذه الاحتمالات وربما اهمها ، يتقمص بهذا السؤال : هل هنالك رغبة « لدى الامم المتحدة وبعض الدول الكبرى »[1] بتأخير حل قضية الجنوب ، وعلى وجه التخصيص تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ (١٩٧٨) ، حتى تنجلي تصورات الحل الشامل لقضية الشرق الاوسط ؟ »

ولماذا يكون هذا الاعتبار مزعجاً ؟

خصوصا واننا اكدنّا في اكثر من مناسبة على انه ، ومن منطلق الصراع الدولي بصفته ثابتا من ثوابت السياسة اللبنانية الحديثة[2] ، ومن زاوية التوكيد على جغراسية[3] لبنان يصبح للسياسة اللبنانية بوجه عام ولابرز احداثها ومنعرجات مسيرتها مدارات ثلاثة لا يصح الفصل بينها الا لغايات التبسيط والتحليل لانها تتداخل عضوياً بعضها ببعض : المدار الدولي والمدار اللبناني[5] والمدار العربي .

وهكذا ، في اطار هذه الاعتبارات الاساسية ، يصبح الربط بين قضية لبنان وجنوبه وقضية الفلسطينيين اي قضية الشرق الاوسط واقعا تاريخيا يشكل تناسيه او تجاهله بعض ضلال . ويبقى مع ذلك الشعور بالانزعاج مبرراً . ذلك لصعوبة الوصول الى حل عادل

١ ـ النهار الاثنين ٢٢/١/١٩٧٩ ، ص ١٠ .
٢ ـ الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الاهلية للطباعة والنشر ١٩٧٨ المدخل .
٣ ـ الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الاهلية للطباعة والنشر ١٩٧٨ المدخل .
٤ ـ المرجع ذاته ، الفصل الثاني .
٥ ـ النهار العربي والدولي ، الاثنين ٢٢/١/٧٩ ، ص ٣ دومورفيل ينصح الجبهة اللبنانية و ص ٥ : ٣

وشامل للقضيتين معاً :ويعتقد البعض ، ومنهم الرئيس حافظ الاسد[1] ، ويظهر ان الموقف اللبناني الرسمي يشاطره رأيه هذا ، ان الفصل بين القضيتين ، بقدر ما يمكن فصلهما ، يسهّل الحلين معا او على الاقل يسهل حل القضية اللبنانية .

وبالمقابل وعلى الرغم ما تنجلي من ايجابيات للقرار ٤٤٤ ، يخشى ان يبقى تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ ناقصا بفضل الربط بين القضيتين .

ويقدم المطلعون برهانا على ذلك رفض طلب الحكومة اللبنانية من اعضاء مجلس الامن تضمين القرار ٤٤٤ بندا ينص على ان المشروع الذي توصلت اليه قيادتي الجيش اللبناني وقوات الطوارىء الموقتة في الجنوب والذي يحقق انتشار قواتها في الجنوب خلال خمسة اشهر . ويترجم هؤلاء المطلعون هذا الرفض ، الذي تم خلال مشاورات وراء الكواليس ، بانه « يدل على وجود ارادة عند الامم المتحدة لعدم الالتزام التزاما كليا بقضية الجنوب اللبناني ، ربما لحسابات متعلقة بازمة الشرق الاوسط والدور الذي يمكن ان يلعبه الجنوب الدائم التوتر على هذا الصعيد »[2] .

ويربط هؤلاء بين هذه المعلومات وقول وزير خارجيتنا واصفا موقف الدولة اللبنانية من القرار ٤٤٤ : « ان لبنان كان يطمح الى الذهاب الى ابعد من ذلك . الا ان ظروفا دولية حالت دون ذلك »[3] . وقد شارك الدولة في عدم رضاها الكامل عن القرار جهات مختلفة ونواب كثر : فالكتلة الوطنية تخشى من رغبة في تجميد الوضع « بعد ان رات ان قرار التمديد لا يتناسب وخطورة الموقف .

والجبهة اللبنانية قالت : « اما القرار ٤٤٤ فقد جاء يحمل مساوىء القرار ٤٢٥ . . . وهو يحمل بخاصة الخطيئة الاصلية التي ولد فيها القرار السابق ، وهي انه يشمل قسما من

١ ـ وكذلك رئيس الكتائب اللبنانية . النهار ، الجمعة ٩/٢/ ١٩٧٩ ، ص ٢ .
ـ لا يكفي ان يكون الجنوب مدخلا الى الوفاق اذا ما اوقفت العمليات الفلسطينيّة من الجنوب ، بل ينبغي ان توقف العمليات في الجنوب نفسه ، وان ينفصل الشأن اللبناني الداخلي على صعيد الوفاق عن الشأن الفلسطيني المرتبط بأزمة الشرق الاوسط ، وعن سائر التعقيدات العربية والدولية الاخرى »

٢ ـ النهار ، الاثنين ٢٢/١/١٩٧٩ ص ١٠ .
٣ ـ النهار ، الثلاثاء ٢٣/١/١٩٧٩ ، ص ٣ .

لبنان ومن القضية اللبنانية ولا يشمل كل لبنان وكل القضية اللبنانية . ثم ان القرار ٤٤٤ اغفل النقص الذي انطوى عليه القرار ٤٢٥ ، وهو الناتج عن عدم تحويل قوات الطوارىء الدولية استعمال القوة ضد المعتدين ايا كان المعتدون . وقد جاء القرار ٤٤٤ متغاضيا عن القرار ٤٣٦ المتعلق بوقف اطلاق النار ، فلا هو يستند اليه ولا يعمل ما من شأنه ان يشدد العزم على تنفيذه »[1] .

ونقرأ في صحيفة تعد مسؤولة ما يلي : نواب[2] لم يقنعهم قرار مجلس الامن ، تخوف من تمادي اسرائيل في العدوان لانها لا تبالي بالقرارات الدولية »[3] . وكذلك التجمع النيابي المستقل[4] الذي اوصى الحكومة بطلب اجتماع مجلس الامن . ولا يخفى على القارىء اللبيب ، وقد مرت الاشارة الى مبادىء منهجية وسياسية تساعده على التقييم ، ان جميع هذه المواقف تشوبها مجموعة من الشوائب كالتشخيص المخطىء للمرض او للحل او الصاق تهمة في غير محلها ، او النظر الى الامور لا من زاوية الممكن في اطار الظروف السائدة ـ وعلى المدارات الثلاث ـ بل من اطار المطلوب من زوايا مواقفها المعينة السابقة لصدور هذا القرار .

ويبقى موقف الحكومة الرسمي الاقرب الى الواقعية : « شعيتو : دخول الجيش الجنوب سيكون رمزياً في المرحلة الاولى والدولة مصممة على بسط سيادتها »[5] .

وعلى رغم انزعاج السلطة اللبنانية ويأسها ربما من ذلك ، (من ربط القضيتين وبالتالي رفض طلبها) فهي ستستمر في السعي لتأمين عودتها الى الجنوب »[6] .

ولا تقف السلطة وحيدة في هذا الخط الواقعي :

« بدأ الرئيس كرامي حديثه بالتعليق على القرار الاخير لمجلس الامن قال : انه يبين واقعا ويرسم طريقا لكن الاهم هو التنفيذ ، لان خبرتنا وتجاربنا مع قرارات مجلس الامن وهيئة

---

١ ـ النهار ، الاربعاء ٢٤/ ١/ ١٩٧٩ ، ص ٣ .

٢ ـ وهم : منير ابو فاضل ، اميل روحانا صقر ، رشيد الصلح ، طلال المرعبي .

٣ ـ النهار ، الثلثاء ٢٣/ ١/ ١٩٧٩ ، ص ٣ .

٤ ـ اذاعة لبنان بعد ظهر الأربعاء ٢٤/ ١/ ١٩٧٩

٥ ـ النهار ، الثلثاء ٢٣/ ١/ ١٩٧٩ ، ص ٣ .

٦ النهار الاثنين ٢٢/ ١/ ١٩٧٩ ، ص ١٠ .

الامم منذ العام ١٩٤٨ ما زالت تدور وراء التطبيق ، ومع ذلك نجد ان اسرائيل لا تزال تتهرب ، وبالتالي فهي مستمرة في سياستها القائمة على العدوان والتوسع والاحتلال .

« ان الاشارة الى تحميل اسرائيل مسؤولية عدم تمكين قوات الطوارىء من تنفيذ مضمون القرارين الرقم ٤٢٥ و٤٢٦ وتشجيعها الميليشيات ـ اعني بها سعد حداد ومن يمثل ـ هي اعتراف صريح بمسؤولية اسرائيل وعملائها . والاقرار بضرورة تحرير الجنوب من هذا الاحتلال واستعمال كل الوسائل لذلك امر ايجابي ايضا ، وان مطالبة مجلس الامن السلطة اللبنانية بالتعاون مع القوات الدولية في وضع برنامج زمني لخطة انتشار هذه القوات على الشريط الحدودي وعودة السلطة اللبنانية الى كل ارجاء الجنوب ، وتحديد ثلاثة اشهر يتم خلالها تقويم الوضع وما تحقق من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك ، كل هذا يرسم اطار نرجو ان يكون فيه تحقيق ما نتمناه . ونحن لا نزال نقول بمسؤولية الدولة اللبنانية عن ملاحقة ما فيه مصلحة لبنان بكل مناطقه ، لان لبنان وحده هو الذي يستطيع ان يقوم بممارسة سلطته ، وكل من يعترض ذلك ، على هذه السلطة ان تكشفه وتضعه امام مسؤولياته وبذلك نكون قد مهدنا السبيل للوصول الى ما فيه خير اللبنانيين جميعا ، لانه لم يعد من الجائز ان تتردد السلطة وان تتهرب من ممارسة هذا الدور ، فهي لا تستطيع بعد اليوم ان تتغطى بقوات الطوارىء بل اصبح عليها كما كان سابقا ملاحقة هذه السلطات جميعا لتحقيق ما قرره مجلس الامن اخيرا ، فيما نطالب باكثر مما هو ممكن . وقد يعتبر البعض ان القرار ٤٤٤ تنقصه اشياء خصوصا لجهة جعل القوات رادعة . والوسائل الفاعلة التي تمكنها من تنفيذ ما لم تستطع تنفيذه حتى اليوم ، ولكن من باب تقرير[1] الواقع نقول انه ليس في الامكان[2] افضل مما كان »[3] .

ويتطلب هذا الخط الواقعي الاخذ بعين الاعتبار مجموعة كبيرة ومعقدة ، وحتى ان بعض عناصرها تتضارب تضاربا لا يسمح بالتوفيق ، من العناصر التي تتمخض عنها الازمة

---

١ ـ يقصد « وضع الواقع » لان الواقع يشاهد ويوصف ولا يقرر . ما يقرر هو الموقف من ذلك الواقع . راجع كذلك المنهجية والسياسية .

٢ ـ هل كان بالامكان افضل مما كان ؟ هذا السؤال يبقى مدار بحث ، وموضوع استقصاء قبل البث الموضوعي المسؤول بجوابه .

٣ ـ « كرامي : قرارمجلس الامن ايجابي والدولة مسؤولة عن ممارسة سلطتها : النهار ، الاثنين ٢٢/ ١/ ١٩٧٩ ، ص ٣ .

اللبنانية . وربما كان اهم هذه الاعتبارات قوة اسرائيل « الديبلوماسية » (؟) والعسكرية معا ودعم الولايات المتحدة لها .

« ورشح ان السفير الاميركي في بيروت كرر مطالبة السلطة بالسعي لدى القيادات الفلسطينية من اجل الالتزام بقراراتها في ما يتعلق بوقف الانطلاق من لبنان للقيام بعملياتها ضد اسرائيل التي تتذرع بهذا الانطلاق لتبرير اعتداءاتها .

« ومع ان القيادات الفلسطينية تعلن انها تلتزم بقرار وقف العمليات من الجنوب مؤكدة ان تحرك عناصرها يتم من داخل الاراضي الاسرائيلية ، فقد قررت السلطة ان تطلب مجددا من هذه القيادات الامتناع عن القيام باي عمل يمكن ان تتخذ منه اسرائيل ذريعة للاعتداء على الجنوب والا تعلن من بيروت مسؤولياتها عن العمليات التي تقوم بها بل من عاصمة عربية اخرى »[1] . ويلقى هذا التقرير من لدن السلطة صدى ترحيب واستحسان[2] .

وبالمقابل ، لا يمكنها اي السلطة ان تتنكر ، لا على المستوى المبدئي والحضاري ولا على المستوى القومي ولا على المستوى الواقع المريد ، لحق المقاومة الفلسطينية ، حقها الطبيعي ، في استعادة وطنها وفي تقرير مصيرها على ارض وطنها . ويدخل الصراع الدولي المنطقة والجنوب على اكثرمن صعيد وباكثر من اتجاه ـ وربما كان اكثر هذه الصعد والاتجاهات فاعلية دعم اليسار ميدانيا والاتحاد السوفياتي للمقاومة الفلسطينية . وهكذا ، ولما كان الدعم العربي بشكل او بآخر للمقاومة تحصيل حاصل ، نعود لنؤكد نظرية المدارات الثلاثة للسياسة اللبنانية المعاصرة .

وهكذا يتبين من خلال التعقيدات الجغراسية والدولية في ظل الصراع الدولي ومن التيارات العقائدية والاتجاهات المصيرية التي تعصف بمصير هذه المنطقة ان هنالك بعض العناصر التي تفرض نفسها ، وان بنسب متفاوتة ، على الساحة اللبنانية المعاصرة : اهم هذه العناصر هي التالية :

١ ـ الوجود الاسرائيلي في المنطقة مع جميع ما يحمله هذا الوجود من التهديد للمعنويات وللماديات والموارد في المنطقة كلها .

---

١ ـ النهار ، الاربعاء ٢٤/١/١٩٧٩ ، ص ٢ .

٢ ـ « الجميل ... » النهار ، الثلثاء ٦/٢/١٩٧٩ ، ص ٢ .

٢ ـ الوجود الفلسطيني المسلح الذي يظهر انه قرر بكل جدية التصدى للخطر الصهيوني الجاثم على صدر المنطقة بكل ثقله .

٣ ـ الصراع الدولي المتحكم لا بمسيرات الاتجاهات المصيرية في منطقة الشرق الاوسط وحسب بل وفي جميع انحاء العالم .

٤ ـ الوجود العربي المتمثل « بقوة الردع العربية » .

٥ ـ الاصرار العالمي على الحفاظ على لبنان . ومن هنا اهمية القرار ٤٤٤ . هذا هو المغزى الاهم لهذا القرار .

بالطبع تبقى هنالك اسئلة كثيرة محرجة ومهمة تدور حول هذا المحور : هل يدوم هذا الاصرار ام ينهار مع تطور الظروف ؟ ما هي الاعتبارات التي تساعد على استدامته ؟ والى متى تتحكم « الارادة اللبنانية »[1] بهذه الاعتبارات ؟ وما هي خلفيات ذلك الاصرار ومراميه ؟ والى اي مدى تتحكم « لعبة الامم » بنتائج هذا الاصرار ؟

هذه نماذج وحسب من الاسئلة التي تطرح حول اهمية القرار ٤٤٤ . وبالتالي لا تقتصر الاسئلة ذات العلاقة على الاسئلة المطروحة هنا بل تتعداها الى غيرها تحمل تحديات بنسب مختلفة للقرار ولمصير لبنان .

يهمنا الآن ، ومع الالتفاتة الى اهمية تلك الاسئلة ومحاملها على مغزى القرار موضوع بحثنا ، ان نتوقف عند هذا المغزى بالذات لاهميته مرحلة ذات اهمية فائقة في تقرير مصير لبنان .

ج : حوار غير مباشر

ننشر فيما يلي نص تقرير كورت فالدهايم السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة ، الذي تبناه مجلس الامن بتاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨ . يقول هذا القرار ما يلي فيما يقول :

---

١ ـ وربما كانت مأساة لبنان المعاصرة تختزل بعدم وجود هذه الارادة بشكل حي وفاعل وعلى درجة عالية من الصحة والسلامة لا على الصعيد الداخلي ولا على الصعيد الخارجي . ان تشرذم هذه الارادة هو اخطر ما يعاني منه لبنان اليوم .

اولاً : يؤيد تقرير السكرتير العام حول تطبيق القرار ٤٢٥ . والموجود في المستند س . ١٢٦١١ بتاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨ .

ثانياً : يقرر ان القوة ستُشكل وفقاً للتقرير المذكور اعلاه لفترة ستة اشهر اولياً ، وانها ستستمر في العمل اذا دعت الحاجة الى ذلك ، شرط ان يقرر مجلس الأمن ذلك الأمر .

١ ـ تقرير السكرتير العام

١ ـ قُدم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس الامن الدولي ٤٢٥ بتاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨ ، والذي قرر المجلس من خلاله ومن بين امور عدة تشكيل قوة من الأمم المتحدة في جنوب لبنان تكون تحت سلطة المجلس . ويرجو السكرتير العام تقديم تقرير له حول تطبيق هذا القرار .

٢ ـ ان وكالة قوات الانتداب الدولية في لبنان هي كالاتي :

اولاً : ستقرر ما اذا كانت الفقرة الثانية من القرار ٤٢٥ قد طُبقت

ثانياً : ستؤكد القوة انسحاب القوات الاسرائيلية وستحل الأمن والسلام الدوليين ، وتساعد الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة

ثالثاً : ستحل القوة وتتمركز في قطاع عمليات يحُدد استنادا الى أحكام الفقرة الثانية المبنية اعلاه .

رابعاً : ستعمل القوة ما بوسعها لمنع تجديد الاشتباكات على ان لا يستعمل قطاع تمركزها لعمليات عدائية من اي نوع كانت .

٣ ـ بهدف اكمال مهمتها تحصل القوات الدولية المؤقتة في لبنان على مساعدة المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة الذين سيستمرون في العمل على خط الهدنة الفاصل بعد انتهاء مدة انتداب قوات الطوارىء الدولية المؤقتة في لبنان ولكي تكون هذه القوة فعالة يجب ان يتوفر لها ثلاث شروط :

اولاً : في المقام الأول يجب ان تحظى في كل وقت بالثقة الكاملة .

ثانياً : في المقام الثاني يجب ان تعمل بتعاون كامل مع جميع الاطراف المعنية .

ثالثاً : في المقام الثالث يجب ان يكون بامكانها العمل كوحدة عسكرية كاملة وفعالة . وبالرغم من ان المضمون العام لقوات الطوارىء الدولية المؤقتة في لبنان ليس مشابهاً

لمضمون المراقبين الدوليين فان المبادىء الاساسية التي جاءت نتائجها مرضية والموضوعة لهذه العمليات تعتبر صالحة لأهداف التطبيق العملي للقوة الجديدة . وهذه المبادىء الأساسية هي التالية :

أ ـ ستوضع هذه القوة تحت إمرة منظمة الامم المتحدة ، وتحت سلطة مجلس الامن القيادة الميدانية ستكون بإمرة قائد القوة الذي يُعينه السكرتير العام بموافقة مجلس الأمن . القائد اذن متعلق أمره بالسكرتير العام . يُعلِم السكرتير العام مجلس الأمن بتفاصيل الأمور المتعلقة بالقوة وعملها . تخضع كل الأمور المتعلقة بطبيعة او استمرار العمل الفعلي للقوة ، لمجلس الأمن لأخذ القرار بذلك الشأن .

ب ـ يجب أن تتمتع القوة بحرية الانتقال والاتصال وبتسهيلات ضرورية اخرى تتعلق بمهامها . واخيراً يجب ان تُعطى لهذه القوة وموظفيها الامتيازات والحصانات الواردة في اتفاقيات الامتيازات والحصانات للأمم المتحدة .

٢ ـ القرار S.8-2

بتاريخ العشرين والواحد والعشرين من نيسان ١٩٧٨ ، خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبلغ ٥٤ مليون دولار لقوات الطوارىء الدولية في جنوب لبنان . وذلك للمدة الواقعة بين ١٩ آذار و٢٠ ايلول ١٩٧٨ . وقد كان ذلك في جلسة استثنائية خاصة ، وعلى وجه التحديد الجلسة الثامنة بتاريخ الأمم المتحدة . جاء هذا القرار مدعوماً بتسعة وتسعين صوتاً ضد اربعة عشر صوتاً . وقد دُعيت الجمعية العامة لهذه الجلسة الاستثنائية بغية تقرير تمويل قوة الطوارىء الدولية المذكورة أعلاه .

نص القرار S.8-2

يتألف هذا القرار من جزئين . نبدأ بالجزء الثاني خلافاً للعادة وذلك للفهم الأوضح .

الجزء الثاني : تطلب الجمعية العامة من اسرائيل ان تقوم بالمسؤوليات التي طلبها منها مجلس الأمن في قراره ٤٢٥ لعام ١٩٧٨ .

الجزء الأول : تقرر الجمعية العامة تخصيص مبلغ ٥٤ مليون دولار لعمليات الـ UNiFiL (القوات الدولية المؤقتة في لبنان) للمدة الممتدة من ١٩ آذار الى ١٨ ايلول من

١٩٧٨ . والرقمان المذكوران غير مستثنيان اي انهما ضمن المدة المعنية .

اولاً : تتمنى الجمعية العامة على الأمين العام ان يتولى حسابات هذه القوة .

ثانياً : تقرر الجمعية العامة ترتيباً عفوياً دون اي انحياز مُسبق بالنسبة للمواقف المبدئية التي يمكن ان تأخذها الدول الأعضاء في أي تقدير بواسطة الجمعية العمومية للترتيبات التي تختص بتمويل العمليات المحافظة على السلام . على أن :

١ ـ يُقسم مبلغ ٣٣ مليون و٧٥ ألف دولار لمدة الستة الأشهر السابق ذكرها اعلاه ، وذلك بين الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، بالنِسَب المقدرة حسب مقاييس التقديرات لعام ١٩٧٨ .

ب ـ يُقسم مبلغ ١٩ مليون و٧٦٤ ألف دولار لمدة الستة اشهر المذكورة اعلاه فيما بين الدول الاعضاء التي هي نامية اقتصادياً والتي هي ليست اعضاء في مجلس الأمن .

ج ـ يُقسم مبلغ مليون و١٣٩ ألف و٤٠٠ دولار لمدة الستة الأشهر المذكورة اعلاه فيما بين الدول التي هي اقتصادياً أقل نمواً من الدول السابقة .

د ـ يُقسم مبلغ ٢١ الف و٦٠٠ دولار للمدة السابق ذكرها فيما بين الدول المذكورة ادناه : افغانستان ، اليمن ، اثيوبيا ، السنغال . .

ثالثاً : تقرر الجمعية العامة أنه خدمة لأهداف هذا القرار ، ان التعبير التالي (الدول الاعضاء الأقل نمواً) الواردة في الفقرة الثانية (ج) سيعني الأعضاء غير الدول التالية : الاتحاد السوفياتي ، كندا ، اليابان ، بولندا الخ . . . وغير الاعضاء المذكورين في الفقرة الثانية (أ) و(د) .

رابعاً : . . . .

خامساً : تخوِّل الجمعية العامة السكرتير العام ان يفاوض فيما يتعلق بالـUNiFiL بمعدل ٦ ملايين دولار شهرياً للمدة التي تمتد من ١٩ ايلول الى ٣١ تشرين الأول ١٩٧٨ ، فيما لو رأى المجلس ان يمُدد لهذه القوة لمدة تزيد عن الستة اشهر الأولى ، على أن يُقسمَ هذا المبلغ على الدول الأعضاء بمقتضي الترتيب الموضوع في هذا القرار .

سادساً : تدعو الجمعية العامة الى التبرعات لهذه القوة ولا فرق فيما اذا كانت هذه التبرعات مؤ ونة أو نقوداً أو خدمات على أن يقبل بها السكرتير العام .

سابعاً : تطلب الجمعية العامة من السكرتير العام ان يقوم بكل ما هو لازم ليجعل ادارة هذه القوة ذات فعالية واقتصاد .

٣ ـ الحوار ـ أ ـ كلمة مندوب لبنان في جلسة التصويت على القرار5.8-2

ان مندوب لبنان يود ان يضع الاقتراح التمويلي هذا أمام الجمعية في شكل معادلة جدية ، هذه المعادلة هي السلام أي الـUNiFiL . ان الوفد اللبناني يقرأ في مشروع القرار هذا اعادة تأكيد للمبادىء التي تبناها مجلس الأمن وهي : انهاء القتال الفوري ، والانسحاب الكامل للقوات المعتدية الاسرائيلية الذي تتحقق منه هذه القوة المؤتمنة على مهمة توطيد السلام وعلى مساعدة الدولة اللبنانية في اعادة سيادتها وحدها على جميع اراضيها ضمن حدود لبنان المعترف بها دولياً .

لقد عاد الأمين العام من زيارة للبنان ولاسرائيل . واجتمع بقادة الـUNiFiL وجنودها وتأكد مباشرة من المصاعب التي تواجه حفظ السلام كما تأكد من الاحتياجات المتعددة الحاضرة والمستقبلية التي ينطوي عليها هذا العمل الدولي . لبنان كان شاكراً للأمين العام لأنه تكلم بصراحة واخلاص ينبأن عن قلق عميق على الأزمة الرهيبة التي يمر بها ، كما تكلم بصراحة واخلاص ووضوح عن رفض اسرائيل للانسحاب الكامل المباشر .

ان التكلم عن الأسباب والمسببات في المرحلة الحاضرة هو لعبة خطرة ، ولكن كان واضحاً انه من المضامين التي لا مهرب منها للوضع القائم التصادم بين منطق الثورة ومنطق الدولة اللبنانية . الثورة فلسطينية ولكنها ايضاً عربية ، ومع ذلك يبقى التضامن مع الهدف الفلسطيني في وجه المحاولات الاسرائيلية لخلق التوتر في لبنان ، قائماً في حالة الحرب كما في حالة السلم . وآخر المحاولات الاسرائيلية المذكورة هي الصعوبات التي افتعلتها اسرائيل وواجهت بها القرويين العزل من السلاح حتى تمنعهم من الرجوع الى قراهم في القطاع المحتل من الجنوب والذي ترغب اسرائيل في ان تجعل منه ارضاً عارية .

ان مشروع قرار التمويل الموضوع امام الجمعية العمومية يجب ان يُقرأ ، ويوافق عليه في اطار هذه الصعوبات وعلى ضوئها ، وفي ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الأمين العام للأمم المتحدة ، والأفكار التي عبر عنها المثلون للدول المهتمة مباشرة بالسلام في الشرق الاوسط وعلى وجه الخصوص سفير الولايات المتحدة الذي تبنى بقوة القرار ٤٢٥ . ويجب بالتالي ان يشعروا بالتزامهم بالدفاع عن هذا القرار بجميع اجزائه بقطع النظر عن النتائج .

ان الرجال الذين جاؤوا من السويد وغانا ، وفرنسا ، والنروج ، وايران وكندا ، والنيبال ، والسنغال وغيرهم كثيرون الذين جاؤوا من بلدان مغايرة او سيجيئون في المستقبل حتى يوطدوا الوجود الدولي في لبنان والشرق الاوسط ، كانوا تعبيراً عن احساس جيد من قبل منظمة الأمم المتحدة نتيجة الأخوة التي تربط بين اعضائها . هذه الأخوة ترفض الاعتداء وجميع انواع الاحتلال والاستعمار والمخططات الاستعمارية . ان شعب لبنان ينظر الى الوجود الدولي لا كتعبير عن الاهتمام والقلق على مصيره وحسب او لمساعدته في صراعه من اجل البقاء ضد جميع الصعوبات والاحتمالات ، بل وايضاً كتحد موجه اليهم والى المجتمع العالمي للحفاظ على سيادة لبنان ووحدته وحريته التي بدونها لا يمكن ان يتحقق استقرار او نظام او عدالة او سلام في تلك البقعة المهمة من العالم .

غسان تويني
ممثل لبنان في هيئة الأمم المتحدة

ب ـ كلمة مندوب اسرائيل في جلسة التصويت على القرار 5.8-2

ممثلون كُثر يميلون الى نَحر إصرار اسرائيل على تنفيذ القرار ٤٢٥ .لقد حولوا اللجنة الخامسة التي انتدبت لأهداف تتعلق بالميزانية والادارة الى منبر سياسي . وبذلك اغتصبوا مهمات مجلس الأمن . وفي ضوء الأكاذيب والتشويهات التي سيقت في المناقشات ، كبح ممثل اسرائيل جماح اعصابه محاولاً اعادة عرض الوقائع التي ادت الى الحالة الحاضرة .

الحدود الاسرائيلية اللبنانية كانت هادئة لسنوات ، لكن تقدم منظمه التحرير الفلسطينية ، جلب التعاسة والقتل والتمزق للبنانيين والاسرائيليين معاً في تلك المنطقة . فمنذ نهاية عام ١٩٧٣ حدث ألف وخمسمائة وثمانية واربعون حادث اعتداء ، تسببت بهجمات تخريبية بالكاتيوشا وغيرها ، ضد اسرائيل من لبنان من قبل اولئك الارهابيين . اثناء تلك السنين مارست اسرائيل نوعاً من التحمل الذي ادى الى لا شيء . والمذابح الوحشية للمواطنين الاسرائيليين على طريق تل أبيب ـ حيفا ، في آذار كانت المحاولة الاخيرة لتلك الهجمات . اسرائيل لم تدخل جنوب لبنان لغاية البقاء هناك . لم تبغ احتلال اراضي لبنانية وشرفت تعداتها بالنسبة لحدود لبنان الدولية . اسرائيل لا ترغب في اكتساب انش واحد من الأرض اللبنانية . ان هدفها الوحيد هو ابعاد القوى الارهابية التي

جلبت الفوضى والتعاسة والخراب لجنوب لبنان . اسرائيل ترغب ان ترى السلطة المركزية اللبنانية مدعومة بقوى مناسبة ، تبسط سلطتها على تلك المنطقة بطريقة تمنع معها قوى الارهاب من التحرك من تلك المنطقة التي تحتلها الان اسرائيل ، وقوى الطوارىء الدولية . وبالرغم من التأخير في جمع قوى الطوارىء فان اسرائيل قد بدأت في سحب قواها من الجنوب . وفي الوقت نفسه اذا كانت قوى الطوارىء ستمارس المسؤوليات المؤتمنة عليها من قبل المجلس يُصبح من الضرورة بمكان ان لا تنشأ حالة فراغ في جنوب لبنان تعرض الى الفشل هدف تحقيق السلام والتأكد من قيام هذا السلام والأمن في جنوب لبنان .

لقد اتخذت اسرائيل جميع الترتيبات اللازمة التي تتطلبها قوى الامم المتحدة ، وساعدت في جميع مراحل تجميع تلك القوى . وتبقى اسرائيل راغبة في التعاون بجميع الطرق الممكنة في تسريع تلك العملية وفي التنفيذ السريع للقرار ٤٢٥ . ولكن الأمم المتحدة لم تكن قادرة على اكمال ما يترتب عليها القيام به وذلك لأسباب لا سلطة لها عليها فبعد شهر من صدور ذلك القرار يبقى ما يقارب النصف فقط من الأربعة الاف جندي وهذا العدد هو ما تصوره المجلس كافياً لتنفيذ هذا القرار .

القرار ٤٢٥ انشأ هذه القوة لغاية التحقق من انسحاب القوات الاسرائيلية ولاعادة السلام الدولي والأمني للمنطقة و لدعم الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها على المنطقة . (وهذه الاهداف مأخوذة من محتوى القرار ٤٢٥) لقد كان موقف اسرائيل من هذه العناصر الثلاثة على أنها تؤلف كُلا متكاملا مترابطاً، وأن القرار ٤٢٥ ينبغي ان يُنفذ بجميع أجزائه ولقد كان تصور اسرائيل على ان الدولة اللبنانية توافق على هذا التفسير .

ايحاءات مشينة قيلتْ في المناقشات ، تزعم ان اسرائيل يجب ان تدفع مصاريف قوى الطوارىء UNiFiL . هذا الاقتراح هو غير مسؤول وغير واقعي . ان اسرائيل ستدفع طبعاً حصتها من تلك المصاريف كما قُدرت لسائر اعضاء المنظمة ، كما فعلت ذلك في جميع

الحالات التي تطلبتها عمليات حفظ السلام التي تحملت مسؤوليتها الأمم المتحدة ، وذلك بقطع النظر عما اذا وافقت اسرائيل على تلك العمليات ام لا . وهكذا تتطلب مسؤولية كل عضو في الامم المتحدة . وأولئك الذين حلوا انفسهم من تلك المسؤولية يتجاوزون بذلك المسؤوليات التي تنص عليها شرعة الأمم المتحدة ، ولا يحق لهم لذلك ان يقدموا نصائحهم للغير .

ان الوفد الاسرائيلي قد دعم مشروع القرار الداعي الى تمويل قوات الطوارىء ولكنه لا يقبل ان يُصوت معه ، لأن ذلك القرار في جزئه التنفيذي خصص اسرائيل بينما العنصران المهمان في القرار ٤٢٥ : توطيد السلام والأمن في جنوب لبنان و اعادة بسط سلطة وسيادة الدولة اللبنانية في المنطقة ، لم يُذكرا في قرار التمويل . ولذلك السبب فقط يمتنع وفد اسرائيل عن التصويت .

حاييم هرتسوغ
ممثل اسرائيل في الأمم المتحدة

ج ـ كلمة مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في جلسة التصويت على القرار 5.8-2

الفلسطينيون هم فلسطينيون أولاً ، ومسيحيون ومسلمون ويهود ثانياً . والتهم التي وجُهت اليهم في هذه الجمعية بان منظمة التحرير هي مجموعة ارهابيين يقومون باعمال القتل الجماعي ، وانهم فتكوا بـ ٢٥ ألف مسيحي في جنوب لبنان هي كلها باطلة .

بمقتضى القرار ٤٢٥ ، ان هدف قوات الطوارىء المؤقتة في جنوب لبنان هو التحقق من الانسحاب الكامل والمباشر فوراً للقوى الصهيونية المعتدية . وقد مضى على هذا القرار ٣٢ يوماً وفي رأي منظمة التحرير ان كلمة Forth with عَنَتْ (هنا والآن) ، لا بعد ٣٢ يوماً . ولا تقدر منظمة التحرير ان تفهم لماذا ينبغي ان تجعل اسرائيل انسحابها مشروطاً باكتمال عدد افراد قوة الطوارىء بالأغلب تريد اسرائيل ان توجد قوى عازلة بالقوة لكي تحمي

نفسها من جيرانها . ان تجهيز قوات الطوارىء في الجنوب بتجهيزات كاملة كان عذراً آخر حتى تتمكن اسرائيل من تحقيق اهدافها في ضم الأراضي والتوسع .

اما فيما يتعلق بموقف منظمة التحرير من هيئة الأمم المتحدة ، فقد قال الممثل ان هناك تاكيداً من قبل السكرتير العام ، بان قيادة الشعب الفلسطيني ستتعاون والقوات المتحدة . لقد قيل ان منظمة التحرير جاءت الى لبنان عام ١٩٧١ . ان هذا تشويه للتاريخ . ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الشعب الفلسطيني ، والشعب الفلسطيني اجبر على ترك اراضيه ومنازله والالتجاء الى لبنان ، ورحب به اخوانه هناك . حدث ذلك عام ١٩٤٨ واسرائيل كانت ما تزال تُعقد طريق السلام . اسرائيل كانت ولم تزل تمنع الفلسطينيين من العودة الى منازلهم مع انه من حق الفلسطيني الرجوع باية وسيلة يرونها مناسبة لذلك . ان منظمة التحرير ارادات ان توضح للجمعية العمومية ان الانسحاب الاسرائيلي من لبنان لا يصح ان يُعتبر البديل للانسحاب الكامل من جميع الاراضي المحتلة من قبل الصهيونية او على الخصوص تلك الاراضي التي احتلتها نتيجة الحرب العدوانية عام ١٩٦٧ . اذن الهدف يجب ان يكون الانسحاب الفوري ، والفوري ينبغي ان يعني مهلة اسبوع او اسبوعين على الأكثر . والولايات المتحدة كانت وما زالت تشجع الصهيونية في اسرائيل بالقيام بتلك الأعمال العدوانية ومع ذلك كانت الولايات المتحدة تُزود اسرائيل بالقنابل العنقودية والطائرات (ف ـ ١٥) وباسلحة فتاكة ، لأي هدف ؟ في الدرجة الأولى للقضاء على الشعب الفلسطيني .

ذلك يقدر بثمن طائرتين او ثلاث من نوع (ف ـ ١٥) ولا شك ان منظمة التحرير ستُسقط هذه الطائرات اذ استمرت اسرائيل في سياستها العدوانية هذه .

زهدي الطرزي
ممثل منظمة التحرير في الأمم المتحدة

وتبقى هذه المعلومات ـ الكلمات التقييمية والمواقف والمراجع ـ من أهمّ ما تستند اليه تحاليلنا لسياسة لبنان المعاصر وللصعوبات التي تنطوي عليها المخارج التي يقترحها ذوو الشأن لتجاوز المحنة التي نعاني منها ومن نتائجها المدمّرة .

د ـ القرار ٤٢٥ يخاطب الفلسطينيين

لقد حرصت بعض القيادات الفلسطينية على أثر صدور[1] القرار ٤٢٥ ان منظمة التحرير الفلسطينية غير معنية بالقرار . ربما كان ذلك لابعاد تأثير هذا القرار على اتفاقية القاهرة[2] وملحقاتها . وربما كان لاسباب مغايرة . يبقى تحليل الدوافع والاسس التي يستند اليها ، على اهميتها ، خارج اهتماماتنا المباشرة ، خصوصاً واننا لمقتنعين بان القرار يخاطب ، وان مداورة او ضمنيا ، منظمة التحرير الفلسطينية ومؤازروها في محاوله رد العدوان الاسرائيلي في جنوب لبنان .

وقد تبينا على اساس هذا الاقتناع بعداً من ابعاد الاصرار الاسرائيلي على ان تكون المهمات الثلاث[3] لقوات الطوارىء في لبنان كما نص عليها القرار ٤٢٥ .وحدة اوكلا متكاملا[4] وعلى ان يجري التنفيذ لهذا القرار او لهذه المهمات الثلاث في وقت واحد على الجبهات الثلاث لا ان تنفصل مهمة ، تنفيذياً ، عن المهمتين الاخيرتين .

وقد بينّا ان هذا الموقف الاسرائيلي ينم عن دهاء سياسي يبغي تحقيق مكاسب متعددة وربما كان اهمها تفشيل تنفيذ القرار ٤٢٥ . هذا على صعيد ، وفي منظور المدى الطويل للسياسة الاسرائيليّة التي تهدف الى تحقيق مكاسب متعددة على ارض « اسرائيل الكبرى » ـ وان هي فشلت في هذا المبتغى ، فانها تحطاط لتحقيق مكسب كذلك حتى وان فشل مخططها في تفشيل تنفيذ القرار المذكور وردفائه . ففي حال نفذ القرار تكون اسرائيل ، حسب مخططها المذكور قد حققت مكسبا ايضا ـ اي تخلصت من هاجس الهجمات الفدائية عليها عبر الجنوب اللبناني . فبالاختصار تكون خطتها حسب تقديرنا ـ وان مزدوجة الصعد ومتعددة الابعاد ـ مختزلة في المعادلة التالية : تحقق مكسبا ان نفذ القرار وتحقق مكاسب ان لم ينفذ . وتبقى على الحالين رابحة .

---

١ ـ راجع الصحف اليومية لذلك الحين . وكذلك كلمة ياسر عرفات بمناسبة الذكرى الثانية لمقتل جنبلاط .

٢ ـ راجع الدكتور حسن جلبي ، « القرار رقم ٤٢٥ وقوات حفظ السلام الدولية في لبنان » ، ص ٢٠ ـ ٢١ ـ وكذلك تصريح عرفات للنهار في آخر هذه المقطوعة .

٣ ـ راجع نص هذا القرار في دراسات هذه الدراسات الفصل الاول ،

٤ ـ راجع كلمة حاييم هرتسوغ في جلسة الجمعية العمومية المخصصة لتمويل وادارة قوات السلام في لبنان . هذا الدراسات المقطع السابق ج ـ ٣ ـ ب .

ويبقى هذا الموقف نتيجة لتحليل قد يصح وقد لا يصح . واسنادا لصحته قدّمنا بعض القرائن[1]

ويتوفر لدينا الآن بعض آخر منها ، وان جاءت هذه القرائن في أطر تختلف عن إطار هذا السؤال او هذه الموضوعة . ومن هنا ينتفي الاستغراب من ان نستقرأها في جواب للسؤال التالي :

لماذا قوات السلام في جنوب لبنان غير رادعة ؟

يرى الكولونيل سالفان :

« ان مجلس الامن خول قوات الطوارىء الدولية صلاحيات رجل الشرطة ، ولم يعطها صلاحية القيام بمهمات قتالية ، وذلك برأيي عائد الى سببين . الأول ان كل الدول العربية ، وعدد كبير من بلدان العالم الثالث يؤيدون الفلسطينيين ، من هنا معارضتهم لاي شكل من اشكال التعرض لهم عسكريا ، وهذا هو من صلب عمل قوات الطوارىء . وهو يؤيد الى السبب الثاني ، وهو ان اكثر من نصف البلدان التي ارسلت قواتها للعمل في نطاق القوات الدولية ، لم تكن اشتركت لو كان قرار مجلس الامن ينص على مهمات قتالية لقوات الطوارىء الدولية . فقد كان على الامين العام ، والدول المجتمعة ان تاخذ في الاعتبار كل هذه العوامل ، بالاضافة الى ان اسرائيل تعارض منذ الاساس ، التعرض لحلفائها في الجنوب ، لقد كنت الوحيد الذي سعى الى ردع كل الاطراف بالقوة ، لكن القيادة امرت بوقف هذه الاعمال بعد اصابتي لانها قدرت انها تنطوي على الكثير من المخاطر » [2] .

لقد كثرت مغازي هذا المقتبس . يهمنا منها الآن التركيز على دور اسرائيل في عرقلة تنفيذ القرار ٤٢٥ وردفائه . انها لا تحبذ اعطاء قوى السلام في الجنوب صلاحيات القوى الرادعة حتى لا تتعرض « لحلفائها في الجنوب » .

ويبدو ان هنالك سببا آخر في رأي الكولونيل لتمادي اسرائيل في عرقلة التنفيذ للقرار المذكور :

« والمشكلة الكبرى هي أن اسرائيل مرتاحة من الوضع ويبدو انها غير مستعجلة في اعادة

---

١ ـ ومنها غسان تويني : احلام اسرائيل المجنونة . . » النهار ، الاثنين ٥/ ٢/ ١٩٧٩ ! ص ٣٠٩ .
(Monday MORNING .Vol.VIII.no,346.P.16.) (Feb.5-11.1979)

٢ ـ الحوادث، العدد ١١٦١ ، الجمعة ٢ شباط ١٩٧٩ ، ص ٣١

الفلسطينيين الى ارضهم . وعلى كل حال ، فان اسرائيل ترفض كل الحلول وتعمل على اثارة الوضع في الجنوب . وتنجح ، لان كل الأوراق لا تزال في يدها »[1] .

وربما كان كون اسرائيل صاحبة المبادرة في المنطقة هو السبب الابرز من الاسباب التي تدعوها الى تفشيل تنفيذ القرار ٤٢٥ . ذلك ان تنفيذ هذا القرار يضيّق حتما دائرة الحريّة التي تتمتع بها الآن فتعبث عبث الثعلب في كروم الجيران فتعبث فيها تخريبا وفسادا . وكل ضرر تلحقه بهم يعود ، مباشرة او مداورة ، ربحاً محسوبا في رصيدها في المنطقة .

ونعود الى موضوعنا : ان الفلسطينيين معنيين بالقرار ٤٢٥ . ونلجأ هذه المرّة الى تحليل قانوني . ذلك اننا قدرنا على صعيد سابق هذا الاستنتاج .

وتبقى صحة هذا التقدير منوطة ، علميا ، بما إذا كان القرار ٤٢٥ يخاطب ، وان ضمنياً ، منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا ما إتفق على الاعتراف به اكثر الذين درسوا هذا القرار وابرزهم صاحب[2] القول التالي :

« واذا كان القرار رقم ٤٢٥ قد سكت عن الطرف الآخر وحصر الامر باسرائيل للاعتبارات التي بيناها اعلاه[3] ، فليس معنى ذلك عدم وجود طرف آخر مخاطب في هذا القرار بايقاف النار كما اسلفنا . ففضلاً عما تقضي به طبيعة الأمور جاء في تقرير فالدهايم المعدّ في ١٩٧٨/٣/٢٠ والمصادق عليه بقرار مجلس الامن ٤٢٦ ما يؤكد صحّة هذا التفسير .

« فقد جاء في التقرير المذكور ان اداء مهّمة قوّات الامم المتحدة يتطلّب إقامة منطقة عمليّات تحافظ عليها « ولتحقيق ذلك ستشرف هذه القوات على ايقاف القتال وتضمن الطبيعة السلميّة لمنطقة العمليات والسيطرة على كل تحرّك فيها كما ستتخذ كل ما تراه مناسبا

---

١ - المرجع ذاته

٢ - الدكتور حسن جلبي ، « القرار رقم ٤٢٥ وقوّات حفظ السلام الدولية في لبنان » من منشورات المؤسسة العربيّة للتشريع والابحاث القانونية .

٣ - وهذه الاعتبارات يتضمنها ، على ما نظن ، المقتبس التالي : « ولكن رغبة المجلس على ما يبدو في تجنب الخوض في المشكلات القائمة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية من حيث شرعيّة وجودها ، ومناطق عملها في لبنان هي التي دفعت به الى تجنب ذكر الطرف الآخر والمشترك في القتال بصراحة ، تاركا تحديد هذا الطرف وادخاله ضمن الاطراف المشمولين بالقرار ، الى التدابير التي ستتخذ لتطبيقه ولا سيما تلك التدابير المشار اليها في قراره رقم ٤٢٦ . . . وعملا بالفقرة الرابعة من (المرجع ذاته ، ص ١٦ - ١٧) .

من اجراءات ضروريّة لتأكيد السيادة اللبنانية بطريقة فعّالة »[1] .

« وواضح مما تقدّم انه لا يمكن تحقيق اي وضع من الاوضاع المبتغاة في تقرير الامين العام وقرار مجلس الامن رقم ٤٢٦ دون التزام جميع الاطراف المشتركة بالقتال بايقاف النار[2] .

« ويؤكد ذلك ما جرى من اتصالات بين اجهزة الامم المتحدة والسلطة اللبنانيّة من ناحية وبين قادة المقاومة الفلسطينية ، من ناحية اخرى ، بهدف تأمين قبول المقاومة للقرار رقم ٤٢٥ وتأمين تعاونها في سبيل تطبيقه »[3] .

وهكذا يكون القرار ٤٢٥ قد خاطب ، وان مداورة ، اي عن طريق القرار ٤٢٦ ، منظمة التحرير الفلسطينية . ومن هنا اهمية تقديرنا للموقف الاسرائيلي والمضمونه القاصد ، عن سابق تصور وتصميم ، ان يطال منظمة التحرير .

وتصديقا لبعض ما تقدم يزرع الهاجس الاسرائيلي تجاه اعمال منظمة التحرير هاجساً لبنانيا تجاه اعتداءات اسرائيل . ويأتي هذا في لباس « معلومات مقلقة »[4] . فقد تبلغت الدولة « ليل امس »[5] معلومات تفيد ان « تحركات عسكرية اسرائيلية جدّية » تقوم على قدم وساق « على الحدود » ويمكن تشبيهها « بحال حشد القوات التي تسبق عادة اي عملية عدوانية »[6]

ومن الطبيعي ان تقلق السلطة لهذه المعلومات وان تتخوف من ان تقدم اسرائيل على تحرك عسكري في اتجاه الجنوب اللبناني .

---

١ - راجع كذلك جريدة الانوار بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢١ .

٢ - او اذا ما عزّ ذلك ، بالزامهم بذلك .

٣ - آ - الدكتور حسن جلبي ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٨ او ١٩ .

ب - راجع كذلك جريدة النهار بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٣ . تصريح مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة المتعلق برسالة فالدهايم الى ياسر عرفات .

ج - وكذلك النهار ، ١٩٧٨/٣/٢٩ . تصريح فالدهايم بان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد قبل بوقف اطلاق النار في جنوب لبنان .

٤ - النهار ، الخميس ١ شباط ١٩٧٩ ، ص ١ .

٥ - المرجع ذاته .

٦ - المرجع ذاته .

« وتطويقاً لأي عمل من هذا النوع ، استنفرت السلطة ليلاً اتصالاتها الديبلوماسية ومشاوراتها محاولة الحؤول دون حصول اي اعتداء ودون تحقيق انتشار اسرائيلي في الجنوب فيما هي تعمل لتحقيق انتشار عسكري دولي وبناني مشترك »[1].
وهكذا تكون المبادرة بيد اسرائيل . ويكون ، هكذا ، بامكانها ترجمة هاجسها من « بعض العرب » هواجس « لبعضهم الآخر » .

والذي يزيد في « قلقنا » هو « عدم وجود تطمينات دولية في شأن الجنوب »[2] في ظل هاجس « احتمال قيام اسرائيل باعمال عدوانية عليه وعلى اهله »[3] .

والذي يزيد الطين بلة هو ان « السلطة لم تفلح في الحصول من الدول الكبرى ، ولاسيما منها الولايات المتحدة الاميركية على « تطمين على بياض » لان قضية الجنوب اصبحت سلسلة معروفة الحلقات قوامها افعال وردود افعال . وذكرت ان التطمينات تصبح جدية ونهائية اذا تمكن لبنان بمساعدة اشقائه العرب من التوصل الى تفاهم مع الفلسطينيين على انجع السبل الكفيلة بالمحافظة على الجنوب ومنع الاعتداءات الاسرائيلية عليه عن طريق عدم اعطاء اسرائيل الذرائع والتبريرات لهذه الاعتداءات .

وتوقعت المصادر القريبة من الخارجية ان يعمد الوزير فؤاد بطرس اليوم بعد عرض المعطيات المتوافرة لديه ، الى استدعاء السفراء العرب للتشاور معهم في هذا الموضوع ، ورجحت ان يكون الموعد يوم السبت المقبل »[4] .

وتتغير النغمة في المقتبس التالي : « تعتبر الولايات المتحدة ان وقف النار الذي تم التوصل اليه في الجنوب اخيراً هو مهم جدا ، خصوصا انه تحقق عبرها باتصالات مباشرة وغير مباشرة مع الجهات الثلاث المعنية : لبنان والفلسطينيون واسرائيل »[5] .

غير ان قيمة هذا الهاجس اللبناني ، ومن هنا علاقته بمضمونات المقولة المدروسة في المقطوعة اللاحقة نعني مقولة ، الجنوب اللبناني هو مسؤولية عربية ، ان قيمة هذا الهاجس اللبناني تكمن في كونه ، هاجساً عربياً .

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ المرجع ذاته .
٣ ـ المرجع ذاته .
٤ ـ المرجع ذاته .
٥ ـ النهار ، الاربعاء ٧/٢/١٩٧٩ ، ص ٨ . الاصح « لبنان والفلسطينيين واسرائيل » .

واذا قيل ردّا ناقدا على قولنا هذا ، أن بعض العرب لا يشعرون به هاجساً مقلقا ، قلنا هذا يبقى ثانوياً بالنسبة للوعي الذي ينطوي عليه قولنا هذا .

ولغة الواقعيّة السياسيّة تختزل هذا الوعي بالقول ان المحك لجميع ما يطرأ على المنطقة من تغييرات ـ ثورة الخميني في ايران ، قمم الصمود والتصدي الدمشقية والبغدادية ، والجبهة الشماليّة والشرقيّة ، والقرار ٤٢٥ وما سواها ـ ان المحك لجميع هذه المتغيرّات يبقى في تأثيرها الفعّال والعملي على امساك اسرائيل بحرّية المبادرة في المنطقة . فبقدر ما تحدّ هذه التطورات ، ولا نقول تقضي مع كوننا نرغب في ذلك لاستبعادنا لمثل هذه الاحتمال في الوقت الحاضر على الاقل ، من حرية اسرائيل بحرّية المبادرة تلك تكون ذات قيمة ومغزى تاريخي . هذا هو في عرفنا الامتحان المحك لها .

ونعود ، مرة اخرى ، لتقديرنا : منظمة التحرر معنية بالقرار ٤٢٥ ؟ ونستوضح في ذلك الان ، وعلى صعيد معروف ، قيادة المنظمة ذاتها .

« لا شك في ان العام ١٩٧٨ شهد احداثا ضخمة . ففي بداية هذا العام قال بريزنسكي وداعا لمنظمة التحرير ، وتذكر كيف ان اسرائيل حركت ثلث جيشها في الجنوب ، وشنت حربا ارادت بها ابادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير وقوات منظمة التحرير .

لكن ردي على بريزنسكي كان وداعا للمصالح الاميركية ، لان منظمة التحرير هي الرقم الصعب في معادلة الشرق الاوسط .

« جاءت حرب الجنوب وخرجت المنظمة والثورة اكثر قوة مما توقعوا . وللمرة الاولى طلبوا وقف اطلاق النار . لسنا نحن الذين طلبوا ذلك.وبدل ان تحجم المنظمة اصبحت رقما يتم الحديث معه حول القتال وحول قراري مجلس الامن ٤٢٥ و٤٢٦ من خلال (الدكتور كورت) فالدهايم ومن خلال الجنرال (ايمانويل) ارسكين . والرقم لم يشطب كما توقعوا خلال ساعات . الذي فضح فشلهم هو عازر وايزمان عندما عقد مؤتمره الصحافي الساعة الثامنة والنصف صباح يوم الاعتداء على الجنوب ، وادعى ان المعركة انتهت وبقيت بعض الجيوب سيتم القضاء عليها خلال ساعات . واذا بالمعركة تستمر ثمانية ايام بدل ثماني ساعات كما خططوا »[1] .

١ ـ « عرفات يعرض للنهار تطورات المنطقة ، النهار ، السبت ٣/٢/١٩٧٩ ، ص ١ .

وهكذا يصبح التقدير الذي كان في السابق استنتاجا نسعى اليهَ او بالاحرى الى اسناده عن طريق القرائن اولا ، وعن طريق اللجؤ الى البحث القانوني ثانيا ، يصبح الآن مدعوماً واقعاً تاريخيا شهد عليه شاهد من اهله .

ومما يسترعي الانتباه ان تلك « المخاطبة » ، وبعد ان استقبلت وربما لاسباب وجيهة ، بالتحفظ او الرفض ، قد اصبحت الآن تعبيراً عن انجاز مهم يضاف الى انجازات المنظمة .

ومن هنا ينبغي ان يرى الاطار المعقد والمؤثر في مضامين التصريح التالي : « وقل للجميع على لساني اننا نحن الفلسطينيين منضبطون وملتزمون ونتعهد بتنفيذ جميع ما يترتب علينا بموجب اتفاق القاهرة واتفاق الرياض وقمة القاهرة ١٩٧٦ وما اتفق عليه في قمة بغداد في هذا الشأن ، نتعهد بتنفيذ كل ذلك كاملا غير منقوص وناقص شحطتين »[1] .

ولم يغب هذا الاطار كما لم يغب بعض تلك المضامين على المراقبين المهتمين : ومنهم الكولونيل سالفان : « الواقع اني اتابع باستمرار ما يحدث في الجنوب . واهتمامي بالوضع في لبنان بدأ منذ اندلاع الحرب ، لا منذ تكليفي بقيادة اول قوة فرنسية ذهبت في نطاق قوات الامم المتحدة . ويوما بعد يوم ، الاحظ ان الوضع يزداد تدهورا ، ذلك ان لا احد يريد السلام لا الفلسطينيون يقومون بتنازلات ، ولا القوى اليسارية و . . . لا حتى اسرائيل » .

« والواقع يا صديقي ، كان الهدف من إرسال القوات الدولية الى الجنوب ، هو التمركز في المناطق التي انسحبت منها اسرائيل ، ومنع تسلل الفلسطينيين الى المنطقة الفاصلة ، وبالتالي الى اسرائيل ومنع قوات سعد حداد من اطلاق النار على الفلسطينيين . كما كان هدفنا مساعدة الدولة اللبنانية على اعادة بسط سلطتها على الجنوب . لكن الواقع كان مختلفا تماما . فالفلسطينيون لم يكونوا مستعدين ابدا لالقاء السلاح ، واعتبرونا شكلا اخر من اشكال القمع الممارس عليهم . والميليشيات بقيادة سعد حداد وسامي الشدياق لم تسهل مهمتنا لانها اعتبرتنا ممثلين لسلطة معادية لهم ، تحاول تجريدهم من السلاح لمصلحة الفلسطينيين . كيف تريدنا ان نعمل بجدية وفعالية اذا كانت قوات سعد حداد تساوينا بالفلسطينيين ؟ هذا اضافة الى انه لم يكن من المعقول تجريد الفلسطينيين من سلاحهم

---

١ ـ المرجع ذاته ، ٩

دون تجريد الميليشيات من سلاحها ايضا . لقد اقتصرت مهمتنا في ذلك الوقت مراقبة التجاوزات و . . . منعها »[1] .

غير ان القضيّة ابعد من ذلك ، واشد خطرا :

« ماذا يحدث في الجنوب حاليا ؟ يجب ان نعرف . هناك مؤامرة اسرائيلية ليست مستهدفة فيها الثورة الفلسطينية . صحيح اننا نتأثر بها ، لكن اسرائيل تريد اكثر من ذلك ، تريد من احداث الجنوب ضرب الثورة الفلسطينية ، ضرب اللقاء السوري ـ العراقي بعملية عسكرية . هذه خطة اميركية ـ اسرائيلية .

« انا لا افهم معنى الحشود الاسرائيلية الكثيفة على الحدود اللبنانية الجنوبية ، الا خطة للاعتداء على ما ذكرت ، على رغم اننا اتفقنا عن طريق فالدهايم وسيلاسيفو (المنسق العام لقوات الطوارىء في المنطقة) على وقف القصف الاسرائيلي .

ان الخطة الاميركية ـ الاسرائيلية هي **تخطى** الثورة الفلسطينية .

« ـ هل تنتظرون عملا عسكرياً معنياً ضدكم ؟

ـ محتمل ان يكون هذا احد الافكار الجهنميه الاميركية . ظنت اميركا ان حرب الايام الثمانية ستكون قاضية على الثورة الفلسطينية ، ولكن نذكرهم ان انتصار اسرائيل عام ١٩٦٧ لم يكن قاضيا على العرب »[2]

« ـ هل ان كلام السيد زيغنيو بريزنسكي (مستشار كارتر لشؤون الامن القومي) وداعاً لمنظمة التحرير اشارة الى كل الاجهزة الاميركية والحليفة ان تأخذ حريتها ضد قادة منظمة التحرير وفصائل المقاومة ؟

« ـ هذا نفذ من خلال العملية العسكرية الاسرائيليه في جنوب لبنان ومن خلال قتل « ابو حسن » . لا استطيع ان اتصور اطلاقاً ان المخابرات الاسرائيلية تقوم بعملية كعملية « ابو حسن » من دون علم المخابرات الاميركية . لا استطيع ان اتصور ذلك ، والا اكون بسيطاً في تفكيري في العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية »[3] . »

---

١ ـ الحوادث، العدد ١١٦١ ، الجمعة ٢ شباط ١٩٧٩ ، ص ٣١ .
٢ ـ « عرفات . . . » المرجع المذكور سابقا ، ٩ .
٣ ـ المرجع ذاته

واذا صح ان مقولة بريزنسكي اشارة تعطى الضوء الاخضر للقوى المعادية للثورة الفلسطينيه حتى تتحرك لضربها ، وقد يكون هذا التفسير لها صحيحا ، واذا صح ان ما يجري في الجنوب من قبل اسرائيل يقصد به « ضرب الثورة الفلسطينية وضرب اللقاء السوري - العراقي ، ولا يستبعد هذا الاحتمال ابدا وإن بدا توقيته غير مناسب ، اصبح من باب اولى ان تقصد اميركا واسرائيل معا وبالتعاون ان يكون القرار ٤٢٥ واذا ما اتفق ونفذ ، مريحا لاسرائيل من احتمالات الهجمات الفدائية .

هـ - واتفاقية القاهرة

وهكذا تلتقي ، وفي الجنوب اللبناني بالذات ، مفاعيل القرار ٤٢٥ وردفائه مع مفاعيل اتفاقية القاهرة . فهل كان من الاصح ان نقول « تتعارض » او « تتضارب » تلك المفاعيل بدلاً من تلتقي ؟

وقد سبق وعالجنا اتفاقية القاهرة ومحاملها على السياسة اللبنانية في موضع مغاير[1] . يهمنا الآن علاقة اتفاقية القاهرة بالقرار ٤٢٥ . وهكذا تصبح الفقرات ١ و٢ و٨ من اتفاقية القاهرة هي التي تتصل مباشرة . بمحتوى القرار المدروس . لقد ورد في هذه النصوص التزام الدولة اللبنانية بتسهيل النشاط العسكري الذي يقوم به الفدائيون ضد اسرائيل ، طبعاً ضمن شروط وحدود . ومن هذه الشروط تحديد مراكز لانطلاق العمل الفدائي[2] .

وتعالج هذه المفاعيل على صعد متعددة طبعاً . ربما كان الصعيد القانوني من العوامل التي تداخلت مع التطورات السياسيّة اللبنانية بطريقة حيرّت المراقبين . فعلى هذا الصعيد تقضي مبادىء القانون الدولي بان تكون الارجحيّة للالتزامات الدوليّة . ويعتبر ميثاق الامم المتحدة القانون الاعلى في النظام الدولي . وذلك بمقتضى المادة ١٠٣ من هذا الميثاق . تقول هذه :

« اذا تعارضت الالتزامات التي ترتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام هذا الميثاق مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق »[3] .

---

١ - الدكتور ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، بناء دولة الاستقلال ، الاهلية للنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .
٢ - وزارة الخارجيّة والمغتربين ، الكتاب الابيض اللبناني ، ١٩٧٦ ، ص ١٩٦ وما بعدها .
٣ - راجع الميثاق المادّة ١٠٣ .

ولأن الالتزامات التي ينص عليها القرار ٤٢٥ تعتبر من الالتزامات التي يقررها ميثاق الامم المتحدة يصبح هذا القرار اولى بالرعاية ، في ظل القانون الدولي ، من نصوص اتفاقية القاهرة .

وهكذا تتغلب محتويات القرار ٤٢٥ ، من زاوية القيمة القانونية ، على نصوص اتفاقية القاهرة . ومن هنا استنتاج البعض بان القرار يلغي[1] الاتفاقية[2] .

هذا على صعيد القانون ، اما على صعيد السياسة الواقعيّة فالامر يختلف . هذا ما يستنتجه المراقبون من استقرائهم لتطورات الاحداث .

لقد سبق وأشرنا الى ان بعض القادة في المقاومة الفلسطينية نفى ، بعيد صدور القرار المدروس ، ان تكون المقاومة معنية به ، ومنذ فترة قصيرة طلبت الحكومة اللبنانية من المقاومة تسهيل مرور الجيش الى الجنوب بغية تنفيذ القرار ٤٤٤ فتجاوبت قيادة المقاومة وتركت مسؤولية وضع الشروط على عاتق « الحركة الوطنيّة »[3] .

وكانت وثيقة « البيان النيابي »[4] مرحلة مهمّة في تطور الاحداث الذي قلب موقف المقاومة من رفض الى قبول . وربما كان لتفشيل تطبيق هذا البيان اكثر من سبب - اهمها في عرفنا ومن زاوية علاقته بالموضوع المدروس حاليا تأثيراته على اتفاقية القاهرة .

ومصداقا لذلك يقول رئيس[5] منظمة التحرير الفلسطينية في مقابلة مع جريدة النهار :

« وبدل ان تحجم المنظمة اصبحت رقماً يتم الحديث معه حول القتال وحول قراري مجلس الامن ٤٥٢ و٤٢٦ . . » .

وهكذا يصبح قبول المنظمة للقرار ٤٢٥ لا مجرّد تغيير موقف من سلبي الى ايجابي بل ، وزيادة عن ذلك ، تضفى عليه مسحة من الاعتزاز . ان كلمة الوداع التي شيع بها

---

١ - او على الاقل « ايقاف تطبيق النصوص المشار اليها من اتفاقية القاهرة » الدكتور حسن جلبي المرجع المذكور سابقا ، ص ٢١ .
٢ - راجع لذلك :
آ - شارل مالك ا - شارل مالك . القسم الثالث من هذه الدراسات ، الملحق الثالث رقم ٣ .
ب - شارل حلو ، ب - شارل حلو ، القسم الثالث من هذه الدراسات ، الملحق الثالث رقم ١ ورقم ٢
ج - في مراجع الوثائق -
٢ - النهار ، لثلاثه ايام متتاليه آخرها السبت ١٠ شباط ١٩٧٩ ، ص ١٠ وص ٢ .
٤ - راجع ملحق الوثائق الرقم : ١٦ .
٥ - النهار ، السبت ٣/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ١ .

بريزنسكي المنظمة قد انقلبت الى « رغبة » في مقابلة المسؤولين عن المنظمة « ومحاورتهم » .

« وقالت مصادر ديبلوماسية ان المسؤولين في مكتب الامم المتحدة ، يجرون اتصالات لتحضير لقاء بين اوركهارت والسيد عرفات بناءً على رغبة الامين العام المساعد »[1] .

وزكت الصحيفة ذاتها ذات الخبر في عددها لليوم التالي حيث قالت : « وعلمت « النهار » ان الاتصالات التي اجراها المسؤولون في مكتب الامم المتحدة مع الجانب الفلسطيني بناء على رغبة الامين العام المساعد ، اسفرت عن ترتيب لقاء بينه وبين السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . ولم يعلن عن موعد هذا اللقاء ومكانه »[2] .

وهذا يعني عمليا صمود اتفاقية القاهرة بالرغم من انه ، من زاوية القانون الدولي ، يطغى عليها ، قانونيا ، مفعول القرار ٤٢٥ .

وتكثر الاشارات الى صحة هذا الاستنتاج : « دعت « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » الى اجراء محادثات جديدة في شأن توحيد الحركة الفدائية الفلسطينية ، ووجهت الجبهة التي يتزعمها الدكتور جورج حبش الدعوة في بيان حث على الوحدة حتى تتمكن الثورة من زيادة هجماتها على العدو »[3] .

وثانيتها : « واضافت المصادر نفسها ان لبنان سيبلغ اوكهارت ان السلطة بدات عمليا الانتشار المدني في الجنوب ، فعززت صلاحيات المحافظ هناك وهي تعمل لاحياء المؤسسات والادارات العامة ، وسيطلب منه ان تؤمن الامم المتحدة ما يلزم لبدء انتشار القوات الدولية في منطقة الشريط الحدودي ، وعندما تنجح هذه الخطوة ينفذ لبنان المرحلة الاخيرة من برنامج الانتشار ويرسل قواته النظامية للعمل جنباً الى جنب مع القوات

---

١ ـ النهار ، السبت ١٠/٢/١٩٧٩ ، ص ١٠ : ٦ .

٢ ـ النهار . الاحد ١١/٢/١٩٧٩ . ص ٢ .

٣ ـ « الجبهة الشعبية » تويد استئناف محادثات « الوحدة الوطنية الفلسطينية » النهار ، السبت ١٠/٢/١٩٧٩ ، ص ١٠ : ٣ .

الدولية واعادة السيادة والسلطة الشرعية »[1] .

وثالثتها : ومن المفيد ان نذكر القارىء بما للمقتبس التالي من محامل على مقولة « الجنوب مسؤولية عربية » وبالتالي وعبره ، وعلى مسؤوليات منظمة التحرير .

« مطالبة « التكتل النيابي المستقل » بأن يقوم وزير الخارجية بجولة على الدول العربية لحملها على دعم تنفيذ القرار ٤٤٤ ، لا ترى اوساط حكومية فيها علاجا ناجعا لمواجهة الوضع في الجنوب ، وذلك في ضوء ما تملك السلطة من معطيات وفي ضوء نتائج المقابلات التي اجراها الوزير بطرس مع عدد من السفراء العرب . فاذا قرر وزير الخارجية القيام بمثل هذه الجولة فلن يكون الجنوب وحده موضوع الجولة ، بل سيكون موضوعها القضية اللبنانية ككل والاسباب التي حالت حتى الان دون ايجاد حل لها وتنفيذ المقررات التي اتخذت في شأنها سواء كانت لبنانية او عربية او دولية .

« وتقول مصادر مطلعة ان الرئيس الحص قد يقوم بهذه الجولة اذا رفض الوزير بطرس القيام بها اقتناعا منه بعقم كل مسعى يبذل على هذا الصعيد .

« والسؤال الذي تطرحه الاوساط الحكومية التي لا ترى جدوى من الجولة العربية المقترحة هو : هل تكون الدول العربية الآن في وضع القادر على ضبط الوضع في الجنوب وحمل القيادات الفلسطينية على وقف عملياتها ضد اسرائيل وهي العمليات التي يتذرع بها العدو للقيام باعتداءاته على الجنوب ؟ وكيف توفق الدول العربية بين مطالبة القيادات الفلسطينية بوقف عملياتها ضد اسرائيل وقرار قمة بغداد المتعلق بتنشيط الكفاح الفلسطيني وتعزيز الثورة الفلسطينية ودعمها بتخصيص مبالغ كبيرة من المال لهذه الغاية ؟

« يضاف الى هذا ان الجنوب يكاد يكون المتنفس الوحيد للثورة الفلسطينية ، وان اية محاولة عربية جدية لسد هذا المتنفس قد يجعل من حدود دول عربية اخرى منطلقا للثورة ومتنفسا لها وهو ما ليس في نية اي منها قبوله او العمل من اجله .

« لذلك يتوقع الجميع ان يظل الجنوب الجبهة الوحيدة المفتوحة ضد اسرائيل وارض المعركة الوحيدة للثورة الفلسطينية ما دامت الدول العربية والامم المتحدة والدول الكبرى لم تتوصل الى حل القضية الفلسطينية حلا عادلا يبرر انهاء هذه الثورة ، وان ما من احد

---

١ ـ المرجع ذاته : التوكيد لنا .

مستعد لان يحرق اصابعه بنارها وينقل شعلتها من ارض لبنان الى ارضه »[1] .

ورابعتها تختزل تصاريح الحركة الوطنيّة المركزة على تلاحمها مع المقاومة الفلسطينية واستعدادها للمساهمة العسكرية في مجابهة اسرائيل ودعوتها الى جيش لبناني « يتصدى للعدو »[2] .

ومن هنا، وعبر هذا التصادم بين القرار والاتفاقية، واخذاً بالمبدأ القائل بان « مصير لبنان كله يلعب الان في الجنوب »، وخشية من « احتمال قيام اسرائيل بعملية[3] وقائية تجتاح الجنوب وربما غير الجنوب كذلك، واستلهاماً للمقولة « الجنوب مسؤولية عربية »، واستنجادا بالتقارب السوري العراقي ، وحفاظا على الاهتمام الدولي بلبنان ، ومباشرة من لدن الحكم بالقيام بمسؤولياته، وتنفيذاً للمثل اللبناني العريق « لا يجوع الذئب ولا يفنى الغنم » يبدو الحل في تسوية تتمحور حول شعار « تنظيم النشاط الفلسطيني[4] المسلح » : لا ان يترك الحبل له على غاربه ولا الاصرار على وقفه !

و ـ « الجنوب مسؤولية عربيّة »

ومن هذه الزاوية بالذات يجدر بنا التعمق في مغزى صرخة الاستنجاد التي يطلقها المسؤولون اللبنانيون ، وعلى أثر صدور القرار ٤٤٤ ، والاستعدادات الاسرائيلية المنذرة بهجوم اسرائيلي آخر على الجنوب اللبناني والتي كانت مدعاة للقلق اشارت اليها الصحف اليومية بلغة « معلومات مقلقة » ـ يجدر بنا استشفاق معنى قولهم « الجنوب مسؤولية عربيّة »[5] . زيادة عن كونه مسؤولية دولية .

---

١ ـ المرجع ذاته ، ص ٢ .

٢ ـ راجع :
آ ـ البعث
ب ـ النهار ، الخميس ٨/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ٢ .
ج ـ السفير .

٣ ـ غسان تويني : Monday Morning, p. 20-21

٤ ـ الحوادث، العدد ١١٦١ ، الجمعة ٢/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ٨ .

٥ ـ مراجع كثيرة . منها النهار ، الأحد ٤/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ٢ : ٤ . ومنها كذلك النهار ، السبت ٣/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ٢ : ٣ .

قد تعني هذه الصرخة، وهذه اولى مضموناتها، أن الدولة اللبنانية تطلب من الدول العربيّة ذات الصلة الوثيقة بالمقاومة الفلسطينية ممارسة ضغوطات على المنظمة بقصد اقناعها بوقف عملياتها ضد اسرائيل عبر الحدود اللبنانية .

وهذا هو بالضبط ما طلبه لبنان ، حسب جريدة يومية ذات اطلاع وانتشار ، من المملكة العربيّة السعوديّة والكويت والعراق » بلسان وزير خارجيته :

« طلب لبنان من المملكة العربية السعودية والكويت والعراق السعي مع المقاومة الفلسطينية ، لوقف عملياتها ضد اسرائيل عبر الحدود اللبنانية ، لئلا تتخذ من اي عمل ذريعة للاعتداء على القرى الجنوبية وعلى المخيمات الفلسطينية .

« وذكرت مصادر مطلعة ان وزير الخارجية ابلغ الديبلوماسيين العرب الذين التقاهم الاجوبة التي نقلها اليه سفراء بعض الدول الكبرى ، خصوصا سفير الولايات المتحدة ، عن نتائج الاتصالات الديبلوماسية التي اجريت مع تل ابيب بطلب من لبنان لوقف الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب ، والتي تضمنت طلب هذه الدول من لبنان ممارسة ضغط مماثل على الفلسطينيين وحلفائهم ، كذلك ابلغهم موقف لبنان والمتمسك بتنفيذ القرار ٤٤٤ والقرارات الدولية باعتبار ان بقاء الجنوب تحت المظلة الدولية يضمن المحافظة عليه ويمنع التوطين او الاجتياح الاسرائيلي مرة جديدة .

واخيراً ابلغهم الاصرار اللبناني على الوجود والانتشار العسكري والاداري في الجنوب ، ووجوب المساعدة على ذلك ، لان الجنوب ، كما قال وزير الخارجية ، مسؤولية عربية ودولية ، ومن غير المقبول تحميل لبنان وحده مسؤولية عدم الاستقرار وعدم تنفيذ القرارات الدولية ، وبالتالي بسط السيادة اللبنانية على كل الجنوب»[1] .

وقد تعني صرخة الاستنجاد تلك ، وهذه ثانية مضموناتها ، مساعدة لبنان عسكريًا على مواجهة اسرائيل . بلغة البحوث التي تناولها الجزء الثاني من تاريخ لبنان السياسي الحديث ، بناء دولة الاستقلال ، تحويل لبنان الى دولة مواجهة .

وكانت هذه القضيّة ، كما يبينّ التحليل المار ذكره ، من الاسباب الجوهرية التي ينقسم تجاهها اللبنانيون ـ خصوصا في إطار مقولة « لبنان عربي » . فمنذ الميثاق الوطني هنالك

---

١ ـ « لبنان يبلغ العرب واقع الجنوب ويطلب المساعدة لتفادي الاعتداءات . » النهار ، ٤/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ٢ .

اعتراف رسمي يدعمه غالبيّة اللبنانيين ذوي الوزن السياسي ، بان لبنان عربي ـ على الأقل ، هو « ذو وجه عربي . » .

غير ان ما كان مقبولا لدى العروبين اللبنانيين في الاربعينات لم يعد مقبولا لديهم في السبعينات.وربما كان هذا من ابرز التغييرات التي احدثتها المقاومة الفلسطينيّة في السياسة اللبنانية الداخليّة . اصبح العروبيّون وقد هزتهم انجازات المقاومة الفلسطينيّة وحتى مغامراتها ـ الواقعية وغير الواقعية منها ـ يعتبرون ان على لبنان المشاركة الفعلية في الحرب الاسرائيلية العربيّة ـ ولا تقنعهم الحجج الرسميّة بان هذه المشاركة هي ابعد من متناول المقدرات اللبنانية .

واصبح المحك لكون لبنان عربيا في نظر هؤلاء ، هو تحويله الى دولة مواجهة .

وكثرت الاعتبارات التى حدت بالمتمسّكين بالسيادة اللبنانية وبحقها بالتالى باستقلالية قرارها بالنسبة لهذه القضية المصيرية للوقوف في وجه هؤلاء وقوفاً وصل الى حد المجابهة .

وربما كان الصراع اللبناني اللبناني حول هذه القضيّة بالذات من ابرز اسباب المحنة التي يعاني منها لبنان حاليا . فقد أدت الى تشرذم ارادته . وقد تكون من الاسباب التي ينبغي التفاهم حولها مقدّمة ضروريّة لتحقيق الوفاق .

غير ان هذه المضمونة تواجه اعتبارات عدّة تجعلها ابعد من المقبولة .

أوّل هذه الاعتبارات ان لبنان صنف دولة مساندة باتفاق عربي وفي ظل الجامعة العربيّة .

وثاني هذه الاعتبارات « الخط الاحمر » الذي تحكم بانتشار قوات الردع العربية في لبنان .

وثالث هذه الاعتبارات هو ان العرب المصممين على محاربة اسرائيل ونقصد بهم جبهة الصمود والتصدي ليسوا ، في الوقت الحاضر على الاقل ، في مثل هذا الوارد .

غير أن الواقع التاريخي الملموس له منطق في تطوره وانعطافات مسيرته يختلف اختلافا ملموساً عن منطق القانون والنظريّة ومقررات السياسيين . من هنا اهميّة التمييز ، من

زاوية المنهجيّة المؤتمنة ، بين الفكر والفعل والنظرّية والممارسة[١]. ومن هنا صحّة هذا التمييز ـ وهذا الأهم .

الواقع التاريخي بالنسبة للجنوب هو ان التطورات الواقعيّة والتاريخية فيه جعلت من لبنان ـ وبالرغم من جميع الاعتبارات السابق ذكرها ـ دولة مواجهة بالنسبة لأسرائيل. والملفت للنظر انه الآن ـ اي جنوب لبنان ـ جبهة المواجهة الوحيدة ضد اسرائيل . هنا تكمن المفارقة : الدول التي صنّفت في المؤتمرات العامّة وفي اجتماعات مجلس الجامعة لعربية ، دول مواجهة تحرس الحدود بينها وبين اسرائيل قوات طوارىء دوليّة كما في الجولان وسيناء ، بينما الدولة الوحيدة التي صنفت « رسمياً عربيا دولة مساندة وحسب ، اصبحت دولة مواجهة .

وتكتسب هذه المفارقة بعداً آخر عندما نعلم ان لبنان وحده ـ عبر جنوبه ـ اصبح الدولة الوحيدة المجابهة عسكريا لاسرائيل .

هل هذا يعني افلاس سياساتنا العربيّة ؟ ان التاريخ يسير في اتجاه معاكس تماما ـ وبمعنيين محدودين ، لما يتفق عليه العرب ؟ ان التورط في موقف محدد من هذا السؤال يتطلب التعرف الى خفايا كثيرة ووقائع ابعد بكثير مما تطاله يدنا .

ومع هذا يظل الربط بين هذا الاستفهام والقضيّة الملحة او القضيّة المحك في الحكم على جميع ما يحدث في هذه المنطقة ونعني به النظرية القائلة ، ونتبناها لا كنظريّة موثوقة بل كافتراض مرشح لان يصبح نظريّة تدعمها البينات والتطورات التاريخية ، ان اسرائيل تتحكم باوضاع المنطقة : انها وربما وحدها في المنطقة ، تتمتع بامكانية اتخاذ المبادرة .

وقد يكون هذا هو الواقع الذي ينشأ عنه لدى سفيرنا لدى الامم المتحدة هاجس عبّر عنه بقوله : « احلام اسرائيل المجنونة قد تدفعها الى اجتياح وقائي »[١] .

وهذا الواقع بالذات هو ما تضمنه القرار ٤٢٥ عندما اعلن ان الحالة في الجنوب « تهدد الامن والسلام العالميين »[٢]

وهذا هو الواقع الذي ، وبناءً على مضمون القرار ٤٢٥[٣] ، يخول سفيرنا لدى الامم

١ ـ الدكتور ملحم قربان ، المنهجيّة والسياسة ، دار العلم للملايين ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحه ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٢ ـ « غسان تويني : . . . » النهار ، الاثنين ٥/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص

٣ ـ راجع نص القرار في مكان مغاير من هذه الدراسات .

Monday Morning. Feb. 5-11, vol, No — 364, p.21:1

المتحدة قلب الصيغة المعروفة بالنسبة لعلاقة القضية اللبنانية ، عبر الجنوب ، بالقضية الفلسطينية ـ قلب قضية الشرق الاوسط . فبدلا من ان يكون السلام في لبنان نتيجة لحل قضيّة الشرق الاوسط ، اصبح السلام في الشرق الاوسط نتيجة لحل قضية الجنوب .

ان هذا القلب للصيغة الشائعة بالنسبة للموضوع المدروس ، في عرفنا ومن زاوية المنهجيّة المدروسة ، لموضوعة تستحق الاهتمام والاستقصاء المفصل ـ هذا اذا وضعناها على صعيد نظري ارفع من المستوى التي تصبح فيه من فصيلة : « علي وزويك وزويك وعلي » .

وهكذا فالواقع يفرض علينا الاّ نستبعد هذا الاحتمال مضمونة من عدة مضمونات للمقولة : « جنوب لبنان مسؤولية عربيّة » .

وفي المقتبس التالي أكثر من إشارة الى هذه المسؤوليّة ـ نقتبسه مع غصّة في القلب لانه مع هذه الاشارات تمتزج قضايا اخرى قد عولجت في راينا بكثير من الطوباويّة .

« صحيح ان فكرة توطين » الفلسطينيين في الجنوب كانت حقيقة واقعة في السابق . نعم ، هذه الفكرة كانت موجودة في وقت من الاوقات لدى اطراف مختلفة . الا انني استبعد ان يكون الفلسطينيون فكروا فيها جديا . واعتقد انهم اذا كانوا فعلوا ذلك ، او اذا هم فعلوه الان ، سيكون ذلك القضاء على اسس الموقف الفلسطيني من وطنهم وحقهم في العودة » .

ولكن اذا واجهنا هذه القضية بشيء من الواقعية ، اعتقد ان توطين الفلسطينيين الذين لن تستوعبهم الدولة الفلسطينية المحتملة ، يجب ان يدرس في اطار السلام والتطورات العربية الشاملة .

ويجب ان نكون صريحين جدا حول هذه القضية ، اعتقد انه يمكنني ، خارج اطار الكلام الديبلوماسي ، ان اقول : قضية الفلسطينيين في الجنوب ليست حتى الان قضية توطينهم او عدمه . ان القضية الان هي قضية الشعب المشرد الثائر . والقضية هي ان الثورة الفلسطينية اتخذت من جنوب لبنان وطنا لثورتها . ومن هذا المكان تشن حربها ، مباشرة او غير مباشرة ـ على اسرائيل . واشدد على انها لا تتخذ من جنوب لبنان وطنا لها بل وطنا للشعب المشرد الثائر .

هذا الوضع الفريد غير موجود في سوريا ومصر ولا حتى في الاردن . انه وضع مشابه للوضع القائم داخل الاراضي المحتلة . وان نتائج ذلك ذات ابعاد كبيرة . ولا اظن ان الوقت حان لكشفها في وضوح . وبما ان لبنان هو الوحيد خارج مجموعة دول المواجهة التي هي سوريا والاردن ومصر ، فاننا نجد انفسنا امام هذا التناقض الغريب . فالحدود الوحيدة التي فيها عمليات حربية هي حدود دولة غير مواجهة ولا حرب على حدود دول المواجهة ـ لا حرب في الجولان لا حرب على الحدود الاردنية ولا حرب على حدود سيناء وحدود الدلتا » .

من هنا القضية ليست توطين الفلسطينيين في جنوب لبنان او عدمه . ان القضية هي السماح بترك لبنان وحده من بين البلدان العربية الاخرى المتاخمة لاسرائيل ، وطنا للشعب المشرد الثائر ام لا ؟ واعتقد انه لن يكون حل للقضية الفلسطينية قبل ايجاد حل للثورة الفلسطينية ـ اي قبل ان تحقق الثورة الفلسطينية اهدافها . وان تقرير ما اذا كان يمكن تحقيق هذه الاهداف على افضل وجه باطلاق النار عبر الحدود اللبنانية يعود الى الدول العربية وذلك باجماع كامل ومسؤولية . وهذا ايضا شأن على اللبنانيين ان يدرسوه ويتخذوا قرارا تاريخيا في شأنه .

واعتقد انه ما دام الجنوب وطنا للثورة الفلسطينية لا مجال للتحدث عن توطين الفلسطينيين في الاوضاع الراهنة . واظن ان المخطط ليس مخططا دوليا . ان ما نواجهه هو القوى المحركة للثورة الفلسطينية » نفسها ـ اي منطقها الذي اصطدم بمنطق الدولة اللبنانية . وهذه قضية يجب ان تحل ، في اطار عربي ، بين الحكومة اللبنانية والفلسطينيين »[1]

وكذلك في المقتبس التالي : « لماذا ؟ ماذا صنع الجنوب حتى يعامل هكذا عربيا ودوليا ولبنانيا ؟ » .

« الجنوب ، لبنان الجنوبي الذي هو معجن العلماء والمفكرين والمصلحين والفلاسفة والادباء والصالحين منذ كان والى الآن . ما حال هذا الجنوب ؟ ماذا حدث ويحدث في الجنوب ، وعلى من تقع مسؤولية ما حدث ويحدث في الجنوب ؟ كانوا يقولون لنا لبنانيين

---

١ ـ « غسان تويني : احلام اسرائيل . . . » ، النهار ، الاثنين ٥/ ٢/ ١٩٧٩ . ص ٩

وعربا واصدقاء . اصبروا . اصمدوا . تحملوا . هذه الكلمات التي تسمع منذ ما يزيد على ربع قرن لا تزال تسمع حتى الآن ولا يكلفهم ذلك سوى بعض الكلمات وسوى بعض الدموع ، البيانات ، ويترك الجنوب لمصيره المجهول .

التقصير العربي والتقصير اللبناني ، التردد العربي والتردد اللبناني ، عدم حرية القرار العربي وعدم حرية القرار اللبناني . هذه كلها مسؤولة عما حل ويحل بالجنوب »[1] .

وكذلك في المقتبس التالي : « واشار الى ان الشريط الامني بين حدودنا اللبنانية والعدو الاسرائيلي « يجب ان يكون في يد قوة الجيش المستعارة قوة الردع العربية بحيث تصبح المسؤولية عربية كاملة ، والا لماذا البحث في ادخال الجيش الجنوب ما دامت منطقة ما بين النهرين تعيش فراغا امنيا وجنوب ضفة الليطاني مشرع للعدو مع ما احتواه من عناصر لبنانية مغلوبة على امرها لعدم وجود السلطة اللبنانية الشرعية والسلطة الدولية »[2] .

وايضاً في المقتبس التالي ، وذلك بعد عبورنا على جسر المدارات الثلاثة : « كذلك جئنا نؤيد خطوات الحكومة اللبنانية في رغبتها في تطبيق القرار الرقم ٤٤٤ مع العلم باننا لسنا متفائلين بالنتائج لاننا نعتقد بان ازمة الجنوب هي ازمة دولية يجب ان تعالج بالوسائل الدولية لانها مرتبطة بتطورات المنطقة ككل »[3] .

وكذلك في المقتبس التالي : نحن نرى اليوم فريقا من اللبنانيين ما يزال يعلن موافقته على استمرار العمليات الفدائية في الجنوب ومنه بحجة ان السلاح الفلسطيني يجسد نضالا قوميا ومسؤولية قومية . لكننا نسأل هل هناك نضال قومي ومسؤولية قومية لبنانية ؟ واذا كان الجنوب ، استنادا الى هذا الاقتناع ، سيظل الجبهة الوحيدة المفتوحة مع اسرائيل ، فاننا نسأل ايضا : هل الجنوب وحده هو ارض المعركة بين العرب واسرائيل ؟ وهل لبنان وحده ينبغي ان يكون بلد المواجهة العسكرية مع اسرائيل ؟ ام ان المسؤولية هي مسؤولية عربية ، بين الدول العربية كلها واسرائيل ؟

فلماذا لا تفتح جبهات اخرى عربية متاخمة لاسرائيل اذا كانت هناك نية للحرب من دون الاكتفاء بالحرب الكلامية والمزايدات مع اسرائيل نفسها ، ومن ثم تكون الحرب العملية

---

١ ـ « في خطبة عن دروس الهجرة والازمة اللبنانية ، شمس الدين : التقصير العربي . . . » النهار ، السبت ٣/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ٣ .

٢ ـ « النائب الدويهي » ، النهار ، المرجع ذاته .

٣ ـ المحامي محسن سليم ، امين عام اتحاد القوى اللبنانية المرجع ذاته .

الظالمة من لبنان فحسب ، وعلى حساب ارض لبنان وشعب لبنان وحده ؟ »[1] .

وهكذا في المقتبس التالي : « ان قضية الجنوب مسؤولية لبنانية رسمية وشعبية وعربية . والعدوان الصهيوني في الجنوب يتطلب رداً لبنانياً وعربياً ومساعدة متواصلة للمهجرين والصامدين الذين يدفعون الضريبة غالية دفاعاً عن الوطن والامة[2] .

ويتذكر المراقبون المدققون على الارجح قول الامين العام لاتحاد القوى اللبنانية المنوه عنه في المقتبس سابق كما يتذكرون اطروحتنا المتعلقة بالمدارات الثلاثة للسياسة اللبنانية المعاصرة عندما يقرأون ان « لبنان سيبلغ اوكهارت ان السلطة بدأت عمليا الانتشار المدني في الجنوب . . . وسيطلب منه ان تؤمن الامم المتحدة ما يلزم لبدء انتشار القوات الدوليّة في منطقة الشريط الحدودي . وعندما تنجح هذه الخطوة ينفذ لبنان المرحلة الاخيرة من برنامج الانتشار ويرسل قواته النظاميّة للعمل جنباً الى جنب مع القوات الدولية وإعادة السيادة والسلطة الشرعيّة »[3] .

ويتزكّى هذا الخبر في اليوم التالي تحت عنوان « الرؤية اللبنانية »[4] .

وهكذا تلتقي المسؤوليات الاساسية للابعاد الثلاثة للازمة السياسية اللبنانية حول تسوية معقولة . فهل تنجح هذه التسوية ؟ ان اعطاء بعض امل في نجاحها لهو من مهمات القرار ٤٤٤ وبالتالي ينعكس هذا اهميّة ايجابيّة لاهمية القرار ٤٢٥ .

وننكفيء باستبعاد المضمونة الثانية ، وبديلا لما مُنينا به هكذا النفس ، وبغياب مضمونة اخرى عن الشاشة المرئية للوضع القائم ، على المضمونة الاولى بوصفها الأقرب الى الواقع ـ واقع الوضع اللبناني الداخلي وواقع العرب اجمالا ، وواقع جبهة الصمود والتصدي ، والواقع الدولي .

وفي ظل المضمونة التي يستبقيها التحليل نتذكر ، وربما تذكرت الدول العربيّة المدعوة

---

١ ـ الجميل : اذا كانت ثمة نية للحرب فلماذا لا تفتح جبهات غير الجنوب ؟ » النهار ، الخميس ٨/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ٢ .

٢ ـ « الجبهة القومية » : العدوان على الجنوب يتطلب رداً لبنانياً وعربياً » ، النهار ، السبت ٣/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ٣ .

٣ ـ النهار ، السبت ١٠/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ١٠ .

٤ ـ النهار ، الاحد ١١/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ١ .

الى ممارسة الضغوط على المقاومة الفلسطينية ، قرارا كانت المنظمة قد اتخذته في وقت سابق . يقضي هذا القرار بوقف جميع العمليات الفدائية عبر الجنوب اللبناني ضد اسرائيل . يلازم هذا الموقف الفدائي عبر الحدود اللبنانية تصميم على تصعيد عمليات الداخل ـ مع الاكتفاء بالنشاط السياسي والاعلامي على الارض اللبنانية .

غير ان تطور الظروف وتغيير المعطيات ذات العلاقة بالقضيّة دفعت بعض المسؤولين اللبنانيين الى مطالبة قيادة المقاومة ان تنقل حتى الاعلان عن مسؤولياتها عن العمليات التي تحصل في داخل الارض المحتلة الى عواصم عربيّة اخرى غير بيروت ـ او على الأقل ان توزع هذا المجهود الاعلامي على مجموعة من العواصم العربية .

مثل ؟ « س ـ الا تزال من دعاة توزيع **الفلسطينيين المقيمين** في لبنان على الدول العربية كل بحسب قدرتها وطاقتها على الاستيعاب ؟

ج : هذا ما تبنيناه وتمنيناه دائما . الفلسطينيون اليوم موزعون على كل الاراضي العربية ولكن باعداد خفيفة جدا . واكبر عدد موجود في لبنان بحجة قرب لبنان من اسرائيل والاستعداد للحرب مع اسرائيل . وانا اتساءل هل يستطيع الفلسطيني وحده محاربة اسرائيل؟ اشك في ذلك ، الى ان يتبين العكس . وما دام الفلسطيني لا يستطيع محاربة اسرائيل ، فان الحرب يجب ان تكون عربية . اذن ما الفائدة من وجوده في لبنان ؟ لا شيء ، الا الادعاء الباطل ، والدول العربية التي تعطف على الفلسطينيين وتؤيدهم ، لماذا لا يأتي هذا العطف والتأييد الا للفلسطينيين الموجودين على ارض لبنان ؟ يعني انا بحبك طالما انت بعيد ، قد ما بدك خود بس ضل بعيد . هيدا مش عدل وقد ما في بلبنان لازم يكون في بالدول العربية . والعدل الاكبر طالبت به محمود رياض الامين العام للجامعة العربية ، طالبت ان تنظم الجامعة الوجود الفلسطينيين على كل الارض العربية ، والنظام الذي يشمل كل الارض العربية يشمل ايضا الارض اللبنانية . واليوم كل دولة من الدول العربية فيها فلسطينيون يخضعون لنظام خاص الا في لبنان يتمتعون بكامل الحرية ، لماذا ؟ هنا يقع الظلم على لبنان . اذا كان لبنان رحبّ بهم وهو رحب بهم كعرب وليس كمحاربين ينتظرون الفرج كي يعودوا الى ارضهم . والان اذا كانوا لا يستطيعون توزيعهم كما طلبت ، فعلى الاقل ليكن هناك نظام عام لاقامة الفلسطينيين على الاراضي العربية ويشمل

كل الدول . واذا كان في الدول العربية مسموحا لكل فلسطيني بعشرة مدافع منعطية في لبنان مدفعا ، واذا سمح له اعلاميا بان يعلن ما يشاء منعطية كل اذاعاتنا حتى يعلن على العالم ما يشاء ، واذا كان مسموحا له بان يخالف كل الانظمة والقوانين نحن في لبنان منخزق كل القوانين ومنقول له تفضل تصرف كما تشاء . لكن لا يجوز ولا هو من العدل ان يكون الفلسطيني حراً ويتصرف كما يشاء عندنا بينما هو خارج لبنان مراقب ومنظم وليس له ذرة من الحق اكثر من المواطن العادي[1] .

وكذلك مثل ؟! : « ونقل بعض المصادر عن الرئيس الحافظ قوله انه اذا كانت اسرائيل تطلب منا العمل على عدم استمرار الثورة الفلسطينية فهذا ما لا تستطيعه لكن لبنان يستطيع منع انطلاق العمليات من ارضنا سواء كانت حقيقة ام اعلاما ، واكد ان قضية الجنوب قضية عربية وقال ان على الدول العربية التي رفضت اتفاق كمب ديفيد لانه يتيح الدخول الصهيوني عن طريق مصر ، ان تفهم ان دخول الصهيونية عن طريق لبنان هو اخطر بكثير ، فكيف تتخوف من خطر قد يحدث وتترك الخطر الداهم عبر لبنان ؟ »[2] .

ويساند هذا التفسير للمضمونة المقصودة بان « الجنوب اللبناني مسؤوليّة عربيّة ، كثير من الظاهرات الرسميّة وغير الرسميّة .

من هذه الظاهرات التقرير الصحافي التالي :
« تحرك لمعالجة وضع الجنوب » .

« انتقلت السلطة امس الى البحث في مشكلة الجنوب من زاويتها الفلسطينية بعدما كانت تناولتها من الزاوية الاسرائيلية عبر اتصالات ومشاورات اجراها المسؤولون مع الولايات المتحدة الاميركية بواسطة سفيرها في بيروت ومع الامانة العامة للامم المتحدة بواسطة مندوب لبنان الدائم لديها .

« وقد سلكت السلطة في تحركها « الجنوبي ـ الفلسطيني » هذا طريقين متكاملين احدهما غير مباشر عبر بعض السفراء العرب المعتمدين في لبنان ، والاخر مباشر مع منظمة

---

١ ـ « سليمان فرنجية في مقابلة مع النهار » ، الاثنين ٥/٢/١٩٧٩ ، ص ١ و٣

٢ ـ النهار ، الجمعة ٢/٢/١٩٧٩ ، ص : ٤ .

التحرير الفلسطينيه . وفي ما يتعلق بالطريق الاول ، استقبل وزير الخارجية السيد فؤاد بطرس قبل الظهر سفيري الكويت والعراق . والقائم باعمال السفارة السعودية .

وعلى رغم الكتمان الذي احاطت به المراجع الرسمية ما دار في هذه اللقاءات ، فقد علمت « النهار » من مصادر مطلعة « ان الوزير بطرس ابلغ السفراء خلاصة مشاوراته في شأن الجنوب مع الدول الكبرى ، ولا سيما منها اميركا ، وهي تؤكد وجود تصميم على منع اسرائيل من الاجتياح وفي الوقت نفسه ، تعذر منعها من القيام بردود فعل على بعض العمليات التي ينفذها الفلسطينيون في اسرائيل .

« وذكرت المصادر نفسها ان السلطة اللبنانية استنتجت من هذه الخلاصة ان عليها واجب التحرك في اتجاه الفلسطينيين لاقناعهم بالعدول عن العمليات التي ينطلق منفذوها من الجنوب او التي تتم عبره ، وان بطرس طلب المساعدة لضبط العمل الفلسطيني ولمنع اعطاء اسرائيل الذريعة التي تريد لضرب الجنوب وافراغه من سكانه ريثما يحين الوقت الملائم لتنفيذ اغراضها ومطامعها التوسعية » .

ولما سأله الديبلوماسيون العرب عن الطريقة التي يراها الوزير مناسبة لتحقيق الضغط المطلوب ، قال ان ذلك تقرره دولهم ، الا انه اعترف بوجود وسيلتين فقط لتحقيق ذلك هما : قطع المساعدات المالية العربية او قطع المعونات العسكرية او التهديد بقطع المساعدات في النوعين .

واضافت المصادر نفسها ان الديبلوماسيون العرب اثاروا موضوع المجموعات العسكرية الحدودية المتعاونة مع اسرائيل ، واعتبروا ان عدم التوصل الى حل ناجع لهذا الموضوع من شأنه تعقيد الامور . وسألوا عن الخطوات التي اتخذتها الدولة في هذا الصدد وتلك التي تنوي اتخاذها .

« وكان جواب وزير الخارجية ، على حد قول المصادر نفسها ، ان الحكومة تسعى الى ادخال قوات نظامية الى الجنوب عن طريق الساحل وغيره بالتعاون مع القوات الدولية ، ومتى تم ذلك فان في امكان القوتين الدولية واللبنانية مباشرة حسم هذه القضية الشائكة . الا انه اشار الى ان نتيجة ذلك قد لا تكون معروفة او مضمونة بسبب اسرائيل وقوتها المادية ودعمها المطلق لهذه المجموعات » .

وعلى رغم ان الديبلوماسيين الثلاثة وعدوا بنقل وجهة نظر الحكومة اللبنانية وطلبها الى

حكوماتهم ، فقد كان انطباعهم ، على حد قول السفير الكويتي ، « ان قضية الجنوب تدور في حلقة مفرغة » وان المطالبة بالضغط على الفلسطينيين لتجميد عملياتهم من لبنان غير ممكنة وغير عملية في الظروف الراهنة التي يتعرض فيها الفلسطينيون لمحاولات الغاء وربما تصفية . واشار بعض السفراء الى ان معالجة القضية يجب ان تتم من منطلق آخر ، هو منطلق العمل لتحقيق الوفاق اللبناني الذي يستطيع وحده فرض ما هو مناسب للبنان ، لان مشكلة لبنان مترابطة الوجوه ، فاذا هدأ الجنوب تدهور الوضع في الداخل والعكس صحيح .

« وذكرت المصادر ان بعض السفراء طرح على الوزير بطرس اقتراحا يقضي بان « تستثمر السلطة اللبنانية السلك الديبلوماسي العربي المعتمد لديها وتكلف بعض اعضائه مهمات معينة يكونون قادرين عليها . وعندما يؤدي ذلك الى نتائج معقولة تاخذ بها الدولة وتتحرك على اساسها .

« وقال الوزير بطرس ان اجتماع العمل الذي سيعقد قبل ظهر غد الاثنين في قصر بعبدا سيتناول كل هذه المواضيع ، بما في ذلك موضوع الوفاق ، ولمح الى احتمال قيامه او قيام مسؤول غيره في الحكومة بجولة عربية لشرح وضع لبنان والجنوب ، وذلك بطرح اسئلة معينة في الاجتماع من دون تركيز مثل : هل نقوم بجولة عربية ؟ وماذا يمكن ان ينتج عنها ؟ وهل لكم وجهة نظر في الحلول الممكنة لوضع الجنوب والوضع اللبناني ؟

لقاء الحص ـ عرفات

« اما التحرك المباشر في اتجاه الفلسطينيين فقد قام به امس رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص الذي استقبل قبل الظهر ممثل منظمة التحرير في الامم المتحدة السيد باسل عقل واتفق معه على موعد للاجتماع مع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة السيد ياسر عرفات ، وحدد الموعد في المساء .

« وفي السابعة والنصف مساء ، وصل عرفات الى الدوحة يرافقه السيد باسل عقل و« ابو اياد » عضو اللجنة المركزية لحركة « فتح » والمهندس هاني سلام ، وقد استمر الاجتماع مع الحص ساعة امتنع بعدها عرفات عن الادلاء باي تصريح .

« اما رئيس الحكومة فقال « تركز البحث على الوضع العام العام في الجنوب والمجهود الذي تقوم به الدولة لاحياء وجودها الاداري وتركيز الاوضاع الامنية في المنطقة وتأمين شروط الاستقرار فيها . وتطرق البحث الى الخطوات التي يترتب على الحكومة اتخاذها في اطار

السهر على متابعة تنفيذ قرار كاملا وفعالا . وقد لقيت من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات تجاوبا كليا في التعاون مع السلطة اللبنانية في كل ما من شأنه المساعدة على تثبيت الاوضاع في الجنوب وبسط السلطة الشرعية على كامل الارض اللبنانية في المنطقة » .

« ولم يشأ احد الكشف عن تفاصيل محادثات الدوحة ، ورفضت المصادر الحكومية الخوض في في هذا الموضوع لان ذلك يضر اكثر مما ينفع ، ولان المهم هو اكل العنب لا قتل الناطور » « ولكنها اشارت الى ان وقف القصف والعمليات انطلاقا من الجنوب كانا ابرز ما تناولته المحادثات » .

اي نتائج ؟

هل يؤدي هذا التحرك الى نتائج ايجابية ؟

« المصادر المطلعة قالت ان التجاوب الفلسطيني ، كذلك التجاوب الاسرائيلي عبر الدول الكبرى محكه تنفيذ القرار الدولي الرقم ٤٤٤ وتسهيل انتشار القوات الدولية في الشريط الحدودي وتسهيل مرور الجيش اللبناني الى منطقة عمليات هذه القوات في كل المناطق ساحلية كانت ام جبلية .

« وفي اعتقاد المصادر نفسها ان هذه التحركات قد تؤدي الى نتائج آنية معقولة لكنها عديمة الفائدة على المدى الابعد للسببين الآتيين :

١ ـ ان مطالبة الفلسطينيين بتجميد عملياتهم تعني عمليا انهاء الثورة الفلسطينية . وهذا امر مستحيل في الوقت الحاضر اذ يتعرض الفلسطينيون حاليا لمحاولة تصفية من قبل اسرائيل ومحاولة احتواء من قبل بعض العرب ومحاولة الغاء من بعض القوى الكبرى الساعية الى ايجاد حل سلمي لازمة الشرق الاوسط من دون منظمة التحرير .

« وتقول المصادر المطلعة ان ذلك كان ممكنا في وقت سابق ، وتؤكد ان المقاومة اتخذت في ذلك الوقت قراراً بتجميد عملياتها عندما كانت المساعي العربية والدولية تشير الى احتمال حصول الفلسطينيين على بعض حقوقهم وابرزها الحق في تقرير المصير . وبما ان ذلك تعثر فانهم مجبرون على تنفيذ الاستراتيجية التي تحقق مصالحهم .

٢ ـ ان تعهد الفلسطينيين بعدم القيام بعمليات ضد اسرائيل انطلاقا من لبنان ومن جنوبه بالتحديد ، او عبرهما ، لا يعني تعهدهم بالكف عن القيام بمثل هذه العمليات

انطلاقا من اراض اخرى . واستمرار العمليات يجعل اسرائيل مدفوعة الى الانتقام لرفع معنويات شعبها ، كذلك لضرب الفلسطينيين في اكثر مناطق وجودهم كثافة ، وبما ان لبنان هو اضعف نقطة عربية والاعتداء عليه لا يشكل احراجاً لها على الصعيد الدولي ولا مأزقاً يثير حربا اقليمية جديدة ، فهي تتهمه بانه نقطة انطلاق الفلسطينيين ضدها في عملياتهم . وهذه قضايا لا يمكن حسمها بنعم اولا ، اذ قد ينطلق الفلسطيني من فرنسا مثلا وقد يكون مولوداً في احد مخيمات لبنان .

« لذلك تعتقد المصادر المطلعة ان الجنوب في خطر دائم ، وان البحث عن حلول لوضعه القلق والمضطرب سيبقى يدور في حلقة مفرغة ، الا ان ذلك لا يعني الجمود والامتناع عن بذل المساعي . وهو ما تفعله السلطة عن طريق اتصالاتها بمختلف الاطراف »[1] .

وقد تكون اقرب المضمونات للمقولة المدروسة ما يقترحه المقتبس التالى :

ومن هذه الظاهرات كذلك ما يلي : « في ضوء نتائج المشاورات مع اميركا بطرس سيبلغ السفراء العرب امكان منع الاجتياح لا الانتقام . طلب المساعدات لوقف النشاط عبر الجنوب »[2]

وفي هذا ما فيه من التهديد المبطن للمنظمة ـ يبقى ان نعرف مدى تأثيره ـ سلبا او ايجابا عليها . ويظهر ان تأثيره . كان ايجابياً الى حد : « الموقف الفلسطيني

« وكشفت مصادر مطلعة جانبا من البحث الذي دار مساء السبت الماضي بين رئيس الحكومة والسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فقالت ان لبنان ابلغ الجانب الفلسطيني انه عازم على ارسال وحدات من الجيش الى منطقة عمليات القوات الدولية في الجنوب عبر الساحل ، وطلب منه التجاوب مع هذه الخطوة وعدم عرقلتها لان الهدف منها هو مشاركة قوات الطوارىء في حفظ الامن في تلك المنطقة من دون ما رغبة في استفزاز احد او استدراج احد الى صدام ، وكان جواب عرفات ايجابيا ، الا انه طلب بعض الوقت لاجراء مشاورات بالنسبة الى الموضوع ، على ان يبلغ الجواب النهائي في وقت لاحق »[3] .

« وقد اقترح بعض الجهات السياسية في حال بقاء الجنوب وحده ارض المعركة لتعذر فتح جبهات اخرى في الوقت الحاضر ، ان تقرر الدول العربية انشاء صندوق مالي لدعم

---

١ ـ النهار ، الاحد ٤/ ٢/ ١٩٧٩ . ص ١ و١٢ .
٢ ـ النهار ، السبت ٣/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ١ .
٣ ـ النهار الاثنين ٥/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ١

الصمود في الجنوب وتعويض الاضرار والخسائر التي يمنى بها ابناؤه من جراء ذلك ، لان امكانات لبنان لا تسمح بتحمل هذا العبء[1] .

غير ان همنا ينحصر الآن باثبات واقع هو الاقرب في عرفنا الى مغزى المقولة : الجنوب اللبناني مسؤولية عربيّة »

يلتقي وزير الخارجية السيد فؤاد بطرس اليوم ، بناء على طلبه ، سفيري العراق والكويت في لبنان السيدين قاسم السماوي وعبد الحميد البعيجان والقائم باعمال سفارة المملكة العربية السعودية السيد ابو بكر عباس رفيع ، للبحث معهم في وضع الجنوب بعد المؤشرات المقلقة التي ظهرت اخيرا والتي يمكن ان تنعكس سلبا على الاتفاق غير المباشر لوقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه بفضل مساعي الدول الكبرى والامم المتحدة.

«وتأتي هذه اللقاءات بعد سلسلة مشاورات اجراها وزير الخارجية مع الولايات المتحدة الاميركية عبر سفيرها في بيروت ومع الامم المتحدة عبر مندوب لبنان الدائم لديها ، تكونت بنتيجتها رؤية واضحة للسبل الواجب اعتمادها لتأمين استمرار الهدوء في الجنوب ولمنع اسرائيل من تفجير الوضع او ابقائه دائم التوتر . وهي رؤية لا يمكن ان تنتقل الى حيز العمل الفعلي الا بمساعدة فعالة تقدمها الدول العربية للبنان ، ولا سيما منها الفاعلة وتلك التي لها علاقات وطيدة ومميزة مع الفلسطينيين ومنظمة التحرير »[2] .

ونقرأ ذلك الواقع في التقرير التالي :

« قرر وزير الخارجية السيد فؤاد بطرس الاجتماع بممثلي الدول العربية في لبنان لوضعهم في الصورة بالنسبة الى الوضع في الجنوب والاخطار التي تهدده اذا ظلت العراقيل تواجه تنفيذ قرارات مجلس الامن ، واطلاعهم على الاجراءات الادارية والعسكرية التي اتخذها السلطة لتأمين عودتها الى الجنوب وبسط سيادتها ، وهذا يتطلب من الدول العربية دعم السلطة اللبنانية لتحقيق ذلك ومساعدتها على تذليل العقبات التي تعترض عملية التنفيذ ، لان قضية الجنوب هي مسؤولية عربية كما هي مسؤولية لبنانية . لذلك يجب ان يكون التنسيق تاماً وكاملا لبنانياً وعربياً وفلسطينياً ، وان توضع استراتيجية واحدة لمواجهة اسرائيل من خلال الوضع في الجنوب فاما ان يظل الجنوب وحده ارض المعركة وعندئذ تترتب مسؤوليات ليس في وسع لبنان وحده تحملها واما ان تغلق هذه الجبهة في انتظار الظرف المناسب لفتح كل الجبهات ضد اسرائيل ، وعندئذ يجب وقف كل نشاط من

١ ـ النهار ، الاربعاء ٧/٢/١٩٧٩ ، ص ٢ .
٢ ـ النهار السبت ٣/٢/١٩٧٩ ، ص ١

الجنوب ضد اسرائيل فتسقط من يدها الذرائع التي تبرر بها اعتداءاتها على لبنان ، ويصبح الضغط الدولي ولا سيما الاميركي على اسرائيل اكثر جدوى .

« وينتظر ان يجتمع الرئيس الحص بالسيد ياسر عرفات وبعض القادة الفلسطينيين للبحث في التزام المقاومة وحلفائها بوقف اطلاق النار في الجنوب والامتناع عن القيام بعمليات تتخذها اسرائيل ذريعة للاعتداء وضبط هذه العناصر كي يصبح في امكان السلطة تنفيذ الاجراءات لتأمين دخولها ادارياً وعسكرياً . كذلك سيتناول البحث موضوع تأمين سلامة الطرق التي ستسلكها وحدة الجيش عند توجهها نحو المواقع المحددة لها في الجنوب[1] .

ويتكرّس هذا الموقف ـ موقف الحكومة الرسمي ـ وبالتالي الواقع الذي يستند اليه ، وموضوعتنا ، في التقرير التالي :

« وعلى رغم ان السلطة تسعى حاليا لجعل بداية تنفيذ القرار والانتشار تتم على يد قوات الطوارىء الدولية ، لاعتقادها ان ذلك يمكن ان يذلل معارضة اسرائيل وتصلبها ويجعلها تحجم عن تحدي[2] المجتمع الدولي كله ، فضلا عن انه يهيء الظروف الملائمة لانتشار الجيش اللبناني في ما بعد ، فقد اكدت المصادر المطلعة ان مناقشات اجتماع بعبدا والمعلومات التي تبودلت خلاله ، تدل في شكل واضح على ان الصعوبات في وجه اعداد البرنامج الزمني ما زالت قائمة وان تذليلها ليس بالامر اليسير .

وقد اعتبر المجتمعون ، على حد قول المصادر نفسها ، ان وضع هذا البرنامج ، وبالتالي النجاح في تنفيذ القرار الرقم ٤٤٤ رهن بمواقف ثلاث اطراف هم :

١ ـ الفلسطينيون : وقد اكد الرئيس الحص للمجتمعين ان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطيني السيد ياسر عرفات ابدى تجاوبا ولم تكن لديه اعتراضات اساسية على دخول الجيش الجنوب حتى عبر الساحل حيث يسيطر الفلسطينيون وحلفاؤهم على منطقة واسعة . وعلى رغم ان جواباً نهائياً في هذا الصدد لم يعط بعد للسلطة ، فقد اعتبر رئيس الحكومة والمجتمعون ان الموقف الفلسطيني يسهل الامور ولا يعقدها .

١ ـ المرجع ذاته ص ٢ .
٢ ـ تزكية لما ذهبنا اليه من ان هذا الاعتقاد اصبح شائعاً جدّاً في « الادب السياسي » عندنا ولهذا ينبغي التصدي له .

٢ ـ اسرائيل : المشاورات التي اجريت معها عبر الامم المتحدة والولايات المتحدة الاميركية لم تسفر عن موقف ايجابي . فهي رسميا تقول انها غير موجودة في الجنوب وان قضية المجموعات الحدودية ، هي قضية داخلية لا علاقة لها بها وعلى السلطة البنانية ان تجد حلولا لها . وعمليا تقول انها لا تثق بقوات الطوارىء الدولية وبقدرتها على حفظ الامن في تلك المنطقة ومنع تسلل الفدائيين الفلسطينيين الى اراضيها للقيام بعمليات « تخريبية » على حد زعمها . الى ذلك ، تعتبر اسرائيل ، وقد ابلغت رايها للوساطه ، ان الجيش اللبناني لا قدرة له على الوقوف في وجه من تسميهم « الارهابيين » ، لذلك فهي لن تقوم باي شيء من شأنه تسهيل دخوله المنطقة الحدودية .

« ٣ ـ لبنان : المصادر المطلعة تؤكد ان لبنان لديه الرغبة والعزم ، وان القوات المعدة لدخول الجنوب جاهزة ولا تنتظر سوى الاوامر لمباشرة التحرك ، الا ان السلطة لا تستطيع اصدار هذه الاوامر قبل تأمين موافقة الطرفين الاساسيين ، المقاومة الفلسطينية واسرائيل . وهذه الموافقة يبدو انها غير مؤمنة حتى الآن ، على الاقل من الجانب الاسرائيلي .

« وتقول المصادر نفسها ان السلطة اللبنانية السياسية ، كذلك قيادة الجيش ، غير مستعدتين لتكرار تجربة الدخول الفاشلة التي تمت في الماضي بموافقة اسرائيلية وفلسطينية والتي نقضها الاسرائيليون قبل ساعات من موعد الدخول .

« فالنكسة هذه المرة ، على حد قول المصادر المطلعة ، قد تكون لها انعكاسات اكثر سلبية على الوضع الجنوبي والوضع العام في البلاد ، لان الجيش الداخل سيتعرض للاحتكاك بقوات الطرفين الاساسيين في الجنوب .

اما معالجة هذه الصعوبات ، فتتم على حد قول مصادر المجتمعين بالاتصالات والمشاورات مع الامم المتحدة وواشنطن التي لم تعط حتى الآن النتائج العملية الملموسة على هذا الصعيد والتي يتوقع المسؤولون ان تسفر عن نتائج محددة سلبا او ايجاباً في وقت قريب .

« وفي اعتقاد هذه المصادر ان المواقف المعرقلة ما زال ينقصها الوضوح الكلي ، وان موضوع تنفيذ القرار ٤٤٤ ووضع البرنامج الزمني للانتشار امر يلزمه صبر وبال طويل .

وقد دعت مصادر حكومية بارزة الى عدم الخوض في هذا الموضوع وكأنه سيتم غدا ،

لانه لا يمكن ان يتحقق في السرعة المطلوبة ، واكدت ان السلطة لم تتخذ بعد قرارا بالدخول الجديد عبر الساحل ولا بتوقيت هذا الدخول ، لانها ما زالت في طور المناقشات وعرض نتائج المشاورات الجارية .

لذلك فان اي حديث نهائي عن عدد افراد القوة الداخلة وعن الممرات التي سيسلكون ، كذلك عن موعد الدخول في الوقت الحاضر ، يكون حديثا غير مستند الى اساس واضح ومتين[1] .

ويلقى هذا الموقف ، وربما لأكثر من سبب ، ترحيبا لدى بعض اللبنانيين : « ولا بد من القول انها المرة الاولى يصدر فيها عن الحكومة تحديد لسبب المأساة اللبنانية ، وذلك عندما استدعى وزير الخارجية بعض السفراء العرب المعتمدين في لبنان ، عن طريق تحديد الجانب الاساسي في الصراع الدائر في البلاد والذي افسح في المجال واسعاً لتدخلات خارجية ، وهو الوجود الفلسطيني بممارساته ومداخلاته ، بحيث ما نزال نعلق الآمال على الوعود والبر بالاتفاقات ، بينما الواقع هو ان هناك احتلالا فلسطينياً للارض واحتواء فلسطينياً للسيادة[2] .

وتصبح من هذه الزاوية مقولة « الجنوب مسؤوليّة عربيّة » ذات معنى مرن ، حتى لا نقول « مطاط ، يقبل ، اذ حسنت النوايا وصدقت المقاصد ، بالأكثر وبالأقل من تراتب المواقف المتبادلة حتى تتحقق المعادلة الانسب والمنسجمة مع الاوضاع ذات العلاقة العلميّة بها . ويصح فيها عندها ، وبلغة عامّة جداً ، التحليل التالي :

المعالجة عربياً وفلسطينياً

« اما على الصعيدين العربي والفلسطيني ، فان معالجة الوضع في الجنوب من اجل درء اخطار الاعتداءات الاسرائيلية عليه ، تحتاج الى ايجاد حل لكثير من الامور المعقدة والمفاهيم المختلفة لمعنى النشاط الفلسطيني وللتفسيرات المتباينة للاتفاقات المعقودة .

« فالسلطة اللبنانية ترى من اجل عدم اعطاء اسرائيل ذرائع للاعتداء على الجنوب ، ان يتوقف النشاط الفدائي ضد اسرائيل والا تعلن المنظمات مسؤوليتها عن العمليات التي تقع داخل الاراضي المحتلة لئلا تتخذ منها اسرائيل حجة للقيام باعتداءاتها حتى ولو كان الانطلاق تم من خارج لبنان ، لان اسرائيل لن تضرب سوى لبنان باعتباره المفصل الضعيف والدولة التي تفش بها خلقها ولو تأكدت ان العملية الفدائية انطلقت من دولة

١ ـ النهار ، الثلاثاء ٦/٢/١٩٧٩ ، ص ١ وص ١٠ .
٢ ـ المرجع ذاته ، ص ٢ .

عربية غير لبنان .

« لذلك يجب الاتفاق عربيا مع المنظمات الفلسطينية على وضع استراتيجية موحدة لمواجهة اسرائيل يكون الالتزام بها صارما ودقيقا ، فاذا قضت هذه الاستراتيجية بأن يظل الجنوب وحده ارض المعركة ونقطة انطلاق للعمليات ضد اسرائيل خدمة للقضية الفلسطينية ، فان لبنان سيتقبل عندئذ التضحية في سبيل القضية ، لكنه سيطلب من الدول العربية ان تلتزم بمسؤولية الدفاع عن لبنان ضد اي اعتداء اسرائيلي يتعرض له ويهدد باجتياح جزء من اراضيه .

« اما اذا كان بقاء جبهة الجنوب مفتوحة وحدها للتحرش باسرائيل وتحمل خسائر الرد على هذا التحرش من دون ان يؤدي ذلك اية خدمة للقضية الفلسطينية ومن دون ان تسمح الظروف للدول العربية بان ترد عن لبنان خطر الاعتداءات الاسرائيلية ، فان الاتفاق على وقف العمليات الفدائية في انتظار ان تصبح الظروف العربية مؤاتية لدفع هذا الخطر عن لبنان ، يكون هو المسلك السليم في الوقت الحاضر .

« ومن جهة اخرى فان المنظمات الفلسطينية هي التي اعلنت مرارا التوقف عن القيام باية عملية ضد اسرائيل انطلاقا من لبنان وانها ستكتفي بان تتخذ من لبنان مركزا اعلاميا فقط لنشاطها »[1] .

ونتلمّس معنى للمقولة « الجنوب مسؤولية عربيّة » عدا عن انها لبنانية ودولية معا ، في مقابلة اجرتها مجلة الشراع مع سفير لبنان في الامم المتحدة حيث يقول :

« وعلى الدول العربية ولبنان ان تقرر باجماع ومسؤولية هل يجب ان يظل جنوب لبنان « الوطن الوحيد للثورة الفلسطينية » كما هو اليوم مشيراً الى ان « ما نواجهه اليوم هو منطق الثورة الفلسطينية نفسها الذي اصطدم بمنطق الدولة اللبنانية . وهذه هي القضية الواجب حلها ، في اطار عربي ، بين الفلسطينيين واللبنانيين »[2]

وكذلك :

« إن القضيّة هي السماح بترك لبنان وحده من بين البلدان العربيّة الاخرى المتاخمة لاسرائيل ، وطنا للشعب المشرد الثائر ام لا ؟ واعتقد انه لن يكون حل للقضية الفلسطينية

---

١ ـ النهار ، الاثنين ٥/٢/١٩٧٩ ، ص ٢ .

٢ ـ Monday Morning.oP .Cit.P.8.

قبل ايجاد حل للثورة الفلسطينيّة ـ اي قبل ان تحقق الثوة الفلسطينيّة اهدافها[1] . وان تقرير ما اذا كان يمكن تحقيق هذه الاهداف على افضل وجه باطلاق النار عبر الحدود اللبنانية **يعود الى الدول العربيّة وذلك باجماع كامل ومسؤوليّة**[2] . وهذا ايضا شأن على اللبنانيين ان يدرسوه ويتخذ واقرارا تاريخيا في شأنه »[3] .

وكذلك في المقتبس التالي : « هل تقوم بعملية اجتياح عبر الجيب وتحاول مرة اخرى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ؟ لا اعرف (. . .) ان منطق الاسرائيليين وتهديداتهم تشير الى انهم سيضربون لبنان والفلسطينيين الذين فيه في كل مرة تنفذ عملية ما في ناتانيا وغزة . وهذا غير مقبول كمنطق الا انهم هكذا يتصرفون وهذا سلوكهم .

في اي حال ، اظن ان التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي ربما اخذ في الاعتبار هذه المرة شيئاً مختلفاً تماماً . وهذا ما يجب الحذر منه فعلا . وهذا التحذير يجب ان يعطى وان يؤخذ جدياً

منذ احداث ايران ارادت اسرائيل ان تلعب دور قلعة الغرب وحارس المصالح الغربية في المنطقة . ويعتبر الاسرائيليون انفسهم النظام الوحيد المؤيد للغرب الذي يمكن الاعتماد عليه سياسياً وعسكرياً في المنطقة .

كذلك ترغب اسرائيل في ان تكون لها صورة القيم على المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية للغرب ـ حتى حارس النفط . هذه هي الاحلام المجنونة لاسرائيل التي يمكن ان تدفعها الى القيام باجتياح وقائي . ليس هذا شأن لبنان . الا ان لبنان هو الجبهة الوحيدة المفتوحة . انه جبهة تعطى فيها اسرائيل ذريعة دائمة للاجتياح . ولكن في حال حدوث اجتياح فان هدفه قد يكون ابعد بكثير من لبنان .

واعتقد ان اسرائيل اقتنعت اليوم انه يستحيل على الرئيس انور السادات توقيع معاهدة كمب ديفيد في معزل عن تسوية ما للقضية الفلسطينية ـ وهذا ما يسمى « الرابط » . ومن هنا ربما استغلت هذا الوضع المزدوج : اي ما تسميه « الفوضى » التي خلفتها احداث

---

١ ـ والذي يتذكر مقابلة النهار مع ياسر عرفات واشارته التي ترددت اكثر من مرّة الى مقولة بريزنسكي يزيد على هذا احتمالا آخر .

٢ ـ التوكيد لنا راجع كذلك : تاريخ لبنان السياسي الحديث . الجزء الثاني بناء دولة الاستقلال . بحث « اتفاقية القاهرة » .

M onday Mor ning, vol. 8, no 346, p.18.

٣ - « غسان تويني . . . » النهار ، ٥/٢/١٩٧٩ ، ص ٩ راجع كذلك

ايران من جهة واستحالة التوصل الى سلام منفصل عبر كمب ديفيد .

« ومن خلال قيامها بعملية وقائية ـ آمل في الا يحدث ذلك ـ ربما ظنت اسرائيل انها تستطيع ان تجبه العالم بامر واقع يمكنها ، بحسب الاسلوب الكيسنجري ، من خلق واقع جديد وارغامنا جميعاً على التفاوض من مركز جديد . واذ ذاك ربما تأملت في التوصل الى سلام من خلال الحرب . وفي هذا مخاطر كبيرة .

انه مجرد تكهن وليس معلومات . وهذه هي الاستنتاجات التي يتوصل اليها المرء عبر قراءة بعض الاداب الاسرائيلي ، وهو مليء بجنون العظمة واللاواقعية .

واذا تحقق هذا التكهن علينا ان نتوقع مواجهة كبيرة تعني بروز معادلة جديدة : ففي حين اعتبر الناس دائماً ان السلام متوقف على حل القضية الفلسطينية وعلى تحقيق حل القضية الفلسطينية وعلى تحقيق سلام شامل في الشرق الاوسط ، اعتقد من جهتي ان المعادلة انقلبت ، اي اذا لم يكن سلام في لبنان وبالتحديد في جنوب لبنان ، فان الآمال في السلام في الشرق الاوسط ستصاب بنكسة .

واعتقد ان السلام في الشرق الاوسط متوقف على السلام في لبنان . ولهذا اعتقدنا اننا اكتشفنا مفهوماً جديداً لاهمية القضية اللبنانية في مجلس الامن ومن مختلف الاوساط الدولية المعنية .

اضيف الى ذلك ان لبنان الذي كان ضحية عدم الاستقرار ربما اصبح عنصراً مثيراً للاضطراب عن قصداو غير قصد ، اضطراراً او مصادفة . واعتقد انه يجب النظر الى هذا الامر جدياً . ان لبنان او على الاقل الوضع اللبناني ، ربما اصبح المفجر الذي سيزعزع المنطقة كلها ويشكل تهديداً حقيقياً للسلام والامن الدوليين »[1] .

ويهمنا هذا المقتبس لا لانه يوضح المقولة : « الجنوب اللبناني مسؤولية عربيّة » او على الأقل يمثل عليها تمثيلاً يتناول مخاطر مسؤولياتها تجاه المطامع الاسرائيلية بل ولانه كذلك يأتي بجديد فيما يتعلق بعلاقة القضيّة اللبنانية ، ويختزلها الجنوب الى حدّ ما ، والقضيّة الشرق اوسطية وجوهرها القضية الفلسطينية . انه يقلب المعادلة ويعطي فكرة جديدة تستحق الدرس وتثير التساؤلات ـ هذا على الرغم من صحتها او عدمها .

---

١ ـ المرجع ذاته .

واخيرا يهمنا لأنه يثبت ، وان لم يقصد الكاتب ذلك ، صحّة المدارات الثلاثة التي نبهنا اليها في أكثر من مرّة . وهكذا يصبح الجنوب ، ومن زاوية المدارات الثلاثة هذه مسؤولية لبنانيّة وعربيّة ودولية في آن . واذا صح التمييز بين هذه المدارات لاعتبارات تحليليه تبغي تسهيل البحث وتوضيحه ، فان الفصل التام بينها هو خطيئة لا تغتفر علميا منهجيا وسياسيا وواقعيا في آن معا !

ز ـ وغسان تويني ايضا يقع في شرك « التحدي الاسرائيلي »

١ ـ مقدمة حضاريّة

تبقى كلمة الحق ، اي الكلمة الصحيحة ، هي الاقوى . هذا من جملة الافتراضات الحضارية التي تتطلبها العقلية المنقبة في مضامين هذا البحث . ومن هنا تصبح المنهجية المؤتمنة علمياً وحضارياً هي الاساس الامتن الذي تشاد عليه بناءات السياسة وبالتالي الديبلوماسية التي تتوجه الى العالم المتمدن بغية استحقاقها لاحترامه

فهل صحيح ان اسرائيل « تتحدى » مجلس الامن والارادة الدولية ؟

« لانني اشك في ان تستمر اسرائيل في تحدي مجلس الامن الدولي الى ما لا نهاية . ولكن هنا ايضاً علينا الا نبالغ في التفاؤل »[1] .

I doult very much that Israel will continue to defy the security council Forever .But here again one must not be over-optimistie 2

٢ ـ الموضوعة

نذهب الى ان هذا الاعتقاد هو اعتقاد خاطىء . ومن هنا يصبح الوقوع فيه وقوعاً في شرك . ولا ادرى اذا كانت اسرائيل ذاتها قد نصبت هذا الشرك واوقعت فيه الساسة

---

١ ـ « غسان تويني » احلام اسرائيل المجنونة فد تدفعها الى اجتياح وقائي » ، النهار ، الاثنين ١٩٧٩/٢/٥ ، ص ٩ : ٣

٢ ـ M onday Morning, vol V111 No 346, Feb, 5-11, 1979 p. 15-16.

العرب[1] والرأي العام العربي اجمالا ام ان العرب انفسهم قد استدرجوا انفسهم اليه استدراجاً . وتبقى الخطيئة خطيئة في الحالين ـ وان اختلفت باختلاف المصدر المستدرج تبعاتها ومضامينها . على كل ليس هذا همنا المباشر من هذا البحث .

٣ ـ تردد محيّر

ويلازم البحث في صحة او عدم صحة « تحدى اسرائيل لمجلس الامن والارادة الدولية » موقف متردد من قبل سفير لبنان ـ التردد الذي يضفي على قضية التحدي « ظلالا من الغموض ، وعلى الموقف منها تِـهَمْ السطحية وعدم التمعن بتبعاتها التمعن الكافي . ويعبر عن هذا التردد اولا ، « الشك » في استمرار اسرائيل في تحديها ، ثانيا ، الشك بهذا الشك ذاته المعبر عنه بالتحذير من المبالغة « بالتفاؤل » .

ويتردد نغم التردد هذا ذاته في اطار آخر . يحاول سفير لبنان لدى الامم المتحدة ان يفسر « معنى حفظ السلام » في فلسفة الامم المتحدة . وقد توفق في عرضه لهذا المعنى مفهوما مرنا يخضع لميزان الرتب والدرجات.وان صح هذا على جميع المعاني ذات القيمة في الاجتماع والسياسة وبالتالي لا يصح حصره في فلسفة الامم المتحدة وحدها ، فان صحته حتى في اطاره المحصور هكذا تبقى مقبولة ومشكوره .

ويذر التردد قرنه لدى سفيرنا عندما يعالج الدرجة القصوى من هذا المفهوم : « ولكن عندما يقودنا وضع المجابهة الى شفير الحرب سيكون على مجلس الامن ان ينعقد مرة اخرى لتقرير الطرق والوسائل الأخرى الواجب اعتمادها . ولكن دعنا لا نبني آمالاً كبيرة يستحيل **تحقيقها او نركب اياً من موجات التفاؤل المبالغ فيه ونتصور ان القوة الدولية ستشن حرباً على اسرائيل من اجل لبنان** . ان القوة الدولية هي ما يمكن ان تسميه قوة ردع « تلعب دوراً مانعاً ـ وهو مفهوم عسكري تقف فيه المصداقية العسكرية من اجل القوة من دون ان تستعمل فيه القوة فعلاً . اي ان ظهور القوة ووجودها هما رادع بديل عن استعمالهما »[2] .

---

١ ـ ملحم قربان :
أ ـ اشكالات ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، دار النهار للنشر ، تحت الطبع ، بحث : خطاب وزير خارجيتنا (وكان حينها خليل ابو حمد) في الامم المتحدة : هل ارتفع الى مستوى مسؤولياته ؟ »
ب ـ محاضرات في تاريخ لبنان السياسي الحديث : سنة رابعة علوم سياسية ، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ، القرار « ٤٤٤ » (اوج) .
٢ ـ النهار ، الاثنين ٥/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ٩ : ٣ (التوكيد لنا)

وهكذا ، عندما تبلغ المجابهة ذروتها ، اي عندما يتهدد « حفظ السلام » تهددا حاسما ، يصبح من السذاجة ان ننتظر من مجلس الأمن المستحيلات . وهب اننا بقينا على المستوى الواقعي ، فماذا يحق لنا ان ننتظر ؟ هذا امر لا نقدر ان نستبق الحكم بشأنه .

وهل يكفينا ان يهتم بنا مجلس الامن حسب امكاناته ؟ هذا اقصى ما نستحق . واننا لا نستحق ان « نتصوّر ان القوة الدولية ستشن حربا على اسرائيل من اجل لبنان » ؟ ام اننا ، وبالرغم من استحقاقنا لمثل هذا الامر ، لا يمكن ان يحقق مجلس الامن امنيتنا المستحقة تلك ؟

وهنا ولكي نربط هذا البحث بموضوع البحث الاساسي نسأل سؤالين محرجين : هل مجلس الامن لا يمكنه ذلك بسبب تركيبه ؟ « ان مجلس الامن هو اساساً مجمع لدول مختلفة كبيرة وصغيرة . وهو يصدر ما تستطيع هذه الحكومات المختلفة ان تصدره »[1] .

« وهكذا اود ان أصرُّ على ان هذا القرار هو قرار قوى ، بالرغم مما تقوله عنه بعض المراجع اللبنانية . ان هؤلاء **ليسوا مطلعين كفاية** على ما تقدر الامم المتحدة على عمله وبالتالي على ما يمكنهم ان يتوقعوا منها »[2] .

ام انه اي مجلس الامن ، وبالمقابل ، لا يمكنه ان يفعل ذلك بسبب « التحدي » الاسرائيلي ؟ هذا هو ثاني السؤالين . وعلى هذا ايضا يصر سفيرنا على ان يعطي جوابا ايجابيا . وهكذا يظهر ترددا قد يبلغ حد التناقض .

ولا يظن ان الفرق بين الجوابين فرقا تحليليا وتجريديا وحسب . انه لفرق هام جدا وعلى الصعيدين معا : صعيد الفكر والفهم وصعيد الفعل والممارسة . كما ان التبعات المترتبة على كليهما تختلف حضاريا وسياسيا وعسكريا .

فاذا كان الجواب الصحيح ينشأ عن السؤال الاول سقطت تهمة « التحدي » عن اسرائيل ، كما ينبغي ان تسقط ، لانها لا تستحقها.واذا كان بالمقابل ينشأ عن الثاني ، حسب زعم البعض ، تعرض لاتهامات تفرضها معرفة الامور التي تمخضت عنها الامم عبر تاريخها . ويبقى الاحتمال الأول ، جوابا معتمدا ، اقرب الى الصواب من الثاني . ويبقى اعتماد الجواب الثاني خطأ علميا وضلالا ديبلوماسياً وتخبطاً سياسياً . هذا هو قلب

---

١ ـ المرجع ذاته .
٢ ـ النهار ، الاثنين ٥/ ٢/ ١٩٧٩ ، ص ٩ : ٤ (التوكيد لنا)

الموضوع المناقش هنا ولبه .

ومن تلك الحادثات التي تجعل تهمة التحدي « ساقطة ما يلي »

٤ ـ بنية تاريخية

« دعنا نتذكر انه بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ بقيت اسرائيل حوالي العام حتى تنسحب من الاراضي المصرية بالرغم من تصويت جرى في الجمعية العمومية وانـذارين من الولايات المتحدة الاميركية ومن الاتحاد السوفيتي الدولتين العظميين . وبالتالي فلا ننتظر ان تنسحب اسرائيل بسهولة من لبنان »[1] .

على ظاهره ، يبدو هذا المقتبس وكأنه يبرر صعوبة الانسحاب الاسرائيلي من لبنان وربما تأخيره . ويبقى هذا الامر ـ ببعديه : الصعوبة والتأخير ـ ثانويا بالنسبة لموضوع الانسحاب . دع اسرائيل تتاخر ما تقدر ان تتأخر ، ودعها تماطل ما وجدت الى المماطلة سبيلا ودعها تجد انسحابها من الصعوبة ما يحلو لها ان تستصعب ، او يطيب لها ان تستأخر . المهم ان تنسحب . هذه هي التجربة والمحك . انسحابها ، وكيفما جاء ، يسقط دعواها بالتحدى واستحقاقها له .

وقد انسحبت فعلاً من الاراضي المصرية على اثر حرب السويس . وهذا يعني انها اعجز من ان تتحدى مجلس الامن والارادة الدولية .

٥ ـ بيان الخلف

نقدر ان نعالج الموضوع ذاته عن طريق برهان الخلف . لنفترض جدلا ان اسرائيل تقدر حقا ان تتحدى الارادة الدولية كما يعبر عنها مجلس الامن . فماذا يبقى ـ في ظل صحة هذا الافتراض ـ من قيمة لكل من المواقف التالية ؟ او كلها مجتمعة ؟

اولا : « ان هذا القرار هو حقاً ليس فقط القرار الاقوى الممكن ، ولكن وبكل وضوح القرار الاقوى من جميع القرارات التي صدرت عن مجلس الامن في اطار المسألة الفلسطينية . هو الاقوى اذا ما قورن بالقرار ٢٤٢ والقرارات التي صدرت عنه بُعَيْد حرب ١٩٤٨ وقيام اسرائيل في اعقاب نهاية الانتداب البريطاني »[2] .

١ ـ Monday Morning, vol v111 No 346 Feb 5 — 11 — 1979, p.16:1

٢ ـ المرجع ذاته ص ١٦ : ١ .

ما هي قيمة هذه المقابلة اذا ما كانت اسرائيل حقا تقدر ان تتحدى مجلس الامن والارادة الدولية ؟ الا تكتسب هذه المقابلة اهميتها من كون القرار الاقوى هو اقرب الى التنفيذ ضد مصلحة اسرائيل من القرار الاضعف ؟

ثانيا : « لنكتفِ بالقول ان في هذا القرار « تصميما » قويا ـ هذه هي الكلمة التي وردت في القرار ـ على استعمال كل الطرق والوسائل العملية المتوفرة ضمن صلاحيات الأمم المتحدة »[1] . وما هو المغزى من هذا « التصميم » ؟ الا يصبح ضحكا على الذقون اذا صحت تهمة التحدى الاسرائيلي لمجلس الامن ؟

ثالثا : « الا اننا انجزنا عملا كبيراً في هذا الاتجاه هو وضع قوة دولية (. . .) اما امكاناتها فتتوقف على الاطار السياسي الذي ستواجهه على الطبيعة ـ في التحديد مواقف الأطراف المختلفة خصوصاً منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف الاجنحة الفلسطينية »[2] .

فاي انجاز هو هذا الانجاز الذي يعصف به ، « التحدى » الاسرائيلي لو صح وثبت متى شاء ؟ وماذا تقدر تلك القوة الدولية ان تفعل تجاه ذلك التحدي ؟ واذا صحت اسطورة التحدي هذه ، فما هو امل « منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف الاجنحة الفلسطينية » في تحقيق اهدافها ؟ الا يصبح ذلك الامل سرابا خلبا في ظل تلك الافتراضية ؟

رابعا : « ولكنني اعتقد ان تنفيذ القرار سيتوقف ، اكثر ما يكون على تصميمنا كلبنانيين ـ الحكومة والشعب على جعل الجيش يمارس سيادتنا فعلاً ويعمل بالتعاون مع القوات الدوليه على اعادة سلطتنا (. . .) »[3] .

اذا صح ان اسرائيل تقدر ان تتحدى الارادة الدولية ، الا يصبح هذا المقطع ، ولبنان على ما هو عليه وما نعرفه من حاله ، ضربا من الدونكيشوتية ؟

خامسا : « اذن هذه الفقرة في القرار ليست هناك باسم مجرد مجلس امن ، انها باسم الحكومات المختلفة القادرة على ممارسة نفوذها على مختلف الاطراف . واظن ان في هذا مثالا فريداً على خلق دعم ديبلوماسية ومظلة ديبلوماسية لمهمة حفظ السلام . ويمكن المرء

١ ـ Monday Morning, Ibid, p.16. —

٢ ـ النهار ، الاثنين ٥/ ٢/ ١٩٧٩ ص ٩ : ٣ .

٣ ـ النهار ، المرجع المذكور سابقا ، ص ٩ . ٣ .

ان يضيف هنا ان ثمة نوعاً من المصداقية العسكرية تضمنه هذا القرار »

« واعتقد ان ممارسة النفوذ بدأت عندما قدّمت الولايات المتحدة القرار ٤٢٥ في ١٩/٣/٧٨ . اذ كانت هذه المرة الأولى في ١٧ عاماً تقدم الولايات المتحدة بمفردها قراراً من هذا النوع . واظن ان هذا يشكل التزاماً اميركيا علينا ان نذكر واشنطن وانفسنا دائما باهدافه الاساسية وجديته القانونية . (١ و٢) ومن ذا الذي سيصدق ان دولة يمكنها ان تضغط على دولة يمكنها ان تتحداها هي ومن معها في المؤسسة العالمية ـ بل اعلى مؤسسة عالمية يعرفها العالم ـ اعلى سلطة فيه ؟ وعلى الارجح ينبغي ان تتوفر لدى القارىء درجة عالية نسبيا من الغباء حتى يعتمد « مصداقية » المصداقية العسكرية » والمظلة الديبلوماسية » ، « والدعم الديبلوماسي » في سياق التحدى الاسرائيلي . انه حقا « لمثال فريد » !

« والالتزام الاميركي » تجاهه ماذا يعني ؟ ولماذا التذكير : « باهدافه القصوى » « وبمهابته وجديته » ؟ الا يقدر « التحدي الاسرائيلي » ، لوصح ، ان يسلط حرارته على هذا الالتزام فيذيبه واهدافه القصوى ومهابته وجديته كما تذيب حرارة الشمس الجليد ؟

سادسا : « ولكن منذ تشرين الاول الماضي اعتقد انه تمكن الملاحظة ، من نيويورك على الأقل ، ان اسرائيل غيرت استراتيجيتها . واظن انها اكتشفت انها تسعى وراء حلم مجنون وانها لا تستطيع متابعة حلمها وانه لن يسمح لها بمتابعته » [٣].

الا يعني هذا القول نفيا قاطعا لتهمة التحدي الاسرائيلي للارادة الدولية ؟ ان اقل ما يقال بمن يصر على تلك التهمة وعلى هذا[٤] القول هو انه يناقض نفسه . فلا بد له ، للتّخلص من تهمة التناقض ، من ان يتنازل عن احدى المقولتين . نصيحتنا هي ، اذا ما طلبت ، ان يتنازل عن فكرة « التحدي » ، لانها خطأ فاضح .

ونكتفي بهذا القدر من الامثلة التي تنبىء بالتبعات[٥] الخطيرة التي تترتب على من يتبنى صحة المقولة ان اسرائيل تتحدى مجلس الامن . وهكذا فاننا نبين لا خطأها بالمعنى العلمي

١ ـ بالاهداف القصوى لهذا الالتزام وبمهابته او جديته

٢ ـ المرجع ذاته .

٣ ـ المرجع ذاته (والتوكيد لنا)

٤ ـ قتل هذا هو مثل سفيرنا لدى الامم المتحدة .

٥ ـ وليست لائحة التبعات التي ذكرنا لتدعي بانها شاملة كاملة .

وحسب ، بل وكذلك التخبط السياسي والضياع الديبلوماسي لدى القائلين بها .

إن التمعُّن بهذه التبعات يبرر لدى بعض المفكرين[١] من اتباع المدرسة الواقعية الكلاسيكيّة[٢] ـ يبرر رفض فكرة التحدي هذه حتى ولو كانت صحيحة.فالمصلحة القومية تقتضي ـ حسب تقديراتهم ـ ذلك الرفض ، وإن لا لشيء سوى لتجنب تلك التبعات التي تثقل كاهل المصلحة القومية .

وفي مفهوم معين للسياسة ـ وهو مفهوم متداول دوليا ـ ، يصبح هذا الرفض حتى للفكرة الصحيحة ، اذا ما تضارب والمصلحة القومية ، واجبا لا تصح الاستهانة به [٣].

ويتبارى ديبلوماسيونا ، بالمقابل على تبنّي تلك الفكرة ـ على خطئها.عذرهم الضياع ، او بالاحرى جهلهم للعلاقة الصحيحة والوثيقة بينها وبين تلك التبعات . وهل هذا عذر مقبول تجاه التحدي الذي نواجهه وفي مطلع القرن الواحد العشرين الذي نقف على مشارفه وفي إطار الطموحات التي نعدُ مستقبلنا بها ؟

من جهتنا نرفض هذا العذر . وتجتمع لنا الاسانيد معا من الزاوية الحضاريّة[٤] كما من المرتقب الواقعي[٥] دعما لهذا الرفض . وهذا مما يستدعي نشر هذا البحث وبهذه الصيغة .

وهكذا فبينما يجهد العالم ، او بالأصح بعضه ، منكبّاً على تجميل باطله بالمساحيق والمبرجات والرشوش ، لما للحق من مهابة واحترام في رُؤى المتمدنين ، إذ ان « القوّة مرفوضة اذا لم تكن لتنفيذ الحق »[٦] ، نرانا نتهاوى فتورا ، او بالأحرى بعضا يتراخى حتى العجز ، في تبيان حقنا ، ربما لاننا نجهل هذا الحق ، او ربما لاننا لا نعي بالعمق

١ ـ نقصد الواقعيّة التي نقيمها ونرممها في كتابنا الواقعيّة السياسية .

٢ ـ ومن ابرز دعاة تلك الواقعيّة هانس مورغنتو H. Morgentheau, Polities Among Nations

٣ ـ ملحم قربان ، المنهجيّة والسياسة ، طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ ، « حق الدولة في البقاء » .

٤ ـ ملحم قربان اية ثقافة هي ثقافة « بيان قصر الثقافة في لبنان » ، النهار ، الاحد ١٩ والسبت ٢٥ حزيران ، ١٩٧٧ .

٥ ـ ملحم قربان ، الواقعيّة السياسيّة ، طبعة اولى دار النهار للنشر ، او طبعة ثانية مزيدة ومنقحة » دار العلم للملايين ، تحت الطبع .

٦ ـ « الدكتور محمد حسن الزيات يذيع اسرارا عن لعبة كل موسم في مجلس الأمن » . الحواث، العدد ١١٦٤ ، الجمعة ٢٣ شباط ١٩٧٩ ، ص ٢٩ .

الكافي مغزاه في صراع الحياة ، ومدى تأثيره على مصيرنا الحيوي . وندّعي ، وبالرغم من ذلك ، اننا ننتمي الى حضارة هذا القرن ؟ اوليس هذا استهتاراً باهم القيم الحضاريّة ؟ فاية مصيبة هي مصيبة الحضارة فينا ؟!

٦ ـ لماذا

ولكن لماذا شيوع هذه المقولة بالرغم من خطئها ؟ بالرغم ايضا مما يترتب على الاخذ بها من مآخذ ؟ ليس هذا بالسؤال الذي يقلقنا الآن . ولذلك فلسنا بصدده ـ على اهميته . ولكن لنا بعض الملاحظات بالنسبة لجواب عنه . عدا عن سطحية التفكير المأخوذ بها ، وعن تجاهل المبادىء المنهجية التي تقود الى كشفها ، وعن تجاهل الحكمة الحضارية التي صدرنا بها هذا البحث ، تتبادر الى ذهن القارىء العادي والذي هو غير مطلع « على تركيب الامم المتحدة وطرق اتخاذ القرارات فيها ووسائل تنفيذها »[1] ، التفشيلات المتعددة التي قامت بها اسرائيل عبر تاريخها لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن . فيؤخذ بالفكرة وان خطأ ـ خصوصا وانها نفسانيا تهون عليه من مسؤولياته في متابعة الاحتيالات الاسرائيلية ، وتخفّف من إخفاقه في كشف الفخوخ التي تنصبها له ويقع ، غالبا ، فريسة غدرها ومكرها ودهائها ، في معالجة قضاياها الحيوية . ولا ندعي ان هذا هو التفسير الصحيح لتلك الظاهرة . انه تكهن وحسب وحتى وان صح يبقى مجرد مدخل الى ذلك التفسير .

٧ ـ العمل

ان الخطوة الاولى والاهم على طريق محاربة اسرائيل الحرب المسؤولة هي في تبين تأثيرها ، او تأثير من يساندونها[2] حتى في مجلس الامن ، على صيغة قراراته وبالتالي في تبين احتيالاتها المتعددة في فن التفشيل ـ تفشيل تلك القرارات .

ثم اننا كثيرا ما نقدم لها بالتناقضات المتفشية بيننا فرصاً سهلة للنجاح . ولقد كثرت تلك

---

١ ـ وينبغي ان يتصدى ملء هذا الفراغ للسؤال : متى تكون الارادة الدولية ارادة دولية بالفعل ومتى تكون هشة تسهل بعثرتها والعبث بها ؟
كما ينبغي ان يتصدى ، مع ما يتصدى له ، الى دراسة التهمة التالية وتقييمها : « ولقد تعودنا في العالم العربي ان نعلق ثيابنا على شجب الآخرين ، وان ننسب اليهم كل ما يصيبنا »
(الدكتور محمد حسن الزيّات ـ المرجع المذكور على الصفحة السابقة ص ٣٠)

٢ ـ ويطال هذا ، كما ينبغي ، تحركات الصهيونية العالميّة .

الشقوق في بنياتنا الاجتماعية[1] التي يمكن لاسرائيل ان تزرع فيها متفجراتها . نكتفي بذكر مثل واحد ورد على لسان كاتب البحث المدروس . « ولن يقوم سلام في لبنان اذا لم تحل قضايا الجنوب ، تماماً كما حدثت حرب لانه كانت ثمة قضية في الجنوب . وعلينا ، كلبنانيين وفلسطينيين ، ان نحل ذلك على نحو يتجاوز الكلام الفارغ والشعارات التي تخفي في خبث نياتنا الحقيقية او تستعمل ذرائع لمصالح مرفوضة بحسب مفاهيم الولاء الوطني والتضامن[2] .

وهل يصح ان تصف بالتحدي عمل جارك الجشع اذا ما مر بكرمك يوما وانت ملته عن حراسته بمشاجرة[3] مع اخيك فقفز فوق سياجك وملاء سلته من عنبك ؟ يصح فيه ، بالاحرى ، أنه استغل ظروفك ، مشاجرتك مع اخيك وغياب الحراسه عن كرمك ، وسخرها لخدمة مصلحته . وان لم يكن ذلك باشرف الطرق وانبلها .

« وفي هذا السياق يهمني ان اؤكد ان السيادة اللبنانية والسلطة لم تختفيا او تذبلا بسبب **الاحتلال الاسرائيلي** وحسب . ينبغي ان يتذكر احدنا ، حتى يتفهم الصعوبات التي تواجه الحكومة اللبنانية والسلطات ، ان **السلطة اللبنانية كانت قد تبعثرت وانهارت قبل الغزو الاسرائيلي** »[4] .
الا يسق ، في ظروف كهذه ، كل معنى للتعبير « التحدي » ؟ ويهون ، لذلك ، استعماله ؟

٨ ـ نحن والتاريخ :

وكي نصب زيت الاهانة على جرح الاذية نجلبب اسرائيل بعباءة البطولة ـ بطولة التحدى ـ لا تحدينا وحسب ، وهذا ليس بالخرق الضخم الذي تحلم هي به ، بل بتحدي « الارادة الدولية » . ان هذه لشهادة زور وبهتان .

فياويلنا من حكم التاريخ العارف بخفايا تشويهاتنا لحقائق التاريخ !

---

١ ـ ولنا في احداث السنوات الاربع التي ما زلنا نعاني من وطئتها المعاناة المرّة دلائل كثيرة ومفحمة للذين يتجرأون على انكارها ـ دلائل لا تكتفي باثبات وجود تلك التفسخات بل وكذلك تشير الى صعوبة معالجتها المعالجة الناجعة .

٢ ـ غسان تويني ، النهار ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ٩ : ٦ .

٣ ـ راجع كذلك حوار الضاهر ـ دابير ، الحوادث، العدد ١١٦٣ ، الجمعة ١٦ شباط ١٩٧٩ ، ص ١٤ : ٣

٤ ـ Monday Morning . ibid., p. 16:3 (underlimigmine)

الملحق الثـانـي

« ملحم قربان : « تاريخ لبنان السياسي الحديث »

« **تاريخ لبنان السياسي الحديث** » لملحم قربان صدر الجزء الاول منه عن الدار الاهلية للنشر والتوزيع (**قطع وسط ، ١٢ ليرة**) ، وهـو يتنـاول الفـترة بين عهـد الامـارة والاستقلال .

الكتاب كان جاهزا قبل « حرب السنتين » والمؤلف يحاضر في المادة التي تحمـل اسم الكتاب امام طلاب العلوم السياسية في الجامعة . وفي المقدمة التي اعدت بعد « حـرب السنتين » يلاحظ المؤلف ان السياسة اللبنانية لم تستفد مما سجله تاريخ لبنان الحديث وان استخلاص العبر من الاحداث الجديدة يصطدم بخيبة ظن مزدوجة على صعيد « حدوثها للامغزى » و« عبثية هذا الحدوث » . وتخلص الى ان الاحداث الاخيرة لم تدفعه الى اعادة بناء دراساته على اسس جديدة او معدلة بفعل استقراء لما حدث .

وفي المقدمـة ايضـا ان هذا الجـزء من الكتـاب يتعلـق بمسيرة لبنان الحـديث حتـى الاستقلال ، والجزء الثاني الذي يصدر قريبا يتعلق ببناء دولة الاستقلال او « البحث عن هوية » .

ملحم قربان لا يؤرخ للتسجيل وانمـا يؤرخ ليبحـث وينقـد ضمـن منهجية صعبـة ومتقدمة . فهو في المقدمة قال ان الجزء الثاني لكتابه سيتصدره بحث في « علمية التاريخ قصد منه نقد تاريخ جواد بولس ، اما المدخل الى الجزء الاول فهو دراسة فلسفية وتاريخية لمفهوم الاستقلال يتناول فيها مقتبسات كمال الصليبي في تاريخ لبنان الحديث .

والكتاب ستة فصول : مقدمـة عامـة عن ثلاثـة مفـاهيم اولية في السياسـة العامـة ، والسياسة اللبنانية خاصة ، وهي : الواقعية السياسية ، والجغارسيا ، والوضع الخـاص للبنان ، ثم فصل الضغوط التـركية وعهـد الامـارة ، المسألـة الشرقية وتـدويل المسألـة اللبنانية ، الصراع الدولي وعهد المتصرفية ، مؤتمـر الصلـح : ملتقـى الصراع القومـي والدولي ، الجمهورية اللبنانية »[١] .

ب ـ تعليق على ـ آ ـ

لقد سرّني ان اقرأ في نهاركم العدد ١٣٥٠٤ تاريخ الثلثاء ١١ نيسان ١٩٧٨ ، ص ٧ مقطوعة بعنوان « ملحم قربان : تاريخ لبنان السياسي الحديث ، » ، تتناولني عبر كتابي المذكور ، بالتقييم . وكان سرّني أكثر طبعا ان تأتي محتويات تلك المقطوعة جميعها مطابقة للواقع خالية من التشويه لبعض محتويات الكتاب الاوليّة والقضايا التي يتعرض لها . غير ان بعض محتويات تلك المقطوعة لم تكن لتتوفر هذه الشروط . ولعلمي انكم من انصار المواقف الصريحة والصحيحة ، ورغبة مني بان لا يضلل قارىء صحيفتكم ، ارجو ان تنشروا ، عملا بقانون المطبوعات ، ملاحظاتي التالية :

إن البحث عن الهويّة هو جزء مهم من بناء دولة الاستقلال . وبالطبع ، وعلى اهمية الأول ، فانه لا يرادف الثاني . على كل حال الجزء الثاني من كتابي تاريخ لبنان السياسي الحديث لا يتبنى هذه المرادفة . وهكذا ان يقال : « الجزء الثاني الذي يصدر قريبا يتعلق ببناء دولة الاستقلال او البحث عن هوية » ، كما تقول المقطوعة ، لهو ان يسي معا الى محتويات هذا الجزء والى الهدف الواضح من مخطط المؤلف .

وجاء في المقطوعة :

« وفي المقدمة التي أعدّت بعد حرب السنتين يلاحظ المؤلف ان السياسة اللبنـانية لم تستفد مما سجله تاريخ لبنان الحديث ، وان استخلاص العبـر من الاحـداث الجـديدة يصطدم بخيبة ظن مزدوجة على صعيد حدوثها اللامغزوى ، وعبثية هذا الحدوث » .

لي على هذه الفقرة ثلاث ملاحظات.الاولى يوضحها سؤال منهجي ، ما الفـرق بيـن

١ ـ النهار ، العدد ١٣٥٠٤ ، الثلثاء ١١ نيسان ١٩٧٨ . ص ٧ .

« حدوثها اللامغزوي » و « عبثية هذا الحدوث » ؟ واذا لم يكن من فارق، وهذا ما نتبته مراجعة مقدمة الكتاب ، فكيف تكون « خيبة الظن مزدوجة » ؟ هذا يبيّن المؤلف في نظر الناقد المدقق وكانه يتململ في ضياع فكري ومنهجي . تنقذنا من هذه الورطة مراجعة المقدمة التي تقول : « . . . كانت خيبتنا بها مزدوجة على صعيدين اثنين : حدوثها ، وحدوثها للامغزى ، حدوثها ، وعبثية هذا الحدوث » ، فالصعيدان اللذان قصدهما المؤلف وقد غابا عن كاتب المقطوعة على ما يظهر ، هما صعيد الواقع وصعيد القيمة او التقييم والمغزى .

أما ملاحظتنا الثانية فتتعلق بما جاء في هذه الفقرة بالنسبة لاستخلاص العبر من الاحداث الجديدة . هذا يعطى الانطباع - وهذا انطباع خاطىء طبعا - بان المؤلف يعتقد بانه لا يمكن استنتاج العبر من تلك الاحداث . والمؤلف ، يثبت في مقدمة الكتاب عكس هذا تماما . انه يقول : لا شك بان التفكير بالاحداث المؤلمة التي مرّت بلبنان يقود ، لدى المتعمقين فيها والمدققين ، الى عبر كثيرة » .

تبقى ملاحظتنا الثالثة، حسب هذه الفقرة: « يلاحظ المؤلف ان السياسة اللبنانيّة لم تستفد مما سجله تاريخ لبنان الحديث » . هذه اطروحة لو تبناها المؤلف ، لا تهم ، وعن حق ، بانه لم يدعمها بالاسانيد التي تتطلبها منهجيا وعلميا . ولكن المؤلف وهو المعروف بحذره المنهجي لم يتبنّ هذه الاطروحة . ما تبناه هو التالي : « اننا لم نستفد منها شيئاً يستحق الذكر - واشدد على ذلك من زاويتين اثنتين : العلمية والمنهجيّة المرتبطة بها ، والفلسفة السياسية الضاربة في العمق . ربّ دارس غيرنا رأى في الاحداث المشئومة تلك عبرا كثيرة . . . » . وهكذا فهو يصف واقعا وقد ضيق حدوده واكثر من ضوابطه . ويظل هذا الوصف لذلك الواقع صحيحا مهما اعتقد الآخرون . بالاحرى انه ، وهكذا ، يشكل تحدّيا لاعتقادات الآخرين - وعلى الاخص ما يناقضه منها . ولهذا فهو مثير فكريا وتاريخيا ، فضلا عن انه ، علميا ومنهجيا ، يستند الى صخرة الاسانيد .

وجاء ايضا في المقطوعة المدروسة :

« ملحم قربان لا يؤرخ للتسجيل وانما يؤرخ ليبحث وينقد ضمن منهجيّة صعبة ومتقدّمة . فهو في المقدمة قال « ان الجزء الثاني لكتابه سيتصدره بحث في « علمية التاريخ » قصد منه نقد تاريخ جواد بولس ، أما المدخل الى الجزء الأول فهو دراسة فلسفية وتاريخيّة لمفهوم الاستقلال يتناول فيها مقتبسات كمال الصليبي في تاريخ لبنان الحديث » .

تكثر ملاحظاتنا على هذه الفقرة من المقطوعة موضوع البحث - هذا اذا اردنا ان نبدّد جميع الالتباسات التي يمكن ان توحي بها . غير اننا نكتفي منها باثنتين لاهميّتها .

اولا ، هنالك الايحاء الخاطيء بان ما يتناوله المؤلف (ملحم قربان) من مقتبسات لكمال الصليبي يتعلق بالاستقلال . الواقع هو ان المؤلف يتناول تلك المقتبسات ناقدا محللا ليبيّن خطأين وقع في شراكهما كمال الصليبي : الأول ، يتناول مفهوم التاريخ ، والثاني يتناول اخفاقه في تطبيق ذلك المفهوم . فمن تلك المقتبسات قول كمال الصليبي : « قد حاولت في معالجتي موضوع الكتاب ، ان اروي واقع التاريخ ، دون تبرير أو إدانة ، كما أني حاولت ان لا استخلص من الاحداث عبره » .

يحق لمطلق مؤرخ ، من زاوية منهجيّة محض ، ان يتبنى المفهوم الذي ينسجم ومعطياته الاولية وقيمه واختياراته والاهداف . انه حر ، في اطار مسؤوليته التاريخية ، ان يختار من مفاهيم التاريخ او ان يعدّلها . غير ان هذا الاختيار قد يُساء استعماله . كما وانه قد يحسن . ادعاؤنا هو ان اختيار كمال الصليبي للمفهوم المذكور للتاريخ هو سؤ اختيار . ولنا على ذلك بينات كثيرة ، ابرزها اخفاق كمال الصليبي في تطبيق هذا المفهوم عمليا . « لقد اخفقت محاولته » . والمقتبسات التي نتناولها منه تبين ذلك . وفوق ذلك نقول :

« ذكرنا اننا ننطلق ونحن نكتب تاريخ لبنان السياسي الحديث في نصه هذا وفي إطار المخطط الموضح ، من وثائقه الأساسيّة . يهمنا الآن ان ننوّه باننا لن نكتفي براوية الواقع . اننا احيانا نبرر ذلك الواقع . واحيانا ندينه . وفي غالبيّة الحالات نستخلص منه ومن الاحداث العبر . ذلك لاننا نعتبر الادانة والتبرير واستخلاص العبر من الاحداث هي الجوهر من كتابة التاريخ ومن دراسته » .

وهكذا يتبين ان الحوار بين ملحم قربان وكمال الصليبي ليس حول الاستقلال كما توحي الفقرة المقتبسة . انه حول مفهوم التاريخ في الدرجة الاولى . كما وانه ، في الدرجة الثانية ، حول امكانية تحقيق المفهوم المختار - وعند تحقيقه ، هل كان ناجحا ام فاشلا .

وثانيا ، هنالك التشويه اللاحق بمقاصد المؤلف ، ملحم قربان ، من اثبات بحثه « علميه التاريخ » في بداية الجزء الثاني من كتابه تاريخ لبنان السياسي الحديث . ففي الفقرة المدروسة جاء ان المقصد هو « نقد تاريخ جواد بولس » . ان « نقد تاريخ جواد بولس » ليس من اهتماماتنا . ان موضوع الخلاف هو الجواب على السؤال : هل التاريخ

علم ؟ وبالرغم من ان الجواب بالايجاب على هذا السؤال يفترش الأساس لكثير من المؤرخين مثل قسطنطين زريق (الحوادث العدد ١١٠٩ ، الجمعة ١٣/ ١/ ١٩٧٨) ومثل كمال الصليبي (الحوادث العدد ١١١٠ الجمعة ١٠/٢/١٩٧٨) فان جواد بولس هو الذي صرف جهداً ملحوظاً لدعمها بالحجة والبرهان . وكان من اولى مقاصد المؤلف ، ملحم قربان ، ان يبين ضعف هذا الجواب والشوائب التي تكتنف البينات التي قدمت لدعمه واثباته .

ولما كانت هذه القضية مسألة حضارية عالمية ، كان مقاصد من المؤلف كذلك ان يعالجها في هذا الاطار . كما كان همه ان يحدد ، منهجياً ، الاسلوب الافضل لمعالجتها ، وفكرياً ، المتطلبات التي تحتاج الى توفرها .

« هذا هو بالضبط ما اخفق جواد بولس وغيره في تأمينه ـ هذا على الرغم من كلام كثير ولغط اكثر حول هذا الموضوع . ولذلك فنحن نصر على ان التاريخ لم يصبح علما بالمعنى الدقيق . وان جعله علما لم يزل تحديا يواجه عباقرة هذا العصر » .

واذا تكلفنا عناء الرجوع الى المقدّمه بحثا عن المقاصد التي يبتغيها مؤلف تاريخ لبنان السياسي الحديث من إثبات بحثه في « علميّة التاريخ » نقرأ ما يلي :

و« يتقدّم الجزء الثاني بحث في « علمية التاريخ » يتناول ادعاء الاستاذ المؤرخ جواد بولس (والذي يرجع صداه الاستاذ ميخائيل نعيمه » بالتحليل والنقد مبيّنا الهوّة السحيقة التي تفصل بين « العلم » بمعناه العلمي الدقيق ، وبين التاريخ . المرمى الابعد من إثبات هذا البحث هو التوضيح ـ توضيح الذهنيّة ، التي تكمن وراء هذه الدراسات علّ معرفة تلك الذهنيّة سهلت فهم هذه الدراسات او قللت من فرص سؤ فهمها او سؤ تفسيرها » . ويصح هذا كذلك تعبيرا عن الغاية القصوى من تناولنا في بداية الجزء الاول (المدخل) بعض الاراء في التاريخ للدكتورين المرحوم نبيه امين فارس وكمال الصليبي .

« ثم ان قيمة ذلك البحث تتعدى إطار التاريخ السياسي اللبناني . انها مسألة عالميّة يواجهها مثقفو العصر الحديث المتيمنون بعلميته وانجازاتها الايجابيّة : « هل التاريخ

علم ؟ » . وحسبنا هنا ان نكون قد اسهمنا ، ولو باليسير اليسير ، ببعض من الأسباب التي تصح عناصر جواب عن هذا السؤال الكبير » .[١]

---

١ ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية ١٥/ ٤/ ١٩٧٨

١ -

الملحق الثالث

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم ٤٢٥

بقلم شارل حلو

هل لنا ان نعود الى البحث والتمحيص في قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ بعدما وصل اليه المجلس النيابي في اجتماعاته الاخيرة المثمرة حول الوجود الفلسطيني المسلح على ارض لبنان ؟ فان مثل هذا الموقف اللبناني قد يغنينا باذن الله عاجلا ام اجلا عن اي اعتماد على اي قرار خارجي لمعالجة بعض مشكلاتنا . فنعالجها نحن بارادة موحدة من شانها لا ان تحلها فحسب بل ان تبني الوطن الواحد .

اما لجهة القرار ٤٢٥ فنحن هنا لا نتطرق اليه من الجانب التدريسي القاطع المانع ونترك لذوي العصمة هذا المستوى من البحث مكتفين لانفسنا بالمغزى السياسي للقرار وبما قد يفضي اليه عمليا في الحاضر والمستقبل على رغم شوائبه ونواقصه .

نسارع الى الاقرار بأن اياً منا تصور ان البوليس الدولي هو امتداد لبوليس السير في لبنان قد اخطأ ويجب ان يعترف بخطأه . كذلك اخطأ من فهم القرار على انه انشأ مفرزة جديدة من قوى الامن الداخلي او كتيبة من الجيش اللبناني وظيفتها وضع حد لأي شجار بين المواطنين او اي صدام بين اللبنانيين والفلسطينيين او اي نوع من التراشق بين الفلسطينيين واسرائيل .

اجل اذا كان هذا تصورنا فنكون بالتأكيد على ضلال . ولكن ليس علينا ان نذهب بفضيلة الرجوع عن الخطأ ، الذي ارتكبناه او لم نرتكبه ، الى حد التسليم بان القرار الذي يهدف الى اعادة الامن والسلم الدوليين ليست له علاقة بالسلم والامن على ارض لبنان . وان تأمين رجوع السلطة اللبنانية الفعالة الى الجنوب يمكن ان يتم في وجه احد لمعسكرين المتقاتلين من دون الآخر . ان هذا المفهوم مردود وان كان ينبع من اطلاع واسع على الشؤون الدولية ومن موقع التمسك بالحقيقة او بما يشبهها ومن اخلاص للبنان عن

طريق تجنيبه الخطأ او الغرور .

بكل بساطة ووضوح نقول ما يأتي :

١ - عانينا مدة سنين من مأساة لم يشهد لها العالم مثيلا الا في القرون الوسطى ولم يتحرك لها احد في مجلس الامن على رغم ما كان لها من دوافع خارجية واضحة الى جانب بعض المحاولات على الصعيد الداخلي للتغطية بالثورية وبالطائفية .

الا انه كان يكفي ان يتحول الوجود المسلح الفلسطيني الى ما هو هدفه الاساسي لا بل الوحيد المعلن ، اي مواجهة اسرائيل ، مسببا ردود الفعل الاسرائيلية المتوقعة ، لكي يتحرك مجلس الامن ويقرر ارسال قوات الدولية الى جنوب لبنان لاعادة الامن والسلم الدوليين .

فهل تتمكن القوات الدولية من اعادة الامن والسلم الدوليين عن طريق الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب ومن ثم الفصل بين المتقاتلين الفلسطينيين والاسرائيليين ؟ فاذا تمكنت فعلا من وقف القتال افقدت العمل الفلسطيني المسلح على ارض لبنان علة وجوده . واذا لم تتمكن وبقي الامن والسلم الدوليان مهددين ، افلا تضطر المجموعة الدولية ان تضع حدا لتفاعلات العنف والعنف المضاد عن طريق توسيع رقعة وجودها او مهمة قواتها والاهتمام بمشكلاتها ومشكلاتنا الامنية ، الواحدة تلو الاخرى ؟ وفي كلا الحالين تترتب على قرار مجلس الامن نتائج في غاية الاهمية .

٢ - ان هذه التساؤلات تطرح نفسها في لبنان لسبب واضح هو ان البوليس الدولي يتدخل عادة لتكريس رغبة المتقاتلين في وقف القتال . اما في جنوب لبنان فان المعسكرين المتقاتلين لم يعلنا عن اية رغبة من هذا النوع بل على العكس ان المقاومة الفلسطينية واسرائيل لم توافقا ولا في وسعهما ان توافقا على اي هدنة ولا على اي وقف للقتال .

فما هو المخرج اذاً لكي تستقر الامور على حدودنا البرية والبحرية ويصان الامن والسلم الدوليان ؟ لقد كنا نقول ان على مجلس الامن ، اذا اراد حقاً ان يعطي البوليس الدولي فاعليته وان قتحاشى ما يهدد الامن والسلم الدوليين ، ان يبادر الى مساعدة حكومة لبنان على تامين رجوع سلطتها الفعالة الى المنطقة . وقد كنا سنطالب باسم المنطق السليم والمحتوم ان يصل مجلس الامن الى مثل هذا التفكير وهذا التدبير لو لم يسبقنا هو ذاته الى اتخاذ هذا الاجراء فينص قراره على ان تساعد القوات الدولية حكومة لبنان على تأمين

رجوع سلطتها الفعالة الى الجنوب .

فلو سلمنا جدلا ان هذا ممكن فنكون ، بعد الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب وبعد انتهاء مهمة القوات الدولية ، عدنا الى الوضع السابق للاحتلال الاسرائيلي ومسبباته والى معارك جديدة واحتلال جديد وقرارات تفسر حصرياً كالقرار ٤٢٥ .

٣ ـ هنا نكرر ما سبق لنا ان قلناه غير مرة ان المهم في قرار مجلس الامن ربط بين الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي على ارض لبنان والامن والسلم الدوليين ومن ناحية ثانية ربط بين الحؤول دون انفجار هذا الصراع مجددا وعودة السلطة اللبنانية الفعالة الى الجنوب .

هذا هو منطق القرار وعلى كل هذا هو منطق الاحداث في الحاضر والمستقبل حتى لو لم يرغب اعضاء مجلس الامن او بعضهم في ان يبلغوا مثل هذه التفسيرات وهذه المراحل من التوقعات .

لقد فشلنا اثناء حرب السنتين في اقناع العالم بضرورة الحفاظ على لبنان وعلى دوره الاساسي في خدمة الانسانية . فتأتي الاحداث لتؤكد الحقيقة نفسها في شكل آخر وتظهر ان الانفجار في بعض المناطق اللبنانية يهدد العالم العربي والدولي باسره . لاول مرة نشعر بهذا الشعور عند الاخرين . فنكاد نغتبط لخوفهم طالما انهم لم يمكنونا من ان نغتبط لتقديرهم لدورنا وا لحرصهم على بقائنا .

٤ ـ لنكن واقعيين فنتساءل : هل ان قرار مجلس الامن وضع اصلا للبنان ولاسرائيل ؟

اذ ان لبنان تعرض لا لخطر الاحتلال فحسب بل لخطر الموت من دون ان يرى العالم في ذلك مبررا يدفعه الى التدخل في شؤونه لان بانقاذه يبعد الخطر عن الامن والسلم الدوليين .

ومن جهة ثانية ان اسرائيل لا فائدة لها من القرار اذ انها اثبتت غير مرة انها لا تحتاج الى اي عون من البوليس الدولي لحماية نفسها ولا لاستمرارها في اغتصاب ارض الغير .

فمن الواضح ان الاسراع في اتخاذ قرار مجلس الامن كان مستوحي من مصلحة الجبارين لتحاشي كل احراج لهما عن طريق احراج او مواجهة اصدقائهما في المنطقة .

فبالنسبة الى الولايات المتحدة انها كانت تخشى على ملوك البترول وامرائه ومنهم ، هؤلاء المتكلين عليها للضغط على اسرائيل لتنسحب من الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ . فما

عساهم كانوا سيفعلون في حال سكوت الولايات المتحدة وجمودها عند اجتياح اسرائيل لارض عربية جديدة ؟ فعندما لم يكن امام هذه الدول الا الخيار لبنان عربي بين تبديل علاقاتها كليا مع الولايات المتحدة او الانهيار ، لذلك كان المشروع الاميركي السريع لانسحاب اسرائيل من لبنان وارسال قوات دولية اليه .

كذلك كان موقف الاتحاد السوفياتي في منتهى الحرج بالنسبة الى دول الصمود العربية في حال استمرار الاجتياح الاسرائيلي لارض لبنان ، سواء دفع هذه الدول الى حرب مع اسرائيل او احجمت عن ذلك . من هنا كان الموقف السوفياتي ، الايجابي بالنسبة الى المشروع الاميركي وذلك عن طريق الامتناع عن الفيتو وعن التصويت .

وبذلك ارتاح الجباران من محاذير المجابهة السياسية او غير السياسية بينهما عن طريق حلفائهما او اصدقائهما في المنطقة . ونكاد نقول انه على قدر بعد الاسباب الموجبة الرئيسية لهذا القرار مصلحة لبنان المباشرة ، اذ ان الجبارين تفضلا وتحسسا ان تأزم الوضع في لبنان الجنوبي قد يؤدي الى انفجار في المنطقة . وهذا ما كنا نعلن عنه من دون نجاح في القناع الاخرين واذا بهم ، عند وقوع الخطر عليهم ، يسارعون الى تلافيه . وقد يضطرون مرحلة بعد مرحلة الى النظر الى قضايانا المأساوية بما عندهم من انانية تطمئننا الى حد بعيد الى انفتاحهم على اخطارنا .

من هنا نأمل ان القرار الدولي يساهم الى حد بعيد في وضع حد لبعض المحاولات العربية والاجنبية المتصلة برغبة مستمرة في تفجير الوضع في لبنان بغية تفجير الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط بكاملها .

٥ ـ لا نبغي من وراء هذا العرض ، الدفاع عن وجهة نظر سبق لنا ان ايدناها ، بل احياء امل مشروع عند اللبنانيين في ان قضيتهم اصبحت تستدعي انتباه العالم واهتمامه عن طريق الدخول في ضميره وفي حسابات امنه وفي مصلحته .

انها نافذة نطل منها على المستقبل ونود ان تبقى مفتوحة .

نتمنى اخيرا ان يكون للقرار ٤٢٥ ، اضافة الى فاعليته ، في فرض احترام سيادة لبنان ، تأثيره النفسي الفعال على صعيد المساعي الهادفة الى اتخاذ موقف موحد من جميع القضايا المصيرية وفي مقدمها الوجود الفلسطيني المسلح .

ان الحقائق الزمنية ليست مقيدة بجمود النصوص وليست مطلقة . فمن العدل ان ننظر اليها من خلال مراعاتها لمنطق الاحداث ولمقتضيات سنة الحياة [1].

---

١ ـ النهار ، الخميس ٢٧ نيسان ، ١٩٧٨ ص ١ وص ١٢ .

٢ ـ

« لبنان والفلسطينيون

بقلم الرئيس شارل حلو

من الضروري ان نحقق بشكل ام بآخر والوحدة الوطنية موقفا مشتركا بين اللبنانيين من الوجود الفلسطيني المسلح .

انه من الثابت ان المنظمات الفلسطينية لم تتغلغل في ارض لبنان ولم تتمكن من السيطرة على بعض مناطقه وارتهان الارادة اللبنانية لارادتها بموجب اتفاقيات ، بل بسياسة الامر الواقع من جهة ، وبتعاطف ، تعددت اسبابه ، مع قسم من اللبنانيين من جهة اخرى .

وهذا التغلغل وما جر من ويلات على القضية الفلسطينية وعلى القضية اللبنانية لم نتمكن من ضبطه لا قبل اتفاقية القاهرة ولا بموجبها ولا في ما بعدها ، ولا قبل ولا بعد اية اتفاقية اخرى . اذ ان منطق الثورة كان الخ الخلاف ليس هنا غير منطق الدولة .

فمع اعلاننا ، مع سوانا ، مرة جديدة سقوط اتفاقية القاهرة وحتى بطلانها مع جميع ما تبعها من اتفاقات يجب علينا ان نتقف طباكثر يتنا ان لم يكن كلنا ، الموقف الوطني الذي يضمن سيادتنا وسلامة ارضنا ، الموقف المنفتح على جميع القضايا العربية والانسانية ، الواضع القضية اللبنانية فوق كل القضايا الا قضية الايمان بالله .

اما بالنسبة للوجود الفلسطيني المسلح وتكاثفه فبالرغم من كل المحاولات بالاقناع والحوار احيانا ، وبالقوة احيانا اخرى مع ما كانت تسببه لنا من ردود فعل سلبية واليمة داخلية وعربية ، لمنع المسلحين الفلسطينيين من اجتياز حدود تتجاوز ٣٠٠ كيلو متر تصعب مراقبتها ، وتحريك المخيمات في الداخل ، وفرضهم سياسة الامر الواقع قبل اتفاقية القاهرة او اية اتفاقية اخرى فهذا ما تشهد به :

اولا ـ مجموعة صحف ذلك الوقت .

ثانيا ـ المستندات الرسمية المحفوظة في الدوائر الرسمية اللبنانية والعربية والاجنبية .

ثالثا ـ الاصطدامات المسلحة بين قوى الامن اللبنانية والمنظمات الفلسطينية التي كان ابرزها وادماها ، اصطدامات ٢٣ نيسان ١٩٦٩ واصطدامات تشرين ١٩٦٩ .

رابعا ـ الازمة الوزارية الحادة التي تخللت هذه المصادمات .

خامسا ـ الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية اللبنانية الى الشعب في ٣١ ايار رافضا سياسة الامر الواقع .

اما بالنسبة للتعاطف الذي اعتمدت عليه المنظمات الفلسطينية في تحديها السلطات اللبنانية فهذا ما كان يرافق كل محاولة رسمية لوقف المد الفلسطيني من تظاهرات وتصريحات لمسؤولين وغير مسؤولين ، ومقالات ، وبيانات من مراجع مهمة ، مع الحجة التي يعطيها كل ذلك علينا في الداخل والخارج وقد ادت في النتيجة الى الموقف الرسمي المعلن في اعقاب اصدامات تشرين ١٩٦٩ والذي طالبت فيه الطوائف الاسلامية الكريمة في اجتماعها المنعقد في ٢٥ ـ ١٠ ـ ١٩٦٩ مما يلي :

١ ـ « وقف الاجراءات العسكرية ضد العمل الفدائي وتصفية جميع ذيول الحوادث من اعتقالات وقضايا وصحف وغيرها .

٢ ـ « حرية العمل الفدائي وتنسيقه دعما له بحيث لا يفقد فعاليته .

٣ ـ « تعزيز القدرة الدفاعية عن الوطن وبالاخص منطقة الجنوب وذلك بتحصين قراها وتحسين اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية .

٤ ـ « تطبيق احكام الدستور تطبيقا سليما والتاكيد على ان اشتراك اي مسلم في تشكيل الحكومة رهنا بتبني هذه المطالب وتنفيذها » .

فهذا المزيج من سياسة الامر الواقع وتعاطف نصف لبنان مع المنظمات الفلسطينية جعل هذه الاخيرة تفرض علينا الاتفاق تلو الاخر وتحفظ لنفسها امكانية تجاوز جميع الاتفاقات اكانت قبل او وقت او بعد اتفاقية القاهرة .

ان هذا الموقف كان منطلقا من كون العمل الفدائي كان العمل العربي الوحيد بعد هزيمة الجيوش العربية النظامية سنة ١٩٦٧ وما تبعها من تغيير عام للموقف في المنطقة وفي العالم . وهذا ما كان يفسر ايضا التظاهرات الشاملة التي جندت جميع الدول العربية ضد لبنان في كل اصطدام كان يحصل بين الدولة اللبنانية والمنظمات الفلسطينية ، وبصورة

خاصة الاصطدامات التي وقعت بعد ٢٠ تشرين الاول ١٩٦٩، والتي اثارت العالم العربي باجمعه .

والان ، فمن الواضح ان ما حصل لنا من مصائب يمكنه ان يظهر لنا وللعرب حقيقة الامور ويعدل المواقف ليقطع على المنظمات تجاوزاتها فيعاملها لبنان بما تعاملها به البلدان العربية الاخرى انطلاقا من سيادتها ومن الحفاظ على امنها .

اما في ما يتعلق باتفاقية القاهرة فتجدر الاشارة الى الامور التالية :

١ ـ ان هذه الاتفاقية ليست معاهدة لا بالواقع ولا بالمفهوم القانوني . فلا غرابة ان لا يكون رئيس الجمهورية قد وقع عليها ولا ابرمها ، ولا ؟ مجلس النواب صادق عليها . وليس تصويت المجلس على الثقة بالوزارة يعني التصديق على هذه الاتفاقية .

٢ ـ لم تطبق مطلقا من جانب المنظمات الفلسطينية طول تسع سنوات وبذلك فقدت المنظمات حتى حق التمسك بها . اذ لا يمكن ولا يعقل ان يعطي الانسان حق التمسك احيانا نظريا باتفاقية وحق تجاهها وخرقها واقعيا في كل حين .

٣ ـ جانب سبب سقوط ام بطلان الاتفاقية هذا ؟ هناك سبب آخر ، لا لسقوطها فحسب ، بل لبطلانها ايضا الا وهو التفسير والواقع المعطى للتجاوزات الفلسطينية وتناقضها مع سيادة ومقومات الدولة ، وهذا يعني ان الاتفاقية فرضت بالضغط والاكراه مما يكفي لجعلها باطلة في الاساس كما في التطبيق ، هذا مع العلم ان اعلان البطلان لا يحتاج الى موافقة اي فريق غير الفريق اللبناني .

٤ ـ وغرابة هذا التفسير ما هو ؟ مع عدم التطبيق هو تأكيد الاتفاقية بالذات ما كان تحصيلا حاصلا في المادة ١٣ القائلة : « باستمرار السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية بممارسة صلاحياتها كاملة في كل الظروف على جميع الاراضي اللبنانية » . وبذلك تحول دون اي عمل لا يكون خاضعا لسيطرة الدولة ومراقبتها .

٥ ـ ان هذه الاعتبارات الاكيدة ؟ والواضحة كانت قائمة بذاتها قبل قرار مجلس الامن فجاء هذا القرار دون اي التفات لاي اتفاق معقود او مزعوم بين الدولة والمنظمات الفلسطينية وبالاضافة الى ذلك افقد المنظمات الفلسطينية علة وجودها المسلح في الجنوب حيث تتمركز القوات الدولية وبالتالي في سائر المناطق اللبنانية حيث لا مجال للقتال مع اسرائيل فالاتفاقية لم تكن يوما ميثاق تعايش بين المنظمات الثورية المسلحة وبين اللبنانيين العزل من السلاح بل اتت في اطار اسهام لبنان فى عمل عربى مشترك يحرك جميع الجبهات . فمن غير المعقول ان

تكون هذه الاتفاقية صالحة فقط لتحريك المنطقة الحدودية اللبنانية وحدها بينما سائر مهمة الجبهات جامدة وهادئة .

واذا كان وجود القوات الدولية على سائر الحدود العربية ـ الاسرائيلية قد افقد المنظمات الفلسطينية علة وجودها في جنوبي لبنان ، فكيف وان هذه القوات موجودة الان في جنوبي لبنان بالذات ؟

يشهد الله اني لا اسعى من وراء ذلك الى اي دفاع عن نفسي او تهربي مما يترتب على من مسؤولية طوال عهدي وانا على استعداد لتحمله لكن اخلاصي للقضية اللبنانية قد دفعني على الرغم مما قد يسببه لي هذا الموقف الصريح من ردود فعل البعض وسوء فهم الاخرين ، لان اسعى لاوضح بعض الامور وانهي بعض الالتباسات والاوهام المتداولة احيانا واوصل اللبنانيين من مسلمين ومسيحيين الى ما يمكنه دفعهم الى عودة الاخوة الحقة والصادقة بينهم على اسس واضحة صريحة وسليمة .

ولو كنت في موقف الدفاع عن النفس لذكرت امورا لا مجال لذكرها الهام جدا اليوم . من طلب ايجاد مراقبين دوليين على الحدود سنة ١٩٦٧ خشية ما حصل في ما بعد ، الى ذكر ما رافق المفاوضات التي ادت الى اتفاق القاهرة من ملابسات ، الى الجهود التي بذلت في عهدي لعدم تدهور الموقف . . الا ان البحث الان هو في اخذ العبر وانقاذ لبنان من المأساة التي يتخبط فيها لاخلص الى القول انه يمكننا توحيد الموقف انطلاقا من امثولة اخر المطاف وهي احتلال الجنوب وقرار مجلس الامن الذي يعرض ويفترض بسط سيادة الدولة اللبنانية على منطقة الجنوب وبالتالي على جميع المناطق اللبنانية وذلك ليس لمصلحة اللبنانيين وحسب بل لمصلحة الامن والسلم العالميين .

ان المجموعة الدولية بما فيها الدول التي تساند قضية الشعب الفلسطيني لم تتوقف عند اي حجة عن اي من الاتفاقيات المذكورة .

فهل لنا ان نستعيد وحدتنا ودورنا في المنطقة وفي العالم على اساس الاخذ بالتوصية التي تكرس حقوق اللبنانيين وسلطة الدولة على جميع الاراضي اللبنانية ؟

اذ بامكان لبنان ان يخدم جميع القضايا العربية والانسانية والقضية الفلسطينية يمكن ان يفرض عليه الانتحار او الانهيار . وعلى الطوائف الاسلامية اليوم ان تدرك ذلك وتعطي المثل بل البرهان بجرأة في ان الدفاع عن السيادة والحرية غير مرتهن لاية قضية اخرى ولو كانت القضية الفلسطينية .

بذلك تبنى الوحدة الوطنية على منطق سليم واخوة صافية واهداف ؟ واضحة انطلاقا من موقف موحد تجاه القضايا المصيرية التي نواجهها اليوم . .

٣ -

« قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة الرقم ٤٢٥ »

بقلم شارل مالك

تروج في سوق الرأي العام اللبناني ، لغيرسبب ، اقوال خاطئة حول قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة الرقم ٤٢٥ وتفاسير تنطوي على كثير من الوهم والتضليل . من هذه التفاسير انه الغى اتفاق القاهرة وغيره من الاتفاقات بين لبنان والمنظمات الفلسطينية ، وانه يشمل امكان توسيع وجود قوى مجلس الامن العاملة في لبنان من الجنوب الى سائر المناطق اللبنانية ، وغيرها . انا لا اقول إن مروجي هذه التفاسير في الضرورة سيئو النية او انهم يتعمدون التضليل . ارجح ان دافعهم الاساسي هو مجرد التمني ، اوما يسمى بالانكليزية Wishful thinking اي أن نقفز من التمني او الرغبة الذاتية الى القطاع بان ما نتمناه ونرغب فيه هو بالفعل امر واقع . هذا هو الوهم ، ونحن في هذه القفزة المتمنية السريعة واهمون .

هذه الشؤون في منتهى الخطورة والمصيرية ، ولا تجوز معها اية خفة او رعونة او تسرع او سطحية ، او اقتراف اي تمن فاسد . لذلك ، دفعاً لكل التباس وبلبلة وتخبط في الفكر ، وتبديداً للاوهام الرائجة ، احببت في هذا المقال ايضاح الحقيقة كما هي ، لعل في ذلك بعض الفائدة للرأي اللبناني ، الرسمي والعام .

اذا حصرنا نظرنا فقط في نص القرار ٤٢٥ وتجاهلنا اى اتفاقات او تفاهمات سرية قد تكون

تمت بين الحكومات او بين الوفود الى الامم المتحدة وراء الكواليس ، واذا غضضنا النظر عن الحيثيات الاستهلاكية التي لا علاقة لها بما نحن في صدده الآن ، امكنني تلخيص ملاحظاتي بخمس .

اولا : الفقرة الاولى المقررة تنص على ان مجلس الامن التابع للامم المتحدة « الاحترام الصارم لسلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي في نطاق حدوده الاقليمية المعترف بها » . هذه العبارة مجرد تثبيت للنص المقابل في ميثاق الامم المتحدة في شأن احترام سيادة كل دولة عضو في المنطقة واستقلالها وسلامتها . فمجرد ان تكون الدولة عضواً في الامم المتحدة يعني انها تعهدت باحترام سيادة كل دولة اخرى عضو في المنظمة واستقلالها وسلامتها وان كل دولة اخرى في المنظمة تعهدت هي ايضاً باحترام سيادتها واستقلالها وسلامتها هي . هذه الفقرة ، اذن ، لا تمنح لبنان اي حق او امتياز جديد لم يكن حاصلا عليه او متمتعا به تماماً منذ قبوله عضواً في الامم المتحدة في العام ١٩٤٥ ، وقد يفرح البعض باضافة كلمة « صارم » في هذا النص ، لكن هذه الكلمة ، قانوناً ، لا تزيد شيئاً على نص الميثاق الاصلي ولا تنقص منه شيئاً . والذي يفرح كالطفل بما لا يقدم او يؤخر في شيء ، فبالطبع له ملء الحرية في ان يفرح .

ثانياً : ومع ذلك ، ان لذكر هذا النص بالذات ، المأخوذ من الميثاق ، في هذا المنعطف التاريخي بالذات ، بعض المغزى ، وهو مجرد تذكير الدولة التي قد يكون لها اطماع في لبنان ، بما تعهدت به تجاه لبنان بناء على عضويتها وعضوية لبنان في الامم المتحدة وبالتالي وفقاً لميثاق هذه المنظمة . هذا تذكير مفيد في الظرف الحاضر ، مع انه لم يأت بأي شيء جديد . انه مجرد تذكير لا غير .

ثالثا : الفقرة المقررة الثانية تنص على ان مجلس الامن يطلب الى اسرائيل ان توقف عملها العسكري فورا ضد السلامة الاقليمية اللبنانية وان تسحب قواها في الحال من الارض اللبنانية . هذا القول لا ينطوي على غموض ولا يحتمل تاويلا . انه قول كلاسيكي يقال على كل خرق لسلامة اي دولة . لكن قوله هنا بالذات إثر نظر مجلس الامن التابع للامم المتحدة في رسالتي لبنان واسرائيل ، له بالطبع هو يضا مغزى هام ، اعني « طلب المجلس الى اسرائيل ان توقف عملياتها العسكرية » « فوراً » وان تنسحب من لبنان « في الحال » ، وبالتالى توقع مجلس الامن ان تفعل اسرائيل هذين الامرين . يبقى

الامران مع ذلك مجرد « طلب » ومجرد « توقع » والطلب والتوقع حتى من قبل مجلس الامن تجاه اي دولة عضو في المنظمة لا ينفذان في شكل تلقائي الي .

وبعدما اوقفت اسرائيل العمليات الحربية واعلنت انها ستنسحب وفقاً لشروط ، فلأن هذه الشروط لا يتضمنها نص القرار ، نشأت ثلاثة اسئلة هامة : الاول ، هل ثمة اتفاق او تفاهم سري بين اسرائيل وبعض الاعضاء في مجلس الامن ، او غيرهم ، على ان هذه الشروط ستتم ، او سيبذل في سبيل اتمامها جهد الشروط ستتم ، او سيبذل في سبيل اتمامها جهد خاص ، مع ان مجلس الامن في ذاته لم يقرها رسمياً ولم يدمجها في صلب نص قراره ؟ الثاني ، كيف ستتصرف اسرائيل في حال عدم اتمام هذه الشروط ، وهل انذرت الجهات المعنية بانها ستتصرف هكذا ؟ والثالث ، وهل انذرت الجهات المعنية بانها ستتصرف هكذا ؟ والثالث ، كيف سيتصرف مجلس الامن ازاء تصرف اسرائيل هذا ؟ المسؤول الحقيقي ، الرسمي وغير الرسمي .

وليس كل يسعه الا ان يتأمل جميع هذه الجواب تاملا نافذاً قبل ؟ .

ان يمعن في التمني والتبجح و« التفشيط » .

رابعا : اما الفقرة الثالثة المقررة فهذا نصها : « ان مجلس الامن يقرر ، في ضوء طلب حكومة لبنان ، ان يقيم فوراً تحت سلطته قوة امم متحدة موقتة لجنوب لبنان ، وذلك للتثبيت من انسحاب القوى الاسرائيلية ، ولاعادة السلم والامن الدوليين ، ولمساعدة حكومة لبنان على تامين رجوع سلطتها الفعالة الى المنطقة ، على ان تتألف قوة الامم المتحدة هذه من عناصر تابعة لدول اعضاء في الامم المتحدة » . هذا النص يوحي بسبع ملاحظات :

الاولى ، ان هذا القرار لم يفرض على لبنان بل اتخذ « على ضوء طلب حكومة لبنان » اي اما ان حكومة لبنان طلبته اصلا ، واما انها طلبت شيئاً حمل مجلس الامن على ان يتخذ قراره « على ضوء هذا الشيء المطلوب ، او ان لبنان اسر اليه نصاًكهذا سيتخذ فقبل به ، فطلبه .

الثانية ، ان قوى الامم المتحدة الفاعلة على الارض اللبنانية تقع تحت سلطة مجلس الامن وليس تحت سلطة الحكومة اللبنانية ، والحكومة اللبنانية قابلة بذلك .

الثالثة ، ان قوى الامم المتحدة موقتة الى ان تنجز مهماتها التي اوكلت اليها في نص القرار .

الرابعة ، ان هذه القوى تختص بجنوب لبنان فقط ، ولا ذكر لاي بقعة في لبنان خارج جنوبه ، وارجح ان هذا الجنوب يحدد بجنوب نهر الليطاني . ولذلك لا مجال اطلاقاً ، بناء على هذا القرار فقط ، ان تمتد مهمات قوى الامم المتحدة الى مناطق لبنان الاخرى .

الخامسة ـ ان مهمة هذه القوات الاولى فهي ؟ « التثبت من انسحاب اقوى الاسرائيلية » اي مراقبة هذا الانسحاب ، وهذا في طبيعة الحال لا يتم الا بالاتفاق والتعاون مع اسرائيل .

السادسة ، والمهمة الثانية « اعادة السلم والامن الدوليين » اما التشديد هنا فعلى كلمة « الدوليين » وهذا يعني ان تحول هذه القوى دون اختلال « السلم والامن الدوليين » في منطقة الجنوب ، بحيث لا يقع دخول اسرائيلي جديد ، او دخول دولي غير اسرائيلي يؤول الى اصطدام مع اسرائيل . فاذا تقاتل اللبنانيون في ما بينهم ، فاذا تقاتل اللبنانيون مع الفلسطينيين في الجنوب ، فهذا كله ، بحسب نص هذا القرار ، ليس اخلالا بـ « السلم والامن الدوليين » . بل بـ « السلم والامن الداخليين » وهذا في حد ذاته ليس من خصائص قوى الامم المتحدة على الاطلاق . على لبنان ، ذاته ان يتدبر هذا الامر .

السابعة ، اما المهمة الثالثة فهي « مساعدة حكومة لبنان على تأمين رجوع سلطتها الفعالة الى المنطقة » . ان كلمة « المساعدة » هنا مطاطة ، لكنها لا تعني على اية حال رجوع الفلسطينيين ، حتى المسلحين منهم ، الى الجنوب ، طالما انهم لا يتسببون بعد في اخلال « السلم والامن الدوليين » اي طالما انهم لا يهاجمون اسرائيل ، وطالما ان الاتفاقات بينهم وبين الدولة اللبنانية قائمة . الوجود الفلسطيني في لبنان لا يخضع في حال لقانون الامم المتحدة . انه امر داخلي بحت والامم المتحدة لا تتدخل ، او على الاقل مجلس الامن لا يتدخل ، في الشؤون الداخلية لاية دولة ، طالما ان هذه الشؤون ، ايا كانت ، لا تهدد « السلم والامن الدوليين ، او لا تؤول بالفعل الى الاخلال بهذين « السلم والامن » .

اما ما تبقى من هذه الفقرة فواضح ولا يحتاج الى اي تفسير . وهكذا في ما يختص بالفقرة المقررة الرابعة في شأن تقديم الامين العام للامم المتحدة تقريراً عن تنفيذ القرار الى المجلس خلال اربع وعشرين ساعة .

خامسا : الاستنتاجات الأساسية تلخص بعشرة .

١ ـ القرار لا يعافج ، لا من قرب ولا من بعد ، الوجود الفلسطيني في لبنان . وهذا معنى القول ان القرار من هذه الناحية مبتور ، او ان عرض القضية من الاساس على مجلس الامن

كان عرضا ناقصاً . ولذلك لا يستطيع لبنان ان يعتمد عليه في شأن اي ناحية من الوجود الفلسطيني على ارضه ، الا ناحية منع هذا الوجود من الاخلال بـ « السلم والامن الدوليين » . وهكذا يحمي القرار اسرائيل اكثر مما يحمي لبنان ، ويحمي لبنان ، ليس من احداث الفلسطينيين رد فعل اسرائيلي على لبنان بردع الفلسطينيين عن الاعتداء على اسرائيل من الاراضي اللبنانية . وهذا ايضاً منوط بارادة الفلسطينيين ! وبقبولهم دفع ثمن اعتدائهم على اسرائيل ، بصرف النظر عن اي اثر قد يترتب على لبنان من جراء هذا الاعتداء .

٢ ـ القول ان لبنان يستطيع ، من حيث قانون الامم المتحدة ، ان يمط مفهوم السيادة تطبيق هذا القرار خارج منطقة الجنوب قول لا اساس له من الصحة .

٣ ـ القول ان قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة الرقم ٤٢٥ الغى في حد ذاته الاتفاقات السابقة المعقودة بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين قول هراء . هذه الاتفاقات شأن محض داخلي ، ولا يلغيها الا احد الطرفين اوكلاهما . لا علاقة للامم المتحدة بها على الاطلاق .

٤ ـ ولذلك ، القول انه يمنع على الفلسطينيين ، بموجب هذا القرار ، الرجوع الى الجنوب ، او البقاء فيه حيث ما زالوا الآن موجودين ، قول خاطىء ، طالما أن الدولة اللبنانية راضية عن وجودهم حيث هم ، وطالما انها لم تلغ اتفاقاتها معهم ، فلهم الحق في البقاء ، والرجوع ، حتى مسلحين ، شرط الا يخلوا ؟ بـ « السلم والامن الدوليين » .

٥ ـ القول ان لبنان ، بموجب هذا القرار ، فاز بضمانات دولية جديدة قول خاطىء . ليس في هذا القرار ضمان واحد لم يكن مؤمنا للبنان من قبل .

٦ ـ غير معروف بعد كيف ستتصرف اسرائيل بالضبط ، حتى ولو طبق هذا القرار ، في حال حصول اعتداء جديد عليها من الاراضي اللبنانية . انها سذاجة تامة ان نتصور انها ستبقى مكتوفة اليدين .

٧ ـ هم الامم المتحدة « السلم والامن الدوليين » وليس اي شيء محض لبناني .

٨ ـ اذا فسرت الدولة اللبنانية قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ على غير ما شرحت اعلاه ، فالمجلس وحده هو الحكم الاخير في قبول او عدم قبول تفسيرها . القرار قرار مجلس وليس قرار الدولة اللبنانية ، وله وحده الحق في تفسيره كما يشاء بل كما وضعه . هذا يعني ان الامر في تلك الحال يعود الى المجلس ذاته لبته ، والبت هذا يخضع لمفعول الفيتو . ونستطيع ان نكون متأكدين من ان كل تفسير لا يقبل به الفلسطينيون سيجدون ، في الظروف الحاضرة ، من يمارس لهم حق الفيتو ضده .

٩ ـ ان الاحلام اللذيذة التي يطرب لها بعض اللبنانيين اليوم في شأن قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ ليست سوى احلام يقظة . انها لا تعني شيئاً موضوعياً واقعياً من حيث شرع الامم المتحدة . مشاكلنا على العموم لا تزال كما كانت . ولن تحل دوليا الا باعادة عرض القضية اللبنانية برمتها من جديد على الامم المتحدة ، واشك في ان الدولة اللبنانية تريد ذلك او تستطيعه ، واشك في ان الدولة اللبنانية تريد ذلك او تستطيعه ، وحتى ان ارادته واستطاعته فسيف الفيتو سيبقى مسلطاً على كل شيء ويظهر ان الفلسطينيين امنوا استعمال هذا السيف لمصلحتهم في كل امر يعتبرونه حيوياً لهم . ولا يغيبن عن بالنا ان الصين لم تشترك في التصويت على مشروع القرار ، الرقم ٤٢٥ والاتحاد السوفياتي لم يصوت معه بل اكتفى بمجرد الاستنكاف ، ولم ينقضه لا لسبب سوى ان القرار شدد على الانسحاب الاسرائيلي ، وهذا ما يريده الفلسطينيون ، ولم يشر بكلمة واحدة الى الوجود الفلسطيني . واذا لم ترد الدولة اللبنانية اولم تستطع هذا العرض الشامل الكامل من جديد على مجلس الامن ، او اذا كان هذا العرض لا يجدي نفعاً بسبب تأمين الفيتو (حق النقض) ضد اي قرار ناجم عنه ، فهناك طرق اخرى لطرح القضية اللبنانية دولياً خارج الامم المتحدة .

١٠ ـ ومع ذلك ، فمجرد أن مجلس الامن قد قبض الآن على ناحية ، وان جزئية ، من القضية اللبنانية ، قد يفتح امامنا في المستقبل مجالات لتعميق هذا القبض وتوثيقه وتوسيعه ، مع العلم ان هذا امر عسير جدا في وجه الفيتو المتربص بنا عند كل خطوة ومحاولة . ووراء الفيتو عالم هائل يقظ واع باسره ، يختط وينظم ويعارض ويعاند .

الرابية ، لبنان
١٩ نيسان ١٩٧٨

٤ ـ

آ ـ « بيان تاريخي هام »[1]

أصدر مجلس قيادة الثورة في القطر العراقي ، وبحضور الرفيق ميشيل عفلق الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ونائب الامين العام ـ الرفيق أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية ـ والامين العام المساعد الرفيق صدام حسين والرفاق اعضاء القيادتين القومية والقطرية وقيادة القورة البيان التالي :

ايها الشعب العراقي العظيم

يا جماهير الامة العربية المناضلة

منذ اعلان نتائج مؤتمر كامب ديفيد م . . والجماهير العربية تعاني من القلق المصيري العميق على حاضرها ومستقبلها . . . بسبب خطورة المؤامرة الاجرامية والخيانية التي اسفر عنها المؤتمر . . وقد تابع مجلس قيادة الثورة . . باجتماعات منفردة . . ومشتركة . . مع قيادتي الحزب القومية والقطرية تطورات الاحداث وردود الافعال في الوطن العربي . . ورغم الالم الذي عبرت عنه الجماهير العربية في كل مكان . . والشجب والاستنكار الذي اعلنته ضد المؤامرة والخيانة . . فان خلاصة المواقف الرسمية والشعبية ضد هذه الاتفاقيات الخيانية الخطيرة . . لم ترق الى المستوى التاريخي في الرد الحازم على هذه

---

١ ـ وكذلك « اختلفوا فيما بينهم سياسيا واتفقوا على قبول مبادرة العراق » الحوادث العدد ١١٤٤ ـ ٤٥ ، الجمعة ١٣ تشرين الاول ، ١٩٧٨ ، ص ١٢ ـ ١٣ . وراجع كذلك فلسطين الثورة ، العدد ٢٣٢/٤١٦ الاربعاء ٣/ تد/ ١٩٧٨ ، ص ١ و٣ .

المؤامرة الخطيرة التي تمس مصير الامة وحقوقها وكرامتها . . وكان واضحا ان الساحة العربية تنتظر فارسا مجربا . . قادرا على مواجهة التحديات . . والارتفاع الى المستوى الذي يقدر على تبديد الظلام الدامس . . وازالة خيبة الامل التي كادت ان تاخذ طريقها الى نفوس اوساط واسعة من الجماهير العربية .

ان انظار الشعب العربي في كل مكان . . كانت تتجه الى ثورتكم العظيمة في هذا القطر . . والى حزبكم الباسل الذي حمل شرف الامانة . . ومسؤوليات النضال القومي لمايزيد على الثلاثين عاما . . وكان لا بد ان يقف حزبكم وقفة تاريخية شجاعة . . ان تبري ثورتكم مجسدة كل معاني المسؤولية التاريخية . . وثقل تاريخ العراق القديم والحديث . . للدفاع عن شرف الامة . . كما حصل في الماضي السحيق . . وفي الماضي القريب . . وبعد دراسة مستفيضة للاحتمالات والظروف العربية والدولية . . واسترشادا بتوجيهات القيادتين القومية والقطرية للحزب . . قرر مجلس قيادة الثورة ما يلي :

أولا ـ اعتبار العراق . . كما كان شأنه دائما . . جزءا من الجبهة العسكرية الشمالية المواجهة للعدو الصهيوني . . ومن أية جبهة ملاصقة للكيان الصهيوني تتهيأ فرص تحريكها ضد العدو في المستقبل . ويعلن العراق استعداده الفوري لأرسال قوات عسكرية فعالة الى الساحة السورية من اجل تأمين القوة العربية القادرة على مواجهة العدو . واحباط المخططات الاستعمارية والصهيونية . . التي تستهدف تركيع الامة العربية وتمرير الحلول والتسويات المهينة لشرفها . . والماسة بحقوقها التاريخية . واننا لنناشد الحكومة السورية . . . وان تتجاوب بصورة كاملة مع هذه الخطوة القومية التاريخية وان تتخذ الاجراءات اللازمة لتسهيل عملية تواجد قطعات الجيش العراقي على الخطوط الامامية للجبهة مع العدو .

ثانيا ـ ان فداحة الاخطار التي تترتب على خروج مصر من الصراع العربي ـ الصهيوني في حالة تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد . . تتطلب من جميع الحكومات العربية وقفة جدية ومسؤولة للحيلولة دون تنفيذ هذه الاتفاقيات . . ويدعو العراق الى التشاور من اجل عقد مؤتمر قمة عربي يتم فيه تدارس الوضع العربي . . . والاتفاق على خطوات عربية جدية مشتركة . . تحول دون قبول اي طرف عربي بأي حل يمس الحقوق والقضايا القومية المصيرية . . ويعرض الامة العربية الى أخطار الانقسام والتشتت . . ويعبر العراق عن استعداده لاستضافة هذا المؤتمر .

ثالثا ـ وتقديرا من العراق للظروف الاقتصادية الخانقة التي عانت منها مصر لسنوات طويلة . . ولما كان نجاح العرب في افشال تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد . . واعادة مصر الى حظيرة العمل العربي المشترك يرتب على مصر اعباء مالية لا طاقة لها بها وحدها . . وفي حالة استعداد الحكومة المصرية للتخلي عن اتفاقيات كامب ديفيد . . يدعو العراق الاقطار العربية المقتدرة ماليا الى انشاء صندوق قومي . . يتولى مساعدة مصر وتأمين احتياجاتها المالية . . كما يتولى تأمين المتطلبات المالية لجبهات المواجهة الغربية والشمالية الشرقية . . والمتطلبات المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولصمود الشعب العربي الفلسطيني في الارض المحتلة . . وذلك وفقا لاتفاقية توقعها . . وتلتزم بها الاطراف المعنية . . وبرعاية الاسرة العربية كلها . . ويقترح العراق ان لا تقل تخصيصات هذا الصندوق عن تسعة مليارات من الدولارات سنويا . . قابلة للزيادة بضوء احتياجات المعركة . . ولمدة عشر سنوات .

كما يقترح ان تكون حصص المشاركة كما يلي :

١ ـ العراق : مليار دولار
٢ ـ ليبيا : مليار ونصف مليار دولار .
٣ ـ الجزائر : نصف مليار دولار .
٤ ـ السعودية : ثلاثة مليارات دولار .
٥ ـ الكويت : مليار ونصف مليار دولار .
٦ ـ قطر : نصف مليار دولار .
٧ ـ الامارات العربية : مليار دولار .

على ان يخصص من هذا الصندوق خمسة مليارات دولار مساعدة سنوية خاصة لمصر . . وتخصص المبالغ الاخرى لجبهات المواجهة من اجل تغطية الاحتياجات العسكرية على طريق الصمود والتحرير .

يا جماهير الامة العربية المناضلة . .

ايها الشعب العراقي العظيم .

في ظروف المحن القاسية . . تمتحن المبادىء والعزائم . . ويمتحن شرف المواطنية والانتماء الى الامة . . واننا في هذه الوقفة التاريخية . . نتجاوز بروح قومية عالية . .

المحاولات غير الشريفة التي صدرت عن اطراف معروفة للاساءة الى حزب البعث العربي الاشتراكي . . والى الثورة في القطر العراقي . . وبقصد ا اضعاف حماسهما الثوري تجاه قضية فلسطين والنضال العربي ضد المخططات الاستعمارية والصهيونية . . وقد فات تلك الاطراف ان العراق كان له دائما شأن معروف في النضال ضد الصهيونية وتحرير فلسطين . . منذ عهد الاشوريين والبابليين . . وفي عهد صلاح الدين الايوبي . . ثم في حرب ١٩٤٨ وحرب تشرين ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا . وان حزب البعث العربي الاشتراكي كان له شرف النضال القومي منذ اكثر من ثلاثين عاما . . وقد عرفته سوح النضال بايمانه الصلب بالمبادىء القومية . . وباستعداده العالي للتضحية من اجلها . . وان شرف المبادىء وقيم النضال في هذا الظرف العصيب يلقيان على عاتقه من جديد مهمة الدخول في الساحات الصعبة . . دخول الفرسان البواسل . . للذود عن شرف الامة وحقوقها التاريخية .

ايتها الجماهير العربية في كل مكان . .

اننا عندما نخوض معركة الشرف . . رغم ما يترتب عليها من تضحيات . . فاننا نستند الى استعدادكم العالمي للتضحية والرد على المؤامرة بما تستحق . . كي تأخذ الامة العربية مكانتها اللائقة حرة كريمة . . وتؤدي دورها العظيم في البناء الحضاري من اجل خدمة البشرية على أسس العدالة والحق والسلام . . واننا لنهيب بابناء شعبنا العراقي العظيم ان يرفعوا طاقاتهم في العمل والنضال . . لان التاريخ قد اختارهم مرة اخرى . . كما اختار اسلافهم من قبل . . للذود بشرف عن الامة . . وعن فلسطين المغتصبة . . واننا ندعو كل الاصدقاء والمناضلين من اجل الحق والحرية في كل مكان في العالم . . الى مناصرة العرب في نضالهم العادل . . من اجل التحرير و واستعادة حقوقهم من المشروعة .

مجلس قيادة الثورة
١ تشرين الاول ١٩٧٨

ب - عن الهيرالدتربيون[1]

« العلاقة بين « بلير هاوس »
وبيت الدين

الان وقد بدأ الدبلوماسيون المصريون . والاسرائيليون اجتماعاتهم في « بلير هاوس » بواشنطن لتقرير مصير تلك الاراضي التي كانت في يوم من الايام طرقا لحملات جيوش الفراعنة ، والملوك والخلفاء فان هناك مؤتمرا اخر يعقد اليوم في بيت الدين جنوبي بيروت تشترك فيه بعض الدول العربية لمناقشة مصير لبنان .

وهذان المؤتمران سيترك الواحد منهما اثارة العميقة على الاخر على الرغم من التباعد الجغرافي والتاريخي بينهما . ذلك لان اي تطور تشهده الساحة اللبنانية سيكون له معنى واهمية ملحة بالنسبة لاسرائيل . فلو استطاع المسلمون والمسيحيون اللبنانيون في نهاية الامر العودة الى التعايش السلمي في بلادهم ، فان ذلك سيكون في حد ذاته قدوة للشرق الاوسط برمته ، حيث سيدرك الجميع انه يمكن مناقشة الاختلافات الدينية .

واذا ما قدر للمخاوف الكتائبية تجاه نوايا السوريين في لبنان ان تزول من خلال عملية مفاوضات ، فان ذلك سيدفع بالامل الى ما يدور داخل « بلير هاوس » . واذا ما تم ايضا حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، فان هذا سيبعث الاستقرار في الحدود اللبنانية الاسرائيلية ، ويمنع بالتالي حدوث الغارات المتبادلة بين الفدائيين والاسرائيليين ويخفف من حدة التوتر في لبنان المسكين .

وهذه الاشياء لو قدر لها ان تحدث ستوجد اشارات وعلامات استفهام جديدة حول مسالة الضفة العربية وقطاع غزة ، على الرغم من انها لن تؤدي الى حلها .

هيرالد تريبون

---

١ - راجع كذلك صباح الخير ، العدد ١٦٦ ، السبت ٢١/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣٧ .

ج - عن الايكونوميست :

« لبنان امام خيارين »

منذ ان دخل السوريون الى لبنان . اكتسبوا عداء اطراف عديدة ، على الرغم من انهم يشعرون من خلال وجهة نظرهم بانهم يقومون بواجب قومي تمليه عليهم مصالحهم ومصالح جيرانهم ففي بداية الامر واجهوا معارضة الفلسطينيين وانصارهم من القوات المشتركة بعد ان منعوهم من تحقيق نصر نهائي على قوات التحالف الكتائبي اثناء الحرب الاهلية . والان يواجهون حقد ونقمة الكتائبيين . نظرا لانهم يقفون بقوة في وجه محاولاتهم الانفصالية المعادية للشعور القومي العربي . .

ان المعارك الاخيرة بين الطرفين تظهر امرين اثنين بوضوح ، الاول ان السوريين يستجيبون للضغط الذي يتعرضون له وخير دليل على ذلك قبولهم بقرار وقف اطلاق النار الذي صدر عن مجلس الامن الدولي ، والامر الثاني هو ان الكتائبيين ما زالوا مصممين على مواصلة التحدي .

ولم تشهد الساحة اللبنانية خلال العامين اللذين اعقبا الحرب الاهلية اي تقدم فعلي ملموس نحو انهاء الصراع العنيف هناك . فلو سحب السوريون قواتهم لدارت رحى الحرب من جديد بين اللبنانين والاسرائيليين من جهة والفلسطينيين واللبنانيين التقدميين من جهة ثانية . كما ان اي انسحاب جزئي للسوريين سيؤدي حتما الى انهيار النظام والامن في بيروت وغيرها ذلك لان المليشيات المسلحة في لبنان ما زالت تحتفظ بين يدي افرادها بكميات كبيرة من السلاح .

ولبنان ايضا ما زال يفتقر الى السلطة المركزية الفعالة . ولم يستطع حتى تكوين جيش او

---

١ - راجع كذلك صباح الخير ، العدد ١٦٦ ، السبت ٢١/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٣٦ .

قوة بوليس تستطيع التأثير على مجرى الاحداث . وليس في الساحة اللبنانية سوى خيارين احلاهما مر فأما ان تدمر القوات الكتائبية وتنتهي الى الابد ، واما ان وأما ان تستأنف الحرب الاهلية بانسحاب السوريين . وكلا الحالين سيؤدي بالتاكيد الى نشوب صراع عربي اسرائيلي اعم واشمل .

ولذا فلا بد ان يكون هناك طريق ثالث . وليس هذا الطريق هو ابدال القوات السورية بكاملها بقوات اخرى غير سورية . والمعروف ان القوات الدولية التي ارسلت الى جنوب لبنان وجدت نفسها تعيش في عالم مجنون يفتقر الى السلطة المركزية . ولذا فان اقصى ما يمكن ان يتحقق من وراء تواجد قوات دولية في بيروت اذا ما تم ذلك هو الاشراف على وقف اطلاق النار وعزل الكتائبيين واللبنانيين والتقدمين عن بعضهم البعض هذا وهو ما يريده معظم الكتائبيين . لكن معظم جيران لبنان يريدون ان يعود المسلمون والمسيحيون في لبنان كما كانوا ذي قبل ليس كل المارونيين يريدون تقسيم لبنان ، فشمعون واتباعه يريدون ذلك لكن بيار الجميل يتحدث عن نظام فيدرالي اما اتباع فرنجية فيوالون السوريين والان حيث تلقى اتباع شمعون ضربات موجعة ، وحيث هاجر العديد من ابناء الطائفة المارونية خارج لبنان . لم يبق الكثير امام شمعون كي يستطيع من خلاله اقامة دولته الانفصالية . اما النظام الفيدرالي الذي يتحدث عنه الجميل ، فيمكن تحقيقه ، اذا ما تم تحديد الاطراف المعنية بدقة ، وتم ايضا اقناعهم بضرورة التفكير ، والتحدث مع بعضهم البعض برؤية ودون تعصب .

ان الميزان اللبناني حساس جدا ولكن ليس هناك اي قدسية . في الهيكل الاصلي للبنان يحول دون المساس به فلقد كان اقتسام السلطة الذي انهار اثناء الحرب الاهلية ، مجرد ميراث تلقاه اللبنانيون من التصميم الفرنسي على اقامة دولة مسيحية في حوض البحر المتوسط .

ومن خلال التركيبة اللبنانية استطاع ابناء الطائفة المارونية السيطرة على المراكز الحساسة في تلك البلاد . ولم يكن عددهم هو السبب وراء امتيازاتهم . وفي الوقت نفسه استطاع العديد من ابناء الطوائف الاسلامية والمسيحية الاخرى في لبنان الاثراء والازدهار . ولكن الدعوة العالمية التي كانت تنادي قبل الحرب الاهلية بانصاف الغالبية المسلمة ، لم يكن بالامكان مطلقا تجاهلها . لم يكن الحاضر يجب على الك الاصغاء لها بانتباه .

وعلى كل يمكن القول ان السوريين يرغبون في الخروج من لبنان شريطة ان يتحقق ذلك

دون تعريض انفسهم للخطر . من خلال عودة الحرب الى لبنان . وبالتالي تصاعد احتمال استدراجهم الى مواجهة مع اسرائيل في وقت لا يريدون فيه حدوثها .

وهذا يعني ان السوريين قد يكونون مستعدين للاصغاء لاقتراحات معتدلة تؤمن لهم مخرجا مشرفا من لبنان . وبما ان الرئيس الاسد مرتبط بعلاقات حسنة مع الغرب والشرق على السواء ، فانه لن يكون من الصعب تزويده بهذه المقترحات ، واذا ما اراد المتطرفون المتعصبون من عناصر التحالف الكتائبي المحافظة على بقائهم ، فان على البعض ومنهم الاسرائيليون اقناعهم بالتخلي عن مطالبهم الانفصالية .

د ـ عن الواشنطن بوست

« مبادرة كارتر حول لبنان »[1]

منذ انزال جنود البحرية الاميركية في بيروت عام ١٩٥٨ ، لم يحدث ان قامت الولايات المتحدة الاميركية بمبادرة شاملة نحو لبنان ، الى ان جاءت مبادرة الرئيس كارتر ، المتمثلة في الدعوة الى عقد مؤتمر عام حول لبنان ، ومنذ عشرين عاما كان لدى الولايات المتحدة القوة والدافع للتدخل بالقوة لوقف الصراع الطبقي والديني ، والذي زاده هولا التدخلات الاجنبية .

ولكن ليس لدى الولايات المتحدة اليوم لا الدافع ولا القوة الضروريان لهذا التدخل ، ومن هنا فان « التدخل » هنا مقتصر على الوسائل الديبلوماسية ، ان كانت الحاجة للتدخل ، تفرضها الالام الانسانية ، وما يجري من صراع دولي هناك .

وكانت ادارة كارتر قد اتخذت طوال العشرين شهرا الماضية ، موقفا متحفظا نسبيا من لبنان ، مركزة على محاولة الحفاظ على « الغطاء » والمساعدة في بناء قدرة الحكومة اللبنانية الضعيفة ، على فرض النظام الداخلي . ويرى الرئيس كارتر الآن ، ان قوة الدفع التي

---

١ ـ الواشنطن بوست ، راجع كذلك الحوادث ، العدد ١١٤٤ ـ ٤٥ ، الجمعة ١٣ تشرين الاول ١٩٧٨ ، ص ٣٠ .

ولدها كامب دايفيد ، وما كسبه شخصيا من مركز ، قد يكون توظيفها ممكنا في مجالات اخرى . . وفي رأينا انها مغامرة تستحق ان تخاض ، تخاض ، ومن المحتمل ان تلقى التأييد من داخل الولايات المتحدة الاميركية ، ذلك ان العطف في اميركا يتزايد بالنسبة الى ما يصيب لبنان ، خاصة نحو الاقلية المسيحية ذات النزعة الى الخصومة .

وكان لدى كارتر موقف اكثر شمولا ، فقد ارتأى عقد مؤتمر يضم ثلاثة او اربعة فرقاء : ١ ـ فريق يمثل الذين يعيشون هناك ـ بما فيه المعادلة الجديدة التي تشمل الى ٦٠٠.٠٠٠ فلسطيني ، والذي يشكل وجودهم مشكلة بالنسبة الى المسيحيين ٢ ـ وسوريا المسؤولة عن السلام في لبنان وسط الصراع الدائر بين المسلمين والمسيحيين ، واليمين واليسار ، واسرائيل التي تخشى من احلام سوريا بتحويل لبنان الى دولة مواجهة مع اسرائيل . ٣ ـ ودول اجنبية مهتمة بشؤون لبنان ، مثل فرنسا واميركا . ٤ ـ الامم المتحدة التي لها في لبنان حاليا قوة حفظ سلام .

ومن المفترض ان يتجاوز المؤتمر بحث قضية وقف اطلاق النار ، الى البحث عن المسيحيين والمسلمين ـ (وليس التقسيم) ذلك ان معادلة عام ١٩٤٣ ، عندما رضيت فرنسا باستقلال لبنان قد تجاوزها الزمن .

ومن الطبيعي ان تلقى مبادرة كارتر الكثير من التحفظ من قبل سائر الفرقاء المتنازعين ، خاصة من قبل سوريا التي انتقدت مؤتمر كامب ديفيد ، والتي تنظر بشك ازاء المبادرة الاميركية ، في الوقت الذي لاقت فيه خطة الرئيس الارتياح من بعض المناطق ، فقد كان لبنان واحة الديمقراطية والتعايش الديني ، والحضارة ، في العالم العربي ، وانها صرخة أتية من ذلك البلد لينبعث من جديد » .

٥ ـ آ ـ « مهارة فائقة صاغت القرار ٤٢٥ في الاسكان تحويل القوات الدولية في الجنوب الى قوات رادعة او قوات تفرض السلام

بقلم الدكتور جورج ديب

« الكتابة عن قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ صعبة ، لأن معطيات الكتابة حول هـ الموضوع لم تتوافر بعد ، سواء النص الرسمي بلغة الاصل لهذا القرار . او النص الرسمي للقرار ٤٢٦ . والى هذين القرارين تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي يشكل أساساً للقرار ٤٢٦ »[1]

أ ـ الجلاء ، مجلس الأمن ، المشروع الأميركي ، والفيتو الروسي .

إن الباحث عن حقيقة المفاهيم التي يتضمنها القرار الرقم ٤٢٥ ، لا بد له من أن يعود بالذاكرة الى العام ١٩٤٦ . فعني ذلك العام تقدم كل من لبنان وسوريا بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي يطلب فيها انعقاد المجلس للنظر في مسألة « جلاء الجيوش الأجنبية عن الاراضي اللبنانية والاراضي السورية » . وقد طغى على مناقشات المجلس موقف فرنسا وبريطانيا الدولتين المعنيتين مباشرة في جلاء جيوشهما عن سوريا ولبنان . فقالت فرنسا أنها تنسحب اذا انسحبت بريطانيا . وكذلك فعلت بريطانيا ، فقالت أنها تنسحب إذا انسحبت فرنسا الأمر الذي حمل رئيس الوفد السوري على ان يلاحظ ان موقف كل من الدولتين يذكره بحادثة ذلك القروي الذي جاء الى المدينة فرأى عموداً كهربائياً مسنوداً بكومة من الحجارة عند مفترق احد الشوارع . فتقدم القروي من الشرطي وسأله لماذا تضعون عمود الكهرباء في منتصف الطريق ؟ فأجاب الشرطي لتحذير السائقين من كومة الحجارة ، وسأل القروي عند ذاك ولماذا تضعون كومة الحجارة ؟ فأجاب الشرطي لكي نسند عمود الكهرباء . وبقيت مناقشات المجلس تدور في تلك الحلقة المفرغة اياماً عدة ، تقدم بعدها مندوب الولايات المتحدة الأميركية بمشروع قرار جاء فيه إن مجلس الأمن

١ ـ الكتابه عن قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ صعبة . لأن معطيات الكتابة حول هذا الموضوع لم تتوافر بعد ، سواء النص الرسمي بلغة الاصل لهذا القرار . او النص الرسمي للقرار ٤٢٦ . والى هذين القرارين تقرير الامين العام للأمم المتحدة الذي يشكل اساساً للقرار ٤٢٦ .

الدولي يطلب جلاء الجيوش الاجنبية عن سوريا ولبنان ـ « في أقرب وقت ممكن » .

وقد حاول المندوب السوفياتي أن يعدل او يستعيض عن هذه الفقرة بفقرة اخرى يحدد فيها زمن الجلاء بتاريخ محدد ، اعتقاداً منه بأن عبارة « في اقرب وقت ممكن » وضعت من اجل المماطلة والتسويف ، وبالتالي ، فان مشروع القرار الاميركي لن يؤدي ، في رأي المندوب السوفياتي ، الى جلاء الجيوش الأجنبية عن سوريا ولبنان ، وهو أمر يناقض سياسة حكومتها التي تريد القرار الاميركي على التصويت استعمل المندوب السوفياتي حقه في الفيتو ، ونقض مشروع القرار بالرغم من ان المشروع نال الأكثرية المطلوبة . وهكذا يكون المشروع الاميركي قد سقط بفعل الفيتو الروسي .

إلا أن المندوب الأميركي وقف وقال أن حكومته تلتزم بمشروع القرار الذي قدمته إلى المجلس وستعمل على تنفيذه بالرغم من سقوطه بسبب الفيتو الروسي .

وكما هو معلوم ، فقد نفذ القرار وتم جلاء الجيوش الاجنبية ، عن لبنان وسوريا .

للمراقب الحق في ان يستنتج من هذه الوقائع أن اميركا ١٩٤٦ هي غير اميركا ١٩٧٨ ، وأن اسرائيل لم تكن موجودة انذاك كما هي الحال اليوم ، وكذلك المشكلة الفلسطينية .

والواقع ، أن الهدف من تسجيل هذه الاحداث الآن محصور في ناحية معينة ، هي : الدلالة على أن مشروع القرار الأميركي الذي سقط في مجلس الأمن سنة ١٩٤٦ كان قراراً سياسياً . وقد نجح تنفيذه خارج اطار مجلس الأمن على رغم سقوطه فيه . وفي رأيي أن قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ هو ايضاً قرار سياسي قد ينجح او يفشل على رغم نجاحه في المجلس . بكلام آخر ، ان نجاح القرار الرقم ٤٢٥ في مجلس الأمن لا يعني بالضرورة النجاح في تنفيذه . فالتنفيذ يعتمد مبدأ عام لا يحتاج الى هذا التبريز اولا وأخيراً ، كما في العلاقة بين ٤٢٥ واجماع اللبنانيين ، الأمس ، على تضامن اللبنانيين ، والتفافهم حول رئيس الدولة والسلطة الشرعية .

ب ـ القوات الدولية لحفظ السلام ، والقوات الدولية لفرض السلام

القوات الدولية على نوعين : قوات لحفظ السلام أو المحافظة على السلام ويطلق عليها بالانكليزية Peace keeping و Peace maintaining . وقوات لفرض السلام ويطلق عليها بالانكليزية Peace enforcing وقوات حفظ السلام ينشئها مجلس الأمن الدولي بموجب الصلاحيات المعطاة له ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ، وهو الفصل

المتعلق بفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية . ومثال على ذلك القوات الدولية الموجودة في مصر .

أما قوات فرض السلام فهي تلك التي ينشئها مجلس الأمن بموجب الصلاحيات المعطاة له ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وهو الفصل المتعلق بالتدابير والعقوبات التي يتخذها المجلس لحل نزاع اصبح في رأي المجلس يهدد فعلا الأمن والسلم الدوليين . وتبدأ هذه التدابير بفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية ، وتنتهي بانشاء قوة دولية ضاربة لفرض السلام . ومثال على ذلك القوات الدولية في كوريا سنة ١٩٥٠ ، وهي قوات حاربت تحت علم الأمم المتحدة .

هذا التمييز بين القوتين له اهميته ، فهو يعطينا النتائج الأكيدة المترتبة على كل منهما : وهذه النتائج هي الآتية :

أولا ـ القوات الدولية لحفظ السلام ؟

أ ـ إن الشرط الاساسي لوجود هذه القوات على اراضي أية دولة من الدول هو قبول تلك الدولة المسبق بها . وما لم يحصل مثل هذا القبول فإن وضعها في أراضي الدولة المعنية هو أمر مستحيل . فالقوات الدولية على الأرض المصرية موجودة هناك بموافقة مصر ورضاها .

ب ـ تسحب هذه القوات عندما تطلب الدولة المعنية سحبها . ويقدم طلب الانسحاب الى الامين العام للأمم المتحدة الملزم بالاستجابة لهذا الطلب بعد التشاور مع لجنة شكلت خصيصاً لهذا الغرض ، علماً أن رأي اللجنة لا يلزم الأمين العام . ويذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت استجاب فوراً لطلب الرئيس جمال عبد الناصر بسحب القوات الدولية من سيناء العام ١٩٦٧ .

ج ـ الشرط الاخر الأساسي لوجود قوات حفظ السلام على اراضي أية دولة هو وقف اطلاق النار قبل مجيء القوات الدولية . فقوات حفظ السلام خاءت الى مصر بعد أن تعهدت مصر بوقف اطلاق النار وذلك عن طريق قبولها قرارات وقف إطلاق النار الصادرة عن مجلس الأمن .

كذلك الحال في قبرص .

لدخول ـ القوات الدولية لفرض السلام .

أ ـ إن الشرط الاساسي لوجود هذه القوات هو أن يقرر مجلس الأمن الدولي اولا ، أن المنطقة المعنية بالنزاع اصبح الوضع فيها يهدد فعلاً الأمن والسلم الدوليين ، وعليه فان لمجلس يقرر انشاء قوة تذهب الى منطقة . الاضطراب بغية فرض السلام . هذا يعني أن الموافقة المسبقة للدولة المعنية غير مطلوبة ، وعلى الأقل لا تشكل شرطاً اساسياً لدخول تلك القوات الى اراضيها ، هذا ما حصل في كوريا العام ١٩٥٠ .

ـ إن سحب هذا النوع من القوات ليس في يد الدولة المعنية ، بل إنه في يد مجلس الأمن الذي له وحده الصلاحية ليقرر في ما إذا كان النزاع لم يعد يهدد الأمن والسلم الدوليين ، وبالتالي ، لم تعد ثمة حاجة الى وجود تلك القوات .

ج ـ يمكن مجلس الأمن أن ينشىء قوة لحفظ السلام ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة في المرحلة الأولى ، ثم يعمل المجلس على تطوير تلك القوة فتصبح قوة لفرض السلام ، اي ضمن الفصل السابع من الميثاق . ومجلس الأمن هو وحده المرجع الصالح لاحداثمثل هذا التحول الا في حالتين : إذا عجز المجلس عن عقد اجتماعاته ، او إذا عجز المجلس عن القيام بمهماته بسبب تكرار استعمال الفيتو . فعني هاتين الحالتين ، يمكن نقل صلاحيات مجلس الامن إلى الجمعية العادية حيث لا يوجد فيتو ، وذلك بموجب القرار المعروف « باسم « العمل الموحد من اجل السلام » او قرار « دين أتشيسون » وزير الخارجية الأميركية ايام الحرب الكورية الذي وضع هذا القرار في تشرين الثاني ١٩٥٠ تفادياً لحق روسيا في استعمال الفيتو في المجلس . ومن المعلوم عندما اتخذ مجلس الأمن قرار الحرب الكورية كانت روسيا تقاطع المجلس بسبب عدم الاستجابة لطلبها لاحلال الصين الشيوعية مكان الصين الوطنية .

لننظر الآن وفي ضوء ما تقدم إلى القرار الرقم ٤٢٥ :

الاطار القانوني للقرار ٤٢٥ .

نلاحظ قبل كل شيء أن هذا القرار يقع ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة . وهذا القول مبني على كون القوات التي أنشئت بموجبه هي من نوع قوات حفظ السلام . وما يؤكد هذا القول هو ما جاء في الفقرة الأولى والفقرة الثانية من القرار . فقد ورد في هاتين الفقرتين « أن المجلس يعرب عن اهتمامه البالغ لتفاقم الوضع في الشرق

الأوسط . . ويعرب عن اقتناعه أن الوضع الحاضر يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط » أي أن المجلس ينوه بخطر . الوضع في جنوب لبنان على الأمن والسلم الدوليين ، ولكنه لا يؤكد هذا الخطر ، وهذا يعني أن القرار يقع ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة .

لهذا الاستنتاج اهمية خاصة هي ان القرار غير ملزم . ذلك أن الشرط الاساسي لتنفيذ القرارات المتخذة ضمن الفصل السادس من الميثاق هو قبول الفرقاء المعنيين بها .

بكلام آخر ، إذا كان الاطار القانوني للقرار ٤٢٥ هو الفصل السادس من الميثاق ، فان تنفيذ هذا القرار هو عمل سياسي محض .

القرار ووقف إطلاق النار

نلاحظ ثانياً ان هذا القرار لم يتضمن دعوة لوقف اطلاق النار ، كما هي العادة في مثل هذه القرارات . إن اقصى ما جاء في القرار لهذه الناحية هو نص المادة الثانية منه التي يدعو فيها مجلس الأمن اسرائيل الى أن توقف فوراً عملياتها العسكرية . والسبب الذي من اجله تجنب القرار ذكر الدعوة لوقف اطلاق النار هو كي لا يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية فريقاً في القتال يحق له أن يفاوض من المواقع التي وقف عندها القتال ، الأمر الذي يتعارض مع احد اهداف القرار وهو مساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الفعلية في المنطقة .

هذا بالطبع يفسر بعض العقبات التي تعترض مجيء قوات دولية إلى الجنوب ، ذلك أن بعض الدول قد احجمت عن ارسال وحدات قواتها لأنه لا يوجد تعهد ، رسمي من المتقاتلين بوقف اطلاق النار . فبعض الدول قد قبلت تأكيدات الأمين العام للأمم المتحدة لناحية قبول الفرقاء وقف اطلاق النار فارسلت جنودها الى الجنوب ، والبعض الآخر لم يكتف بتأكيدات الامين العام فقام باتصالاته الخاصة مع منظمة التحرير الفلسطينية كالسويد ، والنروج ، وأخيراً بعض الدول رفضت أن ترسل جنودها كلياً كرومانيا ، والنمسا ، وبوليفيا ، في غياب تعهد بقبول وقف إطلاق النار .

القرار ودور الأمين العام للأمم المتحدة

ما يميز القرار ٤٢٥ عن جميع القرارات الصادرة في تاريخ مجلس الامن الدولي هو المهارة الفائقة التي صيغ بها هذا القرار ، بحيث أنه يمكن القول ان القرار هو نتيجة عصارة أفضل

الادمغة . فمن ناحية الشكل صيغ هذا القرار بلغة سهلة وواضحة . اما من ناحية الجوهر ، فيتضمن القرار مفاهيم جديدة واتجاهات عديدة تصب كلها في اتجاه واحد هو اعطاء الولايات المتحدة الأميركية القدرة على التعامل ضمن مجلس الأمن الدولي ، مع أي اتجاه تسلكه التطورات في جنوب لبنان ، شرط أن يتوافر لها الحد من التعاون الروسي . ويظهر أن هذ الحد الأدنى من التعاون بين الدولتين موجود كما هو واضح من امتناع الاتحاد السوفياتي عن التصويت على القرار ، وهو امتناع ، يعني باللغة الديبلوماسية ، موافقة روسيا الضمنية على القرار .

إن ما يلفت في هذا المجال هو محاولة القرار الرقم ٤٢٥ تخطي !؟ دور الأمين العام للأمم المتحدة وحصر هذا الدور في امور تكاد تكون محض إدارية . فباستثناء المادة الرابعة من القرار التي تنص على أن مجلس الأمن يطلب من الأمين العام أن يبلغه خلال ٢٤ ساعة تقريراً عن التنفيذ ، فقد جاء القرار خلوا من أي ذكر آخر للأمين العام ، بعكس قرارات الأمم المتحدة السابقة في هذا المجال . فالقرارات التي أنشئت بموجبها قوات حفظ السلام في صحراء سيناء سنة ١٩٥٦ ، دارت كلها حول الأمين العام للأمم المتحدة لدرجة انه من النادر أن تمر فقرة أو مادة من دون ذكر الأمين العام .

الى ذلك ، ان محاولة التقليل من دور الأمين العام في القرار ٤٢٥ واضحة وصريحة في نص المادة الثالثة ، والتي تقول : « إن مجلس الامن ، يقرر ، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية ، ان يقيم فوراً تحت سلطته قوة الخ » وهذا النص يربط القوات الدولية في جنوب لبنان مباشرة في مجلس الأمن الدولي ، وهو أمر ينطبق على القوات الدولية لفرض السلام ، اي القوات التي يتم انشاؤها ضمن الفصل السابع لا الفصل السادس .

الواقع أن الأمين العام للأمم المتحدة يكون عادة هو المسؤول عن القوات الدولية لحفظ السلام ، وتعتبر هذه القوات مسؤولة تجاهه مباشرة وعبره تجاه مجلس الأمن ، بعكس القوات الدولية لفرض السلام التي تعتبر مسؤولة مباشرة تجاه مجلس الأمن .

وللدلالة على اهمية هذه الاستنتاجات يكفي ان يتصور المرء ان الحكومة اللبنانية قررت سحب القوات الدولية من اراضيها ، فمن الذي يبت بسحب هذه القوات ، هل هو الأمين العام ام مجلس الأمن ؟

حفظ السلام ، أم تثبيته ، أم فرضه ؟

يطلق على القوات الدولية الموجودة في جنوب لبنان اسم قوات حفظ السلام . ولهذا الاسم ما يبرره ، ذلك ان هذه القوات تعمل ضمن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة .

الا ان الغريب في ذلك كله هو ان القرار ٤٢٥ لا يأتي على ذكر حفظ السلام اطلاقاً . إن القرار يستعمل تعبيرا جديداً في هذا المجال هو تثبيت السلام والأمن الدوليين » . كما جاء في المادة الثالثة منه .

الواقع أن كلمة « حفظ » تعني إبقاء الشيء على حالة ووضعه . وهذا بالضبط ما تهدف إليه القوات الدولية لحفظ السلام ، أي ابقاء الوضع الذي كان سائداً قبل القتال ، او ابقاء الوضع كما هو عند وقف القتال .

اما التثبيت ، فيتضمن معنى الدعم الذي لا ؟ يمكن ان يكون إلا عن طريق نوع من التدخل . فإذا اتسع هذا التدخل واتخذ شكل حرب واسعة يصبح عند ذاك فرض وضع جديد بالقوة . وهذا بالضبط ما تهدف اليه قوات فرض السلام ، اي فرض السلام بقوة السلاح .

هذا التفسير يوضح لنا المهارة الفائقة التي صيغ بها القرار ، اذ انه عندما اناط بالقوات الدولية مهمة السلام في الجنوب لا حفظه أو المحافظة عليه ، فمعنى ذلك ان القرار قد تضمن امكانية تحويل القوات الدولية الى قوة رادعة الى الحد الذي تقف فيه على باب الفصل السابع من الميثاق دون الدخول فيه ، أي الى الحد الأقصى الذي تقف فيه هذه القوات على عتبة التحول إلى قوات لفرض السلام .

ولأنها قوات مهمتها أكثر من حفظ السلام ، فقد سمح للقوات الفرنسية أن تدخل فيها فالعرف يقضي بعدم السماح لعضو دائم في مجلس الأمن ان يدخل قواته في القوات الدولية لحفظ السلام .

القرار ٤٢٥ جيد ومفيد .

وفي رأيي أن هذا القرار هو جيد ومفيد . والأفكار الاولية التي طرحتها حوله تدل على أن الدول الكبرى ترى الوضع في الجنوب خطراً شديداً على لبنان ، والمنطقة ، وربما العالم . ولأن هذا الخطر شديد ، اتفقت الدول الكبرى على قرار صيغ في شكل يمنحها الحرية القصوى في الحركة لمعالجة اي اتجاه تسلكه التطورات .

ونظراً الى الخطر الشديد الذي يواجهه الوطن ، فقد اصبح من واجب اللبنانيين ، جميع اللبنانيين ، ان يتلفوا حول الرئيس الياس سركيس لمساعدته في تنفيذ القرار ٤٢٥ مفهوم واحد هو مفهوم سيادة لبنان ووحدة شعبه »[1] .

ب - « قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم ٤٢٥

ابدأ بالتعبير عن احترامي الكلي لشخص الدكتور شارل مالك وفكره ، كذلك لشخص الرئيس السابق شارل حلو وفكره ايضا .

ثم ابدى رأيا في ما كتبه كل منهما حول قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة الرقم ٤٢٥ ، راجيا ان يتسع صدرهما له .

لقد البس الدكتور شارل مالك القرار ٤٢٥ ثوبا هو من الضيق انه ادى الى خنق القرار اوكاد . واستطراداً ، طالب الدكتور مالك بتدويل القضية اللبنانية من جديد ، وذلك ما بطرحها برمتها على الامم المتحدة اذا كان هناك من سبيل لتخطي الفيتو ، واما بطرحها على التدويل خارج الامم المتحدة بطرق اخرى لم يفصح عنها .[2]

١ - النهار العربي والدولي ، السبت ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٨ السنة الاولى العدد ٥١ ، ص ٦ .

٢ - بقلم الدكتور جورج ديب .

اما الرئيس السابق شارل حلو ، فقد البس القرار ثوبا فضفاضا هو في الاتساع بحيث يشمل جنوب لبنان ، وكل لبنان ، والشرق الاوسط ، والعالم . فهو يرى ان القرار ٤٢٥ قد ربط بين الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي على ارض لبنان من جهة ، والامن والسلم الدوليين من جهة اخرى ، الى درجة اصبحت معها مشاكل لبنان الامنية هي مشاكل امنية للدول الكبرى ، واستطراداً طلب من اللبنانيين ان يتفاءلوا بالقرار لان انانية الدول الكبرى ستضطرها توسيع رقعة وجودها او مهمة قواتها والاهتمام بمشكلاتها ومشكلاتنا الامنية ، الواحدة تلو الاخرى . (وضع الرئيس حلو هذا المقطع في صيغة التساؤل ، لكنه عاد واكده في نهاية مقاله) .

اين اذن تقع حقيقة القرار ٤٢٥ من هذين التفسيرين ؟ في رأيي ان القرار هو اوسع بقليل من الثوب الذي البسه اياه الدكتور شارل مالك ، واضيق بكثير من الثوب الذي البسه اياه الرئيس السابق شارل حلو .

بيت القصيد في القرار ٤٢٥ هو الفقرة الثالثة المقررة ، وخصوصا عبارة « اعادة الامن والسلم الدوليين » الواردة فيها . وفي ما يأتي النص الحرفي لهذه الفقرة :

« ان مجلس الامن يقرر ، في ضوء طلب حكومة لبنان ، ان يقيم فورا تحت سلطته قوة امم متحدة موقتة لجنوب لبنان ، وذلك للتثبت من انسحاب القوى الاسرائيلية . ولاعادة السلم والامن الدوليين ، ولمساعدة حكومة لبنان على تامين رجوع سلطتها الفعالة الى المنطقة ، على ان تتألف قوةالامم المتحدة هذه من عناصر تابعة لدول اعضاء في الامم المتحدة .

بكل بساطة ووضوح ، هذه الفقرة تعني ان القرارينطلق من واقع اساسي موجود في الجنوب هو ان وجود القوات المسلحة الاسرائيلية في الجنوب يشكل تهديدا للامن والسلم الدوليين ، وان وجود قوى اخرى مسلحة هو ، في غياب السلطة اللبنانية ، مهدد للامن والسلم الدوليين بقدر ما هو سبب للوجود الاسرائيلي المسلح في جنوب لبنان . وبالتالي ، فان هدف القرار هو ازالة هذا الوضع الذي يهدد الامن والسلم الدوليين ، اي اخراج الجنوب من الصراع الموجود فيه ، واعادته الى اصله اي الى السلطة اللبنانية ، وذلك عن طريق :

اولا : دعوة اسرائيل الى سحب قواتها الى الحدود الدولية . (هذا المطلب يشكل تأكيدا لاتفاق الهدنة اللبناني - الاسرائيلي للعام ١٩٤٩) .

ثانيا : اعادة بناء (Restore) السلطة اللبنانية في الجنوب .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، انشأ مجلس الامن الدولي قوات موقتة ناط بها تنفيذ هذه المهمة على مرحلتين وليس على ثلاث مراحل كما يتبادر الى الذهن هما :

المرحلة الاولى : التثبت من انسحاب القوى الاسرائيلية الى الحدود الدولية .

والمرحلة الثانية : اعادة بناء السلطة اللبنانية في الجنوب ، وهذا يعني منع وجود اية قوات مسلحة من شانها ان تعيق عملية رجوع السلطة اللبنانية الفعالة الى المنطقة ، اي ان القرار يعطي القوات الدولية الحق في نوع من الاشراف على هذه القوات المسلحة الاخرى ليس فقط لجهة تهديدها الامن والسلم الدوليين ، بل ايضا لجهة اعاقتها لرجوع سلطة الدولة اللبنانية الفعالة الى المنطقة . وهذا كله ريثما تستعيد الدولة اللبنانية سلطتها الفعالة كاملة على الجنوب ، وعندئذ يكون القرار ٤٢٥ قد اتم مهمته .

هذا هو في رأيي التفسير الصحيح للقرار الرقم ٤٢٥ . وللدلالة على ان هذا التفسير هو صحيح وسليم ، فاني استشهد ببعض المقاطع من التقرير الذي وضعه الامين العام للامم المتحدة فالدهايم حول انشاء القوات الدولية ، وهو التقرير الذي تبناه مجلس الامن الدولي برمته في القرار ٤٢٦ ، واصبح بذلك جزءاً لا يتجزأ من القرار الرقم ٤٢٥ .

جاء في تقرير الامين العام للامم المتحدة ما يأتي : « ستجهز القوات الدولية باسلحة ذات طابع دفاعي . ولن تستعمل القوة الا في حال الدفاع عن النفس . والدفاع عن النفس يتضمن (حق هذه القوات في مقاومة كل محاولة مسلحة تهدف الى منع القوات الدولية من تنفيذ الواجبات التي القاها على عاتقها مجلس الامن) » .

ماهي هذه الواجبات ؟

يقول الامين العام :

« اني اتصور (وقد اصبح هذا التصور اجراء اقره مجلس الامن في القرار ٤٢٦) ان تنفيذ المسؤوليات التي وضعها المجلس على عاتق القوات الدولية سيتم على مرحلتين : في المرحلة الاولى ، تثبت القوات الدولية من انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية الى الحدود الدولية . وبعد ان تتم هذه المرحلة ، ستعمد القوات الدولية الى انشاء منطقة عمليات لها كما هو محدد وان تحافظ على هذه المنطقة . وفي هذا الخصوص ، على

القوات الدولية ان تشرف على وقف القتال ، وان تتأكد من ان منطقة عملياتها اصبحت منطقة سلام ، وان تسيطر على كل التحركات ، وان تتخذ جميع التدابير التي تراها ضرورية لاعادة بناء السيادة اللبنانية الفعالة » .

« ان الامين العام ينشىء هذه القوة على اساس انها تمثل تدبيراً مؤقتا ، وذلك ريثما تتمكن الحكومة اللبنانية من ممارسة مسؤولياتها الكاملة في جنوب لبنان .

ان من يقرأ هذا الكلام لا بد ان يستنتج ان المهمة الموكولة الى القرار ٤٢٥ تطابق مع نواح كثيرة مهمة قوة الردع العربية ، وان المسؤوليات الملقاة على عاتق قوة الردع العربية هي نفسها الملقاة على عاتق القوات الدولية في الجنوب ، ناقصا بالطبع التثبت من الانسحاب الاسرائيلي وبعض الامور التفصيلية الاخرى كاعادة المهجرين . حتى انه ليخيل ان ما على المرء سوى ان يستبدل بعبارة « القوات الدولية » في كلام الامين العام عبارة قوة الردع العربية ، ليتضح له ان القوات الدولية جاءت ، من حيث الجوهر ، لتكمل في الجنوب الدور الذي قامت وتقوم به قوة الردع العربية في بقية لبنان .

الواقع انه ليس غريباً اطلاقاً ان يهدف القرار الرقم ٤٢٥ الى تنفيذ ما يشبه المرحلة الثالثة من اتفاق شتورة في الجنوب ، اي اكمال دور قوة الردع العربية التي تشكل القوة الوحيدة المتوفرة للشرعية اللبنانية في الوقت الحاضر . بل اني اذهب الى ابعد من ذلك واطرح تفسيراً للقرار ٤٢٥ هو الآتي :

ان اي تفسير لهذا القرار يتناقض مع تنفيذ اتفاق شتورة ومع مهمة قوة الردع العربية هو تفسير لا اساس له في القانون لانه يناقض الشرعية اللبنانية ويناقض ميثاق الامم المتحدة وذلك للاسباب الآتية :

اولا : ان القرار ٤٢٥ اتخذ بناء على طلب الحكومة اللبنانية . فكيف يمكن ان يكون مناقضاً لشرعيتها التي تعتبر قوة الردع العربية جزءاً منها ؟ والمبرر الوحيد للاستعانة بقوة دولية اضافية الى قوة الردع الشرعية هو ان يكون عمل هذه القوة الدولية محصورا في المنطقة التي لم تتمكن القوة الشرعية ، وهي قوة الردع العربية ، من الوصول اليها لاسباب لا تخفى على احد .

ثانيا : من الواضح تماماً ان الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة المتعلق بفض النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية يؤكد على ضرورة احترام التدابير المتخذة قبل اي

قرار يتخذه مجلس الامن للحفاظ على السلم والامن في المنطقة موضع النزاع (المادة ٣٦ من الميثاق) وقوة الردع العربية هي حكماً من هذه التدابير .

ثالثا : ان ميثاق الامم المتحدة يقوم في شكل جلي عل تشجيع قيام المنظمات الاقليمية المساعدة والمكملة لمجهود هيئة الامم المتحدة واجهزتها ومنها مجلس الامن . وقد افرد الميثاق المذكور فصلا كاملا لهذه المنظمات (المواد ٥٢ ـ ٥٣ ـ ٥٤ ـ من الميثاق) . وجامعة الدول العربية هي احدى هذه المنظمات التي تعتبر مكملة في مجهوداتها لاهداف الميثاق ومقاصده . وعلى ذلك ، فان مقرراتها تعتبر اصلا ، تكملة مقررات مجلس الامن . ولما كانت قوة الردع العربية قد انشئت بقرار من الجامعة العربية ، فان اي قرار يصدر عن مجلس الامن لا يمكن الا ان يعتبر قانونيا مكملا له . وهكذا يتضح ان القوات الدولية ليست غير متناقضة مع قوة الردع العربية فحسب ، بل هي مكملة لها بالتاكيد .

في ضوء ذلك كله ، لنحاول اعادة قراءة قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ ، فيتضح لنا ما يأتي :

اولا : ان النص في الفقرة المقررة الاولى من القرار والمتعلقة بالدعوة الى الاحترام الصارم لسلامة اراضي لبنان وسيادته الخ . . ليست مجرد تذكير بتحصيل حاصل نص عليه في ميثاق الامم المتحدة ، لكنها تشكل ، في ضوء الاجتياح الاسرائيلي الذي يعتبر واقعاً مستجداً ، ممارسة عملية لمبادىء اعلنتها الدول الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة الناحية بالذات من قرار مجلس الامن فأعلن في مستهل جلسة مجلس الوزراء التي اعقبت صدور القرار انها اهم نقطة فيه .

ثانياً : ان القرار يؤكد اتفاق الهدنة اللبناني ـ الاسرائيلي للعام ١٩٤٩ ، ذلك الاسرائيلي للعام ١٩٤٩ ، ذلك الاتفاق الذي تصر اسرائيل على الغائه لانه ينص على ان الحدود بين لبنان واسرائيل هي نفسها الحدود الدولية التي كانت قائمة بين لبنان وفلسطين ، علما ان هذا الاتفاق هو وثيقة قانونية تعاقدية بين الطرفين عقدت باشراف مجلس الامن ضمن اطار الفصل السابع من الميثاق كما جاء في استهلال الاتفاق . ولا يخفى لما لهذا الاتفاق من اهمية بالنسبة الى لبنان . وتقرير الامين العام الذي فسر فيه القرار ٤٢٥ يؤكد اتفاق الهدنة اذا جاء في التقرير : « ان انهاء عمل القوات الدولية من قبل مجلس الامن لن يؤثر في استمرار عمل لجنة مراقبة اتفاق الهدنة المشتركة كما هو منصوص عليه في قرار سابق لمجلس الامن المتضمن في الوثيقة الرقم .

ثالثا : تبين مما تقدم ان القرار الدولي لا يلغي اتفاق القاهرة ، لكنه يؤدي في نطاق التدابير المتخذة المساعدة السلطة اللبنانية على الرجوع الى بسط سيادتها على المنطقة الى تجميد نواح عسكرية من تنفيذ هذا ريثما تستكمل السلطة اللبنانية ممارسة سيادتها الكاملة على الجنوب .

رابعا : مع ان القرار لا يشمل مباشرة وصراحة بالنص الوجود الفلسطيني المسلح في الجنوب ، الا أن القرار يتعلق بهذا الوجود من ناحيتين : ناحية امكان اعاقته لعودة السلطة وناحية امكان تهديده الامن والسلم الدوليين ، وبمقدار ما يتعلق القرار بالوجود الفلسطينين من هاتين الناحيتين يتعلق ايضاً بأية قوة مسلحة اخرى في الجنوب غير قوة السلطة الشرعية .

خامسا : يعطي القرار الحق للقوات الدولية في ان تقاوم وجود القوى الاسرائيلية المسلحة في الجنوب في حال رفضها الانسحاب كما هو واضح من تفسير الامين العام للقرار كما هو مذكور اعلاه .

سادساً : ومع أن القرار لم يذكر قوة الردع ، فقد تبين مما سبق أنه لا يتعارض معها وانما كان من اسباب اتخاذه عدم تمكن قوة الردع من الوصول الى الجنوب لاسباب تتعلق بالمنطقة ، ومن الناحية النظرية على الاقل ، ليس هناك ما يمنع اذا زالت هذه الاسباب ، ان يمتد نطاق عمل قوة الردع ، القوة الشرعية للسلطة اللبنانية ، بحيث يشمل منطقة الجنوب ايضاً . اهمية هذا القول من الناحية العملية هو ان القرار الرقم ٤٢٥ يترك الباب مفتوحاً لاقامة تنسيق بين القوات الدولية وقوة الردع العربية في الجنوب لكنه يوصد الباب امام اقامة تنسيق بين القوات الدولية وقوة الردع العربية خارج نطقة الجنوب لاسباب المذكورة سابقاً »[1] .

---

١ ـ النهار ، الاربعاء ٣ ايار سنة ١٩٧٨ ، ص ٨ .

٦ ـ محمد المجذوب ، « المطالبة بالبوليس الدولي في لبنان[1] »

٧ ـ حرب الليطاني تلك الحرب الفاشلة [2]

هذا واحد من عدد من المقالات كتبها الصحفي الاسرائيلي اوري افنيري حول الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان . والمقال يتناول الناحية العسكرية من افغزو مبينا ان العمل العسكري الذي قامت به تل ابيب لم يؤدي الى شيء من اهدافه . بل انه على العكس من ذلك ادى الى نتائج عسكرية وسياسية ايجابية جدا لدى م . ت . ف . كما ان عملية الغزو الاسرائيلي قد افتقرت الى كل مؤهلات العملية العسكرية الناجحة .

ومقال افنيري هو ايضا واحد من مقالات عديدة جدا تناول فيها كتابها الاسرائيليون عملية الغزو في جنوب لبنان واستخلصوا النتائج نفسها التي استخلصها اوري افنيري . وفيما يلي نص المقال :

لقد اعطت حرب الليطاني لمنظمة التحرير مكانة طرف مقاتل من الناحية العملية وربما ايضا الفعلية . الا ان حكومة اسرائيل رفضت توقيع اتفاق وقف اطلاق النار مع منظمة التحرير . الا ان الدول التي طلب اليها ارسال قوات الى جنوب لبنان ضمن قوة الامم المتحدة طلبت سلفاً موافقة منظمة التحرير على ذلك . وتمت الاستجابة من قبل هذه الدول فقط بعد ان التزمت منظمة التحرير بعدم اطلاق النار على هذه القوات .

اذن فحرب الليطاني وضعت منظمة التحرير على خريطة الحرب .

ومنذ الان ، تعتبر هذه حقيقة ، دون اعارة اي اهمية فيما اذا كانت قوات منظمة التحرير

---

١ ـ الدكتور محمد المجذوب ، « المطالبة بالبوليس الدولي في لبنان ، شؤون فلسطينية ، العدد ٦٨ ـ ٦٩ ، تموز ـ آب ، ١٩٧٧ ، ص ؟ ومصير لبنان في مشاريع ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٦ ـ ١٩٠ .

راجع كذلك الحوادث العدد ١١٤٤ ـ ٤٥ الجمعة ١٣ تشرين الأول ١٩٧٨ ، ص ٤ ـ ٥ .

٢ ـ اوري افنيري .

هزمت او تمكنت من الاختفاء قبل اندلاع الحرب ، او انها تلقت ضربة عسكرية لا تمكنها من الانتفاض من جديد .

حتى لو كان ماذكرناه صييحيحا ، فان مجرد الاعتراف بمنظمة التحرير كطرف مقاتل ـ فان هذا الاعتراف بالـغ الاهمية بالنسبة للشعب الفلسطيني ويفـوق في اهميته كل الاعتبارات التي ذكرت ـ اذا صحت . ان ذلك وبكل تأكيد سوف يؤثر على المعنويات الفلسطينية . وبعد ان ينتهي التأثير الاول لهذه الحرب ، حتى لو فقدت التحرير فعـلا القاعدة الارضية الخاصة بها في جنوب لبنان ، فان قادة المنظمة سوف يرون بسرور وصول القادة العسكريين للجيش الاسرائيلي الى قناعة بضرورة استخدام قوة عظيمة ، لكي تستطيع مجابهتهم .

فهؤلاء الذين ارسلوا الفدائيين للقيام بعملية الباص لم يحلموا بذلك بكل تاكيد او انهم قدروا ذلك بدقة وارادوه ، ونفذوا العملية على طريق حيفا ـ تل ابيب من اجل جر الجيش الاسرائيلي الى ذلك .

قبل عملية الباص . كان كثيرون في العالم وحتى في البلاد العربية يعتقدون ان القوة السياسية لمنظمة التحرير تضعف وتتلاشى وان الفرصة اصبحت سانحة لايجاد قوة فلسطينية بديلة للمنظمة ، بمساعدة شخصيات محلية في الضفة الغربية . فجاءت حرب الفيطاني لتبدد هذا الاعتقاد وكما يحدث في اي حرب فقد كتلت حرب الليطاني الشعب الفلسطيني ورصت صفوفه حول القيادة المقاتلة .

ماذا كان هدف حكومة بيغن من هذه الحرب اذن ؟

تستطيع حكومة بيغن الادعاء ، بان منظمة التحرير ربما ازدادت قوة من الناحية السياسية ، الا انها تلقت ضربة عسكرية قاصمة ، فهل هذا صحيح ؟

من ناحية عسكرية ، كانت عملية الجيش الاسرائيلي عملية فاشلة فشلا ذريعا ، لا مثيل له ، وربما تدرس عبر هذه الحرب في المدارس العسكرية ، كنموذج للتخطيط الاستراتيجي المتردي .

فاذا كان الهدف من الحرب ابادة القوات الفلسطينية في جنوب لبنان المتمركزة ما بين نهر الليطاني وحدود اسرائيل الشمالية فمثل هذا الهدف كان يقتضي القيام بعمليات فجائية ، ويقتضي ايضا قطع طرق الانسحاب اولا امام هذه القوات .

وبكل تأكيد ، كانت عملية كوماندو فجائية ستخدم الهدف الاسرائيلي افضل بكثير من شن حرب كاملة . لكن المؤكد هو ان اسرائيل ما كان يجب عليها شن حرب مواجهة جبهوية ، وكان يجب ان تكون الضربة من الخلف .

الانكى من ذلك ، ان عنصر المفاجأة ضاع تماما . فخلال ثلاثة ايام بلياليها ، بقي العالم كله يترقب العملية التي سيقوم بها الجيش الاسرائيلي ، فالاستعدادات للقيام بالعملية نشرت بعناوين رئيسية في صحف العالم . وكنت في تلك الايام في القاهرة ـ ولم التق باحد الا وسالني : ـ متى سيغزو الجيش الاسرائيلي لبنان ؟ .

وبالطبع ، انا افترض ان القيادات الفلسطينية ، استغلت الفترة الزمنية التي سبقت الحرب ، واخرجت معظم قواتها من المنطقة ، وبعد خروج هذه القوات ، بدأت اسرائيل المعركة على طول خط المواجهة وفي كل المحاور المتوقعة . فبدلا من استعمال الازميل الذي يقسم قامت اسرائيل باستخدام شاكوش ضخم جدا . ونتيجة لذلك فالقوات الفلسطينية لم تتعرض للابادة ـ وكل ما حدث ، انها دحرت الى خلف الليطاني . واما كانجاز عسكري ، فكان عدد القتلى من القوات الفلسطينية ، حسب اقوال الناطق العسكري الاسرائيلي من ٢٠٠ ـ ٣٠٠ فقط .

والطريقة التي حصرت فيها اعداد القتلى هي طريقة صبيانية وقد اتبعت في حرب يتنام . وليس من العبث ان شبهت صحف الولايات المتحدة كلها ، حرب الليطاني بحرب الولايات المتحدة البائسة ، المليئة بالمآسي في فيتنام .

قبل سنتين ونصف ، تلقيت معلومات موثوقة عن قوة منظمة فتح وكانت كالتالي : ١٨ الف عضو في التنظيم السياسي ، ٣٠٠٠ مقاتل ، حوالي ١٠٠ الف عضو حصلوا على دورات عسكرية في معسكرات التدريب التابعة لحركة فتح . وعندما عرضت هذه الارقام على اجهزة اسرائيلية معنية قيل لي انها صحيحة .

والى هذه الارقام ، يمكن ان نضيف مثلها ايضا من مقاتلي منظمة الصاعقة ، وارقام اخرى قد تكون اقل قليلا لدى بقية التنظيمات الاخرى .

فاذن من ناحية الخسائر في الارواح يمكن ان نعتبر الرقم النسبي الذي اعطته المصادر الاسرائيلية العسكرية يصل الى ٣ ـ ٥٪ اي رقم لا قيمة له . وماذا يقول ذلك اذن ؟

ان قوات منظمة التحرير العسكرية تتغذى من شعب يصل تعداده ثلاثة ملايين ونيف .

وهكذا فان ـ ٢٠٠ ٣٠٠ مقاتل فلسطيني سقطوا في حرب الليطاني ـ على ذمة الارقام الاسرائيلية ـ لكن الحرب بحد ذاتها الهبت المشاعر لدى الفلسطينيين ، الامر الذي سوف يؤدي حتما الى تجنيد اعداد تفوق كثيراً اعداد الذين سقطوا في الحرب[1] .

يضاف الى ذلك ان حوالي ٢٠٠ الف مسلم من جنوب لبنان فروا من وجه قصف المدفعية الاسرائيلية ، مخلفين وراءهم ابناء اسرهم القتلى وهذا يعني ان اعدادا كثيرة من الشباب ابناء هؤلاء اللاجئين سوف يجدون طريقهم الى الالتحاق بالمنظمات الفدائية .

فعلى هذا الاساس نستطيع ان نقول بحزم ، ان حرب الليطاني اذا نظر اليها كعمل استهدف ابادة قوات منظمة التحرير ، او بتر ايديها فقد كانت حربا فاشلة تماما حتى من قبل ان تبدأ . كانت هذه الحرب منذ الاساس مفتقرة لوضوح الرؤية ووضوح الهدف . لذلك كان التخطيط غير سليم وبدا كل شيء وكأنه ثمرة عجلة سريعة ، وانفجار غضب ومجرد شهوة انتقام .

ان ما يثير الاستغراب هو رئيس هيئة الاركان ، الذي ارتضى لنفسه ان يقوم بحرب مشوهة كهذه . فهذا لا يضيف اي احترام لشخصيته العسكرية . اما من الناحية الخلفية ، فذلك موضوع اخر .

ـ ٨ ـ

« ربي ساعد لبنان »[2]

تساءلنا غير مرة : هل تحجم القوات الدولية عن اداء مهمتها في لبنان الجنوبي فتبقى المنظمات الفلسطينية تحاول بالعنف آناً والتسلل آناً العودة الى مراكزها الاولى ، وتبقى اسرائيل محتلة جزءاً من ارضنا ويبقى السلم والامن الدوليان مهددين بتجدد المعارك ، ويبقى قرارا مجلس الامن ٤٢٥ و٤٢٦ حبراً على ورق ودماً على ارض ؟ ام تسعى القوات

---

١ ـ عن هعولام هازية فلسطين الثورة ، العدد ٣٩٨/ ٢٢٩ ، الثلثاء ١١/ ٤/ ١٩٧٨ ، ص ٣ .

٢ ـ بقلم الرئيس شارل حلو .

الدولية الى تنفيذ مهمتها التي لا تنحصر في الانسحاب الاسرائيلي ولا في فصل المتقاتلين بل تتعدى ذلك الى اعادة سلطة الدولة اللبنانية الى المنطقة بحيث تشمل جميع المقيمين فيها ، وذلك في سبيل سعي اساسي الى منع الاخطار التي قد تهدد السلم والامن الدوليين ؟

بعد تصريح قائد القوات الدولية في لبنان الجنرال ارسكين الذي اعلن عزمه على القيام بواجباته على رغم تعارضها مع اي اتفاق لبناني ـ فلسطيني ، نقولها ببساطة ووضوح : اننا والشرق الاوسط والعالم امام واحد من اختيارين : اما ان تواجه القوات الدولية مشكلاتها ومشكلاتنا الامنية على السواء في الجنوب ، واما ان تتجدد المعارك فتتعرض منطقة الشرق الاوسط عاجلا ام اجلا لانفجار يتخطى حدود الشرق الاوسط منعكسا على غيره من مناطق العالم . ولا نفهم معنى للتفسيرات الدولية او العربية او المحلية والمحاولات للتهرب من هذا الواقع ، فنغرق في التناقض بين الاقوال والافعال حتى نكاد لا نعرف ما ينتظرنا حقا : اعادة الامن والسيادة الى لبنان الجنوبي ، او ابقاء خطر التفجير يهدد منطقة الشرق الاوسط .

وعلى كل لم نعد نعاني وحدنا مأساة اصبح العالم يعانيها معنا بعدما تجاهل طوال سنوات نداءاتنا وصرخات الاستغاثة الصادرة من الاعماق ، وهذا يشكل كسبا لنا .

نحن نعلم ان المجموعة الدولية مؤلفة من دول لها مصالحها وارتباطاتها مع اسرائيل ومع العالم العربي في آن ، فتحاول الا تذهب في تطبيق احكام الشريعة الدولية الى حد تعكير علاقاتها مع اي من المعسكرين .

نعرف ذلك تماماً الا اننا نعتقد ان خطورة الوضع نفسها هي التي فرضت على مجلس الامن تلبية نداء لبنان هذه المرة واتخاذ قرارين حاسمين . وان الخطورة نفسها هي التي ستفرض تطبيق النصوص تبعاً للاسباب التي املتها . هذا ما نسميه منطق الاحداث ، وهو ما يدول مشكلاتنا حتى قبل ان يدول ما لها من حلول .

وعلى هذا المنطق نعتمد بقدر ما نعول على القرارات الدولية ذاتها مع ما لهذه القرارات من قوة وبلاغة . ونسارع الى القول اننا لسنا ضد اي مسعى لدى المجموعة الدولية سواء اكان في اطار منظمة الامم المتحدة او خارجها لبلوغ اي تفهم اوسع لقضيتنا واي عون اجدى لنا في مواجهة ماساتنا واي قرار يؤكداو يكمل عند الاقتضاء القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ .

ان هذين القرارين ليسا عندنا نهاية المطاف في اهتمام العالم بقضايانا الامنية في الجنوب وغير الجنوب بل انهما بداية هذا الاهتمام . غير ان هذه البداية لها من الخطورة ما يجعلنا نقدرها حق قدرها مقتنعين بان لها من الديناميكية ما قد يتجاوز كل العقبات ولا سيما اذا وضعناها في اطارها الطبيعي اي في جو المناقشات التي دارت خلال البحث في قضيتنا .

لقد اتيح لنا ان نقف على محاضر الجلسات التي عقدها مجلس الامن وعقدتها الجمعية العمومية قبل القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ وبعد اتخاذهما .

قرأنا كل نص من هذه النصوص وكل خطاب من هذا الخطب وكل تقرير من هذه التقارير وتمنينا على جميع اللبنانيين ان يقفوا عليها وعلى ما تحمل لنا في طياتها من تعزية عن الماضي ومن امل في المستقبل .

انها لتعزية حقاً تلك الخطب التي القيت من اعلى منبر دولي في شان لبنان وضرورته ودوره الحضاري . فنحن من الذين يؤمنون بفعل الكلمة وان ما تحمله لنا من عاطفة وتقدير لا بد ان ينعكس في شكل او في آخر على الصعيد العملي .

اذا كنا نشك في ذلك فما علينا الا ان نقرأ ما قاله عنا ، في مجلس الامن واثناء البحث في قضيتنا ، مندوب بلد يشبهنا بتعدد طوائفه ، ونقدر ما يمكن ان يكون لهذه الكلمة من اصداء في ارجاء المعمور . لقد قال السيد زنفول مندوب جزيرة « موريس » تلك الجزيرة الجميلة الهادئة الهائنة السابحة في المحيط الهندي :

« بما انني لست مسلماً فلست مجبراً على الذهاب الى الجامع نهار الجمعة . وبما اني لست يهودياً فلست مجبراً على ان اذهب الى الكنيس هذا السبت . وبما اني لست مسيحياً فلست مجبراً على ان اذهب الى الكنيسة هذا الصباح . غير اني اغتنم هذه المناسبة لاقدم تمنياتي بعيد الشعانين لزملائي المسيحيين .

وبما اني براهماني فأرى ان الله هو في داخلي واصلي حيث ومتى ارغب تماما كزملائي الصينيين . فلست في حاجة الى ان اذهب الى الهيكل لكي اصلي فاصلي اذن في هذا المجلس واقول : ربي . ان لبنان هو ملتقى ثقافات وحضارات . وليس في العالم على حد تعبير ممثل لبنان السفير تويني ، بلد صغير اعطى ما اعطاه هذا البلد للانسان وللتاريخ . ان لبنان هذا مثخن اليوم بالجراح وهو ضحية العدوان في حين انه لم يقترف اي ذنب . فصلاتي هي : ربي ساعد لبنان .

فبأحرف من الشكر وعرفان الجميل ، والى الابد ، يجب ان نحفر هذا الكلام في قلوبنا وهو تجسيد للمواقف لدى مختلف المندوبين . ولا حاجة بنا الى التذكير بكل موقف وسرد كلام كل مندوب وما دام كلام احدهم قد تحول الى صلاة .

فضلا عما قاله ممثل لبنان في مجلس الامن والجمعية العمومية من كلام كان له من الوقع ما جعله ينفذ الى قلوب سواه ويردد في خطبهم .

نحن نعلم ما كان يحيط بمندوب لبنان من صعاب في تأدية مهمته ومن اسباب تأتي لتضيق ما كان يحتاج اليه من حرية التصرف بل من حرية التفكير ، انها الصعوبات التي كانت تعترض كل مسؤول في لبنان ومن رئيس الجمهورية الى رئيس الحكومة الى وزير الخارجية بل كانت تعترض سبيل كل لبنان . فهل كانت التناقضات اللبنانية والتناقضات اللبنانية - العربية تسمح بأن يتقدم لبنان بشكوى اكثر وضوحاً وشمولا ، وهل كان الوضع الدولي يسمح بسماع مثل هذه الشكوى الواضحة الشاملة واصدار قرار يحقق كل ما تتضمنه من مطالب وآمال ؟

اكثر من ذلك . لقد كان من بين الذين ايدونا او ادعوا تأييدنا في شكوانا من كان يحق للبنان ان يردد في شانهم : « ربي حررني من اصدقائي . اما اعدائي فاني كفيل بهم » .

فما كان على غسان تويني الا ان يرفع الكلام الى المستوى الذي يمكنه من قول كل شيء من غير احراج له او لحكومته ، غير مكتف بالتنديد وبالاحتلال الاسرائيلي ، بل اشار الى ظروفه واسبابه ، موضحاً ان لبنان يذهب ايضاً ضحية بين منطق الثورة الفلسطينية والعربية ومنطق الدولة اللبنانية ، واضعا في الختام قرار مجلس الامن في نصابه ، معلنا ان القوات الدولية التي ينشئها هذا القرار ليست مهمتها التثبت من الانسحاب الاسرائيلي فحسب بل مساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها وحدها على جميع الاراضي اللبنانية .

لذلك يبدو لنا ان نداءه « اتركوا بلدي يعيش » موجه الى جميع الاطراف المسؤولين عن مأساة لبنان والمستفيدين منها . هذا فضلا عن ان كلنا يعلم ان ليس المنطق المجرد هو الذي يقنع بل التقدير الذي يحرزه الانسان لنفسه ولبلده . من هذه الزاوية كان مثولنا في مجلس الامن وأمام الجمعية الدولية في هذا الظرف بالذات كسبا لنا .

محاضر المناقشات التي دارت حول القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ توفر لنا ايضاحات حاسمة

حول المحتوى الصحيح لهذين القرارين .

القرار ٤٢٥ هو تكريس لمشروع تقدمت به الولايات المتحدة فلنستمع اذن الى ما يقوله مندوب الولايات المتحدة في شأن مشروعه واهدافه . انه يقول :

« ان الولايات المتحدة تواجه هذه المناقشة والاجراءات التي قد تنجم عنها واضعة نصب عينيها ثلاثة مبادىء اساسية .

اولا : نريد ان تنسحب اسرائيل من لبنان الجنوبي وابلغنا راينا هذا الحكومة الاسرائيلية .

ثانيا : يجب ان تصان تماما سلامة الاراضي اللبنانية .

ثالثا : ان الامم المتحدة لها دور حيوي يجب ان تلعبه في مساعدة الحكومة اللبنانية على اعادة جنوب لبنان الى وضع يمكن الحكومة من ممارسة سلطتها مجدداً ، ويتيح لاهالي المنطقة ان يعودوا الى حياة هادئة وآمنة .

ويقول ايضاً مندوب الولايات المتحدة :

« ان مجلس الامن سيرى ان وجوداً موقتاً للامم المتحدة في جنوب لبنان وهو سينتهي عندما تتمكن الحكومة اللبنانية من ان تمارس سلطتها كاملة ، سيساهم في تحقيق الهدف الاول لشرعية الامم المتحدة وهو الحفاظ على الامن والسلم الدوليين .

هذا هو كلام المندوب الاميركي ، فهل ذهبنا الى ابعد منه في تفسيرنا للقرار ٤٢٥ المشبع بروح هذا التصريح ؟

قلنا ان القرار يربط بين عدم تجدد العنف الذي يهدد السلم والامن الدوليين وممارسة الحكومة اللبنانية سلطتها الكاملة في الجنوب . ولنستمع الى مندوب كندا يقول :

« اذا كنا نريد امناً فعلياً على الارض ، فيجب ان تتوقف المعارك فوراً وان تنسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية . لكن طلب الانسحاب لا يكفي ما لم ترافقه تدابير عملية من شانها ان تحول دون تجدد العنف في منطقة الحدود . يجب ان يتاح للحكومة اللبنانية ممارسة سلطتها كاملة في اسرع وقت ممكن ، يبدو لنا ان قوات سلام من الامم المتحدة مؤلفة في الشكل المناسب ومكلفة القيام بالمهمة اللازمة تعطي اكبر الآمال في هذا الاتجاه » .

اما المندوب السوفياتي الذي امتنع عن التصويت ، فقد قال ان دور القوات الدولية يجب ان يكون التثبت من وقف اطلاق النار وانسحاب الجيوش الاسرائيلية والفصل بين الفرقاء وانه « يجب التسليم بانه لا يدخل في مهمات القوة الدولية ان تنقل الى الحكومة اللبنانية صلاحيات لا تزال هذه الحكومة تملكها » .

وهناك سلسلة تصاريح لعدد من المندوبين في شأن عودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية الى الجنوب ، لها من الوضوح ما جعل احد المندوبين العرب وهو مندوب الكويت يتصور انها بين الشروط الاسرائيلية للانسحاب ، وهذا ما حمله على القول : « ان الفقرة الثالثة من مشروع القرار تعلن ان غاية وجود القوة الدولية ليست فقط التثبت من الانسحاب الاسرائيلي بل ايضا مساعدة الحكومة اللبنانية على اعادة بناء سلطتها الفعلية في المنطقة » .

وأضاف مندوب الكويت الشقيق : « ان هذه الفقرة تشكل سابقة خطرة اذ انه لا يحق للمعتدي ان يفرض شروطاً لانسحابه » .

ان القرار ٤٢٥ بالنسبة الى وجود القوات الدولية ليس سوى نصف قرار . فقد تبعه قرار اخر هو القرار ٤٢٦ بعد تقرير قدمه الامين العام للامم المتحدة لتنفيذ القرار الاول . وجاء هذا التقرير يوضح القرار اذ يقول الامين العام : « ان من مهمات القوة الدولية ان تحول بما لها من صلاحية دون تجدد الاشتباكات وان لا تستعمل منطقة عملها لاعمال عدائية من اي نوع كانت » ويقول الامين العام ايضاً : « القوة الدولية هي قوة موقتة ريثما تضطلع الحكومة اللبنانية بكل مسؤولياتها في لبنان الجنوبي » .

كذلك يقول الامين العام امام مجلس الامن الداخلي : « على القوة الدولية ان تضمن الهدوء في منطقة اعمالها ، وان تراقب التحركات منها واليها . وعليها ان تتعاون مع السلطات اللبنانية بما فيها الجيش والشرطة في مراحل اعادة السيادة اللبنانية » .

وعلى مثل هذه الفقرات الواضحة من تقرير الامين العام ومن تصريحاته بني القرار ٤٢٦ للموافقة على ما طلبه من رجال واموال .

اردنا من بسط هذه النصوص ابراز عودة العالم الى الاهتمام بشؤوننا حتى قبل اعادة السيادة اللبنانية الى منطقة الجنوب ، كما اردنا كشف بعض جوانب المناقشات التي رافقت صدور القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ والتي توضح وتبرز معانيها وابعادها . وهذا يتيح لنا ان

نغذي آمالاً تتعدى التدابير العملية المتخذة والتي يمكن ان تتطور وتتوسع للامن والسلم الدوليين انطلاقاً من حدودنا .

نكرر القول اننا نرحب بأي تدبير دولي آخر اذا أمكن وبأي سلسلة من القرارات اذا لم تتعد طاقتنا على طلبها وطاقة مجلس الامن على قبولها من غير ان يستعمل بعض الدول حقه في « الفيتو » ولكن امام ما حصلنا عليه ، هل علينا نحن ان نفسره بالحصر وفي شكل يتنافى مع حقنا ومع الحقيقة في آن ؟ كأن نؤيد او ندعم تصاريح من يعارض اعادة السلطة اللبنانية الفعلية الى الجنوب واعماله ، فنقول مثلا ان هذا العمل هو خارج عن نطاق مهمة القوات الدولية او ان قراري مجلس الامن لم يبطلا اتفاق القاهرة من غير ان نضيف :

اولا : ان لا اتفاق القاهرة ولا اي اتفاق آخر يجيز احتلال اكثر مناطق الحدود .

ثانياً : اذا قلنا ان قراري مجلس الامن لم يبطلا اتفاق القاهرة فينبغي ان نضيف هذا الاتفاق قد سقط الف مرة قبل قراري مجلس الامن .

ثالثاً : اذا كان مجلس الامن لم يبطل الاتفاقات اللبنانية الفلسطينية بموجب نص صريح (ولم يكن في الاستطاعة ان يرد مثل هذا النص (فان هذين القرارين يذهبان الى ابعد من الالغاء والابطال وذلك بحرصهما على الفصل بين المتقاتلين مع اعادة السلطة اللبنانية الفعلية الى ارض الجنوب مما يفقد العمل الفلسطيني المسلح علة وجوده على ارض لبنان .

ومن المؤسف حقاً اننا ما نزال نخلط بين الاتفاقات اللبنانية ـ الفلسطينية والوجود الفلسطيني المسلح الذي سبق الاتفاقات ولم يتقيد بها بعد وضعها . لا نزال نخلط بين نصوص سقطت بالتجاوزات ووجود مسلح يناقضها وينقضها .

ان الوجود الفلسطيني المسلح لا يمكنه ان يتستر وراء اي نص او اي اجتهاد ليخفي حقيقته الواضحة حتى ان لا اسرائيل تذرعت بأي اتفاق لبناني ـ فلسطيني لاجتياح الجنوب ولا الامم المتحدة اهتمت باي اتفاق لبناني ـ فلسطيني لاتخاذ تدابير امنية في المنطقة الحدودية ، معتبرة اضافة الى ذلك ان اتفاق الهدنة بين لبنان واسرائيل ما يزال قائماً قانوناً .

اننا امام واقع جديد ستبرز ابعاده يوماً بعد يوم . اذ ان الوجود الدولي على ارضنا له من الاسباب والنتائج ما يجعله حدثاً تاريخياً قابلا للتطور ولا يمكن حصر تفاعلاته حاضراً ومستقبلا .

الصلاحيات الاستثنائية وفي طليعتها الرقابة على وسائل الاعلام .

وليس من العدل ولا من المنطق ان ننتقص من شأن الكسب الذي حققناه وما اعطي من حجم عالمي لقضيتنا مع اجماع دولي على تقدير دورنا ورسالتنا »[1] .

٩ - « ماذا يعني تفسير الفلسطينيين للقرار ٤٢٥ ؟ »[2]

هل كان حادث صور بين القوات الفرنسية التابعة للامم المتحدة وما سمي « عناصر غير مسؤولة وغير منضبطة » مخططا له ، وكان ابن ساعته او انتهى ؟

المعلومات التي تلقتها مراجع لبنانية رسمية تقول ان الحادث كان مخططا له وقامت به عناصر « غير مسؤولة » ولكن بتشجيع من جهات مسؤولة وذلك لتحقيق الاهداف الآتية :

اولا - الرد على مقتل شابين لبنانيين مسلحين من العناصر التي وصفت بانها « غير مسؤولة » برصاص القوات الدولية لانها كانت تحاول التسلل الى المنطقة الخاضعة لسيطرة هذه القوات .

ثالثا - تقليص الدور الذي تقوم به القوات الدولية والمهمات الموكولة اليها والذي هو موضع خلاف وجدل بحيث تنحصر هذه المهمات كما يريد الفلسطينيون ، بتأمين انسحاب اسرائيل الكامل من الجنوب فقط من دون ان يكون للقوات الدولية حق التدخل مع العناصر الفلسطينية المسلحة بحجة ان وجودها تنظمه اتفاقات معقودة بينها وبين السلطة اللبنانية ولا شان لاي سلطة اخرى بذلك . والا فان القوات الدولية تكون قد خرجت عن مهماتها ودورها المحدد لها الى قوات تعمل لحماية الاحتلال الاسرائيلي ولعب دور خاص في لبنان .

---

١ - النهار . الثلثاء ١٦ ايار . ١٩٧٨ . ص ١ وص ٥ .

٢ - اميل خوري .

رابعا - ارهاب القوات الفرنسية المتشددة في تنفيذ مهماتها وحملها على الانكفاء عن بعض مواقعها والتوقف عن مكافحة العناصر الفلسطينية المسلحة الموجودة في المنطقة .

خامسا - محاولة خلق مشكلة داخلية في فرنسا من جراء قيام مواجهة مسلحة بين القوات الفرنسية في الجنوب والقوات الفلسطينية تتناول دور القوات الفرنسية ، حتى اذا كان لها دور سياسي في لبنان يتجاوز مضمون قرار قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ طالب نواب فرنسيون يساريون الحكومة الفرنسية بسحب هذه القوات من الجنوب .

سادسا - محاولة نسف العلاقات الطيبة القائمة بين فرنسا ومنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية من خلال استدراج القوات الفرنسية التابعة للامم المتحدة الى صدام مسلح مع القوات الفلسطينية .

فرنسا تفشل المخطط

لكن السلطات الفرنسية استطاعت بتصرفاتها الحكيمة مع ضبط النفس ان تجهض هذه المحاولات وتفشل المخططين لها في تحقيق اهدافهم ، فاكدت ان القوات الفرنسية ليس لها اي دور استثنائي في لبنان خارج نطاق تنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ بالتعاون مع القوات الدولية ، وليس في النية توسيع نطاق لا القوات الفرنسية ولا القوات الاخرى خارج منطقة الجنوب اذ ان مهماتها محصورة في تامين انسحاب اسرائيل الكامل من الجنوب وتأمين عودة السلطة اللبنانية الفعلية الى المنطقة .

وقال وزير خارجية فرنسا السيد لوي دو غيرينغو في تصريح ادلى به « انني لا احب تعبير » الوجود العسكري لفرنسا في جنوب لبنان « اذ ان في جنوب لبنان قوة منتدبة من الامم المتحدة تشترك فيها عناصر فرنسية وتتلقى هذه العناصر التعليمات من قائد قوة الامم المتحدة الجنرال ارسكين ، وهو غاني ، والجنرال سيلاسفيو وهو فنلندي ، وهذه العناصر تنفذ مهمة حددها قراران صادران عن مجلس الامن » .

وكانت اوساط لبنانية قد توقعت ان ترد القوة الفرنسية في صور بشدة على حادث الاعتداء على قائد هذه القوة الكولونيل سالفان ، لكن مصادر السفارة الفرنسية في بيروت قالت ردا على ذلك ان القوة الافرنسية الموجودة في الجنوب ليست تابعة لوزارة الدفاع الفرنسي ولا تتلقى منها الاوامر بل تتلقاها من قيادة القوات الدولية ، وليس لهذه القوة ان

تتصرف كما تريد تبعا لردود الفعل على كل حادث امني فهي قوة منضبطة . وليست هيبة فرنسا في الميزان بل هيبة الامم المتحدة .

وضبطا لاعصاب عناصر القوة الفرنسية ، حرصت السفارة الفرنسية في بيروت ، بعد اتصالات جرت بينها وبين قصر الاليزيه ، على توزيع تصريح للكولونيل الجريح سالفان يدعو فيه عناصر هذه القوة الى عدم الثأر به . ولكن رد الفعل على الحادث من قبل فرنسا جاء باعلان استعدادها لارسال ٥٠٠ جندي آخر لتعزيز وحدتها في لبنان تأكيدا على ان فرنسا لا يرهبها حادث صور ولن يثنيها عن القيام بالدور الذي كلفت به في اطار الامم المتحدة ، ولن يؤدي كما تصور البعض ، الى سحب هذه القوة او تقليص دورها .

واشاد الرئيس الفرنسي ديستان بالطريقةالتي تؤدي فيها الوحدة الفرنسيةمهمتها الصعبة في اطار الانتداب الذي اعطاه مجلس الامن للقوة الدولية الموقتة في لبنان والذي هدفه الوحيد المساهمة في امن لبنان وسلامته .

تبديد صورة معينة

وكان سفير فرنسا في بيروت السيد هوبير ارغو قد اجرى فور وقوع حادث صور سلسلة اتصالات بالسيد ياسر عرفات الذي استنكر الحادث واكد حرص المنطقة على استمرار الصداقة بينها وبين فرنسا وان لا علاقة للقوات الفلسطينية النظامية بهذا الحادث بل ان العناصر التي قامت به هي عناصر غير مسؤولة سيكشف التحقيق هويتها وانتماءاتها . وتمنى عرفات على السفير الفرنسي الا تحمل منظمة التحرير مسؤولية الحادث ولا الفصائل الفلسطينية التابعة لها . كما اكد حرص المنظمة على استمرار تعاونها مع القوات الدولية في الجنوب وتسهيل مهماتها .

ولاحظت دوائر بسترس ان التصريحات المتكررة التي صدرت عن وزارة الخارجية الفرنسية حاولت تبديد الصورة التي تكونت لدى بعض الفئات اللبنانية بان القوة الفرنسية قد يكون لها دور سياسي في لبنان اضافة الى دورها الامني ، وذلك بسبب طريقة وصولها والمعدات العسكرية الثقيلة التي تنقلها معها والتغطية الاعلامية الواسعة التي اعطيت لها .

والسؤال المطروح الان في الاوساط اللبنانية هو : هل تتجدد حوادث الاعتداء على القوات الدولية في الجنوب ومنها بصورة خاصة القوة الفرنسية ؟ . وماذا يكون موقف الامم المتحدة من ذلك ؟ وهل تم الاتفاق بين قائد القوات الدولية في الجنوب الجنرال ارسكين والقيادات الفلسطينية على تجديد دور هذه القوات ومهماتها في نطاق قرار مجلس الامن ٤٢٥ واعطائه تفسيرا موحدا تجنبا لاي صدام مسلح قد يقع ؟

لقد اعلن ضابط في الامم المتحدة اثر الاعتداء على قائد القوة الفرنسية في الجنوب . « اما ان نتلقى الاوامر ونعطي السبل لتطبيق القرار ٤٢٥ الذي اقره مجلس الامن او نغادر المنطقة وتصبح الامم المتحدة موضع سخرية » .

ذلك ان القيادات الفلسطينية والقوات اليسارية المتعاونة معها لها تفسير للقرار ٤٢٥ يختلف عن تفسير قيادة القوات الدولية في الجنوب ، وحتى عن تفسير الامين العام الدكتور فالدهايم .

فالفلسطينيون ومعهم اليساريون اللبنانيون يدعون ان مهمة القوات الدولية تنحصر في تامين انسحاب اسرائيل الكامل من الجنوب وليس لها من الجنوب وليس لها ان تمنع الوجود الفلسطيني المسلح في المنطقة لان هذا الوجود تنظمه اتفاقات معقودة مع السلطة اللبنانية . وهم من اجل ذلك رفضوا ويرفضون تسليم مواقعهم في مرفأ صور وجسر القاسمية وقلعة الشقيف للقوات الدولية ولكنهم يلتزمون بوقف النار تنفيذا لقرار مجلس الامن وتسهيلا لمهمة هذه القوات .

لكن قيادة القوات الدولية تعطي القرار ٤٢٥ تفسيرا اخر وترى من حقها ليس فقط تأمين انسحاب اسرائيل الكامل من الجنوب بل منع تسلل العناصر المسلحة ، ايا كانت هويتها الى المنطقة التي تسيطر عليها هذه القوات لان حصول هذا التسلل يعطي اسرائيل ذريعة للبقاء وعدم الانسحاب بحجة ان القوات الدولية عجزت في منع التسلل وعن عودة الفلسطينيين الى المنطقةالتي تنسحب منها .

كما ان على القوات الدولية تنفيذا لقرار مجلس الامن ان تؤمن عودة السلطة اللبنانية الفعلية الى الجنوب ، ولا يمكن تأمين هذه العودة مع عودة العمل الفلسطيني وعودة المسلحين الفلسطينيين الى نشاطهم .

لذلك تجري اتصالات مع القيادات الفلسطينية وقيادة القوات الدولية من اجل تسليم مرفأ صور وقلعة الشقيف وجسر القاسمية الى هذه القوات اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية جادة في تسهيل مهمة المنظمة الدولية وتأمين انسحاب اسرائيل الكامل من الجنوب وتحقيق الأمن الثابت والدائم . ولا يهم عندئذ اذا بقي الفلسطينيون محتفظين باسلحتهم في المنطقة شرط ان يكون استعمالها ممنوعا اذا كان يهدد الامن فيها .

ولا يمكن ضبط عمليات تسلل المسلحين ومنع قيام عمليات عسكرية في المنطقة اذا ظلت المراكز المذكورة خارج سيطرة القوات الدولية .

ذريعة للتوطين

وتقول اوساط سياسية لبنانية ان الفلسطينيون اذ بقوا في الجزء الآخر وبذلك يتم التوطين باقتسام الجنوب على هذا النحو . هذا ما يرفضه اللبنانيون على اختلاف طوائفهم واتجاهاتهم السياسية والحزبية رفضا قاطعا .

وتتساءل الاوساط نفسها لماذا لم تتجاوز القوات الاسرائيلية في زحفها شمال الليطاني وتضع يدها على مرفأ صور وعلى قلعة الشقيف وجسر القاسمية وهي المواقع الاستراتيجية التي تشكل ازعاجا لها ومنطلقاً للاعتداء ، عليها ، لو لم تكن راغبة بل راضية عن بقاء الفلسطينيين فيها كبقاء وتد جحا اما بقصد التوطين والتقسيم واما لابقائهم ذريعة دائمة للاعتداء على لبنان وتنفيذ مطامع اسرائيل في الجنوب عندما تحين الفرصة المناسبة .

فهل ان الفلسطينيين قرروا ان يأخذوا الجنوب رهينة ويضعوا يدهم عليه الى ان ترفع اسرائيل يدها عن الضفة الغربية وقطاع غزة حيث وطنهم الموعود ليفكوا هذه الرهينة ؟

ان الطريقة التي سيتم بها تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ والتفسير الذي سيؤخذ به لهذا القرار ، هو الذي سيجيب »[1] .

---

١ ـ النهار العربي والدولي ، العدد ٥٤ ، السبت ١٣ ايار ١٩٧٨ ، ص ٢ .

-١٠-

التمديد يعني التجميد بينما المرتجى والمعمول له ، وكفى عبثاً ، هو التغيير[1]

العهد الذي سرق من بين ايدينا المتنازعة ، ومن بين ايدي غيرنا المتناتشة ، اشلاء الوطن والارض والدولة والجيش والسيادة والشرعية والاقتصاد والمصير والمستقبل نقول له : مبارك السارق ومبارك المسروق .

ومبارك هذا التكافل والتضامن بين الرئيسيين الياس سركيس وسليم الحص . فلم نقع في ازمة الرئيسيين شارل حلو ورشيد كرامي سنة ١٩٦٩ . **ولا وقعنا في ازمة الرئيسيين سليمان فرنجية ورشيد كرامي سنة ١٩٦٧ .**

ان التعويم او بالاحرى التمديد للحكومة ، كالتمديد لمجلس النواب ، كالتمديد الممكن للتمديدين[2]، التمديد لقوات الردع العربية، التمديد الممكن للقوات الدولية[3] هو تسليم عملي بالواقع السياسي والامني الذي يعيشه لبنان .

وقد ظهر من كلام الرئيس سركيس في مجلس الوزراء ، ثم من كلام الرئيس الحص ، ان **العهد لم يكن يريد الخروج من التمديد الى التغيير هذه المرة فقط بل كان يريد ايضاً الخروج الى التغيير منذ مطلع الولاية . فالحكومة ائتلافية ، اي حكومة الاتحاد الوطني ، كانت مطلب العهد ومسعاه قبل تشكيل الحكومة الحصية . وهذه الحكومة المرتجاة ، اي الحكومة الأئتلافية ، اي حكومة الاتحاد الوطني ستظل مطلب العهد ومرتجاه .**

ان الوضعين السياسي والامني تحكما ولا يزالان يتحكمان بنا كلنا ، وبالذين لهم علاقة بنا . فالوضعان السياسي والامني كان وراء امكان التمديد سنتين للرئيس فرنجية ، كما تردد في حينه . كما كانا وراء البحث في امكان الاستقالة وانتهاء الولاية قبل اجلها . ثم كانا وراء التبكير في موعد انتخاب الرئيس سركيس . ثم التبكير في موعد تسلمه سلطاته في شتورة خارج العاصمة . ثم كانا وراء مؤتمري الرياض والقاهرة ومقرراتهما . وبالتالي وراء

---

١ ـ سياسة التمديد

٢ ـ خلق هذا الموضوع أزمه امنية وسياسية كانت حرارتها ، في اواخر ايلول واوائل تشرين الاول ١٩٧٨ ، قد وصلت الى درجة حامية الوطيس .

٣ ـ حصل هذا بالفعل لمدة اربعة اشهر فقط ، بدلا مما طلبته الحكومة اللبنانية اي ستة اشهر في النصف الثاني من ايلول ، ١٩٧٨ .

وقد ادخل احتلال الجنوب تعقيدات جديدة على الوضعين ، وواضح الآن امام الجميع ، وخصوصا امام المجلس النيابي ، ان الوضع السياسي لم يتمكن من حل مشكلة الوضع الامني ، كما ان التدابير الامنية المحلية والعربية والدولية لم تتمكن بعد من حل مشكلة الوضع السياسي .

لذلك كان التمديد للجميع وفي جميع الميادين . والنواب يعرفون انه لو امكن ، في بداية العهد ، تشكيل حكومة اتحاد وطني لجرت الدعوة الى الانتخابات العامة في شكل طبيعي ولما حدث التمديد للمجلس النيابي .

والنواب يعرفون انه لو تم اليوم تشكيل حكومة اتحاد وطني لتمت الدعوة الى انتخابات عامة قبل انتهاء فترة التمديد النيابي .

وغير النواب يعرفون انه اذا كان التمثيل النيابي لم يمكن العهد من استخلاص حكومة اتحاد وطني برلمانية او مطعمة او اكسترا فان التمثيل غير النيابي ساهم ايضا في جعل الممكن غير ممكن وهذا اذا قلنا انه كان ممكنا .

وهكذا نقبل كلنا بتمديد وضع نريد كلنا تغييره . وفي طليعة من يريد التغيير الرئيسان سركيس والحص .

الا ان هذا لا يخفف من عبء رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والحكومة ، فالتمديد للحكومة ، كالتمديد لمجلس النواب ، يجب ان يشعر المستفيدون منه ان مسؤولياتهم مضاعفة باخراج البلاد من وضع التمديد الى وضع التغيير . حتى لو قال منافسوهم ، كما قال منافسو النواب ، ان المستفيد من وضع التمديد سيظل يعمل على استمرارها هذا الوضع ليستمر التمديد .

وبالمختصر المفيد ، على الصعيد العملي ، يمكن القول انه جرى تمديد اخر مثلت من نوع التجميد . وهو تجميد البيان النيابي ، وتجميد مطلب المشاركة الحكومية العقائدية والعربية . وتجميد مطلب حكومة الاقطاب السياسية ، اي عودة الامراء ! فلم يخرج من العهد احد . ولا دخل اليه احد . وسيظل الوزراء مهددين بالخروج . كما سيظل المستوزرون موعودين بالدخول . وسيظل اللبنانيون خائفين من تمديد الازمة ومرتاحين

الى الوعد باخراج الحل المنشود من التجميد الحالي .

اما بعد فان تعويم الحكومة ، وهي عبارة نقدية تفضلها لغة الرئيسين سركيس والحص الاقتصادية . لن يعني ان الوحدة النقدية الحكومية اللبنانية ستتحول من كونها ليرة لتصبح دولارا . فاذا بقيت ليرة لبنانية الف خير وبركة . فالتمديد هو في النهاية سياسة ، والتعويم ، من غير استقالة وتكليف وتعديل ، يعفي من العودة الى امتحان ثقة النواب . كما ان التمديد لمجلس لنواب اعفى من العودة الى امتحان ثقة الناخبين .

في اي حال استقالت كي لا تنفجر . وعومت كي لا تنفجر وافتعال الاستقالة كان شطارة ، واستعجال التعويم كان من الحاضرين والغائبين ، فوجئوا مرتين ولكن باهون الشرين . والذين يتقنون كتم الاسرار النقديةمن رفع وخفض وتعويم اتقنوا كتم الاسرار الحكومية من استقالة وتشكيل وتعقيد وتعويم . فربح الذي ربح من حساب غيره . وخسر الذين خسروا من حسابهم . »[1].

-١١-

«رسالة سركيس الى اللبنانيين في الذكرى الثانية لولايته :

الا يدرك الذين يتخلون عن الدولة انهم يقتلون لبنان وينتحرون ؟

وهنا نص الرسالة :[2].

« ايها اللبنانيون واللبنانيات ،

ليست مناسبة الثالث والعشرين من ايلول هي وحدها ما يحدوني على التوجه اليكم وانما هو شعوري المتزايد بالحاجة الى مخاطبتكم والاتصال المباشر بكم ولأن من حقكم علي ،

---

١ - النهار ، الثلثاء ١٦ ايار - ١٩٧٨ ، ص ١ .

٢ - الياس سركيس ، رسالة الى اللبنانيين ، بمناسبة الذكرى الثانية لتسلمه ولايته ، النهار ، السبت ٢٣/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

« Le Discours du chef de l'Etat : Reac:tions trés poisitirves pour la plup art » **l'orient — le jour**,.
94-9-1978, p.p. 143.

بعدما عادت الامور الى التأزم ، ان اصارحكم بالحقائق يقينا مني ان وضعكم في اطارها يتيح لكم تقدير الامور تقديرا سليما مجردا من الميول والاهواء .

لقد تذرعت بالصمت طويلا مراعاة لظروف كان الصمت فيها ابلغ واجدى ، وارتضيت ما تعرضت له من حملات غير مسؤولة وان اعمل على التوفيق بين مختلف النزعات صونا لوحدة الوطن والدولة بين فريق من اللبنانيين كان وما برح يتخوف على مصيره في ارض توطد وجوده عليها مئات السنين ودافعت عنها اجياله على امتداد تاريخه ، وفريق آخر من اللبنانيين كان وما برح يشكو انتقاص حقوقه واهمال مطالبه وقلقه على مستقبل هوية وطن هو من دعامات اساسه ودولة لا تكتمل من دونه ، على رغم جهود العهود السابقة وما بذل خلال العامين الاخيرين لازالة اسباب التخوف والشكوى كليهما ، ايمانا مني بان رئيس البلاد يمثل الكل على السواء ومسؤوليته تشمل الجميع من دون اي تفريق .

ولا بد لي من المصارحة بأن الحكم لم يجد التفهم المتوخى لموقفه الواضح ولم يلق المساعدة المنشودة لمتابعة مسيرة السلام واعادة فرض هيبة الدولة وبسط سلطانها ، مما يشكل سببا رئيسيا للتأزم الجديد ولتعثر خطى الجيش اللبناني ولبقاء حال الفوضى واستفحالها .

لقد كان علي ان امضي في عملي وسط هذه التيارات ، وان احاول التوفيق بين ميول ونزعات يشتد تضاربها ، ويؤسفني القول انني لم اوفق الا بقدر . وهكذا عادت الامور سيرتها الاولى وعادت مسيرة السلام الى التعثر وتعثرت متابعة برامج الاعمار وتعذر علي وعلى الحكومة التي تعاونني اصدق معاونة ان نحقق كل ما تصبو اليه البلاد من استقرار وامن وامان وتطلعات .

ايها الاخوة اللبنانيون ،

من واقع التمزق الوطني اخاطبكم والمستقبل آمل يكابر اليأس وحياة تتملص من قبضة الفناء . ولان الحكم في وجداني استمرار ، اشعر بمسؤولية عن اللحظة العابرة وعن اليوم الآتي ، مسؤولية عن حق الاطفال في الفرح والاجيال في السعادة وحق الانسان ايا كان واينما كان في الكرامة والرغد في الحرية والعدالة والمساواة .

ان محنة لبنان كلها على صدري ، فكلما سقطت ضحية او شردت عيلة ، وكلما تهدم منزل وتبدد جنى عمر ، فان ألما يعتصرني وحزنا يمتلكني فاجدني اصرخ من الاعماق .

كفى . . كفى شعبنا ما قاسى وعانى ما نكب وتشرد ، ما ضحى ونزف واستشهد ، بل كفاه ما دفع من ضريبة الدم وحق له ان يحيا .

ايها المواطنون ،

الدولة دولتكم ضعيفة ، بل ضعيفة جدا وليس من يعرف ذلك ويشعر به اكثر مني . ولكن ، من تراه يقويها ان لم يكن شعبها ، واي فضل اليوم لمن يرشقها بحجر ؟ اليس ان الفضل كل الفضل لمن يسندها بحصاة صغيرة ؟

وماذا يظن الذين يتخلون عن الدولة او يتجنون عليها ويمعنون في اضعافها ، ماذا يظنون انهم فاعلون ؟ الا يدركون انهم بذلك انما يقتلون لبنان وينتحرون ؟

اما انا ، حيال ذلك ، فاني استلهم ربي واستوحي ضميري ولا اطلب شهادة فرد ولا احتاج الى تزكية من احد لكي اجاهر بما اعتقده حقا . ولئن كان يشرفني ويعزني اني صنيعة وطني وخادم شعبه ، فاني ادعو ردا على الحملات المغرضة الى التمثل بالحكمة القائلة : لا تدينوا لئلا تدانوا .

ايها اللبنانيون ،

ان لكم على الشرعية حقا ، وحقا لها عليكم .

من حقكم علي ان أفي بالقسم ، أن أحافظ على الوطن ترابا وانسانا ، دولة وكيانا ، جاهدا في قيادة البلاد الى مرافىء العزة والامان .

ومن حقي عليكم ان تلتفوا حولي وتؤازروني ، ان تثقوا بي وتأتمنوني فأتولى شؤون الرئاسة من دون افتئات عليها او نيل منها .

انتم تحتاجون الى الشرعية ، لكن الشرعية هي أحوج ما تكون اليكم . فما بالكم لا تضعون اكتافكم الى جانب كتفها فيخف الحمل وننهض كلنا معا ؟

والان ألا تدركون كم انا في حاجة اليكم لانقاذ لبنان ؟

أليس انكم من اجل استمرار الشرعية ضاربتم على المحال فادهشتم العالمين ؟

أليس انكم يوم احتمال الفراغ حققتم معجزة الديموقراطية في هذا الشرق المترامي ، وشهدتم لاعرق تقاليد الحرية فمنعتم انحلال الدولة وتفكك الوطن ؟

منذ عامين ونصف عام كان يمكن الا ينتخب رئيس ومنذ عامين كان يمكن الا يبقى رئيس ، لكن لبنان اختار الاستمرار في الشرعية ، فجدير به ان يحافظ عليها .

واراكم تسألون : هذه الشرعية من تكون وماذا تريد ؟

انها انتم وانتم هي ، فليست شخصا حتى ولا مؤسسة بل روح الامة ، وجهها الحضاري ورمز انتمائها الى الانسانية .

وتريد الشرعية لكم ما انتم تريدون لانفسكم في اعلى درجات الوعي واصفى مناخات الرؤيا .

كل يريد الشرعية لنفسه من دون غيره والشرعية تريد انقاذ لبنان !

وعملية الانقاذ لا تتم بالسحر ولا بالمغامرة المهووسة ، بل بلقاء الارادات والقلوب ورص الصفوف .

يا شعب لبنان ،

اني واحد من ابنائك ، ولدت من عيلة متواضعة في قرية وادعة ، من صفوفك انطلقت والى مصيري معك امضي لان بيننا اكثر من عهد حكم بيننا ، عهد حياة !

ولاني مواطن قبل ان اكون رئيسا ، ولان المواطنية قبل الرئاسة وبعدها ، بها ومن دونها ، هي الصفة الاساسية والدائمة التي ادعيها ، فاني بصفة المواطن ـ الرئيس اشركك ايها الشعب النبيل في رؤيتي لمستقبل الوطن :

ان قوة لبنان تقوم على ثلاثة اركان اساسية هي :

وحدته الداخلية ، علاقاته العربية ، صداقاته الدولية .

قوة لبنان اولا وقبل كل شيء في ان يكون دولة واحدة لشعب واحد على ارض واحدة .

قوته ان تكون له عاصمة لا عاصمتان بينهما باب مرصود ، ان تكون له بيروت واحدة موحدة لا شرقية ولا غربية ، جنوب واحد يرفرف عليه علم الوطن ، شمال واحد تسوده المحبة والوئام ، بقاع وجبل يجسدان الالفة والعنفوان .

قوته ان يكون له جيش من كل الوطن وللوطن كله ، يبطل الحجج والذرائع لاي جهة كانت بحمل السلاح غير الشرعي ويؤهلنا لاعفاء القوات العربية والدولية من اعباء حفظ

الامن والسلام على ارضنا .

قوته في انتشار ابنائه تحت كل سماء واستمرار انتمائهم الروحي الى جذور ارض الوطن .

وقوة لبنان في نظامه الديموقراطي البرلماني الذي اصطفاه وفي نظامه الاقتصادي الحر الذي اختاره .

وقوته على الاخص في تطوره الى دولة عصرية قائمة على لا مركزية ادارية وانمائية واسعة حيث الكفاية هي القيمة والعطاء الوطني هو المقياس ، دولة تلغي كل الدويلات المقياس ، دولة تلغي كل الدويلات التي كانت في اساس الاحداث وتلك التي افرزتها الاحداث هنا وهناك على حد سواء .

ثم ان قوة لبنان ، ثانيا ، في علاقاته الاخوية بالدول العربية بدءا باقربها اليه ارضا واوثقها به صلة تاريخ وانساب واشدها ارتباط مصلحة معه ، عنيت سوريا التي يجب ان يظل بينها وبين لبنان عهد تفاهم مخلص وتعاون صادق في شتى مجالات الخير المتبادل حاضرا ومستقبلا .

واني اشدد ها هنا على اصالة دورنا في محيطنا العربي الذي نحن منه وفيه وله ، وجسره الملقى على آفاق الدنيا . وانوه بما كان للبنانيين بخاصة المسيحيين من مساهمة رائدة في خدمة القضايا العربية واغناء التراث العربي فكرا ولغة وسياسة . ولئن يكن للمسيحيين اللبنانيين في ذلك فضل فليست لهم منه لانهم كانوا وما برحوا وسيظلون مع اخوانهم المسلمين رفاق نضال وشركاء مصير .

واذ اشدد على موجبنا العربي ، اعتبر ان على الاشقاء العرب مبادلة الشعب اللبناني بما يستحق من الاحترام والرعاية والاهتمام .

كما انه لا بد لي في معرض هذا التقويم من تأكيد التمييز في النظرة والموقف بين ما يعكسه الوجود الفلسطيني المسلح على ارضنا من سلبيات والتزامنا كليا بقضية الشعب الفلسطيني العادلة وحقه في العودة الى ارضه وتقرير المصير .

واراني اليوم في ضوء المستجدات الدولية ملزما بتجديد اعلان الرفض القطعي والجازم لاي تسوية تقوم على توطين الفلسطينيين في لبنان ولا تضمن السلام العادل والدائم .

يبقى ان قوة لبنان ، ثالثا ، في صداقاته الدولية وانفتاحه على العالم . وانه له مكانة

وطيدة يتمسك بالحفاظ عليها ودورا بارزا لا يتخلى عنه .

ولئن خيل في مرحلة ما ان صداقاتنا الدولية قد خبا نورها ، فسرعان ما تبدد هذا الوهم . وكان العدوان الاسرائيلي الاخير على جنوب لبنان مناسبة تجلى فيها التأييد الدولي لبلدنا . وما الجهود الخيرة التي بذلتها الامم المتحدة في شخص امينها العام وما مقررات مجلس الامن الدولي في هذا الشأن الا ظاهرة جديدة لما يتمتع به لبنان من رصيد عالمي . هذا الرصيد الذي لا بد ان نوظفه لحل مشكلة الجنوب في اسرع ما يمكن . لكننا حين نعلن ارتياحنا وتقديرنا لصداقاتنا ندرك خطأ المغالاة في الاعتماد عليها والمبالغة في استهلاكها ، وان علينا مراعاة التوقيت والتنسيب في التعامل معها بطريقة عقلانية فاعلة .

ايها اللبنانيون ،

ان حل الازمة اللبنانية لا يمكن ان يكون بالنتيجة الا حلا سياسيا . واما العلاج بالوسائل الامنية فليس غير تدبير مرحلي نعبر منه الى الحل السياسي القائم على التفاهم بين اللبنانيين والتعاون مع الاشقاء والانفتاح على الاصدقاء .

وعلى هذا ، فقد كان دخول القوات العربية منذ المبادرة السورية تلبية لحاجة امنية ملحة وقد تحدد دورها في مؤتمري الرياض والقاهرة . وعلى رغم ان مهمتها تعثرت نتيجة ظروف معلومة واسباب خارجة عن ارادتنا وارادتها واعتبارات تتجاوز حدودنا ، فان بقاء القوات العربية لا يزال في الوقت الحاضر من الضرورات التي تفرضها سلامة الوطن وامن الدولة .

وساعة نبلغ الاكتفاء الامني ونعد الجيش الوطني اعداداً كافياً في المستقبل القريب بأذن الله ، فاني أؤكد واضمن عودة القوات العربية مشكورة الى بلدانها .

في هذه الاثناء وتوخيا لمنع تجدد الاصطدام وتعجيلا في عودة المهجرين الى بيوتهم والطلاب الى مدارسهم وجامعاتهم والمواطنين الى اعمالهم واستئناف الحياة اليومية الطبيعية ، فقد اعطيت التوجيهات اللازمة لاتخاذ مجموعة من التدابير الامنية تقوم في شكل اساسي على زيادة مسؤوليات الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي تدريجا في بعض المناطق .

ايها المواطنون والمواطنات ،

هاانذا امامكم مستعد لتأدية الحساب لكم ومواجهة المصير معكم في اي لحظة ، لانه

وأن كان قلبي منفطرا لما اصابنا جميعا من مكاره ، فاني لا ادخر وسعا في محاولة انقاذ وطني ومرضاة ربي .

ايها الشعب الابي ،

انا صامد معك فاصمد انت معي .
خلاصك رهن مشيئتك .
ولا يهمنك ما يبيته لك الغير بل ما تريده انت لنفسك .
الا عبىء طاقاتك ، انهض من كبوتك وصحح المسار .

اني اخاطبك واقصد عبرك جميع القيادات على اختلافها لكي تنضم الى الشرعية وتنتظم في توجه وطني فاعل يثبت اركان الدولة ويدفع عجلة الحكم .

ايها الرؤساء ، ايها القادة ، ايها الزعماء ، ويا جميع الشعب ، طلابا وعمالا ، فلاحين ومثقفين !

اننا امام تحد مصيري وخيار تاريخي بين السلام والعنف ، بين الحياة من اجل قضية والموت بلا قضية .

فلي ملء الثقة بان صيحة واحدة ستنطلق من اعماقكم : للسلام ، نعم ! وللعنف ، لا !

للبنان الواحد القوي ، نعم ! وللبنان المفتت والمرتهن ، لا !

ويا ايها اللبنانيون ،

ان كان طيب العيش ذات يوم قد فرقنا واستعصى علينا ان نفرح معا ، فها هو الالم قد وحدنا واصبحت بيننا شركة عذاب .

الا يعني ذلك ان وحدتنا فعل قدر ؟ وان في امكاننا ان ننطلق من الوحدة في الالم الى الفرح في الوحدة ؟

فالى موعد الفرح ادعوكم باسم لبنان ومن اجل لبنان .

عاش لبنان »

١٢ ـ كامب ديفيد : الوثيقتان

الوثيقة الأولى

في ما يأتي نص الوثيقة الاولى التي وقعها الرئيسان انور السادات ومناحيم بيغن والمتعلقة بوضع اطار للسلام في الشرق الاوسط . وقد وزعت النص في العربية وكالة « انباء الشرق الاوسط » المصرية الرسمية .

« اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية في كمب ديفيد من ٥ الى ١٧ ايلول ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الاوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربي الاسرائيلي الاميركي الى الانضمام اليه .

المقدمة

ان البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالاتي :

ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ بكل أجزائه

يرفق القراران الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة .

بعد أربعة حروب خلال ثلاثين عاما وعلى رغم الجهود الانسانية المكثفة ، لم يستمتع الشرق الاوسط ، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاث ، بعد بنعم السلام . ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الامم .

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيته هذه المهمات من استقبال حار من شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اضاعتها اذا كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من مآسي الحرب .

وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الان مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل واي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والامن معها هي امر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات او أعمال عنف . وأن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن .

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية . واضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام ، يمكن الاطراف ـ على اساس التبادل ـ الموافقة على ترتيبات امن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الاخرى التي تتفق على انها ذات فائدة .

ان الاطراف ، اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨ بكل فقراتهما ، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار ، وهي تدرك ان السلام لكي يصبح معمرا يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير ، لذا فانها تتفق على ان هذا الاطار مناسب في رأيها ليشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل كذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الاخرين ممن يبدو استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

أن الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفق على المضي قدما على النحو الآتي :

أ ـ الضفة الغربية وغزة :

١ ـ ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات

المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

أ ـ تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع اخذ الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف في الاعتبار ، يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة الى الضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منها بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية . ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة الى الانضمام الى المحادثات على اساس هذا الاطار ، ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة والاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضي ولاهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع .

ب ـ ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد تضم وفدا يضم مصر والاردن ووفدا من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين اخرين وفقا لما يتفق عليه .

وسيتفاوض الاطراف في شأن اتفاق يحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وستكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة وسيتضمن الاتفاق ايضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام . وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين . اضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود .

وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة في اسرع وقت ممكن من دون ان تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية . وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية . وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مترابطتان . احدى هاتين اللجنتين تتكون من

ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن التي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه في شأن الضفة الغربية وغزة وستركز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن . ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة . وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال :

١ ـ ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ ـ ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ ـ اتاحة الفرصة لممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

٤ ـ المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شان معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

د ـ سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية . وتتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين للبحث في الامور المتعلقة بالامن الداخلي .

هـ ـ خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد

الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب واوجه التمزق . ويجوز ايضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

و ـ ستعمل مصر واسرائيل بعضهما مع البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

ب ـ مصر ـ واسرائيل

١ ـ تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء الى التهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات وان اية نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة .

٢ ـ توافق الاطراف من اجل تحقيق السلام في ما بينها على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار فيما تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع الى التقدم في الوقت نفسه الى التفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة .

وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني او تنفيذ التزاماتها في ظل المعاهدة .

ج ـ المبادىء المرتبطة

١ ـ تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وكل من جيرانها مصر والاردن وسوريا ولبنان .

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا في ما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حال سلام كل منها مع الاخرى .

وعند هذا الحد ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

أ ـ اعتراف كامل .

ب ـ الغاء المقاطعات الاقتصادية .

ج ـ ضمان ان يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء الى القضاء .

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية .

٥ ـ يجري دعوة الولايات المتحدة الى الاشتراك في المحادثات في شأن مواضيع متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها . وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن توقيع معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب اليهم مطابقة سياساتهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية .

عن حكومة اسرائيل

الوثيقة الثانية

هنا نص الوثيقة الثانية التي تشكل « اطار عمل من اجل عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » وقد وزعت النص في العربية وكالة « انباء الشرق الاوسط » المصرية الرسمية :

توافق اسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان .

تطبق كل مبادىء قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام .

أ ـ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب ـ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

ج ـ استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للاغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول .

د ـ حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول . وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للملاحة والطيران من دون اعاقة او تعطيل .

هـ ـ انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن .

تمركز القوات العسكرية كما يأتي :

أ ـ الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية او مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلو مترا شرق خليج السويس وقناة السويس .

ب ـ تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة فقط لاداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠ و٤٠ كيلومترا .

ج ـ ان توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلو مترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة .

تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر أنفا .

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز ان تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق ووضع قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل لمسافة ٢٠ كيلو مترا وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران . ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين .

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد اتمام الانسحاب الموقت تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بها في ذلك .

قيام علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون .

١٢ ـ ب ـ كامب ديفيد ـ تسع رسائل جانبيّة[1]

البيت الابيض ينشر ٩ رسائل[1] مرفقة باتفاقي كمب ديفيد السادات : القدس العربية تحت السيادة العربية

وزع امس البيت الابيض نسخاً من الرسائل الجانبية المرفقة باتفاقي كمب ديفيد* . والرسائل، التي نشرت هي ٩ تتناول مواضيع المستوطنات الاسرائيلية في سيناء والقدس والمفهوم الاسرائيلي للفلسطينيين والضفة الغربية .

ويمكن عرض النقاط الرئيسية الواردة في هذه الرسائل ، التي تؤكد الخلاف الكامل بين مصر واسرائيل حول القدس ، كالآتي :

١ ـ القدس :

موقف مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل : القدس يجب ان تبقى عاصمة اسرائيل وبالتالي « مدينة موحدة » وفقاً لقرار اتخذته الحكومة الاسرائيلية في العام ١٩٦٧ .

موقف الرئيس انور السادات : القدس هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب

---

١ ـ واشنطن ـ من رفيق خليل المعلوف .

احترام الحقوق التاريخية والشرعية للعرب فيها وبالتالي ان المدينة المقدسة يجب ان تبقى تحت السيادة العربية وكل الاجراءات الاسرائيلية التي اتخذت بغية تغيير وضع القدس هي لاغية وكأنها لم تكن .

موقف الرئيس كارتر : الموقف الاميركي من هذه المسألة يبقى ذلك الذي عرضه السفير الاميركي آرثر غولدبيرغ امام الجمعية العمومية للامم المتحدة في ١٤ تموز ١٩٦٧ ثم السفير الاميركي تشارلز يوست في مجلس الامن في اول تموز ١٩٦٩ . وقد اكد مسؤول رفيع في البيت الابيض ان واشنطن لا تعترف بضم القدس الشرقية الى اسرائيل وبالتالي لا تعتبر المدينة المقدسة عاصمة للدولة العبرية كما تدعي اسرائيل .

٢ ـ المستعمرات الاسرائيلية

موقف بيغن : ان المسألة المتعلقة بمعرفة ما اذا كانت تجب ازالة المستوطنات ام لا من شمال سيناء وجنوبها ، ستعرض على التصويت الحر في الكنيست .

موقف السادات : تجب ازالة كل المستوطنات من سيناء وفق الجدول الزمني الموضوع لتطبيق معاهدة السلام . ان موافقة الحكومة الموضوع هو شرط سابق لبدء المفاوضات التي يجب ان تؤدي الى معاهدة سلام .

٣ ـ الفلسطينيون :

يؤكد السادات ان مصر مستعدة للاضطلاع بالدور العربي لضمان تطبيق الاتفاقات المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ولصون الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وذلك « بعد استشارة الاردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني » .

يلاحظ المسؤول الرفيع في البيت الابيض ان مصر قد تكون مستعدة لتحمل هذه المسؤولية في حال امتناع الاردن وممثلين عن الفلسطينيين عن الاشتراك في المفاوضات .

يؤكد كارتر ان عبارات « الفلسطينيون » او « الشعب الفلسطيني » ستشير في النصوص الى « الفلسطينيين العرب » وان عبارة « الضفة الغربية » ستعين بحسب المفهوم الاسرائيلي « اليهودية والسامرة » .

وهنا ترجمة لنصوص الرسائل التسع :

الرسالة الاولى من بيغن الى كارتر

١٧ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

لي الشرف ان ابلغكم انه خلال اسبوعين من عودتي الى بلادي سأقدم توصية الى البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) من اجل تقرير الموضوع الآتي :

اذا تم الاتفاق بين مصر واسرائيل على كل القضايا العالقة في اثناء المفاوضات لعقد معاهدة سلام ، « هل توافقون على انسحاب المستوطنين الاسرائيليين من شمال سيناء وجنوبها ام انكم توافقون على ابقاء المستوطنين المذكورين في هذه المناطق ؟ »

ان التصويت ، سيدي الرئيس ، على هذا الموضوع سيجري في حرية تامة من الارتباطات البرلمانية الحزبية مع العلم ان الائتلاف الحالي يدعمه الآن ٧٠ عضواً من اصل ١٢٠ وعلى ما اعتقد ان كل عضو في الكنيست ، سواء كان في صفوف الحكومة او في مقاعد المعارضة سيصوت على اساس ما يمليه عليه ضميره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التوقيع مناحيم بيغن

الى الرئيس . كمب ديفيد . فيرمونت ، ماريلاند .

الرسالة الثانية من كارتر الى السادات

٢٢ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

انقل اليكم نسخة عن رسالة وجهها الي رئيس الوزراء بيغن يشرح فيها كيف ينوي عرض مسألة المستوطنات في سيناء على الكنيست لاتخاذ قرار لاحق في شأنها .

وفي هذا المجال افهم من رسالتكم ان موافقة الكنيست على انسحاب جميع المستوطنات من سيناء على اساس جدول زمني وضمن المهلة المحددة لتطبيق معاهدة سلام ، هي شرط سابق لاية مفاوضات حول معاهدة سلام بين مصر واسرائيل .

باخلاص

التوقيع : جيمي كارتر

طيه رسالة رئيس الوزراء بيغن .
ـ فخامة انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية . القاهرة .

الرسالة الثالثة من السادات الى كارتر

عزيزي السيد الرئيس
في صدد « اطار العمل من اجل حل في سيناء » الذي سيوقع الليلة ، اريد ان اؤكد موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق بالمستوطنات :

١ ـ جميع المستوطنين الاسرائيليين يجب ان ينسحبوا من سيناء على اساس جدول زمني وخلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام .

٢ ـ ان موافقة الحكومة الاسرائيلية ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الاساسي هو بالتالي شرط سابق لبدء مفاوضات السلام لعقد معاهدة سلام .

٣ ـ اذا لم تف اسرائيل بهذا الالتزام فان « اطار العمل » سيكون لاغياً ، وكأنه لم يكن .

باخلاص
التوقيع : محمد انور السادات

ـ فخامة جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة .

الرسالة الرابعة من كارتر الى بيغن

٢٨ ايلول ١٩٧٨
عزيزي السيد رئيس الوزراء
لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة ١٧ ايلول ١٩٧٨ التي تشرح كيف تبغون عرض موضوع مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في سيناء على الكنيست لاتخاذ قرار في شأنه .

طيه نسخة من رسالة الرئيس السادات حول هذا الموضوع .

باخلاص
التوقيع : جيمي كارتر

طية رسالة من الرئيس السادات
ـ دولة مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل .

الرسالة الخامسة من السادات الى كارتر

١٧ ايلوف ١٩٧٨
عزيزي السيد الرئيس
اكتب اليكم لاعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق بالقدس :

١ ـ ان القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب اعادة الحقوق العربية التاريخية والشرعية على المدينة واحترامها .

٢ ـ ان القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية .

٣ ـ ان لسكان القدس العربية الفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة بصفة كونهم جزءا من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية .

٤ ـ يجب تطبيق قرارات مجلس الامن الوثيقة الصلة ولا سيما القرارين ٢٤٢ و٢٦٧ في ما يتعلق بالقدس ، وان كل التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتبديل وضع المدينة هي لاغية وكأنها لم تكن ويجب ان تزال .

٥ ـ يجب ان يكون لجميع الشعوب حرية الوصول الى المدينة والتمتع بحرية ممارسة شعائرهم والحق في الزيارة وفي المجيء الى الاماكن المقدسة من دون اي تفرقة او تمييز .

٦ ـ ان الاماكن المقدسة لكل ديانة يمكن ان توضع تحت ادارة ممثليها وسلطتهم .

٧ ـ ان الوظائف الاساسية في المدينة يجب الا تقسم ويمكن مجلسا بلديا مشتركا مؤلفا من عدد متساو من الاعضاء العرب والاسرائيليين ان يشرف على تنفيذ هذه المهمات . وبهذه الطريقة فان المدينة لن تكون مقسمة .

باخلاص
التوقيع : محمد انور السادات

ـ فخامة جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة .

الرسالة السادسة من بيغن الى كارتر

١٧ ايلول ١٩٧٨

سيدي الرئيس

لي الشرف ان ابلغكم سيدي الرئيس ، انه في ٢٨ حزيران ١٩٦٧ اعلن البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) ، موافقته على قانون ينص على الآتي : ان الحكومة مخولة بمرسوم ان تطبق القانون والتشريع والترتيبات الادارية للدولة على اي جزء من اريتز ـ اسرائيل » (ارض اسرائيل ـ فلسطين) كما ورد في المرسوم .

وعلى اساس هذا القانون اصدرت الحكومة الاسرائيلية مرسوما في تموز ١٩٦٧ ينص على ان القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة دولة اسرائيل .

باخلاص

التوقيع : مناحيم بيغن

ـ الى الرئيس . كمب ديفيد ، فيرمونت ، ماريلاند .

الرسالة السابعة من كارتر الى السادات

٢٢ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة ١٧ ايلول ١٩٧٨ والتي تعرضون فيها الموقف المصري من القدس . وأنا سأنقل نسخة عن الرسالة الى رئيس الوزراء بيغن للاطلاع .

ان موقف الولايات المتحدة من القدس يبقى كما اعلنه السفير غولدبيرغ امام الجمعية العمومية للامم المتحدة في ١٤ تموز ١٩٦٧ وما تبعه من تصريح للسفير يوست امام مجلس الامن الدولي في تاريخ ١ تموز ١٩٦٩ .

باخلاص

التوقيع : جيمي كارتر

ـ فخامة انور السادات ، رئيس جمهورية مصر العربية ، القاهرة .

الرسالة الثامنة من السادات الى كارتر

١٧ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

في صدد « اطار العمل للسلام في الشرق الاوسط » اكتب اليكم هذه الرسالة لابلغكم موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق بتطبيق الحل الشامل .

للتأكد من تطبيق البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن اجل صون الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ستكون مصر على استعداد للاضطلاع العربي المنبثق من هذه البنود بعد مشاورات مع الاردن وممثلي الشعب الفلسطيني .

باخلاص

التوقيع : محمد انور السادات

ـ فخامة جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة ، البيت الابيض ، واشنطن دي . سي .

الرسالة التاسعة من كارتر الى بيغن

٢٢ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد رئيس الوزراء

ها انذا اذكر انك ابلغتني ما يأتي :

أ ـ في كل مقطع من وثيقة اطار العمل المتفق عليها ، ان عبارات « الفلسطينيون » او « الشعب الفلسطيني » تعني ، وهي مفهومة من قبلكم على انها عبارات « الفلسطينيون العرب » .

ب ـ في اي مقطع ترد فيه عبارة « الضفة الغربية » تفهم وستفهم من قبل الحكومة الاسرائيلية على انها « اليهودية والسامرة » .

باخلاص

التوقيع : جيمي كارتر

ـ دولة مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل .

ويذكر ان ثمة رسائل لم ينشرها البيت الابيض امس بسبب استمرار الخلاف حول

تفسير مواضيعها بين الجانبين الاميركي والاسرائيلي . وتتناول هذه الرسائل تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية كذلك استعداد الولايات المتحدة لبناء مطارين حربيين لاسرائيل في صحراء النقب[1] .

١٣ -

مؤتمر دمشق للصمود والتصدي[2]

البيان الختامي ـ والقرار الرقم ١

البيان الختامي

بدعوة من السيد الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية انعقدت في دمشق الدورة الثالثة لقمة الجبهة القومية للصمود والتصدي في الفترة ما بين ١٨ و٢١ شوال الموافق من ٢٠ الى ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ وقد حضرها اصحاب السيادة :

الرئيس هواري بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية .

الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية .

العقيد معمر القذافي الامين العام لمؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

الرئيس علي ناصر محمد رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية .

الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية .

عرض المؤتمر التطورات التي تمت بعد مؤتمر الجزائر على الساحتين العربية والدولية بما في ذلك استمرار الرئيس انور السادات في سياسته الاستسلامية وكذلك اعمال مؤتمر معسكر

---

١ ـ النهار ، السبت ٢٣/ ٩/ ١٩٧٨ ، ص ١٠ .

٢ ـ النهار ، الاحد ٢٤ ايلول ١٩٧٨ ، ص ١٤ .

داود وما يترتب عليه من نتائج . واجرى المؤتمر تحليلا مستفيضا وشاملا للوضع وللتطورات الجارية واستخلص الحقائق الاتية :

١ ـ ان سياسة الرئيس السادات ونتائج معسكر داود تمثل امتدادا للتآمر الاميركي ـ الاسرائيلي على الامة العربية وقضية فلسطين وحقوق شعبها وتجاهلا للحقائق الموضوعية للصراع العربي ـ الاسرائيلي الامر الذي لن يؤدي الا الى مضاعفة التوتر في المنطقة وتعريض السلم والامن الدوليين لافدح الاخطار .

٢ ـ ان الرئيس السادات بطواطئة مع العدو الصهيوني والامبريالية في معسكر داود قد تآمر على وحدة القضية العربية والمصالح العليا للامة العربية وخرق ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك ومقررات مؤتمرات القمة العربية في محاولة خطيرة لتصفية قضية فلسطين ونسف المنجزات السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني بكفاحه ودماء شهدائه .

٣ ـ ان الرئيس السادات بسياسته هذه قد الحق ضربة جديدة بالتضامن العربي حيث اخرج مصر من ساحة الصراع العربي ـ الاسرائيلي لتكون حليفا للعدو يهدد الامة العربية ويتحكم بمقدراتها وامنها القومي .

٤ ـ تخلى الرئيس السادات عن المفهوم العالمي للسلام العادل في المنطقة الذي يقوم على اساس الانسحاب الكامل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وبخاصة حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

٥ ـ ان الاتفاقات التي تم التوصل اليها في معسكر داود هي جزء من عملية شاملة لبسط نفوذ الامبريالية الاميركية والصهيونية وسيطرتها على مصر والوطن العربي والقارة الافريقية ولاستخدام النظام المصري كأداة لضرب حركات التحرر الوطني .

٦ ـ تمثل اتفاقات معسكر داود اقرارا من جانب الرئيس السادات بالمخطط الصهيوني الرامي الى مواصلة اغتصاب التراب الوطني الفلسطيني وابقاء الضفة الغربية وغزة كمستعمرة تحت سيطرة قوات الاحتلال الصهيوني وضم القدس لتكون عاصمة لاسرائيل وبهذا يهدر الرئيس السادات تضحيات الشعب الفلسطيني والامة العربية وينال من كل التراث والمقدسات ويخرج عن ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية

وقرارات دول عدم الانحياز وارادة المجتمع الدولي بتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس .

٧ ـ ان الرئيس السادات الذي وقع اتفاقات معسكر داوود لا يملك اهلية تمثيل ارادة الشعب الفلسطيني والامة العربية ، وبناء على ذلك فان ما اتفق عليه مع العدو الصهيوني لا يلزم الامة العربية ويعتبر باطلا وغير شرعي .

٨ ـ انتهكت اتفاقات مؤتمر معسكر داود مبادىء ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وقرارات المنظمة الدولية المتضمنة تحديدا واضحا لحقوق الشعب الفلسطيني وتأكيدا على ضرورة الانسحاب من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كشرطين لا بد من تحقيقهما لاقامة السلام العادل في المنطقة .

٩ ـ لقد اعلنت الامة العربية رفضها لهذه الاتفاقات التي اسفر عنها مؤتمر معسكر داوود والهادفة الى تصفية قضية فلسطين وحقوق شعبها والتفريط بعروبة القدس وبالحق العربي مما يؤكد من جديد عزلة نظام الرئيس السادات وخروجه على ارادة الامة العربية واجماعها .

وبعدما استخلص المؤتمر هذه الحقائق وما يترتب عليها من نتائج خطيرة على الوضعين العربي والدولي وعلى مستقبل الصراع مع العدو الاسرائيلي ، اتخذ عددا من القرارات والاجراءات التي تهدف الى تدعيم الجبهة القومية للصمود والتصدي وتمكينها من مواجهة هذه المؤامرة التي ضلع فيها الرئيس السادات ، ومن هذه القرارات والاجراءات ما يأتي :

القرارات

١ ـ الرفض والادانة لاتفاقات معسكر داود وتاكيد التصميم على التصدي لها والعمل من اجل اسقاطها ومواصلة الكفاح بمختلف الوسائل ضد العدو الصهيوني والامبريالية .

٢ ـ اعتبار هذه الاتفاقات الاستسلامية غير شرعية وباطلة لتفريطها بالحق العربي والفلسطيني خصوصا انها تمت ووقعت في ظل استخدام قوة الاحتلال الصهيوني واستمراره .

٣ ـ اقرار اعلان مبادىء الجبهة القومية للصمود والتصدي واهدافها ومؤسساتها .

٤ ـ تحديد استراتيجية المرحلة المقبلة وفق الاسس الآتية :

أ ـ عدم الاعتراف بشرعية اتفاقات معسكر داود ورفض كل ما يترتب عليها من نتائج .

ب ـ دعم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

ج ـ العمل على حشد طاقات الامة العربية وتحقيق تضامن عربي على اساس مكافحة العدو الصهيوني ونتائج معسكر داود ولمواجهة هذه المرحلة بكل ما تحمله من مخاطر جسيمة واضرار كبيرة تمس الاهداف الجوهرية للامة العربية .

د ـ تنبيه الرأي العام العالمي الى خطورة اتفاقات معسكر داود على الامن والسلام في المنطقة وفي العالم .

هـ ـ دعوة الدول العربية الى تحمل مسؤولياتها القومية واتخاذ مواقف حازمة تجاه نتائج معسكر داود لمواجهة الظروف الدقيقة المقبلة والانضمام الى جبهة الصمود او التعاون معها لتعطيل نتائج المؤامرة الاميركية ـ الساداتية ـ الصهيونية ودعم خط الصمود لحماية الوجود القومي للامة العربية .

٥ ـ قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصري بما في ذلك المؤسسات والشركات وتطبيق قرارات المقاطعة العربية على الافراد الذين يتعاملون مع العدو .

٦ ـ اتخاذ الاجراءات العملية لدعم قوى الصمود التي تشكل سوريا قاعدتها الاساسية والعمل على توفير جميع المستلزمات لاعادة التوازن الاستراتيجي الى المنطقة بعد خروج النظام المصري من ساحة الصراع ضد العدو الصهيوني .

٧ ـ ادانة السياسة الامبريالية للولايات المتحدة الاميركية بتحالفها مع العدو الصهيوني ونظام السادات واستمرارها في انتهاج سياسة مناهضة لحقوق الامة العربية واهدافها الامر الذي جعلها عدوا ولا يمكن اعتبارها وسيطا في المساعي المبذولة لتحقيق سلام عادل في المنطقة العربية وتحميلها المسؤولية المباشرة عن النتائج الخطيرة التي ترتبت او تترتب على اتفاقات معسكر داود .

٨ ـ ضرورة العمل على تحقيق اوسع دعم وتأييد عالمي للنضال العادل للشعب الفلسطيني والامة العربية وتعزيز التعاون مع البلدان الاشتراكية وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي وذلك من اجل حماية استقلال الاقطار العربية والمحافظة على حريتها وتقدمها ومكتسبات حركة التحرر العربية .

وفي اطار عرض الاوضاع في الوطن العربي ، عبر المؤتمر عن قلقه العميق ازاء استمرار مجموعة صغيرة في لبنان في التعامل مع العدو الاسرائيلي والعمل من اجل عودة القتال وتقسيم لبنان وتقويض الدولة المركزية ، وأكد المؤتمر على دعم وحدة لبنان وعروبته وسيادته الوطنية . كما عبر المؤتمر عن ارتياحه ودعمه للخطوات الامنية التي قامت وتقوم بها قوات الردع العربية ودعمه ومساندته لموقف الجمهورية العربية السورية في لبنان الهادف الى مواجهة محاولة اشعال الفتنة تغطية لمؤامرة تصفية قضية فلسطين وتقسيم لبنان واقامة دويلات طائفية تشكل الدعم والسند للتحالف الاميركي ـ الساداتي ـ الاسرائيلي . كما اكد مساندته لكل القوى اللبنانية المعادية للمخطط الاسرائيلي والمتعاونين معه .

يحيي المؤتمر بفخر واعتزاز الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة الصامد في وجه الاحتلال والمناضل في سبيل التحرر ويؤكد المؤتمر استمرار الالتزام القومي في قضية فلسطين وفي دعم نضال الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

يحيي المؤتمر الشعب العربي في مصر ويشيد باعتزاز ببطولاته وجهوده شعبا وجيشا من اجل القضايا العربية ، وان المؤتمر واثق من ان الشعب العربي المصري بوعيه القومي ووطنيته سيتخذ الموقف المناسب الحاسم من نظام السادات الذي يعمل على دفعه الى مزالق التبعية الامبريالية والى اخراجه من موقعه الطبيعي التاريخي في ساحة النضال العربي ضد الامبريالية والعدو الصهيوني .

عبر المؤتمر عن قلقه العميق ازاء التنكر للحقوق الوطنية للشعب العربي في الصحراء الغربية وبخاصة حقه في تقرير مصيره . وادان بشدة جميع التدابير التي تتعارض مع هذا الحق . واكد من جديد على ضرورة تمكين الشعب الصحراوي الشقيق من ممارسة حقه في تقرير مصيره طبقاً لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

درس المؤتمر التطورات في الساحة اليمنية وخطورة استمرار حالة التوتر بين شطري اليمن وما يمكن ان يلحقه استمرار هذا التوتر من نتائج عميقة على الاشقاء وفي المنطقة . لذلك فان المؤتمر يؤكد على ضرورة حل الخلافات بالحوار والطرق والوسائل السلمية على

اساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والاستقلال والمصالح المشتركة بين الشطرين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . ويدين المؤتمر اية اعمال عسكرية او عدوانية تجر الشطرين الى الصدام المسلح مما يخدم اهداف الامبريالية والصهيونية . ويرى المؤتمر ان القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية والمتعلقة بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مخالفة لميثاق الجامعة العربية وغير شرعية . كما قدر المؤتمر الموقف المسؤول لجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية الذي اعربت عنه من خلال البيانات والمواقف الداعية الى حل الخلافات بين الاشقاء بالطرق السلمية .

يعبر المؤتمر عن قلقه البالغ ازاء الوجود العسكري الاجنبي في عمان ويؤكد مساندته لشعب عمان في النضال من اجل تحرره وسيادته الوطنية .

عرض المؤتمر الوضع في القارة الافريقية ودان التدخل الامبريالي في الشؤون الداخلية للقارة واكد مقاومته للانظمة العنصرية في تشكل حليفا طبيعيا للكيان الصهيوني العنصري . واعلن تأييده ودعمه الى اقصى الحدود لحركات التحرر الوطني الافريقية واكد رغبته في توسيع اطار الحوار العربي الافريقي وتمتين اسسه وتنشيط اعماله في مختلف المجالات .

يرى المؤتمر ان الواجب القومي يحتم الوقوف بحزم الى سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارهما يشكلان القاعدة الصلبة للنضال من اجل الحفاظ على حقوق الامة العربية في فلسطين وعلى ثروات الوطن العربي وطاقاته ولافشال مختلف اشكال التسويات الاستسلامية والانهزامية التي تخدم اطماع الصهيونية والامبريالية الاميركية والعدو الاسرائيلي على امتداد الوطن العربي .

وعبر المؤتمر عن ثقته في ان القوى المحبة للسلام والحرية والعدل في العالم سوف تضاعف مساندتها لسوريا وللشعب الفلسطيني والامة العربية في نضالها العادل المشروع .

ان المؤتمر يعاهد الامة العربية على مواصلة مسيرة نضال الصمود والتصدي فحتى تتحقق الاهداف القومية للامة العربية .

صدر في دمشق في ٢١ شوال ١٣٩٨ الموافق ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ .

الاعلان

« من موقع الصمود والتصميم على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الامة العربية في كفاحها العادل ضد القوى الصهيونية والاستعمار والتخلف والتجزئة ، ودفاعا عن وجودها وامنها ومصيرها وحقوقها واستقلالها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي وتصميمها على تحقيق اماني الامة العربية في بناء القوة القادرة على مواجهة كل المخاطر وتحرير الارض العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني وحماية قضية فلسطين من جميع المؤامرات الهادفة الى تصفيتها وترسيخ الوجود الصهيوني .

وانطلاقا من قومية النضال الذي تخوضه الامة العربية من اجل بناء الوحدة العربية وتحرير الوطن العربي وتحقيق التقدم وبناء المجتمع العربي القادر على الدفاع عن وجوده وكرامته والحفاظ على تراثه وعلى المساهمة في بناء حضارة انسانية متحررة من كل اشكال العدوان والاستعمار والسيطرة .

وتنفيذا للفقرة التاسعة من بيان طرابلس الصادر في الخامس من شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ والمتضمنة انشاء جبهة قومية توحد الطاقات والجهود لتحقيق اهداف الامة العربية ، فقد تم الاتفاق على هذا الاعلان .

انشاء الجبهة

المادة الاولى ـ تنشأ جبهة قومية تسمى الجبهة القومية للصمود والتصدي تكون :

١ ـ قاعدة للنضال القومي وتعبئة جماهير الامة العربية وطاقاتها لتحقيق الاهداف القومية العليا .

٢ ـ اداة للامة العربية في معركتها ضد الصهيونية والامبريالية ومن اجل الصمود والتحرير .

٣ ـ قوة عربية منفتحة على كل القوى العربية التي ترغب في المساهمة في تحمل مسؤ ولياتها القومية .

الاهداف والمهمات

المادة الثانية ـ تلتزم الجبهة بتحقيق الاهداف القومية الاساسية الاتية :

١ ـ العمل على تحقيق الوحدة العربية ودعم النضال الوحدوي والعمل على ازالة كل العقبات من طريق الوحدة العربية وتطوير العلاقات الوحدوية بين اطراف الجبهة ومن اجل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

٢ ـ اعتبار قضية فلسطين قضية العرب الاساسية وبالتالي فلا يجوز لاي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام او المساس به والقيام باي اجراء من شأنه الاضرار بقضية فلسطين وبالحقوق القومية والتاريخية للشعب العربي الفلسطيني .

٣ ـ التحرير الكامل لجميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وعدم التنازل او التفريط باي جزء منها او المساس بالسيادة الوطنية عليها .

٤ ـ الالتزام باسترداد الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة في فلسطين وعدم التفريط بقضية فلسطين او المساومة عليها .

٥ ـ دعم كفاح الشعب الفلسطيني العادل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

٦ ـ حشد الطاقات العربية العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية واستخدامها في الصراع ضد العدو الرئيسي المتمثل بالوجود الصهيوني وبالامبريالية والاستعمار .

٧ ـ التعزيز والتطوير للعلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة ودول المعسكر الاشتراكي وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي والقوى المساندة لنضال الامة العربية وكفاحها التحرري ضد الصهيونية والامبريالية .

٨ ـ دعم حركات التحرر الوطني في القارة الافريقية ومقاومة الانظمة العنصرية التي تشكل حليفا طبيعيا للكيان الصهيوني .

المادة الثالثة ـ تقوم الجبهة من اجل تحقيق اهدافها بالمهات الآتية :

١ ـ اقرار خطط العمل السياسي في المجالين العربي والدولي في شكل يؤدي الى تعزيز

الموقف القومي ويخدم اهداف الجبهة الاساسية ويسقط السياسات الاستسلامية والانهزامية .

٢ ـ اقرار المسائل المتعلقة بالسلم والحرب .

٣ ـ تنظيم شؤ ون الدفاع وقيادتها واقرار الخطط المتعلقة بذلك .

٤ ـ اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير وسائل الدعم المالي والاقتصادي والعسكري للمواجهة .

٥ ـ اقرار السياسة الاعلامية .

٦ ـ مشاركة الطرف الذي يتعرض لاي عدوان بمختلف الوسائل بما فيها القوة المسلحة على اعتبار ان العدوان على عضو في الجبهة هو عدوان على جميع اعضائها .

٧ ـ تشكيل الاجهزة والمؤ سسات اللازمة لتحقيق الاهداف وتنفيذ المهمات المذكورة في هذا الاعلان .

الاجهزة والمؤسسات

المادة الرابعة ـ يتم تشكيل الاجهزة والمؤ سسات الآتية :

أ ـ القيادة العليا :

١ ـ تتكون القيادة العليا للجبهة من رؤ ساء الاطراف الاعضاء فيها .

٢ ـ تجتمع قيادة الجبهة دوريا مرة كل ستة اشهر في احدى عواصم الدول المشاركة وبالتناوب ويمكن ان تجتمع كلما دعت الحاجة وبطلب من احد اعضائها .

٣ ـ تتخذ القيادة قراراتها بالاكثرية وتكون هذه القرارات ملزمة لجميع الاعضاء .

ب ـ اللجنة السياسية :

١ ـ تتكون لجنة سياسية من وزراء الخارجية للاطراف الاعضاء .

٢ ـ تقوم اللجنة السياسية بالمهات الاتية :

أ ـ متابعة تنفيذ قرارات القيادة العليا .

ب ـ اقتراح خطط العمل السياسي .

ج ـ تنسيق العمل السياسي بين الاطراف اعضاء الجبهة .

د ـ القيام بالمهات التي تكلفها القيام بها القيادة العليا .

٣ ـ تجتمع اللجنة السياسية دورياً مرة كل ثلاثة اشهر في احد الدول الاعضاء وبالتناوب ويمكن ان تجتمع كلما دعت الحاجة وبطلب من احدى اعضائها .

ج ـ اللجنة الاعلامية :

١ ـ تتكون اللجنة الاعلامية من وزراء اعلام للاطراف الاعضاء .

٢ ـ تقوم اللجنة الاعلامية بالمهات الاتية :

أ ـ اقتراح الخطط الاعلامية .

ب ـ متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالاعلام .

ج ـ التنسيق الاعلامي بين الاطراف الاعضاء .

٣ ـ تجتمع اللجنة الاعلامية دوريا مرة كل ستة اشهر في احدى الدول الاعضاء وبالتناوب ويمكن ان تجتمع كلما دعت الحاجة وبطلب من احد اعضائها .

د ـ القيادة العسكرية :

تتكون قيادة عسكرية واحدة بقرار من القيادة العليا للجبهة يحدد صلاحياتها واختصاصاتها ومهامها وارتباط القوات المسلحة باطراف الجبهة بها .

الانضمام الى الجبهة

المادة الخامسة ـ لكل دولة عربية تلتزم بمبادىء واهداف الجبهة واهدافها وتعرب عن رغبتها في الانضمام الى الجبهة الحق في ان تكون عضوا فيها .

صدر في دمشق في ٢١ شوال ١٣٩٨ هـ الموافق ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨م » .

القرار الرقم ١

« ان رؤساء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية السورية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية المجتمعين في دمشق في الفترة ما بين ١٨و٢١ شوال ١٣٩٨ الموافق من ٢٠ الى ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ .

بعدما تدارسوا الوضع العربي الراهن ولا سيما نتائج توقيع رئيس النظام المصري اتفاقي معسكر داود وملاحقها ، وانطلاقا من المبادىء التي قررها في مؤتمري طرابلس والجزائر ، والتزاما منهم بمسؤ ولياتهم القومية ، اتخذوا عددا من القرارات من بينها .

١ ـ قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصري بما في ذلك المؤسسات والشركات وتطبيق قرارات المقاطعة العربية على الافراد الذين يتعاملون مع العدو الاسرائيلي .

٢ ـ العمل على نقل مقر جامعة الدول العربية ومنظماتها المختلفة من القاهرة واذا لم يتحقق ذلك تمارس اطراف الجبهة القومية للصمود والتصدي مع من يتعاون معها من الدول العربية الشقيقة مهمات الجامعة العربية وفق ميثاق الجامعة واهدافها ويكون في هذه الحالة مقر الجامعة في احدى الدول العربية غير مصر .

٣ ـ دعم نضال الشعب المصري ممثلا بقواه الوطنية والتقدمية لمواجهة تآمر النظام المصري على القضايا العربية المصيرية .

٤ ـ تكليف الرئيس حافظ الاسد القيام بجولة في الاقطار العربية من اجل عرض قرارات مؤتمر قمة الصمود والعمل على توفير اقصى دعم عربي سياسي ومادي لهذه المقررات وكذلك البحث في امكانانعقاد مؤتمر قمة عربية في معزل عن النظام المصري .

٥ ـ تكليف الرئيس حافظ الاسد الاتصال بالاتحاد السوفياتي باسم الجبهة للبحث في امكان تطوير العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والجبهة بما يؤدي الى مزيد من الدعم العسكري والسياسي لجبهة الصمود واعادة التوازن العسكري والسياسي الى المنطقة وكذلك توثيق العلاقات وتعميقها بين الاتحاد السوفياتي ودول الجبهة .

٦ ـ توجيه مذكرة جماعية باسم الجبهة الى مجموعة عدم الانحياز والى الامانة العامة لمنظمة

المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية يشرح فيها موقف الجبهة .

٧ ـ دعوة لجنة الامم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة الى عقد اجتماع خاص لدراسة وثائق معسكر داود وبيان تناقلها مع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والطلب منها اصدار بيان يؤكد معارضة اللجنة لكل ما يمس بتلك الحقوق او ينتقص منها او ينزل بها الضرر .

٨ ـ مطالبة الامين العام للامم المتحدة بعدم جواز شمول المنظمة الدولية برعايتها لاي وثيقة او اتفاق تتعارض وقرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والانسحاب من الاراضي المحتلة وبابلاغ مجلس الامن ذلك .

صدر في دمشق في ٢١ شوال ١٣٩٨ الموافق ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ » .

١٤ ـ حسن الجلبي : القرار ٤٢٥ وقوات حفظ السلام الدولية في لبنان

١٥ ـ

« الرسالة ـ الوثيقة »

في ما يأتي نص رسالة الرئيس فرنجية الى اللبنانيين :

« ايها اللبنانيون » .

لم تكن مصادفة هذه البادرة التي طلعت علينا من دمشق يوم أشتد الخطب وتسعرت النار في لبنان . فمنذ الزمن القديم عين من لبنان على سوريا الشقيقة وعين من سوريا على لبنان الشقيق ، وهي عين ود وصفاء .

من هنا كانت مبادرة الاخ الرئيس حافظ الاسد الذي انبرى لرد الاذى عن لبنان بدافع من اخوة لا تطلب ، غير الخير ، اجراً .

أنه لمن حقكم ، ايها اللبنانيون ، ونحن في نظام ديمقراطي اخر ، ان تطلعوا على ما انتهت اليه المحادثات في دمشق :

لم تكن دمشق في حاجة للتعرف الى لبنان ، فلبنان معروف الهوية لديها . لكننا رأينا ان

---

١ ـ الوثيقة الدستورية ، النهار ، الاحد ١٥ ـ ٢ ، ١٩٧٦ ، ص ١ وص ٨ .

نعرف العالم ، مرة أخرى ، الى هوية لبنان من دمشق ليعرف :

ان لبنان عربي ، سيد ، حر مستقل .

انه مهد الدعوات التي شعت مشرقة في العالم العربي .

انه ملتقى حضارات العالم ، ومختبر انساني فذ .

وأنه صوت العرب في الدنيا على يد أبنائه المقيمين والمغتربين . ولـم يكن ليغيب عن الاشقاء العرب ان من حق لبنان ، ان يبقى سيداً ليبقى ذلك اللسان الامين ، فيبقى وجه الحق مشرقاً ، وخير الاشقاء المصون متألقاً .

ولا كان الفلسطينيون في حاجة الى التذكير بأن مؤتمر القمة العربية في الرباط عهد الى لبنان في الدفاع عن قضيتهم في الامم المتحدة ، وان لبنان انجز المهمة بايمان واقتناع لما هي القدس مهد المسيح وأولى القبلتين وثالث الحرمين ، ولما هي القضية الفلسـطينية قضية عدالة وحق .

او كان الفلسطينيون في حاجة الى التذكير بان تواجد منطق الثورة الفلسطينية ومنطق الشرعية اللبنانية على ارض متماسكة ضيقة ، كارض لبنان التي ليست ، في الاصـل ، ارض الثورة بالذات ، بأن هذا التواجد كان يفرض مزيداً من امعان النظر والتحسب والاحتزازلئلا يصطدم المنطقان فيحصل التفجر ، وبأن الوضع ، اليوم ، يفـرض مزيداً من الحرص على الالتزام بالاتفاقات والتقيد بتنفيذها ولا سيما اتفاق القاهرة .

فانطلاقاً من هذا ،

وتحسساً بمسؤ ولياتنا عن شعب يظل هو هو مهما تعثرت خطاه وتخضب بالدم ثراه ،

ثم في سبيل حياة جديدة فضلى ،

في سبيل عدالة اجتماعية احسن توزعاً ، واكثر شمولا ، واعمق اثراً في حياة الانسان ،

في سبيل انصاف ومساواة لا يدركان ، من طبعهما ، الا على مراحل وفي آخر الطريق ،

في سبيل قهر المخاوف والتزود بالاطمئنان ،

وفي سبيل توطيد قواعد الاساس لوطن شامخ الرأس راخ الوجود ،

وأخذاً بالرأي التي تلمسناه في مشاوراتنا وبدا لنا من خلال الاجتماعات والبيانات ،

وتكريساً لواقع صار في تقاليدنا الديموقراطية ،

رأينا أن نرسي للبنان المقبل قواعد تؤمن بها كنا اعلنا عناوينها الكبرى في خطابنا عند ازاحة الستار عن تمثال فخر الدين ، في بعقلين ، في تاريخ ٢٣ آب ١٩٧٥ ، بعدما دعونا مجلس الوزراء الى درسها في جلسات مفتوحة حدد موعدها آنذاك يوم كانت المطالب لم تتبلور ، بعد ، في الخواطر وذلك عندما قلنا :

« المطالب القائمة ، من هنا وهنا ، مطالب لبنانية ، محض لبنانية ، لا لون لها ولا هوية غير هذا اللون وهذه الهوية . فما هو نابع من صميم الناس ينبع ، هو هو عفوياً ، من ضمائر حكامهم . فلا نائل ولا منيل ، ان هي الا عدالة اجتماعية مستحقة سوية » .

وقلنا : « ان الميثاق الوطني ، وهو صيغة تعايش اخوي كريم بـين اللبنـانيين فرضته مقتضيات الاستقلال ، سيبقى صيغة للتعايش الاخوي الكريم متجاوبـاً ، ابـدا ، مع ارادة اللبنانيين ، ومتطوراً مع طموحهم في نطاق الاستقلال وما الدستور ، في نظرنـا ، بالشيء المنزل ، انما الدستور تطوره ظروف الحياة . ولطـالما تطـور دستورنـا بالممارسـة وسيظل حتى يتم لنا ما ننشد . فضرورة التطوير شيء والتعنت في التغيير شيء آخر » .

وقلنا : نظامنا هو النظام الذي ارتضيناه ، جميعاً ، وفي ظله كان لنا ازدهار وصفاء .

والحرية ان لم تقهر نفسها ه في لبنان ، فتقيم من ذاتها ضوابط لذاتها ، فستظل حرية اللبنانيين مهددة بالاختناق . اذ ذاك أي منقلب ننقلب وماذا يكون المصير ؟ »

وعندما قلنا : « لن يكون امن في لبنان ما لم يأمن اللبناني جانب . أخيه اللبنـانـي ، فيؤ منان معاً ، ايماناً سوياً ، بأن ارض لبنان لجميع ابنائها ، وخيرات هذه الارض لهـم جميعاً بالسواء ، كل بمقدار ما يقسم لنفسه بالعمل والـكد ، والاجتهـاد ، عندهـا يرى الجميع ان التوافق والمشاركة والمساواة من عاديات الامور التي تكون بداهة ولا تطلب » .

بهذه الروح كان لقاؤ نا في دمشق ، ثم انسجاما مع ما بدا من تفكيرنا في خطاب فخر الدين هذا ، جرى بحث النقاط الآتية :

■ التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسـات الثـلاث ، فيكون رئيس الجمهـورية مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزراء مسلماً سنياً ، واعتبار كل من الرؤ ساء الثلاثة ممثلا لكل اللبنانيين .

■ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ، ونسبياً ضمن كل طائفة ، وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلا افضل للمواطنين .

■ انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالاكثرية النسبية . ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ويتم وضع اللائحة باسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية . وبعدها تصدر المراسيم .

■ اعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية ، واكثرية ٥٥ في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الاولى .

■ وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ر ورئيس الوزراء والوزراء مسؤ ولين ، وانشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤ ساء والوزراء .

■ قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية امام اما رئيس الجمهورية .

■ اصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعها ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة او اقالتهم . ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفا .

■ وضع نص يضمن الاسراع في اصدار المراسيم والقرارات .

■ تعزيز استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم .

■ تعزيز اللامركزية في العمل الاداري .

■ ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى .

■ انشاء مجلس اعلى للتخطيط والانماء من مهماته وضع برامج الخطط الانمائية .

■ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة ، من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي .

■ تعزيز التعليم العام بما يؤدي الى تعميم التعليم المجاني والزاميته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية .

■ وضع سياسة دفاعية وتعزيزالجيش .

■ تكريس حرية مسؤ ولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية .

■ تعديل قانون الجنسية .

هذه القواعد التي تطرح اليوم عليكم والتي يصير العمل بها تبعا لتنفيذ اتفاق القاهرة ، ما هي ؟

انها اعلان نهج للعمل الوطني جرى تدوينه في وثيقة وافق عليها مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب ، وتكون ، الى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب ، ركيزة جديدة تضاف الى ركائز الحياة الوطنية في لبنان ، وتستمد قوتها من الولاء للبنان ومن الاخلاص في خدمته .

ايها اللبنانيون :

ايا كان حكم التاريخ غدا ، فان حكما لا بد من اصداره ، اليوم ، وهو ان لبنان ، لبنان كله يستحق ولاء ابنائه ، ابنائه كلهم ، يستحق ولاءهم المتأجج الكلي غير المقيد بشرط ولا المشوب بعيب ، بل هو يستحق ولاء جميع الذين فتح ابوابه ، واسعة ، في وجوههم .

وانه ولاء يستحقه لبنان لذاته ، ويستحقه ، بالتالي ، ليظل قادرا على القيام برسالته : رسالته العربية ، ورسالته في تعايش الطوائف والاديان . هذا التعايش الذي يسعى العالم وراءه في حواورات تفتح ، شرقا وغربا ، على كل المستويات وهوواقع راهن في لبنان ونهج حياتي رائع منذ مئات السنين .

ان هذا البلد المحب يجب الا يرد عليه بغير المحبة .

ايها اللبنانيون ،

ان الدم الغزير الغالي الذي نزف من لبنان لا يكون اهدارا مهدورا اذا طلع منه لبنان الجديد الذي كتب له ان يولد بالآلام والدموع على رجاء السعادة والهناء .

ولن تكون ولادة لبنان الجديد امرا عصيا اذا استمر اللبنانيون في فرض القساوة على انفسهم ، واذا ما عرفوا ان يحشدوا طاقاتهم ، وقدءام عليهاغير ذليل ، ابدا ، مع العصر

والمتجاوب ، ابدا ، مع طموح ابنائه .

ايها اللبنانيون ،

ثقوا ان ليس من شرف يفوق خدمة لبنان .

ولطالما خدمتموه ، في ما خدمتموه ، برأيكم الصريح الشجاع ،
وانكم غدا ما مدعوون الى ابداء هذا الرأي .
فقولوا : لا ، لكل ما يمسه ويؤذيه .
ويا ايها اللبنانيون ،
كل شيء يزول ،
كل واحد منا زائل ،
اما لبنان ، له المجد ، فباق الى الابد .

عاش لبنان[1]

---

١ ـ النهار ، الاحد ١٥ ـ ٢ ـ ١٩٧٦ ، ص ١ وص ٨ .

١٦ - الاتفاق النيابي

النص النهائي للاتفاق

النص النهائي للاتفاق وقد اضيفت قبيل الجلسة عبارة « تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة » الى الفقرة التي تسبق البنود الستة :

« انطلاقا من الايمان الثابت بوجوب الحفاظ على وحدة لبنان وسيادته وامنه وسلامة اراضيه ونظامه الديموقراطي البرلماني .

وانسجاما مع المواقف التي التزم بها لبنان في تأييد القضايا العربية ، ولا سيما قضية الشعب الفلسطيني وحقه في استعادة ارضه وممارسة جميع حقوقه الوطنية والسياسية فوق هذا الارض .

وبناءعلى مقررات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة ومنها : « جمع الاسلحة » .

وبما ان وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وامنه وسلامة اراضيه مسلمات يجمع عليها اللبنانيون على اختلاف فئاتهم وارائهم .

وبما ان ممثلي الشعب الفلسطيني اعلنوا في البيان الصادر عن القمة العربية السداسية في الرياض وفي قرار الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة العربية في القاهرة ، موافقتهم على اشراف الدولة على جمع الاسلحة الثقيلة وازالة جميع المظاهر المسلحة .

وبما ان قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ الذي اعلنت جميع الاطراف التزامها باحكامه قد قضى بوضع قوات دولية في منطقة لبنان الجنوبي « للتثبت من انسحاب القوات الاسرائيلية وتثبيت السلام والامن الدوليين ، ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الى المنطقة » .

ولما كان القرار الرقم ٤٢٥ الذي قبلت به كل الاطراف يفرض تثبيت السلام والامن الدوليين ، فضلا عما يفرضه من وجوب عودة السلطة اللبنانية الى منطقة لبنان الجنوبي .

واستناداً الى من اولى مهمات قوات الامن العربية تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض

والقاهرة ومساندة السلطات اللبنانية في فرض الامن وضمان السلامة لكل مقيم على ارض لبنان .

لذلك نعلن ما يأتي :

اولا ـ وجوب تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ القاضي :

أ ـ بالاحترام الدقيق لسلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن الحدود الدولية المعترف بها .

ب ـ بانسحاب القوات الاسرائيلية من دون ابطاء من جميع الاراضي اللبنانية .

ج ـ وبتأمين عودة سلطة الدولة الفعلية الى منطقة لبنان الجنوبي .

ثانيا : وقف العمل المسلح الفلسطيني وغير الفلسطيني في جميع الاراضي اللبنانية .

ثالثا : منع اي وجود مسلح لغير قوى السلطة الشرعية وتطبيق القوانين والانظمة اللبنانية على جميع اللبنانيين وجميع الموجودين على ارض لبنان من دون استثناء .

رابعا ـ بناء الجيش اللبناني على اسس وطنية سليمة وصحيحة ليكون قادراً على الاضطلاع بمسؤ ولياته والقيام بالمهمات الموكولة اليه .

خامسا ـ اتباع سياسة انمائية اقتصادية في اطار النظام الاقتصادي الحر بمفهومه الحديث تقوم على استثمار جميع الموارد الطبيعية في البلاد مما يؤ دي الى توفير تكافؤ الفرص امام جميع المواطنين وفي تحقيق العدالة الاجتماعية الصحيحة في جميع المناطق اللبنانية وبين جميع افراد الشعب .

سادسا ـ الطلب الى السلطات المختصة وضع هذه المقررات موضع التنفيذ .

بيروت يوم الاحد الموافق ٢٣ نيسان ١٩٧٨ صائب سلام ، عادل عسيران ، كميل شمعون ، كامل الاسعد ، بيار الجميل ، مجيد ارسلان ، رشيد الصلح ، امين الحافظ ، نصري المعلوف ، كاظم الخليل ، بشير الاعور ، بهيج تقي الدين ، خاتشيك بابكيان ، عثمان الدنا ، البير مخيبر ، سليمان العلي ، اميل روحانا صقر ، زكي مزبودي ، حسن

الرفاعي ، فؤ اد نفاع ، عبده عويدات ، اوغست باخوس ، ميشال معلولي ، ملكون ابليغتيان ، سليم المعلوف ، بطرس حرب ، مخايل ضاهر[1] » .

احصاءات :
٧٤ نائباً حضروا الجلسة . ٧٣ صوتوا ١٠٠ قاطعوا وهم : رشيد كرامي ، هاشم الحسيني ، موريس فاضل ، طوني فرنجية ، عبد الله الراسي ، فؤ اد غصن ، باخوس حكيم ، ادوار حنين ، البير منصور ، زاهر الخطيب ١١ مسافرون او مرضى ، و ٤ متوفون[2] .

ب ـ محضر الجلسة[3]

وابلغ الاسعد الصحافيين ان المحضر سيوزع عليهم ليكون في تصرف الرأي العام فيطلع عليه . وبالفعل اعطى المستشار الصحافي السيد محسن شرف الدين الصحافيين المحضر الآتي :

« « افتتح دولة رئيس مجلس النواب في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح الخميس ٢٧ نيسان الجلسة المخصصة لعرض المقررات التي تتناول الموقفمن القضايا الاساسية المتعلقة بمصير الوطن في ضوء الظروف والاحداث الراهنة والتي وضعتها الهيئة الممثلة لمختلف الكتل والاتجاهات النيابية في اجتماعها الاخير ٢٥/ ٤/ ١٩٧٨ .

ثم تليت اسماء النواب المعتذرين وهم السادة : جوزف سكاف ، انترانيك مانوكيان ، الياس هراوي ، نزيه البزري ، يوسف حمود ، حميد دكروب . وتليت اسماء النواب الغائبين وهم : رشيد كرامي ، موريس فاضل ، هاشم الحسيني ، طوني فرنجية ، زاهر الخطيب ، عزيز عون ، البر منصور ، عبد الله الراسي ، فؤ اد غصن ، باخوس حكيم ، ادوار حنين ، ريمون اده ، عبد المجيد الرافعي ، حسن زهمول الميس .

---

١ ـ النهار ، الجمعة ٢٨ نيسان ، ١٩٧٨ ، ص ١ وص ١٠ .

٢ ـ النهار ، ٢٨/ ٤/ ١٩٧٩ ، ص ٣ .

٣ ـ ٧٣ نائبا بمن فيهم الاسعد مع الاتفاق

وبعدها تلي نص الصيغة وطرحها دولة الرئيس للتصويت برفع الايدي كما تليت ، فقبلت باجماع النواب ومن ضمنهم الاسعد .

ثم اعطيت الكلمة للنائب الشيخ بهيج تقي الدين الذي قال : يهم جبهة النضال الوطني ان تسجل الامور السياسية الآتية :

اولا ـ ان الصيغة التي اقترحتها اللجنة المنبثقة من هذا المجلس تشكل مدخلا للوفاق الوطني الذي ينشده الجميع .

ثانيا ـ ان مقدمة الصيغة وما ورد فيها من اشارة الى قرارات مؤتمري القاهرة والرياض هي جزء لا يتجزأ من الصيغة نفسها ، وبالتالي من القرار الذي تقترح اللجنة على المجلس ان يتخذه ، وان الغموض الذي اكتنف ذلك قد جلاه بكل وضوح التصريح الذي ادلى به الرئيس كامل الاسعد والذي اشار فيه الى ان النظر في الاتفاقات المعقودة يعود امره الى السلطة التنفيذية وتعالجه الحكومة .

ثالثا ـ لما كانت الاتفاقات وعلى الاخص اتفاق القاهرة المعقودة هي شأن تنفيذي فان اللجنة لم تتعرض لها من قريب او بعيد .

كلمة الرئيس سلام

واعطي الرئيس صائب سلام الكلمة فقال :

اعود واقول كما ناديت في الجلسة السابقة اننا اليوم في مواقف تاريخيه وقد عودنا اللبنانيون جميع اللبنانيين المخلصين الممثلين في هذه القاعة ان يرتفعوا الى مستوى المسؤولية في مثل هذه الظروف التاريخية العصيبة . المهم ان تبدأ اليوم الخطوة الاولى في رحلة الالف ميل ، ورحلة الالف ميل طويلة وشاقة ولا يعتقدن احد ما ان ما يوضع من نصوص او ما يوافق عليه المجلس اليوم هو نهاية المطاف . هنالك معضلات ومعضلات امام لبنان ، امام حكومة لبنان امام المجلس النيابي في لبنان امام جميع اللبنانيين ، لا يجوز لاحد ان يعتقد اننا سنحلها دفعة واحدة .

نحن نعود الى ممارسة النظام الديموقراطي البرلماني فننزع من الوجود المحاورة بالعنف والسلام . نعود اليوم الى المحاورة ديموقراطياً على اساس النظام الذي ما زلنا نعيش في ظله ونتشبث به .

انا اقول ان هذه النصوص ربما لم تكن هي كل القصد ، ولم تكن هي كل ما يتطلبه كل من يريد من هنا وهناك ان يتشبث بمواقف خاسرة ، لكننا توافقنا على ان تكون منطلقا وخشبة خلاص مما نحن فيه ومما تردى اليه لبنان اليوم . نحن نعلم ان هناك اصواتا منها من يستفيد من استمرار هذه الحال المتردية في لبنان ، ومنها من هو سلبي يقف المواقف السلبية . علينا ان نكون ايجابيين عاملين فاعلين لانقاذ لبنان ، نحن اليوم لسنا فقط في صدد التصويت على قرارات ، بل نحن في صدد انقاذ لبنان ، ليكن هذا واضحا ، والفقرة التي اضيفت اليوم الى البيان المطبوع الذي هو بين ايدينا كانت بتوافق كامل بيننا اعضاء الهيئة النيابية التي اصدرت هذه القرارات ، فاتمنى على المجلس الكريم ان يبدأ التصويت من دون مناقشة .

الاسعد : لقد صوتنا ، وبعد هذه التصريحات وما دمنا قد قررنا اقفال باب المناقشة ، حدث شيء يتعارض مع هذا الاقفال ، ارجو ان نتقيد بهذا القرار وان نعود الى التصويت بالمناداة بالاسماء ، ثم يمكن ان يسجل كل بعد التصويت لانارة الرأي العام .

ادمون رزق : دولة الرئيس انا اريد ان اقول ان هذا المجلس قد صوت على النص ، ونحن ملتزمون بالنص ولسنا في صدد اي تفسير او تأويل او اجتهاد او شرح ، واما ما زاد على ذلك فلا يلزم الا قائلة .

نجاح واكيم : لا شك في ان الجهد الذي كان وراء هذه الصيغة هو جهد مضن وهو خطوة جيدة على طريق اعادة الامن والسلام الى هذا البلد . ولكن لي ملاحظة هي انه لا شك في ان المجلس قد اخذ على عاتقه من خلال هذه الصيغة مهمة مصيرية وكان من الطبيعي ان تشكل حكومة وتطرح الصيغة فيوافق عليها المجلس اولا يوافق ، ولكن ان يبادر المجلس الى اتخاذ هذه المسؤولية على عاتقه فانا اعتقد انها جرأة فائقة ، اذ من السهل ان تقيل حكومة او تستقيل حكومة اذا فشلت ولكن ان يتحمل المجلس هذه المسؤولية المصيرية فمعنى ذلك جرأة كبيرة .

ان لي اقتراحا واحداً اظن انه يمكن ان يفيد خصوصا ان الكل مقتنع بان التجاوزات وانفلات حبل الامن سواء من جهةما يسمى التجاوزات الفلسطينية او من جهة حفظ الامن في مختلف انحاء لبنان ، كان سببه الاساسي ضعف السلطة اللبنانية او التخلي عن القيام بدورها وذلك بسبب ضعف الجيش في الدرجة الاولى . من هنا اقترح ان يكون البند المتعلق باعادة بناء الجيش هو البند الاول خصوصا ان هناك محظورا لان النص هنا

يقول استنادا الى ان من اولى مهمات قوات الامن العربية مساندة السلطات اللبنانية في فرض الامن والسلام على الاراضي اللبنانية كلها . ويبدأ باولا ويتكلم عن اعادة بسط السيادة في الجنوب . كلنا يعرف انه في فترة سابقة حاولت قوات الردع العربية ان تدخل الجنوب ولم تتمكن لاعتبارات عدة دولية ومحلية ، لذلك عندما نلقي المسؤ ولية على قوات الردع نخشى ان تحول ظروف دولية دون تمكينها من هذه المهمة وقد اتفقت كل الاراء على ان الذي يجب ان ينفذ هذا البند هو الجيش اللبناني لذلك فان اعادة بناء الجيش من اجل فرض السيادة في الجنوب ومن اجل فرض السيادة في كل لبنان يجب ان تكون لها الاولوية على كل ما عداها ويجب ان يوضع كبند اول ، ولا فاننا نخشى ان تتحول هذه الصيغة التي يعلق عليها اللبنانيون كل الامال الى نكسة عندما لا تتمكن من تنفيذ هذه الاتفاقات .

سلام : ليس في هذه الصيغة ما هو اول وما هو آخر - كلها متكاملة .

الاسعد : اولا اسف ان يرد اقتراح من حضرة الزميل بعدما اجري التصويت على هذه المقررات ، وبعد التصويت لا يمكن التعديل .

ثانيا : ان بناء الجيش هو مطلب اساسي ، وكما قال الرئيس صائب سلام هذه التوصيات او هذه المقررات ليس لها من حيث سلم الاولوية اول وثان ، كلها تأتي كقضية متلازمة متماسكة البند الواحد فيها مع الآخر .

ثالثا ، وهنا استطرد كليا ، لاقول كيف نؤمن الانسحاب الاسرائيلي وبواسطة اية قوات ، الانسحاب الاسرائيلي هو مطلب اساسي وقوات الردع العربية ، اذا كانت تتمكن من تغطية هذا الامن فليكن ، واذا تمكن الجيش اللبناني فليكن ، المهم هو انسحاب العدو ووضع حد لهذا الفراغ الامني . (تصفيق) ولما كان النظام الداخلي يسمح خصوصا في قضايا مصيرية من هذا النوع ، ومع اننا قررنا هذه الصيغة ، اطرح هذه الصيغة مجددا على التصويت بالمناداة بالاسماء .

وتليت اسماء النواب فوافقوا بالاجماع .

ايضاح التوضيح

الاسعد : لاول مرة رئاسة المجلس تصوت (تصفيق) وتابع : اسمحوا لي ، وليكن ايضا هذا الكلام واضحا في صلب المحضر ، رئيس المجلس انطلاقا من المقررات التي اتخذت سبق له ان اوضح نقطة معينة قيل انه حصل حولها التباس ، واليوم الشيخ بهيج تقي الدين جاء ليضع هذا التوضيح ايضا في صلب المحضر ، اعود فاوضح التوضيح : نحن في هذا المجلس لم نطلب من الحكومة او من الحكم الغاء اتفاق ، كما لم نطلب الابقاء على اتف ق باعتبار ان عقد الاتفاقات والغاءها هو شأن حكومي . كان يمكن هذا المجلس ان يطالب الحكومة بالغاء الاتفاق امام ان يلغي المجلس اتفاقاً ما فهذا امر يتنافى مع الصلاحيات الدستورية . وكان يمكن هذا المجلس ، وليسجل هذا في المحضر ، ان يطلب الغاء الاتفاق ، حينئذ اما ان تلغي الحكومة الاتفاق وتتجاوب مع المجلس واما لا تقدم على الغائه فيتخذ المجلس موقفا منه .

ماذا فعل المجلس ؟ المجلس وضع رؤ يا في ضوء معطيات ، هذه المعطيات منها ما يتصل بالواقع السياسي الداخلي القائم ، ومنها ما يتصل بالخطر المداهم بالنسبة الى الاجتياح الاسرائيلي ، وفي طليعة هذه المعطيات قرار مجلس الامن الدولي ووجوب تنفيذه في الشكل الذي يؤ دي الى تنفيذه ، انطلاقا من الالتزامات الدولية والعربية التي تنبثق من هذا التنفيذ .

من هنا اقول ان هذه الرؤ يا نرجو ان تمكن الحكومة المقبلة من ان تضع خطة الحكومة من ان تضع خطة عمل تنبثق من هذه المقررات وتؤدي في النتيجة الى الوصول الى النتائج المرتقبة ان من حيث بناء الوطن وبناء الدولة بناء صحيحا او من حيث تأمين الانسحاب الاسرائيلي ووضع مقررات مجلس الامن الدولي موضع التنفيذ (تصفيق) .

يتلى المحضر . .

الاسعد : هل يوافق المجلس على نشر المقررات التي وافق عليها المجلس مع ان الجسة سرية ، فالمقررات يمكن ان تكون علنية حتى ولو كانت الجلسة سرية الا اذا اصر المجلس على علنيتها (وافق النواب برفع الايدي) . . اذاً وافق المجلس على اعلان المحضر والمقررات[١] .

---

١ - النهار ، الجمعة ٢٨/٤/١٩٧٨ ، ص ٤ .

ج ـ ترحيب حار به [1]

« الاستقلال الثاني » [2]

الترجمة العملية للقرار النيابي ، او الاتفاق الوطني ، او الصيغة اللبنانية الجديدة ، ستكون بالتشكيلة الحكومية الجديدة . تقريبا كما كانت الترجمة العملية للميثاق الوطني ، ميثاق ١٩٤٣ ، تشكيلة حكم الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح .

ولكن قبل الوصول الى التشكيلة الحكومية يجب النظر الى قرار مجلس النواب من حيث منطقيته لا من حيث كونه حصيلة معركة . فهو قرار يأتي مكمة للقرارات العربية والدولية الخاصة بلبنان . فالاسرة العربية اتخذت مقررات الرياض والقاهرة . والاسرة الدولية اتخذت قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ . وقد كان منطقيا ان تتخذ الاسرة اللبنانية قرار ٢٧ ، نيسان النيابي . فالصيغة اللبنانية للحل هي الترجمة اللبنانية للصيغة العربية والصيغة الدولية .

عند اقرار الصيغة اللبنانية ما حدث عند اقرار الصيغتين العربية والدولية . اي انه كانت هناك اكثرية واقلية . وامتناع ، وغياب . وقبول حماسي . ورفض حماسي . وقبول ضمني . ورفض ضمني . وغياب كانه حضور .

وهكذا يمكن القول انه كما كانت هناك داخل الرياض ، ثم داخل القاهرة ، مواقف قابلة سورية وسعوديةومصرية ، ثم مواقف رافضة وممتنعة عراقية وليبية ، ثم مواقف اكثرية مؤ يدة لاناقة لها ولا جمل ولا ثقل ، كانت هناك مواقف في مجلس الامن الدولي اميركية قابلة وروسية ممتنعة وصينية غائبة .

وكما في الحالين العربية والدولية هكذا في الحال اللبنانية . كانت هناك داخل مجلس

---

١ ـ والاهتمام معاً بالواقعيّة ، وبالاسس المركزّة للمنهجيّة المؤتمنة . وخصوصا التمييز بين التعبير عن أمل ووصف الواقع وامكانية استباق الحوادث .

٢ ـ بقلم ميشال ابو جودة .

النواب وخارجه مواقف لبنانية وسورية وسعودية واميركية وروسية وصينية تراوح بين القبول والامتناع والغياب .

كل هذه المواقف ، عند اقرار الصيغة العربية ثم اقرار الصيغة الدولية ثم اقرار الصيغة اللبنانية ، اظهرت ليس وجود اكثرية عربية ودولية ولبنانية تريد الحل فحسب بل اظهرت ايضا ان الاقلية الرافضة او الممتنعة او الغائبة ، اضافة الى اقليتها ، تكاد تكون التكملة الضرورية ، والديموقراطية ، لارادة الحل .

فكم هم الاقلية بين العرب وفي العالم وفي لبنان من لا يريدون الحل ، حتى ان هذه الاقلية ، وان كانت لا تريد هذا الحل بالذات ، فقد ظهرت كانها لم تعد ، بالتاكيد لتريد الحرب .

لقد قررت الاكثرية اعتماد السلام . وقررت الاقلية التخلي عن الحرب . وهكذا يمكن القول انه حدث نوع من الاجماع ليس فقط داخل مجلس النواب بل خارجه ايضاً . والمطلوب الا ان تكمل هي هكذا منطقيا ام انك تقصد عمليا ارادة السلام اللبنانية ارادة السلام العربية والدولية . ذلك انه كما كانت للبنانيين ارادة في الحرب العربية والدولية في لبنان يجب ان يكون للبنانيين ارادة في السلام العربي والدولي في لبنان وحول لبنان .

ان قرار « الاستقلال الثاني » ولو ظن كانه مجرد بيان كبيان الاستقلال الاول مع حكومة رياض الصلح ، الذي اعقبته ذيول ومضاعفات لم تكن مامونة النتائج في حينه ، قد يكون جاء متاخرا في حساباتنا كلنا ، او انه يأتي ، كاستقلالنا الاول ، مجرداً من السلاح ومع ذلك يريد تجريد الكبار والصغار من السلاح ، الا انه في الحسابات الشاملة ياتي كانه قرار المناسب في الوقت المناسب .

وكما ان الاستقلال الاول ظهر في حينه وكأنه يتجاهل استمرار الحرب العالمية الثانية ، ثم تبين بعد ذلك انها كانت قد انتهت عند اعلانه لا عند انتهائها ، هكذا يأمل اللبنانيون في ان يكون قرار الاستقلال الثاني قرار العارفين بان حرب الشرق الاوسط ، وبالتالي الحرب اللبنانية ، قد انتهت عند اعلانه ، لا عندما ستعلن نهايتها رسميا [1].

---

١ ـ النهار ، ٢٨ / ٤ / ١٩٧٨ ، ص ١ .

١٧ ـ

آ ـ

مؤتمر بيت الدين : « نص بيان المؤتمر »[1]

نص البيان المؤتمر

اكد مؤتمر بيت الدين على وحدة لبنان وسلامة اراضيه ، ودعا الى تطبيق القانون ضد المتعاملين مع العدو الاسرائيلي ، وشدد المؤتمر في ختام اعماله بعد ظهر امس على معالجة شاملة للازمة اللبنانية ، ووقف الحملات الاعلامية والتطبيق الدقيق لمقررات القمة في الرياض والقاهرة .

وهنا نص البيان الختامي ومقررات المؤتمر :

« بدعوة من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، الاستاذ الياس سركيس ، عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول العربية المشاركة والمساهمة في قوات الردع العربية تحت رعاية فخامته في بيت الدين ، في الفترة من ١٥ الى ١٧/ ١٠/ ١٩٧٨ . وقد درس المؤتمرون بعمق واهتمام بالغين الظروف الصعبة التي يواجهها لبنان الشقيق ، كما تدارسوا الازمة اللبنانية من كافة جوانبها بما في ذلك المشكلة الامنية ، باعتبارها احدى الجوانب الملحة في المعالجة ، واطلع على بعض الترتيبات التي قررت قيادة قوات الردع العربية اتخاذها ، لمعالجة الوضع الامني بطلب من فخامة رئيس الجمهورية .

وبعد المناقشات المستفيضة بروح عالية من المسؤولية وبشعور اخوي عميق وادراك لضرورة العمل على مساعدة البلد الشقيق ، لتجاوز المحنة القاسية التي يعيشها منذ بضع سنوات ، فقد استخلص المؤتمرون اهمية وضرورة معالجة شاملة للازمة اللبنانية تقوم على المبادىء والاسس التالية :

اولا : وحدة لبنان واستقلاله وسيادته ، وسلامة اراضيه في اطار نظامه الديمقراطي ، وممارسة الدولة لسلطاتها على كافة الاراضي اللبنانية وانهاء جميع المظاهر والعوائق امام قيام سلطة مركزية قوية تعيد بناء مؤسسات الدولة التي تأثرت بالاحداث وفي اطار ترسيخ

---

١ ـ « نص بيان المؤتمر » السفير ، الاربعاء ١٨ تشرين الأول ، ١٩٧٨ ، ص ١ .

وحدة البلاد ارضا وشعبا .

ثانيا : انهاء المظاهر المسلحة وجمع السلاح وتحريم حمله خارج حدود القانون .

ثالثا : التطبيق الدقيق والكامل لمقررات القمة في الرياض والقاهرة .

رابعا : حفاظا على وحدة البلاد ، وقف الحملات الاعلامية والعمل على تطبيق قانون المطبوعات ومنع جميع وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة غير الشرعية .

خامسا : وضع برنامج زمني ، لبناء الجيش على اسس وطنية ومتوازنة ، وبما يمكنه من القيام بدوره في تحقيق الامن الوطني للبلاد ، ومن تولي المهام التي تقوم بها قوات الردع العربية على الاراضي اللبنانية .

سادسا : العمل على تحقيق وفاق وطني بين الاطراف والفئات اللبنانية المتنازعة بما يكفل وحدة البلاد ، وادخال الاصلاحات التي تحقق ترسيخ الوحدة الوطنية وتسهم في ازالة اسباب التفجر في الساحة اللبنانية .

سابعا : تطبيق القانون ضد الذين يتعاملون مع العدو الاسرائيلي ، وادانة كل اشكال التعامل وذلك انطلاقا من الانتاء العربي للبنان .

ثامنا : تأليف لجنة متابعة من ممثل عن كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت ، توضع بتصرف فخامة رئيس الجمهورية وتقوم بما يرى ان يعهد به اليها فخامته من مهمات في اطار الاسس والمبادىء المذكورة انفا .

وقد ابدى المؤتمر تقديره للظروف الدقيقة والصعبة التي تضطلع فيها قوات الردع العربية بمهماتها في لبنان وللاعباء التي تتحملها في هذه الظروف .

كما اكد المؤتمر ان الحكومات العربية المشاركة فيه ، وانطلاقا من مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة ، لن تتوانى عن تقديم العون والمساعدة الى لبنان الشقيق ، ليستعيد اوضاعه الطبيعية بما في ذلك مساعدته في مجال اعادة اعمار البلاد ويتمنى المؤتمر على الحكومات الشقيقة الأخرى ان تقوم بدورها في هذا الصدد »[1]

بيت الدين في ١٧/ ١٠/ ١٩٧٨

---

١ ـ وكذلك « البيان الختامي » النهار ، الاربعاء ١٨ تشرين الاول ، ١٩٧٨ ، ص ١ و ١٠ .

- ١٧

ب -

البرنامج التطبيقي لمقرّرات بيت الدين كما أقره مجلس الوزراء[1]

الحص : الخطة تعبر عن موقف صريح للحكم وانجاح المبادرة فيه الخلاص القريب للبنان .

وافق مجلس الوزراء في جلسته الاسبوعية امس على البرنامج التطبيقي لمقررات مؤتمر بيت الدين الذي اعدته اللجنة الوزارية الخماسية برئاسة رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص ، بعدما ادخل عليه بعض التعديلات .

وابرز ما في البرنامج العزم على جمع السلاح وازالة المظاهر المسلحة ووقف الاذاعات الخاصة وتطبيق مقررات قمتي الرياض والقاهرة على الفلسطينيين الموجودين في لبنان .

وقد كلف « الردع » والجيش قوى الامن اعداد خطة لذلك تقدم الى مجلس الوزراء للدرس والموافقة خلال اسبوعين .

بدأت جلسة مجلس الوزراء في الحادية عشرة والربع قبل الظهر ، وسبقها اجتماع عمل استمر ساعة وربع ساعة ضم الرئيس سركيس واللجنة الوزارية ودرس فيه البرنامج التطبيقي واتفق على ادخال بعض التعديلات عليه .

الحص : خطوة ايجابية

واستمرت الجلسة ساعتين ونصف ساعة ، وقد غاب عنها وزير الخارجية والدفاع السيد فؤاد بطرس الموجود في باريس . وقال بعدها الرئيس الحص :

« ان موافقة مجلس الوزراء اليوم على برنامج محدد لوضع مقررات بيت الدين موضع التنفيذ العملي هي خطوة ايجابية تبشر بالخير ، والخطوات والاجراءات التي يتضمنها البرنامج تعبر عن موقف صريح من الحكم بالنسبة الى الاسس التي يعتزم الحكم الارتكاز عليها في تصديه للمشاكل التي تعانيها البلاد في هذه المرحلة ، املا في الخروج بالبلاد عن هذا الطريق من دوامة المحنة التي ما زالت تتخبط فيها .

وفي المناسبة ندعو المواطنين جميعا الى معاونتنا ومؤازرتنا في انجاح هذه المبادرة من

---

١ - النهار ، الخميس ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

الحكم ، عسى ان يكون فيها الخلاص القريب لهذا الوطن مما يحيط به من مخاطر .

المعلومات الرسمية

وادلى الامين العام لمجلس الوزراء الدكتور عمر مسيكة بالمعلومات الرسمية[1] الآتية :

خصصت جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية اليوم للبحث في مشروع البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين كما عرضته اللجنة الوزارية المؤلفة برئاسة رئيس مجلس الوزراء . وبنتيجة البحث قرر مجلس الوزراء الموافقة على هذا البرنامج معدلا على الوجه الآتي :٢ :

اولا - انهاء المظاهر المسلحة :

أ - تعطى التعليمات الى قوات الردع العربية والجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي ، كل في نطاق مسؤولياته ، بان تمنع فورا اي ظهور مسؤولياته ، بان تمنع فورا اي ظهور مسلح من اي نوع كان . وهذا يقضي بازالة الحواجز وبمصادرة اي سلاح منظور او منقول غير مرخص به ، واي آليات عسكرية تشاهد ، كذلك توقيف مرتكبي المخالفة رهن التحقيق وفقا للقوانين النافذة .

ب - يطلب فورا من قيادة قوات الردع العربية وقيادة الجيش وقيادة قوى الامن الداخلي ، بالتنسيق في ما بينها ، ان تضع خطة زمنية لجمع الاسلحة نهائيا من كل الانواع في كل المناطق اللبنانية ، على ان ترفع هذه الخطة الى مجلس الوزراء خلال اسبوعين .

ثانيا - مقررات الرياض والقاهرة :

أ - تعطى التعليمات الى قيادة قوات الردع العربية بان تمنع فورا اي ظهور فلسطيني مسلح من اي نوع كان ، وهذا يقضي بازالة الحواجز وبمصادرة اي سلاح منظور او منقول غير مرخص به واي آليات عسكرية تشاهد ، كذلك توقيف مرتكبي المخالفة رهن التحقيق وفقا للقوانين النافذة .

ب - يطلب من قيادة قوات الردع العربية ان ترفع الى الحكومة خلال اسبوعين خطة امنية لتطبيق مقررات الرياض والقاهرة مع أخذ التفسير والبرامج التي وضعت في ما بعد وقرارات مجلس الامن في الاعتبار .

---

١ - الوثائق : الملحق الثالث !

ج ـ انسحاب المسلحين الفلسطينيين من المواقع التي هم موجودون فيها من دون مسوغ شرعي خارج نطاق عمل قوات الردع العربية وتسليم الاسلحة التي تزيد عما هو مسموح به بموجب الاتفاقات ، ويطلب من لجنة المتابعة ومن قيادة قوات الردع العربية المساعدة في تنفيذ لك .

د ـ يطلب من قيادة قوات الردع العربية العمل على سحب القوات الفلسطينية النظامية المسلحة التي دخلت لبنان خلال الاحداث الاخيرة خارج الاراضي اللبنانية وفي السرعة القصوى .

ثالثا ـ تصحيح الوضع الاعلامي :

أ ـ التشدد في تطبيق نظام الرقابة على المطبوعات في كل ما من شأنه الاستفزاز او اثارة الفتنة او الاساءة الى الوضع الامني باي شكل كان .

ب ـ مصادرة المطبوعات غير المرخص بها واحالة موزعيها ومصدريها على القضاء .

ج ـ وقف الاذاعات الخاصة عن البث .

د ـ الاعلام وموقف الحكم : تطوير السياسة الاعلامية بما يخدم قيام الدولة ومؤسساتها وتحميل المسؤولية لكل من يعرقل تنفيذ ذلك .

رابعا ـ بناء الجيش :

أ ـ يطلب من قيادة الجيش اللبناني وضع خطة زمنية لبناء الجيش على اسس وطنية ومتوازنة ليتمكن من تولي مهمات قوات الردع العربية وقوات حفظ السلام الدولية ، على ان ترفع هذه الخطة الى مجلس الوزراء خلال اسبوعين .

ب ـ التمني على رئاسة المجلس النيابي ان يصار الى الانتهاء من البحث في مشروع قانون الدفاع من قبل لجنتي الدفاع الوطني والادارة والعدل مجتمعتين ، ومن ثم عرضه على المجلس النيابي في هيئته العامة في اقرب وقت ممكن .

خامسا ـ صيغة الوفاق :

تطرح الحكومة امام المجلس النيابي في اقرب وقت ممكن تصورا لحل السياسي الشامل يتناول في شكل محدد معالم الحلول المقترحة للمسائل العالقة ، وذلك استنادا الى نتائج الحوار العريض الذى قام به الحكم مع مختلف الاطراف فى ما مضى .

سادسا ـ التعامل مع العدو :

على قيادة الجيش ان تتخذ الاجراءات المفروضة بالنسبة الى كل من يتعامل مع العدو الاسرائيلي من العسكريين ، وعلى النيابة العامة ملاحقة كل من يتعامل مع العدو الاسرائيلي من المواطنين .

سابعا ـ احياء القضاء الجنائي :

تنشأ محكمة خاصة ذات غرف في المناطق ينحصر اختصاصها في النظر في كل المخالفات التي تقع في تطبيق هذا البرنامج وفي الجنايات التي ترتكب بعد اليوم مع تشديد العقوبات واختصار اصول المحاكمة وتسليم هذه المحكمة لقضاة يظهرون الاستعداد لاداء المهمة واحاطتهم بحماية خاصة . ويجوز انعقاد المحكمة في اي مكان يقرره رئيس المحكمة .

١٨ ـ

« قمة الرياض تحيي اتفاق شتورة »[1]

العرب الموجودين في الرياض لمدة اطول . لكن هذا يتوقف على ما سيتخذه وزراء الخارجية .

وذكر ان مؤتمر القمة « سيجتمع بعد ان ينتهي وزراء الخارجية من اعداد ورقة العمل . وان الرؤساء يعرفون ان الشعوب العربية تنتظر النتائج وان النتائج ستكون مفيدة وبناءة .

وردا على سؤال حول ما ناقشة المؤتمرون قال : انهم ناقشوا كل الامور المهمة وفي مقدمها الاوضاع اللبنانية كما بحثوا في كل الامور بحثا بناء ومفيدا وتركوا تحديد الامور وصياغتها لوزراء الخارجية الذين سيجتمعون مساء اليوم (امس) :

وسئل عن تصوره لسير المحادثات فاجاب : « ان المحادثات بناءة ، لكن استباق الامور لا يكون مفيدا ولننتظر الجلسة المقبلة حتى يمكن ايضاح الامر ايضاحا كاملا .

وعن القمة الموسعة قال : « ان المؤتمر الموسع سيعقد لان مؤتمر القمة السداسى ليس الا

١ ـ النهار ، الاثنين ١٨ تشرين الاول ١٩٧٦ ، ص ١ و٤

جزءا من مؤتمر القمة المقرر » .

واوضح ان الاجتماعات الثنائية التي عقدها مع الرؤساء « كانت للترحيب بقدومهم الى المملكة وقد تركت مناقشة كل شيء للمؤتمر » .

ورقة العمل

وبعد الجلسة الاولى اجتمع وزراء الخارجية لاعداد ورقة العمل ومشروع البيان النهائي الذي سيصدر عن القمة . وحضر الاجتماع الرئيس سركيس وعرفات .

وفي المساء اقام الملك خالد مأدبة عشاء في قصره على شرف الرؤساء والوفود المرافقة لهم ، اجتمعت على اثرها لجنة الصياغة التي شكلها وزراء الخارجية . وسيلتقي هؤلاء التاسعة صباح اليوم لاقرار ورقة العمل قبل الثانية للقمة .

حدثان مهمان

وتميزت الجلسة الاولى للمؤتمر بحدثين مهمين اولهما لقاء السادات ـ الاسد . وقد علم ان السعودية والكويت اللتين بذلتا جهودا مكثفة لاتمام هذا اللقاء اصطدمتا بعراقيل لم تذلل الا في اللحظة الاخيرة ، ذلك ان الرئيس السوري عاد في الرياض الى المطالبة باشراك الملك حسين في القمة المصغرة ، كذلك كشف الوفد السوري ان في نيته طرح ورقة عمل تشير الى المخاطر التي تسبب فيها اتفاق سيناء الاخير بين مصر واسرائيل . وقد اثار هذا الامر الرئيس المصري الذي اعلن انه يرفض دخول اي اجتماع تطرح فيه هذه المسألة . وذكرت مصادر فلسطينية في بيروت ان سوريا طوت ورقة العمل الخاصة بها في النهاية .

اما الحديث الثاني فكان طرح مصر مبادرة من ١٣ نقطة ابرز ما فيها دعوة الى وقف اطلاق النار نهائيا وتوفير ضمانات عربية للمقاومة ولسيادة لبنان ووحدته واستقلاله وتحويل « قوة الامن العربية » الى قوة ردع تتولى الاشراف على تنفيذ اتفاق القاهرة ، وتدعو المبادرة ، في ما فسر بانه اشارة الى التدخل السوري ، الى انسحاب القوات النظامية من لبنان .

وصرحت مصادر مطلعة في بيروت ان المبادرة المصرية لا تختلف كثيراً عن اتفاق شتورة السوري ـ اللبناني ـ الفلسطيني الذي كان محور البحث في مؤتمر القمة السداسي امس . وزادت هذه المصادر ان الزعماء الستة بحثوا ايضا في كيفية زيادة عدد « قوة الامن العربية »

وتقويتها مع المحافظة على نوع من التوازن العربي في تشكيلها ، على اساس ان هذه القوة مدعوة الى لعب دور اساسي في حال التفاهم على تنفيذ اتفاق شتورة .

وقالت المصادر نفسها ان الرئيس اللبناني ابلغ المؤتمر ان الاتفاق اللبناني ـ اللبناني ليس هو المشكلة وانه مستعد للشروع في خطوات في هذا السبيل بمجرد وقف القتال . الى ذلك طرح سركيس مسألة وجود جيش التحرير الفلسطيني في لبنان ودخول متطوعين عراقيين في المدة الاخيرة ، فاجاب عرفات ان جيش التحرير هو في امرته ويمكنه اعادته الى حيث كان . اما مسألة المتطوعين العراقيين فيمكن البحث فيها في اطار القمة الموسعة . وهنا قال عرفات ما معناه : « نحن نسعى الى السلام في لبنان وحل الازمة امر بالغ الاهمية بالنسبة الينا . واننا حريصون على استقلال لبنان وسيادته مقدار حرصنا على الثورة الفلسطينية لان هذا البلد قدم الينا الكثير » .

المبادرة المصرية

ماذا عن المبادرة المصرية ؟

وكالة « انباء الشرق الاوسط » المصرية الرسمية ذكرت ان الرئيس السادات ابلغ مؤتمر القمة السداسي ان « الجميع في الوطن العربي وخارجه يتطلعون الى هذا الاجتماع . وما يجب ان يسفر عنه من نتائج ايجابية . وان مصر اعدت من جانبها مبادرة شاملة تتناول جميع نواحي المشكلة وانها لن تدخل في عملية توزيع الاتهامات او المزايدة لان المهم لديها هو التوصل الى حل واقعي ونهائي للمشكلة اللبنانية بحيث لا يخرج الملوك والرؤساء من هذا المؤتمر الا وقد تحقق ذلك .

وحدد الاسس التي يجب ان يقوم عليها الحل بما يأتي :

١ ـ ان يوقف القتال والنزف نهائيا ولا يسمح باستئناف القتال او اراقة الدماء او نشوب معارك جديدة وان تتم تسوية جميع المسائل مستقبلا بطريق الحوار .

٢ ـ ان تلتزم المقاومة الفلسطينية باهدافها في اطار اتفاق القاهرة على ان يقدم ضمان عربي جماعي للمقاومة تشترك في تقديمه الاطراف العربية .

٣ ـ تطوير قوة الامن العربية لفرض انهاء القتال والتصدي لكل من يحاول انتهاكه بحيث يكون هناك قرار واضح بعدم السماح بعودة نزف الدم مرة اخرى . كذلك تتولى قوة الامن العربية الرادعة حفظ الامن فى لبنان والاشراف على تنفيذ اتفاق القاهرة .

٤ ـ تقديم الدعم العربي اللازم لتعمير لبنان .

٥ ـ صيانة وحدة لبنان شعبا واقليما والحفاظ على سيادته واستقلاله ورفض اي تقسيم قانوني او واقعي له .

النقاط الـ ١٣

وتتضمن المبادرة المصرية النقاط الـ ١٣ الآتية :

١ ـ مطالبة جميع اطراف النزاع في لبنان بوقف اطلاق النار بصفة نهائية وانهاء القتال في كل الاراضي اللبنانية على الفور .

٢ ـ تتولى قوة الامن العربية مراقبة وقف اطلاق النار والاشراف على تنفيذه والفصل بين القوات النظامية وغير النظامية التابعة لاي طرف من الاطراف في لبنان .

٣ ـ تشرف قوة الامن العربية على تنفيذ اتفاق القاهرة المعقود بين السلطات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٤ ـ انسحاب المسلحين النظاميين الى اماكن وجودهم الاصلية وازالة جميع المظاهر المسلحة ووضع جدول زمني لهذا الانسحاب واشراف قوة الامن العربية عليه .

٥ ـ تعزيز قوة الامن العربية وتطويرها بحيث تصبح قوة ردع يمكنها القيام بمهماتها .

٦ ـ تعهد كل الاطراف بعدم التعرض لهذه القوة وتسهيل مهمتها وحركتها .

٧ ـ البدء فورا باعادة الحياة الطبيعية في لبنان الى ما كانت عليه قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥ في اطار المحافظة على سيادة لبنان واستقلالة ورفض تقسيم لبنان صراحة او ضمنا والتضامن بين الشعبين اللبناني والفلسطيني وتعهد جميع الاطراف باحترام السيادة اللبنانية والامتناع عن كل ما من شأنه المساس بوحدة اراضي لبنان .

٨ ـ مطالبة كل الاطراف اللبنانية ببدء حوار سياسي في مؤ تمر طاولة مستديرة تحت رئاسة الرئيس الياس سركيس بهدف تحقيق المصالحة الوطنية بين ابناء الشعب اللبناني .

٩ ـ يتم الاتصال مباشرة بين السلطة الشرعية في لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية للبحث في المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقه وكل الامور المتعلقة بتنظيم العلاقة بين الطرفين في اطار السيادة اللبنانية واستمرار الصمود الفلسطيني كما تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ ـ تأكيد الالتزام بقرارات الرباط والجزائر في ما يتعلق باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني وتعهد كل الدول العربية بدعم المنظمة وعدم التدخل في شؤ ونها .

١١ ـ ضمان عربي لسلامة لبنان ووحدته وسيادته واستقلاله والمحافظة على دعم المقاومة الفلسطينية وسلامة ابناء الشعب الفلسطيني وحقه في رفض العدوان الاسرائيلي والصمود في وجه كل التحديات تحت قيادة منظمة التحرير .

١٢ ـ ضمان عربي لتنفيذ ما يتم التوصل اليه من اتفاقات بين السلطة الشرعية في لبنان ومنظمة التحرير .

١٣ ـ تشكيل لجنة من ممثلين عن لبنان والسعودية ومصر والكويت وسوريا ودولة الامارات لدرس الاحتياجات المادية للبنان وانشاء صندوق لتعمير لبنان .

القمة الموسعة الخميس ؟

. . . وماذا عن القمة الموسعة وهل يلغيها نجاح القمة السداسية او فشلها ؟

علمت « النهار » من مصادر مطلعة في القاهرة ان الاتجاه هو الى عقد القمة الموسعة الخميس المقبل . ويعزز هذا الاتجاه التصريح الذي ادلى به وزير الخارجية المصري بعد الجلسة الاولى للقمة السداسية وجاء فيه : « ان الجو الذي ساد المؤتمر طيب ويدعو الى التفاؤ ل . وان نتائج القمة السداسية ستعرض على وزراء الخارجية العرب في القاهرة ثم يجري تحديد موعد القمة الموسعة » .

وقد استقبل الرئيس الاسد بعد ظهر امس الشيخ كمال ادهم مستشار الملك خالد .
وصرح وزير الخارجية السوري انه « يأمل في ان تكون اجتماعات الرياض نهاية للاحداث والمحن التي تمر فيها الامة العربية .

- ١٩

قمة القاهرة : « قلق بالغ على الجنوب »[١]

« القمة قلق بالغ على الجنوب

وانطلاقاً من الالتزام بالمسؤ ولية القومية والتاريخية بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي بما يكفل حسم الموقف في لبنان والحيلولة دون تفجيره في المستقبل وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية فيه والحفاظ على مؤ سساته السياسية والاقتصادية وغيرها وصون السيادة اللبنانية واستمرار الصمود الفلسطيني .

وايمانا بأن تحرير الارض العربية التي تحتلها اسرائيل واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني يستلزمان دعم التضامن العربي وحشد الجهود والامكانات العربية في خدمة القضية المصيرية .

وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان على تجاوز ازمته واعادة بناء اقتصاده ومؤ سساته ومرافقه لتأمين عودته الى حياته الطبيعية وممارسة دوره الفعال في المجال الاقتصادي العربي .

درس المؤ تمر الوضع الراهن في لبنان في اطار الحافظ على سيادته واستقلاله وتضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني . ورحب بنتائج اعمال مؤ تمر القمة العربي السداسي في الرياض واعرب عن تقديره للانجاز الذي تحقق بها في سبيل تسوية الازمة اللبنانية والحفاظ على المقاومة الفلسطينية والعمل لدعم التضامن العربي . وقرر المؤ تمر المصادقة على قرارات مؤ تمر القمة السداسي الصادرة في اليوم الثامن عشر من شهر اكتوبر عام ١٩٧٦ .

وقد اكد الملوك والرؤ ساء العرب التزامهم بالعمل على توفير الضمانات اللازمة لتثبيت وقف اطلاق النار المعلن في الساعة السادسة من صباح اليوم الحادي والعشرين من شهر اكتوبر عام ١٩٧٦ لانهاء الاقتتال بجميع صوره في لبنان واستعادة الحياة الطبيعية فيه . كما اكدوا على تعزيز قوات الامن العربية ودعمها لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان تحت امرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً .

كما اجمعوا على رفض تقسيم لبنان تحت اية صورة وبأى شكل ، قانونياً او واقعياً ،

---

١ ـ النهار ، الاربعاء ٢٧ تشرين الاول ، ١٩٧٦ ، ص ١ و ٤ .

صراحة او ضمناً ، وعلى تأكيد الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية وسلامته الاقليمية وعدم المساس بوحدة اراضيه او التدخل في شؤ ونه الداخلية بأي صورة .

ودرسوا بمزيد الاهتمام الوضع في الجنوب اللبناني واعربوا عن القلق البالغ ازاء الاعتداءات الاسرائيلية المتصاعدة على الاراضي اللبنانية خصوصاً على مناطق الجنوب واصرار اسرائيل على ممارسة سياستها العدوانية التوسعية في الاراضي العربية . واكدوا على تنفيذ اتفاق القاهرة وملاحقة التي اعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التزامه الكامل بها . ووافقوا على تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق القاهرة وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار .

واكد الملوك والرؤ ساء العرب الالتزام بمقررات مؤ تمر القمة العربي السابع في الرباط باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعياً وحيداً لشعب فلسطين . وتعهد جميع الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل في شؤ ونها . كما اكدت المنظمة سياستها بعدم التدخل في الشؤ ون الداخلية لاي بلد عربي .

وزير الاعلام السوري : نجاح كبير

ووافق الملوك والرؤساء العرب على ان تساهم الدول العربية في اعادة تعمير لبنان وازالة آثار النزاع المسلح والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني وتقديم العون العاجل لهما .

وقد اولى الملوك والرؤ ساء العرب عنايتها الخاصة لدعم التضامن العربي بصفته قاعدة اساسية لنجاح العمل العربي المشترك وتحقيق اهداف الامة العربية في التحرير والتنمية ، واكدوا التزامهم الكامل باحكام قرارات مؤ تمرات القمة العربية ومجلس الجامعة في هذا الشأن ، خصوصاً ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في الخامس عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٦٥ ووضعها موضع التنفيذ .

وقد بحثوا ببالغ القلق في الوضع المتفجر في الاراضي العربية المحتلة والناجم عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي وتصعيده لاعمال القمع والارهاب والتشريد ومصادرة الاراضي وانتهاك حرمة المقدسات الدينية خصوصا الحرم الابرهيمي التي تطبقها سلطات الاحتلال وتشكل انتهاكاً صارخاً لاحكام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة . وهم يحيون الشعب العربي الصامد في الارض المحتلة ونضاله الوطني المشروع ويؤكدون وقوف الدول العربية معه ، ويطالبون دول العالم وشعوبه بازالة هذا العدوان الاسرائيلي المستمر والتصدي له وبوقف اي تعاون مع اسرائيل يكون من شأنه دعم الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية او استمرار اجراءات القمع الاسرائيلية ضد سكانها .

القرارات

وقد اصدر المؤتمر القرارات الآتية :

ان ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في اجتماعهم في القاهرة في مقر جامعة الدول العربية يومي الثاني والثالث من شهر ذي القعدة لعام ١٣٩٦ هـ . الموافقين الخامس والعشرين والسادس والعشرين من شهر اكتوبر (تشرين الاول) لعام ١٩٧٦ م . وبعد ان تدارسوا الوضع الراهن في لبنان ونتائج اعمال مؤتمر القمة العربي السداسي في الرياض الصادرة في الثامن عشر من شهر اكتوبر عام ١٩٧٦ واهمية دعم التضامن العربي ، يقرون ما يأتي :

اولا ـ الوضع الراهن في لبنان :

١ ـ المصادقة على البيان والقرارات وملحقاتها الصادرة عن مؤتمر القمة العربي السداسي في الرياض في اليوم الثامن عشر من شهر اكتوبر عام ١٩٧٦ والملحقة بهذا .

٢ ـ ان تساهم الدول العربية كل حسب امكاناتها في اعادة تعمير لبنان وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لازالة اثار النزاع المسلح والاضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني وان تبادر الدول العربية الى تقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ثانيا ـ دعم التضامن العربي :

تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب باحكام قرارات مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة في

هذا الشأن خصوصا ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في الخامس عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٦٥ والعمل لوضعها جميعا موضع التنفيذ التام الفوري .

ثالثاً ـ تمويل قوة الامن العربية :

ان مؤتمر القمة العربي ، توفيراً للموارد المالية اللازمة للانفاق على قوات الامن العربية في لبنان المنصوص عليها في القرار الثاني من مقررات مؤتمر قمة الرياض ، وبعد الاطلاع على تقرير الامانة العسكرية لجامعة الدول العربية في هذا الشأن ، يقرر ما يأتي :

١ ـ انشاء صندوق خاص للانفاق على متطلبات قوات الامن العربية في لبنان .

٢ ـ تساهم كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة العربية في الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة حسب طاقاتها .

٣ ـ يشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق ويضع بالتشاور مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والدول المساهمة بنسبة عشرة في المئة على الاقل نظاما عاما للصندوق يوضح طريقة الانفاق منه وتصفيته عند انتهاء مدته ويعمل بالنظام الحالي لقوات الامن العربية الى ان يتم وضع نظام جديد لها .

٤ ـ تحدد مدة الصندوق بفترة ستة اشهر قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذي ينعقد بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية .

بيان فتح[1] بتاريخ ٢ أيار ١٩٧٨

ـ « مع التضامن العربي على أساس نضالي »
ـ « رفض التوطين . . »

بيان صادر عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح »
فتح وحدة واحدة تدفع بالحركة والثورة الى مزيد من الانتصارات

■ تأكيد رفض مبادرة السادات
■ لا قمة عربية في ظل مبادرة السادات
■ مع التضامن العربي على أساس نضالي
■ على أميركا أن تتحمل مسؤولية سياستها العدوانية وعلى دول النفط أن تعلن موقفها
■ اللجنة المركزية لفتح تحيي وتشيد باعتزاز بموقف المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي
■ تأكيد التلاحم بين الشعبين اللبناني والفلسطيني
■ التأكيد على التمسك الكامل باتفاقية القاهرة وملحقاتها مع السلطة اللبنانية .

يا جماهير شعبنا وامتنا العربية :

لقد كانت انطلاقة (فتح) تعبيرا كاملا عن ارادة شعبنا في تحدي الواقع الذي آلت اليه قضيتنا في المنطقة العربية والمحافل الدولية وتعبيرا نضاليا عن ارادة هذا الشعب في العمل الثوري الوطني لتغيير هذا الواقع باستعادة وطننا وحقوقنا القومية ، وان نتخطى في سبيل ذلك ما يواجه نضال شعبنا من عقبات مهما كانت صعبة وشاقة .

لقد واجه نضال شعبنا خلال المسيرة الطويلة لانطلاقة (فتح) المؤامرات المتعددة الجوانب والاهداف ، ولعل اخطر ذلك واقساه محاولات المساومة والاستسلام التي واجهت نضالنا ومحاولات الغدر والتصفية المادية والمعنوية التي واجهت ثورتنا من بعض المنتسبين للامة العربية .

---

١ ـ كذلك ابو اياد ، النهار ،

لقد كان قدرنا ولا يزال وسيبقى ان نواجه العدو الصهيوني فوق ارضنا المحتلة ونواجه ايضا الطاقات الاميركية المساندة له ، وان نواجه كذلك منهج الاستسلام والخضوع لمخططات عدونا الصهيوني الامبريالي في المنطقة العربية .

لقد اثبتت الوقائع منذ نشوء الكيان الصهيوني حتى الان الحقائق الموضوعية التالية :

١ ـ ان العدو الصهيوني لا يفهم الا لغة القوة .
٢ ـ ولا يرضى الا بالتنازل والمساومة والاستسلام لاهدافه العدوانية التوسعية .

٣ ـ ان هذا العدو يستثمر عامل الزمن باسلوب المناورة والتخدير تارة والتعنت والصلف تارة اخرى للمضي في تحقيق اطماعه التوسعية وسياسته العدوانية .

٤ ـ ان الدعم الامريكي المتواصل للعدو الصهيوني والاسلوب المراوغ للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط قد دفع العدو الصهيوني الى تجاوز كل الحدود في استهتاره بامتنا وتحديه لارادة جماهيرنا وللرأي العام العالمي .

٥ ـ ان الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان يمثل قمة الاستهتار بالامة العربية ويوجه صفعة بهذا الاحتلال الجديد الى كل الذين تعاطوا معه من اجل تسوية سياسية وعلى الاخص مبادرة السادات .

٦ ـ ان سياسة التراجع امام العدو الصهيوني لا تحقق الا تشجيع هذا العدو المتغطرس لمزيد من الابتزاز والتعنت والاحتقار لارادة امتنا ومصالح شعبنا وتاريخنا النضالي القومي .

٧ ـ ان الغاء خيار القوة والقتال لا يمكن ان يؤدي الى السلام العادل وانما يقود الى التسليم والاستسلام لجريمة الاحتلال الصهيوني لوطننا ولارضنا العربية والى التنكر الاسرائيلي لحق شعبنا في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة فوق ارض وطنه .

٨ ـ ان استمرار السماح للمصالح الامريكية في النمو والتوسع في المنطقة العربية بالرغم من الموقف السياسي الامريكي المعادي لقضيتنا ولحقوق شعبنا ، انما يشجع على استمرار هذه السياسة الامريكية العدوانية وعلى تصاعد دعمها للعدوان الصهيوني ومخططاته التوسعية وازدياد انحيازها الى الموقف الصهيوني والحلول الصهيونية الاستعمارية التي تستهدف السيطرة على المنطقة لصالح الامبريالية الامريكية وحلفائها .

يا جماهير شعبنا المناضل :

ان جوهر السياسة الامريكية في المنطقة يقوم بشكل واضح على الاسس التالية :

١ ـ رفض الاعتراف بحقوق شعبنا الوطنية .

٢ ـ رفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة .

٣ ـ تشجيع مبادرة السادات بهدف عزل مصر عربيا وتحقيق الانقسام والتمزق العربي وبعثرة الامكانات العربية بما يحقق الضعف العربي لصالح سياسة العدو الصهيوني .

٤ ـ الاستهتار الكامل بالامة العربية وبالقدرات العربية والانحياز السافر لمصلحة الصهيونية وخططها التوسعية في المنطقة .

٥ ـ ان قراءة هذه السياسة الامريكية بالنسبة لشعبنا يمكن ان تلخصها تصريحات الرئيس كارتر الاخيرة حيث قال :

■ « في اعتقادي ان التسوية الدائمة لقضية الشرق الاوسط لا تشمل دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية ولا تدعو الى انسحاب اسرائيلي كامل من الاراضي العربية المحتلة » .

■ « وفي اعتقادي ان التسوية الدائمة ستقوم اساسا وبشكل جوهري على اقتراح الحكم الذاتي الذي طرحه بيغن » .

اما موقفه من الدول العربية ونظرته الاستهتارية في التعامل معها ، فقد اوضحتها تصريحات كارتر الاخيرة ايضا عندما قال :

■ « ان الاعتبار الاساسي في سياستنا الشرق اوسطية كان وسيبقى : امن اسرائيل قبل اي شيء آخر » . « عندما منع العرب بترولهم عنا عام ١٩٧٣ لم نتخل عن اسرائيل » « ولن نتخلى عنها اليوم » .

٦ ـ لقد آن الاوان ان تتحمل امريكا مسؤولية سياستها العدوانية تجاه شعبنا واستهتارها بامتنا الامر الذي يرتب على كافة الدول العربية وخاصة دول النفط اعلان موقفها من هذه السياسة ، واعادة النظر في علاقاتها مع امريكا ، خصوصا وان استمرار الرهان على الموقف الامريكي زاد في لحمة التحالف الامريكي الصهيوني على قاعدة التوسع الصهيوني والامريكي في العدوان على امتنا العربية وشعب فلسطين بالذات .

يا جماهير شعبنا وامتنا العربية :

ان اللجنة المركزية لحركة (فتح) وقد درست في اجتماعاتها الاخيرة تصريحات الرئيس الامريكي والوضع العربي والنتائج المتناقضة مع مصلحة شعبنا وامتنا التي ترتبت على مبادرة السادات تعلن موقفها من كافة القضايا المطروحة كما يلي :

١ ـ التأكيد على موقف الحركة الثابت ضد كل التسويات الاستسلامية وضد التسوية الامريكية الاسرائيلية وكل من يتعاون على تحقيقها في المنطقة .

٢ ـ مطالبة كافة الدول العربية باعادة النظر في العلاقات العربية الامريكية على ضوء مواقف امريكا العدوانية من شعب فلسطين وقضيته الوطنية ومن الامة العربية ، هذه المواقف المتمثلة بالتحالف الامريكي الصهيوني لصالح المخططات الصهيونية في المنطقة العربية .

٣ ـ تأكيد رفض مبادرة السادات ومواجهة نتائجها التي ادت الى الانشقاق والانقسام العربي والى التمزق والاحباط الجماهيري من خلال هذه المبادرة .

٤ ـ استعادة التضامن العربي على اساس نضالي والتزام جماعي بالتصدي للاحتلال الصهيوني .

٥ ـ ان المكابرة بالتمسك بالمبادرة يعني فرض حالة الانقسام والتمزق العربي .

٦ ـ ان الدعوة الى مؤتمر قمة عربي في ظل استمرار مبادرة السادات هو الغاء لهذه الدعوة وان موقفنا من هذه الدعوة سيتحدد على ضوء الموقف من المبادرة ، لان اي دعوة لمؤتمر قمة عربي لا تقوم على اساس العمل العربي النضالي الموحد لمواجهة الاحتلال الصهيوني ولا تنطلق من ادانة اي تحرك انفرادي ، انما تقود الى الاستسلام لمخططات العدو الصهيوني ومخطط اخضاع المنطقة للنفوذ الامريكي والتفريط بحقوق شعب فلسطين .

٧ ـ ان الطريق الوحيد لمواجهة المخطط الصهيوني الامريكي في المنطقة هو اتباع خط النضال الذي مارسته ثورتنا منذ انطلاقتها المسلحة . ان حركة (فتح) تدعو الامة العربية للالتفاف حول الطريق النضالي الذي يمكن من خلاله حشد كل الطاقات العربية لاعادة ميزان القوى في المنطقة لصالح امتنا وشعبنا ونضالها المشروع ضمن تحالف جدي وايجابي مع اصدقائنا في هذا العالم .

٨ ـ ان القاعدة الاساسية في مواجهة المخطط الصهيوني الامريكي في المنطقة لا تكون الا بتحقيق :

■ الوحدة الوطنية الفلسطينية

■ وحدة اداة الثورة الفلسطينية في اطار منظمة التحرير

■ وحدة المصير لشعبنا الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه

■ تصعيد النضال العسكري داخل ارضنا المحتلة واتخاذ الوسائل النضالية الكفيلة بمواجهة الاحتلال الصهيوني .

■ رفض ومواجهة اي محاولة للقفز على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .

■ رفض فكرة الوطن البديل والتمسك بحق شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني .

■ رفض ومقاومة فكرة التوطين التي عاد الحديث عنها مؤخرا في الاوساط الصهيونية والاستعمارية .

٩ ـ لذلك قررت اللجنة المركزية لحركة (فتح) :

■ تعزيز الاتصال بكافة المنظمات الفلسطينية للعمل على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ووحدة اداة الثورة الفلسطينية في اطار الحوار الديمقراطي ومنطلقات الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وتطوير وثيقة طرابلس الوحدوية .

■ تعميق الصلة مع الحركة الوطنية والقومية اللبنانية وكل القوى الوطنية والقومية العربية ودول جبهة الصمود والتصدي لتعزيز الموقف الفلسطيني النضالي وتصليب الموقف العربي .

■ العمل على توسيع دائرة جبهة الصمود والتصدي لتشمل اكبر عدد من الدول العربية المناهضة للسياسات الاستسلامية والحلول الانفرادية .

■ التأكيد على التمسك الكامل باتفاقية القاهرة وملحقاتها مع السلطة اللبنانية .

■ التأكيد على وحدة لبنان واستقلاله وسيادته وعلى الثقة بالشعب اللبناني بكل فئاته الوطنية والقومية ودعم كل جهد لانهاء الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان .

■ تحذير كل الذين يحاولون ضرب الثورة الفلسطينية والتآمر عليها ومواجهة مخططات هذه الجهات بالأساليب المختلفة العلنية والسرية .

■ تسهيل عمل قوات الطوارىء الدولية على اساس موقف هذه القوات ودورها الذي ابلغت به من خلال لقاء الامين العام لهيئة الامم المتحدة والاخ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ ـ ان اللجنة المركزية لحركة (فتح) اذتحيي كل القوى التي ساندت وتساند الثورة الفلسطينية ، لا بد ان تشيد باعتزاز بموقف الدول الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفياتي من قضية شعبنا وثورته .

كما تشيد باعتزاز الى مواقف دول عدم الانحياز والدول الاسلامية والافريقية في تأييدها لحقوق شعبنا ونضال ثورتنا وكافة الدول والقوى العربية الشعبية التي تقف الى جانب ثورتنا وتأييدها ودعمها لنضال شعبنا .

١١ ـ ان اللجنة المركزية توجه تحية الصمود والنضال والثورة الى اهلنا في الوطن المحتل وتعاهدهم باسم كل الثوار ان تستمر في النضال حتى تتحقق لشعبنا آماله ويتوجه نضاله بالنصر الكامل وانجاز حقه في تقرير مصيره وعودته واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

١٢ ـ كما تسجل اللجنة المركزية باكبار واجلال موقف اهالي جنوب لبنان الذين قاتلوا في صفوف الحركة الوطنية اللبنانية مع الثورة الفلسطينية دفاعا عن ارض الجنوب لدحر الغزو الصهيوني والمحافظة على وحدة لبنان ارضا وشعبا وسيظل شعبنا يذكر بفخر تضحيات هؤلاء الابطال .

١٣ ـ ان اللجنة المركزية بناء على ما سبق وانطلاقا من التزامها المبدئي لهذا الموقف السياسي قررت ان تتحرك على مختلف الجهات فلسطينيا وعربيا ودوليا وذلك من خلال مسؤوليتها في اطار منظمة التحرير الفلسطينية وبالتنسيق مع كل فصائل الثورة وعهدا للشهداء الابراء الذين سقطوا دفاعا عن رايات الثورة واستمراريتها ومبادئها ان نظل وحدة واحدة ندفع بالحركة وبالثورة الى مزيد من الانتصارات واثقين من شعبنا وامتنا العربية واصدقائنا في هذا العالم .

المجد والخلود لشهدائنا الابرار . . وانها لثورة حتى النصر . .

بيروت ٢/ ٥/ ١٩٧٨

اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح »

٢١ - « سركيس : سأظل اشهد للبنان حتى ينتصر لبنان »

ايها اللبنانيون واللبنانيات ،

في الذكرى الخامسة والثلاثين للاستقلال وسط مشاعر الحزن والكآبة والقلق المصيري ادعو نفسي واياكم الى وقفة وموقف اما الوقفة فعلى شرفة الزمن المصيري ادعو نفسي واياكم الى الماضي تأملا في الحاضر . وتصوراً للمستقبل عن الماضي بماذا عساي احدثكم وانتم تذكرون يوم الشعب وحدة والرأي اجماع ، والمواسم خير وبركة ، يوم الجيش مرصوص الصفوف المؤسسات في عافية ، والدولة عزيزة الجانب يوم الوطن ورشة عمران وازدهار ، قطب نشاط عربي وعالمي ، وباب على الدنيا واسع مشرع يوم لبنان ارض محبة وضيافة وسماح مهد حرية وموئل احرار ، عنوان حضارة وحلم انسانية .

هذا الماضي القريب ، عشناه معا هنا في المدن والقرى ساحلا وجبلا ، وما يزال متغلغلا فينا على اختلاف المشارب والمذاهب والتيارات يراودنا في كل خطوة وجدان فنتمنى لو نعود اليه ، او يرجع الينا .

الحاضر اللبناني

ايها اللبنانيون ،

عن الحاضر ماذا تراني اقول لكم وكلنا نعيشه ونعاني منه وليس احد راضياً عنه ، او مطمئنا اليه ، وكلنا في رفضه متساوون وعلى وجوب تخطيه ملتقون . لبنان الموحد يتفتت امام اعيننا واللبانيون مشتتون فئات واحزاب وطوائف . وقد تعددوا وانتاء وشككوا في الولاء .

لبنان التفاهم برزت فيه التناقضات ولبنان التقارب والالفة يقاسي التباعد والميناء مرافقه معطلة وقد شحت الموارد وران على فعالياته الجمود .

فما الذي بدل حالنا تبديلا ؟

ما الذي لف ، والشقاء حياة اسعد شعب في الدنيا ؟

وهل ان العبقرية اللبنانية قد عجزت فعلا عن وقف النزف واستسلمت الارادة اللبنانية امام الصعاب ؟

انه سؤ ال على جميع الشفاه تطرحه الامهات الثكالى والاخوات ويطرحه الاباء والابناء ، وكل طالب بلا مدرسة ومريض بلا مستشفى ، ومهجر بلا سقف ، ويلح في طرحه كل مهني او حرفي او عامل فقد مورده وكل صاحب مؤ سسة مني بخسارة .

مواجهة الحقائق

هذا السؤ ال جدير بنا الى ان نتمعن فيه لان الجواب عنه يختصر قضيتنا ويضعنا على طريق الحلول الجذرية .

وبقدر ما نواجه الحقائق ، ونصدق مع انفسنا دون مواربة او تنصل نحقق تقدما في مسيرة الخلاص فاول ما يجب علينا جميعا هو الاعتراف بمسؤ ولياتنا المتراكمة عاما بعد عام ، وشهرا بعد شهر اذ لقد حان لنا ان ندرك كم اخطأنا نحو لبنان ، وكم أسأنا الى انفسنا .

نعم لقد حان لنا ان نعترف بأن استقلال الدولة قد تزعزع لاننا لم نبن دولة الاستقلال ، وان انشغال كل منا في انشاء قوته الخاصة بدد القوة العامة وان اصرار كل منا على اقامة دويلة لنفسه يقتطعها من الدولة المؤ سسة الجامعة اهدر طاقاتنا وجعلنا نتخلف عن خط رسالتنا يجب ان نعترف ولا مناص لنا على الاطلاق .

بان نظرتنا الى الوطن على انه شركة محاصة منعت الانصهار فيه وضربت قواعد الدولة فاذا لبنان ضحية الانانية والفئوية الانانية التي هي تسخير الجماعة لمآرب الفرد . والفئوية التي هي رهن الوطن لعصبية الجماعة ، وكلتاهما ظاهرة مرضية واحدة .

فعل ايمان

ايها الاخوة اللبنانيون ،

في صميم هذا الواقع المؤلم ، اجدني اليوم اشد اصرارا مني في اي يوم من يوم مضى على تأكيد فعل ايماني بلبنان الوطن والدولة والمجتمع .

لبنان الذي يعيش على تخوم الموت منذ اربع سنوات لن يموت .

لبنان الذي يترجح على شفير الهاوية لن يسقط فيها ابدا .

لبنان الذي اصيب بادهى النكبات ومني بافدح الخسائر البشرية والمادية ، وتعرض لا لاقسى التجارب قادر على النهوض من عثرته ، وانقاذ نفسه وتعويض ما فات لان لبنان اكبر من المأساة ولبنان اقوى من الهزات ولبنان ابقى على الدهر مهما عصفت رياح ، ودهت ملمات .

لبنان لبنانكم ، ولبناني لبناننا جميعا انا اؤمن به حيا باقيا واؤمن بانكم تؤمنون .

امل ورجاء

ايها اللبنانيون ،

ان لم تكن المناسبة اليوم جديرة بالفرح والابتهاج فهي حرية بالامل والرجاء ، وانها لحافزة الى الجد الاجتهاد باعثة على اخذ الموقف الاصيل ان مسيرتنا المستقبلية قد انطلقت من قلب المحنة ، وبدأ العد العكسي رغم كل العقبات والانتكاسات رغم الدمار الكبير ، والشر المستطير رغم حملات التشكيك والتضليل واساليب التصعيد والمزايدات .

انطلقت مسيرتنا منذ وعينا قضيتنا وتحسسنا بواقعنا ورفضنا الاستمرار فيه ، منذ عزمنا في اعماقنا على قهر وباي ثمن بداية اي عمل هو التصميم عليه ، وشرط كل وبدأ العد العكسي رغم كل العقبات والانتكاسات رغم الدمار الكبير ، والشر المستطير رغم حملات التشكيك والتضليل واساليب التصعيد والمزايدات .

انطلقت مسيرتنا منذ وعينا قضيتنا وتحسسنا بواقعنا ورفضنا الاستمرار فيه ، منذ عزمنا في اعماقنا على قهر المأساة وباي ثمن لا بداية اي عمل هو التصميم عليه ، وشرط كل حل هو ارادة الوصول اليه . واني لاراكم معي مقتنعين بحتمية كسر الطوق ومعي مصممين على الخروج من الدوامة .

ان بناء لبنان الجديد فعل ارادة حرة ، لا فرض فيها ولا قسر ، لا عنف ولا اكراه .

مطلوب من كل لبناني اليوم ان يريد ، فيكون لبنان الجديد . لبنان هو ارادة اللبنانيين . هذا شرط ضروري وكاف في حد ذاته . فكيف اذا التأمت ارادة اللبنانيين مع كل ارادة

خيرة في الدول العربية الشقيقة ، وفي سائر الدول الصديقة ؟

الدعم العربي

وفي هذا المجال انوه تنويهاً خاصاً باجتماع وزراء خارجية الدول الشقيقة المعنية بقوات الردع العربية الذي انعقد في بيت الدين ، وكان رائده مساعدة لبنان على تخطي الازمة ، بدافع من الشعور الاخوي النبيل في جو مصارحة واخلاص ، تأكيدا لما كنت قد لمسته في دمشق لدى اجتماعي بأخي الرئيس حافظ الاسد الذي ابدى كل تجاوب مع واقعنا ، واسهم بفعالية في تجاوز الازمة العابرة كما طالعني ذلك بعد ، في العواصم الشقيقة التي زرتها ، تمهيداً لاجتماع بيت الدين ، وقد لقيت لدى الأخوة الاكرمين ، ملوكاً وامراء ، رؤساء وقادة ، حسن الوفادة ، وعميق التفهم والتعاطف ، وصادق الاستعداد للمشاركة في عملية الانقاذ ، مع الحرص على كرامة لبنان ، ودعم مكانته بين الدول والاوطان .

ولا حاجة بي الى التذكير بان ما صدر عن اجتماع بيت الدين ، قد ترجم مقررات في مجلس الوزراء حيث وضعنا برنامج عمل هادف لترسيخ قواعد الدولة ، ويتحتم علينا المبادرة الى تنفيذه ، والاسراع في انجازه ، تعجيلاً لعودة الحياة الطبيعية الى البلاد .

على ان ما يهمني التوقف عنده ايضاً ، هو ما اولاه الأخوة العرب ، في قمة بغداد ، من اهتمام بلبنان ، واما بدوره من كريم النيات للمساعدة في اعادة اعماره ، مادياً ومعنوياً . فعندما طرح موضوع المصير العربي المشترك على بساط البحث ، استأثرت القضية اللبنانية بقسط وافر منه ، ووجدنا كل انفتاح علينا ، وتفهم لنا ، وتجاوب معنا . وانه ليطيب لي ، في هذا اليوم اللبناني العزيز ، ان اتوجه الى جميع الاخوة العرب ملوكاً ورؤساء ، امراء وقادة ، بعبارات الشكر والثناء ، مكبراً مواقفهم ، معتمداً ، على نبيل مشاعرهم ، مؤكداً باسم لبنان ان هذا الوطن الصغير سيظل لهم ما كان دائماً ، اخاً محباً واميناً ، يرعى الذمم ويحفظ المودات ، فهو بالعرب ، اوفى الاشقاء ، وللعرب اخلص الاحباء ، وحسبه في ذلك طيب الارومه واصالة الانتماء ، بل حسبه تاريخ في خدمة الضاد ، ووقفات مع العروبة ، مشرقاً ومغرباً ، شهمة محمودة .

والدعم العالمي

أيها اللبنانيون ،

ان لبنان الذي يحظى بعاطفة الاشقاء ، ينعم ايضاً بتأييد الاصدقاء وله في الحلبة الدولية مناصرون اشداء ، لا يتوانون عن مد يد العون اليه ، والحفاظ عليه ، يقيناً منهم انه قيمة حضارية وانسانية ، ومن ضمن هذه الحقيقة الملموسة ، وبالاضافة الى ما لقيناه من رعاية ودعم ، وضمانات لدى العديد من المراجع العالمية اخص بالذكر لقاءين في حاضرة الفاتيكان ، ومحادثات اجريتها خلالها مع قداسة البابا الراحل يوحنا بولس الاول ، ومع خلفه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني ، وان ما شعرت به من هاتين المناسبتين الغاليتين من بالغ الارتياح مرده الى ما لمسته من عاطفة سامية نحو لبنان ، ودعم واضح وصريح له ، واحاطة شاملة ودقيقة بقضاياه .

ولا شك في ان ما للكرسي الرسولي من رصيد عظيم الشأن لدى الأمم والشعوب ، وما يمكنه من عطف نحو لبنان ، وحدب عليه ، جدير بأن يشكل رصيداً ثميناً في عداد الضمانات العالمية لمستقبل هذا الوطن .

كما يسرني ، في الاطار عينه ، ان اقوم ، خلال الايام المقبلة ، بزيارة فرنسا ، زيارة صداقة وعمل ، تلبية لدعوة كريمة وجهها الي الرئيس فاليري جيسكار ديستان ، ذاكراً ان علاقات الود والثقافة التاريخية القائمة بين بلدينا ، جعلت الصداقة الفرنسية ـ اللبنانية تقليداً ثابتاً في كل منهما ، وقد تجلى في شتى المواقف التي اتخذتها فرنسا على مختلف المستويات خلال ازمة لبنان ، كما تأكد في المحادثات التي اجراها وزير خارجيتنا لايام خلت في باريس .

موقف شرف

ايها اللبنانيون واللبنانيات في الوطن وخارج الوطن ، لقد كتبت علينا تضحيات ، اديناها اضعافاً ، وها نحن في ذكرى استقلالنا نعرض الاحداث على مر الاعوام ، حلوها ومرها ، لنستخلص منها العبرة ، وهي مناسبة لوقفة تامل ، وموقف شرف جدير بتاريخنا ، لائق بانساننا ، موقف الشرف هذا هو ما التزم به شخصياً امام الله والشعب ، وادعوكم معي الى الالتزام فننهض كلنا لبناء دولة عصرية ! ثابتة الدعائم ، مكتملة

المعالم ، ولن يكون شيء من هذا كله الا بوحدتكم وتضامنكم ، لانه لا المال ولا القوة المادية ، ولا الدعم الخارجي باشكاله قادر وحده على انقاذ لبنان دون ارادة اللبنانيين .

ويا ايها اللبنانيون ، انا اعرف قدري ، فلقد اخترته واحببته ، وساكمل معكم دربي مهما كلفنا ذلك من الام وعهدي لكم ، امام ربي اني ساظل اشهد للبنان ، حتى ينتصر لبنان .

عاش لبنان

في كلمتين متبادلتين بين الرئيسين العراقي والسوري
البكر : انه اجتماع تاريخي ونتائجه ستترك بصماتها لاجيال
الأسد : طموحنا توحيد القطرين كخطوة نحو الوحدة العربية

بعد توقيع الميثاق تبادل الرئيسان البكر والاسد كلمتين هذا نصهما :

■ كلمة الرئيس العراقي
احمد حسن البكر

الاخ الرئيس حافظ الاسد المحترم

ايها الاخوة المحترمون . .

في اللحظات العصيبة التي تواجه الامم وعندما يداهم الخطر ويكون مصير الامة مهدداً بالمخاطر الجسيمة تصبح جهود ابنائها الغيارى على مصيرها ومستقبلها مسألة واجبة وضرورية كضرورة العناصر الاساسية المكونة للامة نفسها .

وعلى هذا الاساس وبهذه الروحية تحقق اجتماع بغداد بين وفدينا وبذلك تكون النتائج الايجابية التي تمخضت عن سلسلة الاجتماعات التي عقدناها مصدر خير مهم لامتنا العربية

---

١ ـ «و» تضحيات » زيادة لا بد منها ليستقيم المعنى لتشمل جميع الاحتمالات ويبلغ الذروة ـ ذروة التفاني في الالتزام .

٢ ـ العمل ، العدد ٩٩٩٨ ، الاربعاء ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٨ ، ص ١ وص ٧ .

كلها وليس لابناء شعبنا في القطرين الشقيقين فقط . . ويحق لنا ان نسمي اجتماعنا في بغداد من طراز الاجتماعات التاريخية ونتائجها على طريق التطبيق الجدي والامين ، من طراز المقررات والمواقف التاريخية المبدئية والشجاعة التي ستترك بصماتها على مسيرة الامة وتاريخها اللاحق لاجيال المستقبل لفترة طويلة من الزمن بالاضافة الى جيل الحاضر .

ايها الاخ الرئيس . . ايها الاخوة ان ما قطعناه من شوط على طريق العمل المشترك لمواجهة الاخطار والاعداء وما يداهم امتنا اليوم هو شوط مهم وكبير كما وصفناه . . ولكن الاستمرار بنفس الروحية العالية وما يزيدها انقادا في رعاية بنود الاتفاق وتنفيذها وتطويرها باتجاه العمل الوحدوي الشامل وتحقيق مستلزماته السياسية والدستورية وغيرها مسألة في مقدمة مهماتنا العظيمة وتستدعي تظافر جهود كل المخلصين الشرفاء من ابناء هذه الامة واصدقائها في العالم .

ندعو الله العلي القدير ان يكلل جهودنا جميعا بالنجاح من اجل خدمة امتنا العربية وتحقيق اهدافها وصون حقوقها واننا لعازمون وبلا تردد لتحقيق هذا النهج .

لتعش امتنا العربية المجيدة .

الخزي والعار للعملاء واعوانهم .
والسلام عليكم

وكلمة الرئيس السوري
حافظ الأسد

الاخ الرئيس احمد حسن البكر الاخ نائب الرئيس صدام حسين ايها الاخوة : اتوجه بالشكر العميق للاخ الرئيس والاخ نائب الرئيس وللجميع . لكل ما لمسناه خلال اللقاءات المتعددة التي جرت بيننا خلال هذين اليومين .

وأنا الان واعضاء الوفد العربي السوري نشعر بالسعادة ونشعر بالسرور ولما تحقق خلال هذا اللقاء ولاننا كنا جميعا وكما يجب ان نكون وكما يأمل منا المواطنون العرب في العراق وفي سوريا وفي كل قطر عربي . . كم كنا كما أرى عند مستوى من الشعور بالمسؤولية يرغبه ، المواطن العربي اينما كان . . ومن هنا كانت انطلاقتنا للبحث الجدي المسؤول عما يعزز طاقتنا ويعزز قدرات المواجهة ضد هذه الهجمة الصهيونية الشرسة

على امتنا العربية . . ظهر تصميمنا واضحا في العراق وفي سوريا في التصدي لوقف هذا الزحف الامبريالي الصهيوني الذي يستهدف مصالح امتنا وامالها وامانيها المشروعة عبر التاريخ كان القطران الشقيقان يحققان الكثير للوطن العربي وللامة العربية سيما عندما يتعرض الوطن العربي وتتعرض الامة العربية لمحن قاسية وفي التاريخ الامثلة بارزة وواضحة .

وكما قال : الاخ الرئيس يجب ان لا نكون اقل شأنا واحساسا بالمسؤولية عن اسلافنا ممن قدموا خدمات جلى الاجيال امتنا المتعاقبة . ادركنا جميعا ان لا خلاف بين العرب يمكن أن يرقى الى مستوى الصراع المصيري الكائن بين الامة العربية من جهة وبين الصهيونية وحلفائها ودعائمها في العالم من جهة اخرى .

كان تقييمنا مشتركا وفهمنا واحدا وموحدا بهذا الامر كان حرصنا واحدا في اهمية تعزيز الثقة بين القطرين . . الثقة بين القيادتين نزولا عند رغبة المواطن العربي في العراق والمواطن العربي في سوريا والمواطن العربي في كل مكان وعند كل مناضل شريف في هذا الوطن العربي ولا نظن الا اننا مطالبون من قبل الجماهير العربية هكذا كان رأينا المشترك في مزيد من تعزيز القدرة مزيد من تحشيد الطاقات ومزيد من تعزيز الثقة لكي نستطيع ان نواجه هذا العدو الشرس والذي نحن متفائلون وواثقون بحتمية النصر لاننا الاقوى لاننا اكثر تصميما لاننا اصحاب القضية العادلة .

لا شك ان شعبنا في العراق هذا الشعب العظيم الذي ننظر اليه بكل الحب وبكل الامل في سوريا وفي الوطن العربي وفي كل مكان من الوطن العربي يتطلع الى هذا الشعب العظيم بكل حب بكل احترام بكل امل .

ان هذا الشعب وجماهيرنا العربية في كل قطر عربي ترغب ان تعرف ما توصلنا اليه ولكننا ندرك ادرك انا ويدرك الاخ الرئيس وندرك جميعا في سوريا والعراق ان ما توصلنا اليه هو لبنة اولى على الطريق . . هكذا فهمنا عملنا و ونتمنى ان نقول فهمنا تماما كما هو لمواطنينا .

نحن ندرك ان امامنا عملا شاقاً وامامنا طريقاً طويلا ولكن لدينا النية ولدينا التصميم كما اكدنا بشكل مشترك على ان نناضل ضد العقبات ونناضل من اجل ان نزيل العراقيل لكي نصل الى وضع نطمح نحن اليه وتطمح اليه جماهير امتنا العربية طموحنا النهائي والذي لا يساويه طموح هو ان نحقق الوحدة العربية الكاملة وان نبدأها بوحدة القطرين الشقيقين

سوريا والعراق لما بينهما من امور كثيرة ندفع بها لان يكونا في المقدمة من عملية الوحدة ولكنه طريق طويل كما قلت ولم نشأ ان نقفز فوق الحواجز وان نقفز فوق المصاعب وانما قلنا اننا سنتصدى لهذه المصاعب وسنزيلها من الطريق في وقت نتقدم فيه على الطريق .

مرة اخرى ، اشكر السيد الرئيس احمد حسن البكر والأخ نائب الرئيس صدام حسين والاخوة اعضاء الوفد العراقي جميعاً واتوجه بالشكر والتحية القلبية من الصميم لكل مواطن في عراقنا الحبيب والسلام عليكم »[1].

---

١ - الوطن ، الجمعة ٢٧ تشرين الاول ، ١٩٧٨ ص ٦ .

٢٢ -

ب -

بعد سلسلة اجتماعات وصفها الرئيس العراقي بأنها « تاريخية » انشاء هيئة سياسية عليا من أعضائها البكر والاسد لجان عمل سياسية واعلامية وثقافية واقتصادية وعسكرية

وفيما يلي النص الكامل للميثاق :

بدعوة من السيد الرئيس احمد حسن البكر رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية . . قام السيد الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية بزيارة اخوية الى بغداد على راس وفد رسمي للفترة من الرابع والعشرين حتى السادس والعشرين من شهر تشرين الاول ١٩٧٨ . وقد تم خلال الزيارة استعراض شامل ودقيق للاوضاع العربية الراهنة وللعلاقات بين القطرين الشقيقين . . وتوصل الجانبان الى عقد ميثاق للعمل القومي المشترك بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية فيما يلي نصه . .

ميثاق العمل القومي المشترك بين القطرين السوري والعراقي

استجابة للمسؤ ولية القومية التاريخية التي تقع على عاتق قيادتي القطرين العربيين المناضلين - العراق وسورية - وانسجاما مع ايمانها العميق بمبادىء القومية العربية والوحدة العربية وادراكاً منهما للاخطار الكبيرة التي تحدق بالامة العربية وبخاصة في المرحلة الراهنة من جانب التحالف الآستعماري - الصهيوني الذي ازداد خطورة وتفاقما بتوقيع الاتفاقيات الخيانية بين النظام المصري والعدو الصهيوني .

وشعورا منهما بضرورة توفير المستلزمات الكفاحية الفعالة لمواجهة هذه الاخطار التي تهدد مصير الامة العربية وكرامتها وسيادتها ومستقبلها . وتصميما منهما على تحقيق انتقال نوعي في العلاقات بين القطرين الشقيقين فقد اجتمعت في بغداد قيادتا القطرين بين ٢٤ - ٢٦ تشرين الاول ١٩٧٨ في جو من الشعور العميق بالمسؤ ولية التاريخية والتفاهم العميق والتصميم الحازم على تلبية الامال القومية التي تعلقها عليهما الجماهير العربية واتفقت

القيادتان على ميثاق للعمل المشترك بين القطرين في كافة الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاعلامية وغيرها تضمن العزم على السعي الحثيث ضمن خطة عملية متواصلة من اجل تحقيق اوثق اشكال العلاقات الوحدوية بين القطرين العربيين العراق وسورية .

ان القرارات التي اتخذتها القيادتان في اجتماعها التاريخي في تشرين الاول ١٩٧٨ تشكل انعطافا نوعيا بارزا في العلاقات بين القطرين على طريق الوحدة العربية التي تعتبر الهدف الاسمى للجماهير العربية .

وتؤكد القيادتان بوجه خاص المضمون النضالي العميق والشامل لاتفاقهما التاريخي هذا بالنسبة للصراع العادل الذي تخوضه الامة العربية ضد العدو الصهيوني المغتصب من اجل تحرير الارض واستعادة الحقوق المشروعة للامة العربية . .

وقد ضم وفد القيادتين عن الجمهورية العربية السورية السادة الرئيس حافظ الاسد . . رئيس الجمهورية العربية السورية .

عبد الحليم خدام . . نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية .

جميل شيا . . نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤ ون الاقتصادية فهمي اليوسفي . . نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤ ون الخدمات . احمد اسكندر احمد . . وزير الاعلام .

وعن الجمهورية العراقية السادة الرئيس احمد حسن البكر . . رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية العراقية .

صدام حسين . . نائب رئيس مجلس القيادة الثورة .

طه ياسين رمضان . . عضو مجلس قيادة الثورة وزير الاسكان والتعمير طارق عزيز . . عضو مجلس قيادة الثورة .

عدنان حسين . . عضو مجلس قيادة الثورة وزير التخطيط .

عدنان خير الله . . عضو مجلس قيادة الثورة وزير الدفاع .

الدكتور سعدون حمادي . . وزير الخارجية .

وقد قرر الوفدان ما يلي . .

اولا -

انشاء هيئة سياسية عليا مشتركة من قيادتي القطرين تتولى الاشراف على كافة شؤ ون العلاقات الثنائية بين القطرين في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتربوية والاعلامية وغيرها وتحقيق التنسيق والتكامل بينهما باتجاه الاهداف الوحدوية التي حددها هذا الميثاق .

ثانيا - تتكون الهيئة من :

الجانب العراقي :

١ - السيد الرئيس احمد حسن البكر رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية .

٢ - السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة .

٣ - السيد عزة ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة وزير الداخلية .

٤ - السيد طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة وزير الاسكان والتعمير .

٥ - السيد طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة .

٦ - السيد عدنان حسين عضو مجلس قيادة الثورة وزير التخطيط .

٧ - الفريق الاول الركن عدنان خير الله عضو مجلس قيادة الثورة وزير الدفاع .

الجانب السوري :

١ - السيد الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية .

٢ - السيد محمد علي الحلبي رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية .

٤ - السيد جميل شيا نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤ ون الاقتصادية .

٥ - السيد فهمي اليوسفي نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤ ون الخدمات .

٦ - السيد العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع .

٧ - السيد زهير مشارقة وزير التربية .

ثالثا ـ تجتمع الهيئة دوريا كل ثلاثة اشهر وكلما دعت الحاجة التناوب في عاصمة القطرين .

رابعا ـ ينبثق عن الهيئة عدد من اللجان المركزية على الوجه التالي :

١ ـ لجنة الشؤ ون السياسية والاعلامية والثقافية ويرأسها عن الجانب العراقي السيد طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة . ويرأسها عن الجانب السوري السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية .

وتقوم اللجنة باقتراح السياسات المشتركة والاشراف على تحقيق التنسيق والتكامل والتعاون بين القطرين في المجالات السياسية والاعلامية والثقافية .

٢ ـ لجنة الشؤ ون الاقتصادية والتعاون الفني ويرأسها عن الجانب العراقي السيد عدنان حسين عضو مجلس قيادة الثورة وزير التخطيط . ويرأسها عن الجانب السوري السيد جميل شيا نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤ ون الاقتصادية .

وتتولى اللجنة تحقيق التنسيق والتكامل والتعاون بين القطرين في جميع المجالات الاقتصادية والفنية وتعزيز وتطوير العلاقات في مجال الزراعة والصناعة والري والتجارة والتخطيط والنقل وكافة المجالات الاقتصادية والفنية .

٣ ـ لجنة التعاون العسكري : وتتكون من السادة :

عن الجانب العراقي :

١ ـ الفريق الاول الركن عدنان خير الله وزير الدفاع .

٢ ـ الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية .

٣ ـ الفريق الاول الركن عبد الجبار سنشل رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة .

عن الجانب السوري :

١ ـ السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية .

٢ ـ العماد مصطفى طلاس وزير الدفاع .

٣ ـ العماد حكمت الشهابي رئيس هيئة الاركان العامة للجيش والقوات المسلحة .

وتتولى اللجنة اعداد صيغة اتفاقية دفاع مشترك تكون ارضية لوحدة عسكرية كاملة بين القطرين .

٤ ـ لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ويرأسها عن الجانب العراقي السيد طه حسين ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة وزير الاسكان والتعمير .

ويرأسها عن الجانب السوري السيد زهير مشارقة وزير التربية .

وتتولى اللجنة العمل على تحقيق توحيد المناهج في مجالات التربية والتعليم والتنسيق والتعاون في مجال البحث العلمي . ولكل لجنة من اللجان ان تضيف الى عضويتها عددا من الاختصاصيين الذين تتطلبهم الحاجة .

وتحدد مواعيد اجتماع اللجان المركزية بالاتفاق بين رؤ سائها وعلى كل لجنة تقديم تقرير عن اعمالها الى الهيئة السياسية العليا قبل اسبوعين من تاريخ اجتماع الهيئة على الاقل .

وتخضع قرارات اللجان لمصادقة الهيئة العليا والهيئة تخول اللجان صلاحية البت وتنفيذ القرارات التي لا ترى ضرورة لعرضها عليها .

التوقيع
حافظ الاسد
رئيس الجمهورية العربية
السورية

التوقيع
احمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة
رئيس الجمهورية العراقية

بغداد في ٢٥ ذي القعدة ١٣٩٨ هـ .
٢٦ تشرين الاول ١٩٧٨ م

---

١ ـ الوطن ، الجمعة ٢٧ نيسان ١٩٧٨ ، ص ٧ .
راجع كذلك السفير ، ٢٧ نيسان ١٩٧٨ ، ص ١ و١٢ . « ميثاق العمل القومي المشترك » .
راجع كذلك النهار ، ٢٧ نيسان ١٩٧٨ ، ص ١ و١٠ ـ « ميثاق العمل المشترك » .

٢٣ ـ قمة بغداد للصمود والتصدى :

آ ـ مذكرة « التكتل النيابي المستقل »[1]

توصية بالعمل على ادراج قضية الجنوب في جدول القمّة

سلم امس الرئيس كامل الاسعد الى رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص بصفته وزيراً للخارجية بالوكالة ورئيساً لوفد لبنان الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي سيعقد في بغداد ، نص المذكرة التي اقرها « التكتل النيابي المستقل » في اجتماعه يوم الجمعة ، والتي توصي بالعمل على ادراج قضية الجنوب على جدول اعمال القمة العربية .

وهنا نص المذكرة :

دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم ، وزير الخارجية بالوكالة .

ان اقتصرت مقررات بيت الدين على الشؤون اللبنانية الداخلية ، فأن وضع جنوب لبنان اليوم مسؤولية عربية شاملة ، يستوجب بالنسبة الى خطورته وابعاده ان يكون بندا من البنود الرئيسية لجدول اعمال مؤتمر القمة .

وايمانا من التكتل النيابي المستقل بأنكم والسادة وزراء خارجية الدول العربية تشاركونه في الرؤية والاقتناع بأهمية هذا الموضوع الملح الذي مع قراري مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ و٤٢٦ ما زال يشكل وضعا دوليا شاذا ، اذ ان قوة الطوارىء الدولية لم تتمكن حتى اليوم من تحقيق الاهداف التي جاءت من اجلها ـ ان لجهة ازالة نتائج الاجتياح الاسرائيلي حيث لا تزال اسرائيل تمارس تسلطا ماديا ومعنويا في المنطقة ، او لجهة تمكين قوات الجيش اللبناني من الانتشار في المناطق الحدودية وبالتالي تجسيد سيادة الدولة في هذه المناطق .

ان التكتل يرى ان استمرار الوضع على ما هو في جنوب لبنان قد يؤدي الى تنفيذ مؤامرات اقلها استمرار الاحتلال الاسرائيلي وضياع القضية الفلسطينية عن طريق التوطين المرفوض لبنانيا وقوميا .

بذلك نأمل من دولتكم :

---

١ ـ النهار ، الاحد ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٨ ، ص ٢ .

العمل على ادراج قضية جنوب لبنان على جدول اعمال مؤتمر القمة الذي سينعقد في بغداد في تاريخ ٢/ ١١/ ١٩٧٨ بغية الحصول على قرار عربي حازم يضع خطة تحول دون تنفيذ اي من هذه المؤامرات » .

ب ـ كلمة البكر[1]

نص خطاب الرئيس البكر في افتتاح القمة العربية ،

قرارات الرباط هي الحد الأدنى للتضامن واتفاقات « كامب ديفيد » بعيدة عنها عدم نجاحنا في موقف الحد الأدنى سيخلق ظروفاً أكثر صعوبة وتعقيداً لا نستطيع ان نقبل تفويض السادات لنفسه بتقرير مصير الصراع العربي ـ الاسرائيلي

افتتح الرئيس العراقي احمد حسن البكر الليلة الماضية مؤتمر القمة العربي التاسع بكلمة اعلن فيها ان ما اقدم عليه الرئيس المصري انور السادات منذ زيارته للقدس حتى محادثات بلير هاوس هو خروج على الاجماع العربي وضرب لمقررات مؤتمرات القمة العربية عرض الحائط .

وقد رفض الرئيس البكر باسم العراق تفرد رئيس مصر بمعالجة قضية العرب القومية الاولى من خلال تعامله المباشر مع العدو الصهيوني .

واشار الى ان ما اقدم عليه السادات احدث انقساما في الصف العربي ، وحذر من ان هذا الانقسام سيتعمق وان العرب لا بد منقسمون على انفسهم الى انصار ومتعاونين مع العدو والى مناهضين ومناضلين ضده .

وفي ما يلي نص كلمة الرئيس البكر كما اوردتها وكالة الانباء العراقية :

« اصحاب الجلالة والسيادة والسمو . . .

احييكم تحية العروبة واعبر لكم عن بالغ الشكر والامتنان اصالة عن نفسي ونيابة عن الحكومة العراقية والشعب العراقي لتفضلكم بتلبية ندائنا لعقد هذا المؤتمر ودعوتنا اياكم للاجتماع في بغداد .

---

١ ـ السفير ، الجمعة ٣/ ١١/ ١٩٧٨ ، ص ٩ .

ان استجابتكم الكريمة ايها الاخوة الى اللقاء على هذا المستوى الرفيع انما تعبر عن الشعور العميق بالمسؤ ولية القومية الكبيرة التي تقع على عاتق القادة والمسؤ ولين في الامة العربية في هذا الظرف الخطير وعن الحرص الجاد على توفير المستوى المطلوب من وحدة الموقف العربي في مواجهة هذا الظرف بعد ان عاشت الامة العربية خلال الاسابيع الماضية حالة من القلق والاضطراب قلما تعرضت لمثلها من قبل .

ايها الاخوة . .

ان اجتماع قادة الامة وحكامها لتدارس اوضاعها امر ضروري ومهم في كل زمان ، غير ان اجتماعنا اليوم يكتسب اهمية خاصة لانه ينعقد في وقت يدخل الصراع التاريخي بين امتنا العربية وبين العدو الصهيوني فيه مرحلة جديدة تماماً ، ويتخذ اشكالا في غاية الخطورة ، تجعل منه منعطفا خطيرا لا يقتصر على الصراع بين العرب والعدو الصهيوني وانما يتعدى ذلك الى علائق الاسرة العربية نفسها .

ان الانظمة العربية وبرغم اي خلافات فيما بينها كانت حتى قبل اشهر تجتمع في احيان كثيرة على حد ادنى من الاتفاق حول جوانب عديدة من الصراع بيننا وبين العدو الصهيوني .

وليس بدعا القول ان هذا التطور الجديد والخطير قد نشأ على اثر زيارة الرئيس السادات للارض المحتلة وتاكد على نحو اكثر خطورة بعد الاتفاقيات التي عقدت في واشنطن في شهر ايلول الماضي مع العدو الصهيوني ، وبسبب المباحثات التي تجري الان بين وفد يمثل الحكومة المصرية واخر يمثل العدو الصهيوني من اجل الاعداد لاتفاقيات معروفة في معناها واتجاهاتها .

مخالفة للاجماع العربي

ان هذه الاتفاقيات بما تضمنته من نصوص وما تمخضت وتتمخض عنه من نتائج لتختلف جذريا عن الاسس العامة التي حددها الاجماع العربي في مؤتمري القمة في الجزائر والرباط كهدف مرحلي للامة العربية بل انها قد فرطت بالحقوق التاريخية للامة العربية واوجدت ثغرة كبيرة في جدارها لصالح العدو الصهيوني وحلفائه .

ان الدول العربية قد توصلت الى حد ادنى متفق عليه في مؤتمري القمة في الجزائر والرباط وبصرف النظر عن مفاهيمنا وآرائنا المختلفة حول هذا الموضوع فان اتفاقيات

كامب ديفيد قد جاءت بعيدة كل البعد ومختلفة عظيم الاختلاف عن الحد الادنى المشار اليه بل متناقضة معه تناقضا صارخا ، وقد تم ذلك بقرار فردي من جانب رئيس دولة مصر ومن دون الرجوع الى الامة العربية والى الاطراف المعنية مباشرة بالصراع .

اننا لا نريد ان نجادل في حق كل حاكم في التصرف في اطار مبادىء السيادة على ارضه ، ولكننا لا نستطيع باي حال من الاحوال ان نعتبر العمل الذي قام به رئيس دولة مصر هو عمل من اعمال ممارسة السيادة وحسب وان نتجاهل الحقيقة الكبيرة وهي ان الصراع بين العرب وبين العدو الصهيوني ليس صراعا اقليميا تختص به البلدان العربية التي احتلت اراضيها عام ١٩٦٧ ، وحدها ، وليس هو مجرد صراع على الارض والحدود ودفاع عن السيادة الوطنية ، فلو كان الامر على هذه الشاكلة لما حصل ما حدث في عام ١٩٦٧ ، اصلا ولما انشغلت الامة العربية عسكريا وسياسيا ودبلوماسية وشعوريا بشؤ ون هذا الصراع ، بل ما كان عليها ان تقدم التضحيات الكبيرة طيلة ثلاثين عاما من الصراع المرير بينها وبين العدو ، فالمسألة اكبر من ذلك والصراع بين الامة العربية والعدو الصهيوني هو صراع سياسي وعسكري واقتصادي وحضاري ، بالاضافة الى انه صراع على الارض والسيادة الوطنية والقومية .

رفض تفرد مصر

لذلك ومن دون المس بصلاحية اي حاكم في البلاد العربية لا نستطيع ان نقبل بان يفوض ويخول نفسه بتقرير شؤ ون هذا الصراع وانهائه بارادته المنفردة لانه بذلك يسبب للامة العربية اذى شديدا ويطعنها في الصميم ، هذه الأمة التي خاضت الصراع بشتى الوسائل طيلة اكثر من ثلاثين عاما ، وقدمت تضحيات جسيمة على هذا الطريق ، ويزداد الامر خطورة بتصرف حاكم واحد في تقرير مصير القضية الفلسطينية من دون اي سند شرعي ، وهي القضية التي اعتبرناها طيلة عشرات من السنين القضية العربية الاولى والمركزية في هذا الصراع .

وبغض النظر عن اي شيء فقد اعتبر العرب عدم مساهمة العربي بجهد ملموس ومتوازن مع قدراته في صراع الامة العربية مع الصهيونية تقصيرا يقتضي الادانة فكيف اذا كان الامر يتعدى الامتناع عن الواجب الى الفعل المؤذي للامة العربية والتعاون مع عدوها اللدود ومغتصب ارضها ومقدساتها .

ومما يزيد الامور تعقيدا وايذاء ان الاتفاقيات التي عقدها رئيس مصر مع العدو قد نصت

على اقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية وغيرها من اشكال العلاقات مع العدو الصهيوني بما يخلق حالة جديدة تماما في واحد من بين اهم الاقطار العربية واكبرها ويغير تغييرا جوهريا في ظروف التعامل بينه وبين اشقائه العرب .

ان نتائج هذه الاتفاقيات ايها الاخوة تشكل خطرا جديدا لم يكن قائما من قبل ولا يمكن باي حال من الاحوال تجاهله او التقليل من تأثيراته الخطيرة والمؤذية على الامة العربية كلها ولا يجوز كذلك التسامح معه تحت اية ذريعة كانت اقل من استعداد رئيس مصر والعمل فعليا على نبذ هذا الطريق الخطير والعودة الى حظيرة الامة العربية .

انقسام الامة

ايها الاخوة الاعزاء

لقد اوجدت الاتفاقيات التي عقدها رئيس جمهورية مصر مع العدو انقساما عميقا في الراي والموقف بين اقطار الامة العربية .

واقول لكم بكل صراحة ان مضي حاكم مصر في تنفيذ الاتفاقيات التي عقدها مع العدو لن يوقف سعي بعض الاقطار العربية ومنها العراق الى مواصلة الكفاح ضد العدو الصهيوني وبكل الوسائل الشريفة حتى تستعاد الحقوق العربية كاملة وفي هذه الحالة فان الامة تنقسم ولاول مرة في تاريخها الحديث الى طرفين طرف متصالح مع العدو الصهيوني ومتعاون معه وطرف يواصل الكفاح ضده واسمحوا لي ان اقول بصراحة ايضا وبحرص عميق على وحدة الصف العربي انه لن يطول الامر كثيرا بالدول الغربية الاخرى ، في مواقف غير محددة ، اذ لا بد ان تتوزع الدول العربية بين فريقين فريق يناصر هذا الجانب وفريق يناصر الجانب الاخر ولن يكون هناك في تقديرنا مجال واسع للوقوف على الحياد او لاتخاذ مواقف التسوية بين الطرفين لان طبيعة الصراع الذي نخوضه ضد الصهيونية من ناحية وطبيعة العلاقات بين ابناء الامة العربية من ناحية اخرى لا تسمح بمثل هذه المواقف التي قد تكون مناسبة لبعض الدول الاجنبية وليس للدول العربية .

المطلوب : حد ادنى

كما ان العالم العربي وبرغم الخلافات السياسية القائمة بين انظمته وبرغم العلاقات التي تجمع بعض بلدانه بهذا الطرف الدولي او ذاك وبرغم التأثيرات الدولية المهمة في اطراف الصراع بينه وبين العدو ، كان في الحد الادنى قادرا على التعامل ازاء الصراع مع

العدو الصهيوني باعتباره قضية عربية اولا ، اما الان وبعد الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة المصرية مع العدو الصهيوني وبعد التدخل الخطير من جانب الولايات المتحدة الاميركية في هذه الاتفاقيات فان العالم العربي اذا لم نتفق ـ لا سمح الله ـ في هذا الاجتماع في الوصول الى حل جدي ومعقول للمواقف يصبح معرضا الى التعامل مع قضية الصراع باسلوب مختلف ، فالعالم العربي سيواجه انقساما حادا لم يشهده ولم تشهده المنطقة من قبل .

ولن يتوقف الامر عند البلاد العربية وحدها ، لأن صراعا من هذا الطراز لا يمكن ان يقف عند الحدود الاقليمية ولا بد ان يأخذ ابعادا دولية واقليمية خطيرة .

لقد تنادينا ايها الاخوة لمواجهة هذا الموقف العصيب وهذه الاحتمالات الخطيرة ، وفي تقديرنا ان عدم نجاحنا في اتخاذ موقف الحد الادنى الذي تلتقي عليه ارادة الامة لتصحيح الوضع الخطير الذي نشأ بعد توقيع الحكومة المصرية على الاتفاقيات المذكورة مع العدو ، سيخلق ظروفا اكثر صعوبة وتعقيدا من الظروف السابقة ، ولا اريد ان اكون متشائما اذا قلت اننا اذا لم نوفق في ذلك لاسمح الله فقد لا تتاح لنا مثل هذه الفرصة للقاء الجماعي لحقبة طويلة من الزمن .

ومطلوب تصحيح وضع

ان لكل منا رايه واجتهاده الخاص كما ان لكل منا علاقاته الخاصة على الصعيد العربي وعلى الصعيد الدولي ، ولا اريد ان انكر اننا نختلف على امور كثيرة فهذه حقائق موضوعية ، ولكننا كنا حتى وقت قصير نتفق على امور كثيرة كما اسلفت وكنا نتخاطب ونتعامل من موقع العلاقات الاخوية والوشائج القومية التي تجمعنا .

ان تاريخنا يطالبنا بان نحافظ على هذا المستوى من العلائق فهذه هي مسؤ وليتنا امام الاجيال الحالية والاجيال القادمة ، وازاء تاريخنا وتراثنا العريق . ولكننا لن نتمكن من تحقيق ذلك بالسكوت على ما جرى او بالتغاضي عنه ، او بالتقليل من شأنه ، فما جرى جد خطير ولا يمكن ان يستقيم حال الامة الا بتصحيح الوضع الذي نجم عن هذه الاتفاقيات وباتخاذ موقف عربي جماعي منها ومن الحكومة المصرية بصورة تصون كرامة الامة وحقوقها المشروعة وتحميها من اخطار تغلغل العدو الصهيوني والصهيونية الى الجسم العربي .

ونحن في ذلك لا نسعى ان عزل مصر فمصر هي في قلب كل العرب وشعبها هو الشعب

العربي الاصيل الذي ضحى من اجل امته العربية ومن اجل القضية الفلسطينية وقدم الكثير ونحن نقدر له هذا الدور القومي الكبير كما اننا في الموقف الذي يترتب علينا ان نتخذه لا ينبغي ان نقع في اسار الردود الانفعالية فنتخذ موقفا سلبيا من شعب مصر فرئيس مصر هو الذي يتحمل المسؤولية وهو الذي ترك امته وارادتها واجماعها وليس العرب هم الذين تركوه .

مساعدة مصر

وعلينا ان نأخذ موقفا قوميا وتاريخيا وعلينا ان نعبر عن راينا بكل صراحة ، واذا كنا نرى ان من بين الاسباب التي دفعت حاكم مصر او غطى بها فعله لعقد تلك الاتفاقيات وضعه الاقتصادي الحرج فان علينا ونحن نملك المال الكثير ان نؤمن له احتياجاته الاقتصادية بما يكفل له مسلتزمات الصمود ، بوجه العدو الصهيوني وبما يمكنه من الالتزام الكامل بالمصلحة القومية في حالة تخليه عن تلك الاتفاقيات وهذا ما عرضناه على مؤتمركم ونأمل ان يدرس بروح المسؤولية القومية .

ان امر الامة ايها الاخوة لا يمكن ان يستقيم مع تنفيذ هذه الاتفاقيات ومع القبول بها او السكوت عليها وجعلها تمر هكذا من دون موقف عربي موحد لرفضها وتقرير الحد الادنى مما يعبر عن ارادة الامة العربية ازاء حقوقها المشروعة ويصون سيادتها وكرامتها ويضمن لها شروط الحد الادنى من التحصن امام الاخطار الصهيونية ويوفر المتطلبات اللازمة لحماية الامة من اخطار التناحر والتمزق والانقسام بين معسكرين متصارعين ومن استقطاب دولي خطير وحاد .

صحيح ايها الاخوة ان هدفنا في هذا الاجتماع هو ايجاد الوسائل التي تحقق التقاءنا لمواجهة عدونا المشترك وتوحيد الموقف من اتفاقيات « كامب ديفيد » ومسيرة السادات منذ زيارته القدس الشريف ولم ننطلق في دعوتنا لكم من جعل الموقف من حاكم مصر وفعله هو محور الدعوة والاجتماع ولكن صحيح ايضا ايها الاخوة ان الاتفاق على تقييم فعل حاكم مصر وتوحيد الموقف تجاهه هو احد المفاتيح المركزية لولوج ابواب العمل المشترك في حده الادنى وان عملنا هذا لا يقع ابعد من مفهوم تغيير المنكر باللسان وهو ليس اقوى الايمان واننا في ذلك كله لا نختار طريق ايذاء الاخرين مهما كان فعلهم وانما نختار وسائل الحد الادنى في دفع الاذى عن النفس والدفاع عن الامة العربية ولا احسب هذا عملا غير مشروع يمكن ان تعطله المجاملات على حساب الحق او اية اعتبارات اخرى .

وعلى اساس هذا الفهم ليس علينا ان نكون اقل حماسة واقتدارا على طريق الحق والفعل الصالح من الخارجين عليهما .

ولا اخفي عليكم ايها الاخوة ان ما نراه نحن في العراق يختلف في امور كثيرة في الحجم وفي النوع عما نعرضه عليكم من مقترحات فنحن لنا آراء معروفة في كيفية ادارة الصراع مع العدو الصهيوني وفي التعامل مع القوى الاستعمارية التي تسانده لا يعبر عنه تماما ما نطرحه هنا في هذا الاجتماع اننا في ما نعرضه في مؤتمركم هذا قد اخذنا بالاعتبار تباين المواقف والاجتهادات في مسائل كثيرة واننا نطالب في الظرف الراهن وفي اطار هذا الاجتماع بالتوصل الى الموقف العربي الموحد حول الحد الادنى من متطلبات القضايا الخطيرة التي نواجهها والامر متروك بعد ذلك لكل قطر في ان يقف المواقف التي يراها على الا تكون دون المستوى الذي يقرره هذا المؤتمر .

ايها الاخوة

احييكم مرة اخرى تحية العروبة وارجو من الله القدير ان يلهمنا الرأي السديد والموقف الصائب وينير امامنا الدرب الصحيح لكي ننتشل الامة من خطر رهيب يحدق بها ومن مصير خطير ينتظرها » .

ج -

« سركيس في قمة بغداد : ليس بخلق قضية لبنانية يمكن حل القضية الفلسطينيّة »

سيادة الرئيس ،

ايها الاخوة اصحاب الجلالة والسمو والسيادة .

كنت اود الا اتكلم بعدما اشرف المؤتمر على انجاز اعماله ومعالجة القضية الرئيسية المعروضة عليه . الا ان الاوضاع في لبنان وما يعانيه منذ اربع سنوات ، تفرض علي ان ابدي في صورة خاطفة بعض الملاحظات وان اطلب من مؤتمركم الكريم ان يعنى ببعض جوانب الازمة اللبنانية العناية التي تستحقها .

لقد كان امام العرب وما زال قضية مشتركة لم يختلفوا يوماً على اهميتها وخطورتها وقدسيتها هي قضية فلسطين .

وانه ليؤلم لبنان كعضو من اعضاء الاسرة العربية ان يفتح فصل جديد في سجل

قضاياها ، هو فصل المأساة اللبنانية ، وذلك بوسائل متعددة منها استغلال ما يمكن ان يكون هناك من تلازم في بعض الجوانب بين القضية الفلسطينية وانعكاساتها على الازمة اللبنانية .

ومما لا ريب فيه ان التركيز غير الطبيعي على الربط بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية يظهر بما لا يقبل الشك ، وعلى الاخص من خلال مسلسل الاحداث اللبنانية الدامية ، وهي الان في عامها الرابع ، ان هناك في جملة الاهداف التي يرمي اليها التركيز غير الطبيعي على الربط بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية هدفين رئيسيين :

الهدف الاول هو تمييع القضية الفلسطينية وتحويل الانظار واهتمامات الراي العام العالمي وحتى العربي عن هذه القضية وقد تم بالفعل هذا التحويل وان على درجات متفاوتة .

اما الهدف الثاني فهو استثمار الازمة اللبنانية لاستنزاف الطاقات العربية في شتى ميادينها . وما اجتزاء الحقيقة وطرح الشعارات المصطنعة الا من باب التمويه . ومن هذا القبيل ما يردد من نغمات التوطين . فاي توطين يقصدون ، واين يريدون التوطين ؟

اين هي حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ؟ واي مكان تحتل الدولة الفلسطينية في مشاريع التوطين ؟

ام ان الغاية من التلويح بالتوطين هي تحويل الانظار عن اقامة الدولة الفلسطينية في مشاريع التوطين ؟

ام ان الغاية من التلويح بالتوطين هي تحويل الانظار عن اقامة تلك الدولة وطعن القضية الفلسطينية في الصميم ؟

وعملا بمبدأ الصراحة الذي به ادين ، وانا اخاطب حفلا على هكذا مستوى ورفعة جانب واخوانا كراما اعزاء ، لا بد لي من ان اقولها ببساطة كلية :

ان التوطين لا يمكن في شكل من الاشكال ان يحصل في لبنان . وليس بخلق قضية لبنانية يمكن حل القضية الفلسطينية او غيرها من القضايا العربية ، بل يجب الاسراع الى وضع حد للمأساة التي يعانيها لبنان والعمل على معالجتها بانجع الوسائل والطرق .

ومن الشروط الاساسية لتلك المعالجة استعادة الدولة اللبنانية سيادتها كاملة على كل جزء من اراضيها ، من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ، ومن الشرق الى الغرب .

ولا يسعني في الحديث عن اصرارنا على استعادة سيادة الدولة على كل الاراضي اللبنانية الا ان نلفت الى قضية كانت وما زالت شاغلنا وشاغلكم ، الا وهي قضية الجنوب اللبناني .

وفي هذا الاطار بالذات تأتي الضرورة القاضية باحترام مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة وتنفيذ بنودها تنفيذا كاملا وصحيحا .

ان كل تقاعس في نقل هذه المقررات الى حيز التنفيذ هو تنكر لمبدأ سيادة الدولة في لبنان وعرقلة لمسيرة اعادة الحياة فيه الى مجراها الطبيعي واضعاف لهيبة كل قرار يصدر عن الملوك والرؤساء العرب ، فلا ينحصر الضرر في لبنان وحده ، بل يتعدى نطاقه الى ما هو اوسع واشمل ويصيب بالتأكيد القضية الفلسطينية في الصميم .

كما يأتي ايضاً الضرورة القاضية بتنفيذ ما تم التوصل اليه في المؤتمر الذي عقد اخيرا في بيت الدين لوزراء خارجية الدول العربية المعنية بقوات الردع العربية .

ومن تلك الزاوية العربية بالذات ، واضافة الى الاعتبارات اللبنانية خصوصا ، اود ان اشير الى عملية في لبنان باجياز كلي . ولن اتوقف هنا عند فوائدها العملية الاقتصادية والمالية للمنطقة العربية باسرها ، بل اكتفي بالتنويه بالذيول الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي خلفتها الازمة اللبنانية وما يترتب على هذه الذيول من انعكاسات لا يعلم الا الله ابعادها على مستقبل الاوضاع في لبنان والعالم العربي .

وختاما ، يطيب لي ان اتوجه من سيادة الاخ المهيب احمد حسن البكر بخالص التقدير والشكر على الدعوة الكريمةالتي وجههاالينا لعقد هذا المؤتمر في بغداد هذه المدنية العريقة بتاريخها وتراثها كما يسعدني ان انقل الى الشعب العراقي النبيل التمنيات الاخوية التي يكنها له الشعب اللبناني باطراد التقدم والسؤدد .
والسلام عليكم »[1] .

---

1 ـ النهار ، الاحد ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨ ، ص ١ و١٢

٢٤ ـ

ف . فينوغرادوف :

الشرق الاوسط . . . مستودع بارود في كوكبنا »[1]

سترسل الولايات المتحدة خلال العام الحالي ، وفق ما تنشره الصحافة الاميركية سلاحا وعتادا حربيا قيمته ١٣,٢ مليار دولار الى البلدان الاخرى ، والنصيب الاكبر من « تجارة الموت » هذه سيذهب كما حدث في السنوات السابقة الى بلدان الشرقين الادنى والاوسط . وهذه ليست مصادفة بالطبع .

فالشرق الاوسط موضع اهتمام كبير منذ وقت بعيد من جانب الاوساط الامبريالية الغربية ، والولايات المتحدة الاميركية في مقدمتها . ويرجع ذلك الى موقعه الجغرافي الهام واحتياطات النفط الهائلة الموجودة في باطن اراضيه . ويهتم استراتيجيو البنتاغون واصحاب الاحتكارات النفطية الاميركية الكبيرة ، على حد سواء بالحفاظ على المواقع الاميركية في هذه المنطقة .

وترى الولايات المتحدة الاميركية ان احدى الوسائل الرئيسية لتحقيق هذا الغرض هي الاحتفاظ بمخفر امامي قوي بالمنطقة في شخص اسرائيل الصهيونية . فهي اشبه بالبندقية التي تصوبها يد الامبريالية الى صدر العرب . وهذا هو سر السيل العارم المستمر من السلاح الاميركي الذي يوضع تحت تصرف العسكريين الاسرائيليين . وهو مدعو لأن يضمن لاسرائيل التفوق العسكري على الدول العربية .

وهذا « الضمان » يتكلف اموالا كثيرة ، فقد بلغ نصيب اسرائيل منذ الايام الاولى لوجودها حوالي نصف العون العسكري والاقتصادي الذي تقدمه الولايات المتحدة للدول الاخرى . وقد صدرت اميركا لتل ابيب خلال السنوات العشر الاخيرة بخاصة اسلحة تبلغ قيمتها ١٤,٢ مليار دولار . وخلال العام المالي الحالي وحده خصصت الميزانية الاميركية مليار دولار مساعدة عسكرية مجانية للدول الصهيونية بالاضافة الى ٧٨٥ مليون دولار « لضمان امن » اسرائيل !

---

١ ـ ق. فينوغرادوف : الشرق الاوسط . . .«مستودع بارود في كوكبنا » السفير ، الجمعة ١٩٧٨/١١/٣ ، ص ١١ .

والوسيلة الاخرى التي لا تقل عن الاولى اهمية وتستخدمها الولايات المتحدة المتحدة لتحقيق اغراضها الاستراتيجية في الشرقين الادنى والاوسط هي جر عدد من بلدان المنطقة الى سباق التسلح .

ودول الغرب والولايات المتحدة في مقدمتها اذ تشجع تصعيد القدرة العسكرية لبلدان المنطقة تلقي على كاهل بعض هذه البلدان دور الدركي لاخماد حركات التحرر الوطني :

وتقوية الوجود العسكري الاميركي في منطقة الشرقين الادنى والاوسط تهدف الى تثبيت المواقع الاميركية فيها . وعشرات الوف المستشارين والمدربين العسكريين الاميركيين الذين يدربون على استخدام العتاد الحربي ، وقواعد البنتاغون في مصيرة والبحرين ، والعسكريون الاميركيون في سيناء وسفن الاسطولين الاميركيين السادس والسابع التي تتجول بالقرب من شواطىء الشرق الاوسط كلها امور عواقبها ليست الا المساعدة على زيادة التوتر في هذه المنطقة من كرتنا الارضية ، هذا التوتر الذي تزيده ايضا الخطط الشريرة الخاصة باقامة احلاف عسكرية من انواع مختلفة في هذه المنطقة .

وكما تنبات جريدة « نيويورك تايمز » يمكن ان تصبح « منظمة معاهدة الشرق الاوسط » (ميتو) احد هذه الاحلاف ويجري التخطيط لان تضم هذه المنظمة اسرائيل والعربية السعودية ومصر وايران وغيرها من البلدان .

ومن يصنعون مثل هذه الخطط لا يخفون ان ما يسمونه « تحالفات الامن » يمكن ان تكون تعزيز الحلف السنتو العسكري العدواني ، والهدف منها هو ضرب حركات التحرر الوطني واعداد المغامرات المسلحة ضد الانظمة التقدمية . ان الاحداث الدائرة حول جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي اصبحت هدفا لحملة القوى الرجعية العدائية والتي يجري على حدودها حشد القوات المسلحة بنوايا لا تقبل التاويل ، تبين مدى خطورة دسائس الرجعية المدججة بالسلاح والتي تشجعها الدوائر الامبريالية ، على الانظمة التقدمية في المنطقة .

وشحنات السلاح الاميركي التي ترسل بسخاء الى اسرائيل واشعال سباق تسلح منفلت بين بلدان المنطقة ، وزيادة الوجود العسكري الاميركي ، وخطط تكوين احلاف عسكرية كلها امور تشكل خطرا لا يهدد بلدان الشرق الاوسط وحدها ، وكل ذلك يحول هذه المنطقة الى برميل بارود يهدد كوكبنا كله . لقد شهدت هذه المنطقة اربع حروب محلية خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية .وحتى اليوم لم يتم القضاء على السبب

الرئيسي الذي يجعل الموقف في هذه المنطقة من عالمنا قابلا للانفجار وهو احتلال اسرائيل لمساحات واسعة من الاراضي العربية . هذا كما ان « الفتيل اللبناني » ما زال مشتعلا كالسابق مهددا بتفجير برميل بارود الشرق الاوسط كله .

في صوء كل ما سبق لا يمكن للانباء القائلة بان الولايات المتحدة الاميركية تبحث مسألة مرابطة قوات اميركية في الشرق الاوسط بمثابة « ضمان » للصفقة المنفردة المقررة بين مصر واسرائيل الا ان تثير القلق ، هل يستحق الامر ان نتحدث عن التعقيد الذي تضيفه مثل هذه الخطوة الى الموقف في الشرق الاوسط الذي بلغ اصلا درجة بالغة من التعقيد ؟ »

Prince Sadruddin, former United Nations High Commissioner for Refugees, was assigned the good offices mission by United Nations Secretary-General Kurt Waldheim on 5 October and left Geneva for the area on 7 October.

He stated that there was a consensus among all parties on the need to maintain the cease-fire and to substitute constructive exchanges for fighting. The various groups had expressed support for the cease-fire, but the slightest spark would ignite the conflict, and it was essential to gain time in order to develop confidence among all groups.

The Lebanese people must find a solution to their problem themselves, Prince Sadruddin declared. He further stated that what was needed in Lebanon was a round table of some sort, a means by which all groups could exchange views.

Asked what would be the effect of withdrawal of the Arab deterrent force, he said it was generally agreed that if the force was withdrawn, that would create a vacuum and could result in a bloodbath. As to the presence of the Syriansm the Christian militia wanted them to withdraw, but others felt they had an important role to play in avoiding a bloodbath. There was general agreement that they should remain, although the role and composition of the force might be reviewed at a meeting to be held soon.

He said that he believed his mission had been a useful one. He had been able to clarify views of the parties, carry out a constructive dialogue and to dispel illusions which could impede agreements.

Syrian President Assad and Lebanese President Sarkis told him they considered it essential to maintain the cease-fire, he said.

Regarding the possibility of an expanded United Nations role, he said that the parties were not thinking along those lines. They hoped to solve the problem themselves with the help of other Arab countries. Realists knew that it would take too long to find agreement among permanent members of the Security Council and that it might not produce results."(1)

---

1 — Ibid. p. 11.

cessation of hostilities so that internal peace and national reconciliation could be restored based on the preservation of Lebanese unity, territorial integrity, independence and national sovereignty".

The Counceil also called upon all involved to permit units of the International Committee of the Red Cross (ICRC) into the area of conflict to evacuate the wounded and provide humanitarian assistance.

The Council acted by adopting unanimously resolution 436 (1978) at the three-minute meeting held in the evening of 6 October convened for that purpose. A draft text was circulated among the members immediately preceding the meeting.

In a final provision of resolution 436 (1978). the Council expressed its support for the Secretary-General in his efforts to bring about a durable cease-fire and asked him to keep the Council informed on the implementation of the cease-fire.

United Nations Secretary-General Kurt Waldheim, on 5 October, had announced that he had asked Prince Sadruddin Aga Khan to undertake a humanitarian mission in Lebanon with a view to extending the Secretary-General's good offices to facilitate the cessation of hostilities.

In the preambular par of resolution 436 (1978), the Council noted with grave concern the deteriorating situation in Beirut and the surrounding area and expressed its deep grief at the loss of life, human suffering and physical destruction. The Council also noted the appeal on 4 October by the President of the Council and the Secretary-General in which they urged those involved to end the violence without delay and to observe the utmost restraint with a view to bringing about a lasting cease-fire and peace.

The President of the Council, Jacques Leprette (France), said that he had convened the meeting as a result of approaches made by several delegations. Council members had been follozing anxiously the events of the past days in and around Beirut. Acts of violence were causing loss of life, suffering and destruction which were a source of anguish to the international community. It had become clear that every possible attempt must be made to end the violence.

After the adoption of resolution 463 (1978), it was agreed that Council members would not make statements because of the tragic events that were the object of the meeting and because of urgency of the measures to be taken.

Among the pertinent documents circulated to the Council members, was a letter from Lebanon transmitting the texts of two appeals made on 5 October by ICRC. In the first, ICRC announced that on 4 October its delegation in Lebanon had launched an appeal to the parties concerned to conclude a truce for the evacuation of the wounded in the eastern part of Beirut. The ICRC delegation and the Lebanese Red Cross were finding it increasingly difficult to go to the relief of combat victims. Another matter of concern was the situation of tens of thousands of east Beirut residents who had fled to the mountains.

The second ICRC appeal, referring to the first one, said that it was sending more representatives as well as doctors and nurses to Lebanon. An appeal would be launched to ask mainly Governments and national Red Cross societies for more funds as soon as the severe fighting stopped and an estimate could be made of the number of wounded, homeless and displaced persons.

The appeal for a truce by ICRC was communicated by it to the President of the Security Council and was circulated again as a note by the President."(1)

'SPECIAL ENVOY CONSIDERS MISSION TO LEBANON USEFUL

"Special Envoy Considers Mission to Lebanon Useful

Sadrudding Aga Khan, the special representative of the Secretary-General in efforts to help the parties establish a crease-fire in Lebanon, stated on 13 October in Geneva, after a visit to Beirut and Damascus, that he held a position of cautious optimism after his intensive talks with Government officials in Lebanon and the Syrian Arab Republic and with spokesmen of various groups.

---

1 — V.N. Chronicle. Vol. V. No 10. November 1978. p.p. 10-11.

Resolution 436 (1978)

THE SECURITY COUNCIL'

Noting with grave concern the deteriorating situation in Beirut and its surroundings.

Deeply grived at the consequent loss of life, human suffering and phsical destruction,

Noting the appeal made on 4 October 1978 by the President of the Security Council and the Secretary-General,

1. Calls upon all those involved in hostilities in Lebanon to put an end to acts of violence and observe scrupulously an immediate and effective cease-fire and cessation of hostilities so that internal peace and national reconciliation could be restored based on the preservation of Lebanese unity, territorial integritym independence and national sovereignty;

2. Calls upon all involved to permit units of the International Committee of the Red Cross into the area of conflict to evacuate the wounded and provide humanitarian assistance:

3. Supports the Secretary-General in his efforts and requests him to continue these efforst to bring about a durable cease-fire, and to keep the Council informed on the implementation of the cease-fire.

cease-fire ... (1)

b- Report.

The security Council on 6 October called upon "all those involved in the hostilities in Lebanon to end violent acts and observe scrupulously an immediate and effective cease-fire and

1 — UN Chronicle, Vol. xv, No 10, November, 1978, p. 11.

د ـ

ماذا في القرار رقم ٤٢٦ ؟

■ تساءلت اوساط سياسية في بيروت عن سبب التعتيم الاعلامي الذي احيط به القرار رقم ٤٢٦ الصادر عن مجلس الامن الدولي بعد يومين من القرار ٤٢٥ القاضي بارسال قوة طوارىء الى لبنان .

والقرار رقم ٤٢٦ هو كناية عن موافقة مجلس الامن على التقرير الذي وضعه الدكتور كورت فالدهايم الامين العام للامم المتحدة عن تنفيذ القرار السابق .

ويتضمن التقرير نقاطا مهمة اهمها :

١ ـ السماح للقوات الدولية باستعمال السلاح دفاعا عن النفس بما في ذلك التصدي لاية قوة تعيق القوة الدولية عن تنفيذ مهامها .

٢ ـ على القوات الدولية ان تسعى الى اخراج القوات الاسرائيلية من « جميع » الاراضي اللبنانية .

٣ ـ اعتبار العدد ٤ الاف بمثابة تقدير اولي لحاجة امن الجنوب وامكانية زيادته عن الحاجة .

٤ ـ القوات الدولية ستمنع تجدد القتال في الجنوب كما تمنع استعمال المنطقة للعمليات او لنشاطات معادية من اي نوع .

٥ ـ اعادة الوضع بعد انسحاب القوات الاسرائيلية الى ما كان عليه اي الى الهدنة بين لبنان واسرائيل .

٦ ـ القوات الدولية موضوعة بامرة مجلس الامن ولا تنسحب الا بقرار منه ، ولايتها ستة اشهر قابلة للتمديد . ومهمتها محصورة بالجنوب فقط .

٧ ـ يعود للامين العام للامم المتحدة تحديد حصة كل دولة مشتركة في القوات الدولية وكمية قواتها . ولا يحق للدولة المشتركة ان تحدد حجم القوة التي تسهم بها في القوة الدولية .

٨ ـ تأمين عودة السلطة اللبنانية كاملة على الاراضي اللبنانية وهو قرار دولي يكمل بمضمونه مقررات قمتي الرياض والقاهرة »[١] .

هـ ـ

منطوق قرار مجلس الامن رقم (٤٢٦)

احلال الأمن والسلام الدوليين ومساعدة الحكومة على استعادة سلطتها

ننشر في ما يلي نص تقرير فالدهايم لمجلس الامن الدولي وهو القرار ٤٢٦ (١٩٧٨) الذي تبناه مجلس الامن في جلسته الـ ٢٠٧٥ ، في ١٩ اذار ١٩٧٨.

ان مجلس الامن :

١ ـ يؤيد تقرير السكرتير العام حول تطبيق قرار مجلس الامن ٤٢٥ والموجود في المستند س/ ١٢٦١١ تاريخ ١٩ اذار ١٩٧٨ .

٢ ـ يقرر ان القوة ستشكل وفقا للتقرير المذكور اعلاه لفترة ٦ اشهر اولية ، وانه ستستمر في العمل ، اذا دامت الحاجة ،« شرط ان يقرر مجلس الامن ذلك » .

تقرير السكرتير العام

١ ـ قدم هذا التقرير وفقا لقرار مجلس الامن الدولي ٤٢٥ (١٩٧٨) بتاريخ ١٩ اذار ١٩٧٨ ، الذي قرر المجلس من خلاله ، ومن بين امور عديدة ، تشكيل قوة من الامم المتحدة تحت سلطته في لبنان ، ويرجو السكرتير العام ان يقدم له تقريرا حول تطبيق القرار .

انتداب

٢ ـ ان وكالة قوات الانتداب الدولية في لبنان هي كالاتي :

أ ـ ستقرر ما اذا كانت احكام الفقرة ٢ من القرار ٤٢٥ (٧٨) لمجلس الامن قد طبقت .

١ ـ الحوادث، العدد ١١١٨ ، ٧ نيسان ١٩٧٨ .

ب ـ ستؤكد القوة انسحاب القوات الاسرائيلية ، وستحل الامن والسلام الدوليين وتساعد الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة .

ج ـ ستحل القوة وتتمركز في قطاع عمليات يحدد استنادا الى احكام الفقرة ٢ ب اعلاه .

د ـ ستعمل القوة ما بوسعها لمنع تجدد الاشتباكات والا يستعمل قطاع تمركزها لعمليات عدائية من اي نوع كان .

٢ ـ بهدف اكمال مهمتها تحصل قوات الطوارىء الدولية المؤقتة في لبنان على مساعدة المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة ، الذين سيستمرون في العمل على خط الهدنة الفاصل ، بعد انتهاء مدة انتداب قوات الطوارىء الدولية المؤقتة في لبنان .

الشروط العامة (٢)

لكي تكون القوة فعالة ، يجب اجتماع ثلاثة شروط :

آ ـ في المقام الاول ، يجب ان تحظى في كل وقت بالثقة الكاملة .

ب ـ في المقام الثاني ، يجب ان تعمل مع تعاون كامل من جميع الاطراف المعنيين .

ج ـ في المقام الثالث ، يجب ان يكون بامكانها العمل كوحدة عسكرية كاملة وفعالة .

وبالرغم من ان المضمون العام لقوات الطوارىء الدولية المؤقتة في لبنان ليس مشابها لمضمون الفصل الدولية وللمراقبين الدوليين ، فان المبادىء الاساسية التي جاءت نتائجها مرضية ، والموضوعة لهذه العمليات تعتبر صالحة لاهداف التطبيق العملي للقوة الجديدة ، وهذه المبادىء الاساسية هي التالية :

أ ـ ستوضع القوة تحت امرة منظمة الامم المتحدة الموكولة للسكرتير العام ، وتحت سلطة مجلس الامن .

■ القيادة الميدانية ستكون بامرة قائد القوة يعينه السكرتير العام بموافقة مجلس الامن .

■ القائد متعلق بالسكرتير العام .

■ يعلم السكرتير العام مجلس الامن بتفاصيل الامور المتعلقة بعمل القوة .

ـ تخضع كل الامور التي يمكن ان تؤثر على طبيعة او استمرار العمل الفعلي للقوة ، لمجلس الامن لاخذ القرار .

ب ـ يجب ان تتمتع القوة بحرية الانتقال والاتصال وتسهيلات اخرى ضرورية لتقوم بمهامها .

ـ يجب ان تعطى لهذه القـوة ولموظفيهـا الامتيازات والحصانـات الـواردة في اتفـاقيات الامتيازات والحصانات للامم المتحدة[1] .

١ ـ العمل ، ٨ نيسان ١٩٦٨ .

ج ـ

RESOLUTION 426 (1978)

Adopted by the security Council at its 2075th meeting on 19 March 1978

The Security Council

1. Approves the report of the Secretary-General on the implementation of Security Council resolution 425 (1978) contained in document S/12611 dated 19 March 1978;

2. Decides that the Force shall be established in accordance months, and that it shall continue in operation thereafter, if required, provided the Securit Council so decides ....(1)

1 — Monday Morning, 23 April 1978, No 2384, p. 27.

6. I envisage the responsibility of UNIFIL as a two-stage operation. In the first stage the Force will confirm the withdrawal of Israeli forces from Lebanese territory to the international border. Once this is achieved, it will establish and maintain an area of operation as defined. In this connection it will supervise the cessation of hostilities, ensure the peaceful character of the area of operationm control movement and take all measures deemed necessary to assure the effective restoration of Lebanese sovereignty.

7. The Force is being established on the assumption that it represents an interim measure until the Government of Lebanon assumes its full responsibilities in Southern Lebanon. The termination of the mandate of UNIFIL by the Socurity Council will not affect the continued funcitioning of ILMAC as set out in the appropriate Security Council decision (S/10611).

8. With the viex to facilitating the task of UNIFIL, particularly as it concerns procedures for the expeditious withdrawal of Israeli forces and related matters, it may be necessary to work out arrangements with Israel and Lebanon as a preliminary measure for the implementation of the Security Council resolution. It is assumed that both parties will give their full co-operation to UNIFIL in this regard.

Proposed plan of action.

9. If the Security Council is in agreement with the principles and conditions outlined above, I intend to take the following

(

(a) I shall instruct Lt. General Ensio Siilasvuo, Chief Co-ordinator of UNited Nations Peace-keeping Missions in the Middle East, to contact immediately the Governments of Israel and Lebanon and initiate meetings with their representatives for the purpose of reaching agreement on the modalities of the withdrawal of Israeli forces and the establishment of a UNited Nations area of operation. This should not delay in any way the establishment of the Force.

(b) Pending the appointment of a Force Commander, I propose to appoint Major-General E.A. Erskinem the Chief of Staff of UNTSO, as Interim Commander. Panding the arrival of the first contingents of the Force he will perform his tasks with the substance of a selected number of UNTSO military Observer. At the same time urgent measures will be taken to secure and arrange for the early arrival in the area of contingents of the Force.

(c) In order that the Force may fulfill its resporsibilities, it is considered, as a preliminary estimate, that it must have at least five battalions each of about 600 all ranks, in addition to the necessary logistics units. This means a total strength in the order of 4,000.

(d) Bearing in mind the principles it out in paragraph 4 (c) above, I am making preliminary inquiries as to the avaitability of contingents from suitable countries.

(e) In view of the difficulty in obtaining logistics contingents and of the necessity for economy, it would be my intention to examine the possibility of building on the existing logistics arrangements. If this should not prove possible, it will be necessary to seek other suitable arrangements.

(f) It is proposed also that an appropriate number of observers of UNTSO be assigned to assist UNIFIL in the fulfillment of its task in the same way as for UNEF.

(g) It is suggested that the Force would initially be stationed in the area for a period of six months.

Estimated cost and method of financing.

11. The costs of the Force shall be considered as expenses of the Organization to be borne by the Members in accordance with Article 17, paragraph 2, of the Charter.

(b) The Force will confirm the withdrawal of Israeli forces, restore international peace and security and assist the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority in the area.

(c) The Force will establish and maintain itself in an area of operation to be defined in the light of paragraph 3 (b) above.

(d) The Force will use its best efforts to prevent the recurrence of fighting and to ensure that its area of operation is not utilized for hostile activities of any kind.

(e) In the fullfilment of this task, the Force will have the co-operation of the Military Observers of UNTSO, who will continue to function on the Armistice Demarcation Line after the termination of the mandate of UNIFIL'

General considerations.

Three esential conditions must be met for the Force to be effective. Firstly, it must have at all times the full confidence and backing of the Security Council. Secondly, it must operate with the full co-operation of all the parties concerned. Thirdly, it must be able to function as an integrated and efficient military unit.

Although the general context of UNIFIL is not comparable with having proved satisfactory, are deemed suitable for practical application to the new Force.

These guidelines are, mutatis mutandis, as follows:

(a) The Force will be under the command of the United Nations, vested in the Secretary-General, under the authority of the Security Council. The command in the field will be exercised by a Force Commander appointed by the Secretary-General with the consent of the Security Council. The Commander will be responsible to the Secretary-General. The Secretary-General shall keep the Security Council fully informed of developments relating to the functioning of the Force. All matters which may affect the nature or the continued effective functioning of the Force will be referred to the Council for its decision.

(b) The Force must enjoy the freedom of movement and communication and other facilities that are necessary for the performance of its tasks. The Force and its personnel should be granted all relevant privileges and immunities pfovided for by the Convention on the Privileges and Immunities of the United Nations.

(c) The Force will be composed of a number of contingents to be provided by selected countries, upon the request of the Secretary-General. The contingents will be selected in consultation with the Security Council and with the parties concerned, bearing in mind the accepted principle of equitable geographic representation.

(d) The Force will be provided with weapons of a defensive character. It shall not use force except in self-defense. Self-defense would include resistance to attempts by forceful means to prevent it from discharging its duties under the mandate of the Security Council. Thr Force will proceed on the assumption that the parties to the conflict will take all the necessary steps for compliance with the decisiosns of the Security Council.

(e) in performing its functionsm the Force will act with complete impartiality.

(f) The supporting personnel of the Force will be provided as a rule by the Secretary-General from among existing United Nations staff. Those personnel will, of course, follow the rules and regulations of the United Nations Secretariat.

5. UNIFIL, like any other United Nations Peace-keeping Operation, cannot and must not take on responsibilities which fall under the Government of the country in which it is operating. These responsibilities must be exercised by the competent Lebanese authorities. It is assumed that the Lebanese Government will take the necessary measures to co-operate with UNIFIL in this regard. It should be recalled that UNIFIL will have to operate in an area which is quite densely inhabited.

آ -

THE OFFICIAL TEXT

RESOLUTION 425 (1978)

Adopted by the Security Council at its 2074th meeting
on 19 March 1978

The Security Council,

Taking note of the letters of the Permanent Representative of Lebanon (S/12600 and S/12606) and the Permanent Representative of Israel (S/12607)

Having heard the statements of the Permanent Representatives of Lebanon and Israel.

Gravely concerned at the deterioration of the situation in the Middle East, and its consequences to the maintenance of international peace,

Convinced that the present situation impedes the achievement of a just peace in the Middle East,

1. Calls for strict respect for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized boundaries ;

2. Calls upon Israel immediately to cease its military action against Lebanese territorial integrity and withdraw forthwith its forces from all Lebanese territory.

3. Decides, in the light of the request of the Government of Lebanon, to establish immediately under its authority a United Nations interim force for Southern Lebanon for the purpose of confirming the withdrawal of Israeli forces, restoring international peace and security and assisting the Government of Lebanon in ensuring the return of its effective authority in the area, the force to be composed of personnel drawn from States Members of the United Nations;

4. Requests the Secretary-General to report to the Council within twenty-four hours on the implementation of this resolution"....(1)

ب -

REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL ON THE IMPLEMEN TATION OF SECURIOUNCIL RESOLUTION 425 (1978)

Report of the Secreatry-General on the implementation of Securiouncil

Resolution 425 (1978)

The present report is submitted in pursuance of Security Council resolution 425 (1978) of 19 March 1978 in which the Council, among other things, decided to set up a United Nations Force in Lebanon under its authority and requested the Secretary-General to submit a report to it on the implementation of the resolution.

Terms of reference

The terms of reference of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) are:

(a) The force will determine compliance with paragraph 2 of Security Council resolution 425 (1978).

---

1 — Monday Morning. No. 2384. 23 April. 1978. p. 27.

المحتويات

القسم الاول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

صفحة

الفصل الرابع

القسم الثاني

صفحة

صفحة

القسم الثالث

ملاحق وقراءات ووثائق

صفحة

صفحة

هــذا الكتاب

. . . « اذاً لماذا هذا الكتاب ؟ . .

كاتبو التاريخ في لبنان يشوهون الحقائق في اثبات وجهة نظر معينة . فيبتعدون بالتالي عن البحث العلمي ويقعون في شرك النظرية الجزئية التي تعالج الموضوع من ناحية واحدة مما يؤدي الى التفسير الايديولوجي للتاريخ الذي يغير الحقيقة وينحرف عنها وعن المنهجية العلمية في كتابة التاريخ .

« الدكتور قربان باختياره المنهجية العلمية رفض التفسير الايديولوجي للتاريخ والتزم بالتفسير العلمي أي التزم بكشف الحقيقة العلمية التاريخية وبوصفها بأقرب ما يكون الى الموضوعية » فدرس موضوعه من كل جوانبه وبحث عن جميع الاسباب والنتائج وثبت الوقائع بطريقة موضوعية تتنكر لكل ذاتية ولكل عاطفة شخصية . لهذا صدق باختياره وصدق كذلك بوصف خياره هذا .

اذاً هذا الكتاب جدير بان يكون اساساً للمعرفة العلمية التاريخية ، اساساً لمعرفة كيفية بحث القضايا التاريخية باسلوب علمي وموضوعي ، اساساً لمعرفة خفايا المسائل اللبنانية دون الدخول في اية دائرة ايديولوجية ودون اهمال الخصائص الجيوبولتيكية للجماعات واساساً لاسقاط كل ما قيل وكتب عن هذه المسائل بأسلوب بعيد عن التجرد والموضوعية والمنهجية العلمية .

الدكتور جميل نعمه

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (ش.م.م)

السعر ٣٥ ل. ل.